



كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
+oOVSUol+ i +C8OUEI ΣXOHolEI,
+EΛoCOolEI A +EIoCBEI
Faculté des Sciences Juridiques,
Economiques et Sociales

جامعة محمد الخامس أكادال
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
الرباط

مركز دراسات الدكتوراه
وحدة السوسيولوجيا السياسية



جامعة محمد الخامس بالرباط
Université Mohammed V de Rabat

أطروحة بعنوان:

علاقة السياسة بالإعلام السمعي البصري بالمغرب (2002-2015) محاولة للرصد والتحليل

تحت إشراف الدكتور:

عبد الحي مودن

إعداد الطالب الباحث:

الشرقي خيطار

لجنة المناقشة:

الدكتور عبد الرحيم منار اسليمي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال - رئيسا.

الدكتور عبد الحي مودن: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال - عضوا ومشرفا.

الدكتور جواد النوحى: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال - عضوا.

الدكتور أحمد البوز: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - السويسي - عضوا.

الدكتور سعيد الخمري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - المحمدية - عضوا.

محمد لغصف الداه: مدير قناة العيون - عضوا.

السنة الجامعية

2020-2019

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى استاذي عبد الحي مودن الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا العمل وشمله بتوجيهاته النظرية و المنهجية الثاقبة. كما لا تفوتني هذه الفرصة لأجدد له تقديري لتوجيهاته العلمية الرائعة و لإنسانيته الكبيرة والذي أتاح لنا الأخذ من بحر كفاءته العلمية، المنقطعة النظير والذي وجدنا في دماثة خلقه ورحابة صدره على طرح السؤال بلا ملل ولا كلل، شكرا مجددا إلى أستاذي عبد الحي مودن: أستاذنا، مشرفنا وإنساننا .

اشكر السادة الأساتذة أعضاء اللجنة الأجلاء الذين قبلوا قراءة ومناقشة هذا

العمل :

– الأستاذ عبد الرحيم منار اسليبي؛

– الأستاذ جواد النوحى؛

– الأستاذ أحمد البوز؛

– الأستاذ سعيد الخمري؛

– الأستاذ محمد لغصف الداه؛

وشكري أيضا لكل من ساهم في إغناء هذا البحث وإثرائه ، والى الذين فتحوا

لنا قلوبهم وزودونا بمعلومات في إطار البحث الميداني والمقابلات التي تم إجراؤها في

تربى البحث.

لائحة المختصرات

AMDH: Association Marocaine des Droits Humains
CIAUMED: Centre interprofessionnel d'audimétrie médiatique
CIRAD: centre interprofessionnel de mesure d'audience Radio
GAM :Groupement des Annonceurs du Maroc
HACA: Haute Autorité de la Communication Audiovisuel
FMM: Fédération Marocaine des Médias
UNESCO: United Nations Educational Scientific and Cultural Organization
ANERT: Agence National de la Règlementation des télécommunications
BM:Banque Mondiale
CSA:Conseil supérieur de l'Audiovisuel
SNPM:Syndicat National des la presse Marocaine
AME:Association Marocaine de L'évaluation
MAP:Maghreb Arabe Presse
REMDH:Réseau Euro-méditerranéen des Droits de L'Homme
CMFMENA :Centre for Media Freedom Middle East and North Africa
SNRT: Société Nationale de Radiodiffusion et de Télévision
SOREAD: Société d'études et de réalisations audiovisuelles
RTM: Radio Télévision Marocaine
TI: transparence international
CGEM: La Confédération générale des entreprises du Maroc
ASBU: Union de radiodiffusion des États arabes
BBC: société de production et de diffusion de programmes de radiotélévision britannique.
CNN: Câble News Network
CSPJ: Conseil supérieur du pouvoir judiciaire
RSF: Reporters sans frontières
OBS: Observatoire européen de l'audiovisuel

مقدمة:

أضحى ترابط السياسي بالإعلامي عنصرا مهما ورئيسيا في الحياة السياسية وجزءا من هياكل المؤسسات المجتمعية Community institutions¹، وكوسيط بين المجموعات السياسية والمجتمع، وذلك عبر تحديد معالم البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويلعب الإعلام دورا رائدا في إبراز مختلف الوقائع السياسية التي يعرفها المجتمع²، ويجعله ذلك أحد أهم القنوات الرئيسية المؤثرة فيه، باعتماده على وسائله الاتصالية ومخترعات التكنولوجيا الحديثة بهدف الدفع بالعملية الديمقراطية إلى الإمام³، كما يعتبر الإعلام محركا ومعبرا عن مقومات النشاط الاجتماعي ومصدرا للآراء والأفكار⁴.

تتطرق هذه الرسالة إلى علاقة السياسي بالإعلام السمعي البصري في المغرب، وينظر لها من خلال مبدأ المساواة وعدم التمييز، ومبدأ المشاركة وهامش الحرية الممنوح في إبداء الآراء واعتناقها، والقدرة على نقل المعلومات وتلقيها للآخرين، وتعبئة وتوجيه الأفراد نحو التعاطي مع قضايا المجتمع وتوفير التنوع في مصادر المعلومات، والاستجابة لتلك الاهتمامات وغايات الأفراد والجماعات⁵.

¹ - ستيف (باكلي)، توبي (منديل) وآخرون، "دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة ونهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين"، ترجمة السيد (كمال)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص 62.

² - Gerstlé (jacques), « la communication politique », Édition Armand colin, paris 2008 P25.

للمزيد راجع:

- جريير (درويس إيه)، "سلطة وسائل الإعلام في السياسة"، ترجمة أسعد (أبوليدة)، دار البشير، بيروت، 2002: ص 46.

- يحيوي (يحي)، "في الإعلام والسياسة والأخلاق"، منشورات عكاظ، الطبعة الأولى، الرباط، 2015، ص 19.

³ - Lochard (Guy) et soulages (jean – Claude) « la parole politique a la télévision du logos a l'ethos », revue réseaux, 2003/02 N 118, P76

للمزيد راجع:

-Oates (Sarah), " Introduction to media and politics", sage publications, London, 2008 P 83.

- جون سن (درايزك)، باتريك (دنقلي)، "نظريات الدولة الديمقراطية، الطبعة الأولى"، القاهرة، 2013 ص 96-97.

- Gilles (Gauthier) « l'analyse du contenu des débats politiques télévisés », revue hermès, 1995/3 N 17-18 p357.

⁴ - أنور سليمان (نهى)، "الإعلام وقضايا الإصلاح في العالم العربي"، دار العالم العربي، القاهرة، يناير 2013، ص 45.

⁵ - محمد العربي (المساري)، "المبادرة الخاصة في الإعلام السمعي"، الدورية المغربية لبحوث الاتصال، العدد 3 نونبر 1994 ص 104.

للمزيد من التفصيل:

- Dialogue avec Jamal Eddine Naji, le journal l'Economiste N 3228

وعلاوة على ذلك، يؤدي شكل علاقة السياسة بالإعلام مجموعة من الوظائف وذلك بخلق مناخ الحوار والنقاش، وتوضيح مختلف وجهات النظر، والعمل على استجلاء المعطيات الرئيسية وفق أرضية تتماشى مع مصالح الأفراد والمجتمع على مختلف المستويات، ودعم الحوافز والدوافع بتشجيع التطلعات الفردية والجماعية، وتوفير رصيد مشترك من المعطيات، وتحقيق التكامل والتفاهم وتشكيل الرأي العام ونشر الثقافة السياسية¹. كما أن الحديث عن موضوع الإعلام مرتبط بالسياسة، وقدرة وسائل الإعلام السمعية البصرية بالخصوص على إبراز الديمقراطية وتقليص مختلف الفوارق بين الحكام والمحكومين.

وتقوم وسائل الإعلام السمعية البصرية بتوفير الآليات التي يستطيع الناس بها أن يعبروا عن آرائهم، ويشاركوا في المناقشة السياسية Political Discussion،² وشكل تحديد علاقة السياسي بالإعلامي في المغرب، مجالا للتفاهم والتوافق الحاصل في المجتمع عبر المساهمة في تشكيل الوعي بالقضايا الرئيسية، والترويج لأفكار الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والمساهمة في صناعة الرأي العام.³

<https://www.leconomiste.com/article/presse-dialogue-national-pour-un-livre-blancbrientretien-avec-jamal-eddine-naji-professeur-l>. Le 09/03/2010 17H00 GMT

- The report morocco 2012. OXFORD Business Group: pp 205-207

<https://www.oxfordbusinessgroup.com/country/morocco>

: 2013/05/03. At 17h05 GMT

- مدعشا(هشام)، "السياسة الإعلامية في المغرب: السمعى البصرى نموذجاً"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2010/2009 ص 36-37.

¹ بدر (أحمد)، "الإعلام الدولى"، وكالة المطبوعات، الكويت، 1989، ص 383.

للمزيد راجع:

- Almond G. "the Civic culture: political ATTITUDES and Democracy in five Nation" press Princeton, 1963, P 77.

- جان ماري (دانكان)، "علم السياسة"، ترجمة محمد عرب (صاصيلا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997 ص 123، 124.

² الأشهب (محمد)، "أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس"، ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013:ص 107.

للمزيد راجع:

- الأشهب (محمد)، "الفلسفة والسياسة عند هابرماس"، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى، 2006: ص 46.

³ -John(Rawls), "political liberalism", Columbia University press, new York, 1993: P 33.

للمزيد من التفصيل :

وعرفت علاقة السياسة بالإعلام السمعي البصري في المغرب مراحل متعددة بين التحرير والضبط، وتجلّى ذلك في طبيعة عرض القضايا السياسية منذ حقبة الاستقلال إلى حكومة التناوب كمرحلة أولى، حيث سيطرة وزارة الداخلية على القطاع منذ نهاية الثمانينات، تلا ذلك إصدار مرسوم 16 يونيو 1994 المتعلق باختصاصات وتنظيم إدارة الإذاعة والتلفزة المغربية وتقديم مشاريع حكومة التناوب، سواء مشروع العربي المساري أو الأشعري. وابتدأت المرحلة الثانية مع إصدار الظهير المؤسس للهيئة العليا للسمعي البصري يوم 31 غشت 2002 كهيئة استشارية، وصولاً إلى تكريس تحرير الإعلام ودمقرطته في دستور 2011 والذي أقر بمكانة حقل الإعلام السمعي البصري، عبر دسترة الهيئة العليا للسمعي البصري إلى جانب مجموعة من مؤسسات الحكامة على غرار مؤسسة الوسيط، كاستجابة للمطالب والشعارات التي نادت بدمقرطة حقل الإعلام في المغرب بعد الارتجاج الثوري.¹

إن الهدف المركزي لعرض القضايا السياسية وتناولها في أبعادها المختلفة في وسائل الإعلام، هو الإسهام في بناء النسق السياسي للمجتمع والفهم العميق والشامل للواقع، وبمنح ذلك للأفراد سواء الحاكمين أو المحكومين، المشاركة الحقيقية في عملية التحديث السياسي² political modernisation، واتخاذ القرار والتفاعل مع الأحداث والظواهر والتطورات السياسية.

و تحضر المادة السياسية كصورة لعلاقة السياسة بالإعلام السمعي البصري في واقع

ج. أنجلو (كورليت)، ومارك (نورزاجاري)، وآخرون، "رولز وهابر ماس في الطرف الكوزموبوليتاني"، ترجمة نجيب (الحصادي)، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت عدد يناير - فبراير السنة 2013، ص 15-16.
¹ - مودن (عبد الحي)، "الرجة الثورية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات"، مساهمة في كتاب أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة 2011: ص 9-10.
للمزيد راجع:

- العطري (عبد الرحيم)، "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية"، مجلة إضافات، مركز دراسات - الوحدة العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد الثالث عشر / شتاء السنة 2011: ص 21.
- بلقزيز (عبد الإله)، "رياح التغيير في الوطن العربي" مساهمة في حلقات نقاشية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2011: ص 114.
- منار أسليمي (عبد الرحيم)، "الحركات الاحتجاجية في المغرب المسار والمآل"، مساهمة في كتاب الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والاجتماعي، منشورات منتدى البدائل العربي للدراسات، السنة 2012: ص 38-39.

² - Kautsky, (john) , H, "political consequences of modernization", Krieger publishing Company; 15 Ed, July, 1989: p 18.

المشهد المغربي السياسي، وفق أبعاد وملامح متضاربة وتقوم برسم عمليات التحول الديمقراطي Democratic transition في المجتمع،¹ وتذويب مستويات الاختلاف وتحقيق التقارب الاجتماعي حول جميع الارتباطات والقضايا السياسية التي تهم تطبيق الديمقراطية.

وتعتبر العلاقة بين السياسة والإعلام عنصرا جوهريا من عناصر الصراع السياسي في المغرب، وشمل ذلك فترات متعاقبة إلى حدود التوافق السياسي واستمر المجتمع بعدها قائما على ضرورة الاعتراف بوجود الاختلاف والتعددية السياسية،² عوض فرض التماثل وإنكار التنوع والاستقلالية. فالسعي إلى ترسيخ ثقافة وقيم ومثل الديمقراطية واحترام الحقوق الفردية، والوصول إلى حلول وسطى يبث الثقة بين أطراف المجتمع المختلفة، يبقى رهان جميع الفاعلين في المشهد الإعلامي والسياسي بالمغرب.

وتعد قضية الإعلام بالمغرب من القضايا الرئيسية التي حاولت الدولة جاهدة تحديد أبعاد علاقتها بين التقييد والحرية، وكانت دوما رهينة المناخ السياسي السائد بالدولة. كما تعمل السلطة على إعطاء صورة عن المجتمع في نطاق تمثلات علاقة المتدخلين بالنسق السياسي والمجتمعي.

¹ - يطرح صامويل هنتجتون Samuel Huntington مراحل التحول إلى ثلاثة مراحل رئيسية : أولها مرحلة التحول Transformation، وبعد ذلك مرحلة الإحلال Displacement ومرحلة الانتقال transition. كل مرحلة تتغير بتواجد أنماط وقواعد معينة و تسهب في أجراءاتها وما يتناغم معها من الأوضاع سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في كل بلد، علاوة على حجم مواقع ومواقف التيارات والقوى الموجودة القادرة على تحديد سياق التحول وأثره على بنيات المجتمع المختلفة .

للمزيد راجع:

- دال (روبرت)، "عن الديمقراطية"، ترجمة أحمد أمين (الجميل)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، الطبعة الأولى، القاهرة السنة 2000، ص 128.

- Huntington (Samuel), "the third wave, democratization in the late twentieth century", university of Oklahoma, press Oklahoma, 1999, : P9.

² - طارق (حسن)، "التحولات السياسية لليسار بالمغرب 1992-1998"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس أكادال 2001-2002، ص 114-115.

للمزيد راجع:

- طوزي (محمد)، "الإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي في التحولات الاجتماعية بالمغرب"، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، السنة 2000، ص 31.

- ساعف (عبد الله)، "حكومة التناوب مناخ وأبعاد التجربة"، دفاثر سياسية عدد 8، ماي 2000 ص 4.

- El Yazami (Driss) « transition politique, histoire et mémoire "Revue confluences méditerranée, 2007/03 N 62, : p 27-28.

وشهد المغرب منذ الاستقلال مجموعة من التغييرات والتحولات في البنيات القائمة مما انعكس على المنظومة الإعلامية، وكان إحدى صورها الرئيسية السماح بالتعددية الإعلامية وحرية التعبير، وبداية الحديث عن وضع سياسة عمومية لإصلاح مجال الإعلام،¹ والدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في إتاحة ممارسة الحقوق والحريات والتي تميز الديمقراطية بما هي نظام واختيار في التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك بخلق وتطوير فضاء عمومي public space بخصوص القضايا الرئيسية الموجودة ومسألة الحقوق السياسية والاجتماعية.

وتأثر المشهد السمعي البصري في المغرب بالتغييرات التي عرفها المحيط الخارجي بعد انهيار جدار برلين والدعوة الى تطبيق الديمقراطية، واعتبار وسائل الإعلام وسيلة أساسية لتحقيق الديمقراطية، خاصة مع بروز فكرة ديمقراطية الإعلام² Médiacratie والثورة التكنولوجية الجديدة، التي خلقت ظاهرة التلفاز والإذاعات الفضائية في زمن عولمة وسائل الإعلام، والتطورات التكنولوجية التي أدت الى تغيير في المجال السمعي البصري العالمي، وقلصت المسافات بين أرجاء العالم وسمحت بتعدد وتنوع الخيارات والبدائل الإعلامية

أولاً: محددات مفاهيمية:

يحيل المعنى الضيق لمفهوم السياسة إلى ما تقوم به الحكومات، وتؤثر تأثيراً مباشراً في كل ساعة وكل يوم على حياة المواطنين، وفي معنى أوسع عندما يمارس الأشخاص السلطة على الآخرين³. فالسياسة مرتبطة بحقلي السلطة والشرعية، سواء في ممارستها أو الطريقة التي يتم الاعتراف بها أو قبولها لمن يملكها، وتقوم على دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على المصادر المحدودة، مع استحضار متى وكيف وضمن أي شروط توزيع الموارد داخل المجتمع عن طريق السلطة. كما أنها تعبير عن صنع القرارات لأي مجتمع، ويتم تناول القيم

¹ - في مطلع التسعينيات تم السماح ببعض الانفراج بوجود القناة الثانية وتناول مواضيع محظورة، بعد ذلك انعقدت المناظرة الأولى للإعلام والاتصال، وقد خرجت بمجموعة من التوصيات وهمت حقل الإعلام والاتصال وبلغ عددها 111 توصية. وبعد ذلك فنجد مشروع العربي المساري 18 ماي 1998، والذي قدم مقترحات على المستوى التشريعي، وأخرى على المستوى التعددي في وسائل الإعلام ومشروع محمد الأشعري شنتبر 2000 الذي كان أرضية اعتماد تحرير وسائل الإعلام في المغرب فيما بعد.

² - François Henry (Devirieu) , LA Médiacratie ,paris,1990 p :12-13

³ - مودن (عبد الحي)، هل هناك حاجة لعلم السياسة، مقال منشور في موقع رباط الكتب.

<http://ribatalkoutoub.com/?p=972> عدد 13، تاريخ التصفح، 20/06/2013 15h00 مساء

المادية والمعنوية فيه، مع وجود رموز لمطالب وضغوط عدة، بقصد الوصول إلى تحقيق الأهداف.¹

وشهد الإعلام² تحولات على مستوى تحديد مفهومه ووظائفه بفعل تطور الدراسات والأبحاث في المادة الإعلامية سواء نظريا أو تطبيقيا، وهذا راجع لاختلافات الأنساق المحددة له، وعرفه "ريد فيليد" بالمجال الواسع لتبادل الوقائع والآراء بين البشر، وتبدأ العملية بمعرفة المصدر الحقيقي للمعلومات المهمة وجميع المعلومات الجديرة بالنشر والنقل، والقيام بتزويد الجمهور بالمعلومات الصحيحة والحقائق والأخبار الصادقة، بهدف الوصول إلى إعطاء تصور حول قضية أو مشكلة موجودة في المجتمع.³ علاوة على ذلك يعرف الإعلام بأنه عملية نشر الأخبار والوقائع اليومية وتقديم كل ما يتعلق بحياة الأفراد والجماعات، عبر قنوات متعددة المشارب والتوجهات، كما تعمل على تجسيد العملية التواصلية بين المؤسسة الإعلامية، التي قد تكون صحفية أو إذاعة أو قناة تلفزيونية أو غيرها وبين مجموعة من الأفراد كمستقبلين لهذه الوسائل الإعلامية.⁴

¹ - David (Easton), "An Approach to the analysis of political systems ", world politics, vol N 3, (Apr, 1957), p384-385.

² - كلمة الإعلام information تقابلها في اللغة الفرنسية medias وبالانجليزية mass media و media وهي مشتقة من علم وأعلم ونقول بأن فلان أعلمه بالأمر، أي أطلع عليه ومن هنا أدرك وشعر به وتكون له دراية ومعرفة بحقيقته وخباياه وتتم عملية نقل المعرفة من شخص إلى شخص آخر، عبر واسطة معينة ويتم تحديدها من قبل المرسل والمرسل إليه. للمزيد راجع:

- Westsu (Hamir), "the Abstract media model", these doctorat, university of waterloo, Antonio, Canada, 1997 p12.

- كولمان (ستيف)، روس (كارين)، "الإعلام والجمهور"، ترجمة عبد القادر (صباح حسن)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 2012، ص 11.

- بدوي (أحمد زكي)، خليفة (أحمد)، "معجم مصطلحات الإعلام"، دار الكتاب المصري، القاهرة، السنة 2002 ص 125.

- MAIGRET (Eric), "sociologie de la communication et des médias", Armand colline- collection V -sociologie- paris, 2004. Pp 38-39.

³ لقد استخدم علماء الاجتماع معايير متنوعة لوصف التحولات الاجتماعية المرتبطة بهذا التطور من ثورة وسائل الاتصال، ثورة المعلومات، ثورة التكنولوجيا، مجتمع الاتصال، مجتمع الإعلام، المجتمع الرقمي ومجتمع التيلماتيك وانفجار المعلومات. مثلا عند إلفين توفلر A.TOFFLER تحت اسم النطاق الإعلامي للموجة الثالثة In fosphere de la troisième vague أو عند أبراهام مولز A.MOLES تحت تسمية البجوحة الاتصالية opulence communicationnelle.

⁴ - تعتبر وسائل الإعلام في هذه الحالة مؤسسات اجتماعية تربية إعلامية، تكون في العادة مرئية أو مسموعة ومقروءة وتعتمد على وسائل جماهيرية مختلفة، والتي من خلالها تخاطب جميع الفئات ومختلف الأعمار وتدخل كل بيت وتصل كل

هذا الأمر يساهم في خلق قدر معين من المعرفة والوعي والإدراك، ومساعدة فئات المتلقين على الإحاطة الشاملة لرسائل المواد الإعلامية. وهذا يدفع إلى تكوين رأي عام حول الموضوعات والمشكلات المثارة، ويعتبر العالم الألماني "أوتوجروت" بأن الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت¹.

ينطبق مفهوم السمع البصري على الصور المتحركة والأصوات المسجلة ومختلف تقنيات التواصل وأساليب المعلومات التي تستخدم الصوت والصورة، ويشمل المعدات والعمليات المستخدمة في التلفزيون والراديو. وترجع جذور السمع البصري إلى أوروبا واستخدام الطبقة الأرستقراطية الصورة والصوت من خلال الملصقات وعبر الموسيقى خاصة البيانو، ويعد Guglielmo Marconi أول من قام بنقل الرسائل الصوتية من خلال موجات البث بين إنجلترا وفرنسا سنة 1899، بعد صدور قوانين ماكسويل لموجات الكهرومغناطيسية 1864 وموجات الراديو 1887. أما جون لوجي بيرد John Logie Baird فهو أول من وظف الصوت مع الصور المتحركة سنة 1923، ولتبدأ اختبارات تطبيق ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية 1928، وأول بث كان من برج إيفل بفرنسا سنة 1935 وتلاه بانجلترا سنة 1936، وعرفت سنة 1948 بث 100 قناة في الولايات المتحدة الأمريكية². أما في المغرب، فارتبط بداية بالاستعمار الفرنسي على المستوى السمع بتأسيس أول إذاعة سنة 1928 تابعة لمصلحة البريد والمواصلات سميت "إذاعة المغرب"، واقتصر مجال البث على مناطق محددة منها الدار البيضاء والرباط وفاس ومكناس، أما مدينة طنجة فقد كانت بها محطات عديدة منها "إذاعة طنجة الدولية" و "إذاعة إفريقيا المغرب" وإذاعة صوت أمريكا"، وبتطوان توجد محطة "Dersa" مع تأسيس عدة إذاعات جهوية. مع الاستقلال تم إلغاء القنوات الإذاعية التجارية

مكان، فهي إحدى آليات الضبط الاجتماعي المهمة في أي مجتمع، وذلك عبر قيامها بعمليات التوجيه وغرس قيم وممارسات اجتماعية، وإحداث تغييرات على السلوك الفردي والمجتمعي، بهدف إحداث خلخلة في طبيعة الأفكار والإجراءات المعمول بها في كل بلد على حدة، وتعمل على خلق معايير جديدة وفرض الأوضاع المرغوب فيها. فمفهوم وسائل الإعلام متشعب وواسع ولكنها تتميز بمجموعة من الخصائص المشتركة كونها أنظمة الاتصالات بين الناس، وتستخدم لإنتاج الرسائل والوصول إلى أكبر عدد من الجمهور وتقوم بتقليص المسافات كم أنها أصبحت صناعة تحقق أرباحا عالية.

¹ - Pamela, (shoemaker), Stephen D.(Reese), "mediating the message: theories of influences on mass media, content", new York: Longman publishers. USA, second Edition, 1996 p 56.

² Idrissi Azzouzi, (Rachid), "La politique De libéralisation du secteur Audiovisuel Au Maroc ,Régulation Libérale et logique apparition Etatique", Thèse de doctorat en Droit public ,université Mohamed v rabat ,Agdal,2016 p: 3

بطنجة 1959 وقامت الدولة بإشراف على البث الإذاعي، وتأسيس إذاعات جهوية كإمتداد للإذاعة المركزية بالرباط منذ مطلع الستينات، وظهرت تجربة محطة البحر الأبيض المتوسط ميدي 1 كشراكة بين المغرب و"شركة سوفيراد" خلال الثمانينات، وصولا الى الإذاعات الخاصة مؤخرا. أما المجال البصري فنجد أن المغرب كان سباقا لهذا المجال مع تأسيس شركة تيلما Telma كشركة خاصة للراديو والتلفزة سنة 1951، وقد عانت من أزمات تدبيرية مما أدى الى إفلاسها وقامت الدولة باقتناء المحطة سنة 1960، و إجراء عدة تجارب على عمليات البث وتكون انطلاقة التلفزة المغربية بشكل رسمي مع خطاب العرش 3 مارس 1962. وشمل أيضا إنشاء القناة الثانية 1989، مما سمح بإدخال المبادرة الخاصة في إطار اتفاقية بين الدولة والشركة المغربية صورياد سنة 1988 وبثت أول وصلاتها في 4 مارس 1989¹.

ونجد المشرع المغربي قد عرف الاتصال السمعي البصري في المادة الأولى من قانون 03-77، بأنه كل عملية تضع رموزا أو إشارات أو مكتوبات أو صورا أو صوتا أو خطابات كيفما كانت طبيعتها، والتي لا تكتسي طابع مراسلة خاصة رهن إشارة العموم أو بعض فئاته، بواسطة وسيلة للمواصلات. وأن الإنتاج السمعي البصري هو كل برنامج إذاعي أو تلفزي أو هما معا، يعده متعهد الاتصال السمعي البصري أو ينتجه أو يقوم بهما معا داخليا بوسائله الخاصة، أو يأمر بوضع تصوره وإنتاجه من طرف هيأت الإنتاج في السوق، أما خدمة الاتصال السمعي البصري فهي كل خدمة أو مجموعة من الخدمات التي تبث نفس البرنامج في حصة تستغرق أغلب وقت بث الخدمة.2

ثانيا: الإطار النظري

تتدرج دراسة علاقة السياسي بالإعلامي ضمن مجال الترابطات القائمة بين السلطة السياسية والإعلام، وحاولت الأطروحات الموجودة³ إعطاء مؤشرات بيانية وعناصر تأطيرية لهذه العلاقة، استنادا إلى معطيات عامة لا تعبر عن البنى الحقيقية المتحركة في هذه العلاقة،

¹- فاطمة (الصابري)، "علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية

والدولية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2004/2005، ص: 56 للمزيد راجع:

-Gilles Delavaud, Histoire du terme Audiovisuel, Revue Archimage, 2010 p3-5

<http://mediathequenumerique.inp.fr/content/download/2206/8240/version/6/file/4e2b46418789adb0974b8ec2c3c3f8bb.pdf02-02- 2019 AT 20H00 GMT>.

2- المادة الأولى من القانون 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

3- يمكن الرجوع الى هذه الدراسات في فقرة الدراسات السابقة فيما سيأتي لاحقا.

كما أنها لم تركز على ربط ذلك بالتحويلات المجتمعية التي عرفها المغرب.

ويرى الباحثون أن العلاقة القائمة بين السلطة السياسية والإعلام ينظر إليها من زاويتين: الأولى تؤكد على أن السلطة السياسية تمارس الرقابة والتأثير على وسائل الإعلام، لتصبح ضمن أدواتها في تحقيق أهدافها السياسية، وتوجيه الرأي العام بهدف خدمة برامجها وقناعاتها الفكرية (اتجاه احتكاري). والثانية تعتبر أن وسائل الإعلام أداة رقابية وتوجيهية تؤثر في السياسات وقرارات السلطة السياسية، وفي أي لحظة يمكنها أن تثير الرأي العام حول القضايا التي يشهدها المجتمع، وهي نتاج لتعاطي السلطة السياسية مع المطالب المجتمعية والرهانات السياسية أثناء تدبيرها للشأن العام (اتجاه تعددي).¹

هذا الاتجاه الأخير نجد في ثناياه موقفين لعلاقة السلطة السياسية بوسائل الإعلام، الأول يحمل طابع التعاون والمصالحة في إطار الديمقراطية الموجودة، على الرغم من وجود خلافات ومواجهات وتصادمات في الآراء والمواقف دون الوصول إلى الجفاء أو العداء المنهجي، والثاني يتميز بالصراع والتصادم مما يجعل وسائل الإعلام في مواجهة دائمة مع السلطة السياسية، وذلك بتقصي الحقائق The Facts Finding والبحث في سلوكيات القائمين على السلطة وفضحها عند حدوث تجاوزات واختلالات.²

¹ - ديلفير (ملفين)، "نظريات الاتصال"، ترجمة كمال (عبد الرؤوف) الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة سنة 1998 ص 91.

للمزيد راجع:

- حسن عماد (المكاوي)، وليلى حسين (السيد)، "الاتصال ونظرياته المعاصرة"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة العاشرة، القاهرة، السنة 2012، ص 72.

- دوريس (جريب)، "سلطة وسائل الإعلام في السياسة"، ترجمة أبو أسعد أبوليدة، دار النشر للطباعة، عمان السنة 1997 ص 132.

- يحيوي (يحي)، "تحرير السمع البصري وحرية التعبير بالمغرب"، مؤلف جماعي، حرية التعبير: مفاهيم وسياقات، المركز المغربي للقلم الدولي، منشورات عكاظ، الرباط، السنة 2011 ص 56.

- Erik P.(BUIY), "living in the information age: a new media reader (wards worth: Australia", limited kingdom, united states, 2002 PP 289-290.

- Pierre (Bourdieu), "sur la télévision", paris, raison d'Agin, 1996, pp 36-37.

- هابرماس (يورغن)، "العلم والتقنية، كإيديولوجيا"، ترجمة صقر (حسن)، منشورات الجمل، لسنة 2003 ص 24.

² - هذا الجانب يقود إلى احتكار وسائل الإعلام لكي تعبر عن الرموز والتقاليد والتي تحكم السلوك السياسي والمعتقدات، وتؤثر فيها وتلعب أدوارا مهمة في تحديد الثقافة السياسية، ومدى تمكن النظام السياسي من القدرة على متابعة المطالب الموجودة في المجتمع وطرح الحلول لها، ونقل هذه الحلول إلى مختلف أفراده. ويصبح فيها الإعلام وسيلة في يد الحكومات للتعبئة الاجتماعية والسياسية وتسير النظرة الشمولية والاتجاه السياسي الواحد هي المهيمنة، و مما يمنح النظام السياسي القدرة على

ونجد أنصار الرأي الأول على غرار "صمويل بيكر" **Becker SAMUELL**، يحض على دور وسائل الإعلام في خدمة السلطة السياسية وذلك عبر استخدامها آليات متعددة، ويؤكد على وظائفها في هذا الجانب سواء بالمساعدة على تحقيق التماسك الاجتماعي أو تقديم أساس للمعرفة المشتركة بين مكونات المجتمع¹.

وتساعد المعلومات والبرامج التي تقدمها وتنقلها وسائل الإعلام في توحيد الناس وتحركهم خلف السلطة والسياسة، وتجعلهم يتكيفون مع الأوضاع، وتحملهم على الإحساس بالأمن والاستقرار والرفاه الاقتصادي وتتقاطع هذه المسألة مع أصول نظرية ميكافلي حول السلطة السياسية والتي هي ملك للحاكم، وتسمح له بإدارة شؤون البلاد نظرا لما يتوفر عليه من مؤهلات،² أما باقي أفراد المجتمع فهم غير جديرين بتحمل المسؤولية. وتمتلك السلطة الحق في نشر المعلومات والحقائق التي تصل إلى المجتمع، ويحظر بتاتا نقد السلطة الحاكمة، والاشتغال في الإعلام هو امتياز ممنوح من طرف الحاكم الذي يفرض على العاملين الالتزام بشروطه. فوسائل الإعلام ليس من حقها التعبير عن مصالح متعارضة، بل تخضع لمراقبة السلطة التي تملي عليهم الرسائل، وبالتالي تصبح وسائل الإعلام أداة طيعة في أيادي الحكومة وذلك عبر خلق نوع من التناسق والتوازن الاجتماعي والسياسي بالتركيز على ضبط المجتمع.

مواصلة ممارسة الحكم والسلطة المبني على الشعور بالسمو واحترام القوة والرغبة في التحكم، وتقتصر النخبة الحاكمة على المعلومات وتراقبها وتملي عليها الرسائل. بالتالي تصبح وسائل الإعلام أداة طيعة في أيادي قادة الحكومة، عبر خلق نوع من التوازن والتناسق الاجتماعي والسياسي و التركيز على ضبط المجتمع، و أداة للتوجيه والتحكم والرقابة.

¹ - Becker, (S,L), "Discovering Mass communication, survey and studies", Boston, Houghton Mifflin company 1987, pp 160-162

للمزيد من المراجع:

- أبوزيد (فارق)، الإعلام والسلطة: إعلام السلطة وسلطة الإعلام، عالم الكتب القاهرة، السنة 2007 ص 24-25
-Michelle (Martin), "communication et médias de masse, culture, domination et opposition communication et société" Québec: presses de L'université du Québec et Télé -université, 1991 p 120.

² - عبد الباقي (عيسى)، "الصحافة والإصلاح السياسي: دراسة في تحليل الخطاب"، دار النشر والتوزيع، القاهرة، السنة 2009 ص 29-30.

للمزيد راجع:

-Brian (Mc Nair), "Introduction to Political communication", 3rd Ed, London: Rutledge, 2003 p 56.

- يحيوي (يحيى)، "أوراق في التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، يناير 2004 ص 44
- Richard (Gurther), Anthony (Muyhan), "The political Impact of The media: a reassessment", (Cambridge: Cambridge university press, 2000 pp 405-407

وتعد وسائل الإعلام أداة للتوجيه والتحكم والرقابة على المجتمع حتى لا يشكل الاختلاف في الرأي خطورة على مصالح السلطة، التي تعمل على ضمان اشتغال الإعلام وفق ما هو محدد له سلفاً بقواعد السيطرة والهيمنة، سواء في منح التراخيص وفرض الرقابة على المسائل السياسية أو تقديم للمحاكمات والاتهام بالخيانة في حالة مزاولة أنشطة لا تتفق مع آليات السلطة السياسية. كما تعمل السلطة على ضمان التزام وسائل الإعلام بالتوجه الأيديولوجي للسلطة و يتجلى ذلك في حصر نظرية السلطة مهنة وسائل الإعلام في دعم السلطة السياسية، وخدمة النظام الحاكم وإطلاع الشعب على السياسات والقرارات المختلفة دون إتاحة الفرصة لمناقشتها، وتضع السلطة لذلك الغرض قيوداً تشريعية ورقابية على وسائل الإعلام، في المقابل توجد نظرية الحرية¹ التي تفترض وجود وسائل الإعلام المستقلة من الناحية التنظيمية والاقتصادية، وتعتبر عن وجهات نظر المجتمع مع إمكانية توجيه النقد للسلطة السياسية.²

أما نظرية المسؤولية، فتؤكد على أن حرية الإعلام ليست مطلقة وإنما حرية مسؤولية، ويجب أن تقوم على مبادئ وأخلاق إنسانية وذلك عبر التوفيق بين استقلال وسائل الإعلام والتزاماتها نحو المجتمع، وتهدف بالأساس إلى رفع التصادم حول مستوى الحوار والنقاش فيه، وعرض كافة وجهات النظر القوي السياسية واحترام حق الأفراد في الرد والتقليل في مختلف

¹ تستند نظرية الحرية على دعم استقلالية وسائل الإعلام وعدم خضوعها للرقابة، يرجع تاريخ تشكلها الى عصر النهضة الأوروبية ما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ويعد جون ميلتون من ابرز مفكرها حيث شدد على أن حرية الكتابة والنشر حق طبيعي لجميع أفراد المجتمع، ليس من حق أي احد الحد منها. بعد ذلك تم إلغاء الرقابة على الصحافة من قبل البرلمان البريطاني وحدد دينيس ماكويل عناصر أساسية لها، والتي تقوم على عدم فرض أي قيد من القيود على تلقي المعلومات ونشرها وعدم تعريض رجال الإعلام لأي مضايقات أثناء توجيه النقد للحكومة أو الأحزاب السياسية أو إكراههم على البوح بمصادرهم، وفرض رقابة سابقة عبر رخصة مسبقة من طرف السلطة. للمزيد راجع:

- الزهراني، (أحمد قراني)، "السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، السنة فبراير 2015، ص: 142

² هنا وسائل الإعلام تساعد على كشف الحقيقة وإبرازها، وبشكل يتناغم مع مقومات العلاقة بين الحاكم والمحكوم وهذه الوضعية لا يمكنها أن تؤديها، خاصة إذا اقترنت بإصلاحات تحد من حريتها في التعامل مع قضايا المجتمع، بل العكس من ذلك تقوم بوظائف تعد جسراً بين الحكومة والمواطنين حول أعمال السلطة، وتسهم وسائل الإعلام بالالتزام بعرض كل ما يتعلق بأنشطة الحكومة وتبرز مكامن الخلل والهبوات التي تعترضها ولتصبح سلطة إلى جانب باقي السلطات الموجودة في المجتمع، أي سلطة رابعة على غرار السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية، وتصبح مصدر تأنيث الفضاء العمومي عبر إثراء النقاش حول إيجاد حلول للمشاكل الموجودة فيه ومحاولة التعبئة الشاملة في التجاوب معها درءاً لعدم استقراره والمساس بأهم مقوماته الديمقراطية، وخصوصاً مسألة حرية التعبير وإبداء وجهات نظر مختلفة لأراء أصحاب السلطة والممارسين لها.

وجهات النظر، وتوجيه النقد إلى السلطة السياسية في حالة خروجها عن الشرعية.¹

لقد عرض رالف لونشتاين في هذا الخضم مسألة المسؤولية من باب تواجد وجهات نظر مختلطة بالمجتمع، في إطار نموذج لنظام مزدوج قائم على الديناميكية وشرح الكيفية التي تلعب بها وسائل الإعلام أدوارا مهمة في المجتمع، خصوصا القضية الهامة التي تجعل مسؤولية وسائل الإعلام نابعة من فرض قدر من السيطرة في الرسائل التي تنتشرها أو المواقف التي تعرضها، وتصبح كافة الآليات مسؤولة أمام المجتمع مع جعلها في أضيق الحدود. لكن ما يعاب على هذا الطرح، أنه يسمح بالتحكم في تطوير وسائل الإعلام ، وبالتالي تسمح للسلطة السياسية أن توجه المجتمع وتخضعه لسيطرتها بما يتلاءم مع توجهاتها السائدة فيه، ويقدم أجنداتها في الهيمنة وترسيخ مبدأي الاستقطاب والاستحواذ على مختلف قنوات وسائل الإعلام في إطار ثنائية السلطة والحرية. و يحضر مستوى درجة ارتباط وسائل الإعلام بها أو استقلاليتها عنها والسلوكيات الناتجة عنها سواء المنفتحة والمتعددة أو المغلقة والموجهة، ومما يجعل مسألة حرية وسائل الإعلام ومسؤوليتها مختلفة حسب طبيعة وشكل فهم هاته الفلسفة، والتي هي نابعة من إيديولوجية السلطة الحاكمة، فمثلا كيف يمكن أن تتحمل السلطة السياسية النقد في بلد معين مقارنة ببلد آخر وهكذا دواليك، مما يجعل القضية نسبية في جزئيتها وقواعدها.

ثالثا: الدراسات التي اهتمت بالموضوع:

إن موضوع حضور السياسة وتناولها في وسائل الإعلام بالمغرب، قد حظي بدراسات وأبحاث مهمة سواء في التعاطي مع الموضوع أو التطرق إلى إشكالات التي يطرحها.

ونجد دراسة **مولاي إدريس اجعدي**² "Diffusion et Audience des média Audiovisuels" تطرقت الى الإطار التنظيمي الذي يتم فيه استقبال مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب سواء السينما والإذاعة والتلفزيون. يعرض الباحث تطور وسائل الإعلام السمعي

¹ - جون (ميرل)، رالف (لونشتاين)، "الإعلام وسيلة ورسالة رؤى جديدة في الاتصال"، ترجمة الساعدي (ساعد الخضر العربي)، دار المريخ، الرياض، السند 1989 ص ص 220- 241 للمزيد راجع:

- Carcassonne (Guy), "libertés: une évolution paradoxale", pouvoirs, 2009/03 N 130, p p11-12

-ALAIN (Rabatel) et Roselyne (Koren), " la responsabilité collective dans la presse ", Questions de communication N13, 2008 pp10-13

² - JAIDY (My Idriss), "Diffusion et Audience des média Audiovisuels ", thèse de Doctorat institut supérieur d'information et de la communication Rabat. 2000

البصري بالمغرب ويركز على القوانين المتحكمة في التمويل والقواعد الضابطة لها وكيفية تأثير على الجمهور، وتؤكد الدراسة أيضا على طبيعة نظام البث وتطوره والمحاولات الأولى لتحريره وعرج الباحث على حقل الإشهار وتحليل خصائص البرامج والتركيبية السكانية، وحدد من خلالها طبيعة العادات وممارسات الجمهور وكيفية تعاويه مع المواد السمعية البصرية، وخلص إلى أن كل وسيلة إعلامية لها جمهور خاص بها وهذا مرتبط بواقع الإنتاج السمعي البصري بالمغرب والآليات المتحكمة فيه وتأثير المنتجات الأجنبية عليه وعلى جودته.

اما دراسة **عبد الرحيم محمد**¹ "la radio diffusion : Essai de monographie" "Télévision marocaine"، فكتفت عن القواعد المتحكمة في أنماط البث التلفزيوني والإذاعي والتطورات المختلفة التي شهدتها، وقدمت الدراسة وصفا مونوغرافيا ومعدلات التعرض من قبل الجمهور وأشارت الى القوانين المؤطرة لذلك وخلصت الدراسة الى أهمية مواكبة التطورات التكنولوجية والتقنية في مجال البث وإعادة النظر في بعض القوانين التي تحد من تحرير القطاع. وعالجت دراسة **المومني نادر**² مسألة فضاء التواصل السياسي بالمغرب المعاصر، حيث ابرز الباحث دور الإستراتيجيات التواصلية التي ينتهجها الفاعلون السياسيون في تحديد مسار بناء مشروعيتهم والحفاظ عليها، وتطرق الى أنماط التواصل السياسي والاختلافات الموجودة بين التواصل السياسي الحديث والطقوسي على مستوى القدرة التفسيرية الإجرائية للفعل التواصلية في مراحل مختلفة، وتحدث الباحث عن مظاهر عدة أهمها (أزمة التوزيع، أزمة التمثيل، أزمة التواصل) في التواصل السياسي، وخلص الباحث الى دور مشكل تعدد الزمنيات الخاصة بكل فاعل في مجال التواصل السياسي وأنماط إنتاج وتحديد المعنى من طرف المتلقين، وكذا آليات التأويل المتدخلة في كل مرحلة. وتطرقت دراسة الباحثة **لطيفة أخرباش** la

¹ - ABDERAHIM(MOHAMED)," la radio diffusion Télévision marocaine: Essai de monographie ", thèse de Doctorat, institut supérieur d'information et de la communication Rabat 2000.

² - نادر (المومني)، "فضاء التواصل السياسي المعاصر بالمغرب" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة القاضي عياض كلية الحقوق، مراكش 2003-2002.

¹ Au Maroc presse des parties politiques de gauche الى مسألة بناء تاريخ صحافة الأحزاب السياسية اليسارية المغربية في إطار تحقيق زمني لمدة 30 سنة، وترصد الدراسة أهم الأحداث التي ميزت تطور هذه الصحافة منذ الاستقلال، وطبيعة اشتغال هذه الأحزاب السياسية انطلاقاً من أيديولوجيتها اليسارية، وخاصة حزب التقدم والاشتراكية وريث الحزب الشيوعي والإتحاد الوطني للقوات الشعبية والإتحاد الاشتراكي وكتلة العمل الديمقراطي، وقدمت الباحثة وصف لصحف الأحزاب السياسية اليسارية سواء من ناحية المواضيع والأفراد المشرفين عليها وطبيعة العمل بها، وخلصت الباحثة الى اشتراك هذه الصحف مع باقي الصحف الأخرى في جوانب معينة ولكنها تتميز بخصائص رئيسية تتبع من خلفيتها اليسارية وأدوارها التأطيرية، والقيم التي تنادي بها على مستوى المهنية والاستقلالية. أما دراسة **نجيب المهدي**² la politique public de communication، فعالجت أنماط التواصل المختلفة بالسلطة السياسية من خلال مراحل متعاقبة وأشكال التعبير المرتبطة بها، ودور النخب ومستوى حضورها في هذه السياسات التواصلية ومدى قدرة التواصل السياسي على تحقيق الشرعية الديمقراطية، وخلصت الدراسة الى ضرورة تجاوز الاختلالات الموجودة على مستوى تحرير وسائل الإعلام وأشكال ملكيتها وحضور القضايا السياسية في المنظومة التواصلية، وتجاوز الأنماط التقليدية ومسألة التناقض التي يعرفها بين الدعوة للحدثية وتمجيد التراث التقليدي. أما **أحمد تفا سكا**³ فتناولت دراسته نظام الاتصال في المغرب، محددات النظام الوطني لاتصال في المغرب وذلك عبر التطرق لتطور هذا النظام ومختلف المراحل التي شهدتها، وأشارت الدراسة الى إشكالية تداخل محددات النظام الوطني لاتصال سواء في الجانب القانوني والتنظيمي والهيكلية والتقني، وخلصت الى ضرورة توضيح كافة الإجراءات والتدابير المحددة

¹-LATIFA (Akharbach), " la presse des parties politiques de gauche Au Maroc", Thèse De Doctorat ,Université paris2, 1988-

² - MOUHTADI ,(NAJAIB) " la politique public de communication ",Thèse de Doctorat d'Etat, RABAT AGADOL 2003.

³- أحمد (تفاسكا)، "نظام الاتصال في المغرب: محددات النظام الوطني لاتصال في المغرب" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام،الدار البيضاء جامعة الحسن الثاني 1989.

لنظام الاتصال بالمغرب وإعادة النظر في طريقة تدبير هذا النظام بما يتماشى مع التحولات الجديدة في مجال الاتصال على المستوى القانوني والتنظيمي. وأما بحث إبراهيم الصافي¹ فتناول هيأت الضبط المستقلة للقطاعين الإقتصادي والإعلامي بالمغرب، دراسة في المقاربة النيومؤسسية للدولة الضابطة وكيفية حضورها على مستوى ديمقراطية المجتمع وتجاوز المفهوم التقليدي للدولة واقتصرت الدراسة على مجلس المنافسة والهيئة العليا لسمعي البصري عبر الإشارة الى الاختصاصات والوظائف والهياكل والنصوص القانونية المؤطرة. وخلص الباحث الى أهمية المكانة الدستورية التي تحضى بها الهيآت الضابطة نحو بناء نموذج جديد لتدبير الفعل العمومي وأشار الى اقتصار صلاحيات الهيئة العليا لاتصال السمي البصري في المجال السياسي، أما الجانب التقني للقطاع أي التقنين فتابع للسلطة التنفيذية والمتمثل في الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وأعتبر أن تحرير نشاط الاتصال السمي البصري رهين بالدرجة الأولى بوجود إرادة سياسية وغيابها جعل الهيآت الضابطة المستقلة مجرد دركيين لا أكثر. وأما دراسة الإدريسي الغزوي رشيد² La politique De libéralisation du secteur Audiovisuel Au Maroc ,Régulation Libérale et logique apparition Etatique فتناول الباحث مسألة تحرير قطاع الإعلام السمي البصري الى جانب القضايا الإستراتيجية الأخرى سواء الاقتصادية والاجتماعية، ويقر الباحث بارتباط القطاع بقلب المعادلة السياسية في المغرب ويدخل في الرهانات الأساسية لنمط وجوهر الممارسة السياسية، وخلص الباحث الى ضرورة إعادة النظر في جوهر سياسة التحرير في الإعلام السمي البصري والوقوف على مكامن الخلل، والتي تفرض تدخل الدولة لمعالجتها. وطرح تساؤل حول أهمية استيراد نماذج نيوليبرالية وتطبيقها في السياسات الإعلامية بالمغرب، والتميز بين الليبرالية العقائدية والليبرالية التدبيرية وأقر الباحث بوجود نماذج عدة ليبرالية، والتي تعبر عن واقع

¹ - إبراهيم (الصافي)، هيأت الضبط المستقلة للقطاعين الإقتصادي والإعلامي بالمغرب، دراسة في المقاربة النيومؤسسية للدولة الضابطة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة محمد الخامس السويسي سنة 2018.

² - Idrissi (Azzouzi, Rachid), La politique De libéralisation du secteur Audiovisuel Au maroc ,Régulation Libérale et logique apparition Etatique, Thèse de doctorat en DROIT public ,université Mohamed v rabat ,Agdal 2016

السلطة بالمغرب وطلب بصيانة الوسائل والإمكانيات المتاحة بما يضمن تطور حقل الإعلام السمعي البصري. وعالجت دراسة الباحثة مارينا كارديناش فوساس

La haute autorité de la communication audiovisuelle au Maroc une etude de cas sur la reforme audiovisuelle dans un contexte de rénovation autoritaire¹

أهمية الهيئات المستقلة في مجال الإعلام وقدرتها على ترسيخ الديمقراطية، وانطلقت من مقارنة بين الهيئة المستقلة بالمغرب والمجلس الأعلى لاتصال CSA بفرنسا مع وجود نظامين مختلفين وتشابه في الهياكل والنصوص. وركزت الدراسة على مفهوم الخصوصية المغربية، وفائدة استيراد واستنساخ نموذج فرنسي متميز بوجود عيوب فيه عديدة، ومدى الاستقلالية الحقيقية للهيئة عن اللعبة السياسية في ظل وجود عناصر محددة في سياقها السياسي والمؤسساتي، وحصر التحرير حسب الباحثة في الجانب الإقتصادي وقطعه عن الجانب السياسي. وأبرزت دواعي تحرير قطاع الإعلام السمعي البصري كونها نوع من الاستبداد المتجدد وليست علامة على انفتاح سياسي كبير في إطار متلازمة السلطوية والديمقراطية، وخلصت الباحثة أن استيراد النموذج الفرنسي لكيفية تنظيم السمعي البصري من أجل إعطاء صورة التحديث السياسي كانت إعادة إنتاج فاشلة، وأن الهاكا وسيلة لإضفاء الشرعية على تجديد الاستبداد، ومما خلق نقاشات واسعة حول دورها ووظيفتها داخل المجتمع المدني. وتطرقت دراسة محمد الأزهر² إلى مسؤولية الصحفي أثناء التعااطي مع المواد والمواضيع الإعلامية، وذلك انطلاقاً من المظاهر الجنائية والمدنية وما يترتب عنها من مسؤوليات سواء جنائية ومدنية، وخلص الباحث إلى ضرورة احترام النصوص والقوانين المؤطرة للممارسة الإعلامية وإعادة النظر في القواعد من الناحية الجزرية وشكل ونوعية القضايا المؤطرة

¹- Mariona Codinach (Fossas), " La haute autorité de la communication audiovisuelle au Maroc une etude de cas sur la reforme audiovisuelle dans un contexte de rénovation autoritaire" mémoire Université Aix Marseille 3,2007.

²- محمد (الأزهر)، "مسؤولية الصحفي، المظاهر الجنائية والمدنية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2000.

لمسؤولية الصحفي والأجهزة المختصة بالبحث فيها. وأما دراسة هشام مدعشا¹ السياسة الإعلامية في المغرب السمعي البصري، فاشتغلت على مسألة ظهور متدخلين جدد في قطاع السمعي البصري الى جانب الدولة وأثر ذلك على بلورة سياسة عمومية بخصوص الإعلام بالمغرب وانطلق من عرض التطورات التاريخية لعناصر الإعلام السمعي البصري وعرج على دور هيئة الضبط في تطويره من خلال الهياكل والاختصاصات وخلص الباحث الى الدور الأساسي للهيئة العليا للسمعي البصري في تطوير حقل الإعلام بالمغرب في شقيه الهيكلي التنظيمي والقانوني الضبطي. وأما الباحثة فاطمة الصابري² فدراستها انصبت حول علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية وعالجت الباحثة العلاقة القائمة بين النظام السياسي والإعلام من خلال الإشارة الى المراحل المختلفة لهذه العلاقة وخلصت الى تكريس تبعية المجال الإعلامي لسلطة السياسية رغم التحولات والتغيرات التي شهدتها المجال الإعلامي ودعت الى ضرورة إعادة النظر في المنظومة القانونية المؤطرة لحقل الإعلام بالمغرب بما يواكب التغيرات الإعلامية وطنيا ودوليا.

وعالجت دراسة رقيب الحسن³ عناصر المقالة الصحفية بالمغرب حالة الصحافة المكتوبة وتطرقت الى الإشكاليات الكبرى، كضبابية مفهوم المقالة الصحفية وتداخله مع مفهوم الجريدة واشتغال بعض الجرائد وفق مبادئ قانون الشركات، وابتعادها عن إطار المقالة الإعلامية. وأبرز إشكالية الحماية القانونية لمضمون الجريدة وتداخله مع حقوق الملكية الأدبية والفنية، وخلص الباحث الى ضرورة قيام كل مقالة صحفية على مشروع صحفي واضح، وأن تستجيب لتطلعات القراء ومعرفة طبيعتهم واحتياجاتهم، وتوظف ذلك بناء على التوازن المالي الخاص بها. وأشار الى ضرورة تسيير الموارد البشرية وإعادة النظر في قسم الإشهار والتوزيع، وكل هذا في إطار دليل المقالة الإعلامية والذي يركز بالخصوص على تسيير الإعلام

¹ - هشام (مدعشا)، "السياسة الإعلامية بالمغرب السمعي البصري نموذجا" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2010/2009.

² - فاطمة (الصابري)، "علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2005/2004 .

³ - رقيب (الحسن)، "المقالة الصحفية بالمغرب، حالة الصحافة المكتوبة": أطروحة لنيل الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2000.

والموارد البشرية والتسيير التجاري وبعد ذلك الإشهار والتوزيع.

أما دراسة **عبد الحكيم لمرباط**¹ فتطرق الباحث الى الجانب القانوني والهيكلية للهيئة وأدوارها الرئيسية في تنظيم حقل الإعلام بالمغرب، وحاول إبراز جميع مراحل تطور تحرير الإعلام ووظائف الهيئة على مستوى الإشراف وتتبع قطاع الإعلام السمعي البصري. وقام برصد حصيلة عمل الهيئة سواء في تدخلات الأحزاب السياسية وضمان حرية الرأي والفكر والمساواة بين الجنسين، وخلص الباحث الى مجموعة من النتائج تتمثل أساسا في أهمية دور الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري في الإشراف وتنظيم الولوج الى الخدمات السمعية البصرية، وضرورة تطوير عمل الهيئة بما يتماشى مع الصلاحيات الممنوحة لها في التخطيط وضبط المشهد السمعي البصري بالمغرب بعد تحريره. أما دراسة **خديجة بن جي**² فتطرقت دراستها الى الإعلام السمعي البصري ورهانات التغيير من خلال نموذج الشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة المغربية ركزت الباحثة على النصوص التنظيمية والقواعد المهيكلية لشركة الإذاعة والتلفزة المغربية وأنظمة البث، وتناولت عناصر الإنتاج والإكراهات المالية والبشرية التي تعاني منها ودعت الباحثة الى إعادة النظر في طريقة عرض البرامج والمواد الإعلامية بالشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة المغربية بهدف الوصول الى منتج إعلامي مغربي خالص. وأما دراسة **سعيد تمام**³ فقد تناولت التعددية السياسية في الفضاء السمعي بالمغرب ورهان المشاركة السياسية، ابرز الباحث قواعد استعمال الفضاء السمعي البصري من طرف الفاعل الحزبي وتحليل مظاهر الخطاب الإعلامي الحزبي، ودراسة وقعه على مختلف مراحل إجراء العمليات الانتخابية. وخلص الباحث الى وجود تغيير في موازين القوة لفائدة الفاعلين السياسيين الذين تمكنوا من توظيف استراتيجيات اتصالية وتكتيكات تسويقية فعالة وتفاعلية قصدية، وسجل الاهتمام المتزايد للهيئة العليا لاتصال السمعي البصري والسلطة التنفيذية بمبدأ ضمان ولوج منصف ومتكافئ لمختلف تيارات الفكر والرأي وتكريسه لفكرة أن الإعلام العمومي يعيش أزمة مركبة، والتي تتمثل حسب الباحث في عدم وضوح علاقة الإعلام بالسلطة السياسية مع وجود

¹ - المرباط (عبد الحكيم)، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب، دراسة في تنظيم الهيئة واختصاصاتها وحصيلة عملها 2005-2009 رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام جامعة محمد الخامس أقال سنة 2010.

² - خديجة (بن جي)، "الإعلام السمعي البصري بالمغرب ورهانات التغيير، نموذج الشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة المغربية"، رسالة لنيل شهادة التخرج من المعهد العالي للصحافة والإعلام سنة 2009.

³ - سعيد (تمام)، التعددية السياسية في الفضاء السمعي بالمغرب ورهان المشاركة السياسية، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس أقال سنة 2013.

إطار قانوني متخلف لا تجعله يواكب ملائمة مقتضيات دستور 2011. وتطرق الباحث عبد المالك الدريبي¹ في دراسته الى واقع البرامج الحوارية في القنوات الأولى والثانية، وقام الباحث بمقارنة البرامج بين القنوات. واستخدم مجموعة من المؤشرات خاصة عدد المتابعين وقياس أصداء كل برنامج لدى المشاهدين، وحجم الإقبال على كل قناة، وخلص الى ضرورة تنويع وزيادة في مستوى البرامج الحوارية في القنوات.

وأما دراسة **جمير سعيد**² تحرير قطاع السمي البصري بالمغرب، الهيئة العليا لاتصال السمي البصري نموذجاً، فانصبت حول البحث في مساهمة الهيئة العليا للاتصال السمي البصري في تحرير القطاع السمي البصري بالمغرب. وذلك بالتطرق الى الأطارات القانونية المنظمة للسمي البصري بالمغرب، ومختلف السياقات السياسية والإعلامية التي واكبت عملية التحرير والهيكلية التنظيمية والقانونية للهيئة العليا للسمي البصري. وخلص الباحث أن عملية التحرير جاءت نتيجة المشاريع الإصلاحية المقدمة وأن القانون المحرر لقطاع السمي البصري جاء بالعديد من الإصلاحات وتضمن مجموعة من الضوابط القانونية الجديدة وبرز أنه من الضروري التوفر على الخبرات والإمكانيات التقنية والبشرية لتقوم الهيئة العليا لسمي بصري بعملها.

من خلال الأبحاث والدراسات المطلع عليها ذات الصلة بالموضوع، يمكن تصنيفها إلى اتجاهين. فالاتجاه الأول، يغلب عليه الطابع القانوني - التنظيمي ويركز على النصوص المؤطرة والترسانة القانونية المحدثة والمنظمة لحقل الإعلام في المغرب، وبعدها يقوم بعرض هيكلية المؤسسات الموجودة من حقبة متعددة، هي نتاج لعلاقة وسائل الإعلام بالسلطة السياسية في المغرب، كما تتضمن هذه الدراسات المناظرات الوطنية والإصلاحات الدستورية، ومختلف المشاريع الإصلاحية التي شهدتها المغرب، وهذا الأمر يقدم في إطار عام مرتبط بالثقافة السياسية المغربية والتحول التي شهدتها علاقة الدولة بالمجتمع في المغرب.³

¹ - عبد المالك (الدريبي)، "واقع البرامج الحوارية في القنوات الأولى والثانية"، رسالة لنيل شهادة التخرج من المعهد العالي للإعلام 2006.

² - جمير (سعيد)، "تحرير قطاع السمي البصري بالمغرب، الهيئة العليا للاتصال السمي البصري نموذجاً"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس أكدال 2008.

³ - كنماذج لهذه الدراسات راجع:

-JAIDY (My Idriss), "Diffusion et Audience des média Audiovisuels ", thèse de Doctorat institut supérieur d'information et de la communication Rabat.2000

ويركز الاتجاه الثاني من الأبحاث والدراسات على جانب التواصل السياسي من خلال وسائل الإعلام، والسياسات العامة المطبقة في هذا الحقل على ضوء التجارب المقارنة، والتي استندت على استخدام مختلف الفاعلين في حقل السياسة بالمغرب لوسائل الإعلام، والمتعلقة بحضورهم خلال فترات مختلفة غير مستمرة والتي أملت لها الظرفية السياسية، وواقع الأحداث

-ABDERAHIM(MOHAMED)," la radio diffusion Télévision marocaine: Essai de monographie ", thèse de Doctorat, institut supérieur d'information et de la communication Rabat 2000.

- أحمد (تفاسكا)، "نظام الاتصال في المغرب: محددات النظام الوطني لاتصال في المغرب" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام،الدار البيضاء جامعة الحسن الثاني 1989.

- إبراهيم (الصافي)،هيات الضبط المستقلة للقطاعين الإقتصادي والإعلامي بالمغرب،دراسة في المقاربة النيومؤسسية للدولة الضابطة،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة محمد الخامس السويسي سنة 2018.

-محمد (الأزهر)، "مسؤولية الصحفي، المظاهر الجنائية والمدنية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2000.

- رقيب(الحسن)، "المقالة الصحفية بالمغرب، حالة الصحافة المكتوبة": أطروحة لنيل الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2000.

-ABDOU (IMANE), " la libération d'l' audiovisuel Au Maroc ",mémoire pour l'obtention du diplôme du cycle normale, institut supérieur de l'information et de la communication,2005

-HASSAN (louizi), " 2M et ses abonnés, le produit et la perception ", diplôme des études supérieur a L'ISIC,1996.

-Mariona Codinach (Fossas), " La haute autorité de la communication audiovisuelle au Maroc une etude de cas sur la reforme audiovisuelle dans un contexte de rénovation autoritaire" mémoire Université Aix Marseille 3,2007.

- المرابط (عبد الحكيم)،الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب،دراسة في تنظيم الهيئة واختصاصاتها وحصيلة عملها 2005-2009 رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام جامعة محمد الخامس أكدال سنة 2010.

- خديجة(بن جي)،"الإعلام السمعي البصري بالمغرب ورهانات التغيير، نموذج الشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة المغربية"، رسالة لنيل شهادة التخرج من المعهد العالي للصحافة والإعلام سنة 2009.

- يونس(مسكين)،" الإعلام السمعي البصري في المغرب بين الضبط والتحرير"،رسالة نيل شهادة التخرج من المعهد العالي للصحافة والإعلام سنة 2005

- جمير(سعيد)،" تحرير قطاع السمعي البصري بالمغرب، الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري نموذجا"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس أكدال 2008.

- عبد المالك(الدريبي)،"واقع البرامج الحوارية في القناتين الأولى والثانية"، رسالة لنيل شهادة التخرج من المعهد العالي للإعلام 2006.

السائد في المجتمع عبر وسائل الإعلام¹.

وتجدر الإشارة الى ظهور صنف من الكتابات الإعلامية، يرصد التجارب الذاتية لبعض الفاعلين المسؤولين الإعلاميين، ومن بينهم كتاب الإعلامية "مليكَة مالك"² الحوارات السياسية "وجه وحدث" و "في الواجهة" 1993-2003، تعرض فيه الإعلامية جميع مواضيع الحوارات السياسية التي تم إجراؤها والضيوف المشاركين، ولائحة بأسماء الصحفيين والأساتذة المحاورين

¹ - نادر (المومني)، "فضاء التواصل السياسي المعاصر بالمغرب" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. جامعة القاضي عياض كلية الحقوق، مراكش 2003-2002

- هشام (مدعشا)، "السياسة الإعلامية بالمغرب السعي البصري نموذجاً" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2009/2010.

- فاطمة (الصابري)، "علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2004/2005 .

- دريوش (نبيل)، "المشهد الإعلامي في ظل التناوب السياسي (1998-2002). التشريع والممارسة" بحث نيل دبلوم المعهد العالي للصحافة والإعلام 2003.

- سعيد (تمام)، "التعددية السياسية في الفضاء السعي بالمغرب ورهان المشاركة السياسية، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكاد 2013.

- Idrissi Azzouzi, (Rachid), "La politique De libéralisation du secteur Audiovisuel Au Maroc ,Régulation Libérale et logique appariation Etatique", Thèse de doctorat en DROIT public ,université Mohamed v rabat ,Agdal 2016
-MOUHTADI , (NAJAIB) " la politique public de communication ",Thèse de Doctorat d'Etat, RABAT AGADOL 2003.

- LATIFA (Akharbach), " la presse des parties politiques de gauche Au Maroc", Thèse De Doctorat ,Université paris2, 1988

² - تعتبر مليلة مالك من بين أبرز الوجوه الإعلامية التي طبعت المشهد الإعلامي المغربي منذ التحاقها بالقناة الثانية بعد عودتها من كندا بداية التسعينات وانتهائها من دراسة العلوم السياسية والإعلام بمونتريال. يعد برنامج "وجه وحدث" أول برامجها والذي بثت أولى حلقاته في 27 أكتوبر 1993، وكانت الحلقة مع "محمد جسوس" حول التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأعتبر هذا البرنامج مرحلة جديدة في البرامج الحوارية السياسية، واستمر البرنامج لمدة 4 سنوات وبلغ عدد الحلقات 35 من بينها حلقات حول التناوب السياسي التي استضافت كل من (علي يعة، عبد الرحمان اليوسفي، محمد بوسته). أما برنامج في الواجهة، فانطلق يوم 16 شتبر 1998 مع حلقة "عبد الله ساعف" حول السياسة التعليمية الآن، واستمر البرنامج لمدة 6 سنوات وبلغ عدد حلقاته 49 حلقة، همت عدة مجالات سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل حلقات حول المشهد الحزبي (محمد اليازغي، المحمدي العلوي، بنسعيد أيت يدر، عيسى الوردغي، أمحمد العنصر، محمد الأبيض، عباس الفاسي) وأخرى ذات طبيعة هوياتية وتنويرية (محمد عابد الجابري، عبد الله العروي، أحمد الطيب لعلج، حسن نجمي، احمد توفيق).

لضيوف البرنامجين، وتوجد كذلك تجربة محمد "الصدّيق امعنيو"¹ عبر سلسلة "أيام زمان"، وتضمنت مجموعة من الأجزاء (موكب السلطان، الفتح المبين، معركة الوجود، السنوات العجاف، خديم الملك) وكل منها يحكي عن فترة من فترات حضور الصدّيق امعنيو في الأحداث التي طبعت المغرب أثناء اشتغاله بقطاع الإعلام، ويضاف لهم كتاب "عبد الرحمان عاشور"² رجل سلطة بالإذاعة" الذي يتحدث عن إدارة رجل سلطة لحقل الإذاعة، وانتقاله من مجال الداخلية إلى حقل الإعلام وكيفية مساهمته في إدارة هذا القطاع .

إن ما يمكن تسجيله على هذه الدراسات والأبحاث مجتمعة هو أنها أغفلت الجوانب المتعلقة بكيفية إسهام وسائل الإعلام في فهم تدبير الشأن العام والعلاقة بين الحاكم والمحكومين انطلاقاً من جدلية السياسي والإعلامي من خلال عنصر التأثير والتأثر مقارنة بباقي الأبحاث المنجزة في الخارج،³ نلاحظ الأهمية البالغة التي يحظى بها الموضوع لدى الباحثين في الغرب، حيث يركزون في أبحاثهم على التواصل السياسي والعلاقة بين المتدخلين في الشأن العام والقدرة على توجيه وتشكيل المخيال الإعلامي **media imagination**⁴ حول

1- يعتبر الصدّيق امعنيو من الذين أغنوا المشهد الإعلامي كإعلامي ومسؤول في قطاع الإعلام، ساهم في إعداد عدة برامج إذاعية وتلفزيونية وأشرف على الكتابة العامة لوزارة الإعلام، وشارك في تغطية الأحداث التي ميزت القرن الماضي كالمسيرة الخضراء وغيرها والتي عرضها في مذكرته.

2- أشرف العامل عبد الرحمن عاشور على تسيير حقل الإذاعة منذ 1986 حتى 2003، وكانت تربطه علاقة خاصة برئيسه المباشر إدريس البصري وقد تحدث عن طريقة معالجة ملفات إذاعة من طرف وزارة الداخلية والقرارات المتخذة بعد إشراف الداخلية على قطاع الإعلام.

3- ركزت الدراسات الأجنبية على مختلف الجوانب التي تهتم التواصل السياسي انطلاقاً من وسائل الإعلام، واهتمت بعنصر التأثير على الأفراد ودفعهم إلى التفاعل مع الأحداث ومواضيع المشاركة السياسية، واستطلاعات حول أثر البرامج السياسية في التأثير على المشهد السياسي. توجد في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا أقسام ومراكز بحثية مخصصة في ذلك، تقدم الدراسات التواصلية السياسية حصة الأسد من الدعم و إلى جانب بعض الدول الأوروبية خصوصاً ألمانيا وفرنسا، فما تسمح به هذه البلدان من عرض للإنقادات السياسية في وسائل الإعلام والأجندات التي تحاول تمريرها دوماً، فتسهم في عكس العلاقات العامة بتلك البلدان ودون أن تكون مرتبهة بمحاذير معينة. وفي هذا الصدد، نجد مثلاً دراسات نعوم تشومسكي (صناعة الإذاعة): الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام، السيطرة على وسائل الإعلام (وميليفين مينشر) تحرير وكتابة الأخبار، مذكرات وقوائم الصحفيين) وبيرس وويليامز **Bruce williams** (أمريكا تسأل بيرس عبر الراديو، تقارير من الداخل). والتي تطرقت دراساتهم إلى عمليات التواصل السياسي والإعلان السياسي عبر رصد مختلف الآليات التي يتم بها إيصال الرسائل السياسية إلى مختلف المتلقين في إطار توجيه وتوزيع الأحداث السياسية والتفاعل معها لتكوين الرأي العام، ومع ما تحظى به وسائل الإعلام من أهمية في نقله وبحسب حجم السيطرة والتمويل من قبل مالكيها.

4- يقصد بالمخيال الإعلامي وجود حالة من المشاعر النفسية والاجتماعية، والتي تكون مرتبطة بمضامين وسائل الإعلام وما يتعرض له الجمهور من خلالها، وكذلك مداركه الثقافية القادرة على التمييز بين جل المواضيع. وقد عرفه عبد الرحمن

القضايا الموجودة في المجتمع، وخاصة القضايا السياسية مع ما يواكبها من أحداث ووقائع. إن هذا البحث سيحاول استحضار تكامل مختلف الأنساق والمكونات سواء القانونية والهيكلية والاقتصادية والسياسية، وذلك بهدف التوصل لمقاربة تساعد على فهم العلاقة بين السياسة ووسائل الإعلام، ودون إغفال أي جزء من جزئيات الفضاء العام المؤثت لهذه العلاقة.

رابعاً: أهمية الموضوع:

شكل موضوع الإعلام والسياسة أهمية بالغة بالنظر إلى الحضور الوازن لوسائل الإعلام وخاصة السمععي البصري في المشهد السياسي، حيث تقوم بعرض مختلف الأحداث اليومية التي تهم تدبير الشأن العام من خلال جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. انعكس هذا الأمر على العلاقة القائمة بين رجل السياسة ومعالجته لأحداث السياسة، وحجم تفاعل الجماهير معها، وأثر ذلك على قناعاتها وأفكارها من جهة، ثم الإعلامي من جهة أخرى. حيث يترصّد الإعلامي خطوات السياسي ويستقي منها عناصر الخبر، ويحاول بعد ذلك تأليف مادة إعلامية، كما يحتاج السياسي إلى الإعلامي لينشر له الأخبار التي قد تكون جزءاً من قواعد الممارسة السياسية.

تكمن أهمية هذا البحث في الدور المحوري لمختلف الآليات والوسائل التي تسمح بتناول وعرض المادة السياسية في وسائل الإعلام بالمغرب، والتطرق إلى بعض الجوانب التي كانت إلى وقت قريب من الطابوهات. إضافة إلى مواكبة التشريعات والقوانين المؤطرة للحقل الإعلامي في نطاق بناء الثقة بين المواطن ووسائل الإعلام عبر هاته الترسانة القانونية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى سياسات عمومية بمجال الإعلام، تكون هادفة وبناءة وتدعم حرية التعبير في الإعلام السمععي البصري.

ويمكن باختصار إبراز الأهمية المحورية لهذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

- تموقع وسائل الإعلام السمععية البصرية ضمن نسق التحولات السياسية التي يعيشها المغرب خصوصاً منذ سنة 2000، وما واكب ذلك من مقولات الانتقال الديمقراطي ،

عزي في نظريته الحتمية الإعلامية، عبر التمييز بين المخيال الإعلامي المجسد عند دراسة الواقع وتفاعله مع الأحداث التي ترد عبر قنوات وسائل الإعلام، ومفهوم المخيال الإعلامي المجرد عند دراسة ما ينبغي أن يكون عليه هذا الواقع، وذلك قصد التفكير في كيفية دراسة هذا المخيال وفق الأسس الحضارية والثقافية التي أفرزتها التراكمات المجتمعية، في إطار تفاعلها مع الزمان والمكان خلال مختلف مراحل تطورها للمزيد راجع:

- عزي (عبد الرحمن)، "دراسات في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز"، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، السنة 2009 ص: 69-70.

العهد الجديد، مغرب الديمقراطية والحدثة، الإصلاحات الدستورية والسياسية، تكريس الحريات وحقوق الإنسان.

- راهنية دور وسائل الإعلام السمعية البصرية في تنوير الرأي العام حول مختلف التحولات الاجتماعية(الحركات الاجتماعية، الفعل الاحتجاجي، المطالب المجتمعية...) التي يعرفها المغرب ومدى قدرتها على مواكبة ذلك والبحث في انعكاساتها على جميع الشرائح المجتمعية.

- تنامي دور وسائل الإعلام في إغناء وإثارة وتوجيه النقاش اليومي أحيانا حول تدبير قضايا الشأن العام وإبراز التنوع المجتمعي والتعددية السياسية، وكذا مكانة الإعلام كسلطة رابعة،¹ تمارس الرقابة على الفعل السياسي وتكون صورة عاكسة لما يعتمل في المجتمع من تحولات وأحداث، تمس بنه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- تطور سوق الإشهار والمقولة الإعلامية، وتعدد ملكية وسائل الإعلام السمعية البصرية والموارد المالية المرتبطة بها في المغرب، وتزايد منظومة الدعم العمومي المخصص لإعلام السمعي البصري وربط ذلك بالحديث عن دور هذه الإسهامات في تحديد طبيعة الإعلام السمعي البصري: إعلام السلطة أم سلطة الإعلام.

- تغول دور وسائل الإعلام السمعية البصرية في صناعة الصورة والمخيال الإعلامي حول القضايا السياسية وطريقة تقديمها للوقائع والأحداث وتمريضها للمفاهيم وتأثير ذلك في وعي المتلقي /المشاهد.

خامسا: إشكالية الموضوع:

يحيل حقل الإعلام بشكل عام على دلالات متقاطعة كالسلطة والآليات والمرجعيات والمصالح، كما أن حقل السياسة يحيل بدوره على السلطة السياسية والفاعلين فيها وإمكانياتهم

¹ - يعتبر الإيرلندي ادموند بروك أحد أهم من استخدم مفهوم السلطة الرابعة **Fourth Estate**، وانتشر بعد ذلك بالخصوص على يد الاسكتلندي توماس كارليل في كتابه "الأبطال وعبادة البطل"، بينما ينسب قاموس أكسفورد مصطلح السلطة الرابعة الى اللورد بروغام وآخر الى الكاتب الإنجليزي ويليام هازيت للمزيد راجع:

- Matthew (Gentzkow), Edward L (Glaeser), Claudia (Goldin), The Rise of the Fourth Estate How Newspapers Became Informative and Why It Mattered, Volume :Corruption and Reform: Lessons from America's Economic History, Publisher: University of Chicago Press, March 2006 p189-190 <https://www.nber.org/chapters/c9984.pdf> 02/02/2019 19H00GMT

وقواعد ضبط مجال الإعلام السمعي البصري، وهذا يعني وجود علاقات وترايبات بين حقلي السياسة والإعلام التي تتأسس على عدة عناصر تحليلية من بينها التأثير والتأثر، الفعل ورد الفعل، الثابت والمتغير. لذلك فمعرفة واستكشاف طبيعة العلاقة القائمة بين السياسة وحقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب من خلال المادة السياسية المعروضة في البرامج الإعلامية يساهم في قياس التفاعلات القائمة بين الحقلين (الإعلام والسياسة) و أثرها على مجريات التحولات السوسيوسياسية والسوسيوثقافية بالمغرب.

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة المنطلقات:

1. ما هي محددات علاقة وسائل الإعلام بالحقل السياسي المغربي ؟
2. كيف يؤثر الإعلام السمعي البصري في الفعل السياسي، وكيف تؤثر السياسة في الإعلام ؟
3. ما هو الثابت والمتغير في علاقة السياسة بالإعلام السمعي البصري؟
4. ما هي درجة استقلالية الإعلام السمعي البصري في التعاطي مع المادة السياسية وما هي أهم مضامينها؟
5. إلى أي مستوى يساهم تفاعل حقل الإعلام السمعي البصري مع حقل السياسة بالمغرب في تكريس الديمقراطية وحرية التعبير وتجاوز الأنماط السلطوية؟
6. هل التعددية في حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب تعكس تنوع وتعدد في الرؤى والمشاريع أم أنها مجرد تعدد في المنابر الإعلامية لا غير؟

سادسا: الفرضيات:

الفرضية المركزية:

علاقة السياسة بالإعلام السمعي البصري تتسم بخضوعها لهيمنة السلطة السياسية على الإعلام، وهي نتاج للنسق السياسي المغربي المتمم بالممارسات السلطوية المنفتحة على بعض الآليات الديمقراطية. كما تقوم الدولة بتحديد التوجهات الكبرى للحقل الإعلامي السمعي البصري من خلال محاولة صياغة نموذج تصوري عام للمجتمع الذي تروج له السلطة السياسية.

الفرضيات الفرعية:

- 1) ارتبط الإعلام السمعي البصري في المغرب منذ الاستقلال بالدولة، حيث تحول إلى أداة لتمرير الخطاب السياسي للفاعل المهيمن في الساحة السياسية المغربية مرتكزا بالأساس على إستراتيجية الضبط وتوجيه السياسة الإعلامية.

(2) التعدد في منابر السمعى البصرى لا يعكس بالضرورة التعدد فى الرؤى والمشارب الموجودة فى المجتمع (قضايا الجندر، التوزيع الترابى، التنوع الأيدىولوجى، التنوع اللغوى والثقافى...)، حيث هناك استمرارية لحقبة هيمنة الخطاب الإعلامى للسلطة على الساحة السياسية والإعلامية بأوجه جديدة.

(3) ارتهان علاقة الفاعل السياسى بالفاعل الإعلامى لمتغيرين: الأول ثابت يتمثل فى المقاربة الضبطية للمشهد الإعلامى السمعى البصرى من قبل السلطة السياسية، وآخر متغير يتجلى فى حالات انفراجية تسمح بهامش ضيق من تحرر المشهد الإعلامى السمعى البصرى من رقابة السلطة السياسية.

(4) على الرغم من الانفتاح والتحرير النسبى للمشهد السمعى البصرى فهناك استمرارية الضبط والتحكم فى الإعلام السمعى البصرى من قبل السلطة السياسية فى الصراع السياسى حول السلطة.

(5) إن الإعلام السمعى البصرى بالمغرب لم يرقى بعد إلى مستوى كونه سلطة مستقلة تجابه السلطة السياسية، وتساهم فى تكريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بمفهومها الكونى.

(6) إن المشاكل البنيوية التى يعانى منها حقل الإعلام السمعى البصرى جزء منها راجع إلى عوامل ذاتية مستفحلة فى المشهد الإعلامى كغياب الكفاءة المهنية، ضعف التخصص، قلة التمويل، تغول العلاقات الربعية...

سابعا: منهجية الموضوع:

إن إيجاد صيغة تفكيكية مقارنة لموضوع متشعب فى بنيته ومتعدد فى مقارباته، يجعل معالجته لا تقتصر على منهج واحد لأن ذلك يتعارض مع تفتح العلوم والاختصاصات. ويدخل موضوع البحث فى مجال تخصص علم الإعلام السياسى، وما يشكله من قوة فى جميع المحطات السياسية، سواء من خلال تحليل الأحداث السياسية ومتغيراتها، أو استشراف المؤشرات المستقبلية بناء على قراءات إحصائية. ولهذا فقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخى، لمعرفة تطور علاقة السياسة بوسائل الإعلام السمعى البصرى بالمغرب، ومختلف المشاريع والمناظرات والهياكل والمؤسسات، والنصوص التى تم إحداثها فى سبيل تحديد معالم هاته العلاقة، بالإضافة إلى إبراز العوامل الداخلية والخارجية لبلورة سياسة إعلامية تعددية هادفة وبناءة والمنهج السوسىولوجى لدراسة بعض الجوانب المرتبطة بالتحويلات التى همت حقل

الإعلام سواء النخب الإعلامية وأدوارها في التأثير على بنيات المجتمع خلال فترات زمنية محددة.

كما سيتم اعتماد تقنية المقارنة بعرض نماذج متعددة من البرامج، سواء التلفزية أو الإذاعية أثناء معالجتها للمادة السياسية، وتوضيح الفوارق فيما بينها والاستفادة من طبيعة عرضها على نسبة المتابعة والمشاهدة من قبل أفراد المجتمع وحجم أثر تعاطيهم مع الرسائل الإعلامية التي توجهها وتبثها هذه الوسائل. إلى جانب تقنية الإحصاء عبر جمع وتحليل المعطيات المتعلقة بوسائل الإعلام بالمغرب، سواء في بنياتها وتمويلها بإفراغها في جداول ورسوم بيانية مؤشرانية ويمكن عندئذ الوصول إلى قراءة ذات بعد مؤشراتي تدقيقي تفصيلي.

وزد على ذلك تقنية تحليل المضمون عبر تحليل المضمون الهيكلي لوسائل الإعلام وأجهزتها المختلفة السمعية والبصرية، وتحليل مضمون المحتوى أي مضمون المادة السياسية في البرامج الحوارية في وسائل الإعلام. علاوة على تقنيات المقابلة والاستجواب والاستمارة وخصوصا للمختصين في مجال الإعلام، سواء الأساتذة الجامعيين والسلطات المختصة في هذا المجال، والباحثين والمهنيين داخل الوطن وخارجه¹.

وكل هذا سيتم في إطار مقاربتين، الأولى كمية تقضي إلى جمع وعرض وتصنيف المعلومات حول العلاقة بين السياسة ووسائل الإعلام بالمغرب من مختلف فروعها ومصادرها المتعددة، والمقاربة الكيفية عبر الاشتغال وتحديد عينة من البرامج الحوارية السياسية وتحليلها، بهدف معرفة أبعاد تأثيرها ومآلاتها على المجتمع انطلاقا من قراءة مؤشرانية قياسية تحدد جل الأبعاد والتدخلات، حول واقع العلاقة بين السياسة ووسائل الإعلام في المغرب، وبما يخدم فهم جوهر البنيات الموجودة والوصول إلى استنتاجات، تعكس نتائج هذه العلاقة على مختلف أطراف المجتمع المغربي.²

¹ - لقد تم إجراء مجموعة من المقابلات مع مختصين في مجال الإعلام مغاربة يشتغلون في كبريات المؤسسات الإعلامية الدولية وسبق لهم الاشتغال في قنوات الإعلام بالمغرب، والتي كانت بداياتهم الأولى بها وقدموا مجموعة من الرؤى في إطار مقارنة بين المحطات الجديدة التي يشتغلون بها وواقع الإعلام المنتظر تحقيقه في المغرب، مع إرهاصات التحولات الديمقراطية في المغرب وبما يفضي إلى تقارب وتقاطع حقيبتين: الحقبة الأولى في الإعلام العمومي بالمغرب، والحقبة الثانية بمؤسسات إعلامية رائدة في تناول القضايا السياسية الدولية.

² - Madeline (Grawitz), « l'Analyse de contenu in Méthode », des sciences sociales, paris 1972 p588

وتمتد الفترة المرجعية للبحث من 2002 الى 2015، خلال هذه الفترة بدأ تحرير قطاع الإعلام السمعي البصري وإنشاء هيئة العليا لاتصال السمعي البصري، وبداية تطبيق المشاريع الإصلاحية، وبرزت تحولات جديدة بالمغرب خاصة مع حراك 20 فبراير وإقرار دستور 2011 وتعيين رئيس الحكومة من الحزب المحتل الرتبة الأولى في النتائج، ودسترة الهيئة العليا للسمعي البصري وتنامي الحوارات الوطنية والجهوية حول الإعلام وصدر عدة تقارير وطنية ودولية تعرض الوضعية القانونية والمؤسسية لإعلام بالمغرب، وتنامي النقاش اليومي حول أدوار علاقة السياسة بالإعلام مع إشارة الى الفترات السابقة أثناء الدراسة وتجارب الأخرى، على غرار تجربة مليكة مالك في البرامج الحوارية السياسية منذ بداية التسعينات.

تجدر الإشارة بأن هذا البحث واجهته عدة صعوبات مرتبطة بتفكيك بنيات المادة وإجراء المعاينة والملاحظة وطريقة إعداد البرامج الحوارية، والحصول على المعلومات من قبل المستجوبين، ويشمل ذلك الأفراد القائمين على حقل الإعلام بالمغرب والتي لازالت تتعاطى مع المعلومات بمنطق السر المهني. بالإضافة إلى تداخل الحقول المعرفية سواء علم السياسة والتواصل السياسي، والسياسات العامة والسوسيولوجيا السياسية والسيميولوجيا و التي أثرت على البحث بسبب تشعب علاقة الإعلام بباقي الحقول الأخرى، بسبب ظهور إشكالات جديدة أثناء الدراسة مرتبطة بالإعلام وصناعة القيم و القرار السياسي، والصورة السياسية والدعاية السياسية والتي من الممكن أن تتحول إلى مواضيع مستقبلية.

ثامنا: البحث الميداني

إن هذه العينة من المستجوبين تدخل في إطار العينة المقصودة Purposive Samphing، حيث يتم اختيار أفراد عينة البحث على أساس معطيات مسبقة والمتمثلة أساسا في التخصص في مجال الإعلام، والاعتماد كذلك على تقنية العينة عبر الحصص Échantillonnage par cota في إطار متغيرات (السن، الجنس، المستوى

-أبراش (إبراهيم)، "المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية"، الطبعة الثانية الرباط، شبكة بابل للطباعة والنشر السنة 1999 ص: 240-243.

-مصطفى (عليان) محمد (غني)، "مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى السنة 2000 ص: 102-103

-Daniel K. (Schneider), "Méthode qualitatives en sciences sociales" quali book, 2007 pp :18-19

التعليمي،...) ¹. وكانت الغالبية في سلك الماستر والدكتوراه، واهتمت مناطق عدة وأفراد ذوي تجارب ميدانية في حقل الإعلام وقد بلغ عدد المستجوبين 150 مستجوب، وتم اقتصار على 130 مستجوبا من فئات عمرية متعددة وامتدت فترة استبيان خلال فترتين الأولى من 29/07/2013 الى 02/08/2014 والثانية من 02/08/2014 الى 15/10/2014 ²

تاسعا: تصميم البحث

في إطار تحليل إشكالية الموضوع وباقي الأسئلة المتفرعة عنها، سيتم تقسيم البحث إلى قسمين: حيث يشمل القسم الأول مكانة المادة السياسية في الإعلام السمعي البصري مقسم الى فصلين: يتطرق الأول الى المنطلقات المؤسسة للحرية السياسية والإعلامية في المغرب والثاني إلى مقومات تثبيت الحرية السياسية والإعلامية. أما القسم الثاني: فيتناول أثر عرض المادة السياسية في الإعلام السمعي البصري من خلال فصلين: ينطلق الأول من قراءة مؤشرات وإحصائية لتناول المادة السياسية، والفصل الثاني يهدف إلى تقييم أثر حضور المادة السياسية على عملية التحول السوسيوسياسي بالمغرب.

¹ - محمد (بدر)، " أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي"، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2017 ص: 315-316 .

https://drive.uqu.edu.sa/_/ksmatook/files/esp_top/%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC.pdf تاريخ التصفح 20/03/2019 الساعة

² - للمزيد حول خصائص ومعطيات البحث الميداني انظر الملحق رقم (1).

القسم الأول:
مكانة المادة السياسية في الإعلام السمعي
البصري بالمغرب.

تتشكل المادة السياسية المعروضة في وسائل الإعلام السمعية البصرية من مختلف البرامج الحوارية¹ التي تناقش القضايا السياسية وتعمل على تقديم وتبادل الآراء بين مختلف المتحاورين، والتي تحمل وجهات نظر إزاء الأحداث والقضايا. فالبرامج الحوارية السياسية هي مادة سياسية تنتجها المنابر الإعلامية للمساهمة في إثراء حقل التواصل السياسي لبلد معين، و بذلك يصبح تدبير الشأن السياسي أكثر تأثرا بالحوارات السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية.

وشكل حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعي البصري منطلقا مهما في تحديد معالم العلاقة القائمة بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام في المغرب، وتستند هذه العلاقة إلى عدة محددات رئيسية، تتجلى في إبراز حجم التطور السائد بين كل من السلطة السياسية وعلاقتها بوسائل الإعلام وإلى جانب توضيح الإشكالات الكبرى الناتجة عن ذلك، وخاصة في كيفية تدعيم وتثبيت الخيارات الجديدة المطروحة في وسائل الإعلام، وأثرها على مختلف أطراف المجتمع.

علاوة على استحضار مجموعة من التوجيهات التي تتوخى إعادة النظر في السياسة العمومية الإعلامية و تلبية الانتظارات المجتمعية، وذلك على مستوى تحسين آليات أجراء تواجد المادة السياسية في وسائل الإعلام و تحديث مستويات التمثيل الترابي والجهوي لوسائل الإعلام، عبر إبراز تعددية الآراء والمواضيع، مع توضيح قواعد ملكية وسائل الإعلام سواء كانت مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص والرهان المنتظر من جعل وسائل الإعلام وسيلة مهمة في عملية البناء الديمقراطي للبلاد، وإدخال أساليب التدبير الجيد المعتمد على الفعالية والجودة وعنصر المناقشة. وذلك لإعادة بلورة آلية كيفية استقطاب المتلقي لرسائل الإعلامية، بما

1- يعرف معجم Larousse البرنامج الحوارى بأنه برنامج عبارة عن حوار بين إعلامي أو أكثر حول مواضيع محددة، ومنذ الأيام الأولى لانطلاقة التلفزيون ظهر البرنامج الحوارى مع Joe Franklin سنة 1951، وأطول مدة في حياة البرامج الحوارية هو برنامج The Tonight Show في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بدأ البث سنة 1954 ولازال مستمرا الى الآن. ويمكن تصنيف البرنامج الحوارى talk show أو débat télévisé إما على أساس جهة النوع (حوار الرأي، حوار معلومات لتقديم الشروحات، حوار الشخصية لإضاءة على الشخصية)، وقد يجمع البرنامج الأنواع الثلاث أحيانا، أو لجهة الضيف (شخصيات مختلفة ولكن في الغالب تكون سياسية) أو لجهة البث (غالبية البرامج الحوارية تكون مباشرة وبعضها يكون مسجل وتكون في الاستديو واستثناءا خارجه)، ولجهة الجمهور (يكون الجمهور حاضرا وأحيانا دون جمهور وهناك من تستقبل الاتصالات من الجمهور أو فقط رسائل الكترونية ومنها لا تستقبل). وتتكون عناصر البرنامج من المحاور والضيف والضيوف أحيانا، والأستوديو والجمهور ليس دائما موجود والموضوع.

يضمن تطوير المنتج الموجود حول القضايا السياسية وفي نفس الوقت، يسهم في نشر الوعي والثقافة السياسية، مما يؤدي إلى تغير في السلوك السياسي ومناقشة وعرض جوهر الأحداث والمواضيع السياسية، سواء في الحوارات والنقاشات أو التقارير التي تعنى بالمادة السياسية. لقد طرحت هذه المكانة مدارك وعناصر مختلفة، ومع ذلك ظلت غير واضحة الصور في جوانب كثيرة، تهم التأطير القانوني والتنظيمي وتدفع هذه الحالات إلى الغوص أكثر في ثنايا حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام وما يرتبط بها، فالحديث عن حرية التعبير والرأي كفيل بإعطاء هذه العلاقة المكانة الخاصة بها.

الفصل الأول: منطلقات تطور مأسسة الحرية السياسية والإعلامية بالمغرب.

عرف الحقل الإعلامي السمعي البصري بالمغرب عدة تحولات كإفراز لعدة عوامل داخلية وخارجية، أدت إلى إعادة تموقع دور الدولة ووسائل الإعلام واختلفت نسبة تأثيره حسب الظرفيات المواكبة لهذه التحولات، والتي تطرح عدة إشكالات ذات الصلة بالمجتمع مثل قضية التنوع والتعدد، وملكية وسائل الإعلام بين السلطة والمجتمع .

وفرض ذلك رسم خطوط جديدة من أجل محاولة معالجة اختلالات المشهد الإعلامي، والعمل على فتح وسبر أغوار جل المفاتيح الموجودة، وتبني سياسة عمومية في مجال الإعلام مع إبراز الخصوصيات والمرجعيات، زد على ذلك التنافس في إبداء وجهات النظر ومسألة إسهام مختلف القوى المتدخلة في قضايا المجتمع، والسعي الدائم لإنتاج أكبر عدد ممكن من الصور حول حقيقة الأوضاع، إلى جانب حضور قضية التمويل في وسائل الإعلام السمعية البصرية، والتي تعطي عدة مقاربات حول حدود امتلاكها من قبل السلطة أو المجتمع.

فوسائل الإعلام تضطلع بدور مهم في الحياة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، في إطار التفاعل بين الحكام والمحكومين. مما يتيح لها إمكانيات اتصالية هائلة، تحاول توظيفها للتخلص من الرقابة في فضاء مفتوح يأخذ أشكالا و أنماطا جديدة تستهدف كافة فئات الجمهور ورغباته.

ومعرفة الواقع المرتبط بالمقولة الإعلامية¹ وشروط أجرأة القوانين المؤطرة لها، والتي

1- ينص الفصل الخامس من قانون رقم 77.00 الصادر في 3 أكتوبر 2002 المغير والمتمم بموجبه ظهير 15 نونبر 1958 بشأن قانون الصحافة والنشر " يجب أن يقدم قبل نشر كل جريدة او مطبوع دوري الى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالمكان الذي يوجد فيه المقر الرئيسي للجريدة تصريح فيه ثلاث نظائر يتضمن البيانات الآتية:

4 - رقم تسجيل المقالة بالدفتـر التجاري إن اقتضى الحال ذلك ؛

5 - مبلغ الرأس المال الموظف في المقالة مع بيان أصله وجنسية أرباب السندات الممثلة لرأس المال الشركة إذا كان الأمر يتعلق بشخصية معنوية ؛

وفما يخص المقاولات المكونة على شكل شركات تضاف البيانات التالية:

7- تاريخ عقد تأسيس الشركة والمكان الذي وقع فيه الإشهار القانوني

8- الحالة المدنية لأعضاء المجلس الإداري والمساهمين أو حاملي الأسهم وبصفة عامة المسيرين وأعضاء الشركة ومهنتهم وجنسياتهم ومحل سكناهم وكذا اسم الشركات التجارية أو الصناعية أو المالية التي يقومون فيها بصفتهم متصرفين أو مديرين أو وكلاء.

خاضعة للنقاشات الدائرة حول ملكية وسائل الإعلام وأدواتها، وتحديد الأولويات الرئيسية التي تطبع مسارات تحول المشهد الإعلامي السمعي البصري.

ومن بين الإشكاليات الرئيسية التي تطرحها علاقة السياسة بالإعلام السمعي البصري، إشكالية ملكية وسائل الإعلام السمعي البصري ومدى تأثير ذلك على استقلالية اختيارات الإعلام، الذي يفترض فيه أن يكون سلطة رابعة يعمل على التدقيق والبحث في نوعية المعلومات وتزوير الرأي العام ونقل مشاكل وطموحات المواطنين الى السلطة السياسية بدل أن يصبح الإعلام إعلاما للسلطة . ويسعى كذلك إلى ترسيخ وجود إرادة سياسية لبناء شراكة بين المواطن ومؤسسات الدولة، سواء بالنسبة للسلطة السياسية عبر احترام قواعدها وقوانينها، أو بالنسبة للمواطن الذي يجب أن يتمتع بالحقوق في تبليغ حاجاته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، في إطار التناغم والتفاهم لمختلف قوى المجتمع.

وكل تعديل على البيانات المنصوص عليها في هذا الفصل يجب التصريح به في الخمسة عشر يوما الموالية له إلى المحكمة التي تلقت التصريح الأول ويجوز لمن يعنيه الأمر الإطلاع على التصريح بالنيابة العامة. بناء عليه فالمقولة الإعلامية شكل من أشكال المقاولات الفردية والجماعية ويسري عليها قانون الشركات وذلك حسب المادة 8 من قانون 95.17 التي تقرر أنه إلى غاية تقييد الشركة بالسجل التجاري تبقى العلاقات بين المساهمين خاضعة لعقد الشركة وللمبادئ العامة للقانون المطبقة على الالتزامات والعقود. وهنا الشركة عقد أو نظام رضائي، توجد بمجرد تراضي أطرافها على إنشائها وعلى شروط العقد الأخرى ما لم يتطلب القانون شكلا خاصا طبقا للمادة 987 من قانون الالتزامات والعقود سواء بالنسبة لمقاولات الأشخاص ومقاولات الأموال. أما الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري، تنص المادة 47 من القانون 03.77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري على أنه "يراد بالشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري في مدلول هذا القانون متعهدو الاتصال السمعي البصري المكونون في شكل شركات مساهمة تمتلك الدولة أغلبية رأسمالها أو كله ويكون غرضها تنفيذ سياسة الدولة في مجال التلفزة أو الإذاعة أو البث التلفزيوني أو الإنتاج أو الإشهار. ويمكنها أن تنشئ وفقا للتشريع المتعلق بشركات المساهمة شركات تابعة يكون غرضها الخاص ممارسة نشاط أو عدة أنشطة من تلك المشار إليها في الفقرة أعلاه. ويمكنها كذلك أن تتكفل في شكل مجموعة شركات ويمكن للدولة أن تحدث أي شركة وطنية أخرى في إطار المادة 8 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص."

للمزيد راجع:

- ظهير شريف رقم 1.96.124 صادر في 14 من ربيع الآخر 1417 (30 أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتنظيمه ب:

- القانون رقم 81.99 القاضي بتغيير القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.327 بتاريخ 21 من رمضان 1420 (30 ديسمبر 1999)؛ الجريدة الرسمية عدد 4756 بتاريخ 21 رمضان 1420 (30 ديسمبر 1999)، ص: 3071.

- القانون رقم 20.05 القاضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.18 بتاريخ 17 من جمادى الأولى 1429 (23 ماي 2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5639 بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1429 (16 يونيو 2008)، ص: 1359.

المبحث الأول: تجليات التغيير في الإعلام السمعي البصري بالمغرب.

ساهمت عوامل عديدة في التغييرات التي عرفها الإعلام بالمغرب وتوزعت بين محددات داخلية وأخرى خارجية، ارتبطت بالمرحلة الانتقالية¹ مطلع الألفية كنتيجة لمحطات سابقة سواء في المناظرات الخاصة بالإعلام أو المشاريع الإصلاحية المقدمة. زد على ذلك، انخراط المغرب في محاولة تدعيم حرية التعبير وإبداء الرأي منذ التسعينات، والعمل على دسترة مؤسسات إعلامية بأدوارها الطلائعية في المجتمع . بالإضافة إلى الرجة الثورية التي حدثت بالمنطقة وتقارير المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة بدعم مجال الحقوق والحريات، وتدعيم الديمقراطية التشاركية بين جميع مكونات المجتمع.

اتخذت هذه التغييرات صورا ومعالم عدة، جسدت روح التحولات وانتقالات المشهد السياسي بالمغرب، حيث واجهتها عدة صعوبات و تحديات، وطرحت قراءات تأويلية لطبيعة أدوار وسائل الإعلام، وجعلها آلية من آليات التعبير عن أشكال الممارسة الديمقراطية من حيث الشروط أو المتطلبات في خضم التوازن بين قوى المجتمع والقدرة على التعبئة والتوجيه.

1-ارتبط هذا الأمر بوصول الملك محمد السادس الى العرش وبداية مرحلة "العهد الجديد"، والتي حملت مجموعة من الانتظارات والتطلعات بالنسبة لأفراد المجتمع وكانت استمرارية نهج التوافق السياسي، والذي سمح بوصول حكومة التناوب وبروز مفهوم خطاب التحولات، وكذلك ثقافة سياسية جديدة كتجاوز لثقافة الصراع وليحل التوافق والتراضي والتعاقد المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء. وظهرت العديد من المحطات الأساسية بعد ذلك، مثل المفهوم الجديد للسلطة، تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة، مبادرة التنمية البشرية، إصلاح الحقل الديني ومدونة الأسرة، تأسيس المجلس الملكي للثقافة الأمازيغية، ميثاق إصلاح التعليم، إنشاء الهيئة العليا للسمعي البصري. و تميزت هذه الفترة بوجود أطروحتين أساسيتين، الأولى تقدم ما يجري من إصلاحات أن الغرض منها أساسا تجديد شرعية النظام وليس ديمقراطيته، والثانية تعتبر تلك الإصلاحات حقيقية وتضع النظام السياسي على مسار التحول الديمقراطي. ينطلق فهم ذلك من براديغمات الانتقال والذي يمر من ثلاثة مراحل أولها مرحلة الانفتاح والتي ترتبط بتوسيع هامش الحرية وتوفير الشروط الملائمة لدخول في مرحلة الاختراق والتي تعرف أفول النظام السلطوي وظهور نظام ديمقراطي جديد قائم على سلطة تنبثق من الانتخابات، وصولا الى مرحلة التدعيم والترسيخ والتي تتجاوز البعد الشكلي الى جوهر الممارسة الديمقراطية بإصلاح المؤسسات وتقوية الهيآت المدنية لحماية الديمقراطية. ويلعب الاعلام دورا أساسيا في مرحلة التحول الديمقراطي سواء في القيام بدور الرقيب والمحاسب لأعمال السلطة السياسية والوقوف على أخطائها وفسادها وعمل كل ما من شأنه لحدوث تغيير سياسي مؤدي الى تحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية، والثاني مدني متمثل في نشر الوعي والتنقيف السياسي وإدماج الأفراد في الحياة السياسية وتمكين الأفراد من استيعاب القرارات السياسية المعقدة وتبسيطها، عبر بناء قاعدة من المعارف السياسية والاتجاهات الإيجابية للوصول الى سلوك سياسي قادر على الانتقال بالمجتمع الى الديمقراطية للمزيد راجع:

- طارق (حسن)، نفس المرجع السابق، ص-ص:113-114.

- الهاشمي (محمد)، الانتخابات التشريعية 2007 تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية، مجلة وجهة نظر، العدد33-34 صيف وخريف 2007 ص14.

و دفع هذا الأمر إلى تفاعل وسائل الإعلام مع التحولات، وقيامها بمعالجة المعطيات والبيانات الخاصة بقضايا تدبير الشأن العام والأزمات والأحداث السياسية، باعتبارها مكوناً من مكونات السياق الاجتماعي والسياسي الذي يقدم لأصحاب القرار السياسي اتخاذ أساليب وسياسات ومناهج جديدة، تواجه الآثار السلبية لتلك الأحداث والأزمات، وتترك لدى الأفراد نوعاً من القلق والإحساس بعدم الاستقرار سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

المطلب الأول: محددات ملكية المشهد السمعي البصري بالمغرب.

ساهمت مجموعة من الأحداث والوقائع في تشكيل الظروف الجوهرية لمختلف التحولات التي عرفها الإعلام بالمغرب. وانعكست بشكل آخر على مستوى أدوار الإعلام، وحجم تفاعله وانخراطه في تغطية الأحداث وتقديم التحليلات لجل الظواهر الموجودة والتي تعتمل في المجتمع المغربي الراهن.

إن التعاطي مع التغيرات القائمة يفضي إلى نتائج متباينة، مثل نوع وحجم صورة الأحداث وكيفية إبرازها والتي هي دائماً مرتبطة بوضعيات وفترات معينة، كانت نتاج مختلف مظاهر التفاعل والتناغم مع مطالب المجتمع.

وقد تمت جل العوامل وما ترتب عنها أرضية في سبيل التغيير وذلك لدور وسائل الإعلام في فهم أكثر لنمط العلاقة السائدة بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام بانفتاحها أو التضيق عليها، ويصاحب ذلك وقائع تكون عواقبها أحياناً سلبية على حرية التعبير وعلى إبداء الآراء المعارضة للواقع السائد، وتترتب عنها انعكاسات على مسلسل الديمقراطية الذي يعرف عدة تجاذبات في إطار التفاهات السائدة بالمجتمع في المغرب.

الفقرة الأولى: إسهام العوامل الخارجية في تغيير المشهد السمعي البصري.

عرف العالم العديد من التحولات بفعل تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتحول من قرية كونية إلى عقل كوني، إحدى صوره الإعلام المفتوح¹ وبقصد مواكبة الموجة العالمية في مجال

¹ - العياضي (نصر الدين)، "التلفزيون، ما يخفي التطور التكنولوجي"، مجلة الإذاعات العربية، عدد 3، السنة 2011 ص: 28 للمزيد راجع:

- معزوز (عبد العالي)، "الإنترنت والاستلاب الثقافي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، السنة 2011 ص: 22-23.

تكنولوجيا الاتصالات، وخاصة مجال التقنيات وتجاوز المنافسة القوية من قبل القنوات الأجنبية، التي شهدت إقبالا من طرف المشاهد المغربي عليها، وتطلب معه تكسير الحواجز ودون المرور من القنوات التقليدية للتواصل.¹ وفرض معه التفكير في إيجاد صياغات بديلة، تتماشى مع جل التغييرات التي طرأت على حقل الإعلام السمعي البصري، موازنة مع موجات الديمقراطية بمختلف بقاع العالم بالذات في المنطقة المغاربية وإسهاب الإعلام في تأطيرها

- أنور سليمان (نها)، "الإعلام وقضايا الإصلاح في العالم العربي" دار العالم العربي القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 2011 ص: 120.

- عزي (عبد الرحمن)، "دراسات في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية، السنة 2009 ص: 103.

- Their Eyes on me, stories of surveillance in morocco, report of privacy international Tuesday, April 7.2015.p.p 9-10 10/10/2015 14H00 GMT

www.privacyinternational.org/sites/default/files/their%20Eyes%on%20me%20-20English-0pdf

- Dubai Scholl of government "Face book usage" "Factors and Analysis" Arab social: media report Vol 1N° 2011 p.p16-17.2014/06/07 19H00 GMT

<http://www.arabsocialmediareport.com/UserManagement/PDF/ASMR%20Report%201.pdf>

- Jean-Luc (Bouillon), "technologies numériques d'information et de communication et rationalisations organisationnelles": les compétences numériques face à la modélisation", les enjeux de l'information de la communication n°16/1.2015 p.p 88-90.

- Céline (Bryon-Portet), «pour une approche Asiatique de la communication de vise, ou comment sortir grandi de l'épreuve », les enjeux de la communication n° 12/1, 2011 P 33-34.

¹- حيث نجد أن معظم القنوات، تعرض مضامين يرى المتلقي أنها تقدم له إفادات وإضافات وبخصوص الأوضاع السياسية والاجتماعية التي يعيشها و تتلاءم مع وجهات نظره في العديد من المحطات، مما تعطي تلك القنوات قدرة على التأثير وحصولها على الإيجاب في نفس الوقت. فالمادة المعروضة تحاكي في ترويجها للقضايا بنهج أساليب جديدة و تهدف إلى إحداث تغييرات في بنية المجتمع، مع استحضار الخصوصيات السائدة فيه. وبمعزل عن القراءات الغير واضحة، فحقيقة التغطيات والبرمجة الجديدة اذا ما كانت تساير التغييرات، والتي أضحت السمعي البصري عليها في المحك مع الثورة الاتصالية الجديدة حول النقل الحي والمباشر، عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعية و بفعل اتساع حيز الثقافة الإعلامية والتواصلية مع تعدد الوسائط، مما ساهم فيما يشبه رقابة ذاتية فيما بينها ولنكون أمام حالة فريدة مرتبطة بالخبر الفوري والتعليق الآني والتفاعل اللحظي وتعدد آثار ذلك نتيجة أداء وسلوك الوسائط الاعلامية. للمزيد راجع:

- لويون (غوستاف)، سيكولوجية الجماهير، دار الساقى، بيروت، الطبعة الثالثة السنة 2011 ص: 99-100.

- تقرير سنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة 2014. اصدار وزارة الاتصال السنة فبراير 2015 ص: 8.

- Neveu (Erik), "les missions politiques à la télévision", revue Hermès, Editions, C.N.R.S N° 17-18, 1995 p245.

- تقرير عن وضع الاعلام في المغرب من اعداد أبو بكر (الجامعي) في إطار مشروع "تعزيز حكم القانون والنزاهة في العالم العربي" إشراف المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الصادر سنة 2010 منشور تاريخ التصفح 2015/05/23 الساعة

GMT 15

http://www.arabruloflaw.org/Files/PDF/Media/Arabic/P2/MediaReportMoroccoPDFP2S3_AR.pdf

وتوجيهها¹.

لقد سبقت الإشارة الى أن بعض العوامل الخارجية ساهمت في التحولات التي شهدتها الاعلام السمعي البصري منذ سنوات التسعينات والمتمثلة أساسا في سقوط جدار برلين والموجات المطالبة بتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأثير العولمة والتكنولوجيا الرقمية... وصولا الى الحراك الاجتماعي الذي شهدته منطقة شمال إفريقيا، هدف إلى القطع مع تجارب الماضي، وإخراجها من حالة استثنائية كانت تطبع أنظمتها السياسية، الى مصاف الدول الديمقراطية المعتمدة على مبادئ دولة القانون وتعرف احترام الإرادة الشعبية والتداول على السلطة².

فرضت القيم الجديدة لإعلام السمعي البصري على الجميع الانخراط فيها، وتؤكدها التأثيرات الخارجية وخاصة مسألة قوة الحدث وتداعياته وأهمية العناصر المشاركة فيه، ومدى الأثر الذي يتركه في نفسية المشاهد، وهذا كله يدفع إلى التعاطي مع هذه التأثيرات بأي حال من الأحوال³.

فالإعلام تحول إلى صناعة ويات الاقتصاد الإعلامي من أكبر الاقتصاديات الموجودة، فهو معبر عن السياسات، ويحمل آراء وتوجهات جماعات سياسية أو أصحاب المصالح، وغيرها من الأفراد والمؤسسات الدولية لوسائل الإعلام⁴ international connections.

¹ - صبير (اسماء)، "الصحافة المغربية بين النص التشريعي وحدود المقدس، دار التكوين، دمشق، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص: 97-98.

² - عبد اللطيف (كمال)، الثورات العربية، تحديات جديدة ومعارك مرتقبة سلسلة بحوث ودراسات، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الأولى عدد 61، السنة 2013 ص: 39. للمزيد راجع:

- تقرير حالة حرية الصحافة والاعلام في البلدان المغاربية عند الثورات الربيع العربي، اصدار مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية بوجدة، سلسلة التقارير المغاربية رقم 3 السنة 2013 ص: 27.

- الدماضي (سمير)، ربيع الغضب مقارنة أولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة 2012 ص: 36.

- حلقة الواقع العربي بقناة الجزيرة بتاريخ 04/07/2015 والتي ناقشت تجربة المغرب في التعاطي مع الاحتجاجات وقدره

الإصلاحات التي طرحتها السلطة على تلبية المطالب تاريخ التصفح 2015/08/20 الساعة 13:30 www.aljazeera.net

www.aljazeera.net/programs/mabpresent-situation

³ - Sicard (Monique), "les paradoxes de l'image", revue Hermès, Editions. C.N.R.S N° 21,1997 P: 48.

⁴ - Report Reuters institute for the studay journalism tracking the future of news: pp: 18-19. <https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/2017-06/Reuters%20Institute%20Digital%20News%20Report%202015%20Main%20Press%20Release.pdf> 2016/01/01 17H00 GMT

ويحضر هذا أثناء إبراز وجهات النظر المختلفة وتحسين القدرة على محاسبة الحكومات، والعمل على إثارة الجماهير المطالبة بالانجازات التدريجية، وجعلها منبراً لمناقشة الأفكار المختلفة (غالباً المتصارعة) والعمل على توجيه الرأي العام. فالوظيفة الرقابية تفضح بشكل واضح سوء استخدام السلطة وممارسة المسؤوليات، وتلغي معها احتكار القلة oligopoly لمصدر المعلومات والأخبار في ظل الفضاء المفتوح¹.

وتتصدر الأولويات الأساسية بالنسبة للمغرب، في انفتاح وسائل الإعلام على كافة العناصر المجسدة للمجتمع المغربي، وذلك لإضفاء نوع من التعددية وتنويع العرض ومواجهة المنافسة الدولية ومواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع. والعمل على مراقبة التدفق غير المحكوم لمضامين إعلامية عابرة للحدود، و الشيء الذي يمكن أن يؤثر في جعل السلطة بلا قوة² powerless.

وتساهم وسائل الاعلام بدور مهم في هاته المسألة ويؤثر ذلك على بنيات المجتمع، وتحديد خياراته الديمقراطية نظراً للعلاقة الوثيقة بين الإعلام والديمقراطية، بفعل ما تملكه من قدرة على تشكيل المدركات السياسية Political perceptions للأفراد، عبر تزويدهم بالمعلومات فيما يخص الأحداث وتغييرها وتحليلها وترتيب أولوياتها³ agenda setting.

¹ - محمد جمال (راسم)، "نظام الاتصال والإعلام الدولي الضبط والمسطرة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثالثة، السنة 2010 ص: 24-25.

² - طلال العمري (فضل)، "حرية الاعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية"، منشورات هلا الجيزة، الطبعة الأولى، السنة 2011 ص: 34. للمزيد راجع.

- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009. تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنساني، نيويورك، شركة كركي للنشر، بيروت، السنة 2009 ص: 61.

- السعود الأطلسي (طالع)، الإعلام العمومي العربي يسعى إلى تجديد "سمعه وبصره" مجلة الإذاعات العربية، منشورات اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، العدد الأول لسنة 2012 ص 23.

³ - هذا الأمر يقود إلى أن مصادر المعلومات وامتلاكها ويدفع إلى ترتيب مصادرها، بحيث تكون مكتملة لمدارك الأفراد عبر إظهار مختلف المصادر والمواضيع المتعلقة بالقضية والتي يرغب في الحصول على معلومات بخصوصها، ومعرفة كيفية تناولها وذلك برصد معالم وخصائص الحدث، والكشف عن الدوافع الكامنة وراء تقديم الأحداث والتطرق لها بتلك الطريقة، والغاية من ذلك، خصوصاً إنتاج رسائل ضمن أنساق دالية محددة، وهي رسائل تحمل في طياتها معاني ضمنية ومحددة. هذا الجانب يركز على مستويين: الأول يدفع المتلقي إلى تتبع بعض القضايا الممنوحة أكثر إشعاعاً، تغطية وحضوراً في وسائل الإعلام والثاني يعتمد على التركيز على جوانب بعينها وإغفال وإهمال العناصر الأخرى ومما يجعل وسائل الإعلام، هي من تقترح على المتلقي درجة انتمائه للموضوعات. زد على ذلك، تمنح وسائل الإعلام القدرة على تغيير الاتجاهات وذلك انطلاقاً

لقد سعى المغرب إلى إيجاد حل لوسائل الإعلام وآدائها، كرهانات حاسمة بالنسبة للمجتمع المغربي ومستقبله على المستوى السياسي والهوياتي الثقافي، والابداعي الفني والانسجام الوطني وخاصة في ظل التقارير الدولية الدورية، التي تحمل مجموعة من النقاط غالبا ما تؤثر على حقيقة وضع حقل الاعلام في المغرب وعلاقة السلطة السياسية به¹.

فلا يمكن تطوير مفهوم الخدمة العمومية إلا في مناخ حرية جميع وسائل الاعلام، تركزها قوانين ونصوص مؤسسة، و تؤطرها بما يضمن حرية الرأي والتعبير ويساهم في بناء الديمقراطية وترسيخها². والمتغيرات التي حدثت في البنية السياسية، جعلت المشهد الإعلامي يعرف تحولات واضحة، متعددة المشارب الفكرية والسياسية، همت التعاطي مع الموضوعات وشكلت صورة معبرة وناطقة لطبيعة الحراك السياسي والشعبي³.

وهكذا لا تجسد وسائل الإعلام القدرة في التأثير في السياسات الدولية فقط، وإنما أيضا تدعم رهانات المجتمع الشاملة، عبر إجراء الحوار والسجال السياسي، والوصول إلى انخراط في الديناميات المجتمعية لتكوين القيم والتصورات⁴.

ومن هنا يتحول حصول المواطنون في المغرب على المعلومات والأخبار غير مقتصر

من عرض المواد الإخبارية في وسائل الإعلام، والتي تتوخى في النهاية الحصول على مادة إخبارية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ووفق ضوابط مرتبة حسب أولويات الوسيلة الإعلامية للمزيد راجع:

- Maxwell Mc, (Combs) and Donald (Show), « the Agenda-Setting Function of Mass Media » public opinion Quarterly , Vol 36,N°2 summer, 1972, P :176-177.

¹ - تقرير حول برنامج قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2014، الصادر من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، السنة 2014 ص: 14.

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_B7742924.pdf

للمزيد راجع:

- مناع (هيثم)، حرية الإعلام في المغرب، منشور في موقع قناة الجزيرة.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/4/15/%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A807/07/2012>

13H 00GMT

- Abdelhay (Elmouden) « presse écrite et transition », fondation A.Bouabid, cahiers bleus, N°5, Mars, 2006, p:28.

² - درايزك (جون.س)، باتريك (دنغلي)، " نظريات الدولة الديمقراطية"، ترجمة أحمد محمد (هاشم)، المركز القومي للترجمة القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 2013 ص: 27.

³ - حمودي (اسماعيل)، " الانتقال الديمقراطي في المغرب حدود التحول". مجلة رؤية التركية، عدد 13 سنة 2015 ص 31.

⁴ - Naji (Jamal Eddine), « presse écrite et transition ».fondation A.Bouabid Cahiers bleus N° 5, Mars, 2006 p: 21.

على المطالبة بها، بل أيضا القدرة على التشاور والتجاوب والمشاركة و التفاعل مع مختلف القضايا الموجودة في المجتمع. فقد جعلت التأثيرات الخارجية وسائل الإعلام، تقترب من المواطنين عبر سماع أصواتهم، ومناقشة أوضاعهم وتطلعاتهم، والعمل على تحسين فرص حصولهم على الخدمات والحقوق، و ظهر ذلك الأمر خلال فترة الارتجاج الثوري بالمنطقة.¹

الفقرة الثانية: دور العوامل الداخلية في تغيير المشهد السمعي البصري.

عرف المغرب منذ الاستقلال مجموعة من التغيرات والتحولت في البنيات القائمة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما انعكس بشكل جلي على المنظومة الإعلامية، وكان إحدى صورها الرئيسية التعددية الإعلامية وحرية التعبير، ليرز النقاش حول إصلاح مجال الإعلام والدور الذي تؤديه وسائل الإعلام السمعية البصرية في إتاحة ممارسة الحقوق والحريات، والتي تميز الديمقراطية بعد سنوات من الأخذ والرد بين مختلف الفاعلين داخل النسق السياسي المغربي.²

وانطلق هذا الأمر مع المناظرة الأولى حول حرية الإعلام والاتصال والتي ركزت على

¹- تعمل وسائل الإعلام على طرح القضايا و يتفاعل المواطنون معها حسب ما يلبي رغباتهم وطموحاتهم، عندئذ يمكن أن تكون وجهات النظر معارضة لما هو سائد، هذا الأمر أخذ هامشا من الحرية أثناء الأحداث الاحتجاجية التي شهدتها المنطقة و مطالب المحتجين بخصوص البحث عن وضع أفضل وتحسين مستويات المعيشة مع تضارب في مستويات الاحتجاج، ونوع المحركات الرئيسية التي تقوده سواء المحرك الرئيسي هل هو الخبز، أو البحث عن الأمن أو الأمل بتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية و يفتح آفاقا للتعبير. وهنا وسائل الاعلام تعطيها قوة وحضوراً فاعلا، مما يسهب في إثراء النقاشات وتوضيح نقط الاختلاف والالتقاء وجهات النظر ويعطي آفاقا تؤثت الفضاء العمومي مما يسبب تغييرات ثقافية وسياسية، ويعزز ذلك تعاطي الأفراد مع القضايا السياسية عبر تشكيل ثقافة سياسية لم تعد تقتصر على وسيلة إعلامية واحدة. بل أن الفضاء المفتوح عبر استخدام وسائل الاتصال المتطورة، يدعم سلوكيات ويفرض على القائمين في وسائل الإعلام تدعيم الخيارات القائمة دون تعريض بعض المصالح العليا للدولة لمخاطر على مستوى سياساتها الداخلية أو الخارجية. لهذا تلجأ دوما وسائل الإعلام إلى خلق مطالب سياسية جديدة لإثارة النخبة السياسية الحاكمة، بهدف إجراء بعض الإصلاحات السياسية وحتى لو كانت جزئية . ووسائل إعلام سواء كانت ملكيتها خاصة أو عامة، فهي توظف آلياتها حسب حجم الرساميل التي تنتجها، سواء الرساميل الرمزي الثقافي المتمثل في طبيعة القناة هل هي خاصة أو عامة، وذات أبعاد إخبارية أو ثقافية، أو اقتصادية أو متنوعة؟ أو الرساميل المادي هل هي مملوكة لقطاع العام أو الخاص أو مختلطة مما ينعكس على نوع الرسائل التي تبثها للمتلقين والمشاهدين.

²- الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع في المغرب، التشخيص وخارطة الطريق، منشورات البرلمان دار النشر المغربية، الطبعة الأولى، السنة أكتوبر 2011 ص:11 للمزيد راجع:

- Abdelouahab (Errami), « la Communication sociale au Maroc, éléments du diagnostic », Revue marocaine de recherches en communication N°5, 1995 P :23-24.

العديد من القواعد المساهمة في ترسيخ الديمقراطية، وتبني خيارات الحرية والعدالة، وخلق بنية متلائمة لتطوير الممارسة الإعلامية. وتلا ذلك تطبيق عملية التناوب السياسي وما أفرزته هذه المرحلة من تحولات في كافة المجالات من ضمنها المجال الإعلامي، فالإشراف على المناظرة الوطنية للإعلام والاتصال، كانت الخطوة الأولى نحو البحث عن مختلف المقاربات لتفسير الواقع وتوقع المستقبل الذي لازال مستمر الى الآن " فحقل الإعلام هو الأداة الأكثر تأثيراً في تطوير الوعي السياسي، وتسليط الضوء على القضايا التي تهم الرأي العام وخاصة حرية التعبير، فتحريز الاعلام شرط أساسي لتهيئة المجتمع نحو التغيير الديمقراطي " ¹.

ومع وصول العهد الجديد تم العمل على تطبيق العديد من الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وتشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة وطي صفحة الماضي، والسماح بتقديم شهادات حية لضحايا سنوات انتهاكات حقوق الإنسان مباشرة، بشكل يهدف إلى تعزيز المسار الديمقراطي وبداية الانخراط الفعلي في العديد من الأوراش التنموية والاقتصادية، لإحداث قطيعة مع أنماط التدبير السابقة ².

وقامت وسائل إعلام السمعية البصرية بعرض مجموعة من المواد الخاصة بعلاقة المركز بالمحيط وذلك في إطار إعادة النظر في محددات هذه العلاقة، وفي نفس الوقت بتشجيع الإعلام الجهوي الناطق الأمازيغية و الحسانية، كاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية

¹ - مقابلة أجريت مع الصديق (امعنيو)، على هامش الندوة الدولية حول الإعلام وتحديات ورهانات الجهوية المتقدمة والتي نظمت يومي 28 و 29 نونبر بسبيدي افني السنة 2013 على الساعة 17:30 مساءً

² - الصابري (فاطمة)، "علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء السنة 2005-2006: ص 82-83. للمزيد راجع:

- تقرير حول السياق التاريخي لانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالمغرب من إنجاز فريق العمل المكلف بالدراسات والأبحاث بهيئة الإنصاف والمصالحة ومجموعة من الباحثين. سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنشورات المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، السنة يونيو 2005: ص 36.

- كريمي (علي). "حقوق الإنسان والحرية العامة بالمغرب بين طموح التغيير وإكراه الظروف السياسية" سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، عدد 46 منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الطبعة الثانية، السنة 2003 ص: 31.

- شهادات أمام هيئة الإنصاف والمصالحة 2005 تم نقلها على شاشة التلفزيون العمومي بحضور أعضاء الهيئة وضحايا العنف السياسي في المغرب الرابط:

وبشكل يتماشى ما هو سائد في المجتمع¹. لكن نقطة التحول كانت مع الحراك الذي شهدته المنطقة وما رافقه من أحداث، رسم الإعلام خلالها صورا وأبعادا حول حقيقة الأوضاع، وأبرز أنماط جديدة من صور التغطية، دفعت إلى إعادة النظر في عرض المادة السياسية، عن طريق الارتقاء بها إلى روح الوثيقة الدستورية الجديدة.

فتعزيز وتدعيم ذلك يتم وفق نوع القضايا المعروضة و آلية العمل على إيجاد بيئة جديدة من خلال اختيار التعددية السياسية والفكرية كخيار أساسي، يبتعد كل البعد عن الممارسات السابقة في سبيل الوصول إلى ممارسة إعلامية، يطبعها الحد الأدنى من الموضوعية والشفافية، وتنشيط حلقات ودوائر النقاش العمومي². وأصبح بالإمكان انتقاد سياسة الحكومة وسلوك أعضائها والآراء المتباينة، بالإضافة إلى تصدي القضاء الدستوري لقضايا متعلقة بالإعلام³. ونجد أن الأولويات المطروحة داخليا، تعكس تطلعات مختلف الفرقاء بالمجتمع وتواكب فعاليات المجال الإعلامي للهيآت المهنية وسمح القضاء الموجود بعد تطبيق الوثيقة الدستورية للمشاهد الإعلامي المغربي بدينامية شديدة الحيوية، وبيان التنوع القائم في المجتمع ويعود الفضل في ذلك لنضال الحركة الديمقراطية وتطور تكنولوجيا المعلومات⁴.

¹-بيبرغر (آرثر)، "وسائل الإعلام والمجتمع وجهة نظر نقدية"، ترجمة أبو أصبع (خليل)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت مارس 2012 ص: 24.

²- في هذا الأمر كانت المواضيع التي تناقش أمور الملكية وممارسة الحكم والصلاحيات الحكومية مقتصرة فقط على بعض الجوانب، لكن مع وصول العهد الجديد تمت ملاحظة وجود بعض الانفتاح عبر اقتحام مساحات مقتصرة على المعارضة السياسية وبلغه أكثر حدة وقوة. فالمتن الصحفي والإعلامي الموجود ساهم في تأسيس نوع من الصحافة المستقلة وخاصة الورقية، ففي العديد من اليوميات شكلت حجم وصنف من المعارضة السياسية ومستغلة ضعف النخب الحزبية، وعدم قدرتها على الانخراط الفعلي في مسلسل الإصلاحات بسبب انعدام رؤيا حول البرنامج السياسي، والتنافس بين أفرادها على شغل المناصب وجعلها في تضارب بين مواقفها الإيديولوجية، ونمط تدبيرها للشأن العام وخصوصا في تراجع قدراتها على التعبئة والتأثير في المجتمع، ومما ملأته الصحافة المستقلة الورقية خلال فترة العهد الجديد. مع بروز الحراك الاحتجاجي ومواقع شبكات الاجتماعية، سمح للتيارات الإسلام السياسي المنافسة على تبوأ مكانة مهمة في المجتمع، ضد الخطابات الحداثية والتي تراجعت نتيجة غياب الانسجام الفكري لقضاياها وما تطرحه خدمة للمواطنين والمجتمع في إطار ثنائية التقليد والحداثة بالمغرب.

³- مجاهد (يونس)، "القواعد والأخلاق وحرية الصحافة في المغرب"، أشغال المناظرة الدولية حول "الإعلام والحقيقة"، الرباط 2002، 1، 2، 3 مارس.

⁴- مودن (عبد الحي)، "التناوب وآفاق التغيير السياسي"، مجلة مقدمات المجلة المغربية للكتاب. عدد مزدوج 22/23 صيف وخريف 2001 ص: 106. للمزيد راجع:

- عليوة (خالد) وآخرون "جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب" إفريقيا الشرق. الطبعة الأولى، الدار البيضاء، السنة 1992: ص 238.

وكما ساهم تطور مجال تكوين الإعلامي والتواصلي في طفرة التحولات الإعلامية، عبر إحداث مؤسسات حرة للتكوين في مجال الإعلام واتساع حيز الثقافة الإعلامية و التواصلية وتمكن المواطن من امتلاك القدرة على تقييم الأداء الإعلامي والاهتمام بباقي مواد ومضامين وسائل الإعلام المختلفة.

فقد منح انفتاح الإدارة العمومية على وسائل الإعلام دورا جديدا، أصبحت تقوم به بعض الهيآت في متابعة وتأطير العمل الصحفي، وتكثيف آليات الحوار في البناء الديمقراطي،¹ و جعل كل الأطراف تدفع في اتجاه تدعيم الحرية الإعلامية. والملاحظ أن قطاع السمع البصري والتحولات التي طرأت عليه سواء في بنائه القانوني والمؤسساتي والمالي، أفرز وضعاً جديداً يتماشى مع التحولات الجديدة التي عرفها المغرب.

وتعد مسألة الثقة بين المواطن ووسائل إعلامه إحدى أهم الدوافع الداخلية، نظرا لكونها تتطلب إعادة صياغة سياسة الإعلام كليا، وإذا ما تم استحضار التحولات العميقة التي تمكن فيها النظام من إعادة مشروعيته دون المساس أو القضاء على المعارضة، فهذه الأخيرة استطاعت الوصول إلى السلطة دون إحداث أي ضرر بالوضع القائم.²

وحضر خلالها الإعلام بمختلف أشكاله ووسائله المتعددة، ووجد رجال السياسة ومهني الإعلام

- ساعف (عبد الله)، "النخب المغربية وإشكالية الإصلاح في التمثيلية الواسطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي" كتاب تكريمي للأستاذ عبد الرحمان القادري، تنسيق ساعف (عبد الله)، شعبة القانون العام أكدال الرباط، السنة 1997 ص: 66.
-Hidass (Ahmed), « la Radio et Télévision au Maroc: monopole d'Etat et contrôle du gouvernement » Revue communication universitaire, Laval, Québec) vol, 19 N° 1, 1999 p.p: 45-46.

¹- صالح (سليمان) "الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة، نظرية جديدة للعلاقة بين الإعلام والمجتمع"، مكتبة الفلاح القاهرة، السنة 2009 ص: 76.

²- إنها إشكالية تشكل معضلة نظرية وسياسية وذلك بفعل تلاق عدة عوامل داخلية وخارجية، بين الحضور الوزن للدولة وأجهزتها المتعددة الأشكال في المجتمع المغربي، في مقابل تستحضر التحولات العميقة التي تعيشها المجتمعات المعاصرة و مراحل التقلبات التي ميزت صيرورة الهيكلية السياسية والبنوية للمجتمع المغربي. وإلى جانب مسألة التقليد و الحفاظ على الخصوصيات والثوابت الموجودة في إطار فضاء مفتوح متعدد الأجناس، كإفراز لعدة تحولات اختلفت درجة تأثيرها و تفاعلها مع القضايا التي تسود المجتمع. وقد اتخذت طابعا مغايراً و متعدد الصور بين العنف أو ما يعرف "بسنوات الرصاص" حيث كان هناك الاحتجاج السياسي سائداً، ويأخذ طابع العنف السياسي بين ممارسة العنف والعنف المضاد. وما تلاه بعد ذلك من نموذج الاحتجاج السلمي على السلطة في نطاق المطالب الحقوقية على السياسات العمومية المطبقة من طرف الدولة. ولتنتقل بعد ذلك العديد من التقارير والمناظرات على غرار تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وتقرير الخمسينية وخطة إدماج المرأة في التنمية ومدونة الأسرة، والعمل على تشكيل العديد من المجالس والهيآت الاستشارية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أنفسهم أمام عوامل تبعث على الثقة، من خلال بداية التفكير في توسيع مجال التعددية وما تطرحه لخدمة المواطن والمجتمع، في ظل تشابك مفاتيح ثنائية التقليد والتحديث بالمغرب¹.

بالإضافة الى ذلك الآراء المرتبطة بموقع المشاهد والمتتبع لوسائل الإعلام في المغرب، كأولوية تضطلع بها وسائل الإعلام وتمنحها مكانة هامة، خاصة أثناء تناول قضايا المجتمع وكيفية التعاطي معها، مما دفع هذا إلى ضرورة تبني سياسات جديدة وفق مؤهلات واضحة، تمكن من نقل الأحداث وتحلل مجريات الواقع مع تزايد نفور المواطنين من وسائل الإعلام الوطنية واهتمامهم أكثر بالقنوات الأجنبية.

ويضطلع رجال القطاع بدور هام بتقديم الاقتراحات والتوجيهات وركزت هذه المقترحات على 3 محاور منها الجانب القانوني والمهني والتقني، والعمل على خلق "منتدى ديمقراطية وسائل الإعلام"، واستهداف مستوى تحسين الإنتاج والخدمات المقدمة من طرف وسائل إعلام السمعية البصرية، وعيا بدورها كفاعل للتغيير وتنفيذا لمهامها في إنارة الرأي العام² وذلك قصد إنتاج مضامين تعكس التطور الديمقراطي في البلاد.

فقد ظلت الصورة الموجودة متذبذبة أمام الممارسات الميدانية والتوافقات النسبية، التي تمنح خلاصات سجالية حول وجه التغيير وأثاره على مستوى البناءات الهرمية، وشكل تأثيره على السلطة والأطروحات المجسدة لوسائل إعلام السمعية البصرية، كونها قائمة على تشكيل وإخفاء صورة الأصل والعمق وكذلك شكل عمليات الإخضاع بعد القيام بتغيب الواقع أو السياق³.

¹ - حيث سمح منذ مطلع الثمانينات القرن الماضي بوجود وسائل إعلام مستقلة نسبيا، مثل إذاعة البحر الأبيض المتوسط ميدي 1 سنة 1980 والقناة التلفزيونية الثانية سنة 1989، مع وجود توأمة بين رأسمال الخاص والأجنبي والذي أتاح نقاشات ومواضيع تعد من الطابوهات بالمغرب وزاد من الضغوط الممارسة على الطبقة السياسية، وبداية انفتاح على باقي أطراف النسق السياسي، بشكل يحدد التراتبية الجديدة في التعامل مع القضايا السياسية وكيفية إبرازها لدى المشاهد والمتلقي المغربي بنوع من المهنية والاحترافية والمصادقية وبعيداً عن الرقابة التي كان يعرفها.

² - انزيكي (فتحي)، "ثقافة الحوار في الإذاعات والتلفزيونات العربية"، اتحاد الإذاعات العربية، عدد 3، سنة 2008 ص: 10-11. للمزيد راجع:

- Veryart Masson, (Isabelle), « l'histoire télévisée entre culture et science », la revue Hermès, Editions, C.N.R.S. N°21, 19 97 p.p :217-218.

³ - الفرتي (جلال)، "مكونات المشروعية بالمغرب الحداثا السياسية نموذجا" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام بجامعة القاضي عياض بمراكش، سنة 2009-2010 ص: 150.

المطلب الثاني: معالم التغيير في وسائل الإعلام المغربي

طرحت مسألة ضبط حقل الإعلام بالمغرب عدة إشكالات على رأسها التعاطي مع القوانين الضابطة له، والتي تقع مسؤولياتها على الدولة والمجتمع، مع استحضار ما يمكنه كل واحد منهم من إمكانات وسلطات تؤثر على مجريات الأحداث والوقائع. يمر المجتمع بمرحلة انتقالية دقيقة ومهمة بالمغرب، فهي لا تقتصر على إعادة البناء، أي على البنية السياسية والمتدخلين فيها ولكن تمس البنية الاجتماعية للمواطن المغربي إجمالاً، رغبة في الوصول إلى الديمقراطية المنشودة والحفاظ على المساعي الرامية إلى تحقيق المستقبل المشترك.

إن تحرير وسائل الإعلام وفق ضوابط وتشريعات ومحددات أخلاقية، من شأنه أن يفتح آفاقاً شاسعة في بناء المجتمع الديمقراطي، بعيداً عن القوانين التقليدية الموجودة وبالتالي وجب تجاوز تلك النصوص، التي قد تدفع منابر حرة أو معارضة إلى الاختفاء والزوال و التي تضرب مفهوم التعددية. و هذه النصوص تكون أحياناً زجرية عندما يتم تقييد أو تعميم بعض المصادر الإعلامية والقوانين المنظمة، التي من المفروض أن توضع بشكل تعاقد بين الدولة والمجتمع و ليس كحصيلة لنتائج صراع سياسي ومجتمعي. والذي يهدف إلى توفير الإطار السياسي والقانوني والبنوي والمادي الديمقراطي، لضمان التوازن بين مختلف المصالح والدفاع عن المصلحة العامة، تقوم خلالها وسائل الإعلام بدور الشريك والمحاور مع عناصر المجتمع كافة والأمر الذي يمكنها من تبوؤ مركز همزة الوصل مع المجتمع.

وتسعى وسائل الإعلام السمعي البصري دوماً لتجسيد رسالة محددة لهيكلتها وبنياتها، وعليه فأساس هذه الحالة هو دور معالم التغيير في إثارة أهمية منح وسائل الإعلام الوسائل والآليات، بهدف أداء أدوارها في المجتمع بشكل ايجابي وأساسي، بعيداً عن جميع التدخلات والعوائق دون اعتبار أدنى حاجز مهما كانت قيمته ضداً على وضعية حرية التعبير.

الفقرة الأولى: المرجعيات القانونية المؤطرة.

عرفت القوانين المؤطرة لحقل الإعلام مجموعة من التغييرات، خاصة قوانين السمعي البصري وقد شمل ذلك عدة نصوص قانونية وتنظيمية.¹ بدأت وسائل الإعلام في المغرب

¹ - شهد حقل الإعلام بالمغرب منذ ظهور 1914 في الفترة الاستعمارية مجموعة من التشريعات ويشمل ذلك ظهور 7 أكتوبر 1937 بشأن بيع الصحف في الشوارع، وظهور 30 غشت 1939 القاضي بتغيير عدة مقتضيات وظهور 6 يونيو 1940 بشأن الإلتلاف الإعلانات الرسمية، وظهور 19 فبراير 1945 المكمل لظهور 1914 بشأن تنظيم الصحافة و قانون الحريات العامة

بمواكبة التحولات الجديدة في الإعلام منذ نهاية العقدين الآخرين من القرن الماضي،¹ رغبة منها في تجاوز الثغرات وملئ الفراغ الذي يمكن أن يحدثه تراجع دورها في المجتمع. فهي تساهم في فهم المبادئ والعلاقات الموجودة به و التي تتماشى مع عدة عناصر مهمة مرتبطة بصيرورة النسق السياسي بالمغرب، وكل ذلك سمح بإيجاد مقتضيات قانونية جديدة وإدخال تقنيات بناء تجعل من مضمون الرسالة الإعلامية يواكب هذه التحولات.²

وشهدت التشريعات الإعلامية بالمغرب عدة تحولات، كانت دائما مرتبطة بالتحديات التي تفرضها الظرفية السياسية وفهمها نابع من الشرط السياسي الذي أوجدها، وليس مضامين النصوص والقوانين المؤطرة لها، وغالبا ما تتحو إما الى المزيد من التقييد أو دعم الانفتاح ما يحمله ذلك من قواعد ونصوص مصاحبة. وعبرت كل المرجعيات القانونية المؤطرة عن رغبة في خلق فضاء عمومي منفتح على جميع الفاعلين، يضمن التوازن ويحقق الإنصاف ويهدف الوصول إلى ثقافة إعلامية تركز على ضوابط وفق مقتضيات قانونية، أساسها دفا تر

1958 في ظهائر الثلاث: الأول المنظم لتجمع، والثاني ينظم حق تكوين الجمعيات والثالث يهم الصحافة، ارتكز على النظام الإداري لها والعقوبات والجرائم المرتكبة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وتجليات ذلك.

¹ - الظهير الشريف رقم 1-03-22 (24 مارس 2003) بتنفيذ القانون رقم 62-02 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2-02-663 الصادر في (10 سبتمبر 2002) بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5096 بتاريخ 2003/04/03. للمزيد راجع

- الظهير رقم 1.02.212 صادر في 2 جمادى الآخرة 1423 (31 غشت 2002) الذي يقضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري الصادر بالجريدة الرسمية كما تم تغييره بالظهير رقم 1-03-302 بتاريخ 11 نوفمبر 2003.

- الظهير رقم 1-02-257 صادر في 25 ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005) بتنفيذ القانون رقم 03.77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري بالجريدة الرسمية عدد 23، 5288 بتاريخ ذو الحجة 1425 (3 فبراير 2005).

- الظهير الشريف رقم 1-97-162 صادر في 2 ربيع 1418 بتنفيذ القانون رقم 24-96 المتعلق بالبريد والمواصلات

- الظهير الشريف رقم 1-01-123 بتاريخ 29 ربيع الأول 1422 (22 يونيو 2001) الصادر بتنفيذ القانون رقم 97-99.

- مرسوم 2-98-157 صادر في 27 من شوال 1418 (25 فبراير 1998) بنقويض السلطة في مايرجع لتحديد الأتأوى عن تعيين الترددات الراديوكهربائية

- موقع وزارة الاتصال، النصوص القانونية المنظمة لقطاع الإعلام.

<http://www.mincom.gov.ma/a/%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5->

[/08/05/2012](http://www.mincom.gov.ma/a/%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9/08/05/2012) 13:00

التحولات والاحتكام إلى الجمهور وقياس نسب المتابعة.

وتعكس المنظومة القانونية الجديدة الوجه الجديد وأسلوب مغاير لتعاطي الدولة مع الاعلام، وشكل استحداث نصوص وتقديم مشاريع جديدة وإدراج أورايش أخرى، دليل آخر على أهمية الجانب القانوني في سبيل إنشاء سلطة إعلامية. بدءاً بالهيئة العليا للسمعي البصري ومنحها الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وخلق ديناميكية لهذا الحقل¹.

حاولت الترسانة القانونية أن تلامس جوانب تخص المهنية ومسألة حرية التعبير، لكن الملاحظ أن العديد منها لا زالت حبيسة مجموعة من الإجراءات القديمة،² مما يقف حجرة عثرة في السعي والرقى بحقل الإعلام ببلادنا وتجاوز المشاكل التي يطرحها. فالمشرع المغربي حرص على أن يكفل للمشاهد الإعلامي قوانين وتشريعات، تضمن النجاعة والمهنية والحماية الخاصة كأصل عام في جوانب محددة.

وهمت تحولات حقل الإعلام وسائل وآليات استخدامه، فرضت التعاطي معه بنوع من الحرفية، وألغيت الوساطة Disintermediation³ التي كانت بين الجمهور ووسائل الإعلام،

¹ - مدعشا (هشام)، "مبادئ ورهانات الضبط والحكمة في قطاع الاتصال السمعي البصري"، المجلة المغربية للسياسات العمومية"، عدد 46، شتاء 2015 ص: 150-151. للمزيد راجع:

- عبد العزيز (النويضي)، "اختصاصات ومهام المجلس الأعلى للاتصال الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري"، دراسة في النشأة والمهام"، دار الأمان، الرباط، السنة 2005، ص: 36. للمزيد راجع:

- Chakroun (Abdellah), « le Droit d'auteur face à la Communication Audiovisuelle », imprimerie Najah aljadida, première édition, 1999, Casablanca, P : 56.

- Wafik (Raouf), « communication publique et gouvernance: le droit à l'information, la communication publique, approches évolutions et enjeux », colloque la communication publique, imprimerie SIM PACT, Tunis 2013, P : 51-52.

² - يحياوي (يحي)، "الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب، عندما تتخفى التقليدية خلف الادعاء بالحدثة"، مجلة وجهة نظر، العدد 31، شتاء 2007، الرباط، ص: 48-49. للمزيد راجع:

نجيب (مهدي)، "الإعلام في المغرب، رهان سياسي بين السلطة والمجتمع"، ترجمة محمد (حصادي)، وجهة نظر، العدد 5، السنة 1999، ص: 28-29.

³ - لقد حاول Jim Hall، أن يوضح هذه المسألة حول إزالة الوساطة Désintermédiation والتي كانت عين الصحفيين المحترفين والجمهور، فالأدوار التي كانت تقوم بها وسائل الإعلام كحراس البوابة gatekeeper ومحددات الأولويات Agenda Setting وكمغريل الأخبار News Filter لم تعد تحضى بتلك الأهمية البالغة بسبب انهيار منظومة عقبات النشر

بفعل انتشار وسائل الإعلام الجديدة، فالمصادر أصبحت متاحة وبالتالي فقد تم التخلص من الوساطات من قبل جميع مهنيي وصحفيي ومقدمي ومعدّي مصادر الإعلام، سواء على مستوى سرعة البث أو التلاقي، بفعل التغيير الجذري الذي أحدثته التكنولوجيا. وجعل ذلك الجميع أمام عملية دمج بين مختلف أنماط وسائل الإعلام، وشكلت التطبيقات الاندماجية والتفاعلية الناتجة عنها، مدخل رئيسي من مداخل الإصلاح ووسيط يلعب دوراً مهماً بين المجتمع ومؤسساته ويشارك بصورة مباشرة في عملية بناء رأي عام متابع للتطورات، التي تعرفها البلاد على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي¹.

الفقرة الثانية: البنيات الإعلامية المحدثة.

تعتبر بداية تطبيق إصلاح حقل الإعلام بشكل حقيقي مع المناظرة الوطنية للإعلام والاتصال²، ظهرت معها عدة بنيات جديدة في تركيبة حقل الإعلام سواء في طبيعة المؤسسات أو الهيآت المكلفة بالضبط والمراقبة، والتي تتولى مهمة السهر على ضمان حرية ممارسة الاتصال السمعي البصري والعمل في نفس الوقت على احترام التعددية اللغوية والسياسية للمجتمع المغربي. كما همت جوانب من التعديلات الوزارة الوصية على القطاع وشركات الإذاعة والتلفزة والتي تم العمل على تحويلها إلى شركات عمومية وشبه عمومية وخاصة.

أولاً: الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري :

تعد الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من أهم البنيات المحدثة في مجال السمعي البصري بالمغرب، عرف مسار إقرارها محطات ومشاريع عدة والتي تعكس مراحل تحرير السمعي البصري، فالهيئة العليا للسمعي البصري باعتبارها جهازاً تقريرياً والمديرية العامة للاتصال السمعي البصري بصفقتها جهازاً إدارياً وتقنياً للهيئة.

والعقلة، بحيث أن الجمهور أضحي يتوجه مباشرة إلى الخبر ويتحصل على المعلومة ويقوم بنشرها دون المرور على أي من وسائل الإعلام التقليدية.

¹ - ناجي (جمال الدين)، "وسائل الإعلام والصحافيون، موجز آداب المهنة"، منشورات كرسى أريكوم اليونسكو، السنة 2002 ص: 36.

² - والتي كان من أهم توصياتها، تحرير الإعلام المرئي والمسموع ورفع احتكار الدولة عن قطاع الإعلام، وبداية الحديث عن إحداث مؤسسات تضطلع بأدوار مهمة في تحديد خيارات حقل الإعلام بالمغرب وذلك على مستوى البرامج والمواضيع والخطوط المرسومة لها، للمزيد راجع:

- المناظرة الوطنية حول الإعلام والاتصال، منشورات وزارة الاتصال، السنة 1993، ص: 222-223.

أ- مسار إحداث الهيئة العليا للسمعي البصري بالمغرب:

شهد قطاع الإعلام السمعي البصري بالمغرب سيطرة الدولة على وسائل التعبير السمعية البصرية منذ الاستقلال، سواء فيما يتعلق بالمراقبة أو التنظيم أو الضبط¹، ففي سنة 1992 تم السماح للفرق العمالية والحزبية بالولوج الى الإذاعة لعرض برامجها الانتخابية، وتبدأ معها إرهابات التحرير بداية مع مشروع العربي المساري وذلك في مراسلته الى الوزير الأول بتاريخ 18 ماي 1998. حيث اقترح مجموعة من التدابير التي تهم إصلاح قطاع السمعي البصري والنهوض به، عبر إحداث قانون إطار لاستثمار في مجال الإعلام وإحداث الهيئة العليا للاتصال، وإنجاز قانون أساسي لإذاعة والتلفزة بمنحها الاستقلال المادي والإداري، وتنظيم قانون الإشهار والنظر في وضعية الصحفيين، والرفع من مستوى الإنتاج السمعي البصري وتطوير المقولة الإعلامية واقتراح مشروع ظهير 20 يوليوز 1998 بإحداث الهيئة العليا للإعلام. وشملت اختصاصاتها حسب المشروع، دراسة المسالك المرتبطة بقطاع الإعلام والاتصال، عبر عقد دورات في السنة ورفع التوصيات الى الملك وإبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، وكذلك الرد فيما يطرح عليها من استفسارات، وطبيعة دفاتر التحملات والسهر على احترام آداب المهنة في موثيق الشرف، لكن مشروع المساري جعل الهيئة ذات طبيعة استشارية دون أن تكون لها سلطات تقريرية.

وبعد ذلك كلف الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي لجنة وزارية،² عملت على تشخيص القطاع وإعداد تصور لإصلاح المجال السمعي البصري، والتي خلصت الى ثلاثة عناصر

¹ - تعود فكرة الضبط في وسائل الإعلام السمعية البصرية الى التجربة الأنجلوسكسونية وخاصة مع إحداث اللجنة الفيدرالية لإتصال (FCC) بالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1934، بعد ذلك يجئ الدور على بريطانيا لتضع عقد ACT (WTA) Wireless Telegraphy الخاص بالموجات الهertzية وتأتي الموجة الموالية بأوروبا والمتعلقة بضبط المشهد السمعي البصري مع المفاهيم الجديدة حول السلطات الإدارية المستقلة على غرار فرنسا للمزيد راجع :

- مدعشا (هشام)، "هيأت الضبط ضبط قطاع الاتصال السمعي البصري نموذجا (الهيئة العليا وفق القوانين الجديدة)"، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، سنة 2018 ص: 58-59

² - تتكون هذه اللجنة من محمد عبد الرحيم ممثلا عن وزارة الاتصال وشكيب بنموسى كاتب عام الوزارة الأولى، ومصطفى التراب مدير الوكالة الوطنية للتقنين المواصلات ANRT والعربي بلعربي مدير القناة الثانية ونصر حجي مستشار الوزير الأول ووحيد شوقي عن وزارة القطاع العام والخصوصية للمزيد راجع:

أساسية، أولها تطوير قطب عمومي سمعي بصري و ثانيها تحرير القطاع في إطار مضبوط و ثالثها إعادة النظر في آليات تمويل ودعم القطاع. هذه المحاور الكبرى عمل الأشعري ببلورتها في خطته، وقام بوضع مشروع يتعلق بالاتصال السمعي البصري، وآخر خاص بالمجلس الأعلى للسمعي البصري. وحمل هذا المشروع بؤادر التحرير، عبر إشراف هيئة مستقلة على قطاع السمعي البصري وشروط ممارسة حرية الاتصال السمعي البصري، لكن دون الخوض في الآليات والوسائل التي سيتم توظيفها لإنجاح مشروعه، مع استئناسه بالتجارب المقارنة وخاصة فرنسا. وقدم هذا المشروع عدة أهداف منها ما هو سياسي، عبر إسهام قطاع السمعي البصري في عملية التحديث السياسي واستحضار ضوابط الاستقلالية والحياد، وآخر ثقافي بتطوير منظومة الإنتاج السمعي البصري في مختلف المجالات، و اقتصادي واجتماعي عبر فتح مجال للمقاولات الإعلامية والاستثمارات في قطاع السمعي البصري.

وبآتي بعد ذلك خطاب الملك بمناسبة عيد العرش 30 يوليوز 2002، ليعلن عن إحداث الهيئة العليا للسمعي البصري " وما كان للمغرب الذي يعرف تطورا متواصلا على درب الحداثة والديمقراطية أن يكون مشهده السمعي- البصري غير مواكب لهذا التطور بما يستجيب لحاجة المواطن لمشهد إعلامي يجمع بين المعاصرة والجاذبية واحترام ثوابت الأمة ونهوضا بالتزامنا الدستوري بصيانة حقوق وحرريات المواطنين والجماعات والهيئات، عملنا على وضع ظهير شريف يقضي بإحداث هيئة عليا للاتصال السمعي - البصري كمؤسسة مستقلة متوفرة على الوسائل الضرورية للنهوض بمهامها بكل تجرد. وقد توخينا من ذلك ضمان الحق في الاعلام من خلال تكريس حرية إحداث صحافة ووسائل سمعية بصرية مستقلة وإنهاء احتكار الدولة لهذا النوع من الاعلام مع توفير مرفق عام للإذاعة والتلفزة جدير بضمان التعبير عن مختلف الاتجاهات وذلك في نطاق احترام قيمنا الدينية ومقومات هويتنا الوطنية وقوانين المملكة".¹

- عبد العزيز (النويضي)، نفس المرجع، ص:33.

¹ - خطاب العرش في 30 يوليوز 2002 الذي تحدث فيه الملك عن إحداث هيئة مكلفة بالاتصال السمعي البصري، والتي تسعى إلى ضمان تعددية مختلف تيارات الرأي وتحترم القوانين الجاري بها العمل في المملكة.

ويصدر بعد ذلك ظهير 1-02-211 بتاريخ 31 غشت 2002 المتعلق بإحداث الهيئة العليا لاتصال السمعى البصري والذي تم تعديله بموجب القانون 11.15 المتعلق بتنظيم الهيئة العليا للسمعى البصري، لكي يكون متلائما مع مقتضيات الفصول الدستورية 25 و27 و28 و165 و171¹. وتميز قانون الجديد بإبراز قواعد تنظيم الهيئة وصلاحيات الممنوحة لها وفق فصل 154 و155 من الدستور وتعزيز ضمانات التنافسية والشفافية، مما سيمكنها من القيام بالمهام الموكول لها بكل فاعلية ومصادقية ومنحها الاستقلالية المالية والإدارية، مع ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص وإرساء مشهد بصري متنوع وتعددي ومتوازن ومتكامل، ويحترم مفهوم الخدمة العمومية وحماية الموروث الثقافي والهوياتي للمجتمع المغربي.

ويتضمن القانون أيضا محاربة كافة أشكال التمييز بين الرجل والمرأة، والصور النمطية التي تحط من كرامة المرأة ومنع جميع أشكال الاحتكار والهيمنة في ملكية وسائل الإعلام السمعي البصري، وتشجيع المنافسة الحرة وحماية الجمهور الناشئ وضمان السلامة الجسدية والذهنية والنفسية من المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة عرض المواد الإعلامية. و يعمل على تشجيع التربية الإعلامية والسهر على ضمان حماية وتنمية اللغتين الرسميتين للمملكة، وحماية الثقافة والحضارة المغربيتين في قطاع الاتصال السمعي البصري بتنسيق مع المجلس الوطني للغات والثقافة. كذلك احترام أخلاقيات ونزاهة البرامج والسهر على تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة خاصة ذوي إعاقة السمعية والبصرية من متابعة البرامج، ومراقبة كيفية برمجة الفقرات الإشهارية التي تتولى بثها هيئات الاتصال السمعية البصرية، كما يطرح مسألة السهر على احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة باستعمال وسائل الاتصال السمعي

للمزيد انظر:

-بومحمدي (حكيمة)، "الهيآت الاستشارية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكدال السنة 2002-2003: ص 46.

¹ - يتكون قانون 15.11 الصادر يوم 25 غشت 2016 من 33 مادة ويتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا لإتصال السمعى البصري، باعتبارها مؤسسة دستورية مستقلة لتقنين وضبط مجال الاتصال السمعي البصري وتتولى السهر على ضمان حرية ممارسة الاتصال السمعي البصري كمبدأ أساسي واحترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية والتعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري وحقوق الإنسان

البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والإستفتاءية ومدى احترام الخدمات الجديدة في مجال الاتصال السمعي البصري للمعايير الدولية للتلفزة الرقمية.

ب: هيكله واختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري :

تعتبر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري سلطة إدارية مستقلة ومن بين المؤسسات المنصوص عليها دستوريا، تضطلع بمهام ضبط ورقابة المشهد السمعي البصري والجهاز المكلف بحسن تطبيق القواعد المنظمة لهذا القطاع. تحتاج الهيئة لكثرة مهامها وتنوعها، لعدد من الأجهزة والموارد للقيام بأدوارها وتتشكل الهيئة من المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري والمديرية العامة للاتصال السمعي البصري. فالجهاز الأول هو جهاز تقريري، يتولى مجموعة من الاختصاصات والأدوار سواء الاستشارية أو الإقتراحية والمهام الضبطية والزجرية، ويتم اختيار أعضائه عن طريق التعيين، أما الجهاز الثاني فهو جهاز إداري تقني، يتولى القيام بعدة أعمال إدارية ويساعد المجلس الأعلى في مهامه.

1- تركيبة واليات اشتغال المجلس الأعلى للإتصال السمعي البصري:

يسهر المجلس الأعلى على مراقبة تقييد متعهدي الاتصال السمعي البصري بالقطاعين العام والخاص بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال الاتصال السمعي-البصري وبنود دفاتر التحملات. حدد القانون 11.15 تشكيلة المجلس الأعلى للسمعي البصري وعدد أعضائه وطريقة العمل.¹ يتشكل المجلس الأعلى من رئيس الهيئة العليا و 8 أعضاء، يتم اختيارهم بحسب الخبرة والكفاءة والنزاهة في مجالات اختصاص الهيئة العليا، وذلك طبقا للفصل 19 من الدستور.² فالرئيس وأربعة أعضاء يعينهم الملك، وعضوان يعينهما رئيس الحكومة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وعضوان يعينهما رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

جدول رقم 1: يوضح أعضاء المجلس الأعلى للسمعي البصري منذ 2002 الى الآن

الفترة تركيبة المجلس	2011-2002	2012-2011	2018-2012	2018 الى الآن
أعضاء عينهم الملك	الغزالي رئيسا، نعيمة المشرقي، محمد الناصري، صلاح الوديع	الغزالي رئيسا، رابحة زدكي، فوزي الصقلي، محمد الكلاوي، محمد الرحيم	أمينة لمريني الوهابي رئيسة مع نفس الأعضاء، رابحة زدكي، فوزي الصقلي، محمد الكلاوي، محمد عبد الرحيم	لطيفة أخرياش رئيسة، جعفر الكنسوسي، علي البقالي، عبد القادر الشاوي، نرجس الرغاي
عضوان عينهم الوزير الأول	نعيم كمال نور الدين أفاية	محمد أوجار بوشعيب أوعبي	محمد أوجار بوشعيب أوعبي	فاطمة البارودي خليل العلمي الإدريسي
عضو عينه رئيس مجلس النواب	الحسان بوقنطار	طالع سعود اطلسي	طالع سعود اطلسي	بديدة الراضي
عضو عينه رئيس مجلس المستشارين	أحمد عبادي	خديجة الكور	خديجة الكور	محمد المعروز

المصدر : تركيب شخصي

1- المادة التاسعة من قانون 11.15 المتعلق بالهيئة العليا لإتصال السمعي البصري

2- ينص الفصل 19 من الدستور 2011 في الباب الثاني المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية، على أن الرجل والمرأة يتمتعان على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة في هذا الباب من الدستور. وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها وتسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء وتحديث لهذه الغاية هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز .

يلاحظ أن تركيبة أعضاء المجلس الأعلى للسمعي البصري دوما ما تعرف تغييرات مختلفة، تشمل الرئيس وحده أحيانا أو جل أعضاء المجلس الأعلى للسمعي البصري. فمثلا خلال 2011 - 2012 تم تغيير الأعضاء والإبقاء على الغزالي رئيسا، أما فترة 2012 - 2018 فتم تعيين أمينة المريني الوهابي رئيسة مع إبقاء على نفس أعضاء، ويتلوها بعد ذلك تعيين لطيفة أخرياش رئيسة مع تركيبة جديدة سواء المعينين من طرف الملك أو الوزير الأول ورئيسي مجلس النواب والمستشارين.¹

ويشترط في هؤلاء الأعضاء مجموعة من الشروط والتي تتمثل في عدم جواز الجمع بين مهام العضوية في المجلس الأعلى وبين أي انتداب آخر انتخابي أو منصب عام، مع وجود استثناءات كأستاذ باحث في الجامعات والمؤسسات العليا للتكوين، كما يفترض فيهم عدم إبداء أي مواقف أثناء مزاولتهم مهامهم بخصوص القضايا التي يبت فيها المجلس الأعلى، وكنمان السر المهني المتعلق بالوقائع والأعمال والمعلومات التي يطلعون عليها.² وتنتهي عضوية أعضاء المجلس الأعلى بانقضاء الأجل المحدد أو بوفاة العضو وبالاستقالة، والتي توجه الى رئيس المجلس الأعلى، ويبتدئ تاريخ مفعولها من مجرد تعيين من يحل محل العضو المستقيل أو بالإعفاء عبر مزاولته نشاط أو قبول منصب عام، أو انتداب انتخابي مع وجود حالة التنافي المنصوص عليها في المادة 10، وفقدان التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وحدث عجز بدني

1- يتكون المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري في فرنسا من 9 أعضاء، ويتم تعيينهم بمرسوم صادر عن رئاسة الجمهورية، يضم ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، ثلاثة رئيس مجلس الشيوخ وثلاثة رئيس الجمعية الوطنية طبقا لقانون 17 يناير 1982. وأما المجلس الأعلى الأردني فيتشكل من 11 عضوا يعينهم الملك باقتراح من رئيس الوزراء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، ويختار المجلس نائب للرئيس ويحدد راتب الرئيس وحقوقه بناء على المادة 4 والمادة 5 من قانون رقم 74 الصادر سنة 2001. ويتشكل المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع ببلدان من عشرة أعضاء يعينون مناصفة من قبل مجلس النواب ومجلس الوزراء، وتصل مدة العضوية الى ثلاث سنوات قابلة للتجديد وفق ما هو محدد في المادة 17 والمادة 20 من قانون 94/382 المتعلق بالبث التلفزيوني والإذاعي ببلدان. وأما تونس فتوجد بها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري والتي تكون من 9 أعضاء، ويتم تعيينهم لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد ويتم تجديد ثلث أعضاء كل سنتين بالتناوب وذلك حسب ما هو منصوص عليه في الفصل 7 من مرسوم عدد 116 الصادر في 2 نوفمبر 2011. ويتألف المجلس الأعلى للسمعي البصري في كندا من 13 عضوا يعينهم الحاكم العام في كندا ولمدة تصل الى 5 سنوات كأقصى حد وذلك حسب المادة الثانية من قانون 22 الصادر سنة 1985.

2- المادة العاشرة والحادي عشر من قانون 11.15 المتعلق بالهيئة العليا بالاتصال السمعي البصري بالمغرب

أو ذهني مستديم وعدم حضور دون عذر مقبول خلال 3 جلسات للمجلس الأعلى للسمعي البصري.¹

ويعتبر رئيس المجلس الأعلى بمثابة عضو بالحكومة فيما يخص وضعيته الإدارية والمالية، ويتقاضى أعضاء الهيئة تعويضا يساوي تعويضات أعضاء البرلمان، ويباشر الرئيس والأعضاء والمدير العام المهام المسندة إليهم بإخلاص وأمانة بمجرد أداء القسم بين يدي الملك. ويلاحظ هيمنة السلطة التنفيذية على مسألة التعيين، فالملك يعين أكثر من نصف أعضاء المجلس، حيث يعين أربعة أعضاء بمن فيهم رئيس المجلس ورئيس الحكومة عضوين والجهاز التشريعي عضوين مع غياب أي تمثيلية للسلطة القضائية. عكس تونس يوجد قاضي عدلي من الرتبة الثانية على الأقل ومستشار من القضاء الإداري والذي تقترحهما الهيآت المهنية الأكثر تمثيلا للقضاة، ويتولى أحد هذين القاضين مهام نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري. ونجد أن القانون المنظم للهيئة العليا المغربية لم ينص على من يجب أن ينوب عن رئيس المجلس الأعلى في حالة إذا تعذر عليه القيام بمهامه لسبب من الأسباب، نفس الأمر ينطبق على الهيآت المهنية الأكثر تمثيلا سواء بالنسبة للصحفيين أو أصحاب الهيآت المنشآت الإعلامية والتي تقترح كل منها عضوين.²

يتمتع المجلس الأعلى لاتصال السمعي البصري بالاستقلال الذاتي فيما يخص تنظيم أشغاله، ويضع نظام داخلي خاص يتضمن كافة الترتيبات الموجودة،³ يلتقي المجلس مرة واحدة على أقل تقدير ويستدعي المجلس كذلك لانعقاده إذا طلب نصف أعضاء ذلك، في حين ينعقد المجلس الأعلى الفرنسي كل أسبوع ويقوم المجلس بعقد عدة لقاءات والتفاعل مع المختصين في مجال السمعي البصري. يجتمع المجلس أيضا لتدارس والتداول في القضايا المدرجة في

1- المادة اثنا عشر من قانون 11.15 المتعلق بالهيئة العليا بالاتصال السمعي البصري بالمغرب.

2- الفصل 7 من مرسوم عدد 116 المتعلق بالهيئة العليا بالاتصال السمعي البصري التونسية.

3- يلاحظ أنه منذ 2002 لم يتم وضع نظام داخلي خاص بالهيئة، وغير منشور في الجريدة الرسمية وغياب التتبع على ذلك، بل كانت هناك أعراف يتم اتفاق عليها بين أعضاء المجلس الأعلى فقط، عكس القانون رقم 11.15 الذي نص في مادته 14 على وضع نظام خاص يحدد كفاءات سيره وتنظيمه وضرورة نشره بالجريدة الرسمية.

جدول أعمال محدد يعده الرئيس بمساعدة الرئيس العام، حيث تضطلع كتابة المجلس تحت إشراف المدير العام بتحضير الاجتماعات وتتبعها، وتتولى العديد من المهام سواء في التنسيق وإدارة رزنامة اجتماعات المجلس، وتقديم جداول الأعمال وترتيب ملفات الجلسات، والعمل على إرسال الإستدعاءات وتتبعها، وكذلك السهر على تنظيم المراسلات والنشر في الجريدة الرسمية.

ويشترط لصحة مداولات المجلس الأعلى أن يحضرها على أقل الرئيس وأربعة من أعضائه، وتكون المداولات سرية ويتخذ المجلس الأعلى قراراته بأغلبية أعضاء الحاضرين، وأثناء تعادل أصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس، وتتولى كتابة المجلس إنجاز محاضر الاجتماعات والتي تتضمن مجموعة من النقاط الأساسية، تاريخ الاجتماع وساعة بدايته وانتهائه وأسماء الأعضاء الحاضرين والمتغييبين، مع ذكر سبب غيابهم وجدول الأعمال والمواضيع المدروسة وتوجه المحاضر الى الأعضاء.¹

ويظهر الاستقلال المالي للمجلس من خلال ميزانية الهيئة العليا، فالوثيقة المحاسبية التي تحدد فيها تقديرات المداخل والنفقات السنوية للهيئة العليا، تم تسجيلها في فصل يحمل عنوان "الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري"، وكانت ميزانية الهيئة تدرج ضمن ميزانية البلاط من قبل، وأثار ذلك نقاشات عديدة حول استقلاليتها، لكن تم تفسير ذلك بأنها مجرد رقم بميزانية البلاط لا أكثر أملت اعتبارات محاسبية وسمح هذا الأمر للحكومة بتحديد الأموال المرصودة للهيئة من قبل الدولة، عكس فيما سبق كانت لا تخضع الى المصادقة الملكية ومراقبة المجلس الأعلى للحسابات فقط، أما الآن فهناك إلحاق محاسب عمومي بالهيئة، وبالتالي هامش صرف الميزانية ضيق بسبب المراقبة القبلية.

ويعتبر رئيس المجلس الأعلى أمر بقبض موارد الهيئة وصرف نفقاتها، يحق له تعيين أمرين مساعدين بالصرف وتشمل ميزانية الهيئة على الموارد المتأتية من خدمات وأنشطة تقدمها الهيئة، وكذلك الإتاوات التي يقدمها المستفيدون مقابل الترددات الراديو كهربائية والعائدات

1- انظر المواد 4 و9 و10 و11 و15 من القانون الداخلي للهيئة.

المتأنية من العقوبات والغرامات التي تعرضها، ومداخل المنقولات والعقارات والإعانات المالية من أي هيئة وطنية أو دولية خاصة كانت أو عامة، والتي لا يكون لها تأثير على استقلالية الهيئة في قراراتها وتنظيمها¹.

2- اختصاصات مجلس الأعلى للسمعي البصري:

يمارس مجلس الأعلى لاتصال السمي البصري عديد من الاختصاصات، تختلف بين مهام الخبرة والاستشارة وإبداء الرأي وكذلك مهام الضبط والتقنين ومهام الرقابة والجزاء،² اختلفت هذه الاختصاصات بين ذات طبيعة استشارية معيارية وتنظيمية تقريرية رقابية وعقابية، ويضطلع المجلس الأعلى بمهمة احترام القوانين المنظمة للسمعي البصري، واتخاذ مختلف التدابير والإجراءات أثناء عدم التزام بدفاتر التحملات، مما يفرض عليه ضرورة اليقظة والحذر في التعاطي مع قضايا الإشراف على حل السمي البصري.

أ- الاختصاصات الاستشارية والإقتراحية:

يتولى المجلس الأعلى لاتصال السمي البصري مجموعة من الاختصاصات الاستشارية، تتمثل في إبداء الرأي للملك فيما يتعلق بقطاع الاتصال السمي البصري، وإبداء الرأي للحكومة والبرلمان في كل قضية تحال عليه من طرفهم، وذلك وجوبا في شأن مشاريع القوانين أو

1 - المادة 19 والمادة 20 من قانون 11-15 المتعلق بالهيئة العليا لاتصال السمي البصري بالمغرب للمزيد راجع:

- إبراهيم (الصافي)، "هيأت الضبط المستقلة للقطاعين الإقتصادي والإعلامي بالمغرب، دراسة في المقاربة النيومؤسسية للدولة الضابطة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة محمد الخامس السويسي، سنة 2018 ص: 375-376.

2- يتمثل الضبط في الفعل الذي يهدف الى ضمان الاشتغال الصحيح لنسق معين، أما التقنين فهو الذي يحدد قواعد وأسس هذا النسق وتتجلى المراقبة في العمل على فصل كل شئ وأنه يسير وفق البرامج والقواعد والأوامر التي تم إعطاؤها والقبول بها. وتعود فكرة الضبط في وسائل الإعلام السمعية البصرية الى التجربة الأنجلوسكسونية، وخاصة مع إحداث اللجنة الفيدرالية للاتصال (FCC) بالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1934 ولتتلو ذلك بريطانيا، حيث قامت بوضع عقد ACT WTA الخاص بالموجات الهرتزية، وتنتشر في باقي أطراف أوربا خاصة في فرنسا منتصف الثمانينات، وتشكل الهيآت الإدارية المستقلة على رأسها المتعلقة بحل الإعلام السمي البصري. للمزيد راجع:

- هشام (مدعشا)، نفس المرجع السابق، ص 43

المراسيم المتعلقة بقطاع الاتصال السمعي البصري قبل عرضها على مجلس الحكومة.¹ وتختلف هذه صيغة الجديدة عن السابقة الموجودة في ظهير 2002، حيث يبدي مجلس الأعلى رأيه وجوباً في المشاريع القوانين والمراسيم قبل عرضها على المجلس الوزاري، في حين ينص قانون 11.15 على وجوب إبداء رأي وجوباً قبل العرض على المجلس الحكومي، بما ينسجم مع روح الفصل 92 من دستور 2011.² وكان رئيس الحكومة بتاريخ 19 أبريل 2013 قد وجه رسالة إلى الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري، يطلب فيها موافاته باقتراحات المجلس أو بمشروع

1- هناك عدة آراء تقدم بها المجلس الأعلى لاتصال السمعي البصري للسيد رئيس الحكومة، من قبيل رأي المجلس الأعلى لاتصال السمعي البصري رقم 01-13 في 5 يوليوز 2013 المتعلق بمشروع المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية 2013-2015، وكذلك الرأي رقم 01-15 الصادر في 29 يناير 2015 المتعلق بتغيير وتنظيم قانون 03-77، و الرأي رقم 02-15 الصادر في 8 شتنبر 2015 بتبيان مشروع قانون 11.15 الخاص بالهيئة العليا لاتصال السمعي البصري. للمزيد راجع: www.Haca.ma

2- يتداول مجلس الحكومة تحت رئاسة رئيس الحكومة في القضايا والنصوص التالية:

السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري؛

- السياسات العمومية؛
- السياسات القطاعية؛
- طلب الثقة من مجلس النواب، قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها؛
- القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العام؛
- مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب، دون إخلال بالأحكام الواردة في الفصل 49 من هذا الدستور؛
- مراسيم القوانين؛
- مشاريع المراسيم التنظيمية؛
- مشاريع المراسيم المشار إليها في الفصول 65 (الفقرة الثانية) و 66 و 70 (الفقرة الثالثة) من هذا الدستور؛
- المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري؛
- تعيين الكتاب العامين، ومديري الإدارات المركزية بالإدارات العمومية، ورؤساء الجامعات والعمداء، ومديري المدارس والمؤسسات العليا وللقانون التنظيمي المشار إليه في الفصل 49 من هذا الدستور، أن يتم لأئحة الوظائف التي يتم التعيين فيها في مجلس الحكومة. ويحدد هذا القانون التنظيمي، على وجه الخصوص، مبادئ ومعايير التعيين في هذه الوظائف، لا سيما منها مبادئ تكافؤ الفرص والاستحقاق والكفاءة والشفافية.

يطلع رئيس الحكومة الملك على خلاصات مداولات مجلس الحكومة.

أولي للقانون الذي يقترحه من أجل ملائمة النصوص المنظمة للهيئة العليا، وخاصة مقتضيات الظهير القاضي بإحداثها و بملاءمتها مع الدستور، ولاسيما الفصل 165 وكذا النصوص ذات الصلة. كما يبدي مجلس أعلى رأيه لرئيسي مجلس النواب والمستشارين بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين المتعلقة بقطاع الاتصال السمعي البصري،¹ كذلك للسلطة القضائية بخصوص الشكايات المستندة الى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع الاتصال السمعي البصري، والتي يجب على السلطة المذكورة النظر فيها. وما ميز القانون الجديد هو تحديد الآجال لإبداء الرأي داخل أجل 60 يوما من توصله بهذه المشاريع والمقترحات، عكس ما كان موجودا في ظهير 2002 وكما يمكن تمديدتها لفترة إضافية لا تتجاوز 30 يوما مع بيان الأسباب الداعية لذلك، وإذا لم يبدي المجلس الأعلى رأيه داخل أجل تعتبر المشاريع والمقترحات لا تثير أي ملاحظات من جانبه، غير أنه في الحالات الإستعجالية يمكن أن تكون المدة أقصر، وتحدد المدة في رسالة الإحالة إليه.

و يمكن للمجلس الأعلى أن يدلي بمبادرة منه بأرائه ومقترحاته في شأن القضايا التي تتعلق بمجال اختصاص الهيئة العليا، وكذلك تقديم أي اقتراح أو توجيه الى الحكومة في شأن التغييرات ذات الطبيعة التشريعية أو التنظيمية التي يستلزمها التطور التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأنشطة قطاع الاتصال السمعي البصري،² وكذلك يضطلع المجلس الأعلى بمهمة استطلاع الرأي وهي من المهمات الجديدة التي جاء بها القانون 11.15، بحيث يستطيع المجلس الأعلى استطلاع رأي السلطات والهيئات المعنية بمجال اختصاص الهيئة العليا في شأن كل مسألة تتعلق بقطاع الاتصال السمعي البصري. وكذلك يمكنه أن يلجأ في إطار تعاقدى الى كفاءات وخبرات السلطات والهيئات المذكورة، وإقامة تعاون وشراكة مع الهيئات

1- رأي المجلس الأعلى لاتصال السمعي البصري لرئيس مجلس النواب رقم 01-16 الصادر 19 ماي 2016 بخصوص تغيير وتنظيم قانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري والرأي رقم 01-17 الصادر بتاريخ 27 يوليوز 2017 المتعلق بالإطار القانوني الملزم لتفعيل مشروع القناة البرلمانية.

2- المادة الخامسة من قانون 11.15 الصادر 25 غشت 2016 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري.

الوطنية والدولية التي لها نفس الأهداف، قصد تبادل الخبرات والتجارب في ميدان الاتصال السمعي البصري.¹

ب- الاختصاصات التنظيمية والتقريرية:

منح القانون الجديد 11.15 المجلس الأعلى لاتصال السمعي البصري إمكانية تلقي الشكايات المتعلقة بخرق أجهزة متعهدي الاتصال السمعي البصري للقوانين والأنظمة المطبقة على قطاع الاتصال السمعي البصري، سواء من رئيس الحكومة أو من رئيسي مجلسي البرلمان أو المنظمات السياسية والنقابية، أو جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن العام ومجالس الجهات. كما يمكن للسلطة القضائية أن تحيل الى المجلس الأعلى لأجل إبداء الرأي الشكايات المستندة الى خرق أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع الاتصال السمعي البصري والواجب على السلطة المذكورة، كما يحيل المجلس الأعلى النظر في الممارسات المخالفة والمتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة.² ويسهر المجلس على احترام القوانين والضوابط التي تنظم قطاع السمعي البصري ومنح قانون الجديد المجلس الأعلى لاتصال السمعي البصري إمكانيات عدة على مستوى اتخاذ قرارات متعلقة بالجانب القانوني والتقني وإعطاء الرخص والأذن والتصاريح المتعلقة بمجال الاتصال السمعي البصري. وذلك عبر تحديد المقتضيات اللازمة لاحترام ومراقبة قواعد التعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي ولاسيما فيما يتعلق بالإعلام السياسي.

تم التنصيص على مهمة التقيد بتعددية التعبير عن تيارات الفكر والرأي في المادة 3 و الفقرة 13 من ظهير المحدث للهيئة العليا سنة 2002، وكذلك المادة 22 في الفقرة الأولى من نفس الظهير لتحديد القواعد اللازمة لذلك، وفي حالة عدم وجود نصوص تشريعية أو تنظيمية سارية المفعول. كما يعد السهر على احترام التعددية خارج فترة الانتخابات من المهام الرئيسية التي أنيطت بالهيئة العليا طبقا للفصل 165 من الدستور، والذي ينص على أنها " تتولى السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي

1- المادة السادسة من قانون 11.15 الصادر 25 غشت 2016 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري.

2- المادة السابعة من قانون 11.15 الصادر 25 غشت 2016 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري، للمزيد راجع مواد الفصل الرابع من النظام الداخلي للهيئة العليا بخصوص الإجراءات المتعلقة بالشكايات التي تحال على المجلس الأعلى.

البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة ."، و أكد المشرع في المادة4، الفقرة السادسة من القانون رقم 11 - 15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا على أن المجلس الأعلى " يمارس الاختصاصات التالية مراقبة احترام قواعد التعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، في وسائل الاتصال السمعي البصري في إطار احترام الإنصاف الترابي والتوازن والتمثيلية والتنوع وعدم الاحتكار على المستوى الحزبي والنقابي والجمعيات المهمة بالشأن العام."

وبلاحظ بأن قانون 15.11 عمل على توسيع مجال مراقبة احترام قواعد التعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي لتشمل المجالات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، في إطار قواعد احترام الإنصاف الترابي والتوازن، والتمثيلية والتنوع وعدم احتكار على المستوى الحزبي والنقابي والجمعيات المهمة بالشأن العام. وتحقيقا لهذه الغاية فإن المجلس يوجه الى الحكومة والى رئاستي مجلس البرلمان ومسؤولين عن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، والغرف المهنية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، بيان المدة الزمنية التي استغرقتها مداخلاتهم في الإذاعة والتلفزة، ويجوز له بهذه المناسبة إبداء الملاحظات التي يرى فيها فائدة كما ينشر للعموم.

وظهر هذا الأمر في قرار المجلس الأعلى لاتصال السمعي البصري رقم 46 - 06 الصادر سنة 2006 ، والقرار رقم 20.18 الصادر في 7 يونيو 2018 بشأن ضمان التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر في خدمات الاتصال السمعي البصري خارج فترات الانتخابات العامة والاستفتاءات.¹ وكان أول قرار متعلق بالإعلام السياسي رقم 04-05 صادر بتاريخ فاتح

1- لا يعتبر التعبير التعددي حقا للفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين على متعهدي الاتصال السمعي البصري فحسب، بل هو أساسا حق للمواطن يوجب على المتعهدين أن يقدموا له إعلاما نزيها ومحايذا وموضوعيا يحترم حقه في الاطلاع على الآراء المتعددة وتنوع مصادر الخبر.والذي يشمل تطبيق مجموعة من المقترضات تتركز على ضمان مايلي: - الإنصاف: اعتماد قاعدة التمثيلية عند إعطاء الكلمة للفاعلين السياسيين والنقابيين والمهنيين في خدمات الاتصال السمعي البصري، ويتم تقدير مبدأ الإنصاف من قبل المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري على أساس فترة ثلاثة أشهر؛

- التوازن: هو احترام تعددية المصادر وضمان التعبير عن مختلف وجهات النظر عند التطرق لقضايا الشأن العام؛ - متعهد الاتصال السمعي البصري: كل شركة سمعية بصرية عمومية، أو حاصل على ترخيص وفق الشروط القانونية الجاري بها العمل؛

- الخدمة الإذاعية: كل خدمة اتصال مع العموم معدة للاستقبال، في نفس الوقت، من طرف العموم أو فئة منه، والتي يتكون برنامجها الرئيسي من تتابع منتظم من البرامج المحتوية على أصوات؛

فبراير 2005 بشأن شكايه حزب العدالة والتنمية ضد صورياد القناة الثانية، بسبب إعداد قسم الأخبار بالقناة الثانية مادة إخبارية ضمن نشراتها ليوم 11 يناير 2005 تتضمن حسب الشكاية تحاملا مقصودا وتشويها لمواقف الحزب، الأمر الذي يعتبره اعتداء على حرمة هيئة سياسية وطنية وتحريضا ضدها ومسا بها. نفس الأمر بالنسبة لجريدة " التجديد " حول الجدل الذي أثاره نشرها لمقال عن كارثة "تسونامي" تضمن حسب الشكاية تحاملا خطيرا على الجريدة وتحريفا لما نشرته وإخلالا واضحا بقواعد الموضوعية والمهنية والتوازن في عرض الآراء والمواقف، وبررت القناة الثانية موقفها كونها اقتصرت على ممارسة مهمتها الإخبارية في إطار التزاماتها التحريرية، التي تجد مشروعيتها في ثوابت وقيم الديمقراطية والتسامح والتضامن والانفتاح التي تشكل ركيزة الأمة المغربية.

وقام المجلس الأعلى بقبول شكايه حزب العدالة والتنمية وبعد قبول شكايه جريدة " التجديد، باعتبار الجريدة لا تندرج في الأشخاص الذين تشملهم المادة 4 من الظهير المحدث للهيئة، وأمر المجلس الأعلى شركة " صورياد " (القناة التلفزيونية الثانية) بتمكين حزب العدالة والتنمية من أن يمارس بواسطة ممثله الشرعي حقه في الرد على إقحامه على لسان أحد المستجوبين في التحقيق الإخباري الذي بثته هذه القناة، وذلك وفق شروط تقنية مماثلة لتلك التي تم فيها بث ذلك الإقحام على ألا تتعدى مدة هذا الرد مع تقديمه دقيقتين اثنتين.¹

-
- الخدمة التلفزيونية: كل خدمة اتصال مع العموم معدة للاستقبال، في نفس الوقت، من طرف العموم أو فئة منه، والتي يتكون برنامجها الرئيسي من تتابع منتظم من البرامج المحتوية على صور وأصوات؛
 - الشخصية العمومية: كل شخصية سياسية أو نقابية أو مهنية أو جمعوية؛
 - البرنامج الإخباري: "النشرات الإخبارية" و"المجلات" التي تبثها خدمات الاتصال السمعي البصري العمومية والخاصة والمتعلقة بقضايا الشأن العام؛
 - 1. مداخلات الشخصيات العمومية: كل تناول للكلمة من طرف شخصية عمومية في البرامج الإخبارية لخدمات الاتصال السمعي البصري؛
 - 2. المدة الزمنية لمداخلات الشخصيات العمومية: هي الحيز الزمني الذي يتناول المتدخل خلاله الكلمة في خدمات الاتصال السمعي البصري؛
 - 3. البيان: الكشف المتعلق بالمدة الزمنية التي استغرقتها مداخلات الشخصيات العمومية في البرامج الإخبارية. للمزيد أنظر: www.haca.ma

1- قرار رقم 04-05 صادر بتاريخ فاتح فبراير 2005 بشأن شكايه حزب العدالة والتنمية ضد صورياد القناة

نفس الأمر ينطبق على قرار رقم 16-51، الصادر 13 أكتوبر 2016 و المتعلق باحترام التعددية السياسية من قبل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال الانتخابات التشريعية العامة لسنة 2016، وسجلت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في إطار التتبع المنتظم للبرامج التي تبثها الخدمات السمعية البصرية ملاحظات بخصوص بث القناة التلفزية "تامازيغت" التابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، يوم 24 شتنبر 2016 حلقة من برنامج لتعليم اللغة الأمازيغية تحت اسم "أميري" من تقديم السيدة "خديجة أرومال" المرشحة في اللائحة الوطنية للنساء الخاصة بحزب التقدم والاشتراكية، حيث لم يتم احترام قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري المتعلق بضمان التعددية السياسية في خدمات الاتصال السمعي البصري خلال الانتخابات التشريعية العامة لسنة 2016، وذلك عندما بث أثناء فترة الحملة الانتخابية الرسمية وبعد الإعلان الرسمي عن الترشيحات للانتخابات التشريعية العامة حلقة برنامج من تقديم صحافية مرشحة، وعليه فقد وجه إنذارا لشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية.¹

و تتمثل أهم مستجدات الجديدة التي جاء بها القانون رقم 11.15 في تحديد الفترات الزمنية والتي يجب على الهيئة توجيه بياناتها، وتم تحديد المدة في ثلاث أشهر وتوسيع لائحة المؤسسات الموجه إليها، بإضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي ومداخلات الشخصيات الجموعية.² وتتنحصر مهمة المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري خلال الفترة الانتخابية، في السهر على احترام النصوص التشريعية والتنظيمية، المتعلقة بوسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية الإستقتائية.³

1- قرار رقم 16-51 أكتوبر 2016 المتعلق باحترام التعددية السياسية من قبل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال الانتخابات التشريعية العامة لسنة 2016: www.haca.ma للمزيد راجع

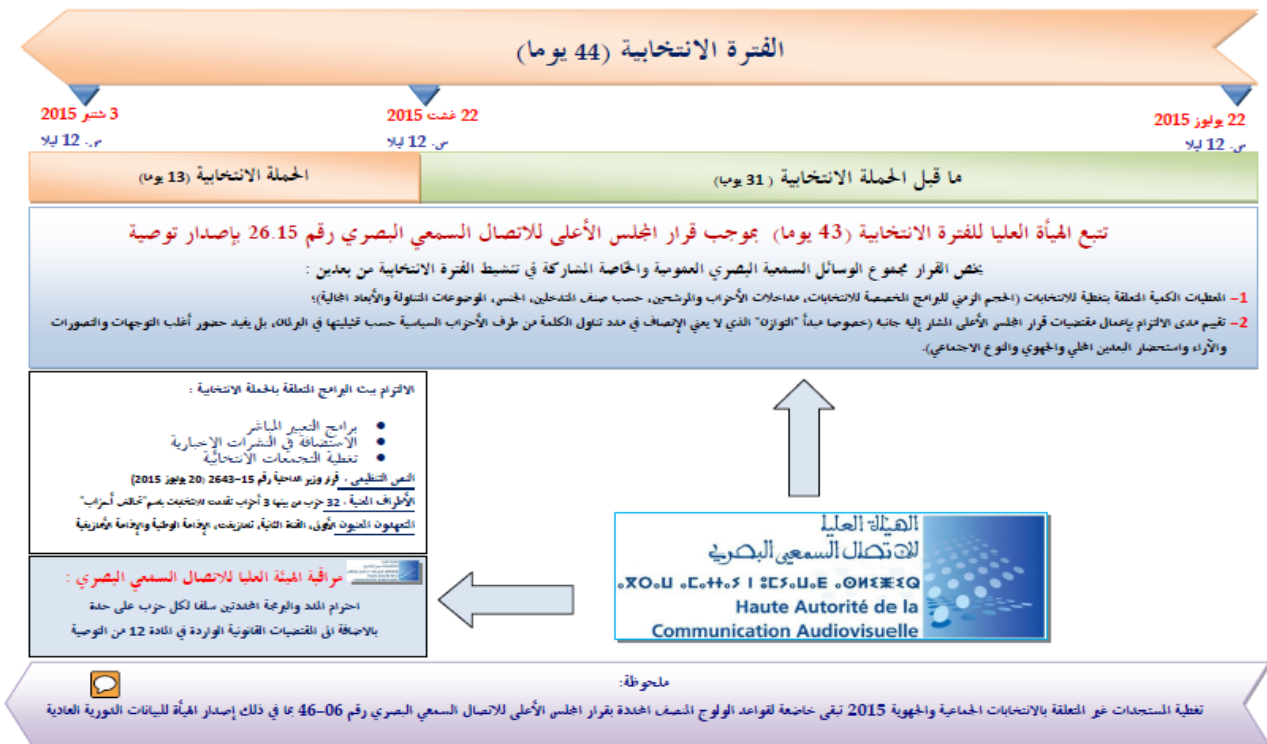
- إبراهيم (الصافي)، مرجع سابق ص: 408-409

2- في فرنسا لا يقتصر دور المجلس الأعلى على تحديد المدة الزمنية فقط إنما يتعداه الى تحديد ومراقبة المساطر المرتبطة بإنتاج وبرمجة وبث البرامج المتعلقة بالحملات الانتخابية المفروض إنتاجها وبثها على القنوات الإذاعية والتلفزية العمومية للمزيد راجع:

- سعيد (جمير)، "تحرير قطاع السمعي البصري بالمغرب الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري نموذجا"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس أكدال، 2007/2008 ص: 100-101

3- تقسم الدورة الانتخابية الى ثلاث فترات رئيسية : فترة ما قبل الانتخابات، الفترة الانتخابية وفترة ما بعد الانتخابات. ويلاحظ أن الدورة الانتخابية ليس لها نقاط بدء وانتهاء وينطبق هذا أيضا على الفترات الثلاث وتقسيمات الدورة، ويمكن القول أن الدورة

خطاطة رقم 1: توضح مختلف مراحل الدورة الانتخابية



المصدر: تقرير تغطية الانتخابات العامة الجماعية والجهوية في وسائل السمعي البصري خلال الفترة الانتخابية (من 22 يوليو إلى 03 شتنبر 2015) الصادر عن الهيئة العليا للسمعي البصري 2015.

و حدد قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 26-15 الفترة الانتخابية في مدة 44 يوم، تمتد من الساعات الأولى من 22 يوليو 2015 إلى الساعة الثانية عشرة ليلاً من يوم الخميس 3 شتنبر 2015 عشية يوم الاقتراع. وساهمت جميع وسائل الاتصال السمعي البصري الموجودة سواء العمومية والخاصة في عملية مواكبة إجراء العمليات الانتخابية بدور فعال، وبلغت نسبة البرامج والنشرات المقدمة من طرف الشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة ما مقداره 278.13.33 ساعة من الزمن، كان من نصيب الأحزاب السياسية 45.5.12 ساعة بنسبة 16.53 في المائة، توزعت على البرامج والنشرات و المجالات والبرامج الحوارية.

الواحدة تنتهي عندما تبدأ الأخرى، وعلى أية حال، فإن بعض فعاليات فترة ما بعد الانتخابات قد تكون ما تزال جارية عندما تبدأ فعاليات الدورة اللاحقة. للمزيد راجع:

- قرار رقم 26.15 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2015 القاضي بإصدار توصية لوسائل الاتصال السمعي البصري بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والجهوية لسنة 2015.

- قانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءية، الصادر 28 أكتوبر 2011.

وحضيت الأغلبية البرلمانية بنسبة أكبر من التدخلات، تلتها المعارضة البرلمانية والأحزاب غير الممثلة في البرلمان من حيث الأبعاد المجالية لهذه التدخلات، فهناك الجماعات العشر أكثر حضورا، تنتمي الى المجال الحضري وخصوصا المناطق التي تعرف نظام تطبيق وحدة المدينة، كما هناك تركيز على الخدمات الجهوية عبر استضافة متخصصين للحديث عن القوانين الانتخابية، ورهانات استحقاقات¹ 4 شتبر 2015.

وأما شركة صورياد القناة الثانية، فهي لم تخصص أي برنامج إخباري لاستضافة ممثلي الأحزاب السياسية، وبلغ الحجم الزمني للنشرات والمجلات 45.28.42 ساعة، وتناول ممثلو الأحزاب السياسية الكلمة فقط في النشرات الإخبارية، مع ملاحظة هيمنة أحزاب الأغلبية البرلمانية من أصل عشر دقائق 00.10.10 ساعة، حصلت على ست دقائق متجاوزة نصف الحجم الزمني، فيما حصلت أحزاب المعارضة في البرلمان على دقيقة و59 ثانية والأحزاب غير الممثلة على دقيقتين وعشر ثوان وهذا بخصوص وسائل الإعلام العمومية. أما وسائل الإعلام الخاصة والتي يبلغ عددها إحدى عشر وسيلة، قدمت 1978 حلقة وبلغت نسبة 49.47 بالمائة من مجمل النشرات والبرامج المسجلة في 22 خدمة.

ولكن حجم تغطية الخدمات التلفزية والإذاعية الست والثلاثون طيلة الفترة الانتخابية والممتدة من 22 يوليوز 2015 الى 4 شتبر 2015، بلغت ما مجموعه 2628 تغطية وساهمت فيها الخدمات العمومية ب1544 تغطية، في حين بلغت نسبة القطاع الخاص 1048 بنسبة 41.25 من مجموع التغطيات وأما من حيث الفئات المتدخلة، فنلاحظ هيمنة الأساتذة الجامعيين بنسبة 37.05 في المئة، تليها تغطية الفاعلين السياسيين ب 22.61 في المائة.²

1- تقرير تغطية الانتخابات العامة الجماعية والجهوية في وسائل السمعي البصري خلال الفترة الانتخابية (من 22 يوليوز الى 03 شتبر 2015) الصادر عن الهيئة العليا للسمعي البصري 2015 ص 16- 17 : www.haca.ma

2- تقرير تغطية الانتخابات العامة الجماعية والجهوية في وسائل السمعي البصري خلال الفترة الانتخابية (من 22 يوليوز الى 03 شتبر 2015) الصادر عن الهيئة العليا للسمعي البصري 2015 ص 44-45 : www.haca.ma

ويعتبر اختصاص سن معايير لقياس متابعة برامج¹ متعهدي اتصال السمي البصري من الاختصاصات التي منحها المشرع للمجلس الأعلى، وصدر قرار المجلس الأعلى لاتصال السمي البصري رقم 81.10 في يونيو 24 نونبر 2010 المتعلق بالمعايير القانونية والتقنية التي يجب تطبيقها لقياس المتابعة، وذلك اعتبارا لأهمية السوق الإشهارية في تمويل متعهدي الاتصال السمي البصري سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص، والعمل على المساهمة في تنظيم سوق الإشهار السمي البصري، وضمان اشتغاله بشفافية من خلال قواعد موضوعية. ويتميز نظام قياس متابعة البرامج بأهمية في تقييم وتتبع تقديم البرامج السمعية البصرية للجمهور، خصوصا الوطنية منها، فمن الضروري تمكين النظام الوطني لقياس متابعة برامج متعهدي الاتصال السمي البصري من أفضل ضمانات الموثوقية والدقة والمهنية، بهدف تنظيم سوق الإشهار السمي البصري وتأطيره وفق قواعد واضحة.²

تتوفر كذلك الهيئة العليا على اختصاص تلقي طلبات الترخيص والأذن والتصريحات المتعلقة بالاتصال السمي البصري، حددت الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا، طبيعة منح التراخيص وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ومدة البث في هذه الطلبات، وتبلغ القرار لطالبي التراخيص والأذن خلال أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر أخرى بالنسبة للتراخيص، ويخبر المجلس الأعلى السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال وكذلك العموم بجميع التراخيص والأذن الممنوحة.

¹ - يرجع ظهور قياس المتابعة الإعلامية الى السنوات الأولى لظهور التلفزيون في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعد "مقياس نيلسون" أول جهاز مستعمل لمعرفة ما إذا كانت الوصلات الإشهارية تحدث تشويشا في مشاهدة البرامج ومتابعتها، وبداية استخدامه في أوروبا، من قبل التلفزيون الإنجليزي المستقل. انتقل الى فرنسا سنة 1981 وتأسس "مركز دراسات الرأي"، عمل على قياس نسب المشاهدة من خلال عينة منزلية مجهزة بنظام لذلك. وتشرف على مراقبة قياس نسب المشاهدة بالمغرب، شركة ماروك ميري Maroc métrie تابعة لشركة فرنسية Médiamétrie حيث تم إعلان عن ذلك يوم 22 فبراير 2006 من بين ثلاث شركات تقدمت، و بلغت ميزانية التسيير ميديا ميري 22 مليون درهم . للمزيد راجع سعيد (جمير)، نفس المرجع السابق، ص: 171

² - قرار المجلس الأعلى لاتصال السمي البصري رقم 81.10 صادر 24 نونبر 2010 المتعلق بالمعايير القانونية والتقنية المطبقة لقياس المتابعة: www.haca.ma

والملاحظ أن تحديد الآجال لكي يبيث المجلس الأعلى في طلبات من المستجندات الجديدة لم تكن في السابق، ويشمل الترخيص أيضا كل إحداث أو استغلال من أجل بث خدمات الاتصال السمعي البصري أو هما معا، ولا سيما عبر الشبكة الهertzية الأرضية والأقمار الاصطناعية(السائل)، وشبكة الكابل لتوزيع خدمات الاتصال السمعي البصري، وكل وسيلة تقنية أخرى.¹ وحدد القانون رقم 16.66 المتمم والمغير لقانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري صادر 25 غشت 2016 في المادة 14، أنه يخضع لنظام الإذن كل بث لبرامج سمعية بصرية من طرف منظمي تظاهرات لمدة محدودة وذات طابع ثقافي أو تجاري أو اجتماعي مثل المهرجانات والمعارض التجارية وتظاهرات التماس الإحسان العمومي والتظاهرات الرياضية، وإحداث واستغلال شبكات للاتصال السمعي البصري قصد التجربة وتوزيع خدمات للاتصال السمعي البصري ذات الولوج المشروط بواسطة الأقمار الاصطناعية (السائل) من طرف المتعاهدين لا يوجد مقرهم بالتراب الوطني، وتوزيع خدمة سمعية بصرية حسب الطلب، وتوزيع خدمات الاتصال السمعي البصري عبر أجهزة البث المباشر لمدة محددة.

وأما التصريح فيخضع له كل أمر مرتبط بإحداث واستغلال الشبكات من أجل بث خدمات الاتصال السمعي البصري بواسطة الشبكة الهertzية الأرضية أو بواسطة الأقمار الاصطناعية (السائل) أو بهما معا، والتي يتم التقاطها بصورة عادية بالمنطقة، ولكن يتم إيصالها الى مجموعة من المساكن ولا سيما بواسطة أجهزة تمكن المساكن من استقبال البرامج، انطلاقا من تجهيزات للاستقبال الجماعي والتوزيع الداخلي في إقامة أو مجموعة من الإقامات.²

وحدد قرار رقم 04-17 الصادر 19 يناير 2017 مسطرة اعتماد الترخيص لإحداث واستغلال الخدمات السمعية البصرية، والتي تشمل المسطرة المتعلقة بإعلانات التعبير عن الاهتمام طبقا للمواد الأولى والثانية من قرار 04.17، مسطرة إعلان عن المنافسة طبقا للمادة السادسة ومسطرة التراضي وفق المادة 12 من القرار 04.17³ ويعد القرار رقم 05.16 أول

1- المادة 13 من القانون رقم 16.66 المتمم والمغير لقانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري صادر 25 غشت 2016

2- المادة السادسة عشر من القانون 66.16 بتغيير وتنظيم القانون 77.03 المعلق بالاتصال السمعي والبصري

3- قرار رقم 04-17 صادر 19 يناير 2017 مسطرة اعتماد مسطرة الترخيص لإحداث واستغلال الخدمات السمعية البصرية www.haca.ma

قرار بشأن منح التراخيص لولوج قطاع الاتصال السمعي البصري، والقاضي بمنح تراخيص لاستغلال الخدمة الإذاعية ميدي1، بعد تقديم الطلب من طرف شركة إذاعة البحر المتوسط الدولية بضرورة مطابقة الخدمة الإذاعية مع أحكام القانون 77.03، المتعلق بالاتصال السمعي البصري والمتمم والمتغير بقانون رقم 66.16.

وخلال سنتي 2016 و2017 قامت الهيئة بدراسة 23 طلب ترخيص تتعلق 18 منها بالخدمات السمعية البصرية الهertzية أي الخدمات المرتبطة بشبكات الإرسال الأرضي، والتي انقسمت الى 13 طلب إحداث خدمات إذاعية، و5 طلبات لإحداث خدمات تلفزيونية وعلاوة على 5 طلبات لإحداث خدمات تلفزيونية عبر الانترنت ويتبين أن هناك استمرار في التقييد على استثمار في قطاع الإعلام السمعي البصري وخاصة القنوات التلفزيونية بخلاف القنوات الإذاعية، مما يفسر معه أن هناك انتقال من مرحلة الاحتكار الى مرحلة الضبط والتحكم، وذلك عبر وضع عدة قيود وشروط تحد من تحرير الإعلام التلفزيوني. ويتجلى ذلك في فرض تعدد المساهمين وعدم امتلاك شخص واحد لأسهم، مما دفع بهذا الرأسمال الى الهجرة والبحث عن مخرجات، تتجاوز العراقيل القانونية المفروضة من قبل الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري، وتأسيس قنوات غير خاضعة لضبطها وتبث برامجها من المغرب وموجهة للمجتمع المغربي. ولكن يسري عليها فقط التصاريح الأذن مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات باعتبارها قنوات أجنبية، ويبدو أن التبرير المقدم أصبح متجاوزا، والذي يتمثل في عدم قدرة سوق الإعلانات على تلبية الحاجيات المالية لها، ولكن أرقام سوق الإعلانات في تطور واضح وبلغ حجم الاستثمار فيها ما يناهز 600 مليون دولار خلال سنة 2015 وسيؤدي فتح المجال للقنوات الخاصة الى تنويع العرض وتطوير المنتج الإعلامي واستعادة ثقة الجمهور.¹

أما بخصوص الأذن فخلال سنة 2016 و2017، قامت الهيئة العليا بدراسة 8 طلبات أذن متعلقة بتغطية تظاهرات ثقافية وتجارية ذات مدة محدودة،² و7 طلبات لتوزيع الخدمات

1- حميد (الزغاري)، "السوق الإعلانية تتطور في المغرب الى ساحة للمنافسة الشرسة" مقال منشور بموقع العربي، تاريخ التصفح 9/03/2019 على الساعة 17:00 مساءً بتوقيت غرينتش

<https://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/2/25/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82->

2- حددت مسطرة الشروط التي يجب أن تتوفر في طلب منح الإذن فيما يلي :

-تقديم الطلب من طرف منظم أو منظمي تظاهرة ذات هدف ثقافي أو فني أو تجاري أو اجتماعي أو رياضي؛

-أن تكون التظاهرة موضوع الطلب، لمدة محدودة؛

-أن تكون للبرامج السمعية البصرية علاقة مباشرة بترويج أنشطة التظاهرة المراد تغطيتها؛

ذات الولوج المشروط عبر الأقمار الاصطناعية (السائل) أو عبر المحمول أو من طرف المتعهدين غير المتوفرين على مقر بالتراب الوطني وإيداع 9 طلبات الأذن، تتعلق بتوزيع الخدمات حسب الطلب. وصادر المجلس الأعلى ما مجموعه 13 قرارا بهذا الخصوص والتي تتعلق إما بمنح أذن جديدة أو تعديل أذن سابقة، منها 6 خاصة "بالاتصالات المغرب" واثان بالنسبة "لمجلس الوطني لحقوق الإنسان"، وثلاثة بالنسبة "طنجة ميد"، وشملت إذن واحد لتوزيع خدمة سمعية بصرية حسب الطلب، وخمسة أذن خاصة ببث برامج سمعية بصرية من طرف منظمي تظاهرات لمدة محدودة، واثان لتوزيع خدمة سمعية بصرية ذات الولوج المشروط و5 أخرى لتعديلها.¹

وتقوم الهيئة العليا أيضا، بتعيين الترددات الراديو-كهربية السمعية البصرية لمتعهدي الاتصال السمعي البصري بناء على موافقة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وذلك بموجب قانون رقم 24.96 الذي يمنح الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تدبير طيف الترددات ويحدد مجلس إدارتها كفاءات تدبير ومراقبة طيف الترددات، كما يمكن تغيير الترددات أو فرض تغييرها أو توقيف استغلالها أو سحب بعض الترددات، وحسب المادة السادسة من القانون 66.16 المغير والمتمم للقانون 77.03 يجب أن يكون التغيير والسحب معللا.² وعملت الهيئتين على وضع مساطر تنسيقية مشتركة فيما يخص المجالات التقنية والقانونية، وحددت المادة الرابعة من اتفاقية الإطار 19 أكتوبر 2005 الخاصة بالتنسيق بين الوكالة الوطنية

-عدم تزامن المدة مع فترة حملة انتخابية؛

-عدم تجاوز مدة الإذن لمدة التظاهرة المراد تغطيتها

1- أصدرت الهيئة العليا مجموعة من القرارات الأذن خلال سنتي 2016-2017، منها قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 20.16 الصادر في 19 ماي 2016 والمتعلق بتعديل الملحق من قرار رقم 18.12 الصادر في 21 ماي 2012 القاضي بتجديد إذن تسويق الخدمة ذات الولوج المشروط " OFFRE TV VIA ADSL " لفائدة شركة اتصالات المغرب، وقرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 35.16 الصادر في 04 غشت 2016 القاضي بمنح إذن تسويق باقة BEIN SPORTS CONNECT عبر شبكة الاتصالات المتنقلة لفائدة شركة اتصالات المغرب، وقرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 54.16 الصادر في 08 نونبر 2016 القاضي بمنح إذن مؤقت استغلال تردد خلال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بمراكش. للمزيد راجع:

- التقرير السنوي عن أنشطة الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري سنة 2016-2017 المنشور بموقع الرسمي للهيئة: www.haca.ma

2- تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون 11.15 " أن منح الرخص باستعمال الموجات الراديو كهربية التي تخصصها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وفقا للمخطط الوطني للترددات لفائدة قطاع الاتصال السمعي البصري لهذه الغاية يؤهل المجلس عند الحاجة لإحداث لجنة التنسيق مع الهيئات العامة الأخرى المكلفة بإدارة طيف الموجات".

لتقنين المواصلات والهيئة العليا، مهام ومكونات لجنتي القيادة والمتابعة بمقتضى نظام داخلي، وتعمل لجنة القيادة على تحديد التوجهات والأولويات المتعلقة بمجالات التنسيق، والتعاون من أجل تطبيق هذه الاتفاقية الإطار، وضمان متابعة تقدم الإنجازات المتفق عليها.

تضمن لجنة المتابعة تطبيق التوجهات والأولويات المحددة من قبل لجنة القيادة، وتنسق وتشرف على أعمال ومشاريع اللجنة، وتحضر لاجتماعات لجنة القيادة وبلغ مجموع الترددات 255 تردد محدد حديثا سنة 2016 مقابل 251 سنة 2015،¹ فيما يتعلق بالترددات الرقمية الأرضية، وحددت الهيئة العليا خلال سنة 2016 ما مجموعه 70 ترددا، توزعت على 41 تردد في 21 موقع بث للاستجابة لطلبات المتعهدين العموميين، وثلاثة عشر ترددا جديدا في 8 مواقع بث وضعت قيد التنسيق مع اسبانيا والبرتغال، وذلك في إطار العملية الجديدة لتخطيط الترددات داخل موجة التردد 470-694 Mhz ، بعد تحرير موجة التردد 700 Mhz لخدمة الهاتف المحمول وست عشر ترددا جديدا في 13 موقعا بهدف تكثيف الأطياف المتاحة حسب المناطق من أجل استباق تطوير المشهد السمعي البصري الوطني من خلال خدمات جديدة ذات تغطية وطنية و جهوية.²

وإن منح بعض الصلاحيات الضبطية الخاصة بقطاع السمعي البصري الى الوكالة الوطنية للتقنين المواصلات طرح إشكالا مهما، حيث أنها لا تتمتع بالاستقلالية التي تتمتع بها الهيئة العليا، باعتبارها إدارة تابعة للسلطة التنظيمية لرئيس الحكومة. والتي تتعارض مع

1- قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 29.17 الصادر في 31 غشت 2017 القاضي بتعيين ترددات للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة"، و قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 25.17 الصادر في 01 غشت 2017 القاضي بتعيين تردد لشركة إذاعة البحر الأبيض المتوسط الدولية من أجل توسيع بث الخدمة الإذاعية" راديو ميدي 1 "، و قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 24.17 الصادر في 19 يوليوز 2017 القاضي بتعيين ترددات متعلقة باستغلال الخدمة الإذاعية" لوكس راديو"، قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 23.17 الصادر في 19 يوليوز 2017 القاضي بتعيين تردد بين متعلقين باستغلال الخدمة الإذاعية" شدى إف إم" وكذلك يتم إصدار قرارات لسحب الترددات، قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 52.16 الصادر في 26 أكتوبر 2016 القاضي بسحب الترددات التناظرية عالية جدا UHF معينة لشركة" صورياد-القناة الثانية"، وقرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 42.16 الصادر في 13 أكتوبر 2016 القاضي بسحب 06 ترددات خاصة بالترددات الرقمية الأرضية، وقرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 31.16 الصادر في 04 يوليوز 2016 القاضي بسحب ترددات تناظرية عالية جدا UHF معينة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

2- التقرير السنوي عن أنشطة الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري سنة 2016-2017 المنشور بموقع الرسمي

للهيئة: www.haca.ma

توجهات ضبط الهيآت المستقلة، وظهرت مجموعة من الصعوبات التي اعترت مبدأ العمل المعمول بينهما، بين منطق التفاهم المشترك بين الجهازين أو الصراع حول الاستحواذ في منح التراخيص. وطففت على السطح مؤخرا عوامل أخرى بفعل الطفرة التكنولوجية، مما ساهم في حدوث التباس حول أحقية الجهة المختصة بمراقبة وضبط هذه الخدمات، وخاصة البرامج الإذاعية والتلفزية في شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. مما يحصر دور الهيئة في الجانب السياسي وهيمنة الوكالة الوطنية للتقنين على الجانب التقني الشبكي، وحدد قرار وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي رقم 2045.18 صادر في 20 يونيو 2018 الأتأوى عن تعيين الترددات الراديو كهربائية¹، وتتوفر الهيئة على سلطة إعداد دفاتر التحملات المتعهدين وتعديلها سواء بالنسبة للمتعهدين الخواص أو الشركات الوطنية، ويعتبر الترخيص الذي تمنحه لمقدم الطلب بمثابة موافقة على دفتر التحملات.

و حددت المادة 26 من القانون رقم 66.16 بتغيير وتنظيم القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري كافة الشروط والإجراءات، والذي يستعرض مختلف الجوانب الخاصة بشروط إحداث واستغلال وموضوع الترخيص، وكذا شروط تجديده وتسمية صاحب الترخيص وشكله القانوني، ومكونات رأسماله وهوية المتصرفين والمساهمين الذين يمتلكون أكثر من 5 في المئة من رأسمال، وإحداث الشبكة والمنطقة التي ستغطيها ومميزات البرامج خاصة حصة الإنتاج الخاص بالمتعهد، وعمل قانون المعدل على تحديد الأجل الذي يجب فيه على الهيئة العليا المصادقة على دفاتر التحملات الشركات الوطنية حسب ما هو محدد في الفقرة الأخيرة من المادة 49 في القانون "تقوم الحكومة بإعداد دفاتر التحملات وتصادق عليها الهيئة العليا داخل أجل ستين يوما"، عكس القانون القديم الذي لم يحدد أجل وكانت تنتظر الهيئة تقديم دفاتر التحملات من طرف القطاع الوصي للمصادقة فلا تتوصل بأي شئ لتقوم بإعدادها والمصادقة عليها.

1- تحتسب مبالغ الأتأوى عن استعمال الترددات المعينة لمحطات البث الإذاعي وفق الصيغة التالية:

الإتأوة = $PU \times B \times CP \times CE \times CD \times CT$: يتمثل PU ب : سعر الوحدة للميغاهرتز، B : عرض شريط الترددات بالميجاهرتز المشغول من طرف المحطة، CP : معامل القوة، CE : المعامل الاقتصادي للجهة المشمولة بالتغطية، CD : المعامل الديمغرافي للجهة المشمولة بالتغطية، CT : معامل التقنية. للمزيد راجع :

-قرار وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي رقم 2045.18 صادر في 20 يونيو 2018 بتحديد الأتأوى عن تعيين الترددات الراديو كهربائية. www.haca.ma

وظهر منذ 2011 صراع جديد بين الشركات الوطنية والوزارة الوصية على القطاع، خاصة مع شركة صورياد حول طريقة إعداد دفتر التحملات، بين رفض الامتثال لسلطة الوصية على القطاع وباب المزايدة السياسية من طرف أطراف حكومية. مما فتح الباب على معيار التسييس الذي يمكن أن يقوض وظيفة ودور الإعلام السمعي البصري في عملية الانتقال الديمقراطي والحد من السلطوية¹.

وتم مؤخرا إطلاق مسلسل مراجعة دفتر التحملات متعهدي الاتصال الخواص مطلع 2017، ليتماشى مع التعديلات الدستورية والقانونية الجديدة واستمر الى منتصف 2018. وأصدر المجلس الأعلى قراره رقم 61 - 16 بتاريخ 15 دجنبر 2016 القاضي بالمصادقة على تغيير توزيع حصص المساهمة في الشركة التي تقدم الخدمة الإذاعية "ميدي 1 تي في"، وأصدر أيضا قراره رقم 27 - 17 بتاريخ 23 مارس 2017 القاضي بتوسيع تغطية الخدمة الإذاعية "مدينا إف إم"، والذي قرر من خلاله تعديل الترخيص الممنوح للشركة بمقتضى قرار المجلس الأعلى رقم 16 - 09 بتاريخ 23 فبراير 2009 القاضي بمنح ترخيص من أجل إحداث واستغلال الخدمة الإذاعية "مدينا إف إم" بغرض السماح بتوسيع تغطيتها إلى أحواض الاستماع الجديدة.² ويظهر أن الهيئة العليا عبارة عن جهاز يتكلف بمراقبة احترام المتعهدين في القطاع للضوابط سواء تلك التي حددتها النصوص القانونية أو تلك التي وردت في دفاتر التحملات، مما يحمل أنها عبارة عن دركي لتكريس السلطوية في مجال الإعلام السمعي البصري.

ج- الاختصاصات الجزرية والعقابية:

يتوفر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري على توقيع الجزاءات واقتراحها، وهو اختصاص مكمل لمهام مراقبة تقييد متعهدي الاتصال السمعي البصري بالقطاعين العام والخاص بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية، ويعتبر المجلس الأعلى سلطة ضبط في

1- قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 14.12 الصادر في 29 مارس 2012 المتعلق بالمصادقة على دفتر تحملات شركة صورياد - القناة الثانية وقرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 24.12 الصادر في 10 أكتوبر 2012 المتعلق بالمصادقة على تعديلات دفتر تحملات شركة صورياد- القناة الثانية المصادق عليه بالقرار رقم 14.12: www.haca.ma للمزيد راجع:

-Yassine Majdi, « les 7 dossiers qui plombent Mustapha el khalfi »,Telequel , le 3juin 2014.

https://telquel.ma/2014/06/03/les-7-dossiers-plombent-mustapha-el-khalfi_137358/?utm_source=tq&utm_medium=normal_post :2019/03/03

2- التقرير السنوي عن أنشطة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري سنة 2016-2017 المنشور بموقع الرسمي

للهيئة: www.haca.ma

المجال السمعي البصري، ويمكنه اتخاذ مجموعة من العقوبات ذات الطبيعة الإدارية من أجل عمل الهيئة بنوع من المصادقية والفعالية .

ويقوم مجموعة من المراقبين يوضعون تحت سلطة المدير العام بمراقبة الوثائق وإثبات المخالفات لبنود دفاتر التحملات أو الأحكام والقوانين الجاري بها العمل، وعند إثبات حصول المخالفات ولاسيما الممارسات المنافية للقانون والأخلاق وحماية الأطفال والجمهور الناشئ أو التمييز بين الجنس أو اللون أو العرق أو الدين أو الإعاقة. ويبلغ المدير العام رئيس المجلس الأعلى وبعد التداول يرفع الأمر الى السلطات الإدارية والقضائية، ويمكن أيضا اتخاذ عدة عقوبات جنائية وفق ما هو محدد في قانون 77.03 المتمم والمتغير بقانون 16.66، والتي تتراوح العقوبات فيها بين عقوبات سالبة للحرية من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وغرامة تصل الى 100.000 درهم ضد من قام ببيث أو إرسال عمل كيفما كانت الوسيلة التقنية دون أن يكون حاملا على الترخيص ولإذن. وكذلك على المسير القانوني والفعلي لخدمات بواسطة شبكة هرتزية، قام بتغيير التردد الذي حصل عليه كما يعاقب بغرامة من 10.000 الى 500.000 درهم كل متعهد لم يلتزم بتطبيق بنود دفاتر التحملات، وعند الإدانة يمكن للمحكمة أن تأمر بمصادرة المعدات والتجهيزات والوسائل والأدوات وفي حالة العود تتضاعف العقوبات، ويتمثل تكييف ذلك في أن كل من عاد الى ارتكاب مخالفة مماثلة داخل سنتين بعد صدور الحكم. وكانت الهيئة في قانون سنة 2002 تتولى إصدار العقوبات تجاه المتعهدين الخواص، أما الشركات الوطنية فمنصوص عليها في المادة 53 من القانون 77.03، والتي تتمثل في توجيه الإعذار فقط وإذا لم تستجب تصدر قرارها لمدة تزيد عن شهر أو بعقوبة مالية، كما تم تحديدها في دفاتر التحملات مع طلب الهيئة العليا من الشركة تقديم ملاحظات خلال أجل تحدده .

ونص القانون الجديد للهيئة على سلطتها في العقاب تجاه الشركات الوطنية لاتصال السمعي البصري حسب المادة 26 من القانون 11.15، والتي تقر مجموعة من العقوبات الإدارية والزجرية المتمثلة أولا في الإعذار وما يميز القانون الجديد هو تخفيض المدة الى سبعة أيام لتوقف عن المخالفة المثبتة، والذي تبتدئ من تاريخ التوصل بالإعذار عوض 30 يوما في القانون السابق. وفي حالة عدم امتثال مرتكب المخالفة للإعذار واستمرت المخالفة، فإن المدير العام يرفع بيانا بذلك مع ذكر عدم تجاوب المخالفة مع الإعذار الأول الى المجلس الأعلى، والذي يجوز له بعد التداول العمل على توجيه إنذار الى متعهد الاتصال السمعي البصري.

ويمكن نشره في الجريدة الرسمية أو بث وجوبا على قنوات المتعهد أو هما معا، أو تصنيف العقوبات المنصوص عليها في دفتر التحملات أو بنود الإذن، والتي تتراوح بين عقوبات مالية تتلاءم مع درجة خطورة المخالفة أو أخرى غير مالية، تتمثل في وقف البرنامج أو تخفيض الترخيص أو سحبه، وكذلك عقوبة إحالة الأمر الى السلطة القضائية أو المهنية المختصة للمعاقبة على المخالفة المثبتة. وكذلك إذا وقع الإخلال بالشروط التي يفرضها الدفاع الوطني والأمن العام مع إثبات المخالفة من طرف المراقبين التابعين للهيئة العليا، فإن رئيس المجلس الأعلى يعمل على الفور بإيقاف الترخيص أو الإذن الممنوح، ويخبر الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والسلطة الحكومية المختصة، وكذلك في حالة عدم التقيد واحترام حامل رخصة لاستعمال موجات راديو كهربائية، ولا تصدر العقوبات الى بعد أن تكون المؤاخذات ثابتة على المعني بالأمر. ويقوم المجلس الأعلى وجوبا بتعليق القرارات التي يتخذها وبتبليغها لمرتكب المخالفة، ويعمل على نشرها في الجريدة الرسمية وتقدم الطعون ضد هذه القرارات أمام المحكمة الإدارية. والملاحظ انه رغم منح الهيئة العليا سلطة العقاب ضد الشركات الوطنية لاتصال السمعى البصري، لكنها تبقى محدودة مقارنة بسلطانها اتجاه الخواص، وهذا الأمر يقود الى درجة حدود سلطة الضبط على الشركات الوطنية العمومية لاتصال السمعى البصري، والتي تنفذ سياسة الدولة في مجال الاتصال السمعى البصري.

وأصدر المجلس الأعلى خلال سنتي 2016-2017 ما مجموعه 36 قرار بالنسبة للمتعهدين، منها 11 للمتعهدين العموميين و25 للخواص، وتراوحت بين 5 قرارات للشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة و6 قرارات بالنسبة لشركة صورياد القناة الثانية. أما المتعهدون الخواص فنجد شركة إم اف إم ب6 قرارات، وشركة Audiovisuelle internationale ب5 قرارات.

جدول رقم 2: يوضح تصنيف عدد القرارات المتضمنة لجزاءات برسم سنتي 2016 و2017

مجموع عدد القرارات	2017	2016	
11	3	8	المتعهدون العموميون
25	8	17	المتعهدون الخواص
36	11	25	المجموع

المصدر: التقرير السنوي عن أنشطة الهيئة العليا لاتصال السمعى البصري سنة 2016-2017

وتنوعت مواضيع الخرق ونوعية الجزاءات، سواء بالنسبة للخطاب لإشهارى والرعاية ونزاهة الأخبار والبرامج والتزامات أخلاقية والتحكم في البث، فنجد قرار رقم 16.17 الصادر في

11 يوليوز 2017 المتعلق بالنشرات الإخبارية ليومي 27 و28 ماي 2017 التي تبثها الخدمتان التلفزيونيتان الأولى التابعتان لشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة، حول تغطية بلاغ الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بالحسيمة بشأن توقيف عدد من الأشخاص، وربط ذلك بصور ومشاهد تعكس أعمال العنف والتخريب في سياق يوحي بأنها سبب في الاعتقالات، وبعض الصور ترجع لأحداث شغب رياضية لكرة القدم. وعليه تم اتخاذ قرار في هذه النازلة بأن الشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة، أخلت بالالتزامات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل ويوجه إنذار للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، ونفس الأمر ينطبق على قرار 17.77 المتعلق بالنشرات الإخبارية ليومي 27 و28 ماي التي بثتها ميدي 1 تي في، حول تغطية بلاغ الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بالحسيمة حول توقيف عدد من الأشخاص، وربط ذلك بصور ومشاهد تعكس أعمال العنف والتخريب في سياق يوحي بأنها سبب في الاعتقالات، وبعض الصور ترجع لأحداث شغب رياضية لكرة القدم، حيث أقر المجلس الأعلى في هذه النازلة أن هناك إخلال بالالتزامات وتوجيه الإنذار لقناة ميدي 1 تيفي.

وكذلك قرار قم 17- 20 الصادر في 12 يوليوز 2017 المتعلق ببرنامج "العلماء ديال مارس" الذي تبثه الخدمة الإذاعية "راديو مارس" التابعة لشركة "راديو 20"، بخصوص حلقة 03 أبريل 2017 من برنامج "العلماء ديال مارس" تطرقت في جزء منها للانتقادات التي طالت البرنامج بخصوص ما تم بثه خلال حلقة 28 مارس 2017 وذلك باستعمال عبارات غير مستندة على أسس وتجريح، وأقر المجلس الأعلى لسمعي البصري في هذه النازلة بعدم احترام المتعهد شركة "راديو 20" خلال حلقة 11 ماي 2017 من برنامج "العلماء ديال مارس" للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، وقام بتوجيه إنذار لشركة "راديو 20" وقرر تبليغ قراره هذا إلى شركة "راديو 20" وإلى المشتكي ونشره بالجريدة الرسمية.

وأیضا هناك قرار المجلس الأعلى لاتصال السمعي البصري رقم 07-28 الصادر في 14 نونبر 2007، والمتعلق ببرنامج "Libre antenne" الذي تبثه إذاعة هيت راديو، بثت حلقات 02 و05 و06 نونبر 2007 من البرنامج شهادات وتعليق، كشفت عن خلل واضح في التحكم في البث وعن مس بكرامة بعض المشاركين. وقرر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري في هذه النازلة توجيه إنذار لشركة هيت راديو المغرب وفرض عقوبة مالية قدرها مائة ألف درهم وضرورة تطبيق دفتر التحملات، وبث هذا القرار على أمواج إذاعة هيت راديو مع

بداية التوقيت المخصص للبرنامج ونشره بالجريدة الرسمية. ونجد قرار رقم 17-18 الصادر 11 يوليوز 2017 المتعلق ببرنامج "مع المحلل" الذي تبثه الخدمة الإذاعية "راديو ميد" التابعة لشركة Audiovisuelle Internationale المتعلق بحلقة 27 ماي 2017، والتي تطرقت للأحداث التي تعرفها بعض مناطق المملكة، وذلك من خلال استعمال عبارات، جاءت على لسان الضيف القار للبرنامج والتي اتجهت نحو توجيه أصابع الاتهام والتخوين وذات حمولة قذحية وتحط من الكرامة وإن كانت غير مرتبطة باسم معين، إلا أن السياق الذي جاء فيه يمكن من ربطها بشكل واضح ومباشر بأحد المحتجين في إطار الأحداث التي تعرفها بعض مناطق المملكة، ودون التدخل من طرف المتعهد في مجريات البث. وقرر المجلس الأعلى في هذه النازلة توجيه إنذار لشركة Internationale Audiovisuelle وأمرها أثناء بداية حلقة برنامجها "مع المحلل" الموالية لتاريخ تبليغها هذا القرار بتلاوة البيان، والذي يتضمن الإنذار ونشره بالجريدة الرسمية.¹

وتعتبر قرارات مجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري قرارات إدارية بالتالي يمكن الطعن فيها أما المحكمة الإدارية بالرباط، ويرجع سياق ذلك إلى الحكم رقم 626، أن المجلس الأعلى ليس جهة قضائية² و المادة 70 من القانون 77.03 التي تنص على أن المحكمة الإدارية بالرباط وحدها، تختص بالنظر ابتدائيا في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات التي تدخل ضمن اختصاص المحاكم الإدارية والناشئة عن تطبيق هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.³

وأيضا الحكم عدد 2767 الصادر بتاريخ 16/05/2014 وذلك بإلغاء القرار رقم 04.14 الصادر عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري في 31 مارس، والذي ينص على أمر موجه للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بالالتزام عند نقل جلسات الأسئلة الأسبوعية لمجلس

1- أنظر موقع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري <http://www.haca.ma/ar/decisions> تاريخ التصفح 04/2019/ 02 GMT17H00 للمزيد راجع :

- إبراهيم (الصافي)، نفس المرجع، ص: 409-410

2- أكد الحكم رقم 626 الصادر عن المحكمة الإدارية بالرباط بتاريخ 25 أبريل 2006 بعد طعن حزب جبهة القوى الديمقراطية في قرار رقم 5.23 الصادر بتاريخ 21 شتبر 2015

3- المادة 70 من القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

المستشارين بالإجراءات، بما في ذلك التوقيت طبقا لمواد دفتر التحملات. وهنا تذهب النازلة إلى الإشكال المطروح في المادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين¹، والرسالة التي وجهها السيد الأمين العام لحزب الأصالة في 31 يناير 2014 حول الإحاطات علما للجلسات الأسبوعية لمجلس المستشارين منذ 7 يناير 2014، بشكل يتعارض مع المادة 26 من دفتر التحملات للشركة الوطنية للإذاعة التليفزيونية²، مما دفع بوزارة الاتصال إلى الطعن في قرار المجلس الأعلى، وسندها في ذلك أن المؤهل لرفع الشكاية هو رئيس مجلس المستشارين أو أحد رؤساء الفرق النيابية، وقضى حكم المحكمة الإدارية بالرباط بعدم مشروعية قرار المجلس لمخالفته أحكام الدستور³ وعدم تطبيقه لمقتضيات وبنود دفتر التحملات وخاصة المادة 121 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين التي قضى المجلس الدستوري بعدم دستوريته لمخالفتها المادة 100 من الدستور، وإخلالها بعنصري التوازن بين الجهاز التشريعي والتنفيذي الذي يجسد مبدأ صيانة التعددية الداخلية في مجال الإعلام السياسي وحق الاختيار الحر.

ما يميز هذا الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية هو إشارته إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بكونها سلطة إدارية مستقلة، على نحو غير وارد في الظهير المؤسس، نفس الأمر في دستور 2011 الذي أطرها في خانة هيئات الضبط والتقنين، مما يؤكد على أنها مؤسسة غير إدارية بسبب حصر خضوع قراراتها في نطاق الرقابة القضائية محل الطعن بإلغاء ولكن قراراتها إدارية. وهنا التأكد من مشروعية القرارات، وعدم احتوائها على عيوب الاختصاص

1- تنص المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين على أن لرؤساء الفرق الحق عند بداية كل جلسة، إحاطة المجلس علما بقضية طارئة في مدة لا تتجاوز ثلاث دقائق، ويجب إخبار الرئيس بهذا الطلب برسالة ساعة على الأقل قبل افتتاح الجلسة.

2- تنص المادة 25 على أنه يتم نقل الأنشطة البرلمانية حسب الإجراءات المتفق عليها مع مكتب كل مجلس على حدة، وفق ما ينص عليه القانون بما في ذلك التوقيت أو المدة المخصصة لنفس الغرض.

3- قرار المجلس الدستوري عدد 927/13 م.د الصادر بتاريخ 22 غشت 2013 والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 6185 بتاريخ 09 شتنبر 2013.

والشكل والسبب ومخالفة القانون وتجاوز السلطة، بما يضمن حسن سلامة قراراتها من حيث الجوهر و الشكل 1.

د/ المديرية العامة للاتصال السمعي - البصري

شكلت المديرية العامة للاتصال السمعي البصري وسيلة العمل المكلفة بالمهام الإدارية والتقنية، فهي الجهاز الثاني للهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري والذي يساعد على تنفيذ المهام الموكولة إلى القطاع السمعي للهيئة. تتوفر المديرية العامة لأجل ذلك على عدة هياكل إدارية محددة في النظام الداخلي²، إلى جانب المدير العام للاتصال السمعي-البصري الذي يحدد القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري كيفية تعيينه بواسطة ظهير من خارج أعضاء المجلس الأعلى لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة³، يلعب دوراً محورياً وتنظيمياً ويتمشى مع الصلاحيات الخاصة المسندة إليه بموجب قانون 11.15 والتي تتمثل في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى وإدارة وتدبير المصالح والموارد البشرية الإدارية والتقنية العاملة، ويدبر المصالح والمستخدمين الإداريين والتقنيين للهيئة العليا ويعرض على المجلس الأعلى للاتصال كل ثلاثة أشهر تقريراً عن أنشطة المديرية العامة وتنفيذ الميزانية⁴.

1- أولعربي (سعيد)، "رقابة قضاء المشروعية على هيئات الحكامة الجيدة والتقنيين، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري نموذجاً" منشور بموقع <https://www.marocdroit.com/%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-marocdroit> تاريخ التصفح 07/04/14 GMT 14H00 للمزيد راجع:

- قرار المجلس الأعلى لإتصال السمعي البصري رقم 04.14 الصادر في 31 مارس 2014 بشأن توقف الشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة عن بث جزء من جلسات الأسئلة الشفوية الأسبوعية بمجلس المستشارين منشور بموقع الهيئة www.haca.ma - إبراهيم (الصافي)، نفس المرجع السابق، ص: 430-431.

2- وجب التمييز بين النظام الداخلي للمجلس الأعلى للاتصال كما هو محدد في المادة 14 من القانون رقم 11.15 والنظام الداخلي للهيئة العليا والذي يحدد المصالح الإدارية والتقنية للمديرية العامة.

3- الفقرة الأولى من المادة السادسة عشر من قانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري.

4- الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشر من قانون 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

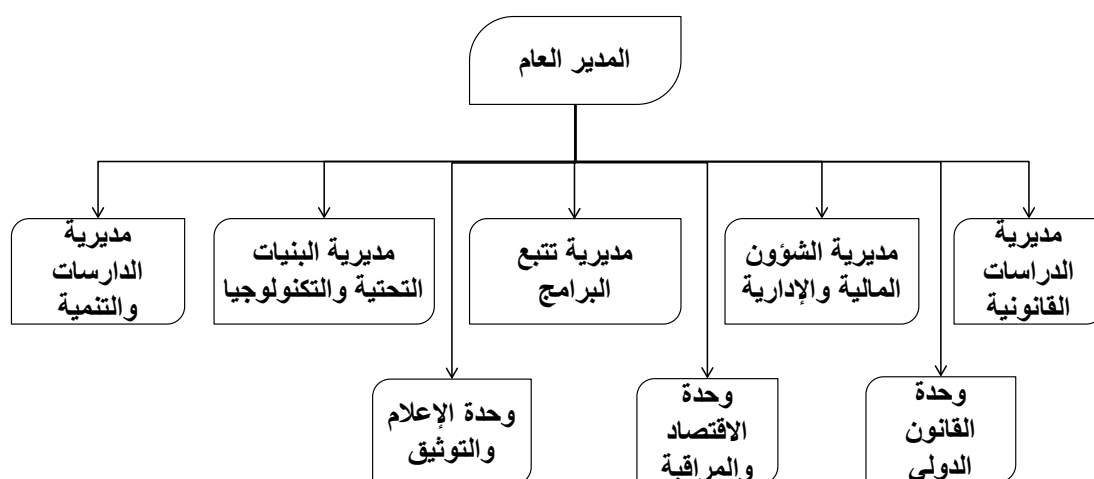
وتحدد المصالح الإدارية والتقنية للمديرية العامة وفق ما هو محدد في النظام الداخلي للهيئة، والذي يعده المدير العام ويصادق عليه المجلس الأعلى ويتم نشره في الجريدة الرسمية¹، وتتألف الهياكل الإدارية للهيئة من عدة شعب ووحدات، حسب المادة 36 من النظام الداخلي للهيئة²، وهي الشعبة الإدارية والمالية والدراسات والتنمية وشعبة تتبع البرامج وشعبة البنيات التحتية واليقظة والتكنولوجيا والشعبة القانونية وتم إضافة شعبة التعاون الدولي والاقتصادي والمراقبة والإعلام والتوثيق³.

1- الفقرة الثانية من المادة السابعة عشر من قانون 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

2- المادة 36 من النظام الداخلي للهيئة.

3- للمزيد راجع موقع www.haca.ma.

خطاطة رقم 2: توضح تركيبة المديرية العامة للهيئة العليا لاتصال السمعى البصري:



المصدر: تركيب شخصي

وتتضمن الشعبة الإدارية والمالية والقانونية بالأعمال الإدارية وإرساء سياسة خاصة بتدبير الموارد البشرية، وإعداد مشروع الميزانية السنوية والسهر على تنفيذها بعد المصادقة عليها من طرف الهيئة العليا والعمل على إنجاز الحساب الإداري، وتدبير الممتلكات العقارية والمنقولة وتنقسم إلى ثلاث وحدات وهي وحدة الموارد البشرية والمالية والمحاسبية والوسائل العامة¹، وكذا إعداد النصوص القانونية وتحيينها الخاصة بتنظيم الاتصال السمعى البصري، وتتبع مدى احترام القوانين الخاصة بالقطاع وجعلها مواكبة للتحويلات القانونية. وتتكون الشعبة القانونية من 3 وحدات على رأسها وحدة السهر والاقتراحات القانونية، وحدة الخبرة والمساعدة القانونية، وحدة المنازعات، أما شعبة الدراسات والتنمية فتسهر على مهمة دراسة طلبات التراخيص والأذون المرتبطة بكافة أنماط البث، والإشراف على إعلانات المنافسة وتتبع الوضعية القانونية والمالية لمتعهدي الاتصال السمعى-البصري، وإنجاز الدراسات الاقتصادية القطاعية وتتبع قياس المشاهدة وتجميع وتحليل المعلومات الخاصة بذلك.

وتتولى شعبة تتبع البرامج التحقيق من مدى احترام المتعهدين لالتزاماتهم المتعلقة بأخلاقيات البرامج والبرمجة والإنتاج، وتتبع احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة

1- انظر المادة 37 من النظام الداخلي للهيئة.

بالتدبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي، ويتم تقسيمها إلى ثلاث وحدات، تشمل وحدة تتبع برامج الإذاعة ووحدة تتبع برامج التلفزة ووحدة تتبع ومعالجة المعطيات¹. وتتولى شعبة البنيات التحتية والتتبع التكنولوجي، التخطيط وضبط استعمال الترددات المكلفة الهيئة بمهمة تدبيرها وذلك على المستوى التقني، وتجهيز البنيات للاتصالات المستعملة لبث خدمات الاتصال السمعي-البصري ومتابعة تنميط أجهزة وتقنيات البث ومراقبة الخصائص التقنية للإشارات المرسلّة، لتقديم خدمات الاتصال السمعي-البصري وتقسّم هذه الشعبة إلى ثلاث وحدات وهي وحدة الوسائل الثابتة للمراقبة ووحدة الوسائل المتحركة للمراقبة ووحدة اليقظة².

وتوجد مجموعة من وحدات العمل الى جانب الشعب على غرار وحدة الإعلام والتوثيق والتي تتولى توفير المعلومات الخاصة بأعمال الهيئة، وتنظيم مكتبة الهيئة العليا وإعداد تقارير عن تتبع أنشطة الهيئة في الصحافة الوطنية والدولية، والنسخ التصويري لكافة حاجيات أجهزة ووحدات الهيئة. وتعمل وحدة الافتتاح والمراقبة على السهر بإعداد المساطر وتوحيد أدوات العمل، وضمان فعالية وسائل وآليات المراقبة، وتتبع أنظمة قياس أنشطة مردودية وحدات المديرية العامة واقتراح كل التدابير الكفيلة بتحسين السير العام لمصالح المديرية العامة.

جدول رقم 3: يوضح أسماء وبيانات الشعب والوحدات في المديرية العامة للاتصال السمعي البصري

الشعب والوحدات	المدير المسؤول	المهام والخبرات
مديرية تتبع البرامج	نادير بوطاهير	تولى مهمة تتبع البرامج منذ يناير 2018، متخصص في مجال العلوم السياسية والحكامة، وكان مدير وحدة تجميع ومعالجة المعطيات في مديرية تتبع البرامج منذ مارس 2014 إلى حدود ديسمبر 2017.
التعاون الدولي	أمين عزيمان	تولى مهمة مديرية التعاون الدولي منذ مارس 2016، قبل ذلك كان مدير وحدة التعاون والاتفاقيات الدولية منذ يوليو 2013 إلى مارس 2016، حاصل على شهادة الإجازة في القانون الخاص ودبلوم في قانون الأعمال من جامعة

¹ - المادة 39 من النظام الداخلي للهيئة.

² - بخصوص الهياكل الإدارية والتقنية وتركيبية المديرية العامة للاتصال السمعي-البصري انظر موقع www.haca.ma

باريس3 ودبلوم الدراسات الدولية من جامعة الأخوين.		
مدير مديرية الشؤون الإدارية والمالية منذ نونبر 2011، وهو خريج المدرسة الوطنية للتجارية والتسيير ENCG بسطات، وحاصل على شهادة الماستر من ISCAE في تخصص رقابة التدبير، وشغل في عدة مؤسسات بنكية وفندقية على غرار BMCI بنك وفنادق سوفيتل ومجموعة كنزي المغرب.	رضوان الإدريسي	الشؤون الإدارية والمالية
تعمل بالهيئة العليا كمديرة لمديرية الدراسات والتنمية، وهي خريجة المعهد الفرنسي للصحافة سنة 1996 وحاصلة على ماستر الدراسات والعلاقات الدولية سنة 2006، ومستشارة لعدة هيآت مدنية ودولية في مجال حقوق الإنسان والتنمية المحلية، وساهمت في إعداد تقارير تهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء.	لطيفة ورطاسي التايه	الدراسات والتنمية
يشغل مديراً للدراسات القانونية بالهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري منذ 2011، وهو خريج المعهد العالي للقضاء، واشتغل في المحكمة التجارية بالرباط إلى حدود سنة 2004 ووزارة العدل في مديرية الأعمال المدنية إلى حدود سنة 2008، حيث كُلف بمهمة في الوزارة الأولى كمدير للقطب القانوني.	المهدي العروصي الإدريسي	الدراسات القانونية
مهندس متخصص في مجال المعلومات، يعمل بالهيئة منذ سنة 2006 ومتخصص في مجال أنظمة البث والاستقبال والبرامج، ومستويات قياس المتابعة وساهم في إعداد تقارير حول وظيفة الهيئة.	أناس الغنيمي	مديرية البنيات التحتية والتتبع التكنولوجي
خريج المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير وحاصل على ماستر في التدبير من جامعة محمد V أكادال ودكتوراه في علوم التدبير سنة 2014، يشغل مدقق داخلي بالهيئة منذ 2005 إلى حدود 2011، لينتقل بعد ذلك إلى مكلف بمهمة لدى المدير العام في جانب الدراسات والتعاون إلى حدود 2013، ليتولى مديرية الافتحاص والمراقبة.	أحمد الإدريسي العلمي المشيشي	الافتحاص والمراقبة
مهندس في مجال المعلوماتيات ومتخصص في البرمجيات	نجيب البويزماني	الأنظمة المعلوماتية

ومشرف على نظام (HMS). المنصة الخاصة بالاستقبال والتخزين المعتمد منذ 2007 والذي تم إعتماده من قبل عدة هيأت دولية.		
خريجة جامعة باريس 3 وحاصلة على ماستر في الإعلام، والتحق بالهيئة منذ ماي 2010 وشاركت في عدة ندوات ولقاءات وإعداد تقارير في مجال الإعلام.	لمياء صالح	الإعلام والتوثيق

المصدر: تركيب شخصي

والملاحظ أن فريق المديرية العامة للهيئة لديه خبرات على المستوى الإداري والتقني وكفاءات في المجال السمعي-البصري، لكن هناك نقاشات تثار من قبل المجتمع المدني حول المعايير المعتمدة في الولوج والتركيز على نخب بعينها، حتى لو كانت بعيدة عن مجال تخصص الإعلام وذلك في إطار الترضيات سواء السياسية والاقتصادية، ومما ينعكس على القيمة المضافة من الهيئة في ظل محددات سياسية ومؤسسات بنيوية تجعل من الهيئة وسيلة لإضفاء الشرعية على تجديد وسائل التحكم، رغم استيراد النموذج الفرنسي كمحاولة لتحديث المجال السمعي البصري، والذي يتميز بعدة عيوب ومحدودية الهيئات المستقلة ليس في المغرب فقط، بل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا¹.

وكما تضم المديرية العامة مجموعة من المراقبين، يوضعون تحت سلطة المدير العام ويفترض فيهم مجموعة من الشروط حسب ما هو محدد في المادة 21 من القانون المعدل والمتمم 11.15، المتعلقة في أن يكون محلفين وحاملي لبطاقة مهنية مسلمة من قبل الهيئة العليا، ومؤهلين لتسجيل البرامج الإذاعية والتلفزية بالوسائل الملائمة، وجمع كل المعلومات اللازمة للتأكد من احترام الالتزامات المفروضة على الرخص، ويمنع الكشف عن المعلومات والإدلاء بها إلا أمام المحاكم المختصة، ويقوم ضباط الشرطة القضائية بمساعدة المراقبين عند الحاجة، وإذا كان ذلك يساهم في تبسيط وتسهيل مهمة المراقبين أثناء تحرير المخالفات طبقا

¹ – Mariona (**Codinach Fossas**), « La Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle au Maroc: Une étude de cas sur la réforme audiovisuelle dans un contexte de rénovation autoritaire », mémoire Fin des études, Marseille III, septembre 2007, p:70-71.

لقانون المسطرة الجنائية، فإن من شأن ذلك إثارة مخاوف لدى الأشخاص المشمولين بالمراقبة، مما يفرض إحاطة هذا التعاون بكافة الضمانات القانونية والعلمية¹.

ثانياً: وزارة الاتصال

كانت الوزارة الوصية على القطاع السمعي البصري بالمغرب حاضرة في جميع أغلب الحكومات إلى اليوم، وشكل إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري حدثاً آخر لمحاولة لحصر دور الوزارة الوصية، لكن هذا الدور استمر، مما يدل على أهمية هذا القطاع بالنسبة للدولة سواء في التحكم بوضع الاستراتيجيات الخاصة به أو توجيه فضاءات الحرية والتأثير فيها. فتارة يكون قطاعاً مستقلاً بذاته كما كان عليه الحال في بداية الاستقلال وبعد فترة التناوب وحتى بعد حراك 20 فبراير، والتي رفعت أهم شعارات تحرير قطاع الإعلام في زمن أول حكومة البكاي بن امبارك لهبيل، تولى فيها عبد الله إبراهيم حقيبة الإعلام 7 دجنبر 1955 ومحمد العربي المساري في 14 مارس 1998.

كما كان يتم دمج مع قطاعات مختلفة منها السياحة والثقافة ووزارة الخارجية والداخلية، ففي وزارة السياحة كما هو الحال في حكومة أحمد اباحيني 1963 التي تولاهَا أحمد العلوي، ومحمد الأعرج في حكومة سعد الدين العثماني 5 أبريل 2017 بخصوص الثقافة، ودمجه في وزارة الخارجية مع عبد اللطيف الفيلالي في حكومة محمد كريم العمراني منذ 11 أبريل 1985 إلى 9 نونبر 1993، لتتولاه وزارة الداخلية تحت إشراف إدريس البصري حتى 14 فبراير 1998. وظهر اسم جديد كذلك منذ دخول سياسة تحرير السمعي البصري 2002 وهو وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، عندما تولى المنصب محمد نبيل بن عبد الله منذ 7 نونبر 2002 إلى 15 أكتوبر 2007، وبعد ذلك خالد الناصري منذ 15 أكتوبر 2007 إلى 3 يناير 2012 ومصطفى الخلفي من 3 يناير 2012 إلى 5 أبريل 2017. ودوماً كان الإعلام وسيلة مستخدمة لتمرير خطابات السلطة السياسية وخاصة السمعي-البصري مع وضع خطوط

¹ - سعيد (جمير)، نفس المرجع السابق، ص: 122-123.

حمراء، فمسألة وضع اليد على السلطة الرابعة كانت منذ الاستقلال¹، ومرد ذلك إلى تضارب المصالح والحسابات السياسية، واختلفت التسميات بين وزارة الاتصال والإعلام والأنباء، لكن دون تجاوز الأزمات التي كان يعاني منها الإعلام السمعي-البصري سواء أزمة البنيان المؤسساتي والهيكلية والهوياتي من حيث المهام والوظائف، وزد على ذلك المصادقية من حيث الموضوعية والشفافية، وساهم الحيز الضيق المتاح من حرية التعبير في استمرارية تأثير الوزارة والمؤسسات التابعة لها عبر فرض آليات الهيمنة والسيطرة على الرأي العام وتوجيهه².

ولعبت الوزارة الوصية دور حراسة البوابة وذلك في التحكم في معايير المعلومة، والتي يؤديها منتجو الأخبار والمحرون وأصحاب المصالح، والذي تتم عبر الانتقاء الممنهج لما ينبغي أن يسمعه ويشاهده المشاهد، وجعل الوزارة المكلفة بالإعلام منتجة لنظام معقد للسلطة والنفوذ، والتأثير على اختيار المواد الإعلامية من جهة والقيم والمستويات المتعلقة بالسياسة التحريرية. وبالتالي فإن المادة الإعلامية كانت ومازالت تمر ببوابات متعددة حتى تصل إلى المتلقي، حيث يتم فيها اتخاذ قرارات متعددة فيما ينبغي أن يمر أو لا وخاصة المواد السياسية الإعلامية، فالإدارة الوصية تمسك بتمدخلات الرسالة الإعلامية، انطلاقاً من سيطرتها على مراحل البوابات التي تمر منها المادة الإعلامية حتى تصل إلى شكلها النهائي من خلال البث والنشر.³

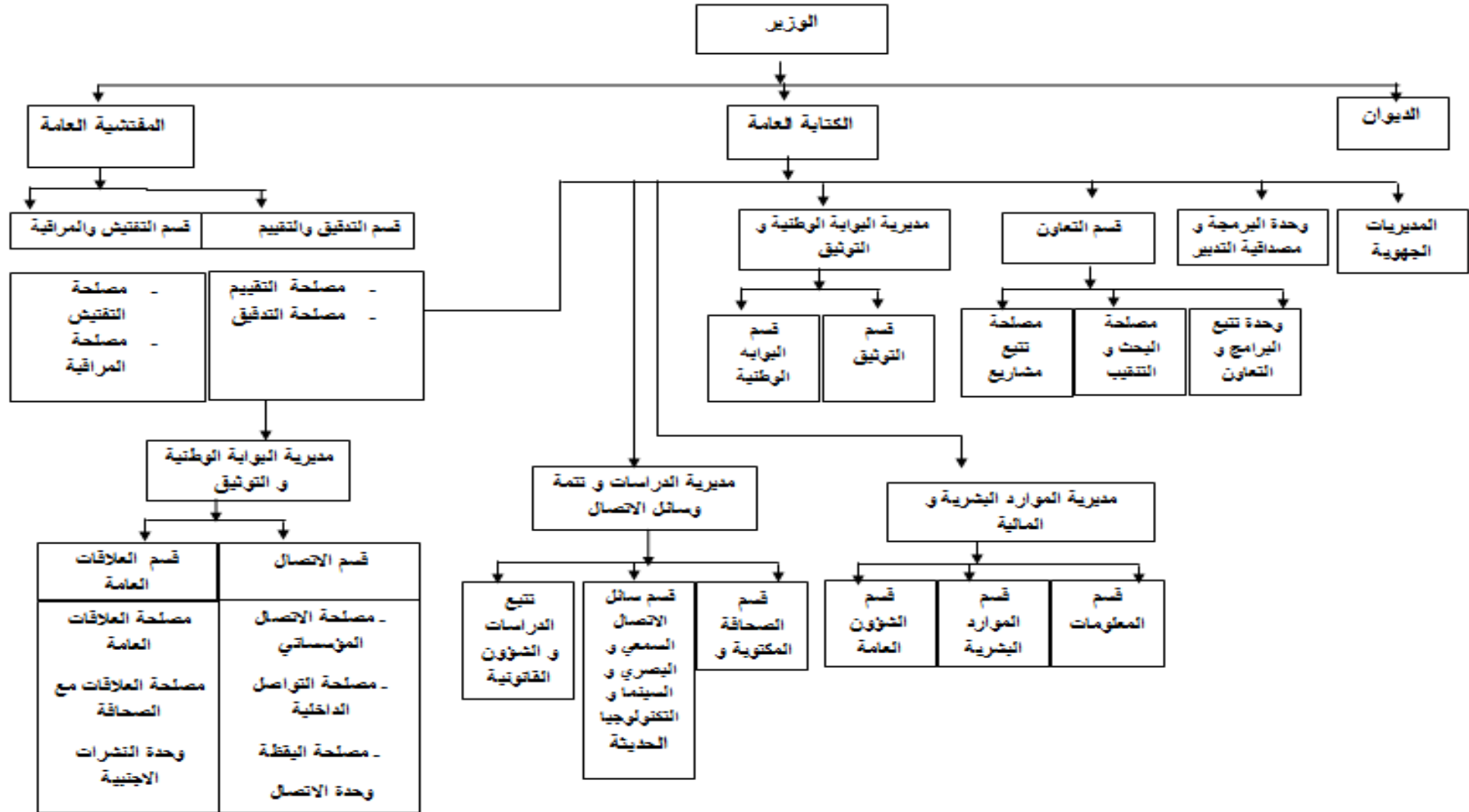
تجدر الإشارة أن الوزارة الوصية على القطاع تتشكل من 3 هياكل مهمة تحت إشراف الوزير الوصي وهي: ديوان الوزير والكتابة العامة و المفتشية العامة .

¹ - تاجي (لويبة)، "الإعلام السمعي-البصري المغربي ورهان الانفتاح والتحرير، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة نموذجاً"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، السنة الجامعية 2007/2008، ص: 44-45.

² - فاطمة (الصابري)، "علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية والوطنية والدولية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2004/2005، ص: 33-34.

³ - نور الدين (الميلادي)، "الإعلام والاتصال الديمقراطي في العلم العربي بداية نهاية الاستثناء العربي"، الشبكة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، الطبعة الأولى تونس يناير 2019، ص: 344.

خطاطة رقم 3: توضح هيكل وزارة الاتصال



والى جانب أربعة مديريات رئيسية، منها مديرية الموارد البشرية والمالية ومديرية الدراسات وتنمية وسائل الاتصال ومديرية اليومية الوطنية والتوثيق، التي تعد من أهم المديريات، وتضطلع باختصاصات بطاقة الصحافة وتتبع النشرات الأجنبية ومنح تراخيص التصوير والعلاقات مع الصحافة وتضم وحدة اليقظة ووحدة الاتصال الحكومي. ويستمر النقاش المجتمعي حول من يتحكم في قطاع الإعلام السمعى-البصري، وذلك بعد رفض مؤسسات إعلامية تحت إشراف الوزارة الامتثال لضوابط حددتها، وخاصة أزمة دفتر التحملات مع القناة الثانية وقيام الحكومة بإعفاء من أداء ضريبة تسمى رسم النهوض بالمشهد السمعى-البصري المستخلصة من فواتير الماء والكهرباء، ويحمل معه حجم الاستقلال الحقيقي للهيئات المشرفة على حقل الإعلام وتوظيفها له في الصراع السياسي وتحقيقه حداً أدنى من التوازن بين المهنية والموقف السياسي، ويصبح مجالاً للتجاذب والصراع حول مضامين المحتوى الإعلامي في ظل تواجد قدرات جديدة للمواطن على أن يكون قادراً وفاعلاً في تقييم المحتوى الإعلامي.

فالثورة التكنولوجية المعلوماتية سهلت الخروج من نمط التلقي الذي يتسم فيه دور الجمهور بالسلبية إلى نمط الاستخدام القائم على التفاعلية والفورية، مما يجعل من المحتويات الإعلامية ومقاصد القائمين عليها في الواجهة، وإن الوزارة الوصية مطالبة بالتخلي عن العمل بأسلوبها التقليدي، والتجاذب السياسي ومواكبة التحولات التي أعقبت 2011 وتجاوز هيمنة السلطوية باحترام حرية التعبير وبناء ثقة قوية ومستدامة مع المواطن، وتجاوز نهج السابق ، بما يضمن مساهمة القطاعات الوصية على حقل الإعلام السمعى-البصري في توفير وتأسيس قواعد نحو الديمقراطية، والرفع من مستويات الحريات الإعلامية وليس تطبيق استراتيجيات وليدة حسابات سياسية وأيديولوجية ضيقة¹.

¹ - تتمثل مع زيادة الحصة المخصصة للبرامج الدينية بـ 52 دقيقة وبث آذان الصلوات الخمس وخطبة الجمعة ومنع بث الوصلات الإشهارية الخاصة بالمراهنات، ونفس الأمر ينطبق على منع المتحجبات في بعض القنوات العمومية، مما يفسر على أنه مرتبط بصراع هوياتي بين مرجعية التقليد والتحديث ويدخل ضمنها المجال الإعلامي السمعى-البصري وليس أسس وضوابط مهنية أخلاقية.

وساهم السماح للمبادرات الحرة مؤخراً في حقل الإعلام المغربي، في الرفع من البنيات على مستوى المنشآت الإعلامية والمعاهد المتخصصة في التكوين والتوثيق والتوجيه الإعلامي، وظهور العديد من الملتقيات والتظاهرات، والتي تهتم حقل الإعلام بالمغرب، وفتح النقاشات العمومية بجدوى وطبيعة حقل الإعلام أو التنظيمات السياسية والمدنية المشتغلة في هذا الجانب، وعبرها يتم طرح عناصر مهمة مرتبطة بعنصر حرية التعبير، وإبداء الرأي ومدى استقلالية العمل الإعلامي ودرجة شروط مهنيته في سبيل الحصول على منتج إعلامي هادف وبناءً، بهدف إثراء و إغناء المعرفة الإعلامية،¹ مع احترام الأبعاد الخمسة المؤسسة لمرجعية التعاطي مع الأحداث الإعلامية، وتجاوز المجرى التوجيهي الذي كان سائداً إلى المجرى التفاعلي في تطابق الالتحام بين الأحداث وكيفية تفاعل المؤسسات والبنيات الجديدة في التعامل معها بمعزل عن الاصطفاف وتطبيق مبدأ الاستقلالية².

الفقرة الثالثة: تنامي الاهتمام بالقضايا السياسية إعلامياً.

شهد المجال الإعلامي بالمغرب بعد نهاية حقبة التسعينات طفرة على مستوى التعاطي وعرض القضايا السياسية بصيغ متواترة، خاصة في الصحافة الورقية المستقلة والتي ظهرت خلال تلك الفترة، هذا الجانب أخذ أبعاداً عدة خلال فترة التوافق السياسي عبر المشاريع الإعلامية، التي تم تقديمها أو المناظرات الكبرى سواء في المجال السياسي والحقوقى والإعلامي وتوصيات هيئات الإنصاف والمصالحة، مما أسهم في ظهور وجوه إعلامية تناقش القضايا السياسية والحقوقية وتتنافس الجمعيات والهيئات المدنية والسياسية التي كانت تشتغل على هذه الأحداث والوقائع.

وأصبحت وسائل الإعلام أمام أدوار جديدة، وتقوم بالتأطير والتأثير في قضايا تدبير الشأن العام Identification Impression. ومما ساهم في خلخلة بعض الثوابت

1- تقرير الندوة الدولية حول "الإعلام ورهانات الهوية المتقدمة" يومي 28 و 29 يونيو 2013 بمدينة سيدي إفني، منشورات المرصد الجامعي لمهن الإعلام وتطبيقاته، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، ص: 12-13، للمزيد راجع: -MERNISSI (FATIMA), « journalistes marocaines génération dialogue », édition Mars année, 2012.P:30.

2- التقرير السنوي لوزارة الاتصال حول جهود النهوض بحرية الصحافة 2012 ص: 15-16.

http://mincom.gov.ma/landing/demo/template/wordpress/media/k2/attachments/liberte_de_la_pr esse VA 07 03 13.pdf

والموضوعات وتدفق الأخبار Information flow والخوض فيها من المحرمات والطابوهات، مثل مواضيع المؤسسة الملكية وقضية الوحدة الترابية وبعض المؤسسات في الدولة، كالمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية¹.

وجعل ذلك مسألة تتناول المواضيع ذات الحمولة السياسية، تحضى بأهمية بالغة على مستوى المصادقية والمهنية، وربطها وإقدامها في جل الأحداث كفاعل رئيسي ومهم للتعبير السياسي النقدي بخصوص تدبير الحقل السياسي بالمغرب. وأفرز ذلك تشكل مصدر لمفاهيم أخرى إلى جانب السلط التقليدية و الفاعلين سواء المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية بسبب إنهاء احتكارها للمعلومات وتوجيهها وتنميتها. ورافق هذه الأحداث ظهور صور وأبعاد سوسيو مهنية وانتماءات سياسية لأفراد وسائل الإعلام، بسبب تركيزهم على قضايا بعينها تخص الجانب السياسي والحقوقى، وتستطلع الآراء Gallup poll لتوجهات المشاهد المتعددة في المجتمع المغربي وبمختلف تلاوينه وروافده المختلفة².

¹ - ندوة علم السياسة وتحولات السمعى البصرى، منظمة من طرف منتدى أطر الإذاعة والتلفزة المغربية وجمعية خريجي العلوم السياسية والقانون الدستوري يوم 2009/01/15، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، الرباط، للمزيد راجع: -العربي (بنتركة)، "إعلام الإصلاح لا إصلاح إعلام"، منشورات ألوان مغربية، مكناس، السنة 2003، ص: 48-49
لؤي (عبد الفتاح)، عثمان (الزياني)، "الهندسة الدستورية ومقومات الإصلاح قراءة في بعض مقومات جودة الدستور"، أشغال الندوة الوطنية حول آفاق الإصلاح الدستوري على ضوء الخطاب الملكي السامي 9 مارس 2011، منشورات كلية الحقوق وجدة ص: 66.

- M. (Madani), « le paysage politique marocain », Dar al Qalm, première Edition, rabat, 2006 p : 131.

² - العربي المساري (محمد)، الصحافة والسياسة، مجلة وجهة نظر، العدد الثالث، ربيع 1999 ص: 33 للمزيد راجع: -Frédéric (BARDIER), Catherine (Bertho lovenir), « histoire des médias de Diderot à internet », impression Armand colin, 3ème Edition, 2000, PP: 9-10.

هاني (عبد الرحيم)، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب محاولة لفهم والتأصيل"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال سنة 1999، ص: 56.

المبحث الثاني: إشكالية ملكية وتوجيه وسائل الإعلام بين السلطة والمجتمع.

إن الغوص في تحليل العلاقة القائمة بين وسائل الإعلام والسلطة وجدواها، تستلزم الإحاطة بالعديد من العناصر والتي تهم المساهمة في الارتباط بين مسألة ملكية وسائل الإعلام وحيثيات التمويل والتوجيه، كمؤشرات تحدد طبيعة حقل الإعلام بالمغرب سواء في جل المقتربات والآليات المحددة له، على مستوى الأجهزة وشكل الملكية أو طبيعة الدعم ومنظومة الإشهار والتمويل الذاتي. وزد على ذلك قواعد التحكم على مستوى رسم المجال، فيما يخص حدود التعاطي مع الموضوعات والأحداث والقضايا التي تهم تدبير الشأن العام، والقدرة على التحكم في شكيلات ومضمون تصريف الخطاب، وانعكاس ذلك على ترسيخ أهداف ومصادقية العناصر المتداخلة في حقل الإعلام بالمغرب، وحدود إمكانيات التلاقي بين تدعيم حرية التعبير والمهنية وواقع تدبير الشأن العام وخصوصيات المجتمع المغربي¹.

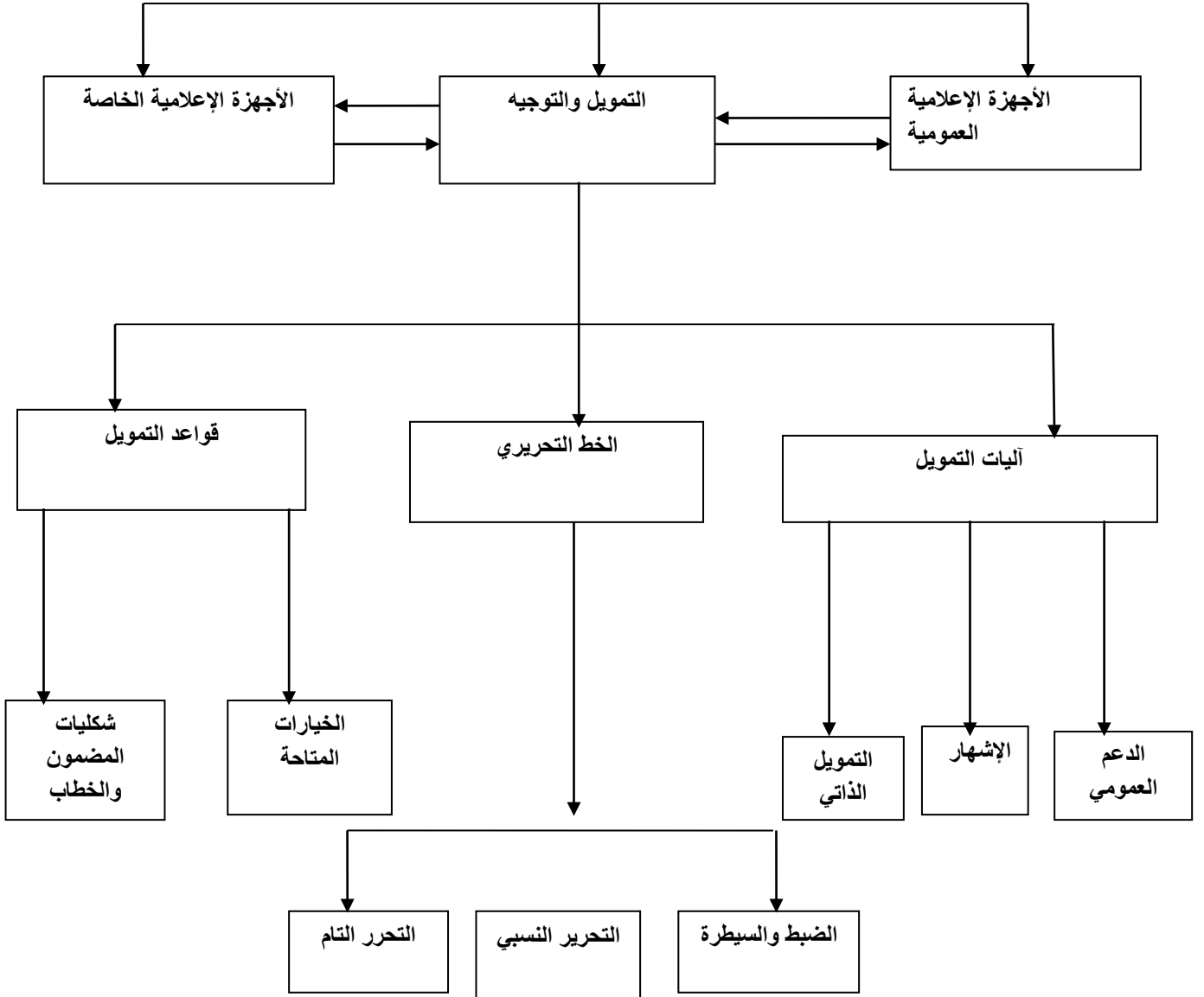
وأصبح عنصر الملكية احد أهم مدخلات فهم علاقة حقل الاعلام بالسياسة في المغرب ويتمثل في المرتكزات الكبرى، والذي على ضوئه يتم بناء الإستراتيجيات التحريرية واختيار المواضيع والاتجاهات العامة لنوعية التأثيرات في وسائل الاعلام المحدثه، ولا يخفى اليوم الأثر البالغ لمقومات التمويل ويدخل في ذلك حجم الاستثمارات المقدمة من قبل رجال الأعمال والسياسة ونوعية عناصر الهيمنة في هذا الحقل.

ويمنح اليوم امتلاك مصادر تمويل وسائل الإعلام تحديد إطارها العام، وكل هذا يقود نحو تشخيص مفاتيح التوجيه والضبط وعناصر الحرية والتحرير المسموح بها.

¹ - إن إبراز مظاهر حضور الملكية في وسائل الإعلام، كان من أهم نقاط المثارة بسبب ربطه بالخط التحريري وما يمكن أن يحدثه عند إدخال مصادر تمويل جديدة على مستوى هيكل حقل الإعلام بالمغرب وآليات التمويل.ومما فرض عدة حدود والحذر في كيفية مقارنة ذلك بإيجاد أن الفعل الإعلامي يصبح بمعزل عن تدخلات الفعل السياسي، بل يؤثر فيه ويحدد خياراته وبما يضمن ضبط العلاقات المتدخلة وآليات الاشتغال في مجال الإعلام بالمغرب.

خطاطة رقم 3: مقتربات ومنهجيات توجيه وملكية وسائل الإعلام

مقتربات ومنهجيات توجيه وملكية وسائل الإعلام



المصدر: تركيب شخصي

المطلب الأول: أنماط ملكية وسائل الإعلام السمعي البصري بالمغرب.

تحضر ملكية وسائل الإعلام السمعي البصري بقوة في نقاشات حكمة وإصلاح قطاع الإعلام بالمغرب وكذلك طبيعة الأجهزة وعناصر ملكيتها، بالإضافة إلى الوظائف المحددة لنمط وشكل هذه الملكية وأحواض البث والإرسال والتزامات دفاثر التحملات، وقواعد تطبيقها في إطار المقاربات المتداخلة.

وإن سبب الرئيسي الحاسم هو إيجاد معادلة بشكل متوازن وتضمن أبعاد الخمسة لتعاطي وسائل الإعلام مع الأحداث، سواء في سياقها الاجتماعي والسياسي، وحجم حضور القوة الذاتية بالنسبة لأثار والنتائج الناتجة عنها أو المواقف المترتبة عليها. وخاصة للفئات المستهدفة من الخطاب الإعلامي الذي تبثه الوسيلة الإعلامية، والذي يتم وفق أجندة منطقية وواقعية عبر الصور المتمثلة في الواقع والبنية الرمزية والهرمية Hierarchical structure التي تؤيدها وسائل الإعلام.

كما أن مالكي وسائل الإعلام السمعي البصري غالبا ما يحددون اتجاه الخط التحريري لمنابر الإعلامية التي يمتلكونها، وهذا الجانب مطروح حتى في البلدان الديمقراطية مع وجود راساميل خاصة لكبريات الشركات العالمية، وخلاف ذلك في الأنظمة غير الديمقراطية التي تعرف تمويلات من طرف الدولة ولا تسمح للقطاع الخاص إلى في سياقات ضيقة، ومن المفروض لكي تأخذ درجة استقرار حقل الإعلام ونهضته أبعادا كبرى وجب حصرها بعيدا عن الحساسيات والاعتبارات السلطوية الضيقة .

الفقرة الأولى: الأجهزة الإعلامية المملوكة للدولة.

تعتبر أجهزة الإعلامية السمعية البصرية المملوكة للدولة عن توجهاتها وتعمل تحت سيطرتها المباشرة، فهامش تقديم النقد المباشر لها شبه منعدم وتعمل أجهزة إعلامية بتقديم دعم كامل لكل ما تقوم به في سياساتها وآليات تدبيرها للشأن العام. ويظهر ذلك في التدابير التي تتخذها والبرامج التي تحاول تطبيقها وتقوم الأجهزة الإعلامية بوظيفة نقل الأحداث والوقائع وبما يتماشى مع هندستها لقنوات التوزيع الإخبارية¹ market channels news.

¹ - أحيّداس (أحمد)، "الإعلام السمعي البصري - في المغرب، تشريعات جديدة" اتحاد الإذاعات العربية، مجلة الإذاعات العربية، العدد 1، السنة 2007، ص: 157، للمزيد راجع:

- يحيوي (يحي)، "في الإعلام والسياسة والأخلاق"، منشورات عكاظ، الرباط، السنة 2015 ص: 22.

ويشمل قطاع السمعى البصري العمومى بالمغرب مجموعة من القنوات التلفزية والإذاعية، وانتقلت إلى شركات عمومية مثل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة SNRT، وشركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد-دوزيم)¹. ووضعت الحكومة مجموعة من دفاتر التحملات، حددت فيها التزامات كل شركة عمومية على حدة وبإلزامية تطبيق سياسة الدولة في مجال البث الإذاعي والتلفزي، بما يضمن تنويع وتطوير الخدمات وتدبير الموارد البشرية وتحديث وعقلنة التسيير،² وخلق نقاش عمومي حول القضايا التي تهم البلاد وسياساتها الحكومية، بدءاً بأنشطة تدبير الشأن العام وتتبعها و تصريحات الحكومة ومناقشة البرلمان، والتعبير عن آراء كافة الفرق السياسية والنقابية والمهنية.

إن تعدد قنوات القطب الإعلامى العمومى، يهدف بالأساس إلى المزيد من التحرر والتعددية بحكم الانفتاح السياسى، وإعطاء هامش كبير لمكونات المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية وتأطير وصول المعلومة والخبر للمواطن، بما يضمن ذلك مواكبة التطورات ويلبي حاجيات المشاهد، بمعزل عن الأدوار التي تتركها عناصر تمويل البرامج وعناصر إنتاجها والمساندة السياسية التي تقدمها للدولة Political support، ومجال الاستقطاب والوعي السياسى المحدث Political Awareness بعيداً عن باب المزايدة السياسية والابتزاز السياسى Political blackmail.

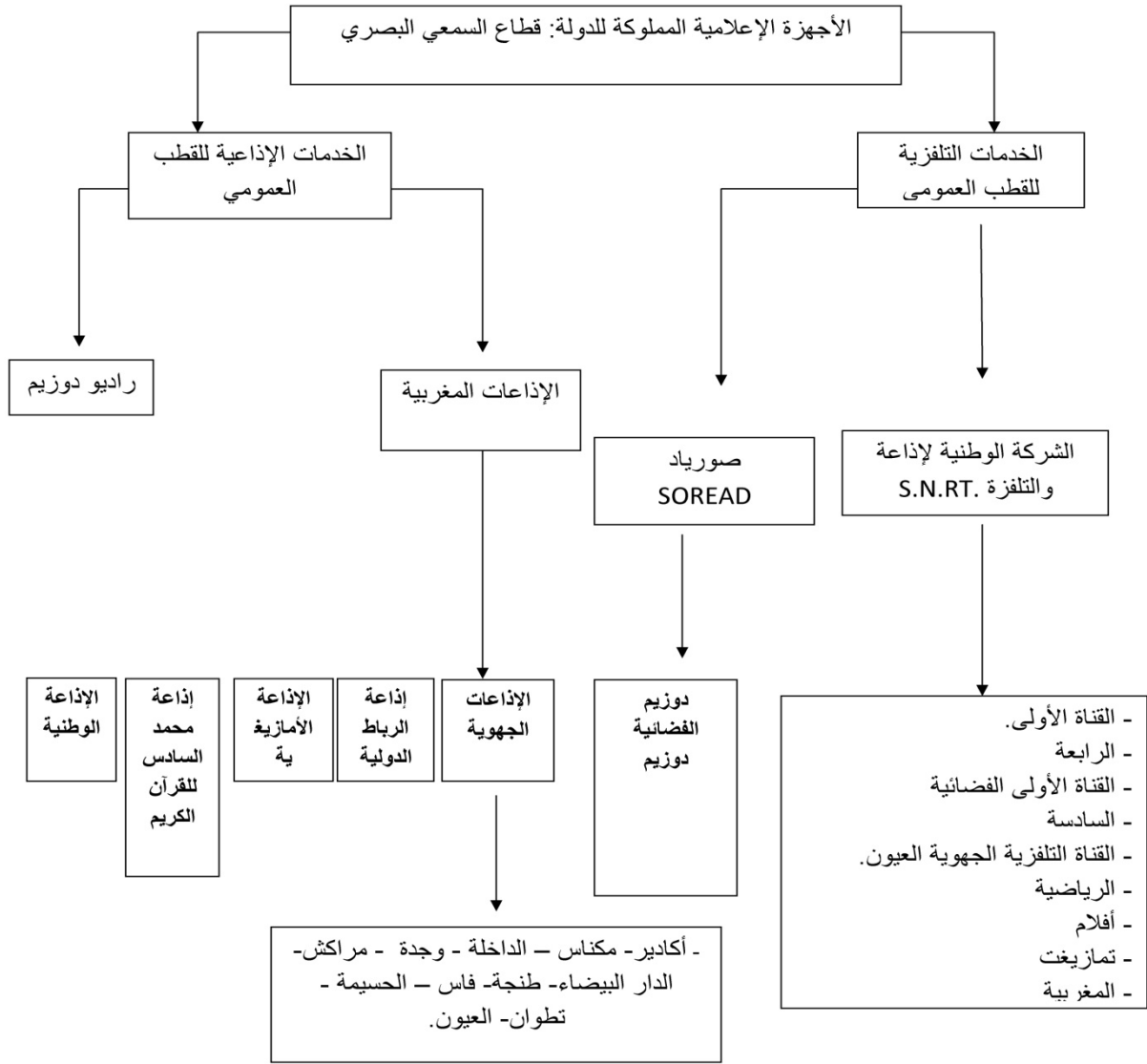
- Tourya (Guaatybess), « la réforme des organismes de télévisions arabes, où en, est-on ? réflexions à partir du cas marocain », revue horizons Maghrébins, messages imprimerie, Toulouse, 2010, P: 65-66.

¹ - كتاب الإعلام والمجتمع في المغرب التشخيصى وخارطة الطريق، مخرجات الحوار الوطنى والإعلام والمجتمع، دار النشر المغربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 2011، ص: 168-169.

² -DECISION DU CSCA N°14-05 DU 20 JOUMADA II 1426 (27 JUILLET 2005) PORTANT APPROBATION DU CAHIER DES CHARGES DE LA SOCIETE NATIONALE DE L'AUDIOVISUEL PUBLIC SOREAD-2M:

<http://www.haca.ma/sites/default/files/upload/documents/14-05.pdf> 05/04/2014 :15h00 GMT

خطة رقم 4: الأجهزة الإعلامية المملوكة للدولة: قطاع السمع البصري 2015



المصدر: تركيب شخصي

الفقرة الثانية: الأجهزة الإعلامية المملوكة للخواص.

ورغبة في منح وسائل الإعلام الحرية ومناقشة القضايا التي تهم تدبير الشأن العام، تم منح الجيل الأول من التراخيص لفائدة عشر خدمات إذاعية خاصة وخدمة خاصة للتلفزة عبر الساتل، وجاء ذلك بعد نقاشات ترمي إلى وضع منهجية محكمة، تحاول تقديم خدمات متنوعة ومتكاملة،¹ والعمل على تقسيم البلاد إلى عدة أحواض للبحث وتركز أساسا على التنوع

¹ - وتسمى الوسائط الخاصة، والتي اصطُلحت على الجيل الأول والثاني من التراخيص وأعلنت عنها الهيئة العليا للسمع البصري في قرارها رقم 33.06 بتاريخ 10 ماي 2006، للمزيد راجع:

السوسيوقافي، وتسمح بالتفاعل المواطنين مع المشاريع وإنتاج مضامين القرب، وذلك في نطاق الفصل 24 من القانون رقم 77.03. وتهدف محاولة منح التراخيص إلى تحسين مضمون المواد الإعلامية وإدخال مقاربات المهنية الأخلاقية، وتسعى إلى تجويد أداء المؤسسات الإعلامية والإعلاميين وتنويع طبيعة الموضوعات التي تقارب تدبير الشأن العام و سد الخصاص، وتقويض الصور السلبية و النمطية حول هيمنة الإعلام العمومي الممول من طرف الدولة¹.

كما تقوم بإبراز تصورات المستقبل بما يخدم توجهات القطاع الخاص، بتجميع القرائن وفق توجيهات الجهة المتبنية لوسيلة الإعلام وفق دفاتر التحملات، مع البحث عن قنوات إقناع المتلقي والمشاهد². فالإعلام الممول من قبل الرأسمال الخاص، يلعب دوراً مهماً في سبر أغوار المواضيع السياسية والاجتماعية، والتي أولتها اهتماماً خاصاً وكذلك إدراك مثل هذه الاعتبارات يدفع إلى الحذر في تلقف المواضيع والأخبار ومعرفة ملكية المعلومات وتخزينها وإعادة توزيعها، والمساهمة في صناعة وتكوين اتجاهات الرأي العام وتوجيهه والسيطرة عليه وصياغة التوجهات التي تتوافق مع مصالحه وأهدافه³.

وإن الخطاب الإعلامي الذي حاول الإعلام الخاص السمعي البصري التأسيس له في المغرب، جاء مواكبا لطفرة المضامين الإعلامية في الفضائيات والشبكات الإذاعية بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، واعتمد أساساً على زيادة اهتمام المواطنين بالسياسة، مستثمرين

- كلمة السيد رئيس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بمناسبة التوقيع على دفاتر تحملات المتعهدين الخواص الجدد، 17 ماي 2006، منشور بموقع:

http://www.haca.ma/sites/default/files/upload/documents/mot_president_va.pdf

¹- Mouhtadi(**Najib**), « pouvoir et communication au Maroc, monarchie, médias et acteurs politiques », Paris, L'harmattan , novembre 2008, P: 56.

²- فوسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص عليها أن تحافظ على القدرة بالبقاء، بسبب الرغبة الجامعة في تأمين مصادر التمويل المتنوعة، وتغطية التكاليف وتحقيق الأرباح. ولكن ذلك يحدث بنسب كبيرة فقط في الدول الغربية ونظراً للسوق الإعلامية والتجارية وبالتالي يطرح السؤال حول عدم قدرة الإعلام الخاص في الدول العربية على الوصول إلى ما وصلت له التلفزيونات والمؤسسات الإعلامية الغربية وعدم قدرتها على تحقيق مشاريع فضائية مستدامة في ظل تفريخ غير مسبوق للقنوات الإعلامية.

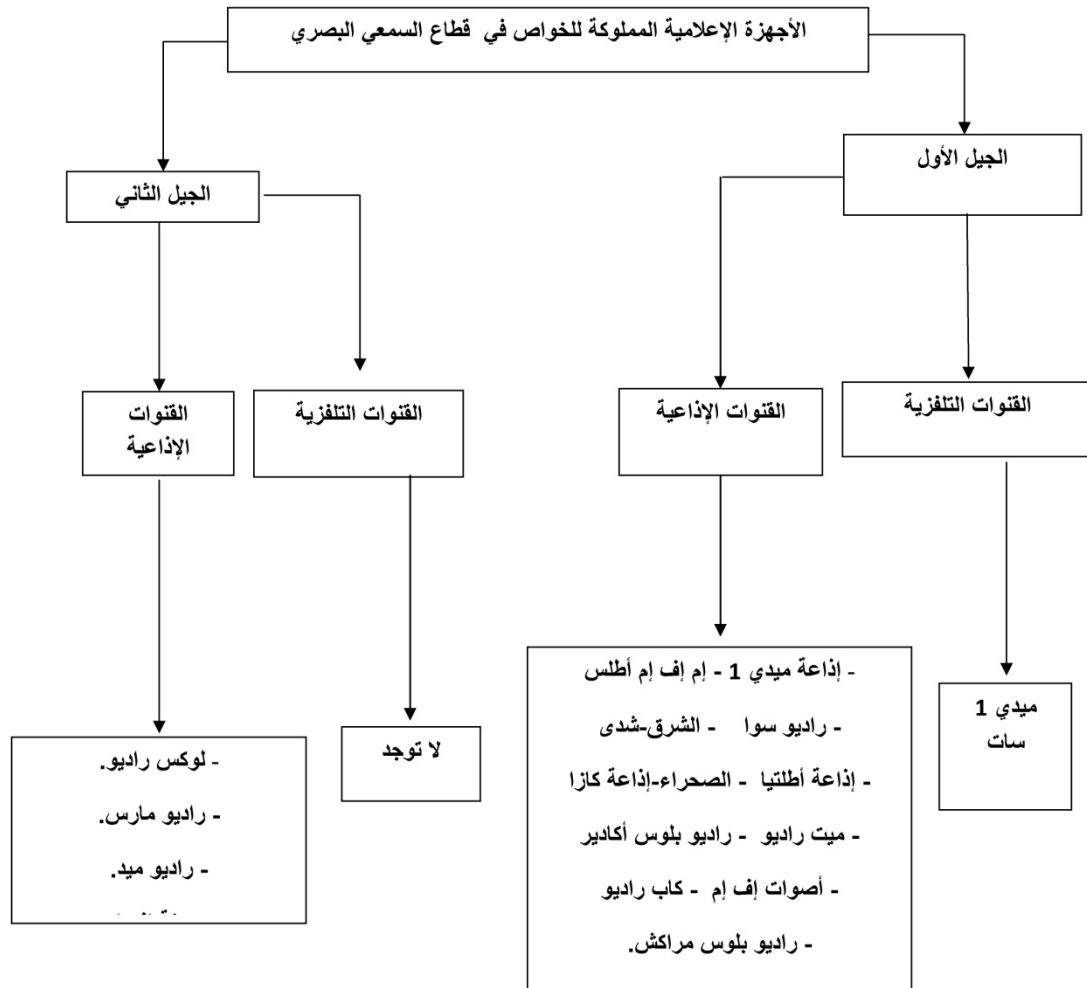
³- فضيل (دليو)، "التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، المفهوم، الاستعمالات، الآفاق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2010، ص 107، للمزيد راجع:

- Ahmed(**Hidass**), « la régulation des médias audiovisuels au Maroc », l'année du Maghreb 2, 2007 P 540-547: <https://journals.openedition.org/anneemaghreb/163> 08/06/2014:17h00 GMT

-Aarab (**Issiali**), « la régulation de l'audiovisuel au Maroc: un choix irréversible ou un alibi ? », Horizons Maghrébins, le droit à la mémoire, 20 N° 62, 2010 P 48-49.

تدفق المعلومات Flow of Information من خلال التلفزيون والإذاعة والوسائط الاجتماعية¹.

خطة رقم 4: الأجهزة الإعلامية المملوكة للخواص في قطاع السمع البصري 2015



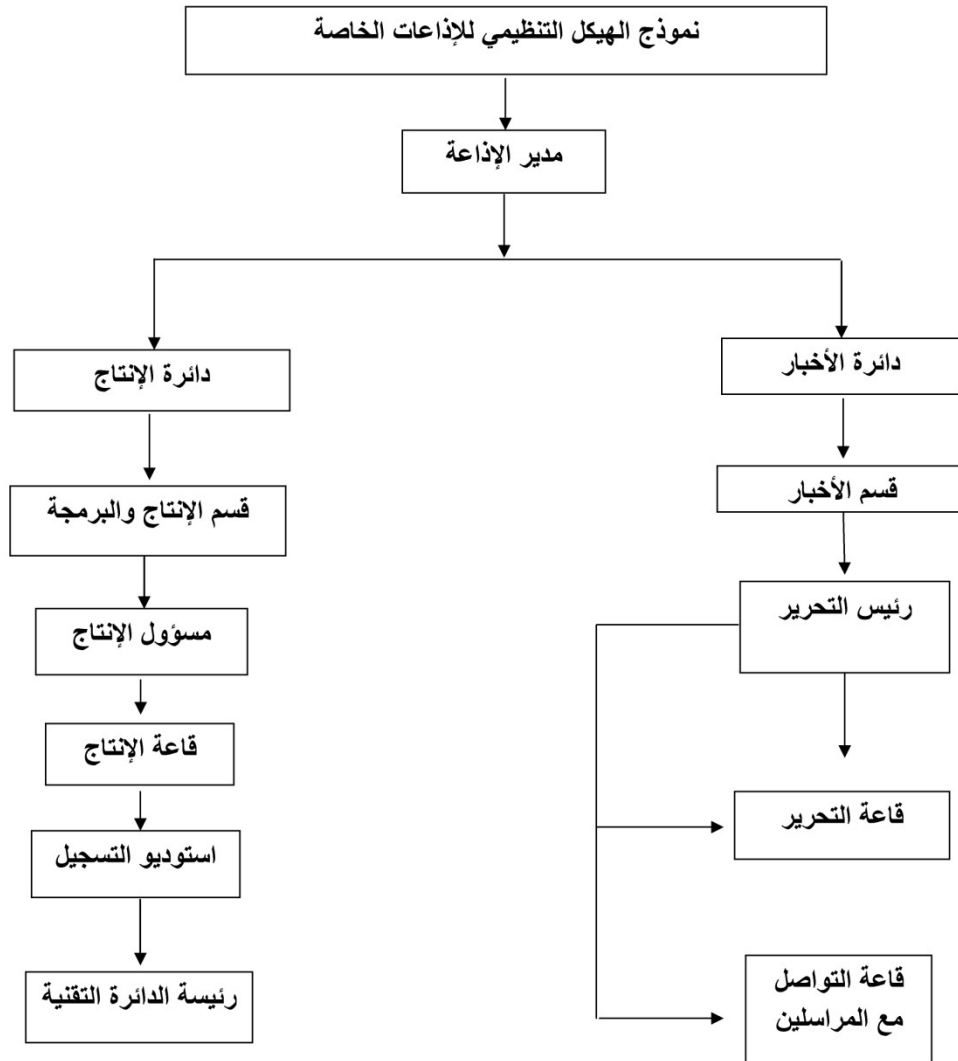
المصدر: تركيب شخصي

¹ - ووفق هذا الاتجاه، تصبح القنوات المملوكة للخواص مصدراً أهم للمعلومات ومثيرة للاهتمام صانعي القرار أنفسهم في الحقل الإعلامي، بسبب أنها خالية من الصعوبات والتعقيدات والأفكار المجردة و أنها عملية تعديل مستمر للصور الذهنية، والمخرجات ليست موحدة أو مجزأة ولكنها متعددة الأبعاد ومستمرة. مما يؤثر في تصرفات المواطنين والتي لا تكون مبنية على الحقيقة، نتيجة ملاحظات موضوعية عن العالم الخارجي المحيط بهم وبها هي مبنية على الصور الذاتية الكامنة في نفوس الناس وهذه الصور لا تتكون بطريقة الملاحظة الموضوعية ولكن بفعل نطاق تفاعل مختلف أنماط الاتصال، سواء الشخصي أو الإعلامي الجماهيري. للمزيد راجع:

- محمد(علي حوات)، قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر، دار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 2005 ص

واعتبر قرار المجلس الأعلى بتاريخ 23 فبراير 2009، بأن الترخيص لأي مشروع تلفزيوني جديد، يمكن أن يؤثر على عنصر التوازن سواء بالنسبة للمتعهدين في القطاع الخاص والعام على المدى القصير، واستمراريته على المدى المتوسط، حتى تتضح الرؤيا يمكن منح تراخيص جديدة في هذا الإطار.¹

خطاطة رقم 5: تبرز الهيكل التنظيمي للإذاعات الخاصة 2015



المصدر: تركيب شخصي

وهناك قاسم مشترك بين جميع الإذاعات الخاصة مع وجود تفاوتات بسيطة، تهم حجم المراسلين وتعدادهم ونمط إنتاج مع وجود منافسة قوية حول التعاطي مع الأخبار وتحليل الأحداث.

- نتائج الاعلانات عن المنافسة لمنح الجيل الثاني من التراخيص، منشور في موقع الهاكا: [http://www.haca.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-11H00 GMT18./05/2015:%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5](http://www.haca.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-11H00%20GMT18./05/2015:%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5)

المطلب الثاني: التمويل والتوجيه

يلعب تمويل أساسا مهما في تحديد دور وسائل إعلام السمعية البصرية، ويعد المنطق الاقتصادي أحد أهم العوامل إن لم يكن أهمها، فهو يقوم بتوجيه سلوك المتلقي والتأثير فيه وتشكيل تصوراتهِ وتعديلها. أضحت الإعلام صناعة تتوجه إلى جمهور واسع ويرتبط بتقنيات كثيرة، فرضت تنافس الأفكار مع تجسيدها والذي يقوم على تدفق مستمر من البرامج واللقاءات ووحدات العمل المنتظمة، بالإضافة إلى الانخراط في مختلف عمليات الإنتاج وتحديد خيارات البث وإدارة البرمجة من أجل مواكبة تغذية التدفق. و يتطلب التمويل مجموعة من الآليات القادرة على توفير منتج، ليعمل على صياغة حاجيات الجمهور، و ذلك مرتبط بالحفاظ على أهداف الوسيلة الإعلامية، بالتالي وصول إلى تأثير أكبر على فئات المتلقين وحصول الوسيلة الإعلامية على حقوق أكبر من باقي الوسائل الأخرى المنافسة في الحقل الإعلامي.

ويدفع التمويل نحو اتجاهات واضحة المعالم، تخدم أساسا السياسات القائمة والمشرفين على المنح، ويختلف من التمويل والدعم العمومي والخاص ويحضر حتى في الدول الديمقراطية عبر تقديم أموال بشتى أصنافها، وليس على أساس محاباة الحكومة في تدبير الشأن العام وإنما حاضرا في إطار التراكمات الديمقراطية الموجودة، وتوجد أيضا بالدول الغير الديمقراطية ودائما مثار جدل بين معايير وأساسيات منح الدعم العمومي، وتجدر الإشارة من أن هناك تحول نحو خلق أقطاب إعلامية كبرى، تضم قنوات مختلفة.

الفقرة الأولى: آليات تمويل وسائل الإعلام السمعية البصري

تستند أية وسيلة إعلامية في المجتمع على وسائل مختلفة تمويلية تقر توجهها، ونمط تنظيم الوظائف والعمليات التي تقوم بها في المجتمع، سواء كانت وسائل عمومية أو خاصة والوضع المؤطر لها. تجعل هذه القاعدة وسائل الإعلام تتنافس مع متطلبات وحاجيات تمويلها، عبر توفير مزيد من الموارد لتحسين وتطوير الإنتاج الإعلامي في ظل التحديات التكنولوجية والحضارية الجديدة، والتي فرضت عصرة أساليبها وطرق عملها لتفرض وجودها. وتعددت أنماط تمويل وسائل الإعلام، بين الدعم العمومي وعمليات الإشهار والتمويل الذاتي عن طريق الاستثمارات الخاصة، والتي تعد بداية انفتاح على القطاع الخاص عبر إنشاء شركات إنتاج أو مقاولات إعلامية.

والملاحظ أن عنصر التمويل يؤدي أدوارا مهمة عندما يتعلق بالمواضيع والقضايا

المعروضة في وسائل الإعلام، زد على ذلك طبيعة الضيوف وحجمهم داخل النسق بكافة تلاوينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

أولاً: الدعم العمومي

ينطلق الدعم العمومي المقدم لوسائل الإعلام باعتماد عدة مؤشرات، تحدد طبيعة هذا الدعم والتي تم اتفاق عليها من قبل مجموعة من الخبراء،¹ مع تزايد أهمية الإعلام في الآونة الأخيرة وانتقاله من مظاهر أكثر بدائية، واعتماده على شروط توزيعية وإنتاجية متواضعة إلى إعلام بمواصفات فاقت تلك التوقعات، وتتطلب تقنيات جد متطورة. وفرض هذا الأمر تقديم أموال وفق شروط وهي عبارة عن دفاتر التحملات،² وتضمن في نفس الوقت السيطرة على مضامين الخطابات الإعلامية والمواضيع المقدمة في مختلف قنوات القطب العمومي.

وتخضع كثافة الدعم العمومي المقدم لعدة مقومات غير ثابتة، هذا راجع أساس إلى مصادر هذا التمويل،³ وبلغت قيمة التمويل العمومي للقطاع السمعي البصري سنة 2014 ما نسبته 75% من مجموع ميزانية وزارة الاتصال،⁴ حصلت منها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة منذ 2006 إلى 2015 على 10.5 مليار درهم بنسبة 88% من الدعم العمومي، مقابل 430

¹ - تتجلى هذه المؤشرات في مصدر التمويل. وإن كانت موارد الوسائل السمعية البصرية متأنية من أموال عمومية (خزينة الدولة)، أو ضريبة الإتاوة يدفعها المواطنون. والمؤشر الثاني الهياكل المشرفة إداريا هل تخضع لمؤسسة إشراف وزارة أو هيكل عمومي آخر. ومسؤولية المشرفين على رأس المؤسسة هل تعينهم الدولة أو جهات أخرى، و مؤشر دفاتر التحملات التي تحدد شروط، وتفاصيل وظائف وسائل الإعلام والخدمات المطلوبة منها في مجال خدمة المجتمع المنتمية له.

² - Décision du CSCA n° 01-06 du 03 Dou Al Hijja 1426 (04 Janvier 2006) portant approbation du cahier de charges de la société nationale de radiodiffusion et de télévision SNRT:

<http://www.haca.ma/sites/default/files/upload/documents/01-06.pdf>: 2012/05/06.17H00 GMT

³ - هناك عدة مؤشرات، وتتمثل أساس فيما مدى درجة الارتباط بوسائل الإعلام. وثم نسب مشاهدة البرامج وكثافة التعرض لها. وقدرة السلوكات والمواقف المجسدة في وسائل الإعلام، على إجابة حول تطلعات وأهداف مصادر التمويل. للمزيد راجع:

- Emmanuel (cocq), « Les couts de production des ouvres audiovisuelles dans les pays en développement », Unesco, Paris, 2007, P: 45-46.

- Valérie (Sucrite), « communication et médias: sociologue de l'espace médiatique », Editions, Foucher, France, 2007, p :174-175.

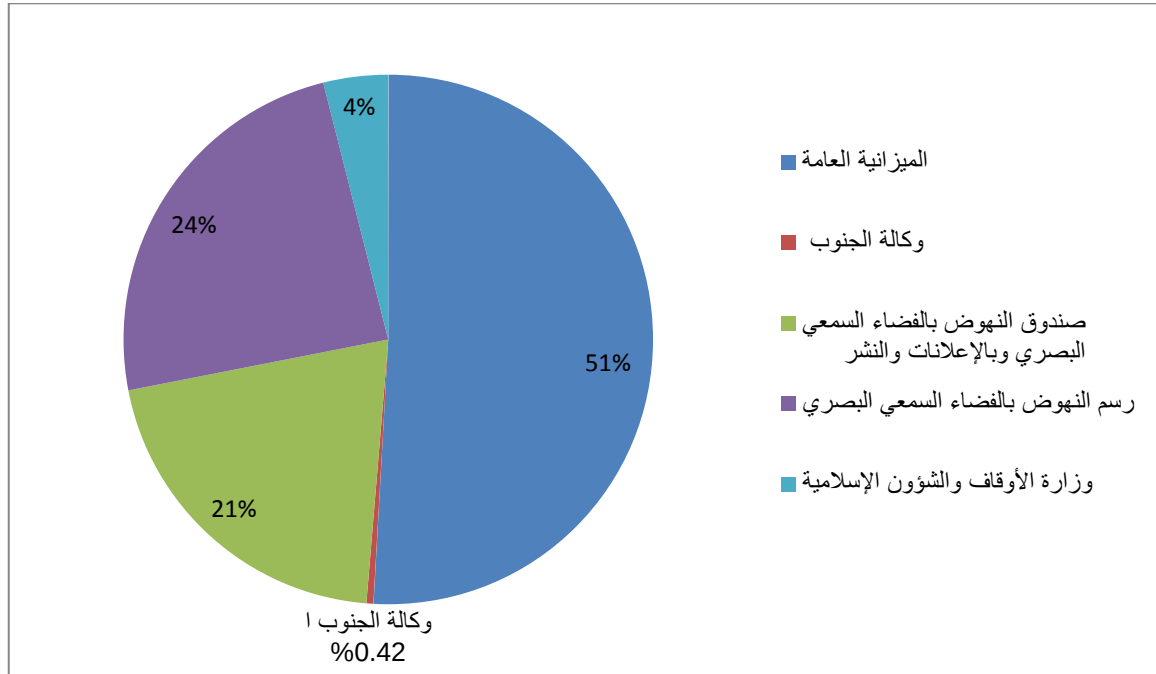
⁴ - بلغت ميزانية وزارة الاتصال سنة 2014 حوالي 1.3 مليار درهم، حيث بلغت ميزانية التسيير حوالي 414 مليون درهم، فيما ناهزت نفقات الإستثمار 978 مليون درهم. للمزيد أنظر:

- الرؤية الإستراتيجية للقطاع السمعي البصري البرنامج الحكومي 2012-2016 منشورة بموقع وزارة الاتصال ..

https://www.men.gov.ma/Documents/ProgrammeGouvernement2012_arabe.pdf: 2012/05/06

مليون درهم للقناة الثانية. و تتميز بنية هذا الدعم أن 50.90% يأتي من الميزانية العامة، والباقي من رسم التعرض للفضاء السمعي البصري والإعلانات والنشر العمومي بنسبة 20.59% ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 3.96% ووكالة الجنوب 2.042%.

رسم مبياني 1: يوضح مصادر تمويل السمعي البصري العمومي بالمغرب



المصدر: تركيب شخصي

ويلعب صندوق النهوض بالفضاء السمعي والإعلانات والنشر العمومي المحدث سنة 1996 دورا مهما فيما يخص الدعم العمومي بالمغرب، أصبح بإمكان التكوين في مجال الإعلام الاستفادة منه، فمنذ 2008 بعد تعديل مقتضيات الفصل 44 من القانون المالي 8.96 لسنة المالية 1996-1997، ارتفعت معه مداخيل هذا الصندوق سنة 2014 إلى 375 مليون درهم مقابل 266 مليون درهم في سنة 2013، وبلغت مصاريف الصندوق 333 مليون درهم في سنة 2014 ومقابل 161 مليون درهم في سنة 2013 وحصدت الشركة الإذاعة والتلفزة الحصة الكبرى حيث ناهزت 69%¹.

¹ - التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات سنة 2015 ص: 115 - 116.

<http://www.courdescomptes.ma/ar/Page-27/-/-/25-188/> 2015/09/09 17H00 GMT

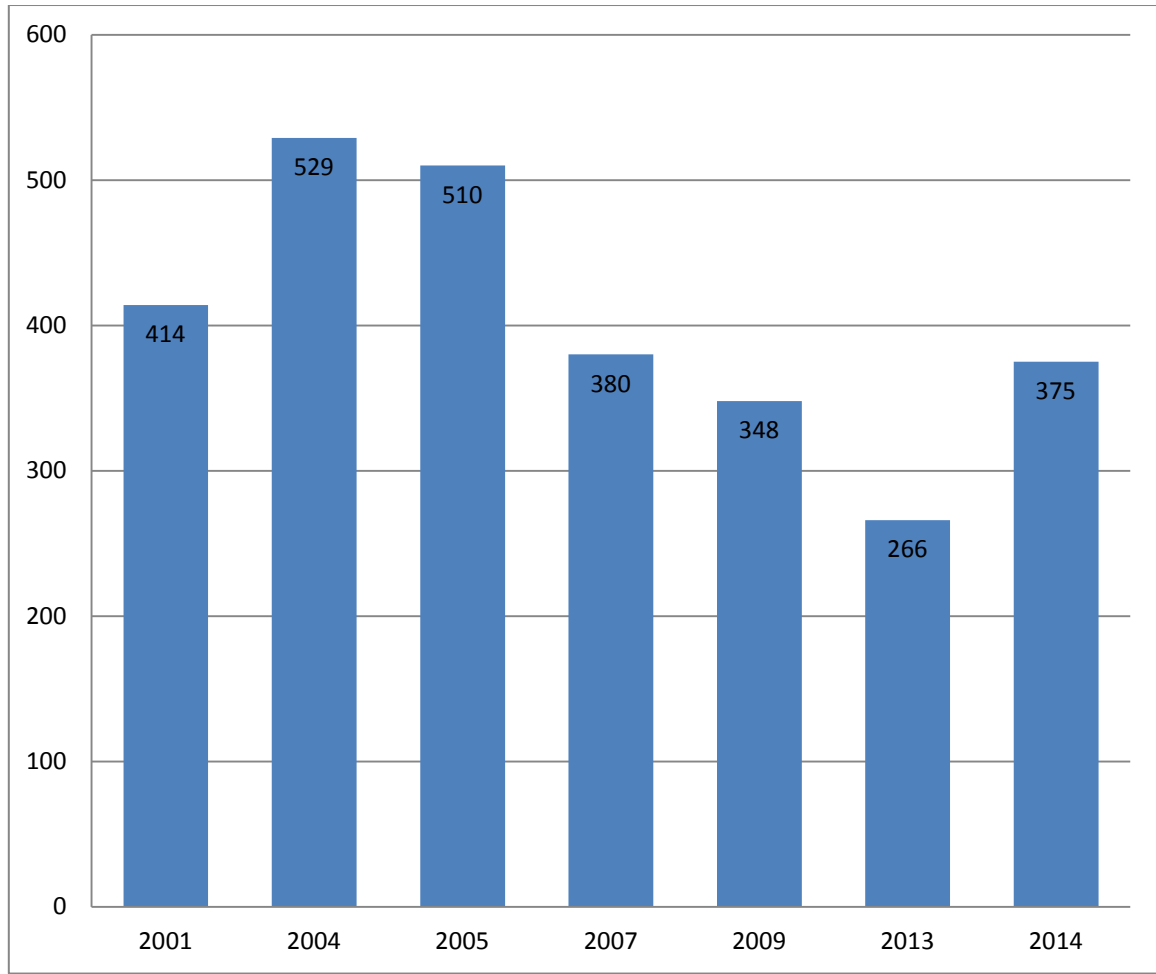
للمزيد راجع:

- تقرير البث الفضائي العربي سنة 2012 المقدم للجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية، والذي أقر أن عدد القنوات التلفزيونية العمومية سنة 2012 بلغ 168 قناة من مجموع 1320 بحيث وصل عدد القنوات الخاصة إلى 1152 قناة.

http://www.asbu.net/medias/NewMedia_2014/text/asbu_sat_report_2013.pdf

2014/06/03 14H00GMT

رسم مبياني 2: حجم موارد صندوق النهوض بالفضاء السمعي والإعلانات والنشر العمومي (مليون درهم)



المصدر: تقرير مجلس الأعلى للحسابات السنوي سنة 2015.

ولكن الملاحظ أنه بعد سنة 2005 بدأت موارد هذا الصندوق بالانخفاض، مما حدا بالقيمين عليه إلى إعادة بلورة سياسة هيكلية وإصلاح مختلف القنوات المرتبطة به، وخلق الحكامة الإعلامية الجديدة، كسبيل الدفع نحو استقلالية المشهد الإعلامي وتحسين مردودية إنتاجه¹.

¹ - هنالك عدة نماذج لمسألة التمويل المقدم، فهناك نموذج السوق والذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار الإعلان مصدر التمويل الرئيسي وعبر خلق التوازن بين القائمين بالبث والمستمعين، وهناك نموذج الدولة حيث أن الدولة تتكفل بالمصلحة العامة، وأنه يجوز لها استخدام البث الإذاعي والتلفزيوني وهناك نموذج الهيئة المستقلة والذي ظهر كبديل عن النموذجين و يتميز بمراجعة دور الدولة في الشأن الإعلامي واكتفائها بالتسيير عن بعد. للمزيد راجع:

- مداخلة وزير الاتصال **مصطفى الخلفي** حول إستراتيجية وزارة الاتصال بهدف تنزيل دفاتر تحملات القنوات العمومية وكمدخل أساسي لربح رهان الجيل الثاني من إصلاحات السمعي - البصري 2015. www.mincom.gov.ma

.18/06/2015 18h00 GMT

ثانيا: الإشهار

يعد إشهار أحد أهم قنوات التمويل المعتمدة في وسائل الإعلام¹، وأصبح محط أنظار جميع المهتمين والقيمين على حقل الإعلام، نظرا لمستوى الموارد التي يوفرها للمنظومة الإعلامية، ويلجأ القائمون الاقتصاديون بتحديد فترات البرامج المهمة، وتحصل على أكبر نسب لمشاهدة عرض ومضاتهم الإعلامية وموادهم وبذلك أصبح القائمون على القنوات يضعون أهم الفقرات البرمجية في فترة محددة أوقات الذروة. ومنحها ذلك خيارات بديلة على مستوى التمويل، فآثار الإشهار طويلة بالنسبة لكافة المتدخلين، شريطة أن يكون هناك بناء صحيح للرسالة الإشهارية² ولكي يعود النفع على الجميع مع توفير موارد وعوائد للقنوات.

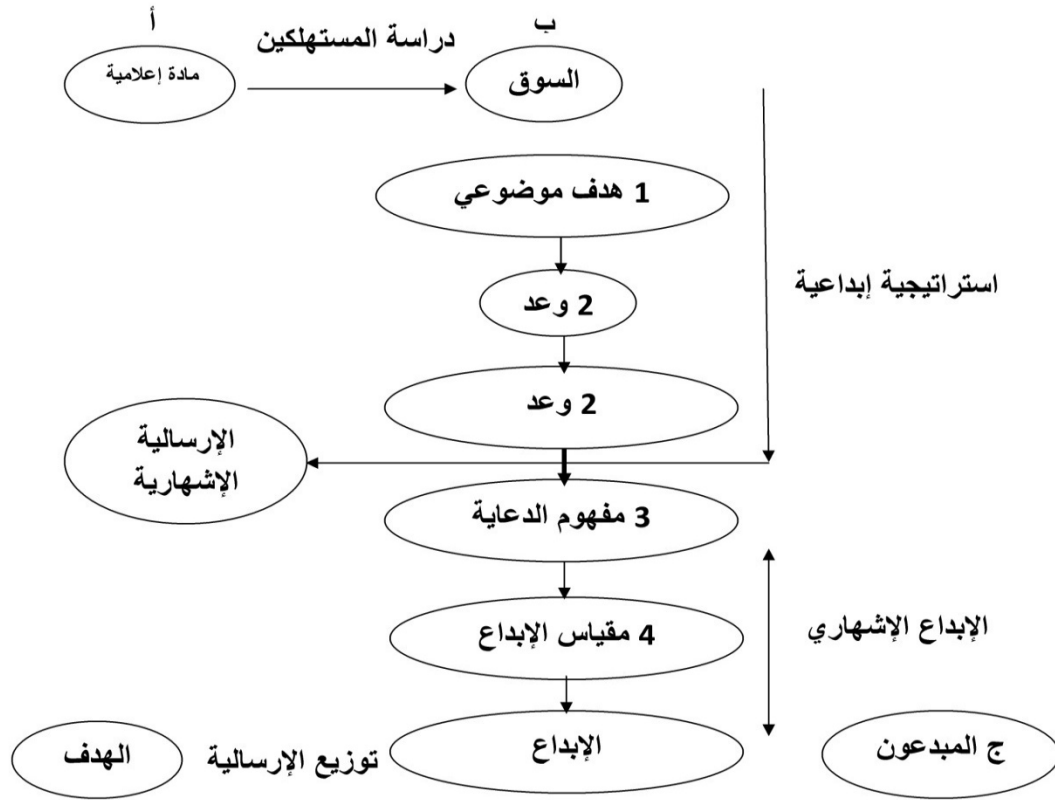
¹ - يشكل سوق الإشهار موردا مهما من موارد الإعلام، تطور بشكل لافت وتخطت الاستثمارات فيه سنة 2005 ما يناهز 403.98 مليار دولار وكان نصيب أمريكا الشمالية 174.55 مليار دولار، تلتها أوروبا ب 107.94 مليار دولار ونصيب إفريقيا والشرق الأوسط فقد بلغ سنة 2007 24.27 مليار دولار عوض 20.67 مليار دولار 2005 وبحيث تقارب نسبة النمو 14.8%، على نفس المنوال استمر هذا النمو إلى حدود منتصف 2010 ليتراجع وبدأ يرتفع بعد الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمزيد راجع:

-Rapport Agonce Zénith optimedia, 2007: www.Zenithoptimedia.com 2013/5/22.16h30

وهي وكالة متخصصة في الإعلان.

² - إنه خاضع لدورة مهمة وهي تعبير عن مجموعة من البنيات المهمة والتي تمر عبر مجموعة من المراحل والتي تعمل على تهيئ الرسالة الإشهارية.

خطاطة رقم 6: تمثل مراحل الدورة الإشهارية التي تهيء الإرسالية الإشهارية



المصدر: جعفر عاقيل: الإشهار التلفزيوني، وأولويات فن التواصل

وشهد سوق الإشهار بالمغرب تطوراً ملموساً وأصبح مصدر مهم لتمويل الشركات الوطنية السمعية والبصرية، وبلغت موارده سنة 2014 ما قيمته 6 مليارات درهم بنمو نسبته 13.4% منذ سنة 2010، وشكلت نسبته 94% من موارد "صورياد-القناة الثانية"، و 10% من موارد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة. وظلت القناة الثانية تتأثر بالحصة الكبرى 63%، بينما بلغت حصة القناة الأولى 19% و 17% بالنسبة لميدي 1 تيفي، ولكن ليس هناك أي دراسة تخص قطاع الاستثمار وفق ما هو محدد في الفصل الأول من مرسوم رقم 206.782 بتاريخ 11 ماي 2008، كما أن حصة التلفزة عرفت تراجعاً مهماً من نسبة 33% سنة 2012 إلى 28% سنة 2015 مقارنة مع حصة الإذاعة، وانتقلت من 16% سنة 2012 إلى 27% سنة 2015¹.

¹ - تقرير المجلس الأعلى للحسابات السنوي سنة 2015، ص: 118 للمزيد راجع:

- Ghanam (Zain Ouafa), « le Marketing au Maroc: concepts et réalités », 2^{ème} édition ELmadriss, Casablanca, Maroc, 2005 P :34.
- Mohamed (Ib ahrine), "North Africa: Média Systems" the international Encyclopedia communication, 21 Jan 2010 p: 36.

وصار إشهار عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه، وأضحت المعلومة مرتبطة بالمال مع انفتاح باقي الفاعلين على حقل الإعلام ونمو البرامج الإعلامية وتغير في توزيع نسب المشاهدة، مما فرض لزوما التعامل مع دعم إشهار للقنوات الإعلامية، بهدف الحفاظ أولا على سوق المشاهدين والمتابعين، وضمان موارد مالية قارة وقادرة على تطوير المنظومة الإنتاجية والإبداعية في ظل التنافس المحموم جدا من شبكات الانترنت، وجعلها تواكب تواجد العديد من القنوات على أطراف الشبكة. و في نفس الوقت ارتفعت مؤخرا معها هوة التفاوت بفعل الاستفادة الحاصلة من الارتباطات والتقنيات الجديدة، فهي أفضل وأسرع من غيرهم، وحصل هذا نتيجة تطورات متوازية في حقل الإعلام وعمليات التشبيك والتي نشأت عن طريق اندماج عدة شبكات عالمية وتوسعها في مجال الإعلام¹.

ثالثا: التمويل الذاتي

يظل البحث عن موارد كافية أهم حاجيات وسائل الإعلام وأن التمويل الذاتي² Self Financiry خاضع لطبيعة الأفكار القائمين عليها وشأنه في ذلك شأن، ما يحدث في باقي المجالات الأخرى، لكن الغالبية من البلدان التي لازالت فيها حرية التعبير تعترضها عدة مشاكل، وتستخدم قيودا على طبيعة هذه التمويلات، وترى أنها يمكنها أن تحدث تجاوزات ومساوئ مؤدية إلى تقلبات دون أن تكون عاملا من عوامل النهضة والبناء. وإن هذا المزيج في فهم طبيعة التمويلات الذاتية، سواء كانت من راساميل خاصة أجنبية أو وطنية أو مشتركة، يتطلب نوعا من البراغماتية بين القيمين على السياسات العامة في مجال الإعلام وبين المستثمرين الذين يتوخون أرباحا، في نفس الوقت حماية حرية التعبير.

- تقرير المعرفة للعالم العربي 2014 الشباب وتوطيد المعرفة، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص: 135-136.

¹- Nathalie (Sonnac), « Médias et publicité, ou les conséquences d'une interaction entre deux marchés », le temps des médias 2006/1/N°: 6, p :54-55.

²- إن هذه القاعدة تعتبر من أهم تجليات المتحكمة في وسائل الإعلام، وهي تعكس قبل كل شيء دينامية صيرورة الغزو في المجال الإعلامي ووجهات النظر المتميزة حول الإمكانية التي يطبقها في التعاطي مع وقائع الأحداث والأهداف المتوخاة منها. فالتوصل إلى قوانين محددة فيما يخص عنصر التمويل الذاتي، يتطلب تحديد سلوك وآراء القائمين عليها والنظام الإعلامي والدوافع المؤدية له، فحماسة التمويل الذاتي مؤخرا في وسائل الإعلام تتراوح بين البحث عن الدعاية والرغبة في نفس الوقت بالتكتم والحفاظ على مبادئ مهمة لهيمنة نظام إعلامي معين.

ويظل في المغرب هذا الأمر مقتصرًا على بعض الإذاعات الخاصة، والتي استفادت منذ بداية تطبيق التحرير، فالمشكلات المطروحة في قضية التمويل الذاتي ببلدنا، تتمثل في النقائص التي تميز الوضع الإعلامي والتي ترتبط بفعل الاحتكارات التمويلية وخاصة العمومية لهذا الحقل، مما أفرز نوع من اختلال التوازن في طبيعة تدفق المعلومات، وحجم تأثيرها المرتبط بقضايا المجتمع مع وجود سوء تأويل في مفاهيم الحرية والمسؤولية الإعلامية. فنسبة حضور التمويل الذاتي تظل منخفضة جدًا، نتيجة شروط دفاتر التحملات والتي تلزم باحترام ثوابت المملكة والحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور، والحفاظ على النظام العام والأخلاق الحميدة ومتطلبات الدفاع الوطني.¹

وتتميز جل وسائل الإعلام ذات التمويل الذاتي بهيمنة البرامج الترفيهية، حيث يفرض الممولون على القنوات التركيز على البرامج الترفيهية بدل البرامج السياسية، كما يتم التحكم في الممثلين بواسطة عقود الإشهار، ولكن أحيانًا تقوم هذه المنابر بإثارة النقاش حول عدة قضايا كانت من الطابوهات في المجتمع المغربي، وهنا نتحدث عن حرية الأديان والجنس والحركات الاجتماعية وبعض المسائل الأخرى كقضية الإرث.²

¹ - عاشور (فني)، "اقتصاديات وسائل الإعلام المرئية المسموعة"، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية (74) اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس السنة 2012، ص-ص 32-33.

لمزيد راجع:

-Sophie (Girieux), Gilles (fontaine), «Etudes sur les modèles économiques des services de médias audiovisuels à la demande actifs sur le marché français » 18 juillet 2018,p.p 13-14.

<https://www.csa.fr/Informer/Collections-du-CSA/Thema-Toutes-les-etudes-realisees-ou-co-realisees-par-le-CSA-sur-des-themes-specifiques/Les-autres-etudes/Etude-sur-les-modeles-economiques-des-SMAD-actifs-sur-le-marche-francais>. 2012/05/13 à 17h30.

-عبد الله (ساعف)، "مقاربات التواصل"، دفاتر سياسية العدد 89، مارس 2007، ص 3.

² - فمثلا إذاعة راديو مارس أثناء عرض برنامج "mag mars"، الذي تثبت حلقة يوم 31 ماي 201. وتصريح "الجمهورية المغربية" والذي أدلى به المخرج المغربي "هشام عيوش" على الهواء مباشرة وأن أمنيته في الحياة هي أن يكون "رئيسا للجمهورية المغربية" في إحدى فقرات البرنامج المسماة "بورتبهات صينية"، ومما جعل HACA تصدر قرارها رقم 10-35 في فاتح يونيو 2010 والذي اعتبر أن هناك إخلال بالالتزامات القانونية الواردة بقانون الاتصال السمعي-البصري، ودفاتر التحملات المقررة للمزيد راجع:

قرار "م.أ.ت.س.ب" رقم 10-35 الصادر في 17 جمادى الثانية 1431 (فاتح يونيو 2010) المتعلق بحلقة برنامج Mag Mars الذي بثته الخدمة الإذاعية "راديو مارس" يوم 31 ماي 2010.

<http://www.haca.ma/ar/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%A3%D8%AA%D8%B3%D8%A8-%D8%B1%D9%82%D9%85-10-35>

وساهم تواجد 13 إذاعة خاصة وتأسيس جمعية الإذاعات والتلفازات المستقلة بالمغرب، في إثراء النقاش حول التمويل الذاتي وإمكانيات الدعم عبر المداخل الإخبارية والرسائل الهاتفية، التي تشكل 0.4% أو 0.5% من المداخل وأداء إتاوة الترددات الراديوكهربائية، والتي وصلت إلى 70% بالنسبة لباقي جهات المملكة ومجانبة كاملة لاستعمال بالنسبة للترددات الإذاعية لإذاعات الخاصة فيما يتعلق بالأقاليم الجنوبية. وأما بخصوص قنوات التلفزيون، فهناك عدة مشاريع لا زالت قيد الدراسة ويلاحظ أن أصحابها بدؤوا بالتراجع عنها بفعل موجة القنوات التي تبث برامجها على شبكة اليوتيوب YOUTUBE والإذاعات الرقمية، بسبب سهولة انشائها وغياب مقرات لها وعدم تلقيها أي دعم مثل "راديو كيك" و"راديو شباب".

وارتفع عدد متابعي القنوات التلفزيونية على منصة مشاركة فيديو يوتيوب إلى مليون ونصف بالنسبة للقناة الثانية بداية سنة 2018، و وصل عدد متابعيها على صفحات الشبكات الاجتماعية الفيس بوك إلى 4.7 مليون متابع وبرزت قنوات الكترونية أخرى على غرار قناة "شوف تيفي" والتي تعد أكثر قناة نشاطا على شبكة يوتيوب بالمغرب، فقد وصل عدد مشتركها إلى 750 ألف مشترك وتحقق أرباح مهمة ولكن لا يزال هناك نقص في القواعد المنظمة والمؤطرة لهذا المجال.¹

وعند مقارنة بلدنا ببلد مغربي كتونس مثلا، نجد أن هناك 10 قنوات تلفزيونية خاصة و19 قناة إذاعية أيضا، وبالتالي التمويل الذاتي ذهب إلى أبعد ما يكون في تونس، وطرحت مشاكل حول مصادر أموال المساهمين في رأس مال القنوات الخاصة، ومخاطر القرصنة والتميز بينها وعدم ضبط مسألة قياس نسب الاستماع والمشاهدة، وأحدث ذلك تأثيراً على توزيع الإشهار في زمن الطرق السريعة الرقمية وغزو تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتغير كل جوانب الحياة اليومية والآثار الاجتماعية والسياسية والثقافية المترتبة عنها، وحجم نظم الاتصال والسياسات العمومية في أسواق وسائل الإعلام.²

¹ - مداخلة محمد الأعرج، في أشغال ندوة حول موضوع "الفضاءات الاعلامية الجديدة، فرص وتحديات" يوم الجمعة 19 أبريل 2019، بالمعهد العالي للإعلام والاتصال. للمزيد راجع موقع الوزارة:

http://www.mincom.gov.ma/a/slide_a_la_une/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-GMT%2017 تاريخ التصفح 19 أبريل 2019

² - فتعدد رساميل وسائل الإعلام يعتبر ضماناً رئيسية للتعددية ولكن واقعياً يكون الأمر أكثر تعقيداً بأنها تسمح بتعدد سياسات التحرير، وإذا ما تعددت الملكية ولم تتعدد سياسات التحرير فإنه يوجد مشكل يتطلب حلاً وهذا مرتبط أصلاً بمؤشرات التعددية في المجال الإعلامي والوضع الاقتصادي لقطاع الإعلام، وخاصة إذا ما تحول الاستثمار في الإعلام كشكل من أشكال تبييض

الفقرة الثانية: قواعد التوجيه والتحكم في وسائل الإعلام

تعددت مسارات تحديد أدوار وقواعد حضور وسائل الإعلام في المجتمع، والتي تتجلى في مسألة الاستحواذ على آليات بلورة الخطاب وعنصر الحقيقة والموضوعية ووجب على المنابر الإعلامية باختلافها وتعدد أشكالها، بأنها ملزمة بنقلها أو أنها تقوم بنقل الحقيقة من نوع آخر. والتي تتميز بعدم مطابقتها للمفوضات والأشياء كما هي مجسدة في الواقع، والتركيز على جوانب في الشكل بمساعدة الوسائل التقنية الحديثة، والأخرى مهنية تعمل على تغييبها في مراحل نقل الموضوعات. وأضحت مبنية على وقائع سابقة عليها، وتحاول تكوين إدراك موجه يدافع عن أطروحة معينة وهي بالأساس الإطار الذي يمكن فيه تكوين جل الموضوعات.

و تسعى الوسيلة الإعلامية إلى طرحها والدود عنها، سواء في خياراتها المقدمة على منوال إغفال حقائق أو العمل على إبراز أخرى، بما يتماشى مع خطها التحريري وبغض النظر عن استحضر الموضوعية، فإنها مجرد عنصر ثانوي في إبراز الأحداث وتضارب المواقف ودونما أدنى اكتراث بصحتها من عدمها. فربط ما هو كائن وما يجب أن يكون في وسائل الإعلام السمعية البصرية، يجعل خطاباتها مليئة بمضامين تقييمية ومعارية في أساسات، وبأهداف محددة لدور وسائل الإعلام في نوع الحقائق والقيم التي تود نشرها وإيصالها في نفس الوقت.

وتعتبر دفاتر التحملات توجهها جديداً للترسانة القانونية المنظمة لعملية تحرير قطاع السمعي-البصري بالمغرب، وبالطبع من السهل اليوم أن هذه الطريقة تتوخى نتائج معينة، ولكن ذلك يظل مرتبطاً بالدرجة التي يصبح معها تناول الموضوعات جيداً، وإلى درجة تمكن من تغيير وجهة نظر المتلقين لأحداث انطلاقاً من الوسيلة الإعلامية.

أولاً: رسم مجال وحدود خيارات الممكنة

إن المجال الإعلامي دوماً ما تعثره بعض الخصوصيات لصالح مجالات أخرى، ولكنه يتميز بكونه يقيم فاصلاً بينه وبينها وبشكل محدد بأطر مؤسساتية، وتتم هذه الحالة عن طبيعة هيئات المنبرية ووظائفها المختلفة. ولعل ذلك ينعكس على حجم المضامين المنقولة والمصرفة

الأموال، وانطلاقاً من إدارة مؤسسات إعلامية وتسييرها، و دون اطلاع على بياناتها. وسواء تعلق الأمر بنسب الربح والمعاملات ومبدأ الموازنة واتجاهات المستهلكين وميولاتهم، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي تحدد أثر القوى الاقتصادية الفاعلة والمؤثرة على التعددية الإعلامية بطريقة أشمل وأقوى.

في المجال الإعلامي، وقدرتها على تقديم صور تطور المجال السياسي العمومي، وتوفير ضمانات التوازن المطلوب في المجتمع¹.

وأصبح المجال الإعلامي قناة توازن في مواجهة مختلف نقط الخلافات أو التناقضات، وهذا الأمر دوما ما قاد البحث عن معادلات داخلية في التعاطي مع الأحداث، وتقادي الصراعات المؤدية إلى فض جل المستويات مع باقي المجالات الأخرى سواء السياسية والاقتصادية² والتركيز على تكوين مجال سياسي وسيط ومضبوط ما بين الدولة والمجتمع، كدلالة على تجاوز مطالب التحول إلى الديمقراطية، بل تجسيدها وفق خصوصيات المجتمع وطبيعة العلاقة القائمة بين الفاعلين به³.

وإن رسم حدود المجال الإعلامي بالمغرب، ينحصر على مستوى العمليات الإعلامية في المشهد الإعلامي، وهذا خاضع لسمات المتعهدين والتزاماتهم وشكل الإطارات المعرفية البرمجية ومنظومة الأداء وطريقة معالجة البيانات والمعلومات، ومستوى المواقف والسلوكيات الدالة على حجم الاستجابة لمتطلبات المعتقدات وحصول التفاعل معها، وأساليب القدرة على إدارة وضبط الاحتياجات، بما يساير الخطوط التحريرية لوسائل المشهد الإعلامي السمعي البصري بالمغرب.

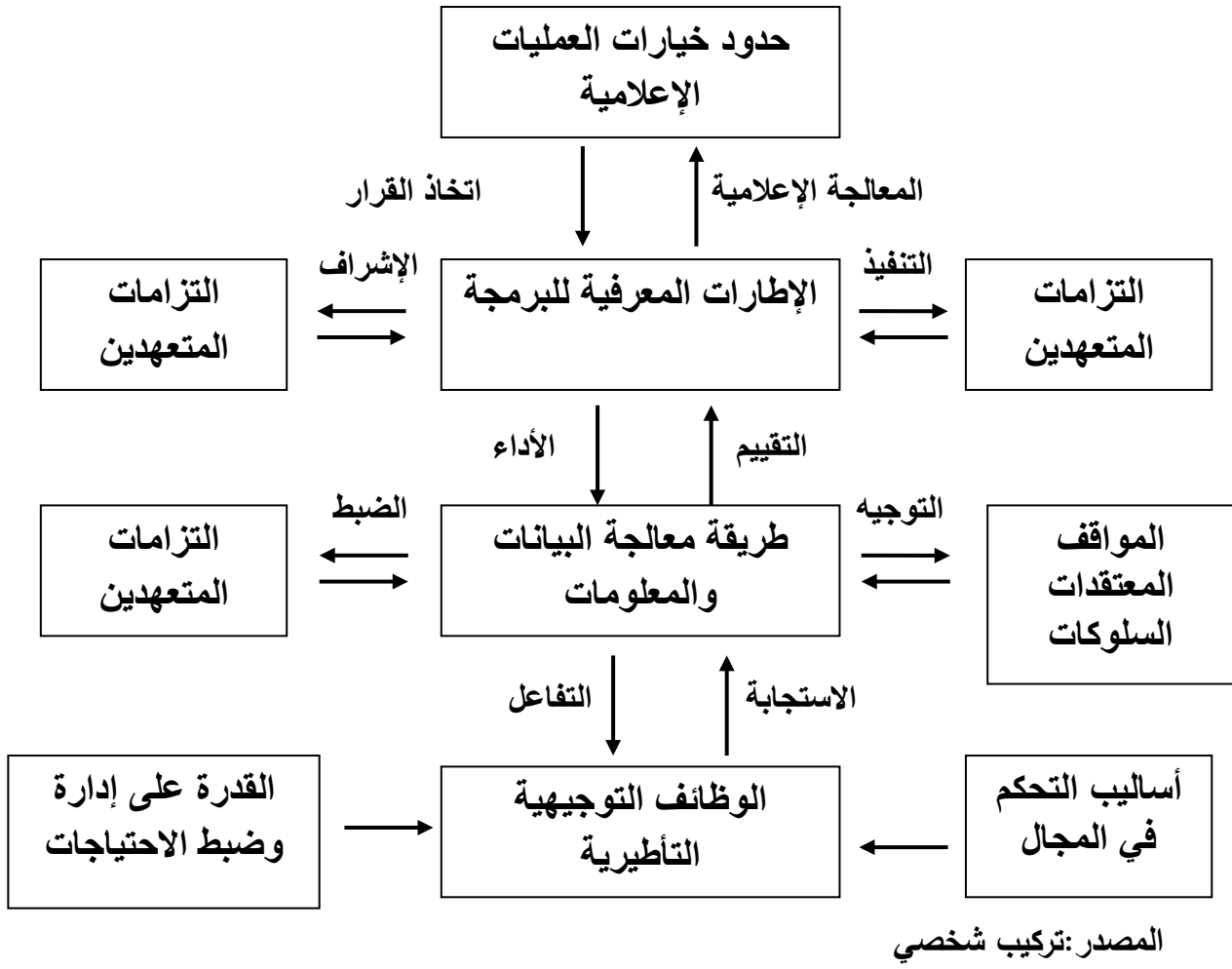
¹ - من أجل ذلك فإن الوصول إلى تعاقد مدني، تحضر فيه وسائل الإعلام كقاطرة وسابقة ومؤسسة ومؤصلة لأساس توافقي، هو إطار يتجاوز وعود الديمقراطية ويزكي ضمانات حقوق الإنسان ويجعل السلطة مردها الإرادة العامة، وتعبير عن إرادتها هدف أسمى في نطاق الصراعات والتحالفات، واختيار القوى بين الفاعلين ومن خلال قدرتهم على جعل تمثلاتهم، وتصوراتهم وقناعاتهم حول مسألة معينة (مرجعية الفاعلين - سلطة الفاعلين).

² - مصدق (حسن)، "أزمة الدولة الوطنية وآفاق نموذج الشرعية السياسية الجديدة عند يوزغن هابرماس"، مدارات، عدد 10، السنة 2004، ص: 26.

³ - اندريا (بريس)، ويليامز (بروس)، "البيئة الإعلامية الجديدة"، ترجمة زكي (شويكار)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، السنة 2012، ص: 57-58، للمزيد راجع:

-David (Genzel), «télévision et société», paris, Editions, Gallimard, paris 2006, P: 34-35.

خطاطة رقم 7: معالم رسم المجال الإعلامي وحدود الخيارات الممكنة



وشكل إيجاد إطار مؤسساتي مرن وفعال واستيعابي هدفا رئيسيا، يعمل على توفير القدرة على تحديد الخيارات وفق شروط واضحة، هو أصلا إفراز لبنى مؤسساتية، تقوض عنصري الاختيار والاقتراح ويلزم الأخذ بها في إطار التناقض الماهوي بين التحرير والضبط والانغلاق والانفتاح¹.

وإن وجود برامج محددة ذات عناوين وشعارات معينة، تجعل المجال الإعلامي مرهون دوما بمصادر تمويله وكما تمت الإشارة سلفا، فالظاهرة ظاهرها يستند على أسس موضوعية ضرورية لإنتاج الوعي وتلبية الاحتياجات وبلغة أخرى، هي وسيلة من وسائل إنتاج نمط معين للعلاقات العمودية والأفقية داخل المجتمع بالنسبة للمحطات الإعلامية أو التزامات المتعهدين حول المواضيع والبرامج، والمراد لها إحداث آثار معينة وبالأخص إذا كانت سياسية واقتصادية

¹– André (Vitalis), « la télévision dans la société contemporaine », paris, Edition, Armand colin, 2010, p: 53-54.

جدول رقم 4: التزامات متعهدي قطاع السمعى البصري بالمغرب (العمومي - الخاص)

المحطات الإعلامية	التزامات متعهدي قطاع السمعى-البصري (العمومي-الخاص)
القناة الأولى	- يلتزم المتعهد ببث برامج ذات مرجعية عامة ومتنوعة. - يلتزم المتعهد ببث الخطب والأنشطة البرلمانية. - يلتزم المتعهد بثلاث برامج حوارية لمدة لا تقل عن 52 دقيقة لكل برنامج على ألا تتجاوز 90 دقيقة.
القناة الثانية	يلتزم المتعهد بضمان احترام التعددية السياسية والمدنية والمساهمة في الإنتاج السمعي البصري. - يلتزم المتعهد ببث 3 برامج حوارية لمدة لا تقل عن 52 دقيقة تعنى بالقضايا السياسية. والشأن الوطني والشأن العام الجهوي وت البرلمان ومؤسسات الحكامة والديموقراطية التشاركية. - يلتزم المتعهد بتخصيص 20% للبرامج باللغات الأجنبية.
قناة البحر الأبيض المتوسط Medi 1	- يلتزم المتعهد عن استخدام التقنيات التكنولوجية التي تمكن من تغير معنى، ومضمون العناصر السمعية والبصرية. - يلتزم المتعهد بتقديم الضيوف والمشاركين والتعريف بهم أثناء البرامج بكل حياد. - يلتزم المتعهد باحترام التعددية وإبرازها بما في ذلك التعددية الاجتماعية المساواة بين الجنسين. - يلتزم المتعهد بإعطاء أولوية للموارد البشرية المغربية على أن تمثل 60% على الأقل. - يلتزم المتعهد بأن تشكل البرامج الإخبارية 20% على الأقل من مدة البرمجة اليومية.
القناة الأمازيغية	- يلتزم المتعهد بتقديم ثلاث نشرات إخبارية على الأقل بالأمازيغية. - يلتزم المتعهد ببث برنامج أسبوعي يناقش النهوض بدور المرأة وحقوقها لمدة 52 دقيقة. - يلتزم المتعهد على تخصيص 70% من مدة الشبكة المرجعية باللغة الأمازيغية.

¹ - ترتبط المسألة بتقسيم الأدوار من خلال الاستفادة من الموارد المختلفة بين جل المتدخلين، ويتجاوز الطرق التقليدية بالوظائف الجديدة، والتي تعتمد على البحث والتطوير وتجديد أوعية مصادرها الشرعية، وتقسيمها إلى أجزاء منفصلة وفق مقاربة التفكير العمودي للإنتاج عبر الحدود والمستخلصة في توظيف وخلق المعرفة بصورة انتقائية، دون إفراغها عن السياقات المحيطة بها (الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية).

قناة العيون TV	- يلتزم المتعهد ببث نشرة تلفزيونية واحدة ذات طابع محلي جهوي. - يلتزم المتعهد بإنتاج وتوثيق التراث الحساني في مجال الموسيقى والأدب والشعر بمعدل لا يقل عن 50% أغنية ونص في السنة. - يلتزم المتعهد ببث برنامج حوارى ووثائقي أسبوعي يعني بعمله الصحراء وثقافة الوحدة والتماسك ومظاهر التحفيزية.
الإذاعة الوطنية	- يلتزم المتعهد ببث برنامج أسبوعي مخصص للتعبير الأدبي والسينما والموسيقى. - يلتزم المتعهد بأن تمثل برامج التربية الصيغة 5% من مدة البث.
إذاعة شدى اف ام	- يلتزم المتعهد ببث برنامج أسبوعي على الأقل، يناقش المستجدات السياسية والاقتصادية. - يلتزم المتعهد بتخصيص 15% من مدة البث 6 صباحا إلى 6 مساء برامج مخصصة لمواهب الشابة.¹

المصدر: تركيب شخصي بناء على دفاتر التحملات

ومبدئيا مهما كان هناك ضبط ورسم للمجال الإعلامي والإمكانيات والخيارات المتاحة أمام أي معالجة إعلامية وفق إطارات معرفية محددة، فإنه يبقى غير قادر على تلبية كل الانتظارات والمطالب الموجهة إليه، خاصة تلك المرتبطة بالتحويلات الداخلية أو المتعلقة بإكراهات المحيط الخارجي. ومعالجة كل المشاكل المطروحة عليه، يفرض الأمر أن القائمين على ذلك المجال إعادة النظر في سلم الأولويات المراد تحقيقها دوما بأقل التكاليف وبأكثر قدرة على استجابة المتحققة، انطلاقا من الاستجابة الآنية والفورية وذلك بهدف تحقيق التوازن داخل النسق العام وجل عناصره المختلفة.²

¹ - للمزيد راجع: دفاتر التحملات الخاصة بمتعهدي قطاع السمعي البصري بالمغرب العمومي والخاص. 09/09/2012: 11H00GMT

- <http://www.haca.ma/sites/default/files/SNRT.pdf>

- <http://www.haca.ma/sites/default/files/SOREAD.pdf>

- <http://www.haca.ma/sites/default/files/Medi1TV.pdf>

http://www.haca.ma/sites/default/files/upload/documents/Cahiers%20Charges%20SNRT%20VF_0.pdf

² - المقابل المقدم أمام القائمين على المجال الإعلامي، هو تأسيس وخلق مجموعات وأطر مهنية وبناء مشاريع إعلامية متكاملة، وتوظيفها كأداة لتجديد أفكارها ومنابرها وتبائن وتختلف في مدياتها المواقف والتفسيرات التي تحلل وتفسر وتنتقد وفق مرجعية راهنية والقائمة على أسس تهدف إلى ضبط التباينات المختلفة، وتقوم على رسم خرائط جديدة وفق ما تقوم عليه أساسيات الممولة للنظام الإعلامي.

ثانياً: التحكم في شكلية ومضمون تصريح الخطاب

يحضر الخطاب الإعلامي في الاستخدام الاجتماعي من زاوية المضمون والدلالة الرمزية والمادية عبر لغة معينة منبثقة من السياقات الاجتماعية، وفي الغالب ما يحمل ترميزات في الأفكار والخطابات وتطرح نفسها على أنها حقيقة في نطاقات مترابطة على أساس ثلاثة مستويات: أولهما البنيات الموجودة، وثانيها الممارسات والأحداث، وأخيراً العلاقة الموجودة بينها.¹

ويرسم ذلك طريقة صياغة وضبط الممارسات وتوجيه الأحداث، وهذه الصيرورة في الأطروحات، هي انعكاس للحتمية الاجتماعية ومن كل العناصر المكونة للمجتمع وطبيعة أشكال التعايش الاجتماعي وصور إنتاجه،² ويعتبر الخطاب قاعدة مكملة لدور الوسيلة الإعلامية في المجتمع، وانبرت المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية إلى محاولة إعطاء الخطاب دوراً ريادياً في توجيه رسائلها الإعلامية.

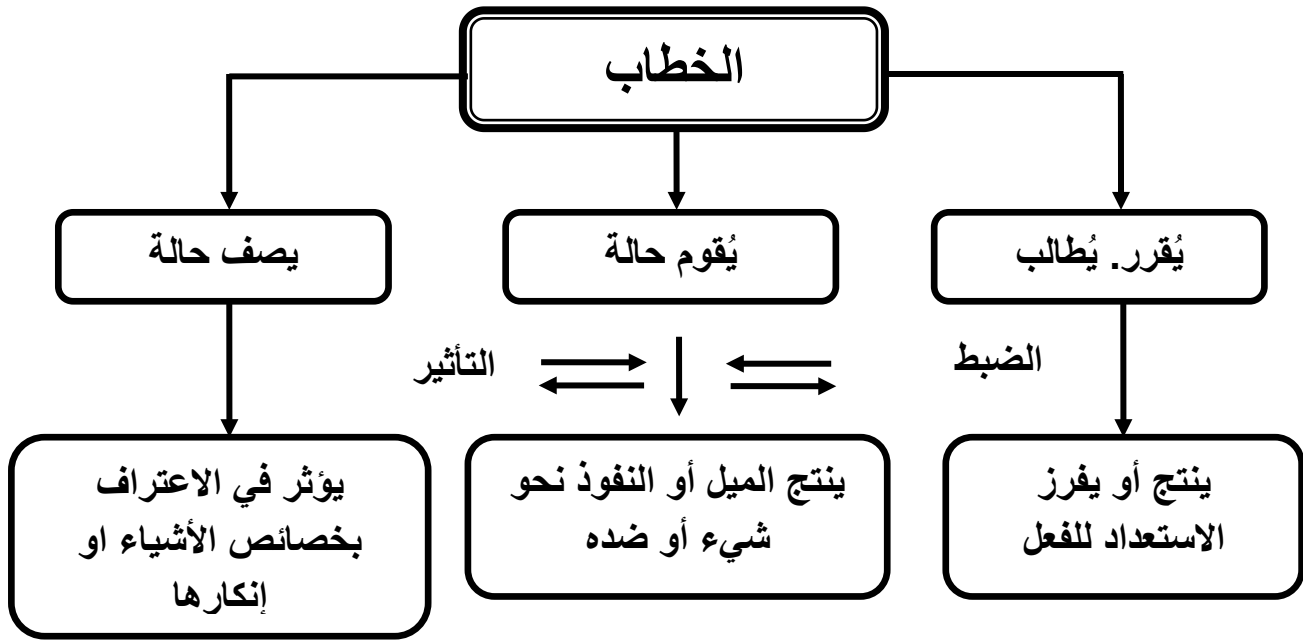
¹ - إيزابيلا (فيركلو)، ونورمان (فيركلو)، "تحليل الخطاب السياسي"، ترجمة عبد الفتاح (عمورة)، دار الفرق دمشق، الطبعة الأولى، 2016، ص 202.

² - فان (دايك)، "النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي" ترجمة عبد القادر (قنيني)، إفريقيا الشرق، 2000، ص-ص 17-18 للمزيد راجع:

- الناصري (محمد) وآخرون، "التحولات الاجتماعية بالمغرب"، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2000، ص 46.

- العلالي (محمد عبد الوهاب) "الثقافة والاتصال والمجتمع"، منشورات فصول الرباط، الطبعة الأولى، السنة 2007، ص 87.

خطاطة رقم 8: طبيعة تحديد شكل ومضمون الخطاب بين البنيات والممارسات والأحداث الاجتماعية



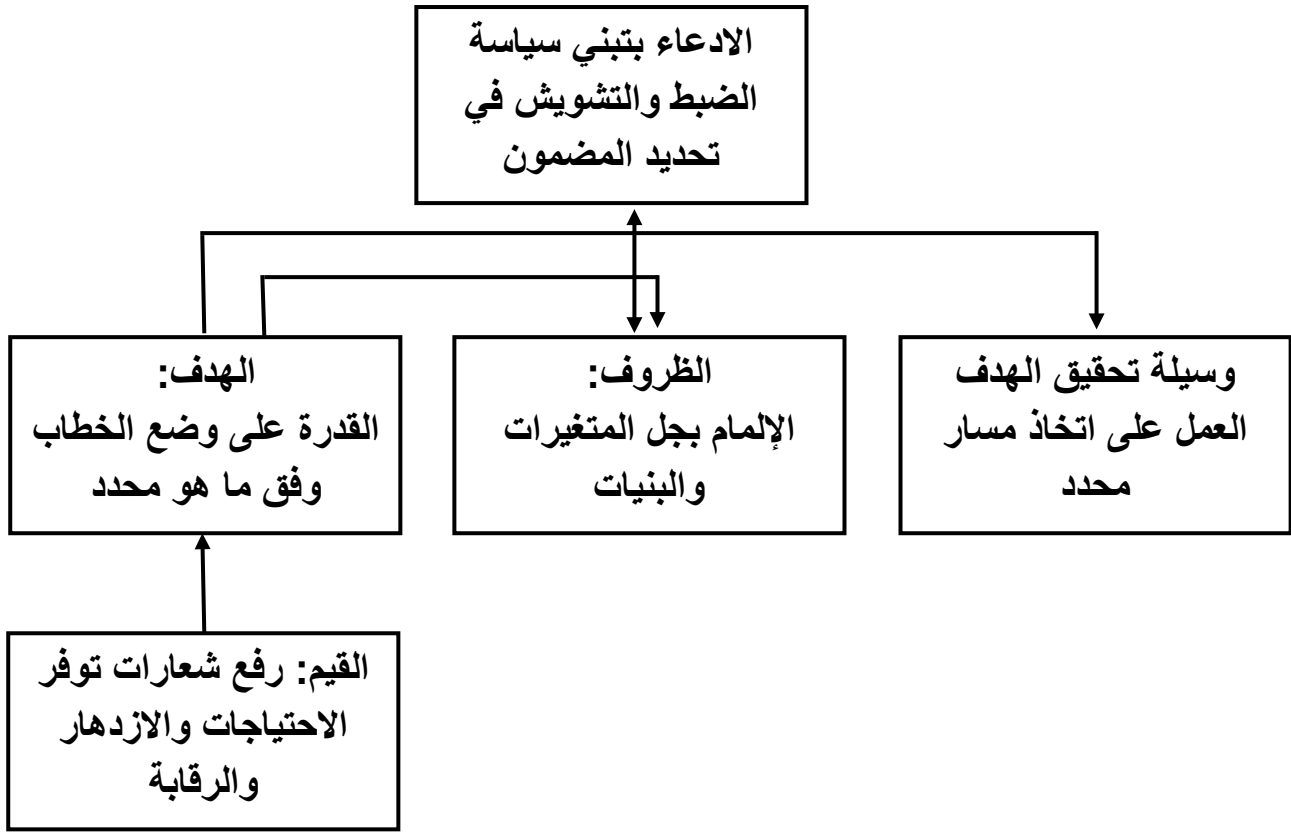
المصدر: تركيب شخصي

وتتجسد مهمة الخطاب الإعلامي الأولى على تنظيم معين للمعلومات وبالتالي تحديد مجال خاص، وتتقاطع فيه مجموعة من العناصر سواء المادية أو الرمزية، وتستخدم مجموعة من الطرق الإستراتيجية والتكتيكية وتعمل على الوصول بها إلى عدة أهداف.¹ وعلى كل حال، فإن تفعيل الخطابات في وسائل الإعلام السمعية البصرية، يقتضي التحكم في تعابير لغوية معبرة عن الظرفية وأخرى معبرة عن الهدف، وأخيرا القيمة والإدعاء من أجل العمل والوصول إلى نتائج مهمة بالنسبة للوسيلة الإعلامية.

وحضور الخطاب السياسي بشكل فعال ونوعي، يمنح وسائل الإعلام نوعا من التراكم الإيجابي ويتجلى ذلك في المواضيع المثارة على نحو يشغل بال المشاهدين والمتلقين، و تظهر على ضوئه مجموعة من الصيغ الخطابية، تختلف درجة ومكانة تأثيرها وهنا المسألة ليست ثانوية، بل رئيسية مع خضوعها دوما لعناصر التمويل والظروف المحيطة والقيم التي تحاول تجسيدها وترسيخها في المجتمع، هذا راجع إلى المسارات المتدخلة في تحديد اتجاهات الخطاب بما يضمن نوع من الاستقلالية والمهنية، ويقوم على إعادة النظر في مستويات تقييم الوسيلة الإعلامية وحضورها في المجتمع.

¹ - تجدر الإشارة، أن هذا المجال الخاص يشكل نموذج لدى الكثير من المجالات الأخرى، وتستخدمه لتصرف وجهات نظرها، فاختزال هذا النموذج الإعلامي بهذا الشكل والتركيز على الجانب المتحكم فيه دون بقية الجوانب الأخرى، تكشف بالملامح الخبايا والأهداف المتوخاة عوض كشف الحقائق، والتي يتم تزييفها أو التشويش عليها.

خطاظة رقم 9: تحديات توظيف التحكم في شكلديات الخطاب والمضمون بوسائل للإعلام.



المصدر: كتاب تحليل الخطاب السياسي إيزيلا ونورمان فيركلاو

تسعى وسائل الإعلام عبر برامجها إلى خلق دائرة للتحكم والتأثير على وعي المخاطبين والمتلقين وتقوم بإنتاج مضامين التأثير التحكيمي، ويكون وفق مقاييس محددة وضوابط تحكيمية، شرطها الأساسي في هذا الإطار دراسة سائر الوقائع والمعطيات، وصناعة المخيال الإعلامي حول قضية أو سياسة معينة، وعدم تجاهل أية حقيقة وبالرغم من أنها لا تشكل أي إضافة، لكنها يمكن أن تثير مجموعة من التشويشات إذا لم يتم التحكم في مضمونها.¹

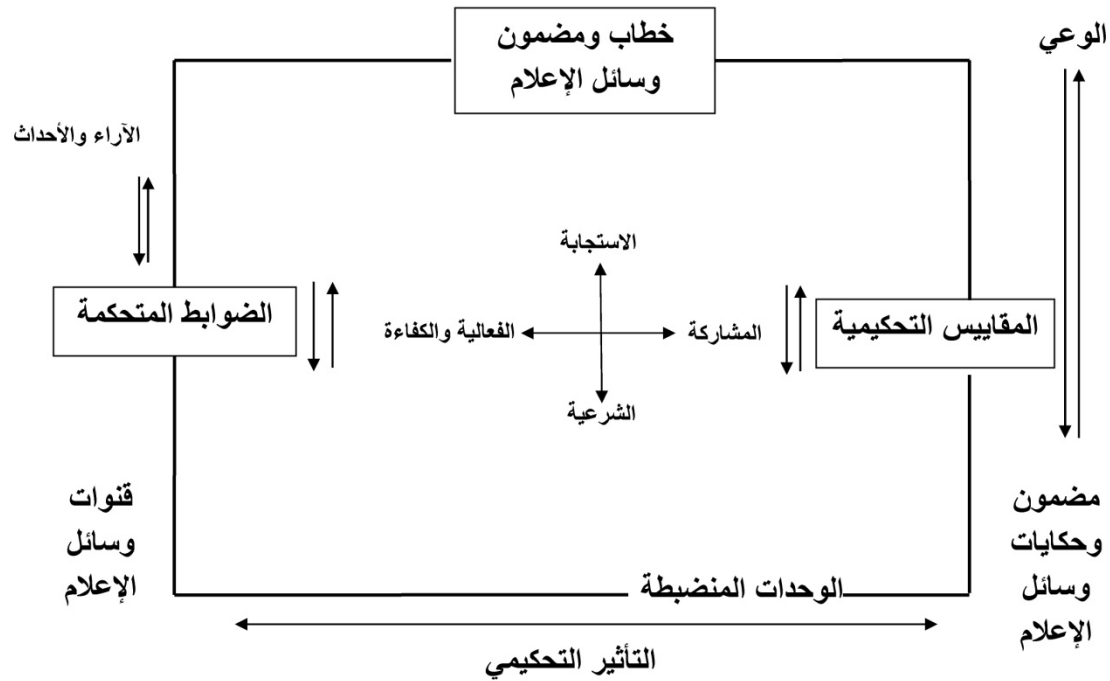
يجب على نظام تحديد المسافات الفاصلة بين التطرق إلى الوقائع والتعليق عليها، أن يكون متوازن بدقة على ضوء التأثير المراد إحداثه وبنوع من الكفاءة، ويعمل على تحقيق الاستجابة الفورية والمشاركة في التفاعل ويقوم بمنح الشرعية، ويتجاوز مكانم الخلل الناجم عن غياب الشفافية، وتحقيق أكبر نسب من التفاعل.² ويسود هذا النظام دائما في الأنظمة الديمقراطية، والتي تضع حدودا فاصلة بين المعطيات الخاصة بحرية ممارسة الإعلام السمعي

¹ - pierre (Bourdieu), « sur la télévision », raison d'Agir, décembre 1996, PP:36-37.

² - دافيد (إدواردز)، دفيد (كروميل)، "حراس السلطة أسطورة وسائل الإعلام الليبرالية"، ترجمة أمال (كيلاني)، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، السنة 2007، ص 22-23.

البصري لأدواره في المجتمع، وبين القوانين المنظمة لحرية التعبير، والتي هي أصلاً تكون في صلب وجوهر الديمقراطية لأي بلد، وتقوم الأجهزة المتدخلة في هذا المجال بإدارة الحلقات السجالية بين الدولة والمجتمع في نطاق القانون وما يسمح به. ولكن الأمر يكون دائماً سلبياً في هذا الإتجاه، بل تتدخل أحياناً الضوابط المتحكمة والمقاييس التحكيمية في إطار الوحدات المنظمة، وتعمل بتوجيه الأحداث وصناعة الرأي العام موجه تبعاً لأهداف موجودة، وينطلق من الآراء والأحداث ووصولاً إلى مضمون وسائل الإعلام السمعي البصري، ويصير الوعي كتعبير عن الاستجابة والمشاركة القائمة على الكفاءة والفعالية، وتمنح الشرعية ذلك بناءً على جوانب ايجابية أو سلبية حول حقيقة الأوضاع والوقائع.

خطاظة رقم 10: اتجاهات الآراء والتأثير التحكيمي لإنتاج خطابات ومضامين البرامج السياسية في وسائل الإعلام السمعي البصري



المصدر: تركيب شخصي

وتتيح وسائل الإعلام الفرص للتعبير عن الآراء ونقل الأحداث، ولكنها تحدد أولويات بشأن طبيعة ونوعية الأهداف المرجوة، وكذلك الكفاءة والفعالية وكيفية قيام الضوابط المتحكمة، والوحدات المنتظمة والمقاييس التحكيمية بتحويل الآراء والأحداث إلى إنتاج تأثيرات تحكيمية، على أساس نوع معين من الوعي المدرك للقضايا، والمتحكم في العلاقات بين الأطراف المختلفة، ووفق ترتيبات مضبوطة نابعة من الحتمية الاجتماعية.¹

وإن مختلف وسائل الإعلام بالمغرب السمعية والبصرية في خطاباتها، دائما ما تأخذ بعين الاعتبار بعض الحدود التي لا يمكن لها تجاوزها، وتنتظر لها كمعطى أساسي في تحديد سقف النقاش من خلال الضوابط المتحكمة في تمرير الخطاب الإعلامي، وتتطلق من المؤشرات والمقومات الموجودة في المجتمع. وغالبا ما أثار الخطاب السياسي المعروض في وسائل الإعلام السمعية البصرية الجدل بسبب أطروحاته وتوجهاته واتجاهاته وحقيقة ضمانه درجة من المصادقية.²

إن حقل الإعلام السمعي البصري اليوم قائم على صناعة الحقائق ولو كانت غير صحيحة، تظهر في هذه الحالة قوة وسائل الإعلام ببلورة نماذج تواصلية دعائية، ولكن إذا تمت صياغاتها بالشكل المطلوب، فإن أثر نتائجها لا يقتصر على وسائل الإعلام السمعية البصرية بصفة عامة، بل يتعداه إلى المجتمع بشكل عام ووسائل الإعلام السمعية البصرية ببلدنا لا تخرج عن هذه النطاقات في شموليتها أو جزئيتها.

¹ - دومنيك (وولتون)، "الإعلام ليس تواصلًا" دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2012، ص 55.

² - يرتبط ذلك بتمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع واقتضاره فقط على الأطراف المهيمنة غالبا، ودون السماح لباقي المواقف الأخرى بطرح أفكارها وتجسيدها، والعمل على حماية مصالحها بمراقبة والحد من أي عمل يعادي ويخالف توجهاتها عبر إقصاء، وطرد تلك الخطابات وتهميشها وإبعادها وطمس أثارها. ولكن أحيانا يمكن اللعب على اتجاهين حسب الحالة، لإشارة مثلا نجد خطابات أعضاء حزب العدالة والتنمية، والتي فيها تناقض بين كونهم أعضاء في حزب العدالة والتنمية ووزراء في الحكومة، عبر استعمال خطاب بمعنيين متناقضين في إطار استراتيجيات الإقناع والتبرير وبالأخص توظيف الأرقام والوقائع كما هو الحال بالنسبة لإصلاح صندوق المقاصة ووضع دفاتر التحملات للمزيد راجع:

- رشيد (دادة)، "استراتيجيات الإقناع والتبرير في الخطاب السياسي المغربي المعاصر خطاب رئيس الحكومة نموذجا"، مساهمة في كتاب "قراءات في الخطاب السياسي"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، السنة 2016 ص: 387-388

الفصل الثاني:

مقومات تثبيت الحرية السياسية والإعلامية في الإعلام السمعي - البصري بالمغرب

شكلت مقومات تثبيت الحرية الإعلامية والسياسية بالمغرب، مطلباً رئيسياً لجل مكونات المجتمع، والتي حاولت جاهدة إطلاق جملة من المبادرات الهادفة إلى تغيير واقع الحرية الإعلامية بالمغرب عن طريق العمل على تجاوز مكامن الخلل التي اعترت الجسم الإعلامي. والملاحظ أن أساس تلبية الانتظارات المجتمعية يتم في إطار دورة متعددة الأطراف، تسعى إلى غايات إصلاحية متكاملة، وترتكز في تحسين آليات جودة المنتج الإعلامي على إعادة النظر في البنيات المؤسسية ذات الصلة بالشأن الإعلامي، وبعد ذلك تسعى نحو تكريسها، والعمل على تجاوز إكراهات التقييد والانفتاح على جل المنابر والآراء. كما أن العمل على بناء الهوية الجماعية الإعلامية للمجتمع، يعتمد على التمثيل الترابي والجهوي والتنوع اللغوي والمجالي والجنسدي وبعد ذلك، يتم الاشتغال على محاولة دفع الأفراد إلى الانخراط المباشر والقوي في المهام المنوطة بهم في المجتمع.

و يلعب هذا الأمر دوراً أساسياً في تعزيز القدرة على التجاوب مع الانتقادات والمطالب، ومعالجة الصراعات التي تتطلب صيغ مختلفة لتحويل الانتباه، حول المشاكل والقضايا الأخرى والتعرف على التوقعات الحقيقية واستخلاص الحلول التقنية، ببناء مجموعة من المعطيات الضرورية، وجعلها تواكب التغييرات العميقة التي أحدثتها العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

كما أن عملية وضع قواعد مهمة في سبيل الوصول إلى حقل إعلامي مميز، تربط بين البنيات والأدوات الموجودة فيه وبين المنتج وتفاعله مع الأحداث في الواقع من شأنها توفير العناصر الأساسية لتطوره . ويعني هذا أن تثبيت أنماط الحرية السياسية والإعلامية، سيقدم قيمة أخلاقية وسياسية وثقافية ويجعلها متموقة في حقل تسود به حرية التعبير والانفتاح على جميع الآراء المجتمعية. وستكون صيرورة تثبيت الحرية السياسية والإعلامية، قادرة من غيرها على تنفيذ أهداف الأفراد وتطلعاتهم من خلال التعرف على حقيقة الإمكانيات المتاحة للمجتمع، وتوظيفها بشكل مثالي.

المبحث الأول: توجهات وملامح وضع سياسية عمومية إعلامية.

إن وضع سياسية عمومية دوما ما يأخذ في الحسبان عدة اعتبارات (سياسية واقتصادية واجتماعية) ويمكن النظر إلى مفهوم السياسة العمومية من جوانب فلسفية ونظرية،¹ فهو أوسع وأشمل لتبادل الوقائع وفهمها وإدراكها وذلك بالاعتماد على أسس تقنية وإجرائية من خلال خطوات معروفة سلفا. والتي تنبئ بإعداد أجنداث وبعد ذلك تصل إلى تقييم نجاعة هذه السياسات العامة، وتطرح مرتكزات حول نقطة الانطلاقة وتشخيص المشاكل المطروحة وتستوجب تدخلا معينا، بالتالي ترتبط بإصدار قرارات ثمرة أنشطة عقلانية موجهة، لإيجاد حل للمشاكل العمومية ضمن محيط معين ويتكون من طرف فاعلين سياسيين أو إداريين أو هما معا، وتربطهم علاقات بنيوية وفق مسار ديناميكي.²

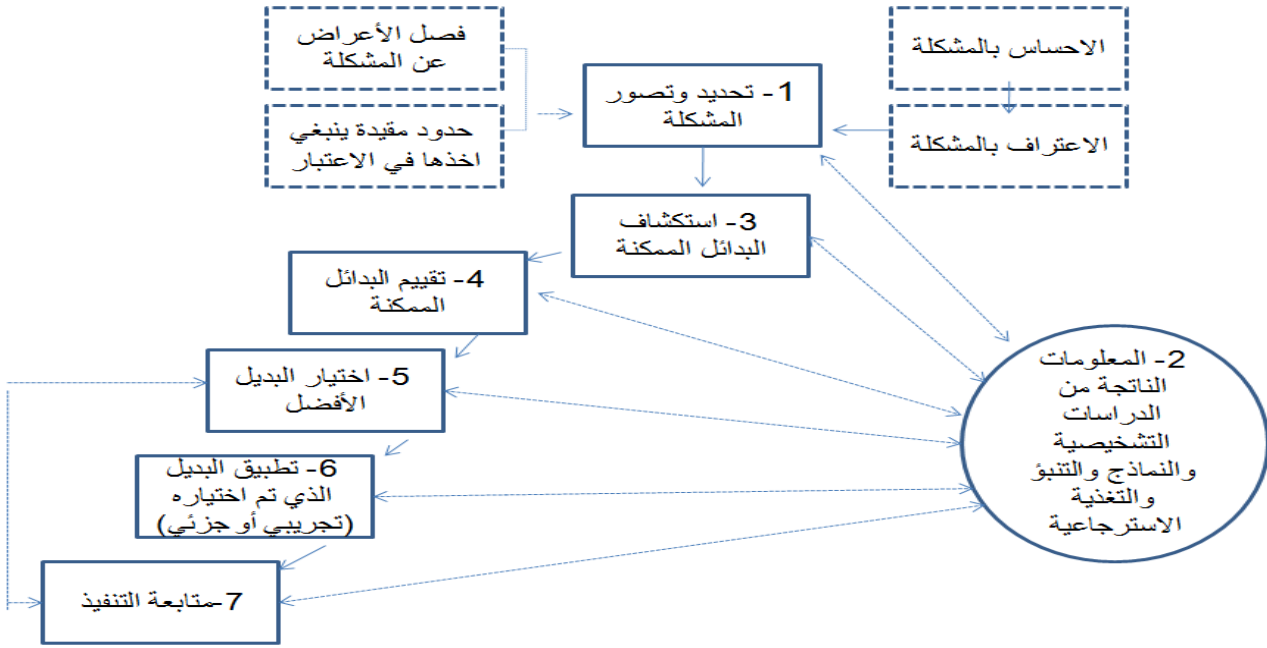
¹ - هناك عدة أطروحات نظرية وفلسفية عالجت السياسات العامة، وفق مقاربات ومقترحات مختلفة منها المنهجي والعقلاني، والذي جسد في نظرية المنظمات **Theory of Organization**، حاولت النظرية التركيز على مفهوم النسق المنظم **Organizer**، ومفهوم السلطة والإستراتيجية والذي انتقل إلى مجال أوسع هو التدبير العمومي **Management Public**. وينطلق الإطار النسقي من النسق السياسي هو نسق قراري وليس مبرمجا، واعتبار القرار بمثابة المسار الذي يحدد اختيارات وفق ما تسمح به الإمكانيات بالتالي تكون المخاطر محددة بدقة وهنا المحيط سواء الداخلي والخارجي هو أهم محدد لسياسة العامة، خصوصا عنصر العقلنة والترشيد، والذي يختزل في المراحل التالية: أولا تحديد المشكل وبعد ذلك التفكير في الحلول لمواجهته ودراسة آليات التتبع وتقييم النتائج كل على حدة، التركيز على اختيار أفضل الحلول بملاءمتها مع المشكل ويهدف تحليل السياسات العامة إلى البحث عن وجود علاقة حقيقية بين تصميم وهندسة السياسة العامة، وبين النتائج هذه السياسة وكيفية ملائمة أثارها على المجتمع وباقي السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

للمزيد راجع:

_أحمد مصطفى(الحسين)، "مدخل إلى تحليل السياسات العامة"، المركز العربي للدراسات السياسية. عمان السنة 2002 ص: 46
_أمني (مسعود)، "السياسات العامة تطور المفهوم واقترايات الدراسة" مجلة السياسات، العدد 3 السنة 2007 ص: 139
-Daniel (Kuba)et jacques (De muilhard), Analyser les politiques publiques, presse universitaires de Grenoble septembre 2009.p 10_11

² -بيير (ميللر)، "السياسات العامة" ترجمة خالد(فريد)،مراجعة عبد المالك (أحرير)، منشورات سجلماسة مكناس، السنة 2009 ص: 36

خطاطة رقم 11: مراحل تحليل السياسة خطاطة العامة (نموذج عام)



المصدر: دليل المتدربة، مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة، إصدار مركز هي لدعم المرأة

القيادية سنة 2015

وتتامت في الآونة الأخيرة الانتظارات المجتمعية من الحقل الإعلامي السمعي البصري بالمغرب، وطفّت على السطح تصورات فاعلين بهدف الرقي به، وجعله قادرا على الاستجابة لمتطلبات المجتمع، وكذا تكريس مقومات الجودة والفعالية. ويتطلب ذلك انتهاج عدة سياسات واستراتيجيات مسطرة بعناية ومحددة الأهداف. كما تسعى وسائل الإعلام السمعي البصري للمزوجة بين تحقيق أهدافها وبين أدوارها المجتمعية، مثل دورها في تنوير الرأي العام بحقيقة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع، وكذا بطبيعة المشكلات التي تواجهها وبحقيقة الإمكانيات المتاحة لها لممارسة وظائفها.

المطلب الأول: الانتظارات المجتمعية من المشهد الإعلامي بالمغرب

تسعى وسائل الإعلام إلى التجاوب مع رغبات أفراد المجتمع، وتقديم موادها كتعبير عن مدى الحاجة إليها وتعمل عبر أنشطتها وبرامجها بترسيخ المبادئ والقيم المتمثلة في التضامن، وقبول التغيير والرغبة في تحقيق التقدم والاعتزاز والافتخار بالمجتمع الذي تنتمي إليه. وتتضاف لذلك التربية على معنى الانتماء الاجتماعي والسياسي عبر الوساطات التي تؤديها كموصل جيد لأهداف ومطالب أفراد المجتمع إلى القيادات والأجهزة السياسية، مع العمل على

إيجاد الحلول المناسبة والاستجابات الرشيدة وخلق التنمية المنشودة.

ويرتبط هذا المجال بعنصري التشخيص والتقييم ويسمح بالموازنة بين توظيف الموارد والعمل على عقلنتها وترشيدها، مع إدخال الأطارات التقنية وتحسين المرتكزات القانونية والتنظيمية. وغالبا ما شكل مجال إعلام السمعى البصري، مساحة واسعة لتطبيق القوانين وتغييرها وإعادة هيكلة البنيات وتنظيمها بين العمومية والخصوصية، ويبدو تلمس بعض الإيجابيات في هذه الإجراءات من زاوية تحديد الشروط اللازمة لتعاطي المعلومات والوصول إليها، وينظر له الآخرون أنه وسيلة لتقييد وضبط المشهد دون السماح لمواكبة التحولات والتغيرات في المجال الإعلامى السمعى البصري. وتتوخى هذه الرؤية تلبية مجموعة من الانتظارات المجتمعية وخاصة مطالب جمعيات المجتمع المدني AMDH ومناصرتها لمطالب دعم حرية التعبير والآراء في وسائل الإعلام السمعى البصري .

وتعمل السياسة الإعلامية على التأثير في توجيه الحقل الإعلامى، وتحديد طبيعة ونوعية المتغيرات المتحركة فيه، ويترتب على ذلك إمكانية مواكبة هذه المتغيرات عبر السعي لحسن تنفيذ الأجندة العمومية الإعلامية، والحرص على الإشارة إلى المعوقات التي تقف أمامها، ومحاولة العمل على إزالتها أو التخفيف من حدتها. وتطرح الانتظارات المجتمعية في النهاية رزنامة من المطالب والحاجيات، والتي تفرض ضرورة التفاعل معها وموادها المعروضة من خلال وسائل الإعلام ومعرفة الاتجاهات المترتبة عنها، بصرف النظر عن نوعية الوسيلة الإعلامية وملكيتهما للقطاع العام والخاص أو هما معا.

كما وجب البحث عن الانتظارات المجتمعية المقدمة من قبل وسائل الإعلام السمعية البصرية، و مدى حرصها على التشابه مع الأنماط الموجودة في باقي السياسات القطاعية الموجودة بالمغرب، والتي تأتي إصلاحات عبارة عن تدابير مؤقتة وغير سليمة المناهج وحلول ترقعية وليست جذرية، ويجعلها متغيرة وغير مستقرة تماما. فإدخال الإصلاحات على حقل الإعلام السمعى البصري، احد أهم مرتكزات فهم علاقة السياسة بالإعلام السمعى البصري وطبيعة مواده بالمغرب والمؤشرات المعروضة في بنياته وهيكلته، تظل حقيقة التشخيص صورة معبرة له وتفرض نوع من العمل في إثبات وتشريح العلاقات العمودية والأفقية لحقل إعلام السمعى البصري المغربى و تتجاوز الصور النمطية والبيروقراطية الإعلامية في جل مراحل إعداد وصياغة سياسة إعلامية بما يتماشى مع مضامين الوثيقة الدستورية.

الفقرة الأولى: درجة تفاعل المنتج الإعلامي مع الانتظارات المجتمعية

أجمع العديد من المختصين والمهتمين بحقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب على وجود درجات متفاوتة من تفاعل المنتج الإعلامي مع حاجيات ورغبات أفراد المجتمع، وهذا راجع إلى تأثيرها الواضح على نوعية الأفكار والمتطلبات الموجودة أثناء عرضها للوقائع والأحداث. " هناك اضطراب واضح في أداء الإعلام السمعي البصري ومتابعة منتج البرامج الحوارية الخاصة بالمواد السياسية، وعدم قدرته على مواكبة التطورات الجديدة سواء التقنية والمنهجية والموضوعاتية، على الرغم من توفرها على موارد ضخمة ووفرة في العاملين وهناك مشكل آخر مرتبط بعدم وضوح طريقة الانتقال من إعلام رسمي إلى إعلام عمومي، وانحصار مقومات منتج إعلامي خاص بالسمعي البصري في خدمة المواطن، بإمكانها أن تعكس تجليات مجال عمومي ممارس للفعل السياسي، بوجود علاقة تفاعل مستمر وتأثير متبادل بين الإعلام والسلطة السياسية"¹.

ويشمل الحضور والتأثير الفعلي لها في عدة قضايا، وإسهامها منها في تبين دلالات هذا المنتج الإعلامي وكشف الحدود الفاصلة بين مواده والأنشطة الموازية له، نجدها تتفق مع التحديات وغيرها من الأحداث ورغم ما يعتريها من اختلاف. " يعتبر المنتج الإعلامي الخاص بالمادة السياسية عاملا مهما في تبيين القضايا السياسية، وعنصر من متطلبات التغيير السياسي عن طريق تنمية الوعي السياسي وتشكيل الاتجاهات وحشد المواقف رغم أثر الأحداث والتفاعل معها من دور في هذه الزاوية"².

وإن هذا مرتبط أصلا بتنوع المنتجات وتعددتها بين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن يظل الهاجس الرئيس بالنسبة لها هو حرية إبداء الآراء والتعبير وهنا المنتج معبرا عن ممارسة تواصلية اقناعية واستجابة فورية، لما ينتظره أفراد المجتمع من أفكار ومواقف وقيم سياسية ويتطلب ذلك تغيير في أنماط السلوكات والإرادات تبعا لذلك المنتج الإعلامي، والذي يحمل حقائق من مصادر مختلفة وتهدف إلى مخاطبة عقول الناس وعواطفهم، وتقوم على

¹ - مقابلة مفتوحة مع طلبة الإعلام وضمت، طلبة المعهد العالي للإعلام والاتصال ISIC بالرباط وماستر مهن وتطبيقات الإعلام MPM وماستر التحرير الصحفي والتنوع الإعلامي MRJDM سنة 2014 على هامش تدريب قناة الجزيرة الإعلامية بأكادير

² - مقابلة أجريت مع عبد الرحيم الفارسي، كبير مراسلي شبكة سكاي نيوز SKY NEWS الإخبارية على هامش منتدى المحامين العرب بأكادير 2015 الساعة 16h30 بنادي القضاة.

المناقشة والحوار والإقناع. لكن ذلك يصدّم بعدة ممارسات تتعدى الموضوعية فيها أحياناً، يكون هذا المنتج مهما بلغ من درجة التفاعل مع حاجيات الأفراد، لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يلتزم بمطالب الأفراد دوماً من الضروري التأكيد على مصادر المعلومات الموثوقة وعدم انجرار خلف الاستقطاب الإعلامي، واستخدام بعض القضايا وتحويلها إلى قضايا رأي عام تحضى باهتمام الأفراد ونقاشاتهم دون الخوض في مطالب الأفراد الضامنة لاحترام حقوقهم الأساسية وخصوصاً حرية التعبير والحصول على المعلومة".¹

ولعل أول ما يثير المتأمل في هذه القضايا هو تعدد في البرامج المنتجة، لكن مضمون الخطاب في الغالب ثابت، يعرف فقط بعض التغييرات في لحظات معينة ومدرسة بعناية،² وبما أن الوظيفة الأساسية لهذا المنتج هو محاولة الإقناع والحصول على عنصري الاستمالة والضبط، فإنه يتجه نحو المدح والدفاع عن الاختيارات السياسية والبرامج المنبثقة منها مع تغيب واضح لنقد سياسات تدبير الشأن العام والاحتجاج عليها. وينضاف لها تقديم تصورات وبرامج سياسية بديلة واقتراح رؤية إعلامية مغايرة، إلا إذا استثنينا المواضيع التي تثار على أنها من الطابوهات، مثل مسألة الحريات الفردية والدينية والتي بدأ المجال الإعلامي خصوصاً في القنوات الإذاعية الخاصة يجد صدها، ورغم التشكيك والطعن من قبل المعارضين له ولكن يعبر عن توجهات فئات عريضة من أفراد المجتمع المغربي، "هناك حضور لمواقف جميع الهيئات والتنظيمات في مختلف وسائل الإعلام الوطنية، والنقاش اليوم غير محصور على موضوع معين، بل بإمكان جميع القنوات سواء التلفزيونية والإذاعية معالجة وطرح ما تشاء، ولكن بشرط احترام دفتر التحملات وقواعد والضوابط القانونية المؤطرة لذلك".³

ويسعى المنتج الإعلامي إلى تحقيق هدفين أساسيين، الأول مرتبط بإقناع المواطنين بتغييرات في مواقفهم ونظرتهم للواقع والأحداث، والثاني الإلمام بالمواقف والتوجيهات والآراء المختلفة والتي تجعل الوسيلة الإعلامية، تستخلص عدة اختيارات، وهي تفصح عن الآليات

¹ -مقابلة أجريت مع (المختار الموحال) استاذ الإعلام بجامعة ابن زهر باكاير يوم 2013/02/22 على الساعة 16h46 بمدينة اكادير.

² -مقابلة أجريت مع علي (كريمي) أستاذ الإعلام بمعهد العالي للإعلام والاتصال، يوم 2013/01/16 على الساعة 16h00 بمدينة العرفان الرباط.

³ -مقابلة أجريت مع وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة (مصطفى الخلفي)، يوم 7 أكتوبر 2013 بأكاير على هامش الدرس الافتتاحي بجامعة ابن زهر "الإعلام وتحديات الهوية في ظل الثورة التكنولوجية" الساعة 18H00

المعتمدة في توجيه الرأي العام والقدرة على التحكم فيه¹.

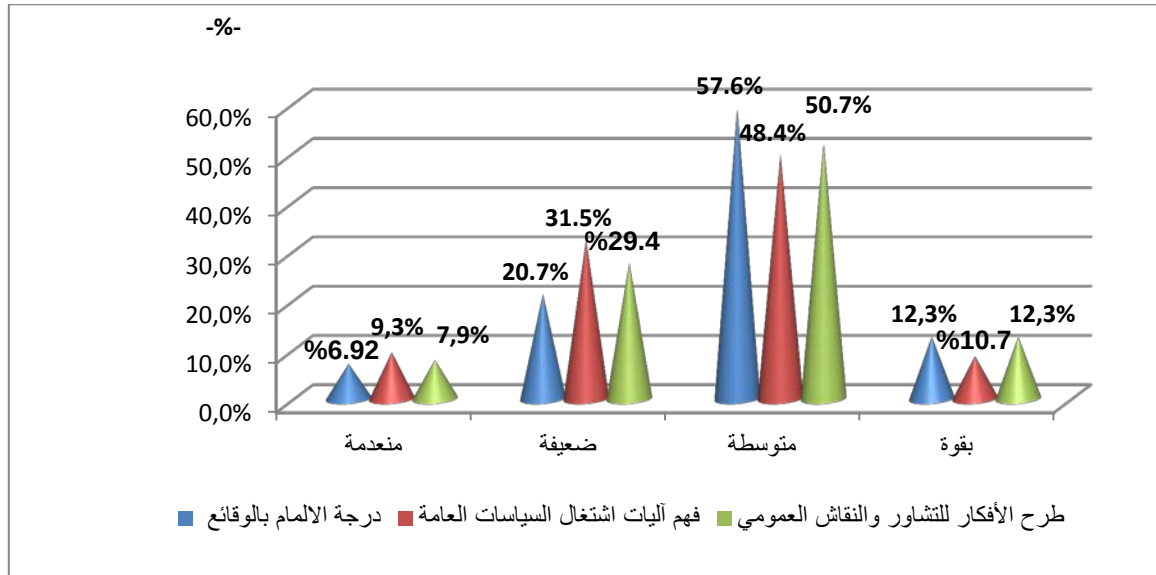
ولكن الملاحظ، هو أن نسب تواجد انتظارات المواطنين في وسائل الإعلام والإعلام بالوقائع وقضايا تدبير الشأن العام ومناقشة السياسات العامة، تعرف تذبذبا واضحا وهذا بدا واضحا من معطيات الاستبيان.

جدول رقم 5: تدبير ومناقشة القضايا تدبير الشأن العام والإعلام بالوقائع

مستوى	القضايا		
	منعدمة	ضعيفة	متوسطة
بقوة	16	75	27
متوسطة	12,3%	57,6%	6,92%
ضعيفة	14	63	41
منعدمة	10,7%	48,4%	31,5%
بقوة	16	66	38
متوسطة	12,3%	50,7%	29,4%
ضعيفة	7,7%	29,4%	7,9%
منعدمة	9,3%	31,5%	9,3%

المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

رسم مبياني 3: تدبير ومناقشة السياسات العامة والإعلام بالوقائع



المصدر: تركيب شخصي بناء على نتائج البحث الميداني

فتحضر نسبة درجة الإلمام بالوقائع من خلال متابعة التي تسجلها في وسائل الإعلام أنها متوسطة، حيث بلغت نسبة 57.6% فالمئة وذلك بـ 75 مفردة من المستجوبين في الاستبيان.

¹ - هذه النقطة بالذات تجد ضالتها أساسا عند ما يتم عرض آراء حول بعض القضايا التي تشكل طابوهات، على غرار قضية التحرش الجنسي وزواج المثليين والإرث والحريات الدينية والمعتقد والمساواة في الإرث بين الجنسين.

وأما بخصوص فهم آليات اشتغال السياسات العامة فنجدها تسجل نسبة ضعف كبير تصل 31.5 % وذلك بـ 41 مفردة من المستجوبين في الاستبيان، بينما تسجل نسبة 10.7% أنها تحضر بقوة بـ 14 مفردة من المستجوبين في الاستبيان. أما بخصوص طرح الأفكار للتشاور والنقاش العمومي فنجد 6.7% من المستجوبين في الاستبيان تقرر أنها غير حاضرة أبداً في المنتج الإعلامي، بالمقابل نجد 50.7% من المستجوبين، تتحدث عن حضور متوسط لها في المواد الإعلامية المعروفة في وسائل الإعلام بالمغرب. إن هذه الأرقام تقدم مجموعة من المؤشرات، التي تفسر مسألة غياب التناغم الحاصل بين العديد من مضامين المواد والمنتجات الإعلامية وعلاقتها بالواقع، وتظل مع ذلك نسب توضح بالملاموس عنصراً رئيسياً على مستوى تدبير ومناقشة السياسات العامة والإلمام بالوقائع انطلاقاً من المنتج الإعلامي.

وقد أضحت درجة الإلمام بالوقائع أكثر فعالية مع التحولات المجتمعية، وما تركته من نقاشات وسجلات حول شكل الحكم والسياسات الاجتماعية وقواعد تدبير الشأن العام، وأصبح الخوض فيها مفروضاً في الآونة الأخيرة. إن من إرهاصات هذه الحالة، وجود تقاطعات بين أدوات ترسيخ السياسات العامة والفاعلون فيها ويحضر هذا على زاويتين، الأولى تهتم بطرح أفكار وتجربتها وتنفيذها والثانية تهم أساس تقييم المواضيع وأثرها على باقي المحيط والبيئة.

الفقرة الثانية: تصورات الفاعلين في بلورة السياسة الإعلامية

يراد بمفهوم السياسة الإعلامية مختلف البرامج والسياسات والإجراءات والتدابير المتخذة في حقل الإعلام، والتي تشمل العناصر التنظيمية والتمويلية للوصول إلى أهداف محددة سلفاً، وتعتمد أساساً على فاعلين تتقاطع مصالحهم ومرجعياتهم ويظل التقييم دوماً عنصراً مهماً في تحديد نجاعة أي سياسة عمومية إعلامية.¹ خضع قطاع إعلام السمعي البصري بالمغرب لعدة محاولات إصلاحية، اختلف حول نتائجها وحول المحاور التي تهم هذه السياسة، وقام الفاعلون على تقديم رؤيتهم لإصلاح حقل الإعلام وإعطاء تقييمات حول حالته في إطار نوع من الشمولية، وتتجاوز جميع أنماط التدابير السابقة في أطروحاتها وموادها، وتتميز بالمواكبة

¹ - هناك العديد من المتدخلين من قطاعات حكومية وهيئات سياسية ومدنية، وشملت الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان ووزارة الاتصال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية SNPM، والفدرالية المغربية لناشر الصحف والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة SNRT والهيئة العليا لاتصال السمعي البصري HACA، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية IRCAM، والعديد من الجهات والمنظمات الحقوقية على غرار المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان وكذا مجلس المنافسة ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

للتحولات في حقل السمي البصري والتوجهات العامة للدولة بضرورة إعادة النظر في مجموعة من المؤسسات الحيوية في البلاد على غرار السمي البصري. وتطرح القنوات الأساسية الخاصة بهذا النهج مؤشرات متعددة، هي مفاتيح جوهرية لتوضيح مدى ارتباط وتناغم السياسة الإعلامية في مجال السمي البصري المطبقة مع هذه التوجهات العامة، ومقدرة السعي نحو نموذج ديمقراطي مغربي في حقل الإعلام السمي البصري، يضمن العدالة وترسيخ المواطنة الحقة.

وتحاول السياسة الإعلامية التركيز على الجانب الهيكلي والتأطير القانوني، والعنصر المؤسساتي والتمويل والشركاء، وطبيعة الموارد البشرية والكفاءات واستكمال التكوين والتكوين المستمر والمهنية، وآليات التفاعل حول مضامين الخطاب الإعلامي بعيدا عن المزايدات السياسية. كما حدث أثناء إعداد دفتر التحملات والتي طفت مع حادثة عرض الفنان الجزائري "السيكتور" في مهرجان الضحك بمراكش بثته القناة الثانية، فسر أنه يهين الدين الإسلامي "دوما ما تحضر بعض الجزئيات المهمة في القضايا الحساسة، ولكن منطق التوافق كان هو الإطار الأساسي لأي مخرجات، والتحكيم الملكي جنب المجتمع المغربي مخاطر وصراعات، وانقسام كان في غنى عنه بسبب الجدل الذي أثارته دفاثر التحملات والأمور كانت ستتزلق نحو الأسوأ"،¹ فيتم طرح الإستراتيجيات الكبرى والأسئلة الجوهرية.

وأفردت مراحل تشخيص هؤلاء الفاعلين على عرض مجموعة من الاختلالات، التي تهم مسألة الحريات الإعلامية وذلك انطلاقا من مؤشرات التقارير الدولية،² والتي أكدت على

¹ - مقابلة أجريت مع وزير الإعلام والاتصال السابق (نبيل بن عبد الله) على هامش حلقة برنامج قضايا وآراء بالرباط بفندق حسان 2014 الساعة 30:20 مساء.

² - هذه التقارير دوما ما قدمت صور تعبر عن وضعيات وسائل الإعلام في العديد من البلدان ومن بينها المغرب، ولكن في الآونة الأخيرة أصبح ينظر لها أنها وسيلة من وسائل الابتزاز السياسي وذلك بالتركيز على جوانب بحذافيرها وإغفال نقط معينة للمزيد راجع:

_تقارير منظمة مراسلون بلا حدود 2012 /2013/ 2014/ w.w.w.rsf.org

<https://rsf.org/sites/default/files/2014-rsf-rapport-enemies-of-the-internet.pdf>

_ تقرير مؤشر الحريات الإعلامية في الوطن العربي موقع اتحاد الصحفيين العرب

<http://faj.org.eg/site/index.php> 2010_2009

www.FAJ.ORG 18H00 GMT 11/02/2013

_تقارير منظمة العفو الدولية 2012_2013_2014_2015

<https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1000012015ENGLISH.PDF>

www.Amnesty.org

ضعف بالغ في التنافسية، وانحسار مستمر في المصداقية والجودة والذي يرتفع بشكل متزايد لجماعات المصالح، مع إغفال مجموعة التطورات الإيجابية التي عرفها الحقل الإعلامي السمعي البصري من خلال إحداث الهيئة العليا لاتصال السمعي _البصري، واعتماد نظام عقد برنامج لتأهيل وتحديث المقولة الإعلامية، ووكالات التوزيع ExPress company، وذلك لتمكن المغرب من إعلام حر ومهني وتنافسي ومنسجم مع مقتضيات الهوية المغربية.

وأبرز هؤلاء الفاعلين أن اقتصار السياسة الإعلامية على مستويات الحرية والمسؤولية فيه قصور لفوائدها وأهدافها، وربطوا ذلك بأزمة النموذج الاقتصادي في ظل التنافسية الحادة وتراجع مداخل الإشهار، وأصبح سوق الإعلام ملاذا مهما لإدخال موارد إضافية لوسائل الإعلام السمعية والبصرية عن طريق ضخ واستثمار العديد من الشركات الكبرى في الإعلام، وبث القصاصات الإشهارية والتقديمية لمجموعة الرأسمال الخاص ويعمل ذلك على توفير التراكم المالي وتوجيهه في المنظومة الإنتاجية للوسيلة الإعلامية، وتحسين مواردها ومنظوماتها التدبيرية، عوض العجز المالي وانتظار الدعم العمومي المقدم من طرف الدولة.

و طالب هؤلاء بأن يعكس هذا الإعلام التعددية السياسية والثقافية، والعمل على إحداث مجلس وطني للصحافة وتجميع القوانين المنظمة للممارسة الإعلامية وأن الإعلام السمعي البصري في حاجة ملحة ليقوم بدور المرفق العمومي¹ وتوفير إرادة تحرير حقيقية تبعده عن منطق التعليمات والتوجيهات، وتعمل على تحسين الأداء وتجاوز الركود وحالة الرتابة والكسل واستحضار النوع الاجتماعي في المجال الإعلامي، سواء بالنسبة للمرأة الممارسة للمهنة الإعلامية أو المرأة المتلقية للرسالة الإعلامية.

واعتبر الفاعلون في أطروحاتهم تطبيق سياسة إعلامية في مجال الإعلام خيار استراتيجي،² و الهدف هو إثراء التعددية الفكرية والسياسية في الفضاء العمومي وتمثيل مختلف اتجاهات الرأي بصفة مستديمة وتوزيع العرض العمومي، مع مواءمته مع الأنظمة الجديدة والسياسات العامة المتخذة وفق منظور الجهورية المتقدمة، ولتعزيز قواعد الوصول إلى إعلام

تاريخ التصفح 17 H 00 GMT 2015/01/09

¹ - في هذا الجانب يمكن أن يلعب مرفق الإعلام دورا أساسيا وخاصة ضمان مسألة حرية التعبير، والذي يساوي في معناه العام الحرية الشخصية الكاملة وبالتالي فإنه يحمل في طياته تجاوز عنصر الرقابة الذاتية والمؤسسية، وامتلاك القدرة على التعبير وإبداء الآراء، وتفسير جميع الحواجز والقيود التي تحد من تداول الرأي، مما يمنح مرفق الإعلام القناة الوسيطة بين مطالب أفراد المجتمع، ومكان تفرغ رغباتهم وجعله آلية من آليات إرسال رسائل إلى القائمين على الشأن العام.

² - مذكرات الأحزاب السياسية إلى الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، مطبعة كادرا، الرباط، 2011، ص: 6.

مهني، يقوم بتوفير الفضاءات والتي ستشكل نوافذ تواصلية لجل أفراد المجتمع، وذلك بفضل أهمية النهوض بالإعلام السمعي البصري في تعزيز البناء الديمقراطي، وفي سبيل تأسيس انطلاقة مهمة تستحضر كل عناصر الحرية والمسؤولية والديمقراطية والتنافسية والمهنية،¹ ولا تتوقف الأحداث على هذا المعطى، إنما تذهب في اتجاه إعادة النظر في المضامين الإعلامية، ومدى تناغم ذلك مع الانتظارات المجتمعية. فشل الديمقراطية المطلوب في المغرب على مستوى حقل الإعلام السمعي البصري، ينطلق من مفاتيح متعددة ولها خصوصيات بين النخبوية والفئوية، وهي دائماً ما يتم أخذها كإستثناءات من طرف الجهات الرسمية، تظهر على شكل عوائق وحواجز من طرف الأطراف التي ترى خلاف ذلك، على هذا النحو تضاربت تصورات ومقترحات مختلف الفاعلين ومن ضمنهم الأحزاب السياسية.

جدول رقم 6: تصورات ومقترحات الأحزاب حول السياسة الإعلامية بالمغرب

الأحزاب السياسية	تصورات ومقترحات الأحزاب حول السياسة الإعلامية بالمغرب
حزب الاستقلال	- ضرورة إخراج مدونة قوانين موحدة للممارسة الإعلامية. - إعادة النظر في العقوبات السالبة للحرية. - ضرورة إعادة هيكلة الإعلام السمعي-البصري. - يجب إعطاء الأهمية للمقاولة الإعلامية. - ضرورة مراعاة حاجيات المهنية في قطاع السمعي البصري. - يجب تنظيم سوق الإشهار وفق ضوابط محددة وذات مصداقية وشفافية.
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	- يجب مراجعة قوانين الصحافة والإعلام وفي عدة محاور. - ضرورة تحديد مفهوم الخدمة العمومية في مجال السمعي-البصري.

¹ - Denis (mc Quail), « la diversité de l'information dans toute su diversité: évaluation d'un concept pour les médias et les politiques publiques », revue culture et communication » édition de Boeck, 2013 p :22.23. للمزيد راجع.

- Jean (William La pierre), « L'Analyse de système, l'application aux sciences sociales/ éditions Syros, paris, 1992.p:44

- Christopher(Terry), David (Pritche), « politiques publiques de communication et diversité de l'information aux Etats – unis », revue culture communication, Edition de Boeck, 2013,pp:63-64.

- الالتزام بمقتضيات الشفافية والعدالة مع قطاع الإنتاج. - القضاء على الخلط اللغوي والسوقية في البرامج الإذاعية. - تطوير مراقبة الحكومة والبرلمان لتسيير مؤسسات الإعلام العمومي.	
- ضمان حق المواطن في الإعلام وخاصة السمي البصري. - ضرورة إحداث مجلس وطني للصحافة. - تحرير قطاع الإعلام السمي-البصري وفق ضوابط وقواعد واضحة. - ضرورة العمل على ضمان التعددية الفكرية والسياسية في الفضاء العمومي.	حزب التقدم والاشتراكية
- ضرورة وجود إعلام يعكس التعددية ويراعي ثوابت الأمة وهويتها. - العمل على تأهيل الموارد البشرية والعمل على الرعاية الاجتماعية للمهنيين. - العمل على دعم الإنتاج الوطني والمقاولة الصحفية. - تحديد معايير الاستفادة من الإعانات الضريبية لحقل الإعلام وخصوصا السمي-البصري.	حزب العدالة والتنمية
- ضرورة إصلاح قانون الصحافة بناء على الالتزامات الحقوقية والديمقراطية. - الحق في الوصول إلى الخبر وتداول المعلومات. - الحفاظ على أسرار الدولة وثوابت الأمة في وسائل الإعلام وخاصة السمي-البصري. - تدعيم حرية التعبير وتعدد الآراء في الإعلام السمي-البصري.	حزب التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري
- ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة في مجال الإعلام. - العمل على وضع ميثاق إعلامي متكامل فيه ما هو قانوني مع ما هو أخلاقي. - مراعاة التنوع اللغوي من خلال النهوض بالإعلام الأمازيغي.	حزب الحركة الشعبية
- العمل على توفير التعددية السياسية في وسائل الإعلام السمعية	الحزب الديمقراطي

الوطني	والبصرية، وعدم اقتصارها على أحزاب المتمثلة في البرلمان. - تدعيم المقابلة الصحفية خاصة الجهوية والحزبية.
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	- ضرورة إنشاء فضاء خاص بمجال الإعلام. - ضرورة احترام تعددية الرأي في مجال الإعلام السياسي. - إعادة النظر في الخط التحريري الإعلامي لبعض البرامج الإعلامية.
الأصالة والمعاصرة	- ضرورة احترام جميع المرجعيات من قبل وسائل الإعلام بنوع المهنية. - ضرورة إعادة النظر في القوانين المؤطرة لحقل السمي-البصري. - يجب العمل على إنشاء محلين خاص بالصحافة. - ضرورة تقديم الدعم الكافي سواء المادي، والبشري لوسائل الإعلام السمعية-البصرية.

المصدر: تركيب شخصي

وقدمت الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان برسم الولاية التشريعية 2007/ 2012 منظورها للسياسة الإعلامية، بناء على طلب هيئة إدارة الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع. وذلك في نطاق الاستشارة الوطنية والمتمثلة عناصرها في تقنين والرقي بمكانة ودور وسائل الإعلام في المجتمع المغربي، خدمة لممارسة الديمقراطية وحرية التعبير وضمان مصداقية وتأثير وسائل الإعلام، ومأسسة وإثمار علاقات حوار دائمة ومنظمة وهادئة، بين الإعلام والفاعلين المؤسسين في الحياة الديمقراطية(البرلمان، الحكومة، القضاء).

وشملت أرائها 13 محورا، انصبت حول حالة الحقل الإعلامي الوطني في شموليته(هيكلية وقطاعيا)، ورؤية الأحزاب السياسية للتنظيم المالي والإداري للمقابلة الإعلامية المغربية (القطاع العام والخاص)، والتمويل والشركاء والمساهمون وتقييم مستوى ونوع الموارد البشرية والكفاءات والتكوين المستمر والمهنية والحقوق الاجتماعية، والتوزيع بالنسبة للصحافة المكتوبة والبث بالنسبة للسمعي البصري، وطبيعة ولوج الانترنت والربط بالشبكة واستعمال تكنولوجيا الإعلام، واليات التفاعل مع مضامين الخطاب الإعلامي حسب الحقول والمنابر الإعلامية، وتمركز وسائل الإعلام جغرافيا ومقاولاتيا ووجهات نظرها في ادوار ومهام وسائل الإعلام إزاء المجتمع في القضايا التي يجب أن تحظى بالأولوية أو تكتسب صبغة استعجالية من أجل

إصلاحه وتطويره.

و الملاحظ أن جل الأحزاب السياسية ربطت منظورها للسياسة الإعلامية، انطلاقاً من مرجعيتها الحزبية وأوراقها التأسيسية ولكن تتقاسم رؤية مشتركة والتي تتمثل في ضرورة احترام تعددية الآراء في وسائل الإعلام السمعية-البصرية، والعمل على إعادة النظر في القوانين المؤطرة لحقل السمعي-البصري بالمغرب، مع وجود نقط خلافة حول شروط الخطاب الموجه للتعامل مع الجمهور ونوعية القيم المروج لها في الصراع بين التقليد والتحديث وبعض المنطلقات الهوية المرتبطة باللغة والأخلاق، وشكل إخراج وتعديل القوانين المنظمة للممارسة الإعلامية وخاصة دفا تر التحملات.¹

المطلب الثاني: تحسين آليات الأجرة وجودة المنتج الإعلامي المعروض

يعتبر العمل على تحسين آليات الأجرة وجودة المنتج الإعلامي من أهم عوامل فعالية وقدرة النظام الإعلامي، ويؤدي ذلك إلى حقيقة مؤداها أن تطور وسائل الإعلام وتمظهراتها، تدار من خلال آليات الأجرة وتهتم المؤسسات والبنيات والإمكانات المادية والبشرية، وتكون رهاناتها عليها إستراتيجية، مما سينعكس لا محالة على المنتج الإعلامي، فالوضعية الأساسية لأية وسيلة إعلامية لا تخرج عن نطاق الإجراءات والأنظمة الخاصة بإخراج المنتج سواء البرمجة والضيوف.

وتعتمد وسائل الإعلام في بقائها على بقاء هذه الأنظمة واستمراريتها في أساس أي سياسة إعلامية، وتعتبر المحدد الرئيسي لنوعية العلاقة القائمة بين كل الفاعلين في حقل الإعلام السمعي البصري، بما فيهم الإعلاميين والفاعلين في النسق السياسي وباقي أفراد المجتمع، والتي تقوم بتحديد وضعية جمع المعلومات وتقديمها للمتلقى وخلق تشكيل رأي عام، وتسعى لتقديم القضايا التي تهتمهم وإيصالها للحكام، والتأثير في صنع القرار من خلال الأسلوب الذي تم به عرض القضية عبر الوقائع والحقائق، وطريقة برمجة المواد أو نوعية الضيوف الذين يتم استدعائهم لتحليل وتوضيح المواد الإعلامية.

فعملية الأجرة، هي مفتاح فعال لضمان السيطرة والهيمنة على نوعية المنتج الإعلامي، وتقرض دوماً البحث عن مواكبة التغيرات، وتجعلها قابلة للاستمرارية والتفاعلية، والتكيف والتغير لنظام الإعلامي المطبق. ولأن المنتجات الإعلامية، هي الأساس الذي تبنى عليه

¹ - مذكرات الأحزاب السياسية إلى الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، مطبعة كادرا، الرباط، 2011، ص: 32-33

السياسات العمومية في مجال إعلام السمعى البصري،¹ وعن طريقها تستطيع قياس اتجاه ومضمون المنتوجات الإعلامية، والذي يتمثل في المداخلات الإعلامية للقوانين والمؤسسات الموجودة، كضرورة لإشباع حاجيات ومتطلبات أفراد المجتمع. ونصل إلى تحقيق ما يسمى بثقافة المشاركة، والتي تعد إحدى سمات المجتمعات المتقدمة ويؤمن فيها الفرد بذاته وأهميته، وقيمة إشراكه مع الآخرين في صنع القرار، والذي يهتم تدبير الشأن العام وتحقيق الوعي المنشود لمختلف أطراف المجتمع²، وتعمل على توثيق مستوى التأثير في المسار السياسى والديمقراطى لأي بلد.

الفقرة الأولى: آليات الأجراء

تعتبر آليات الأجراء خطوات مهمة وتلعب دورا أساسيا في تحديد العناصر التي تهم تدعيم التعددية والتنوع في مجال الإعلام السمعى البصري، ومدى الاستقلالية التي يتوفر عليها وحجم حضور الرقابة الذاتية، زد على ذلك نوعية الضوابط القانونية لأنشطة إنتاج البرامج الإعلامية، ومدى ملائمة البنيات المؤسساتية مع حجم المنتوجات الإعلامية والإجراءات و التي تؤثر في تحديث عناصر المنتج وتهم أساسا حجم الحرية الممنوحة للإعلاميين، بهدف إيصال الرسالة على أكمل وجه دون مضايقات أو التعريض لانتهاكات.

فالإمكانيات البشرية والبنيات المؤسساتية والحوارات الوطنية والجهوية، من أهم عوامل تثبيت سياسة عامة إعلامية في مجال السمعى البصري، ونقطة تحول مهمة في العلاقة بين المتدخلين في حقل الإعلام والمتلقين للرسالة الإعلامية. والتي تفرز مجموعة من التفاعلات، تجعلها قابلة للاختيار وينعكس ذلك على الأداء وتحقيق الاستجابات المتنوعة لأفراد المجتمع، ويمنحها هنا ميزة تسليط الضوء على الجانب الخفى من وراء السياسة الإعلامية، وتقليل المخاطر الناجمة عن عدم الاستجابة لرغبات وطلبات أفراد المجتمع.

¹ - Pierre (Muller), « les politiques publiques », Que sais-je, 2^{ème} édition, 2013 P: 23.

² - رضا (الهمادي)، "السياسات العمومية بالمغرب مميزات وطرق صياغتها" <https://www.goud.ma> تاريخ النصف 18H00 GMT15 /07/2014 .

. للمزيد راجع:

- Rapport de l'association marocaine de l'évaluation et plan stratégique 2014-2013

<http://2.ame.ma/pdf/rapport-activites-2012-2014.pdf> :2015/02/04 à 11h30 GMT.

- Sylvie (Trasa), « l'évaluation des politiques publiques », Institut de l'Entreprise, 2003, pp: 27 - 28.

أولاً: تحديث البنيات المؤسساتية ذات الصلة بالشأن الإعلامي

يسعى منذ مدة القائمون على حقل إعلام السمعي البصري بالمغرب إلى إعادة النظر في البنيات المؤسساتية، ومرد ذلك إلى الرغبة في مواكبة التحولات المجتمعية، وإيجاد قنوات بديلة قادرة على ضبط هذا المشهد الإعلامي، بالنظر إلى المكانة التي يحتلها ضمن عناصر بناء المجتمع. والأمر الواضح أنه بعد محاولة إصدار مجموعة من القوانين المهيكلة لبنيات الإعلام بالمغرب ودسترة المؤسسات الإعلامية، فإنه مع ذلك لازالت هناك اختلالات، والتي تمتد أساساً على إبقاء ملكية وسائل الإعلام للدولة وإشراك القطاع الخاص في النزر القليل. فدرجة تأثيرها بخصوص هذه الزاوية تختلف، وهذا مرتبط بأن كل وسيلة إعلامية لها المقدرة على الإقناع، وفق حجم المؤسسة الإعلامية وبنياتها وكذلك حسب المواضيع التي تعمل على بثها¹.

وفي هذا الصدد، فإن نجاح أي سياسة عمومية في مجال الإعلام بالمغرب يقتضي إعادة رسم الخطوط المجالية من حيث المؤسسات والصلاحيات الممنوحة لها، فمن الضروري حشد كل الإمكانيات اللازمة لتطويرها وإفساح المجال الواسع أمامها، لكي تؤدي دورها الوظيفي المتعدد والمتشعب والقيام بتجميع الوعي الشعبي حول السياسات الإصلاحية المراد تطبيقها في الإعلام السمعي البصري². ويقوم تحديث البنيات الإعلامية بتسهيل تذليل العقبات وتجاوز نقط الضعف أثناء إعداد البرامج الإعلامية، وسرعة نقل الأحداث الجارية وتغييرها في نشرات الأخبار وتحليلها، فنحن أمام ضرورة توفير وحدات إعلامية متنقلة وغير ثابتة، وتضم جل التجهيزات سواء المتعلقة بتخزين المعلومات أو إنتاج المادة الإعلامية³. فهنا القضية بمجملها تفرص استحضارها بقصوى في مشروعات التحديث، والتخطيط في مجال البنيات المؤسساتية لحقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب.

¹ - تجدر الإشارة في هذا السياق أن جل الإجراءات المتخذة حاولت استجماع جل المقترضات ذات الصلة بحقل إعلام السمعي البصري بالمغرب، سواء تعلق الأمر بالجانب المؤسساتي أو المقترضات المتعلقة بتدابير التمويل المرتبطة بها في سبيل الوصول إلى نتائج أكثر إيجابية. ولكن الملاحظ من خلال تتبع محطات عديدة في حقل الإعلام السمعي البصري وخاصة بعد الزيارات الميدانية لمؤسسات الإعلام، هو أن الغالبية منها عرفت إصلاحات لكنها لا تلبّي الانتظارات بسبب الصعوبات المرتبطة بإيجاد خارطة واضحة للتمويل، وزد على ذلك المنافسة الجديدة التي أفرزها الإعلام الجديد. للمزيد راجع:

- عزيز (النويضي)، مرجع سابق، ص: 36.

² - سيدي عمر (الإدريسي)، "دور الإعلام في الانتقال الديمقراطي حالة البلدان العربية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، سنة 2001/2000، ص ص: 43-44.

³ - يونس (مسكين)، "الإعلام السمعي-البصري في المغرب، بين الضبط والتحرير"، رسالة لنيل شهادة التخرج من المعهد العالي للإعلام والصحافة، سنة 2008/2007 ص: 28.

فالواقع الإعلامي المغربي الراهن في المجال السمعي البصري، يواجه العديد من التحديات في مجال البنيات، كشفت عنه ملامح أزمة التدفق الإعلامي ومشكل الاختلال الإخباري، إلى جانب جملة من المبررات التي تحد من تطور مجال الإعلام السمعي البصري في المغرب، والمتعلقة أساسا بعنصري ملكية وسائل الإعلام وسوق الإشهار، نتيجة احتكاره من طرف مؤسسات أخرى مع السماح للرأسمال الخاص بالدخول لكن بشكل جزئي.¹

إن أية سياسة إعلامية عمومية بالمغرب في مجال السمعي البصري، يجب أن تسلم بأن العصر الحالي هو عصر المجال المفتوح، والذي يصعب معه توفير المعلومات أو العمل على إخفائها والتحكم بها دون وجود قنوات بديلة ذات بنى مترابطة ومتناسقة، سواء على مستوى المؤسسات أو الأدوات، وتتجاوز أساليب الاحتواء الناعم إلى الإشراك والاندماج عبر تقديم تصورات عمل للمؤسسات أو القيام بصيانتها بشكل دوري ومنظم.²

ثانيا: الحوارات الوطنية واللقاءات الجهوية الإعلامية

شكل عقد اللقاءات والحوارات الوطنية والإقليمية والجمعية في مجال الإعلام، عاملا مهما في تحسن المادة الإعلامية المعروضة في وسائل الإعلام، فاستقدام خبراء وفاعلين ومهنيين ومهتمين وباحثين في هذا المجال ودفعهم إلى تقديم آراء وتصورات، وخطابات وجذابات، من شأن ذلك دحض السياسات السلبية وجعلها أكثر قوة، والعمل على تدعيمها بما يحقق المصلحة العامة، والمساعدة على الولوج إلى الحياة العمومية والمساهمة فيها. ففي المغرب، تم عقد لقاءات دورية حول الإعلام، عملت على إعطاء دفعة ومصادقية لهذا الحقل، فدورها المجتمعي كان بارز وأداة من أدوات ترسيخ الديمقراطية التشاركية.

فالمهدف هنا، هو تجاوز عناصر الأزمة الأداة للنتائج الإعلامية، وتحسين البيئة السمعية المرئية وجعلها تواكب الطبيعة التجارية التنافسية الجديدة، ومحاولة التقليل من تأثير

¹ - علي (كريمي)، "راهنية حقل الإعلام بالمغرب"، مداخلة في ندوة المشهد الإعلامي بالمغرب في ظل التحولات السياسية الراهنة بين التعدد والتنوع المنظمة من طرف معهد التنوع الديمقراطي بلندن والمركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام يوم 30 شتنبر 2011 بالرباط.

² - العزي (ناجي)، "دور الإعلام في الاتصال السياسي وأثره على الجمهور"، منشور بالحوار المتمدن، العدد 2524 يوم 01/12/2009 <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=159303&r=0> تاريخ التصفح 2015/08/17 على الساعة 16:30.

التصادم بين تطبيقات النماذج السابقة، والمتطلبات التي يفرضها السياق الجديد¹.

عموما هدفت مجمل اللقاءات والحوارات إلى محاولة التعريف بحقل الإعلام، والسبل الكفيلة بتطويره، وجعله قادرا على تلبية الأذواق ويستجيب للغايات التي أنشئ من أجلها، ويعمل على تجاوز الاختلالات والأخطاء ومظاهر الانحراف في تبني الأطروحات الإعلامية، بل لابد من وضع أسس الحكامة الإعلامية كخيار عام ورئيسي².

ولكن ما من شك في أن هذه اللقاءات التي عرفها قطاع الإعلام بالمغرب، تسمح بوصول القائمين على أوضاعه بوقفة تأمل جدية،³ ويفرض الانغماس بإيجاد سياسة عامة إعلامية قائمة على ضوابط مهنية ومعايير أخلاقية، وتعمل على تحقيق التوازن بين طرفي المعادلة حرية الإعلام والمسؤولية. وعليه برزت هذه الحوارات واللقاءات كوسيلة أساسية، باستطاعتها إعطاء آراء ومواقف جديدة في سبيل الدفاع عن الحريات الإعلامية وحماية المادة الإعلامية السمعية البصرية الخاصة بالمواضيع السياسية.

وإن استقراء الدور الهام لها واستشراف المستقبل، يوفر بنك من المعلومات والمعطيات والبيانات والإحصاءات، ويسهل عملية الاهتمام بفعالية ونجاعة الرسالة الإعلامية وحاجات الجمهور،⁴ وتقوم بتقديم صورة عن السياق المجتمعي الذي أنتجها وأثر فيها كما تؤثر به. ففي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية وسرعة تدفق المعلومات والتحديات الثقافية والهوياتية، فإن طرح أفكار من خلال الحوارات لم تعد تشكل موقعا رئيسيا في شبكة تأهيل الإعلام السمعي البصري،

¹ - مداخلة عبد الصمد بن شريف في اليوم الدراسي المنظم من طرف منتدى أطر الشراكة الوطنية لإذاعة والتلفزة تحت عنوان "علم السياسة وتحولات الإعلام السمعي-البصري بالمغرب"، يوم الخميس 15 يناير 2009 برحاب كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكاد.

² - طلحة (جبريل)، "التحرير الكامل لقطاع المسموع والمرئي بعد سنة "جريدة الشرق الأوسط، العدد 8782، 14 دجنبر 2002.

³ - تم تنظيم عدة لقاءات وحوارات منذ المناظرة الوطنية لإعلام مطلع التسعينات، ووصولاً إلى الحوار الوطني للإعلام والمجتمع، بالإضافة إلى عدة لقاءات دولية على غرار الدورة الثانية ولأربعين 42 لملتقى الصحافة الفرنكفونية المنعقد بالرباط 2010 حول موضوع "المسؤولية السياسية والمجتمعية لوسائل الإعلام". وكذلك إقامة عدة تظاهرات جهوية من قبل نوادي الصحافة في مختلف ربوع المغرب، كما هو الحال في بيت الصحافة بطنجة ونادي الصحافة بالأقاليم الجنوبية. وفي إطار مقاربات إعلام جهوي جديد، ولكن الغالبية من هذه التظاهرات تبقى غير منسجمة مع أهدافها ورؤيتها، تصدم بالحواجز عديدة ومحكومة دوما بالطوارئ والبرامج الإستعجالية ومما يفرض معه لزاما إعادة النظر في مقاربتها ودعواتها إلى البحث عن وسائل تدفع بحقل الإعلام بالمغرب إلى الأمام.

⁴ - تقرير ندوة قانون الإعلام في البلدان العربية المنظمة من طرف مركز الأبحاث والعلوم الاجتماعية وشبكة Inter News أيام 27/28/29 يوليوز 2015 بالرباط.

بل إنها أصبحت تشغل موقع القلب في إطار تحديث إستراتيجية إعادة تشكيل منظومة حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب¹.

ثالثا: الإمكانيات المادية والبشرية

أصبحت مسألة الأطر البشرية والإمكانيات المادية العمود الفقري لأي سياسة إعلامية، فالثراء البشري والتمويلي والهيكلي، مكونات تكمل بعضها البعض. ويقوم نجاح أي سياسة إعلامية على أحد لبناتها الرئيسية، وكلها عناصر تؤكد على أهمية وجود الوفرة المادية والمعنوية وتأثيرها على نوعية المنتج الإعلامي².

ومن هذا المنطلق، ظلت الموارد البشرية والمادية في حقل الإعلام السمعي-البصري بالمغرب، تسيطر على جل الأهداف المتوخاة من أي نتائج جديدة به. وفي حقيقة الأمر هناك تناسق وتناغم بينها، لذلك وجود مجموعة من القيود المفروضة عليها تحد من نجاعة أدوارها، وخاصة مسألة التكوين في مجال الإعلام السمعي البصري³ وطبيعة رخص العمل والتوظيف به، ومدى وجود أخذ برؤية الأفراد والتنظيمات حول حضورهم في البرامج الجديدة. ولكن نلاحظ أنه بدأ بشكل متذبذب مع القواعد والإجراءات المتخذة في تنظيم مهنة الإعلام السمعي البصري⁴، وتبرز أهمية معرفة تحديد الاختصاصات العامة البشرية والمالية في مختلف مجالات تطبيق السياسة الإعلامية، بأنها تؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها، سواء عند التخطيط للمشروعات أو تنفيذها أو إعادة هيكلتها، على الرغم من صعوبة ضبط التوازن بفعل العوامل الخارجية، التي أضحت تؤثر على الممارسات التقليدية في حقل الإعلام سواء بشريا أو ماديا.

¹ - لوينة (ناجي)، "الإعلام السمعي-البصري المغربي ورهان الانفتاح والتحرير"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس أكدال 2008/2007 ص: 56.

² - على هذا الأساس لا يمكن القول إن الإمكانيات المادية والبشرية ليست منعزلة عن باقي عناصر السياسة الإعلامية، واستنادا إلى ذلك يمكن القول بأن أدوات السياسة الإعلامية في سبيل وصولها للمعرفة المتطورة خاصة في مجال الإعلام، ليست توليدية أو تكوينية، بل هي نتاج مجموعة من التراكمات، وتتجاوز ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة ذات بني معرفية أكثر قدرة على النفاذ إلى عقول الأفراد وتلبية رغباتهم.

³ - ZAID (BOUZIANE), « public Service Television policy and national development in morocco, these doctorat university of south Florida, June 9, 2009, p 23-24.

<https://scholarcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1099&context=etd>
2013/04/04 11h00 GMT

⁴ - التقرير السنوي حول حرية الصحافة والإعلام بالمغرب 3 ماي 2013، منشور بموقع النقابة الوطنية للصحافة المغربية www.SNPM.org تاريخ النصف 17H 00G.M.T2014./06/07

خلال الفترة الجديدة بفعل المتغيرات، أصبحت وسائل الإعلام السمعية البصرية على فهم أوسع لهذا المجال¹، فالقائمون عليه محكومون بتغيراتها وتطوراتها وليس لهم القدرة الكافية على كبح جماحها. وبالتالي فهم ملزمون بمواكبتها، خاصة بإيجاد بدائل لأطر مؤصلة في مجال التكنولوجيا، ومحاولة تنظيمها في إطار شمولي لتقارب الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة في مجال الإعلام السمعي البصري، ويمكن هنا التطرق إلى ما تم استحدثه بالمغرب منذ الاستقلال حتى الآن لا على مستوى البنيات والمنشآت والأطر الإعلامية.

ولكن الملاحظ الاعتماد المتزايد على المنح المقدمة من طرف الدولة، الذي يؤثر سلبا على أدائها " هناك مجهودات كبيرة تم إنجازها في هذا الباب، فمثلا قناة العيون الجهوية، شهدت تطوير بنياتها وأجهزتها بشريا وهيكليا في مختلف المناطق الجنوبية، وعرفت تأسيسا لمكاتبها وإنتاج مجموعة من البرامج وتغطية عدة تظاهرات، وناقشت عدة قضايا حساسة واستضافت شخصيات من مختلف الحساسيات وهذا يدل على أن حرية الصحافة تمارس في المغرب في مناخ سليم وبالتالي لم يعد هناك طابوهات"².

فرقم المعاملات المنجزة من طرق وسائل الإعلام السمعي-البصري لا يغطي حتى تكاليف الاستغلال، فمثلا تكاليف استغلال الشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة مثلت ضعف رقم المعاملات تقريبا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2015، ووصلت التكاليف إلى 1402 مليون درهم مقابل رقم معاملات قدره 597 مليون درهم سنة 2014، وهذا راجع لضعف العائدات الخاصة بالإشهار، والتي لم تتعدى 169 مليون درهم سنة 2015 وارتفاع كتلة أجور الموظفين إلى 520 مليون درهم. ومما حدا إلى نهج عملية المغادرة الطوعية لتقليل من

¹ ZIAD (BOUZIANE) ocp.p.:27-28.

للمزيد راجع:

-جواب وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي على أسئلة قضاة المجلس الأعلى للحسابات حول تقرير 2015 منشور بموقع المجلس الأعلى للحسابات <http://www.courdescomptes.ma/ar/Page-27/-/-/25-188> تاريخ التصفح 2015/09/07 الساعة 9 صباحا.

² -مقابلة أجريت مع محمد الداه الأعضف بمقر قناة العيون الجهوية بتاريخ 2013/04/04 على الساعة 7 مساء بمكتبه بقناة العيون الجهوية، للمزيد راجع:
- علي (باهي)، م س، ص: 56.

- يحي (اليحيوي)، في الإعلام والسياسة والأخلاق، منشورات عكاظ الطبعة الأولى، الرباط، 2015 ص: 31-32.
- Campaiola, J, « the Moroccan media filed: Am analysis of Elite hybridity in television and film institutions” communication culture et critique, 2014 p: 93,
<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/cccr.12062>

التكاليف ووضع إستراتيجية تصريف 350 مستخدم، قدرت التكلفة ب 125 مليون درهم¹، وعدم اعتبار حجم الإمكانيات المادية والبشرية والمسؤولية الناتجة عن تنفيذ السياسة الإعلامية خاضعة لها، يفرض ما يتخذ من تدابير وإجراءات أن تراعي هذه الأمور.

وعموما قد لا يقتصر على هذه الإمكانيات، بل قد تضاف لها أمور أخرى مرتبطة بعنصري التدبير والنجاعة وذلك عبر شرح الأسباب التي تدفع إلى الرقي بالمنتج الإعلامي، وجعله ينشئ قنوات ومسارات في مواجهة المخاطبين به، بالتالي الوصول إلى مرحلة يصل معها جعل الإعلام السمعي البصري شريك قوي وقناة من قنوات تحديث المجتمع، والتعبير عن قضاياها واهتماماته، كأساس من أساسيات تدعيم الخيار الديمقراطي، بمعزل عن الشوائب المحاذية له. وتعمل الإمكانيات المادية والبشرية داخل دواليب المنظومة الإعلامية، وتمنحها جانب من الاستقلالية والمهنية بما يخدم أهداف أصحاب الوسيلة الإعلامية، بعيدا عن باقي الأحداث المترابطة معها، وهذا ما يدفع إلى القول بأن عنصر التمويل قاطرة الاتجاه الإصلاحي للمنظومة الإعلامية في المغرب وخاصة السمعي البصري، دون إغفال العنصر البشري الحاضن في جل البرامج والمخططات الإصلاحية.

الفقرة الثانية: حيثيات المنتج الإعلامي المقدم.

ركز حقل الإعلام بالمغرب في مجال السمعي البصري على قضية جودة المنتج الإعلامي المقدم، خاصة المواد السياسية في سبيل الوصول إلى نمط معين يضمن الرقي به، وحسب تتبع مختلف عمليات الإصلاح، فقد ركز على هذه المسألة وحرص دائما على بناء جسوره، وتوطيد دعائمه، وموفرا تفاعل إيجابي وتكاملا فعالا بين برامجها والمواضيع المعروضة. وتبرز سلامة هذا الجانب في توفير منتج إعلامي، يحمل خطابات ذات توجيه معين ويسعى إلى تقديم إشعاعات تزيل العتمة حول قضايا معينة، وتقوم بإنارتها عبر نقاشات مفتوحة وذات مفردات محددة، فعناصر البرمجة والضيوف والمواضيع شأن ملح آخر لا بد من

¹ - كان من المفترض أن تبدأ هذه العملية سنة 2010، لكنها تأخرت بسبب أسباب مادية، وقد تأخرت لمدة سنتين. وتم تنفيذها على جزأين: الأول في يونيو 2012 بكلفة 52.9 مليون درهم، والثاني دجنبر 2012 بكلفة 10.4 مليون درهم، أي بكلفة إجمالية قدرها 63.3 مليون درهم وتم تمويلها عن طريق منحة وزارة المالية والتي على أثرها غادر 86 مستخدم بدل 350 مستخدم. والتي كانت مقررة مما جعل آثارها بكونها محدودة للمزيد راجع:

- تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015 حول مجال فحص وتدقيق قنوات السمعي-البصري:

http://www.courdescomptes.ma/upload/ftp/documents/Rapport%20CDC_Fr_Vol%20I.pdf
www.courdescomptes.ma

معالجته في أي سياسة إعلامية وبالتالي فإن توزيع البرامج والضيوف في العديد من الأنشطة التي تهم تغطية الأحداث وتقديم القراءات لها سيؤدي لا محالة إلى التركيز على حملاتها.

وهنا الواقع الجديد لإعلام السمي البصري أدى إلى تزايد تعقيد العلاقات بين نظم المعلومات وتشابكها، مما فرض طريقة جديدة لتقويم عمليات البرمجة، وخطوط دخول البرمجيات الدقيقة في مختلف مراحل الإعداد وتقديم وتوظيف البرامج، ودفعت السرعة الهائلة في تطبيق التقنيات الجديدة، وإلى محاولة الاستجابة الفورية عبر إدراج مواضيع محددة. فالمادة الإعلامية وخاصة السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، كثيرا ما أثارت الجدل حول الأساليب والطرائق التعبيرية والمواقف المختلفة المنتجة، وبيان الفروق المميزة بين أحدها وباقي المواد الأخرى المعروضة والشحنة الإخبارية والتأطيرية التي تقدمها.

وزد على ذلك مدى تكامل عمليات التبليغ كافة التي تسعى لتفعلها، تجدر الملاحظة أن مع الارتجاج الثوري في المنطقة ومن بينها المغرب، ظهر تغيير في نوعية الضيوف والمواضيع الحوارية ولقي استحسان من عموم المشاهدين ولكن ما لبث أن عادة الأمور إلى شكلها وطرحت معها علامات استفهام حول جدية الانتقال بحقل الإعلام ومواده إلى مستويات تعبر عن المرحلة. تعكس مقارنة أمور البرمجة والبحث عن جودتها في المغرب، مدى نسبة المشاهدة المحققة وتفاعل أفراد معها وحجم حضور المواد السياسية في الإعلام السمي البصري، التي تبدو أكثر اتزانا وإيجابية عندما يتم التطرق لمواضيع تدبير الشأن العام والحياة السياسية، وإذا كانت محدودة التأثير في مجرى الأحداث على أرض الواقع، لكنها تقدم رؤية تظل محصورة حول الوسائل والأدوات، وليست حول أهداف الإستراتيجية قصد إضفاء الشرعية على توجهاتها في مجالات بعينها في تناحر دائم بين مواكبة التحولات والارتهان للواقع القائم.

أولاً: البرمجة □ :

تعتمد البرمجة بشكل أساسي على محتوى البرامج الحوارية والموضوعات التي تطرحها، وارتباطها بالمجتمع والأساليب التي تقدم بها تلك القضايا، وشكلها الإعلامي والجمهور المستهدف، فالبرمجة لا تقتصر على مواعيد الزمن فحسب، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بالفئة

¹ - هناك اختلاف واسع حول مفهوم البرمجة الإعلامية وهذا الأمر راجع إلى تداخل عناصر تحديدها، فهناك من يربطها بمكانة ملكية الوسيلة الإعلامية وبغض النظر عن وضعياتها القانونية ومن يربطها بحاجات ورغبات الجمهور، في حين هناك من يرى أن التقنيات المستخدمة هي محددة لها وهناك من ينظر لها انطلاقا لطبيعة الآراء التي تسعى إلى إبرازها، في إطار مقارنتها مع جميع المواد التي يتم عرضها.

الاجتماعية المستهدفة وسلوكاتها، وتقوم بدور أساسي وهو ربط الوصل بين البرامج التلفزيونية عبر ضمان استمراريتها وفي الوقت ذاته بتنسيق تنوعها.

وتتجلى أهم أهداف التي تسعى لتحقيقها في حيازة أكبر عدد من المشاهدين والعمل على استمالتهم لموضوعات الوسيلة الإعلامية، وجعلهم من متابعي القناة الإعلامية، هذا الأمر لم يعد بالهين في ظل تواجد وتعاضم القنوات الإعلامية السمعية البصرية، مما منح المشاهد سلطة ممارسة الانتقاء. وهناك عدة أدوات قياس المشاهدة، أضحت تركز عليها القنوات الإعلامية وأهمها هوية الوسيلة الإعلامية السمعية البصرية والملتصقة بالبرمجة، والصلاحيات الممنوحة لمدراء البرامج التلفزيونية وترتيبها في جدول البث اليومي والأسبوعي، ومعرفة كيفية حشد أكبر من المشاهدين وإذا ما تم النظر إلى مستويات الاتصال التي تطرحها البرمجة، تجدها أكثر تعقيدا بفعل تشعب فروعها وأنواعها ويجعل الجهة المحددة للخطاب أكثر صعوبة. ويعد جمهور الحلقة الأهم في أي برمجة إلى جانب المنافسة مع باقي القنوات، وجب معه التدخل الفوري والآني لتصحيح أو تدعيم بنية البرامج التي يتم عرضها، بالإضافة إلى عامل آخر مرتبط أصلا بالإشهار وكل هذه الأشياء تدخل أيضا في نطاق وظيفة القناة، فمثلا القناة التلفزيونية والإذاعية الوطنية بخلاف القناة التجارية، التي لا يهتمها مصدرها أو موطن إنتاجها بل ما هي الكلفة والفوائد الموائية المحصلة¹.

جدول رقم 7: أصناف البرامج والقضايا المعالجة في القنوات الإعلامية

البرامج	السياسية	الاجتماعية	الثقافية	الخدماتية	الصحية
القضايا التي تعالج	هي البرامج التي تتناول القضايا السياسية وتؤثر في الرأي العم	هي البرامج التي تتطرق للقضايا الاجتماعية وتطرحه للنقاش	هي البرامج التي تركز على الجانب الثقافي الهوياتي	هي البرامج المرتبطة بالخدمات اليومية مثل التجهيز والنقل	هي البرامج التي تعالج المشاكل الصحية وتعمل على تقديم التوجيهات والنصائح

المصدر: تركيب شخصي

¹ – Burtin(Jérôme), « la programmation télévisuelle: une arme stratégique dans la guerre des chaines » www.composite.org/index.php/revue/article/view/69/68 3/05/2015

فهناك عدة تقنيات تدخل في البرمجة، أهمها تقنية المعاكسة وتقنية البرمجة بالمحاكاة،¹ و فرض تتبع مسألة البرمجة في المغرب وعرض المادة السياسية في مجال السمعى البصرى على مستوى البرامج الحوارية، لزاما مقارنتها مع بعض التجارب سواء القريبة من نمط تدبير حقل الإعلام السمعى البصرى بالمغرب على غرار التجربة التونسية واللبنانية أو التجارب الغربية. فنجد فى كل من تونس والمغرب بعد الارتجاج الثورى، ظهرت بوادر ذات برمجة مختلفة عكس قبل هذه الفترة، فالمغرب مثلاً قام بإنشاء HACA سنة 2002، ولم تتم دسترتها إلا مع دستور 2011 عبر الفصل 165 فى ظل تعددية إعلامية مضبوطة، وتسعى إلى تحقيق حاجيات ورغبات المواطنين وذلك انطلاقاً من الوظيفة الإعلامية للوسيلة الإعلامية. وأما تونس فتمت دسترة هيئة السمعى البصرى سنة 2014 HAICA والملاحظ أن برمجة هذه البرامج بدأت تتجاوز البنية التقليدية والتي تعتمد على عناصر معينة، ف قنوات السمعى البصرى فى تونس تشتغل على دورتين فى السنة، أما بالمغرب فتعمل على تقديم ثلاث دورات فى السنة ودورة أساسية تدوم حوالى 8 أشهر ودورة صيفية لمدة شهرين ودورة رمضان لمدة شهر واحد.²

جدول رقم 8: يوضح قنوات البرمجة ومعايير تحديثها

التليفزيون	المدة	تاريخ الدورة	أسس إعداد البرمجة	أدوات تقييم البرمجة

¹ - تعتبر تقنية المعاكسة من أهم تقنيات البرمجة وظهرت أول مرة فى إيطاليا منتصف الثمينات، وتقوم على وضع برمجة مختلفة لباقي البرامج الموجودة وتهدف إلى إعادة توزيع المشاهدين داخل المجتمع، وتميزت بدايتها بالفشل ولكن مع وفرة القنوات التليفزيونية مؤقتاً بدأت تجد ضالتها فى ارتفاع نسب المشاهدة، والتركيز على فئات معينة ومواضيع محددة فى الغالب عبارة عن تحقيقات. وأما المحاكاة فهي السير على نفس المنوال وتقليدها، وهو قائم دون إدخال أي تعديلات عليه ويعد الإشهار عاملاً حاسماً فى تحديد أهدافها ومواضيع اختيارها و فى ظل تنوع واضح لأنماط البث، سواء السمعى أو البصرى. للمزيد راجع:

- نصرالدين (العياضى)، "فى البرمجة وإعداد الخارطة البرمجة فى القنوات التليفزيونية العربية جدلية التحرر والممارسة"، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، السنة 2007 ص: 9.

² - نصر الدين (العياضى) مرجع سابق ص: 86.

الشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة المغربية	9- أشهر للدورة العادية - شهران للدورة الصيفية - دورة رمضان الكريم	- منتصف سبتمبر إلى منتصف يوليوز - منتصف يوليوز إلى منتصف سبتمبر. - مرتبطة بشهر رمضان	- الإنتاج الوطني والجمهور - دفاتر التحملات	- داخل التليفزيون - أدوات قياس نسب المشاهدة - آراء المشاهدين
القناة التونسية	- 11 شهرا للدورة العادية - شهر واحد لدورة رمضان	الدورة الثانية تنتقل مع شهر رمضان	- دفاتر التحملات - الجمهور	- مؤسسات بحثية

المصدر: تقارير اتحاد إذاعات الدول العربية للقنوات التليفزيونية.

وعلى خلاف المغرب وتونس فإن لبنان لديه منظومة برمجة مختلفة بسبب كثرة القنوات الخاصة، والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالتيارات السياسية، ويجعلها ذلك خاضعة للوضع العام في البلد وكل قناة إعلامية تحاول الحفاظ على جمهورها بين قوتين رئيسيين في البلاد، قوى 14 من مارس آذار و8 من آذار مارس، ونلاحظ هيمنة القضايا السياسية وحضورها في البرمجة عكس هموم المواطن، بخلاف ذلك تحضر بشكل ولو جزئي في البرمجة بالمغرب وتونس.

وأما في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فعمليات البرمجة تركز على فئات بعينها، وتعمل المحطة التليفزيونية والإذاعية على دفع أكثر عدد ممكن من الجمهور لمتابعتها وذلك على أساس المفروض عليها والمرتبط بالمنافسة، وتقتضي المهنية وتتركز كمعطى حول طريقة العرض وعلى استخدام الجيد للعناصر المرئية.¹ وفي الحقيقة، أن البرمجة دوما ما تخضع للتحويلات والتي يشهدها قطاع الإعلام، ولكن تلمس وجود فوارق بين القنوات العمومية والخاصة، أصبحت تشكل 71% من القنوات الإعلامية المؤثرة لحقل الإعلام السمعي البصري بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعليه فإن حضور البرمجة هو مرآة عاكسة لطبيعة ونوعية السياسة الإعلامية، وشكل وطريقة تناولها لأحداث والموضوعات سواء من حيث ترتيب أهمية الموضوعات أو الاختصار في الغالب على الصور والتركيز على تحليل الجوانب والأبعاد

¹ - عبد الله محمد (بن عبد الرحمان)، "سوسيولوجيا الاتصال والإعلام". دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، السنة 2006 ص:

ثانيا الضيوف:

شكل الضيوف أحد العناصر الأساسية في أي منتج إعلامي والركيزة التي تعكس فعالية السياسة الإعلامية، ذلك نظرا لقدرتهم على منح المكانة والصفوة سواء إيجابيا أو سلبيا للوسيلة الإعلامية ولدى عموم الجمهور المتلقي للمادة الإعلامية. فتواجههم وتسليطهم الضوء على عديد من القضايا والأحداث وإبرازها يهدف لخلق نوع من الإثارة، وفي الغالب هناك صنفين من الضيوف إما أفراد عاديين، يملكون تجارب ومحطات أو من الشخصيات المهمة في المجتمع، يسمون بنجوم المجتمع STAR SOCIETY وقادة الرأي.¹

وتمنح طبيعة الضيوف وحجمهم الوسيلة الإعلامية شكلها وجذوتها، فحضورهم نابع من طبيعة تداخلاتهم، وردات الفعل التي يتركونها والصور التي يحدثونها في تشكيلهم للوعي بالمجتمع،² هذا ليس مرتبط أصلا بقدراتهم المعرفية، إنما أيضا بقدراتهم على التجاوب مع الوسيلة الإعلامية من خلال الحركات والتعبير والإشارات والصمت والقدرة على الإقناع، والحصول على السند أو العكس.

والملاحظة الأساسية في مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية أن غالبية الضيوف يكونون منتمين لتدبير الشأن العام ومن السياسيين بالأخص في البرامج الحوارية، وهو من يكون يقرر ويصف حالة معينة، ويعلن حالة تأييد مع حضور للعديد من الفعاليات المدنية والثقافية بنسب أقل، فتدخلاتهم تعمل على تقديم صورة واضحة حول جوانب معينة في المجتمع، والتي تهم قضية آنية أو حدث مفاجئ أو برنامج معين وتركز على حركية وتفاعل الآراء فيها وتقوم بإنتاج المعنى.

¹ - إن هذا الحضور يشكل روح التوافق بين الوسيلة الإعلامية، والرسائل التي تبعثها من خلال نجومها الإعلاميين، فهي تعد قناة مؤسسة ومؤصلة على التجارب ومع معظم مطالب الجمهور المتلقي من أجل ذلك يتم البحث دوما عن خيارات بديلة انطلاقا من نوع الضيوف وأدوارهم في صناعة رأي عام وفق أشكال متعددة، والتي تختلف عما هو سائد في البلدان الغربية عما هو موجود عندنا والتي دوما ما تظل حبيسة مواقف وآراء وتوجيهات وتطلعات محددة بصورة دقيقة والتي لا يخرج عنها الضيوف إلا في نطاق محسوب العواقب.

² - PATRIK (LE FLOCH), « la régulation de la presse entre les corporations et Etat », le temps des medias, 2006/1 N6,p :63

<https://www.cairn.info/revue-le-temps-des-medias-2006-1-page-59.htm>

2012/06/06: At 14h30

لعل ما يجب الانتباه إليه أن حضور الضيوف مختلف حسب طبيعة الأنظمة الإعلامية، والتي هي الآن في صراع مع الزمن، بسبب تحول الفضاء الإعلامي إلى ساحة رقمية إعلامية وبالتالي محاولة تكريس الاختلاف والتناقض مع استعمال بعض التشنجات لجلب الانتباه وضمان نوع من المصداقية والموضوعية والنزاهة، وأصبحت غير ذات فعالية في ظل هذا التغيير وعلى كل حال، فهذه الخصائص المرتبطة بدور الضيوف في منتج إعلامي، تقوم بتجسيد مدى امتلاك الضيوف عنصر التعقل وحجم الصرامة والبراهين التي يقدمونها.

وهذه المسألة حاضرة في القنوات السمعية البصرية الغربية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وفي العديد من البرامج سواء في المحطات ذات التوجه الحكومي أو الأخرى، كما هو الحال في شبكة سي إن إن CNN أو فوكس نيوز FOX NEWS أو سي إن بي سي CNBC بخلاف ذلك في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هناك غياب للتعمق في القضايا من قبل الضيوف وهذا مرتبط بالرقابة أو استجابة للرقابة الذاتية وذلك في إبراز الرسائل دون مشاكل ويكون لها تأثير على وظيفته أو سمعته أو التزاماته¹.

ويلعب الضيوف دورا كبيرا في مختلف أشكال وأنماط البرامج السمعية البصرية وذلك عبر إعطاء بيانات ومعلومات، لكن قدرة المعد على إثارة تلك الإحصائيات والأرقام هي الكفيلة بجعله موفقا بالحصول على الإجابات المطلوبة وبعيدة كل البعد عن الارتجال الكامل وقائمة على التعبيرات العلمية وأرقام محددة في وقت محدد بعناية ومدرس².

ويعمل حضور الضيوف في وسائل الإعلام السمعية البصرية على نقل المعرفة، والحصول على التثقيف في إطار مقارنة الاستهلاك الفوري وذلك نظرا للمنافسة الشديدة، والتي تقتصر فقط على نوع من البيئة الإعلامية في مناطق عدة، وقطعت أشواطاً كبيرة في مسلسل الديمقراطية³. وتسعى الوسيلة الإعلامية للوصول إلى جمهور غير متجانس في السن و الثقافة

¹ - بلقزيز (عبد الإله)، "فضائيات العربية وقضايا الأمة حلقة نقاشية"، المستقبل العربي. بيروت 2004/8 ص: 46.

² - فنحن أمام التطورات التكنولوجية والذي فرض على جل القنوات السمعية البصرية مجموعة من التحديات، وأرغمها على وضع إستراتيجية وتعالج أوضاع الاتصال لإعادة رسم التوجهات مع أدوات ووسائل تنطلق من نوعية الضيوف والقضايا المثارة خلالها.

³ - طارق (الخليفي). "سياسات الإعلام والمجتمع"، دار النهضة العربية، القاهرة السنة 2010 ص: 24-25 للمزيد راجع.

-التقارير السنوية الدولية لمنظمة صحفيون بلا حدود، 2010-2011-2012-2013-2015

تاريخ التصفح: http://ar.rsf.org/wp-content/uploads/2015/12/2512_RS_F_2015_BILAN2_AR.pdf

و الجنس، مما حتم عليها اختيار الضيوف، وبما يتناسب مع خطها التحريري وتعمل على تركيز مشروعها الإعلامي و يكشف ذلك في نفس الوقت أسلوب قدرة الوسيلة الإعلامية على مواكبة التحولات، والقدرة على تجاوز سوء اختيار الضيوف والارتباط بعملية التحديث والتطوير ودفع العملية الديمقراطية إلى الأمام، فتقديم الضيوف من مشارب مختلفة وذوي حمولات فكرية وتجارب ميدانية، قادر على خلق وتأثير النقاش العمومي المفضي إلى تعلم السلوك الديمقراطي بعيدا عن التسطيح العلمي والتغيب الفعلي للواقع والأحداث الجارية.¹

¹ - إن عنصر مشاركة الضيوف كان غائبا فيما مضى حول نوعيتهم، وتوفرهم على صفات معينة، وفي الغالب ما كان يتم اقتصار على نوع معين وهذا كان مرتبطا أصلا بوجود معوقات الديمقراطية في العديد من البلدان، والعلاقة التي كانت سائدة هي إرادة الهيمنة والسيطرة والرغبة في الاستحواذ بالرأي، والتي كانت تنحو نحو إقصاء وإلغاء الآخر وجعل الضيوف كطابور احتياطي لتمرير المواقف السياسية والتصورات الأيديولوجية في الوسيلة الإعلامية.

المصدر: تركيب شخصي

وترتبط قدرة الضيوف على إبراز القضايا والأحداث، بعنصري كيفية التعامل مع المعلومات وتجاوز عوائق التواصل، وطرح الأفكار والذود عنها وبما يتناغم مع الآراء المفروض غرسها كقيم بالمجتمع. وتستند الخيارات الإستراتيجية لوسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب من أجل تضخيم الأحداث والوقائع أو العمل على تجاهلها، في جل مخرجاتها على قدرة الضيوف بالمحاجة والإقناع.

ثالثا: المواضيع:

اعتبرت فكرة تحديد المواضيع من أهم النقط التي يركز عليها المنتج الإعلامي ولعل الاهتمام بوضع سياسة موضوعاتية خاصة بأي وسيلة إعلامية، يرتبط تقنيا وهندسيا وإعداديا بالمرتكزات التي تتوفر عليها الوسيلة الإعلامية، فالتسابق الإعلامي فرض على جل المؤسسات الإعلامية تقديم موضوعات تواكب الأحداث¹.

ولا يكمن جوهر الصراع من بين العناصر الرئيسية لهذه المواضيع في صراع بين القنوات، تختلف أهدافها ومرجعيتها وبرامجها، والطموحات التي تتوخى تحقيقها باستقطاب أكثر

¹ Marie (Ihérant), «les Emission politiques, Réduction on redéfinition de l'espace de communication télévisuelle » le temps des médias, 2006/2,N° 7 p: 194-195.

الأفراد والقدرة على التأثير فيهم وتوجيههم وفق إرادتها¹ وإن جوهر الصراع هنا يقوم على كيفية عرض الأفكار وتوظيف الرسائل التي تبعث بها، خصوصا في سياقات متقاطعة الأهداف والمصالح والحمولات المتعددة التي تحملها في طياتها.

وهنا أهمية المواضيع لا خلاف حولها في الوسائل الإعلامية، والرفع من جودة المنتج الإعلامي والواقع أثبت ذلك، عبر رصد اهتمام المشاهد المتلقي بنوع من المواضيع، خاصة المادة السياسية في البرامج الحوارية أو نشرات الأخبار.² وإن كان هذا الأمر لا يجد إشكالات كبرى في البلدان الغربية، لكنه لا زال يطرح عائقا في البلدان لم تصل بعد إلى مستويات تلك الدول والتي تجاوزت هذه المسألة، لتحضر البرامج الاجتماعية مكان البرامج السياسية. وكما أن الفارق الأساسي بين النمطين مرتبط أصلا بشكل التراكمات المحدثة على مستوى الحرية الممنوحة للوسيلة الإعلامية والظروف المواكبة لنجاح الموضوع المثار للنقاش،³ بيد أن هناك فوارق عديدة يمكن مناقشتها أثناء عرض المواضيع،⁴ والتي تتحكم في شكل وحجم التوقيت والضيوف المؤثمين له.

وتمت ملامسة هذا الأمر بعد الإرتجاج الثوري في المنطقة، وطرح مواضيع ونقاشات في القنوات السمعية البصرية كانت إلى وقت قريب من الطابوهات، وتعرف حضور ألوان الطيف من مختلف المشارب. فمن ناحية مناقشة الأسباب التي أدت إلى ذلك تجعل ضرورة البحث عن مصوغات التغيير والموضوعات المطروحة، هل كانت تركز على جوانب معينة،

¹ - اعتمادا على هذه المقاربة، يسعى الفعل المحدث من قبل أي وسيلة إعلامية إلى توفير رصيد من المعلومات، قادر على ضمان انسيابية في متابعة الموضوعات التي تعرضها وذلك عبر غرس مجموعة من الأفكار سواء السياسية والاجتماعية المراد انتشارها في المجتمع. وإن ما يطرح بإلحاح هنا نوع العلاقة التي تحدث بين المتلقي ومصدر المعلومات أي هل تصل إلى علاقة تكامل وترابط أم إلى خضوع وإكراه، فهذه العلاقة تتحدد انطلاقا من مصداقية الموضوعات والأحداث التي تقدمها الوسيلة الإعلامية ونوع الميول والرغبات التي يحتاجها المتلقي وما يتلاءم بما هو سائد في المجتمع.

² - عبد القادر (عراضة)، محمد حمدي (الفتاح)، "إنتاج النشرات الإخبارية التلفزيونية" دار أسامة، عمان السنة 2013 ص: 65.

³ - تقرير المعرفة العربي لعام 2009 نحو تواصل معرفي منتج دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، السنة 2009 ص: 89، للمزيد راجع.

⁴ - GUAAYBESS, (Touya), l'audiovisuel public marocain, à la croisée des chemins ? In global, septembre 2015

<https://www.inaglobal.fr/television/article/l-audiovisuel-public-marocain-la-croisee-des-chemins-8530> تاريخ التصفح 2015/11/18 20H00 GMT

- يورديو (بيير)، "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول". ترجمة درويش (الخلوجي)، الطبعة الأولى، دمشق دار كنعان، السنة 2004 ص: 49-50.

أما أنها اهتمت بجل القضايا؟ أي بمعنى آخر ما هو المحرك الأساسي للتعايش معها، هل هو الأمل في الحرية أم الخوف من المستقبل أم توفير المعيش اليومي¹.

وبين هذا وذاك نجد الغالبية من الأطروحات الموجودة في المواضيع تبحث عن وسيلة تمكنهم من طرح تصوراتهم ووجهات نظرهم، والعمل على الاقتراب من هذه الغاية بأي شكل من الأشكال² ومن ناحية أخرى، تحقيق الوسيلة الإعلامية المنتج الإعلامي الأفضل والتوازن بين أنصار حلقات التغيير وبين من يردون الحفاظ على الواقع كما هو عليه مع إدخال بعض اللمسات كتعبير عن نموذج المشاركة المباشرة في إدارة وصناعة الرأي العام وتوجيهه. وإلى جانب هذه العوامل الموضوعاتية المحددة، لأصوب البحث عن عناصر تعمل على تحديد تركيب المواضيع من المفترض أنها تحمل رسائل وإمكانيات تعبر عن المناخ السائد والذي ترتبط به الوسيلة الإعلامية ارتباطا وثيقا. وفرض هذا الأمر عدة مؤشرات حول نوعية المواضيع، أولها ضرورة وجود تشارك حقيقي في إنتاج المعنى واكتساب الحقيقة، وثانيا وجود القدرة القصوى على توضيح الآراء ومناقشتها درءا لأي التباس أو فهم خاطئ للموضوع وبحرية المناقشة دون خوف وبعيدا عن الحساسيات، وأخيرا من أن تجسد المواضيع المطروحة في الوسيلة الإعلامية عنصر الحوار، بعيدا عن جانب المزايدات والبحث عن فكرة التعايش والوئام³.

وفرضت هذه الأمور إعادة صياغة المواضيع في العديد من الوسائل الإعلامية السمعية

¹ - رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية من مصر -المغرب -سورية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، السنة 2011 ص: 7-9.

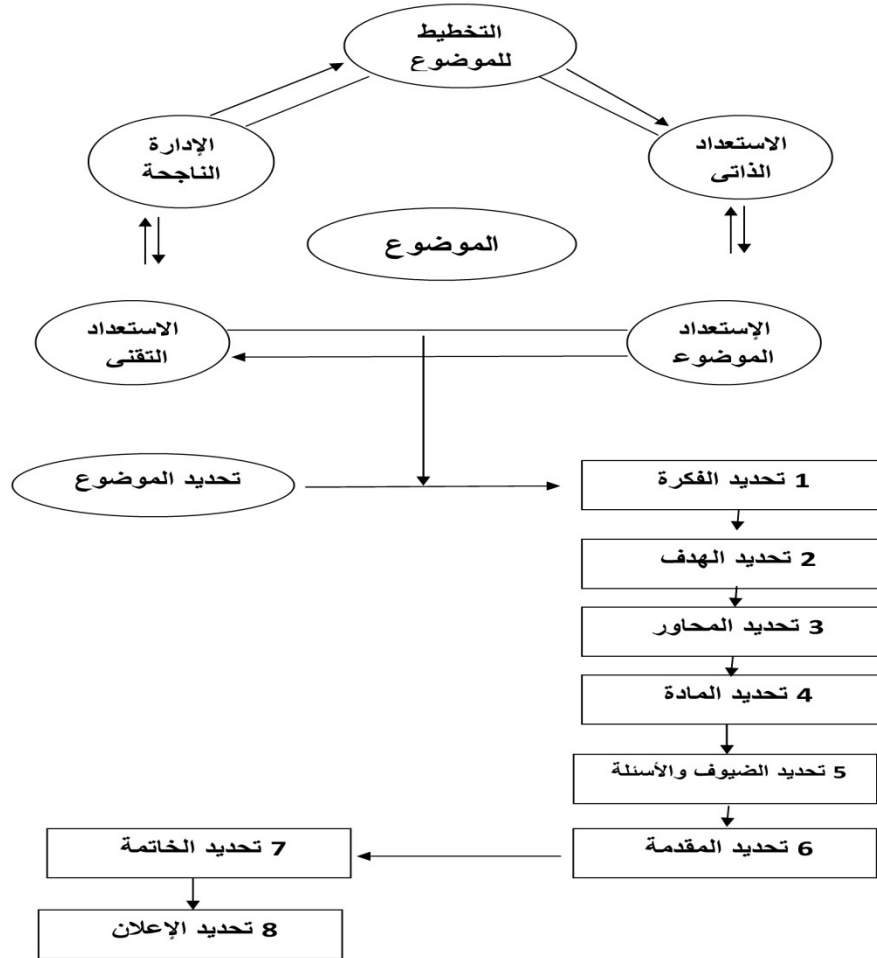
² - فالعنصر المهم هو العمل على استيعاب التحولات الجديدة في ظل وجود تراكم في الأحداث، مع ما يشكله من قاعدة صلبة لهذه الأطروحات. فالنفاذ نحو أهدافها يدفعها إلى التحلي بالجدية المطلوبة وذات نظرة تحليلية، فوظيفتها هنا وظيفة تعبوية وتأطيرية مع ما تتعرض له أحيانا من استخدام وسائل تحد من فعاليتها وبناء على ذلك تأخذ مسافة مع ما يقع أو تقوم بالاستقواء بقوى أخرى لفرض وجهة نظرها.

³ - لابد من الإشارة إلى مؤشر آخر مهم، والذي يتمثل في مستوى الوعي الموجود في المجتمع، ومدى إسهامه في فهم الرسائل الموجودة داخل المواضيع وقدرتها على إحداث أي تغيير باتجاه إصلاح المجتمع وبنياته وذلك في ظل تماذي إنتاج برامج ومواضيع التسلية والترفيه والاهتمام بالإعلام التجاري، باعتبار الموضوع الإعلامي سلعة يحكمها قانون العرض والطلب في سوق الإستهلاك اليومي وبالتالي فإن ما هو قادم يحمل في ثناياه موت البرامج الإخبارية المتميزة وخاصة مع الإعلام الجديد، والتحول إلى مجتمعات التليماتيك *télématique*. للمزيد أنظر

- تقرير البث التليفزيوني، خصائصه وتطورات 2012، اتحاد إذاعات الدول العربية تونس، السنة 2009، ص: 36

البصرية، وعدم اقتصارها على جوانب بحد ذاتها ودون إثارة الأخرى بفعل الحساسيات السياسية والدينية والاجتماعية وبالتالي تقويض إنتاج المعرفة والرأي العام في جزئيات بذاتها، والمتدرجة في نمط إعادة الإنتاج دون تحقيق التغييرات والأهداف الموجود،¹ وهناك من يضع قواعد التخطيط لاختيار المواضيع من خلال تحديد الفكرة والهدف والمحاور والمادة والأسئلة والضيوف كما هو مبين في الخطاطة أسفله:

خطاطة رقم 13: قواعد التخطيط لاختيار المواضيع في القنوات السمعية- البصرية



المصدر: مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير

وأمكن القول أن أهم ما يميز الموضوعات بالوسيلة الإعلامية، هو "مدى استدراجها للمشاهدين ونوعية الضيوف القادرين على لعب أدوار مهمة، وضبط التوازنات المطلوبة في المجتمع، حسب توجيهات ورؤى ملاك الوسيلة الإعلامية بين غض الطرف عن مواضيع معينة والتركيز على أخرى وبما يتماشى مع إستراتيجية الوسيلة الإعلامية وما يخدم أهدافها، ويضمن

¹ - الصادق (الحمامي)، "المجال الإعلامي العربي إرهابات نموذج تواصل جديد، المستقبل العربي العدد 335، يناير 2007 ص: 63-64.

نفوذها وحضورها في التعبئة"¹.

وتقوم عملية التخطيط على عدة آليات وقواعد، وهناك مدارس إعلامية مختصة في هذا الجانب، تتوخى السياسة الإعلامية الموضوعاتية تحقيق سبق الصحفي الإعلامي والسعي إلى تبوؤ المكانة الأساسية في نسب قياس المشاهدة. تعمل من أجل ذلك على الإثارة وغيرها من الوسائل الإعلامية الحديثة بالتصوير والإضاءات ويؤثر المحيط والبيئة في اختيار المواضيع والقواعد الأساسية لها ويقود مجمل ذلك، أن عرض المواضيع السياسية يأخذ أبعادا غير تلك التي تفرضها باقي المواضيع، وعلى نحو يتعامل بين المتناقضات المنتجة للمادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية ونوعية الرسائل المراد ابتعاثها.

المبحث الثاني: مظاهر المساهمة في تكريس مقومات الحريات السياسية بالإعلام العمومي

فرضت مجموعة من التحديات على الإعلام العمومي التأقلم معها في ظل العولمة، والتحولت التي أفرزتها الثورة التكنولوجية، وتهدف وسائل الإعلام إلى إرساء مقومات رأي وخطاب معين، فإضفاء طابع الاستقلالية عليها ومنحها الحرية في التعاطي مع الأحداث، مما يمكنها من تقديم صورة واضحة للفضاء الاجتماعي وحقوقه المختلفة سواء الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالتمكن من الانفتاح على جل التيارات والقضايا والمواضيع بمقدوره أن يؤسس لثقافة الاختلاف، وتشجيع فلسفة التسامح عوض خصومات الطوائف والتيارات ونزاعات السلطة. فوسائل الإعلام ورغم الإكراهات التي تعتريها والمرتبطة أساسا بمصادر التمويل، لو تم منحها الحرية والاستقلالية قادرة على فهم محتوى رغبات المجتمع وبنياته، ولكن إذا كان ذلك بعيدا عن درجة التقييد والإكراه وأدوار حراس البوابة في انتقاء الضيوف والمواضيع والمواعيد وهنا يجعلها بعيدة ومفصولة عن الواقع وأحداثه.

فأي سياسة عمومية إعلامية عليها تدمير جملة من التعارضات الناتجة عن إفرازات الوضع الموجود بالمجتمع، وإن درجة حضور وسائل الإعلام دليل على طبيعة مسار المجتمع، وما إذا كانت أصلا مساهمة في تحديد طبيعة المجال السياسي والاجتماعي، وحجم قدرتها على

¹ - مقابلة أجريت مع حسن الراشدي صحفي الجزيرة، يوم 12/12/2013 على هامش تدريب مبادرة سفراء الجزيرة بأكادير على الساعة 18h30.

التمكن من تكريس مقومات الحوار والتبادل والمشاركة ومنح الأفراد الولوج إلى المعلومة. وتتجلى عملية ديمقراطية وسائل الإعلام عبر إعطائها حريتها والتي تجعل هدفها الأسمى، مشاركة الأفراد وتكريس الحرية الإتصالية وتصبح بذلك فعلا سلطة رابعة، والتي تراقب عمل السلطات الثلاث الأخرى، وتعمل على التصدي لقوى الضغط في المجتمع وتقل مطالبها وتصوراتها وتساهم في تشكيل الرأي العام، ويعتبر توفير مقومات الحرية السياسية في وسائل الإعلام العمومي دليلا على حماية الديمقراطية من خلال التعبير الحر عبر وسائل الإعلام والسمعية البصرية، وتجاوز العوائق التي تحد من ذلك باعتبار الإعلام عامل أساسي وحاسم في نشر الأفكار وإشاعة المعلومات. كما أن حرية الإعلام هي عامل من عوامل التغيير عبر اقترانه بمطالب الأفراد فالمرحلة الموجودة هي مرحلة تداول المعلومات وانسيابيتها وبالتالي وجب على كل الأطراف المتدخلة في حقل الإعلام تحديد الفواصل بعيدا عن المصالح الضيقة، والعمل على مواكبة الرأي العام بنوع من المصادقية والشفافية، والابتعاد عن الهتاف والتهويل والتخويف من الوصول للمعلومة، فإذا لم يسعى المجتمع إليها فهي سوف تسعى إليه. وشهد المغرب منذ وصول العهد الجديد مجموعة من النقاشات حول شكل الحرية الممارسة في نطاق القانون والدستور والأوضاع المحيطة بها والمفاتيح المرتبطة بها.

المطلب الأول: حرية التعبير بين مطلب الانفتاح وإكراهات التقيد.

مع تزايد مطالب إحداث القطيعة بالماضي، تعالت أصوات لمنح حرية أوسع لإعلام المغرب، خاصة السمي البصري كضمان لتحول ديمقراطي حقيقي. وأصبح معه لزاما السعي إلى التقريب بين ثنائي وسائل الإعلام وقضايا المجتمع، وفرض تجاوز استمرار نفس أساليب إدارة وسائل الإعلام السمعية البصرية وربطها بهاجس الخوف من حرية التعبير، فالمشهد الإعلامي السمي البصري في مختلف البلدان غير متجانس الأداء والهيكل والملكية، وحتى في أرقى الديمقراطيات المعروفة بحرية وتعدد وسائل الإعلام.

فعند الغوص في ثناياه نجده مرتبط بجماعات الضغط والتي تقوم بتوجيه الرأي العام حسب أهوائها ومصالحها، ولذلك فإن ضمان حق الأفراد وبكل حرية في الإطلاع على قضايا الشأن العام، أضحي المطلب السائد في ظل تعدد مصادر الأخبار والمعلومات، فالإعلام اليوم أصبح من ضمن الوسائل التي تعمل على ترسيخ ثقافة معينة بالمجتمع.

فالانفتاح حقيقة موجودة بفعل عالم العولمة، وتأثيرها واضح على كل ما يجري وليس

هناك أي مبرر على عدم منح وسائل الإعلام السمعية البصرية حريتها، فتحتدي البحث عن التطور الديمقراطي يفرض خلق شروط ضرورية جديدة بعيدة كل البعد عن الخضوع والإكراه والاستقطاب والتهميش، إلى الانفتاح والتعدد وعقلنة المجتمع وتوضيح العلاقة القائمة بين جل المتدخلين فيه واستجابة لحاجيات أفرادها للتطور المطلوب.

الفقرة الأولى: انفتاح الإعلام على مختلف المنابر والتوجيهات المجتمعية.

إن من أهم الأدوار الواضحة لوسائل الإعلام السمعية البصرية هي توفير الأخبار والتأثير والإقناع بالطبع هناك اتجاهات عدة، فمنها من يتجه إلى الأخذ بالسلطة أو الحرية، أو أنه يترشح بينهما وهذا حسب النظام الإعلامي والقوانين التي تحكمه، وإما أنها محددة وقائمة في المجتمع منظم أو خلاف هذه المسألة.¹

وتتطلق الحرية الإعلامية من الموروثات السائدة في المجتمع، فمفهوم الحرية في الإعلام السمعي البصري مختلف من بلد إلى آخر، وكيف أمكن تقبل تناول موضوعات في وسائل الإعلام السمعية البصرية تعد من الطابوهات ودرجة النقد المسموح به. وتتضاف لها بعض الثوابت والخصوصيات الحاضرة في التنشئة البنيوية لأجهزة الحكم، ودوما ما ينظر لها أنها تقوض مسألة حرية التعبير ولكن بالمقابل هناك من يرى أنها تواجه عصر الاستيلاء التقني والمعلوماتي الذي تطرحه وسائل الإعلام ويهدد وجودها وهويتها وكيونيتها.²

إن القاعدة الأساسية حول مفهوم الحرية الإعلامية والانفتاح ليس نسبيا وذا معنى فقط على حساب المجتمع السائد به، لكن يمكن أن يكون عاما وعالميا في معناه، فالحاجة إلى وجود منابر مختلفة المشارب والتوجيهات وتقوم على إرساء فضاء عمومي لتداول الرأي، والعمل على تشكيل إرادات مجتمعية هي أحد أهم ركائز الديمقراطية، وتعمل على تقريب الهوة بين جميع أفرادها سواء الحاكمين والمحكومين، عبر إحداث فضاءات لتبادل الآراء وإرساء المنافسة السياسية العمومية.³

¹ -Riutort (PHILIPPE), « SOCIOLOGIE de la communication politique », Editions la découverte, paris, 2010, pp :27-28

² - معزوز (عبد العالي)، "الأنترنت والاستيلاء الثقافي"، مركز دراسات الوحدة العربية" بيروت، سبتمبر 2011 ص: 10 للمزيد راجع.

³ - تأخذ هذه الحالة عدة خطوات أولها البحث عن نقط تقاطع في فهم مجريات الأحداث، و بعد ذلك احترام قاعدة الموضوعية عند التطرق لها وخاصة القضايا السياسية وحرص على الرهانات المعمول بها في ضبط مسار السياسات وإستراتيجية صنع القرار سواء بالنسبة للحكام أو المحكومين.

وجعل وسائل الاعلام سلطة رابعة الطريق الأمثل لوجود إعلام منفتح، يسمح بالتزود بالمعلومات من مصادرها ويقوم بتكريس حق كل مواطن في معرفة كلما يحدث وهذا ما يعطيها حظوة بأنها جزء أساسي في فلسفة الحكم، وتعمل على تكملة باقي السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وليست المراقب على أداء الدولة مما يعرضها للتضييق ويتم التدخل في توجيهاتها ومسارها¹.

وإن هذه الثنائية القائمة على جزئيين رئيسيين، أولهما بين الإشراك الدائم الذي لا ينقطع في إرادة بحد ذاتها دون غيرها، وثانيهما اقتصارها على رهانات ومصالح محددة وليس من تظاهرة أكثر وضوحا لهذا الفعل سوى هذا النوع من المواضيع، التي تطرحها وسائل الإعلام السمعية البصرية،² وهنا الخطابات والمفاهيم التي تجسدها تصبح مرجعا في مخيال المتلقي المشاهد أو وسيلة من وسائل الحصول على الخطوة والمكانة والسند السياسي.

والخطابات السياسية المنتجة في هذا النطاق تعبير عن حالة المجتمع والتوجهات والعلاقات الاجتماعية المكونة للحقل السياسي الموجود به، وفي ما مضى لم يكن للرأي المخالف مكانا في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، ولكنه بدأ يحضر في قضايا مهمة، تهم تدبير الشأن العام ولكنها خطوات أساسية في الاتجاه الصحيح، وتعمل على إعادة هيكلة الحقل السياسي كفضاء للصراع بين الطبقات السياسية المختلفة وتضارب تمثيلات المجتمع.³

فالهدف الرئيسي لانفتاح وتعدد المنابر الإعلامية، هو تحفيز المجتمع ضمن سياقات ديناميكية ذاتية ودعم قدراته في توفير نظرة نقدية بناءة لمجريات الأحداث بالمجتمع، ويبدو أن الإعلام السمعي البصري بصفة عامة، يحمل مرجعية أساسية تتمثل في عدم خضوعه لأي ضغوط سياسية أو اقتصادية أثناء تأمينه خدمة المتلقي⁴.

¹ - DERVILLE (Grégory), « le pouvoir des médias », presse universitaires de Grenoble, 2013 p :77

² - فايضة (بخلف)، "الفعل الإتصالي والمشروع الديمقراطي العربي"، مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية العدد 1، السنة 2012 ص ص: 15-16

³ - rapport de suivi de la période électorale 2011 dans les médias audiovisuelles marocaines WWW.HACHA.MA/FR/RAPPTS/2013/04/05/04/04/14/17H30 GMT

⁴ - إن هذه القاعدة هي أساس الصحافة المسؤولة والتي تبحث في مفاصل الصراع المجتمعي وتسعى دوما إلى إزالة الخفايا، ومنحها الحقيقة بالنسبة للمواطن المتلقي، ولكن في الغالب الأمر تظل هناك حقائق مبهمة لارتباطها بأصحاب رأس المال الممول للوسيلة الإعلامية، مما يفسر دوما هذا الأمر الاقتصار على جوانب محددة.

ولا يقتصر الاعتماد على النصوص والقوانين لضمان أكبر حرية التعبير وإبداء الرأي بل على العكس، يحضر المعنيون بالرسالة الإعلامية أيضا وتقوم الوسيلة الإعلامية بترتيب الأولويات بما يتناسب مع المرحلة، فالإعلام السمعي البصري من ركائز الديمقراطية ولكن كيف أمكن له أن يكون حاملا لرسالة دون خضوعه لمصالح وتوجيهات مموليه وطلباتهم في توجيه الوسيلة الإعلامية نحو خط تحريري معين وفرض املاءاتها، فالمشهد السمعي- البصري الحر المنفتح يعمل على كشف وتقديم الحقيقة ويبحث في جذورها، ويصبح عاجزا على فعل ذلك إذ كانت هناك مراقبة بواسطة سلطة أخرى.¹

وعليه يجب أن يكون الإعلام السمعي- البصري بالمغرب جسرا إعلاميا بين الحكومة وأفراد المجتمع، وإذا ما تم منع هذا الخيط الرابط بواسطة الرقابة، فإن مفهوم حرية الوسيلة الإعلامية يكون غير ذي جدوى أو أدنى فائدة، وتسير وسائل الإعلام السمعية- البصرية لا تمثل عناصر المجتمع سواء في موضوعاتها أو طريقة عرضها، ولا يمكن أبدا افتراض بأن هذا التجاوب الحاصل في إدراك مصوغات عرض التوجيهات ومختلف المشارب في الوسيلة الإعلامية والتكفل بتقديم المناقشات والتدفق الإعلامي الحر والصريح، يخرج عن نطاق مضبوط والذي قد يمتد أو العكس يتواصل حسب الحالة السائدة في المجتمع.

وكل ما هناك أن المساواة في الاستفادة مما تقدمه الوسيلة الإعلامية بمقدوره أن يعطيها سلطة رمزية، وتستند إلى ملائمة الأهداف والمصالح والمتطلبات والتطلعات في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية² وعلى ذلك فإن الفكرة حرية التعبير في وسائل الإعلام السمعية- البصرية، كانت عبارة عن مزيج من القواعد والأسس الناتجة عن تراكمات، وأيضا إرادة تسعى إلى تأسيس جينات وبنيات، والتي تتغير في كل مرة يتم طلب فيها ذلك وربما كانت فحوى الرسائل التي

¹- RAPPRT de la banque mondiale et la liberté de la presse, connexion justice sociale. www.sjc-cjs.org

للمزيد راجع 2014 2015/09/06 13h30 GMT

- كريم (بلقاسي) "تكنولوجيا وسائل الإعلام والسياسة صناعة صورة الرجل السياسي أم دعم لأفكاره". مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية العدد 4 السنة 2012 ص ص: 69-70.

- MOHAMMED (SAID), « la liberté de la presse, la déontologie et les condition d'exercice de journalisme au Maroc étude par sondage, décembre 2004, www.media-diversity.org.2014/04/04.18h00 GMT

²- تتصف هذه المقاربة بنوع من الرؤية الواضحة والتي تقوم بتأسيس لمقاربات جديدة يحتاجها المجتمع، وتحرص في نفس الوقت على انفتاح على مجالات جديدة من طرف وسائل الإعلام، وابتداع أدوات ملائمة لإنهاء التباين بين الوصف والموصوف، ويستقيم التشخيص والعلاج المناسب لجل العوائق وتؤمن مشاركة فعالة في إطار مجتمع منسجم.

يبحث بها المجتمع، والتي لها المقدرة الفائقة للقائمين على وسائل الإعلام السمعية البصرية سواء الحكام أو الممولين من القطاع العام أو الخاص على التقاطها والتمثيل الأنسب لها في المستقبل، عبر خلق مبادئ جديدة تقيس مدى حركية المجتمع وتفاعله مع المهمات الجديدة والاختيارات التي يتعرض لها دوماً، فيما هو مرتبط بحرية التعبير وحقوقها المتعددة ولمجال ممارستها سواء في حقل الإعلام السمعي - البصري أو غيره.

وعلى الرغم من أنه لا يزال من المستحيل اعتباراً وجود حرية مطلقة للتعبير في الآراء بوسائل الإعلام السمعية - البصرية بعيداً عن التوجيهات، ولكن التطورات السريعة في مجال الإعلام مؤخرًا خصوصاً وسائل الإعلام الجديدة، يمكنها يوماً ما جعل هذا الشيء أمر ممكن، وهناك اختلاف بشأن مدى توفر هذا النوع من الإعلام على الشروط الأساسية لقيم الإعلام وأهمها المهنية والحرفية.¹ وبقدر ما أصبحت فيه قنوات الأخبار في متناول الجميع بسبب تكنولوجيا الاتصال، لم يعد هناك من خيار أمام وسائل الإعلام السمعية - البصرية سوى توفير مادة إخبارية إعلامية جيدة وملتزمة و مسؤولة، وتسمح بحصول تجاوب مع المتلقين انطلاقاً من حجم الحريات المسموح به في تعاطيها مع الأحداث وتعبير عن مدى احترامها لأسس وقواعد حقل الإعلام ومعه سيشكل انفتاحها على جل التوجيهات مصدراً رئيسياً من مصادر ترسيخ الديمقراطية، ويقود إلى لعب أدوار طلائعية بالمجتمع وينقل المطالب أولاً وتبادل المعلومات والكشف عنها ثانياً.

الفقرة الثانية: ضغط الشكليات على مطلب الانفتاح والتعدد.

تحد عدة قواعد من تدفق الأخبار والمعلومات وتعمل على تصنيفها بما يتلاءم مع الفاعلون في المشهد الإعلامي من خارج المؤسسة الإعلامية وأهم عنصر في هذه العملية، هو عملية الغريزة التي تتم في بعدها الشمولي على حساب بعض المضامين وبمخرجات للعملية الإعلامية في نطاقات بعينها، وتطويع كل الآليات المتاحة لخدمة أهداف معلنة ودعائية ،

¹ - سعد ابراهيم (محمد)، "التشهير على الأنترنت وإشكاليات التنظيم الثانوي لحرية التعبير دراسة مقارنة للتشريعات الأمريكية والبريطانية والكندية"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 19، السنة أبريل 2009 ص: 39-40 للمزيد راجع:

- تقرير برنامج الحكومة والابتكار في دبي حول نظرة على الإعلام الاجتماعي العربي 2014 تاريخ التصفح -2015/12/13 الساعة 10h00GMT

وتستهدف تطبيق السياسات العامة وتشمل مستوى الخطاب ومضمون الرسالة.¹

وتكمن المعضلة الأساسية المتمثلة في قناة الاختيار وتأتي المعلومات متجزئة وغير منسقة ورسالتها واضحة، وتتمثل في الحصول على دعم مصالح وتوجيهات أطراف معينين، والملاحظ أن غالبية وسائل الإعلام السمعية البصرية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ترفض الموضوعية في نقل المعلومات عندما يتعلق الأمر بمواضيع تهم السلطة وممارسة الحكم، وغيرها من الأمور التي تكون فيها حساسيات مجتمعية، على الرغم من أن جل وثائقها الدستورية تفرض مبدأ ممارسة حرية التعبير وإبداء الرأي،² وتقييد هذه الحرية نابع من ثقافة مجتمعية، تركز على عدم توجيه سهام النقد للحكومة وبعث ونشر أفكار سياسية مخالفة لها وإبراز الجوانب السلبية في برامجها والممارسات المجسدة لكل هذه الأفكار.

وعلى نقيض من ذلك نجد الأنظمة الغربية وخاصة الأنجلوسكسونية، تعرف غياب لهذا النوع من التقييد، بشكل الذي تعرفه الدول السابقة الذكر ومرد ذلك، أن وسائل الإعلام ملكيتها خاصة ومرتبطة بمستويات وتجمعات، وتعمل على تدعيم قيم الديمقراطية والإسهاب في تكوين رأي عام حول القضايا الحيوية، ولكن هذا الأمر يحمل تناقض في طياته، فهي تتغاضى عن التطرق إلى مواضيع كبار داعيمها من المعلنين.³ ويدفع حراس البوابة في وسائل إعلام السمعية البصرية إلى قطع الطريق عنها، لكي تكون مشاركا أصيلا في بناء المجتمع وتحقيق التقدم فيه، بل تعمل على تنفيذ أهدافهم وإبراز كل ما هو في صالحهم وذلك بترسيخ نوع من العادات والأفكار والقيم، والتي قد تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الديمقراطية.⁴

وهنا تجسيد حراس البوابة ليس مرتبطا دوما بحكام ومحكومين، بالأخص الأجهزة المشرفة

¹ - pierre (Bourdieu), « langage et pouvoir symbolique », seuil coll. points essais N° 431, paris, 2001 p p :89-90.

² - بوخنوفة (عبد الوهاب) "مستقبل التلفزيون العمومي"، مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد 1 لسنة 2011 ص: 78 للمزيد راجع:

-martin- lagrdette (jean-luc), « l'information responsable in défi démocratique », paris, Charles Léopold Mayer, 2006 p:66

³ - louw.E « the media and political process », London: Sage publications, 2005 p: 47

⁴ - فرانسو (السلي)، نقو (ماكريز)، "وسائل الاتصال المتعددة"، ترجمة (فؤاد شاهين)، لبنان دار للنشر والطباعة، السنة 2005 ص: 81 لمزيد راجع:

- حسن (عماد المكاوي)، عاطف عدلي (العبد)، "نظريات الإعلام"، منشورات دار العربي، القاهرة، السنة 2007 ص: 309-308.

على حقل الإعلام السمعي البصري في الدول، بل تعداه إلى قنوات ووضعيات جديدة، تنتسب إلى عدة إثنيات وإيديولوجيات وسلطة المال عبر الشركات. وعلى الرغم من إصدار عدة قوانين وتشريعات التي في ظاهرها تسعى لتنظيم المشهد الإعلامي السمعي البصري، فإن تأويل بعض فقراتها يهدف إلى الحد من حرية وسائل الإعلام السمعية البصرية، ويجعل الفاعلون في المشهد الإعلامي يقررون ماذا يجب أن يعرض وما لا يجب عرضه،¹ وهذا ما جعل وسائل الإعلام السمعية- البصرية مجرد أدوات لتمجيد السياسات المتبعة وعند الغوص في الترسانة القانونية نجدها متضخمة إلى حد يصعب معه تدارك وإصلاح هذه المثالب.

وإن هذه الخصوصيات نابعة من عدم القطع مع بعض الممارسات الماضية، سواء الماضي الاستعماري أو الفترات التي تلتها وما شاهدها غالبية بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من صراع على السلطة، وما خلفته هذه المرحلة من قيود وممارسات معادية لحرية التعبير بما فيها وسائل الإعلام السمعية البصرية.² وكل هذا جعل جميع الهيئات والمنظمات المشرفة على حرية التعبير تبوئها ضمن المناطق أكثر تقييدا على حرية التعبير في وسائل الإعلام ولكن هذا الأمر لا يخلو دوما من بعض الحساسيات السياسية التي تقوم بها هذه الهيئات.

ونجد التقييد على وسائل السمعية- البصرية بالمغرب مرتبط بالبحث الإعلامي، حيث خاضع لسيطرة الحكومة سواء بالإشراف على منح التراخيص وحجبها وسحبها ما لم يتم الالتزام بالضوابط، والتي هي في الغالب تتجسد في الحفاظ على النظام العام ومقتضيات المصلحة العامة وزد على ذلك عدم السماح بوجود قنوات تلفزيونية خاصة وغياب التدفق الإعلامي سواء بين القمة والقاعدة في عدة مواضيع، خصوصا مدى وقوفها على طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية القائمة في المجتمع وما يصبو إليه من آمال وأهداف.

وبالتالي إذ أراد الإعلام السمعي- البصري بالمغرب مساهمة لانفتاح والتعدد، ويكون المنبر الوحيد الذي يقوم على تقديم الصورة الواقعية بحدودها وشروطها الموضوعية، فعليه البحث عن

¹ - ZAKI (abdllatif), « Aspects de la communication politique au Maroc », Edition okad, RABAT, 2004 p: 18

² - علي (كريمي)، "قوانين الإعلام والمكتوب في دول المغرب العربي والواقع والتحديات"، منشورات منظمة الإيسيسكو ISISCO الرباط، 2011 ص: 32. للمزيد راجع.

الوسائل التي تعبر عن أشكال الممارسة الديمقراطية، مع السماح لهامش الحرية في ظل انحباس الأدوات الأخرى، كالأحزاب السياسية والنقابات وجماعات المصالح الأخرى.¹

وتعكس التعددية والانفتاح في وسائل الإعلام السمعية البصرية طبيعة النظام السياسي الذي يأخذ بها وبصعب الحديث عن تعددية سياسة في ظل إعلام تسيطر عليه فئات معينة، تحرص على قطع الطريق أمام باقي القوى الموجودة وتمنعها من أن تعبر عن نفسها. فقد أضحت هناك حاجة ملحة وماسة لتجاوز هذه الإكراهات في مجال السمع-البصري والاستفادة في ما يقدمه نحو التطور والتقدم ولكن يبقى الوعي الصحيح بهذه الأمور والتعامل معها الكفيل بإعطائها دفعة قوية لكبح جماح إخفاء المعلومات، وأن تقوم البرامج الحكومية على القبول العام وتفرض وجود المؤسسات والهيكل السياسية لذلك وتحفظ التوازن المجتمعي وتخلق نوعاً من التكامل المؤسساتي.² فالتنوع والتعدد والانفتاح الإعلامي مرتبطان دوماً بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع، وعامل حاسم من عوامل إرساء مقومات الديمقراطية وأهدافها المختلفة،³ وإن الشعور بالقلق العام في هذا الصدد حول ضغوطات ممارسة من قبل الفاعلون في المشهد السمعي-البصري، لا يجب أن يكون حاجزاً وسداً أمام نهضة إعلامية وفق أهداف واضحة.

وأضحت مسألة قضية انفتاح وتعدد وسائل الإعلام السمعية - البصرية بالمغرب، مرتبطة بممارسة حرية التعبير وإبداء الرأي والسماح في إثارة القضايا وشرح النزاعات، وأن المهمة الموكولة للقائمين عليها هي أنها تقدم الوساطة بين الجماعات المختلفة بالمجتمع مما فرض ذلك عليها مسؤوليات متعددة، بدءاً بالتخفيف من التوترات وثانياً البعد عن جانب المزايدات وقراءة الأحداث بنوع من الصدق والكفاءة في التغطية الإخبارية وسيساهم ذلك لا محالة في حل المشاكل، ويساعد على صياغة مواقف الأفراد في نطاق المواطنة الحقة والديمقراطية البناء.

¹ - إن وسائل الإعلام في هذه الحالة تملك من القدرة على تهميش أو تجاهل أي حدث أو إبرازه، فهي تعمل على شبكة من الروابط الدينامكية والتبادلية، سواء بينها وبين السلطة السياسية أو باقي أفراد المجتمع. وهنا عليها أن تتحلى بنوع من المصادقية ولا تركز على أصحاب النفوذ في السلطة، والذين سيستخدمونها لتحقيق مصالحهم الخاصة وعندما يتم التغلب على هذه الصراعات في وسائل الإعلام السمعية البصرية نصل إلى درجة من الاتفاق والإجماع المجتمعي.

² - المهدي (المنجرة) "حوار التوصل"، سلسلة شراع العدد الأول طنجة الطبعة الخامسة، أبريل 1998 ص: 18-19.

³ - Benchamsi (Ahmed). « MOROCCO outfoxing the opposition », journal of democracy, January 2012, volume 23 N1 pp: 57-58 للمزيد راجع.

- هالة إسماعيل (بغداد)، "صناعة المعرفة وقيود الحرية رؤية نفسية في واقع الصحافة التلفزيونية العربية"، دار المكتب الجامعي الحديث، السنة 2011. ص: 73

ونجد أن هناك ترابط قوي بين السماح بحرية وسائل الإعلام السمعية البصرية وربطها بحرية التعبير وأن فكرة تجاوز القيود والإكراهات على مواضيعه، من شأنها بلورة نظرة موثقة ومحفزة نحو التغيير وتزويد من قدرة إدراك الأوضاع وتجسيدها في أفكار لتقديم فهم جديد لعلاقات السائدة في المجتمع¹.

ولذلك لا بد من تحديد مضمون التواصل بين ممارسة الحرية الإعلامية ومستوى التعبير عنها وألا تكون وسيلة في يدي فاعلين معينين، ويمنحهم ذلك الصفوة في المجتمع وعندئذ تتحول إلى أداة ومعها ينتقل مفهوم الحرية أنها لم تعد مقاومة السلطة بل محاولة امتلاكها،² ويستخلص من ذلك أن التوجه في التقييد والضغط على وسائل الإعلام السمعية- البصرية سيفقد القدرة على لعب أدوارها، وتكون له عواقب وخيمة في ظل الثورة التكنولوجية وآثارها على مصوغات ومطالب المجتمع.

¹ - عبد العالي (محمد) "التعددية السياسية والإعلام"، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 56، السنة 1999 ص ص: 31-32.

² - سمير (أمين)، "التحول الديمقراطي في العالم العربي"، دفاثر سياسية، العدد السابع أبريل 2000 ص: 7.

للمزيد راجع:

- علي (كريمي)، "في حاجة على إصلاح دستوري"، وجهة نظر عدد 7 نونبر 2002 ص: 10

خطاظة رقم 14: تدخل حراس البوابة في العلاقات التبادلية بين المجتمع ووسائل الإعلام والنظام السياسي

المصدر: نظريات الإعلام حسن عماد مكاوي

جدول رقم 9: نسب وعينة البرامج بفعل تدخل حراس البوابة (نسب مئوية)

اسم القناة	البرامج الجادة	البرامج الفنية	البرامج العائلية	البرامج المتنوعة
دبي	46,68	35,96	9,93	8,31
مصر الفضائية	24,16	43,95	13,12	18,76
LBC	7,97	44,30	22,67	25,05
قناة المستقبل	7,67	42,32	28,50	21,50
الجزيرة الإخبارية	90,57	0,59	0,59	8,23
الشارقة	73,30	6,38	10,76	9,52

المصدر: تقرير البث الفضائي العربي اتحاد إذاعات الدول العربية تونس 2009

الملاحظ أن هناك تفاوت بين جل البرامج من حيث درجة الاهتمام، وهذا ناتج عن ميولات ممولي القنوات الإعلامية السمعية البصرية والأدوار المنوطة بها في مجال حقل الإعلام ومع ذلك تجد من الضروري عرض بعض الفقرات والمواد الأخرى لمواكبة الموجة الجديدة في عصر التطور التقني والرقمي، والمعدلات المقدمة في تحديد البرامج ونوعيتها مؤثرة بشكل واضح على النقلة الموضوعاتية في حقل الإعلام السمعي البصري، مما جعل كل هذا التفكير في ازدواجية

المضمون والحصول على التمويل حالة غير سليمة، وتخضع لأهداف تأطيرية وتعبوية لا تقتصر على المغرب فقط، بل تمتد لباقي دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط عكس البلدان الديمقراطية، فكل وسائل الإعلام العمومية حتى الخاصة تقع تحت إشراف هيئة عمومية ولغز هذه الحالة الخضوع للضوابط والقواعد.

المطلب الثاني: إشكالية التمثيل في المادة الإعلامية لمختلف القوى الحية بالمجتمع

شكلت حالة عرض المادة الإعلامية السياسية لجل عناصر وتشكيلات المجتمع أمرا حيويا لما لها من انعكاسات بنيوية وجذرية، ويصعب المضي قدما في إصلاح العيوب التي تعترى المنظومة الإعلامية لأي بلد دون مراعاة هذا الجانب، ويهدف ذلك إلى خلق التكامل والتنسيق والانسجام بين الالتزامات والغايات. وتعمل وسائل الإعلام السمعية البصرية على المضي قدما في إحداثها، وي طرح الموضوع هنا إشكالية معقدة لتداخل عدة عناصر في إطار التخصصات والتنظيمات والتوجيهات القائمة عليها مضامين المادة الإعلامية، فدوما ما تثار مسألة التمثيل الترابي والجهوي وعيوب اقتصار المواضيع فقط على أطراف محددة بحذافيرها، بسبب غياب استراتيجيات إعادة بلورة علاقة المركز بالمحيط وتفتشي مظاهر العمودية أو الرأسية وغياب المشاركة القاعدية، والتي تتجلى في مقارنة النوع وعبرها يتم سد الفراغ السلبي المترتب عن عدم الحضور في وسائل الإعلام السمعية البصرية.

و نفس الأمر يقتصر على التخصصات لما لها من أهمية، فالمادة الإعلامية تتميز بكونها موجهة لأفراد مختلفين تبعا لذلك تبحث الوسيلة الإعلامية عن استقطاب أكبر عدد من المستفيدين والمستهلكين من خدماتها الإعلامية، وبالتالي تأخذ في الاعتبار جل التوازنات بدءا بالمجال الجغرافي المجالي إلى مقارنة النوع وحضور تمثيلية النساء في وسائل الإعلام السمعية البصرية سواء كأطر إعلامية أو ضيوف وانتهاء بالتخصصات، وكل هذا سيؤدي إلى تبسيط الرسالة الإعلامية وتوحيدها، و تذويب الفوارق وتزليل الخصوصيات بين جل أفراد المجتمع.

وليس من الضروري أن تقوم الوسيلة الإعلامية بإثبات ذلك كل مرة، ولكن بالمقابل يمكنها العمل وفق ميثاق أخلاقي للعمل المهني، ومن هذه الزاوية أمكن تحقيق فائدة مهمة سواء بتوفير مقومات الإعلام الحر أو تطبيق بنود ونصوص التشريعات التي تنظمه، والتي تدعو دوماً إلى خلق التوازن والتنسيق في إنتاج وعرض البرامج والمواضيع الإعلامية وخاصة المواد السياسية. والقصد مما سبق، هو القول إن حضور تمثيل المادة الإعلامية في وسائل الإعلام ونظراتها لأحداث، ويؤثر كل هذا وغيره بشكل واضح وجلي على مكانة الوسيلة الإعلامية السمعية البصرية إيجابياً أو سلبياً، فتوهج القناة وتبلورها وتحولها نابع من شكل الممارسات التي تطبقها والتي هي جوهر المسألة على مستوى الإقناع والتأثير. وبمعزل عن كل هذه السياقات، فإن حضورها الواضح نابع أصلاً من شكل القواعد المتحكمة، وتقوم الأحداث والوقائع بإمداد الحثييات، ولكن كل هذه الأمور غير ذا مغزى وعلى نحو يتعارض مع الثابت وأسس المنهجية للعملية الديمقراطية وترسيخها في وسائل الإعلام السمعية البصرية. فدونها ذلك تتجلى المحطات الأخرى كعناصر تكميلية للخيارات الموجودة في أفق التطور المنشود إعلامياً أو تحريرياً في المواضيع والقياسات الهامة، لمبدأ حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات وتدعيمها بجعل الأدوات الموازية حاضرة، كعنصر التمثيل الجيد لمختلف قوى المجتمع.

الفقرة الأولى: التمثيل الترابي والجهوي.

أثبتت المادة الإعلامية في الآونة الأخيرة حاجتها إلى عدة وسائل، وذلك تماشياً مع التغيرات التي شاهدها حقل الإعلام السمعي البصري، وفي نفس الوقت تحقيق رهانات الانتقال إلى نموذج إعلامي مميز يهدف خدمة المواطن ويقوم بمراعاة المجال الترابي والجهوي. وأكدت الحقيقة استحالة وجود موضوعي لأي تغطية أو عرض برنامج بعيد عن الأخذ بالاعتبار التنوع المجالي، وعملت البلدان الغربية على وضع مسافة مهمة لهذا العنصر في مختلف مراحل تطورها لتقاسم السلطة، ودفعت بالمواطن إلى اشتراك في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبلورت علاقة المركز بالمحيط. على العكس بلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لم تأخذ هذه القضية محمل الجد إلا في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من تطبيق نموذج جهوي بعد الاستقلال بالمغرب، فإن اختلاف زوايا أجهزته وتنظيمه، انعكس

على جل المجالات بما فيها الجانب الإعلامي وخاصة السمعي البصري¹.

وشكلت وسائل الإعلام السمعية البصرية دوما منابر لقوى سياسية واجتماعية وثقافية ودينية، فهي تكون معنية باتجاهات ومراحل التطور في المجتمع وتعمل جاهدة للحفاظ عليها، مما يؤكد مسلمة امتلاك كل وسيلة إعلامية مشروعها. في هذا السياق يجب النظر إلى ضرورة أخذ جل المناطق حصتها من الاستفادة في التغطية الإخبارية والموضوعاتية وعدم اقتصرها على عينات وإقصاء الأخرى، كقاعدة جديدة لحماية حرية التعبير واستجابة لحق المواطن في الإعلام.

إن التباين في صفة التغطية لا يقابله مستوى انتشار وسائل الإعلام السمعية البصرية، والتي تتزايد بشكل مستمر ولا يكاد يخلو بيت من البيوت المغربية منها وإلا وتوجد أجهزة إعلامية بشتى أصنافها، بل أكثر من ذلك، تم انتقال من البث الأرضي إلى التلفزيون الرقمي، ومما منح هامش حرية أكثر، مرد ذلك إلى غنى وتنوع وتعدد وسائل الإعلام والذي يتعذر معه إغفال هذه النقطة، تجد لها دعامتين أساسيتين أولهما متمثلة في الانتشار الواسع لوسائل الإعلام، وحتى في أقصى أطراف العالم القروي، وتتجلى الأخرى في توفير التغطية الإعلامية والتواصلية كشرط أساسي للمواطنة. إنها هي التعبير السياسي الناتج عن الاعتراف بالذات الفاعلة، بعيدا عن رسائل التشكيك وصراعات المعارك السياسية والأيديولوجية، وفي نفس الإطار تعمل على ملائمة الأحداث المشاركة مع التطور التكنولوجي وفق ظروفهم وأحوالهم.²

¹ - عرف المغرب مجموعة من الأنماط الجهوية و بدأت أولا من خلال التخطيط التنموي، عبر وضع تصور جديد لإعداد التراب وتعزيز الجهوية في عناصرها الاقتصادية إلى أن سارت منصوح عليها في الوثيقة الدستورية. للمزيد راجع - أحمد (درداري)، "الأبعاد السياسية والاجتماعية بنظام والجهة بالمغرب" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، أكدال الرباط 2005-2016 ص: 4.

² - المغرب الممكن تقرير الخمسينية، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006 ص: 13.

ولا يتم إغفال أن المواطن مازال مستهلكا لوسائل الإعلام السمعية البصرية،¹ لكنه يحاول أن يرى رغباته واهتماماته تحضر بقوة في مجال السمعي- البصري، فالجانب الجهوي الترابي مرتبط أيضا بعامل آخر هو العنصر الهوياتي المجتمعي، والذي يعكس مدى تطور البنية الاجتماعية والسلوكيات والمواقف والآراء المترتبة عنها². وحاول الإعلام السمعي- البصري المغربي في السنوات الأخيرة التعامل مع مجرى الأحداث وتغطيتها، وخاصة على المستوى الجهوي عبر مصادر متعددة ولكن تظهر حقائق خلافية بعد بثها، ويتم بهذه المسألة استغلالها في الجانب السلبي ويطرح مصداقية الوسيلة الإعلامية على المحك.³ ويدخل هذا الأمر في إطار الحروب الإعلامية المفتوحة والملاحظ أن منذ إقرار دستور 2011 بالمغرب، حضر المجال الترابي الجهوي، كعنصر أساسي في سبيل الوصول إلى التناغم والتناسق الإيجابي بين مختلف الوحدات الترابية داخل النطاق الجهوي وبين الجهة والمركز⁴.

وبالتالي الإعلام السمعي- البصري مُطالب بمواكبة هذا الجانب في إطار إعادة بناء الدولة وتحقيق الوحدة الاجتماعية مع حكمة تدبيرية لشأن العام وأموره، ومن شأن ذلك خلق ثقافة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، خاصة كلما أحس الأفراد بأن هذا المشترك قائم زاد من توحدهم وقدرتهم على اتخاذ القرارات المحققة للمصلحة العامة. وتمثل كل هذه الحقائق تحديات كبرى أمام عنصر إبرازها جميعا بألوانها وأطيافها في وسائل الإعلام السمعية- البصرية، ولا يكفي الاقتصار على نشرة إخبارية أو برنامج لكلام عن أن الإعلام السمعي- البصري، يمنح كل الأطراف المجالية حقوقها، وعليه هنا أن يتسلح برؤية واضحة لدوره ومهامه المحدودة على ما يبدو في إنجاز هذا التحول.

وأفضت السياسة الإعلامية الجديدة المتبعة إلى منح مجال أكبر لهذه القضية، وبدأت

¹ - هناك عدة علامات طرأت على هذا الأمر وأصبحت محل تجاذب بين وسائل الإعلام، فهو أصبح يمتلك تربية إعلامية قادرة على التمييز وتختلف الميولات حول نوعية البرامج التي يرغب بها ولكن أثبتت العينة المدروسة في الاستبيان أن كل ما هو جمعي يحظى باهتماماته أكثر ويجده يعبر عن طرق وعادات وأنماط هي أصلا كينونة وهوية بالنسبة له.

² - مصطفى (الخلفي)، "إدماج اللغة الأمازيغية في قنوات السمعي-البصري تفعيل للفصل 5 من الدستور" مجلة أسيناك، العدد الثامن 2013 ص: 26-27

³ - كما حدث في عدة مناطق في المغرب الشرقي وفي الأقاليم الجنوبية، مما أدى إلى ظهور بعض المشاكل و فرض تغييرها بإصدار تعاليق جديدة.

⁴ - جمال (كريمي بنشقرن)، "حضور الإعلام في الدستور المغربي" جريدة الصباح منشور في موقع الجريدة

تظهر قنوات جهوية مرتبطة بالمجال الترابي الجهوي على غرار قناة العيون الجهوية وأخرى وطنية، لكنها تشغل على جانب جغرافي هوياتي مثل القناة الأمازيغية¹. بالإضافة إلى تخصيص العديد من النشرات والبرامج في القنوات الإعلامية السمعية البصرية الأخرى، وذلك في إطار أعمال التعددية، والتي تقوم على الجانب المجالي الجغرافي والهوياتي الثقافي، ونبذ مختلف أشكال التعصب والتمييز العرقي والقبلي نحو المواطنة الحقة والحفاظ على وحدة مكونات المجتمع وتلاحم أفرادها².

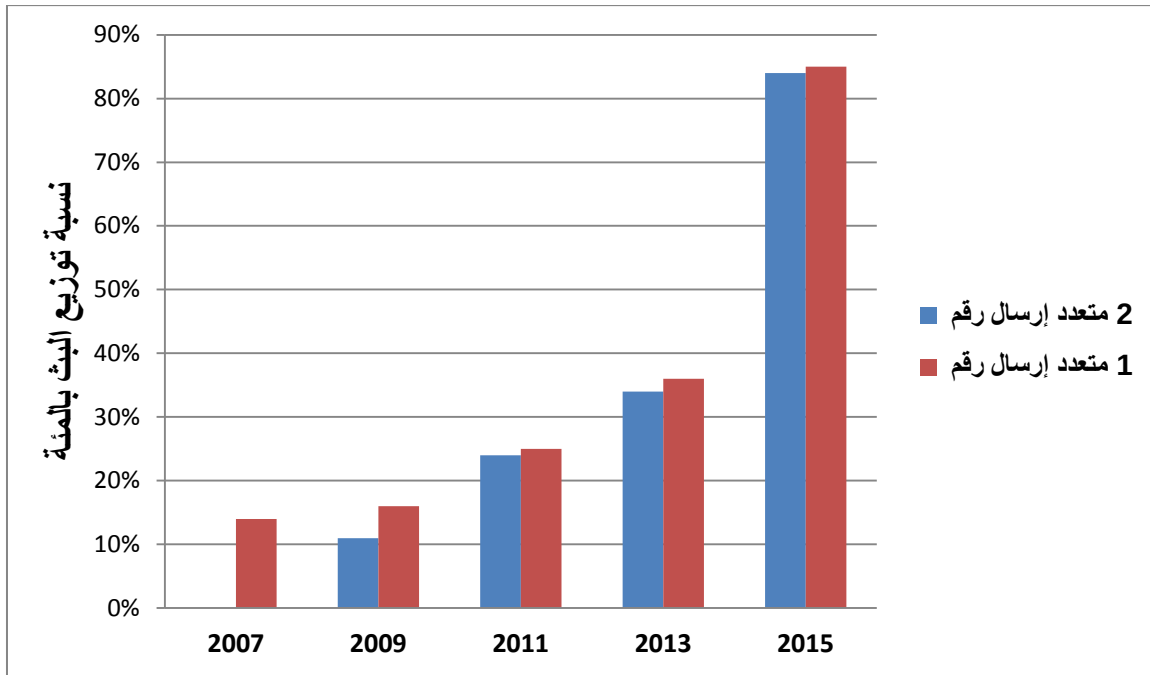
وبمقدور الإعلام السمعي- البصري حماية المصالح والعمل على صيانتها، في نفس المنوال الحد من العقبات والمحددات التي تقوم بإيقاف عدم ايلاء التنوع الجغرافي الجهوي أي أهمية، ولذلك فهو رافد مهم نحو إنتاج أكثر الأحداث إثارة وتشويقاً، ولو تم التعامل معه بشكل حرفي ومهني، ستكون فوائده ذا قيمة مضافة سواء بالنسبة لوسائل الإعلام السمعية البصرية أو المجتمع.

¹ - إبراهيم (حسناوي)، "البرامج الأمازيغية في القطب التلفزيوني العمومي"، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية IRCAM، المعارف الجديدة، 2012 ص: 6-7

² - اسرى (عمر) وسهيلي (يوسف) "الأمازيغية في القناة الثانية نموذجاً" بحث تخرج لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال، السنة الجامعية 2006-2007 ص: 36-37 للمزيد راجع:

- المساوي (حاجب نوال)، "الأمازيغية في التلفزة المغربية، النشرة الأمازيغية" بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال، السنة 2005-2006 ص: 40

رسم مبياني 4: تطور عدد محطات بث متعدد إرسال التلفزة الرقمية الأرضية على التراب الوطني
2015-2007



المصدر: تقرير أنشطة الهيئة العليا لاتصال السمعي البصري HACA 2015-2013

وأفردت الخدمات السمعية البصرية جانب مهم لتوزيع البث على مستوى التدخل الترابي والجهوي والذي انتقل من نسب متدنية في نهاية سنة 2007 إلى نسب مهمة مع بداية سنة 2011، حيث بلغ متعدد إرسال رقم 1 ما نسبته 25% أما متعدد الإرسال 2 ما نسبته 24%¹، لكن الطفرة النوعية تحققت مع بداية سنة 2015، حيث عرف نمو بمقدار 60% ليصل الى نسبة 85% لبث رقم 1 و 84% لمتعدد الإرسال رقم 2 وتجدر الإشارة أنه تم الحفاظ على منظومة البث التناظري². وهناك مجموعة من أنماط البث، هي أساس الأنظمة الإعلامية، ويدفع التحكم في منظومة البث إلى معرفة العلاقة بين السلطات الحاكمة ووجهة نظرها اتجاه حقل الإعلام السمعي البصري، وتتمثل في طبيعة نظام البث والتي تنقسم الى أربعة أصناف، نظام البث يتميز بهيمنة الحكومة وهو سائد في الأنظمة السلطوية ونظام الخدمة العامة ونظام

¹ - يتم الاعتماد على مركب إشارات رقمية لخدمات البث التلفزيونية والإذاعية، وهذا النظام يسمى متعدد الإرسال multiplex رقم 1 و 2. فالأول يضم كل من القناة الأولى والثانية والرياضية والثقافية والسادسة والمغربية وميدي 1 تي في MDE1 TV، أما الثاني فيضم قناة الأمازيغية والعيون والأولى عالية الوضوح..

² - وفي هذا الإطار تم اعتماد مفهوم أحواض الاستماع، وتوزيعها على مجموع التراب الوطني على 14 حوض استماع، قبل أن تقلص الى 12 حوض خلال الجيل الثاني من التراخيص 2009، وتم التوزيع حسب الخصائص الجغرافية والديمقراطية.

لمزيد أنظر: <http://www.haca.ma/ar/%D8%A3%D8%B0%D9%88%D9%86>

البث التجاري الخاص الربحي والنظام غير الربحي التعليمي.

الفقرة الثانية: التمثيل النوعي للمرأة في وسائل الإعلام السمعية- البصرية.

يلاحظ مؤخرا تنامي مطالب الحركات النسائية حول قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين والمناصفة في المجال السياسي، بحيث أصبحت المرأة تلعب دورا متناميا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأكدت المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية خاصة دستور 2011 على مبدأ المساواة والمناصفة بين الرجل والمرأة في المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية¹. وتطرح مطالب نسائية إشكالات على مستوى إعلام سمعي بصري ومدى تجسيد هذا الإعلام لمكانة المرأة باعتبارها تمثل نصف المجتمع، فقد أصبح حضور مقاربة النوع في وسائل الإعلام السمعية البصرية، يحضر بشدة كواقع في سياق إستراتيجية المساواة بين الجنسين في كافة المجالات من ضمنها الإعلام، وهكذا فإن هذا الأمر يهدف الى ضمان مشاركة النساء وإشراكهن في وسائل الإعلام والاتصال وخاصة السمعية- البصرية دون أي شكل من أشكال التمييز والعمل على وصولهن لها.

ورغبة من المجتمع ومؤسساته على تنمية التفاعل مع حقوق النساء، وحمايتها وزيادة الوعي بحقوقهن وتجاوز الصور النمطية، والتي كانت في الغالب ما تجد طريقته الى وسائل الإعلام السمعية البصرية. فإتاحة الفرصة لكل فئات المجتمع للتعبير عن وجهات نظرها، وتقديم صورة متنوعة للنساء من شأنه دفع بهم لأدوارهن المجتمعية، كمواطنات وإشراكهن في الشأن العام، والعمل على تنويع المواضيع والمضامين الإعلامية الخاصة بهم كذلك.² ولكن لا يجب اختصارها فقط في المواضيع التقليدية كالإنجاب والطبخ وتقادي الصفات التمييزية، والعقليات التقليدية الموروثة للنساء. والتي دوما ما حاولت التقليل من قدراتهم وكفاءاتهم عبر استخدام بعض المفاهيم، والعمل على اعتماد سياسة الحياد والالتزام بالدقة في نقل الوقائع، والأخبار عندما يتعلق الأمر بالعنف المسلط على النساء، وكذلك ضرورة احترام الحياة الخاصة

¹ - فاطمة الزهراء (بابا أحمد)، "مبدأ المناصفة التأسيس الدستوري ورهانات التنزيل"، مجلة مسالك، عدد مزدوج 23-24 السنة

2013، النجاح الجديدة ص: 36

² - تقرير تنفيذي حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب صوت وأعمال غايات وأهداف الدستور، إصدارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان WWW.CNDH.ORG.MA 14H00 GMT 2014/08/08 للمزيد راجع.

- ميثاق القضاء على جميع أشكال التمييز بين السيدات (سيداو) عن الأمم المتحدة:

www.un.org/womenwytych/dowseldaw/cedawihtm 2014/01/02 10h30. GMT

وعدم المساس بالكرامة الإنسانية للنساء من أجل الإثارة¹ وساعد حضور المرأة في وسائل الإعلام السمعية البصرية على تكريس ثقافة وممارسة إعلامية جديدة، والتي تعتمد مبادئ حقوق الإنسان ومناقشة كل أشكال التمييز ضدهم، وضمان كذلك حقوقهم في التعبير عن قضاياهم.

وعليه لا بد من أن تكون هناك برامج تعرف حضورا مميزا للمرأة سواء في قطاع الأخبار أو التشييط أو الإشهار أو بالنسبة للمجالات الأخرى التي تقوم بإبراز قيمة المرأة، وفي نفس الوقت تعمل على تحسين صورتها والملاحظ أن هناك فجوة كبيرة بين حضور المرأة والرجل في المحتوى الإعلامي وخصوصا في وسائل إعلام السمعية البصرية بالعديد من البلدان بما فيها المغرب،² وعلى خلاف باقي الفروع الأخرى من وسائل الإعلام وهذا ما أكدته تقرير الرصد الإعلامي العالمي والذي تحدث عن زيادة في عدد المواضيع والأخبار بالمرأة في الأخبار المطبوعة وليس البث التلفزيوني³.

جدول رقم 10: يقارن نسب حضور موضوع المرأة في وسائل الإعلام

السنوات وسائل الإعلام	1995	2000	2005	2010	2015	عشرون عاما
الجرائد	16	17	21	24	26	+10%
الراديو	15	13	17	22	21	+6%
التلفزيون	17	22	22	24	24	+3%

¹ - سناء (زعيمي) "الوضع القانوني للمرأة المغربية بين الكونية والخصوصية" بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص كلية فاس، ظهر المهرز 2005-2006 - ص: 13

² - RAPPORT de l'image de la femme dans les médias marocains réalité et perspective, ministère du développement social de la famille et solidarité mars 2007 p 8, 2015/05/20
http://www.social.gov.ma/sites/default/files/%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%8A%D9%84_22.pdf

للمزيد راجع:

تقرير سياسة النوع الاجتماعي في الإذاعة المجتمعية، منشورات الشبكة الدولية للمرأة 2012 ص: 15
<http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2012/10/evaluation-policy-of-the-united-nations-entity-for-gender-equality-and-the-empowerment-of-women>
WWW.AMMARC.ORY/BAC/GENDAR,POLICY

³ - تقرير مشرع لرصد الإعلام العالمي، 2015، من يصنع الأحداث، المؤسسة العالمية للتواصل المسيحي WACC ص: 71 GMT: 15H40 2015/12/01.

https://www.presscouncil.org.au/uploads/52321/ufiles/Who_makes_the_news_-_Global_Media_Monitoring_Project_2015.pdf

الإجمالي	17	18	21	24	24	+7%

المصدر: تقرير الرصد الإعلامي العالمي 2015

ويتتبع التغيير الذي حدث في وسائل الإعلام، نجد أن التلفزيون 3% والراديو 6% وهما أقل نسبة على مدار عقدين من الزمن، على خلاف حضور قضاياهن في الجرائد بنسبة 10% وهو معدل أعلى من معدل حضورهن في باقي وسائل الإعلام السمعي البصري، وهذا انعكس على طبيعة المواضيع التي تكون فيها المرأة محور الموضوع وعلى حضورها في باقي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي هذا الأمر يطرح أكثر من علامات استفهام حول جدية تجاوز المواضيع لإغفال دور المرأة في المجتمع.¹

وهناك تضارب بين المواضيع التي تكون المرأة محورها، وبين التي تعرف غيابها وخاصة في السمعي - البصري، وذلك حسب مؤشرات تقرير الرصد الإعلامي العالمي 2015.

¹ - نفس المرجع، تقرير مشروع الرصد الاعلامي العالمي، 2015 للمزيد راجع
 - تقرير منظمة اليونسكو، النوع الاجتماعي والصراع والصحافة منشور في موقع المنظمة. unesdoc.unesco.org
 16H30 GTM 2015/01/10 غرينيتش.

<http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002482/248297a.pdf>

جدول رقم 11: مؤشرات تضارب بين المواضيع الخاصة بالمرأة

الترتيب	المواضيع تكون المرأة محورها	المواضيع تعرف غياب للمرأة
1	مشاركة المرأة في العمليات الاقتصادية	التغيير المناخي والاحتباس الحراري
2	تحديد النسل والخصوبة والتعليم والإجهاض	قضايا التنمية الأخرى والاستدامة
3	العلاقات الأسرية والصراع بين الأجيال	العنف بين النوعي الذي ترتكبه الدولة
4	الحركات النسائية والتظاهرات	قضايا المستهلك وحمايته
5	حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الدينية والأقليات الجنسية	السلام والمفاوضات والمعاهدات

المصدر: تقرير الرصد الإعلامي العالمي 2015

وقد لاحظ مشروع الرصد الإعلامي العالمي الفارق في التغطية المتمحورة حول المرأة، وعلى نوعية المواضيع ذات الأهمية بالنسبة لها.¹ وأما المغرب فقد حاولت دراسة إستراتيجية حول انتظارات المرأة المغربية بخصوص تمثيلها في وسائل الإعلام السمعية- البصرية² على العديد من النواقص المفروض تجاوزها.

ومثلا أثناء عرض المشاكل داخل الأسرة يتم إغفال عرض الحالات الحميمة أو على إيجاد الحلول، كذلك عرض المرأة القروية دوما في شكلها وصفاتها وبالتالي أضحي ضروريا تحديث صورتها وتجاوز مستوى العلاقات بين الجنسين، والذي لا زال يحتاج إلى تطهير وفتح آفاق جديدة من قبل الإعلام السمعي البصري وتهدف الرسالة المهمة عبر هذه الدراسة إلى ترسيخ مسألة النهوض بثقافة المساواة بين الرجل والمرأة سواء على صعيد الأسرة أو مكان العمل، أو دفعها إلى المشاركة السياسية.³ مما لا شك فيه أن أحد أبعاد المواطنة الأساسية عدم التمييز بين المواطنين على أساس أي المعيار سواء كان أوليا أو ثانويا، كما أنه لا يمكن

¹- تقرير مشروع الرصد الإعلامي العالمي 2015 ص: 76-77.

²- هذه الدراسة الإستراتيجية حول انتظارات المرأة المغربية بخصوص تمثيلها لوسائل الإعلام السمعية البصرية، وكان إعدادها من طرف وزارة الاتصال وصندوق دعم المساواة بين الجنسين وبرنامج التعاون الكندي بالمغرب، يهدف تعزيز حضور المرأة في وسائل الإعلام ولوجها دوائر القرار وأشرف على هذه الدراسة مكتب الدراسات والتسويق واستطلاعات الرأي-LMS CSA وقام بالتركيز على 3 مناطق الدار البيضاء الرباط ومراكش وطنجة ومراعاة 3 فئات عمرية 18-25 سنة، 26-40 سنة و41-55 سنة وبلغت العينة المدروسة 1500 امرأة.

³- دراسة إستراتيجية حول انتظارات المرأة المغربية بخصوص تمثيلها لصورتها في وسائل الإعلام، منشورات وزارة الاتصال،

الإقرار يتمتع المواطن بحقوقه كاملة دون إنفاذ قاعدة المساواة¹ وحاولت أن تبرز مختلف الجذور المهمة والمغذية لعلاقة المرأة في المغرب بوسائل إعلام سمعية بصرية سواء كانت في مناصب مهمة أو ربة بيت أو فاعلة مدنية في المجتمع. وعلى أي فإن تجاوز الثغرات النفاذ إلى الاعلام السمعي البصري قادر على إعطائها المكانة المهمة، بما يجسد احترام الحقوق والحريات ويعطي لسياسة الإعلامية قوة دفع في إطار التحولات المجتمعية الجديدة.

وهناك ملاحظة مهمة، تتمثل في وجود المرأة المغربية كموظفة في وسائل الإعلام السمعية- البصرية، لكن دون أن تكون لها سلطة القرار في أي زاوية من زوايا، وأن وجدت فهي على رؤوس الأصابع، فمثلا في SNRT نجدها في العديد من القنوات بنسبة تصل إلى 42% من الأطر الموجودة، بل تصل في بعض القنوات أحيانا إلى 67% على غرار القناة الرابعة التي يتجاوز فيها عدد النساء الرجال.

جدول رقم 12: حجم تواجد النساء في قنوات SNRT

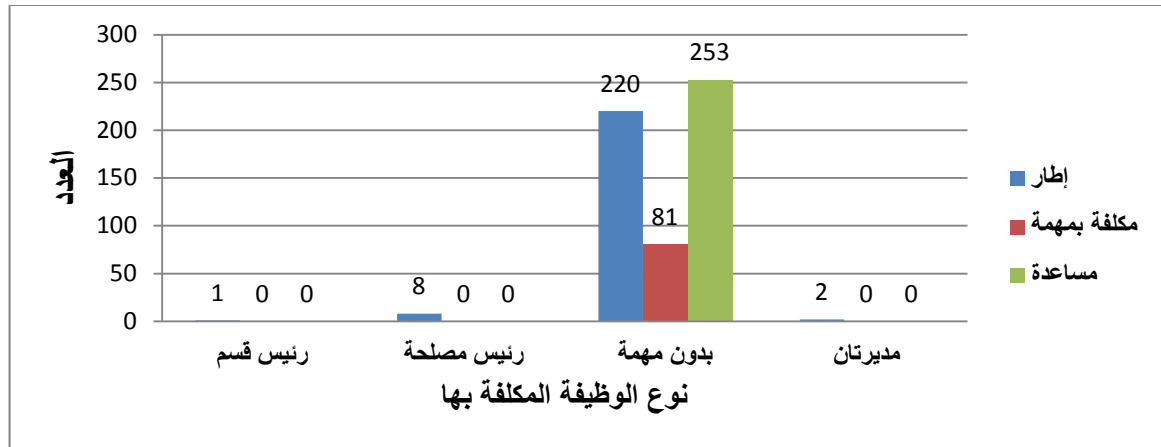
القنوات الجنس	الراديو	البث التلفزيوني	القناة الأولى	القناة الثانية	قناة العيون
النساء	230	26	163	36	13
الرجال	343	274	511	20	39

المصدر: تقرير صورة المرأة في وسائل الإعلام بالمغرب

ولكن رغم ذلك هناك فئة قليلة لديها الواجهة والإطلاع على الأمور الخاصة بالسمعي البصري في SNRT ولا يتعدى العدد 11 امرأة.

¹ - العجاني (محمد)، "المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية"، منشورات منتدى بدائل العربي، القاهرة، السنة 2015 ص: 15-16

رسم مبياني 5: نسبة النساء المغربيات في مواقع سلطة القرار بقناة SNRT نموذجا



المصدر: تقرير صورة المرأة المغربية في وسائل الإعلام المغربية

وحمل هذا الأمر أهمية تدوير الموارد البشرية في حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب، وهذا عائق من عوائق عدم فعالية السياسات الإعلامية المطبقة منذ الاستقلال إلى الآن في حقل الإعلام السمعي البصري، ودفع الأطر المتخصصة للهجرة إلى الخارج أو تقديم استقالات وتكوين شركات إعلامية ضخمة، تقوم بالوساطة بين المكاتب الإعلامية للقنوات، ونقل الأحداث بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفقرة الثالثة: التخصصات

يمنح توفير التخصصات في وسائل الإعلام السمعية-البصرية الرأي العام قاعدة مهمة من المعلومات ويعمل على سد الفجوة بين الوسيلة الإعلامية وجمهورها، فالاهتمام بنوعية التخصصات كفيل بمنح البرامج الإعلامية مصادر متعددة، والتمكن من الاستجابة الفورية للمتلقين،¹ مما يؤدي إلى نمو دور الرأي العام في توجيه السياسات العامة ويجعل هامش الحرية أكبر، كالحضور الوزن لجل القضايا سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعدد التخصصات، يدعم خطى تطوير الأداء الإعلامي، ويتجاوز معضلة نقص المعلومات أو محاولة حجبها، لأنه لم يعد مبررا كذلك في ظل الإعلام الجديد، فالاستخدام الأمثل للوسيلة

¹ - يعود قصور فعالية وسائل الإعلام السمعية-البصرية في عدة بلدان إلى كونها لا تنتظر إلى التخصصات سوى باعتبارها جزءا ثانويا أو أداة من أدوات تجميع المادة الإخبارية، وبالتالي النظر إلى التخصصات في هذا النطاق يحد من قدرة الوسيلة الإعلامية على التجاوب مع متطلبات المجتمع، فالمطلوب إعادة بلورة سياسات تنسم بنوع من الموضوعية سواء فيما يخص التخصصات أو الكيفية التي يتم تحديدها والغاية المتوخاة منها، إن كل هذه الأشياء تقدم مسألة إعادة التوازن وإنتاج وتوزيع مواقع القوة والسلطة في وسائل الإعلام وقدرتها على صناعة رأي عام يضفي الشرعية على أصحاب القرار في المجتمع.

الإعلامية بالنسبة للتخصصات يشكل طريقا لاختبار الوسائل، وآليات توضيح القضايا التي تشغل بال المجتمع ومؤسساته.

وسمح تعدد القنوات السمعية البصرية بتعدد التخصصات ونوعية المواد الإعلامية المعروضة سواء كانت تجارية أو إخبارية أو غيرها من المواد الإعلامية، لكن دون الرقي بمستوى النقاش السياسي والاجتماعي مع تدعيم خطاب ترفيهي احتفالي. ويأتي ذلك في إطار إعادة ضبط واحتكار سيطرة الدول في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط على وسائل الإعلام السمعية البصرية ومن ضمنها المغرب، بما يتماشى مع عصر الإعلام المفتوح، ورهنها بعدة أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وتركيزها بالأساس على الربح التجاري، دون أن تسمح بتعزيز الاندماج لأفراد في المجتمع والمشاركة في تعزيز الديمقراطية، بل عمق من حالة الاستقطاب والانقسام بين فئات المجتمع، بسبب غياب منظور واضح لمفهوم التعددية السياسية والإعلامية.

جدول رقم 13: تخصصات وأصناف القنوات الفضائية العربية

التخصصات وأصناف القنوات	القطاع الحكومي	القطاع الخاص
عامة (ذات برامج متنوعة)	41	90
موسيقى	2	118
سينما ودراما ومسلسلات	3	55
رياضة	3	40
تجارية اقتصادية	1	24
أخبار	3	23
تعليمية ثقافية	10	13
وثائقية	0	12
تفاعلية	0	10
دينية	3	10
سياحية	14	3
أطفال	1	20

المصدر: حسن نيازي الصيفي: الفضائيات العربية في عصر العولمة

إن هناك تحديات هائلة تواجه أية وسيلة إعلامية خاصة إذا كانت سمعية بصرية، في المغرب مع بداية تطبيق المشاريع الجديدة على مستوى هياكل ومؤسسات الضبط والحكمة بدأت تدرك حقيقة، هي أنه من الصعب إغفال والتغاضي عن الطفرة التكنولوجية والتقنية في حقل الإعلام السمعي البصري.¹

ولذا ما فتئت تطرح فكرة تنويع المشهد الإعلامي السمعي -البصري والتفاعل مع مختلف التدفقات الإعلامية، مع مراعاة الاحتياجات والأولويات لأفراد المجتمع من أجل تعزيز قدرات وسائل الإعلام السمعية البصرية وتحسين مواردها. في هذا النطاق تمت ملاحظة صياغة الأحداث بإحضار تخصصات في قنوات مختلفة عن طريق ضيوف في عدة مجالات، فحسب تقرير البث القضائي أعطت جل بلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط أهمية أكبر لمواضيع الترفيه على حساب باقي التخصصات الأخرى.²

وظهرت في المغرب بواعث أساسية في قنوات مختلفة التخصصات وتتطرق لمواضيع تهم علاقة الحكومة بتدبير الشأن العام و كذلك الحريات الدينية والفردية والهويات والوحدة الترابية، وإذا كان يحضى البعض منها بأهمية أساسية. وي طرح تكرار نفس النقط أكثر من علامات استفهام ويجسد غياب الثقة في الوسيلة الإعلامية مع عدم تحقيق النجاح والفعالية، فمحاولة ضبط أكثر للمشهد والتحكم في جل المداخل الأساسية المرتبطة به في إطار التعايش والانسجام بينما هو مطلوب وما هو كائن قادر على التعامل مع التحولات في أوجه جزئية،³ والتعامل هنا

¹ - حسن نيازي (الصفحي) "الفضائيات العربية في عصر العولمة ط1، دار الأترك للنشر والتوزيع، القاهرة، السنة 2010، ص 31-34.

² - صباح (ياسين)، "الإعلام القضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام"، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، يونيو 2013 ص: 120 للمزيد راجع.

- التقرير السنوي اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات القضائية العربية، مجلة إذاعات العربية (اتحاد إذاعات الدول العربية)، تونس، العدد 2، السنة 2012 ص: 38

- العبد الله (مي)، "الاتصال والديمقراطية: الفضائيات والحرب الإعلامية"، دار النهضة العربية، بيروت، السنة 2005 ص: 62 للمزيد راجع:

- cahiers des charges de SOREAD-2m et SNRT 2012-2013

<http://www.haca.ma/sites/default/files/upload/documents/Cahier%20de%20Charges%202M%20VF.pdf>

<http://www.snrt.ma/documents/Cahier%20des%20charges%20CSP%20SNRT%20d%C3%A9f%20du%2018%2001%202013.pdf>

³ - عصام (سليمان موسى)، وآخرون، "العرب والإعلام القضائي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، غشت 2004 ص 29-30 للمزيد راجع:

يهدف إلى إثراء و إغناء التوجه العام السائد في وسائل الاعلام السمعية البصرية.

وتقوم هذه الحالة بترسيخ طابعا مميزا، يسير نحو تحقيق التلاحم بين مختلف الشرائح المجتمعية، وإذا ما تم إبراز حقائق الواقع أو القوى المهمة في المجتمع، وتجنب تقديم السياقات والنسق في حالة عدم التكافؤ في التخصصات الموضوعاتية والمجالية والخبرائية. وتصبح الهيمنة الإعلامية واقعا مفروضا لا على مستوى الولوجيات إلى وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، إنما تشمل كل التصورات والأعمال المرتبطة بالتخصصات وتحديدها، وقد تكون في إطار التزامات المتعهدون عبر الاشتغال وفق شروط قانونية تحدد التخصصات والمجالات الواجب التطرق لها، حسب نوعية المواضيع السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية، والتي تلتزم بوجود الحياد والالتزام بالتعددية¹. كما أن هناك تفاوت في بنية التخصصات حسب دقاتر التحملات بوسائل الإعلام السمعية البصرية، ونوعية الجمهور الموجه له هذه المادة الإعلامية، لكن تظل نسبة المواد المتعلقة بالسياسة والفن والرياضة، تحظى بالغالبية العظمى من نسب التخصصات في وسائل الإعلام السمعية البصرية المغربية" هناك عدم التوازن بين المواضيع وضعف في تنويع الاختيارات واقتصارها على منظومات الاعلام القديم، كامتداد لبنى ترسيخ أنماط السابقة وهشاشة القضايا التي تعالج الشأن السياسي وترسيخ الديمقراطية والبعد عن التمسك بالحقائق وإفراغها من قيمها".²

وبالعودة إلى مسح لبعض الفقرات الإعلامية السمعية البصرية خصوصا بعض البرامج الحوارية، نجد في الغالب اقتصارها على مواضيع بعينيتها، وهذا يدخل في الإثارة الإعلامية ومحاولة استدراجها للمشاهدين في إطار المناقشة الحادة بين مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية، وسمح التطور التكنولوجي لجل أفراد المجتمع أن يكونوا عمليا في نطاق الأحداث والقضايا الإعلامية وعلى وعي تام بالتطورات الجارية في المجتمع، فالقائمين على السمعي البصري بالمغرب بتغليبهم بعض التخصصات، مازالو يتفاعلون وكأن الإذاعة والتلفزة هي مصدر الوحيد والأوحد للتزود بالمعلومة، ومعرفة الأخبار والمستجدات في داخل المغرب

- عزى (عبد الرحمن)، "دراسات في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ن أكتوبر 2009 ص: 72

¹- Bouziane (Zaid), public service television police and national development in morocco, these doctorat university of south Florida, June 2009, :829

²- مقابلة اجريت مع المحجوب بنسعيد مدير دائرة الإعلام بمنظمة الإيسيسكو Isisco على هامش الندوة الدولية حول الإعلام في البلاد الإسلامية بمقر المنظمة بالرياض 2012

وخارجه، وذلك في نطاق الندرة في تلقي وعرض المعلومات كما لو كان معروفا وليس بمنطق الوفرة في عرضها.¹

ويرتبط ذلك بتخوف من خروج مجال الصورة عن احتكار القائمين على وسائل الإعلام السمعية البصرية، دون تحقيق نوع من الاستقلالية المهنية والذي يتجسد في الحق بالتصرف والسيطرة على العمل، بما يتيح حرية اتخاذ القرار وتنويع التخصصات على ضوء المعطيات البيئية المحيطة، عبر رسم الأهداف وفق التزام مسؤول وبمنهج واضح لتحديد التخصصات، والتي لا يجب أن تتعارض مع مفهوم الحرية والحياد في مفهوم الإجراء المعمول به.²

فوسائل الإعلام والسمعية البصرية غارقة في سلسلة لا متناهية من الزوايا والرؤيا، والتي يصفها القائمون على الإعلام السمعي البصري بالقواعد الترابطية بين الوسيلة الإعلامية ومضامين خطاباتها، وهنا لديها انعكاس واضح على الفرد والجماعة داخل المجتمع، ومحدد لطبيعة السياسة المزمع تطبيقها بكل مقوماتها وأساليبها وأهدافها الإستراتيجية المرسومة، والتي من الممكن أن تتناقض أقوالها مع أفعالها.³

يعي المنتبغ بشأن الإعلام السمعي - البصري بالمغرب جيدا نوعية التخصصات المدرجة والدور الذي لعبته في تحديد خيارات المواطنين وتقبلهم للمادة الإعلامية، ولعل هذا الأمر ما جعل النقاش العمومي يكثر في المغرب حول آليات الممارسة الإعلامية وكيفية إدارتها وتفاذي نتائجها على المستوى السياسي والاقتصادي.⁴

¹- يحي (اليحيياوي)، وآخرون، "الاتصال العمومي، المقاربات والتحولات والرهان": أشغال ملتقى الدولي لأعلام 12-13 أبريل 2007 بتونس ص 58: للمزيد راجع:

-Ismail (Harakat), " la communication politique, existe-t-elle au Maroc", Maroc HEBDO, le 16-04-2010

<https://www.maghress.com/fr/marochebdo/88217> 2013/03/09 14H00GMT

²- إن هذا العنصر مستنبط من الديمقراطية الإجرائية والمرتبط بالحد الادائي للديمقراطية Minimalist définition of democracy والذي بلوره جاليرمو أودنرو، وتعود جذوره إلى عدة مفكرين كهانز كلسن وروبرت دال والذي يفرض عدد من الترتيبات والإجراءات المؤسسية بغرض تحقيق أهداف معينة والتي تعرف الممارسات الديمقراطية دون المضمون والجوهر

³-Rapport sur Les efforts pour la liberté de la presse au Maroc édition ministère de ca communication 2013 P.P :23-24

http://mincom.gov.ma/landing/demo/template/wordpress/media/k2/attachments/Liberte_de_la_presse_VF_07_03_13.pdf 2014/07/07

⁴- Fatima A (El-ISSAWI), " Moroccan National Media, Between change and status Quo", middle East centre Report, 2016

P.P:8-9. www.eprints.lse.ac.uk, 2016-05-05 11H00GMT

<http://eprints.lse.ac.uk/66228/>

وترتبط هذه المسألة بمستوى وحجم التوازن في تغطيتها لأحداث المعبرة عن مطالب المجتمع وأثر تداخل التخصصات، فالقنوات الإعلامية السمعية البصرية أصبحت مطالبة بإعادة النظر في حجم التخصصات وكذلك أدوار القائمين على حقل الإعلام السمعي - البصري، أن يتحولوا من فاعلين الى مجرد حكام في نطاق ما تسمح به القواعد المنظمة وتداخل ملكية الوسيلة الإعلامية مع ما تعرضه من مواد إعلامية وقدرتها على إثارة المواضيع عن طريق التخصصات المتعددة، وتجاوز المشاكل المطروحة من خلال التعرف على رغبات واهتمامات المجتمع.

وهذا ما جعل وضعية الاعلام السمعي- البصري في المغرب على مستوى التخصصات تتطلع إلى آفاق أوسع، لخلق قواعد وممارسات جديدة، تتسجم مع التغييرات والتحولات المرتبطة بالبيئة الإعلامية المتغيرة دوما سواء دوليا أو إقليميا ووطنيا و جهويا.

لمزيد راجع:

- Report on the state of media in Morocco, the Arab center for the development of the rule of law and integrity p-p18 19: 2013/04/06.2h30GMT

http://www.arabruleoflaw.org/Files/PDF/Media/English/P2/Morocco_MediaReportP2_En.pdf

خاتمة القسم الأول:

استند حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب إلى مجموعة من المؤشرات، والتي كانت منطلقا مهما لتداخل عنصر السلطة والحرية داخل النظام الإعلامي المغربي بين ارتهانه لأنماط السلطوية وقدرته على مواكبة التغييرات، بهدف انتقال بالإعلام في المغرب الى مستوى سلطة مستقلة، تتمظهر في جوانبه مختلفة سواء بنيويا أو قانونيا أو تنظيميا أو وظائفيا.

وأثناء الخوض في النقاش حول التغيير في الإعلام السمعي البصري، تنامت جزئية أنماط الملكية بين القطاع العام والخاص وآليات المتحكمة في التمويل، والتي أبانت عن أسباب الخلل الكامنة لدى القائمين عليه بالمغرب وذلك لدوره بالتوجيه والتحكم في مخرجات الرأي العام، وفق نطاق مجالات مضبوطة المفاصل والقنوات والأوعية مضمونيا وتقنيا.

وفرض لزوما البحث عن مقومات إعداد هيكلته وتنظيمه، والتي كانت نتيجة نقاش مجتمعي واضح المعالم، وهو طي صفحة الماضي في جل المجالات بما فيها حقل الإعلام، كاستجابة لتطلعات وانتظارات المجتمع. والذي اتجه نحو عقد اللقاءات والحوارات والدورات والمناظرات، كانت كفيلة بإعادة خيوط النسيج لسياسة إعلامية تعددية تحريرية وكونها مجالا للمناقشات العامة وتحليل الأحداث، وتطلق بداية من المؤسسات والموارد والترسانة القانونية والتقنية وتسعى إلى إعادة النظر في جودة المنتج والمادة الإعلامية بالمغرب، وتهدف إلى ترسيخ ثقافة التنوع والتعدد، وتتجاوز معوقات الضبط والتقييد الممارس منذ عقود خلت.

وتحول الإعلام السمعي البصري بالمغرب إلى قطب عمومي، عبر إدماج العديد من هياكله ومؤسساته سواء الإذاعة والتلفزة المغربية أو القناة الثانية أو القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، بالإضافة إلى تغيير منظومة البث والأحواض الخاصة بها ودرجة الترددات الرقمية الجديدة. ومع ذلك لا زال الجدل قائما حول مضامين مواضيعه والتخصصات المرتبطة بها، فالمشكلات التي يتخبط فيها الإعلام السمعي البصري ليست دوما مرتبطة بالطبيعة السياسية، بل يتعداه الى إشكال الموضوعية والمهنية والمعطيات الذاتية للحقل الإعلامي السمعي البصري.

والواقع أن العديد من الإجراءات المتخذة في سبيل بلورة سياسية إعلامية، عرفت عدم الوضوح والتمييز في أجرأتها، نظرا لعشوائية طرحها أو اقتصارها على جانب معين دون باقي

المجالات الأخرى المرتبطة بحقل السمعى البصرى بالمغرب.

ومن هذا المنطلق، فكل إصلاح بنيوي وهيكلى لا ترافقه إعادة النظر في رسائل الإعلام السمعية البصرية المعبرة عن واقع الحال في المجتمع يظل عديم الفائدة وأصبح واجبا دعم المجال الإعلامى السمعى-البصرى بالمغرب في ظل التحولات المختلفة ومهما، لعرض الحجج والآراء الموضوعية والمتوازنة، وذلك لما يشكله الصراع الإعلامى التنافسى بين جل القنوات كأحد أوجه الصراع السياسى بالمجتمع.

ودعت مختلف المواقف التى تم تجسيدها في النقاشات العمومية الخاصة بحقل الإعلام السمعى البصرى في مجملها، إلى ضرورة استمرار التطور في منح مساحة أكثر لحرية التعبير والتعددية، وذلك من أجل تحديد خيارات الحاضر والتكيف مع احتياجات ورغبات المجتمع المتطور، وما يجب أن نستنتجه من هذا المغزى هو الدور الأساسى لإعلام السمعى البصرى في تأطير المجتمع وتوجيهه، بل أكثر من ذلك يصير المحرك الأساسى لجل الفاعلين.

وحاكت جل هاته العناصر نمطا جديدا، يمنح الشرعية لمجموع مسلسل إصلاح حقل الإعلام السمعى البصرى بالمغرب، ومدخلا هاما لمرور إلى الديمقراطية التشاورية والمكانة التى يحتلها السمعى-البصرى في مجال الإعلام ليست وليدة الصدفة، بل إنها نتاج تطور المجتمع في إطار توافقي قادر على بلورة مجموعة من القيم والتفكير العميق من قبل الفاعلين، كقناة تدعم الإصلاح السياسى والمؤسساتى، ويحدد مدخلات ومخرجات العلاقة القائمة بين الحكام والمحكومين سواء كانوا أفرادا أو مجموعات.

وزد على ذلك تحديد توجيه الرأي العام عبر ضمان حق المشاركة للجميع، والتعبير عن الآراء، واستحضار الحس المشترك في التعاطي مع أزمة ديمقراطية بالمجتمع والذي يعبر عن راهنية وحتمية عنصر المساواة في الاستفادة من وسائل الإعلام السمعية البصرية، وما تقدمه من آراء. وتسعى كل هذه الأمور إلى إعطاء حقل الإعلام السمعى البصرى، صبغة تجاوز صفة التحكم والتقييد عن السياسة التحريرية، مع ضمان سرعة العمل الإعلامى وتشكيل عدة راساميل، هي أساس المخيال الإعلامى الاجتماعى والحالة عبارة عن عملية تفاعلية ديناميكية تتضمن الهياكل والمؤسسات، وكيفية تجاوز مراحل النكوص والتعثر والانقطاع التى همت حقل الإعلام السمعى-البصرى إلى جانب الحقول الأخرى.

وذلك انطلاقا من منحه الأهمية عبر سياسة إعلامية قادرة على تفسير القضايا مع البحث في خفايا الأمور ومجريات الأحداث، هذا الأمر لا يستقيم دون الإحاطة بنوعية مواده الإعلامية

بما فيها المادة السياسية والتي تتميز بنوع من الاستثناء، يتمثل في طبيعة النقاشات والطابوهات ومثالية الخطاب، كدلالة في نفس الوقت على قبول حرية القول والتعبير وقياس ذلك مرتبط بحجم الحضور وطريقة العرض وآثارها على التحول السوسيو سياسي بالمغرب، سواء في بنائها أو على مضامينها مؤشرات وإحصائيا، وهذا ما ستتم معالجته في القسم الثاني.

القسم الثاني:
أثر عرض المادة السياسية في الإعلام
السمعي-البصري بالمغرب.

ارتبط الإعلام بمحاولة مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال الى اليوم، بالتركيز على العناصر الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث كانت القضايا السياسية الكبرى للبلد حاضرة دوما في وسائل الإعلام وخاصة السمعية البصرية، والتي تنماهى مع وجهة نظر السلطة السياسية من خلال عرض وجهات نظرها نحو تلك القضايا.

لكن بعد سنوات التسعينات وبداية الألفية الثالثة وبفعل عوامل داخلية وخارجية،¹ اضطرت معه السلطة السياسية لمحاولة إدخال إصلاحات، تمس حقل الإعلام السمعي البصري بارتباط مع مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المغرب. وبفعل تنامي الأدوار الحيوية للإعلام في حياة المجتمعات، فقد كانت الرهانات على الإعلام السمعي البصري كبيرة جدا، من أجل المساهمة في مسار التحولات السوسيوسياسية والسوسيومؤسسية الخاصة بالإعلام، تماشيا مع النزعة الحقوقية والديمقراطية التي شهدها العالم.

إن هذه الرهانات الملقاة على عاتق الإعلام السمعي البصري، تطرح عدة إشكالات حول الوظائف التي ينبغي على وسائل الإعلام السمعي البصري القيام بها، من قبيل هل وسائل الإعلام السمعي البصري بالمغرب مؤهلة للعب دور مركزي في مسار التحولات السياسية؟ وما مدى انعكاس ذلك على مسار هذه التحولات؟ وكيف يمكن قياس أثر مساهمة إعلام السمعي البصري في إبراز قيم التعددية والحرية الإعلامية؟

إن محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات ترتبط بعدة مقاربات وميكانيزمات تسعى لبلورة رؤية شاملة لعلاقة السياسة بالإعلام السمعي البصري بالمغرب. فمداخل معالجة هذه التساؤلات تمر عبر عدة محطات، أولها قياس حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعي البصري بناء على مقارنة كمية تسعى لعرض حجم حضور القضايا السياسية في وسائل الإعلام السمعي البصري بالمغرب من خلال عدة مؤشرات دالة، وعلى مقارنة كيفية تحاول الاعتماد على عناصر تفسيرية بالتركيز على البرامج الحوارية ومضامينها والقضايا السياسية التي تثيرها. وثاني هذه المداخل هو محاولة تقييم أثر حضور المادة السياسية في الإعلام السمعي البصري على مسار التحولات السوسيوسياسية بالمغرب، عبر محاولة الكشف عن أثر

1- سبقت الإشارة الى العوامل الخارجية التي ساهمت في مسار إصلاح المشهد إعلامي السمعي البصري في بداية البحث

عرض البرامج السياسية على المشاهد من خلال عدة مؤشرات، كالمساهمة في تعزيز قيم المواطنة، التنوع، الاختلاف، الحرية السياسية والإعلامية.

إن هذا القسم سيحاول التعاطي مع هاته الإشكالات من خلال فصلين، الأول يعرض حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعي البصري وفقا لمقاربة كمية وكيفية، والثاني يخصص لدراسة أثر حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعي البصري على مسار التحولات السوسيوسياسية بالمغرب.

الفصل الأول: حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية-البصرية: مقارنة كمية وكيفية

إن حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية خاضع لقواعد مختلفة متعارف عليها، وتقنيات إدراج البرامج المعنية بالمادة السياسية سواء بالنسبة للآليات والإجراءات، تتوخى دوماً البحث عن إحداث تأثير على المتلقي، وفي نفس الوقت جعل الهدف العام مرتكز على بناءات أساسية أو عكس ذلك تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية مع مواكبة الأحداث وأحياناً دون نية تغيير يذكر في المناحي العامة.

وهذا قلص من حدة مواجهة التحديات التي فرضتها عدة عوامل داخلية أو خارجية، مع الرغبة في ذات الأمر بتوفير حلقة أساسية لمواكبة التنافسية الإعلامية. وبالنظر إلى الواقع الراهن لعرض المادة السياسية في المغرب، نجده مؤطر في مقارنة ضبط المشهد الإعلامي-السمعي البصري ويتعمق لدرجة كبيرة، وصولاً إلى متغيرات الأحداث وما تفرضه من أنية العرض لا بد هنا من مواجهة آلية مهمة، تنطلق من مرتكزات عرض المادة السياسية حول قاعدة عمل إبرازها وطريقة تدبير الحوار والنقاشات السياسية.

وفي هذا الصدد فإن النماذج التفسيرية لحضور المادة السياسية، كفيلة بإعطاء توضيح لنوع العلاقة السائدة بين الإعلام السمعي-البصري وقضايا المجتمع بالمغرب، فهو مرآة عاكسة تستخدم الأسئلة النقدية في إطار جدلي لكي تختبر منطقية مضمونها، والأسباب المعبرة عن فعلها وحاجات ورغبات أفراد المجتمع من حقل الإعلام السمعي البصري. ولكن يتجسد الاختلاف في الهدف المتوخى الذي وفق المنظور السائد، حاول تحسين صورة المؤسسات الحكومية والقيمين على تدبير الشأن العام لدى الرأي العام والتأثير فيه، أو التوظيف السلبي من خلال تمرير خطابات معينة تؤثر على المتلقي. إن ظروف تمهيد الطريق لحضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية-البصرية بالمغرب، لم يكن هيئاً في مجمل مراحلها، وقد أضحت المزود الرئيسي للمعلومات لجل الأفراد المجتمع، بالتالي إخراج هذه المواد وفق اختيارات تتم عن سياسة إعلامية، تتضمن ظروفًا تطبيقية وحقائق مؤسساتية ذات أبعاد متضاربة القيم ومؤسسة للأهداف تعبوية إخبارية في الوقت تتوخى أن تكون تأطيرية تشاركية.

فالنضج الذي وصلت إليه قنوات السمعية-البصرية ببلدنا، كان وليد إرهابات جدلية الحرية والسلطة ومدى الالتزام المترتب عنها وما يجب القيام به، وقد يكون لمقاربات عرض المادة السياسية دور في تفكيك بنية هذه العلاقة سواء على مستوى النسق الإعلامي المغربي

ومقارباته وتحولاته وكذلك رهانات الاتصال العمومي داخله.

وشهدت الإجراءات والشروط التي كانت مدرجة في تحديد المادة الإعلامية في وسائل الإعلام السمعي-البصري بالمغرب عدة تغييرات، بهدف تمكين وترقية ومهنية ما يتم عرضه وذلك بهدف التأسيس للعمل الإعلامي الجيد، ودحض الادعاءات السلبية، بالتالي التفكير مليا في الأهداف المتوخاة من فصح المجال أمام عرض المواد السياسية بجرأة وحيوية، في ظل ازدواجية المعايير والمبادئ التي تفرض نوعا معينا وسياقا خاصا، وبشكل أساسي فإن الأسئلة المطروحة حول طريقة إنجاز المادة السياسية، تعمل على التعبير عن الأهداف المتوخاة منها والتكاليف المحدثة لها.

المبحث الأول: قراءة في الميكانزمات المتبعة لتحديد حضور القضايا السياسية في الإعلام السمعي البصري بالمغرب

تحضر السياسة دوما في حقل الإعلام السمعي-البصري بنوع من الإثارة وتقوم بتجسيد مختلف الرؤى السياسية وقنواتها المتعددة الموجودة في المجتمع، بعبارة أخرى يعبر الإعلام بشكل صريح عن مختلف الرموز السياسية وممارستها وأدوارها على مستوى التوجيه والتأثير على الأفراد. ويكتسي الخطاب الإعلامي القائم على المواد السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية أهمية بالغة، فهو ليس كقناة أو كمصدر نقل الأخبار والمعلومات ولكنه وسيلة وفكرة هادفة إلى إبراز المقومات والعناصر المتعلقة بالمؤسسات السياسية في اتخاذ القرارات وتطوير الإستراتيجيات.

والواقع أن الحقل السياسي متعدد المشارب متنوع الرؤى وتحاول البرامج الحوارية التعبير عنه لكن وفق هامش معين، وتبعث من خلالها رسائل قد تؤدي أحيانا الى إثارة صراعات وصدمات بين بعض الفاعلين في المشهد السياسي.

إن هذه النقطة بالذات في الدول الغربية لا تطرح إشكالا، نظرا لدور وسائل الإعلام السمعية-البصرية في نفض الغبار عن السياسات العامة، وتقديم القائمين على المشهد السياسي لتحقيق إعلامية، وقد تؤدي بهم إلى الاختفاء تماما من تدبير الشأن العام. بخلاف الدول التي لازالت معالم العلاقة بين السلط الموجودة في المجتمع لم تتضح بعد، وتتميز بالهيمنة والسيطرة، تجد حضور وتناول المواد السياسية في الإعلام غير ذي جدوى، لكن هذا الأمر تبرير منطقي أملتة السياقات المجتمعية حول النخب، وهي نتاج الوضع السياسي والاجتماعي ومن يمتلك

سلطة القرار وكيفية اتخاذه.

إن ذلك يجعل التركيز الإعلامي على القضايا السياسية، أكثر وقعا بفعل ارتباطه بهموم أفراد المجتمع بناء على هذه النقطة، وتحصل الوسيلة الإعلامية السمعية البصرية على ثقة المجتمع ومكانة ضمن القنوات الإعلامية وفق ما يتم تقديم به المادة الإعلامية.

ويسمح هذا المنطلق بتوسيع قاعدة الخيارات والبدائل الإعلامية المتاحة أمام أفراد المجتمع، وآليات عرض المادة الإعلامية هي المخولة لقيادة وتحديد منطق تعامل الوسيلة الإعلامية مع القضايا السياسية، وستمكن المنافسة الإعلامية من الحصول على خدمات إعلامية جيدة حول مضامين المواد السياسية، مما يسمح باستقراء حالة التوافق والانسجام بين الوسيلة الإعلامية وأهدافها وخطها التحريري.

وتعمل في هذا السياق وسائل الإعلام السمعية البصرية إلى إبراز التعددية في مضامين موادها السياسية ولتأكيد هويتها الحيادية والموضوعية والمهنية، وعلى الرغم من صعوبة ملائمة ذلك عند عدم وجود حدود بين عنصري التمويل والمادة الإعلامية المعروضة والقضايا التي تنصب حولها.

المطلب الأول: حيثيات الإعداد والتسويق للبرامج السياسية في الإعلام السمعي-البصري بالمغرب

تتحقق مجموعة من الأسس في إعداد البرامج السياسية وتلتقي في نقط متقاطعة مختلفة، لكن ما يجعلها ذات قيمة حقيقية هي المادة الإعلامية المعروضة في البرامج الحوارية، والتي تتوجه في نطاق عمليتين متوازنتين، أولها عملية واقعية بنائية، تقوم على قراءة الأحداث وتحليلها وتصنيفها، والثانية عملية ذهنية تخيلية، تنتهي إلى ملائمة المخيال الاجتماعي لرغبات أفراد المجتمع ويحتل ذلك منزلة أساسية في عرض المواد الإعلامية السياسية المرتبط تداوليا بكل من خطة الإعداد والمواضيع المختارة وتسويق البرنامج.

وليس خفيا اليوم الحاجة الملحة إلى الإقرار بالدور الذي تلعبه هذه النقطة، في تحديد قنوات وتوجيه القوى الفاعلة في المجتمع، كمكون أساسي يهدف لتحقيق أهداف موجهة بعناية، وتمتد وتستمر حسب رغبات القائمين عليها ومدى استجابتها لغاياتهم، مع ذلك فإن الأنشطة التي تترافق معها تكون على ضوء التزامها بتوجيهات معدة سلفا.

وهذا يسود فقط في الدول المحدودة الحرية والمسؤولية الاجتماعية، عكس الدول الأخرى

ذات البناء الديمقراطي، والذي يعرف سيادة حق التعبير في الهيكلية والمشاركة والحق في ممارسة السلطة على أساس ضوابط، والتي تترجم العلاقة بين الحاكم والمحكومين متمثلة في الديمقراطية التشاورية عوض الديمقراطية الإجرائية.

الفقرة الأولى: خطة الإعداد

تتداخل مجموعة من العناصر في كواليس إعداد البرامج الحوارية السياسية من أهمها البرمجة والتوقيت والمواضيع المختارة، وطريقة الإخراج التلفزيوني للبرامج السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية. وينطلق التحضير لعرض البرنامج عبر مقارنة عدة ترتيبات يطرحها إعداد البرنامج وأصلا تمثل جوهر مضمون المادة الإعلامية. فالبرامج الحوارية تطرح تصورات مختلفة من التحليلات، وتتغير المكانة المتميزة للقناة الإعلامية حسب إعداد وتسويق برامجها الحوارية، والغالبية الكبرى من المشاهدين والمتلقين ترتبط ارتباطا قويا بالوسيلة الإعلامية في جزئيات محددة أهمها التوقيت والبرمجة. فالحراك المعلوماتي الذي تحدثه البرامج الحوارية، يستند في الغالب على عنصر عرض البرنامج في الوسيلة الإعلامية، وفي جل أجوبة الاستبيان والمقابلة التي تم طرحها أكدت على محورية هذا العنصر سواء إيجابيا أو سلبيا.

و يمنح الوسيلة الإعلامية مستويات أعلى قياسا من نسب المتابعة والإشهار، والقيمة المعنوية كمصدر مهم للمعطيات، ويعود ذلك إلى الحد الكبير لنتامي المنافسة والتوسع بين القنوات الإعلامية، ودوما ما شكلت كواليس الإعداد جدلا واسعا حول دور حرس البوابة في كل ما يطرح ويناقش ويتداول، وهذا ما تمت ملامسته عند حضور بعض حلقات البرامج الحوارية السياسية في كل من القناة الأولى والقناة الثانية.

أولا: البرمجة والتوقيت

إن عنصر البرمجة والتوقيت كان عاملا حاسما في إعطاء البرامج الحوارية مكانة متميزة، والتي تعنى بالقضايا السياسية في المغرب، ولا يقتصر الأمر على قنوات قطب العمومي السمعي-البصري، بل كذلك البرامج الإذاعية في القنوات الخاصة وقد جعل من ذلك وجود قاسم مشترك بينها في نسب الحضور وتأثير البرمجة والتوقيت على نسب متابعة البرامج الحوارية.

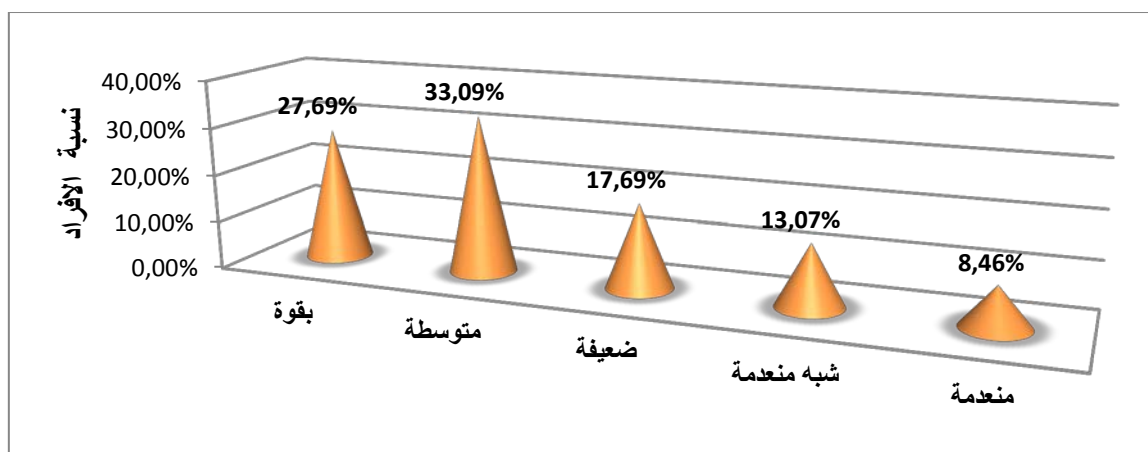
جدول رقم 14: تأثير البرمجة والتوقيت على متابعة البرامج الحوارية السياسية في المغرب (نسب مئوية)

تأثير البرمجة والتوقيت على متابعة البرامج الحوارية السياسية	عدد المستجوبين	النسبة %
بقوة	36	27.69
متوسطة	43	33.09
ضعيفة	23	17.69
شبه منعدمة	17	13.07
منعدمة	11	8.46
المجموع	130	100.0

المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

نجد أن نسبة 27.69% من المستجوبين في الاستبيان، اقرؤا بتأثير قوي لعاملي البرمجة والتوقيت على البرامج الحوارية السياسية في الإعلام السمعي البصري بالمغرب وذلك ب 36 مفردة من مجموع أفراد العينة المدروسة مع وجود تقارب بين عنصري الضعف والذي يصل ما نسبته 17.69 % بالمئة ب 23 مفردة من عينة الاستبيان، وبينما نلاحظ ارتفاع نسبة الانعدام وشبه الانعدام والتي تصل إلى 23.5 % من المستجوبين في الاستبيان ب 28 مفردة من مجموع أفراد العينة المدروسة، وطرحت هذه النقطة جدلا والذي ارتبط بالفترات التي يتم فيها بث البرامج الحوارية في المغرب مساء، اللهم إذا استثنينا بعض البرامج الحوارية على مستوى القنوات الإذاعية سواء العمومية والخاصة والتي تكون درجة تأثيرها مختلفة عما هو موجود في التلفزيون العمومي.

رسم مبياني 6: يوضح تأثير البرمجة والتوقيت على متابعة البرامج الحوارية في المغرب



المصدر: تركيب شخصي بناءا على نتائج الاستمارات

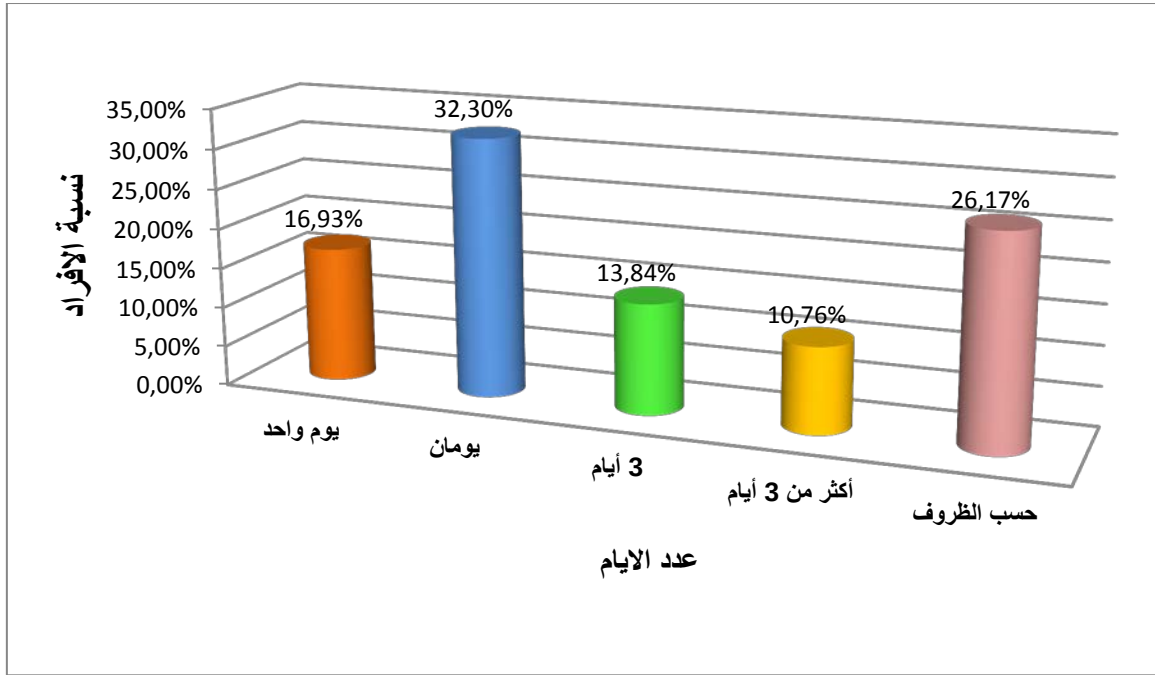
والملاحظ أن تأثير البرمجة والتوقيت يرتبط بمؤشر آخر، هو حجم التوقيت المخصص للمتابعة البرامج الحوارية السياسية في قنوات السمي-البصري بالمغرب، ونسبة استحواذ كل قناة على نسب المتابعة والمشاهدة وقياس ذلك وأثر طرح القنوات الأجنبية القضايا المغربية، والتي تخوض في النقاشات والسجلات السياسية الداخلية بالمغرب وحصولها على مصداقية لدى شرائح كبيرة من أفراد المجتمع المغربي، مما يدق ناقوس الخطر في ضرورة البحث عن قواعد أخرى للبرمجة والتوقيت.

جدول رقم 15: عدد أيام تتبع البرامج الحوارية السياسية بالمغرب (نسب مئوية%)

عدد أيام تتبع البرامج الحوارية السياسية	عدد المستجوبين	النسبة المئوية
يوم واحد	22	16.93
يومان	42	32.30
3 أيام	18	13.84
أكثر من 3 أيام	14	10.76
حسب الظروف	34	26.17
المجموع	130	100

المصدر: تركيب شخصي بناءا على نتائج البحث الميداني

رسم مبياني 7 : عدد أيام متابعة البرامج الحوارية السياسية بالمغرب



المصدر: تركيب شخصي بناء على نتائج الاستمارات

ويظهر من خلال الجدول أن نسبة متابعة البرامج الحوارية السياسية متذبذبة حسب الأيام أعلاها نسبة يومان ما يتعرض المشاهد لبرنامج حوار سياسي بما نسبته 32.30 % من المستجوبين في الاستبيان ب 42 مفردة من مجموع أفراد العينة المدروسة، تليها نسبة حسب الظروف 26.17 % من المستجوبين في الاستبيان ب 34 مفردة من مجموع أفراد العينة المدروسة، ويختلف هذا الأمر كذلك حول نسبة المتابعة من طرف المستجوبين بين القنوات السمعية-البصرية الوطنية والدولية، وهذا ما أكدته المقابلات التي تم إجراؤها و أبرزت نسب كبيرة على حضور قناة فرنسا 24 وروسيا اليوم وBBC بالعربي في نسب مشاهدة برامجها الحوارية، وبالأخص عندما تعرض مواضيع تهم الشأن المغربي وخاصة قضية الصحراء والحراك المجتمعي وتدبير السلط.

جدول رقم 16: نسبة متابعة عرض البرامج الحوارية السياسية في القنوات الإعلامية الوطنية والدولية

القنوات السمعية البصرية	عدد المستجوبين	نسبة متابعة عرض البرامج الحوارية السياسية
القناة الثانية 2M	38	29.24
القناة الأولى المغربية	28	21.53
قناة البحر الأبيض المتوسط	31	23.84
قناة فرنسا 24 الدولية	23	17.70
قناة BBC بالعربية	10	7.69
المجموع	130	100.0

المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

وتقوم القناة الثانية 2M بتقديم عدة برامج سواء باللغة العربية أو الفرنسية، وتصل نسبة المتابعة إلى 29.24% من المستجوبين في الاستبيان ب 38 مفردة من مجموع أفراد العينة المدروسة، تأتي بعد ذلك قناة البحر الأبيض المتوسط MED1tv بما نسبته 23.84 % من المستجوبين في الاستبيان ب 31 مفردة من مجموع أفراد العينة المدروسة، وذلك بفعل التقنيات التي تم إدخالها مؤخرا، في حين لا تتجاوز نسبة القناة الأولى 21.53% من المستجوبين في الاستبيان ب 28 مفردة من مجموع أفراد العينة المدروسة وهي أقل من نسبة القنوات الأجنبية مجموعة، والتي وصلت إلى 25.39 % من المستجوبين في الاستبيان، مما يدعو القائمين عليها على ضرورة إعادة النظر في نوعية البرمجة والتوقيت وتجاوز نفس التدبير.

إن تأثير البرمجة والتوقيت في كواليس إعداد البرامج الحوارية السياسية بالمغرب محوري، وجعل المسألة متضاربة بين غموض المعاني في تبني إدراكات متناقضة تماما، وترتيب الاهتمامات والأولويات ويبدو أن وضعية ذلك تمثل أحد مظاهر ومخرجات التفاوت القائم في عناصر قوة وجاذبية التوقيت أو العكس تماما، وتعتبر البرمجة الجيدة كما وكيفا أحد العناصر اللازمة لتماسك أي سياسة إعلامية وتطورها وبلوغ أهدافها ونحن في عصر التنافس الإعلامي. ولقد تمت ملامسة ذلك، عند انحياز العديد من المستجوبين للقنوات الأجنبية، بالإضافة إلى دور الإعلام الجديد كإعلام بديل ومؤثر، نظرا لسرعة تناول الأخبار والمعلومات والعنصر المهم، هو أن غالبية أفراد المجتمع لم يعد يولون أهمية لتتبع البرامج الحوارية في ظل الخدمات

المقدمة من طرف الصحافة الاندماجية، التي تعمل على نقل الأخبار والتفاعل معها بشكل فوري دون الحاجة لتحضيرات أو مقدمات.

ثانيا: المواضيع المختارة

يستحضر هذا العنصر آليات اختيار المواضيع وقدرة ما يتم عرضه بالتأثير على الأفراد بالمجتمع، ومواكبة الانتقال المهم الذي عرفته منظومة البرامج في حقل الإعلام السمعي-البصري، ما يمكن فهمه أنها دوما تعمل على محاكاة السياقات المجتمعية، وأثر ذلك على طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين، فالقنوات السمعية-البصرية تعرض عدة قضايا مع غلبة هيمنة البرامج الحوارية ذات القضايا السياسية.

وأشارت العينة المستجوبة الى العديد من البرامج الحوارية التي شاهدها على قنوات القطب العمومي والخصوصي وتتوزع على القناة الثانية $2M^1$ والقناة الأولى 2^2 ثم قناة ميدي 1 تيفي $MEDI1 TV^3$ وقناة العيون الجهوية 4 وقناة الأمازيغية، 5 إذاعة شدى إم إف إم MFM^6 والإذاعة الوطنية 7 وناقشت الغالبية من البرامج الحوارية عدة قضايا تهم عناصر تدبير الشأن العام بالمغرب.

¹ - برنامج "مباشرة معكم"

² - برنامج "حوار" و"قضايا وآراء" و"ضيف الأولى"

³ - برنامج "90 دقيقة للإقناع" و"ملف للنقاش" و"مواطن اليوم"

⁴ - برنامج من العاصمة وبرنامج مع الناس وبرنامج "حديث المدينة"

⁵ - برنامج "شؤون أمازيغية" وبرنامج "الشأن المحلي"

⁶ - برنامج "برلمان الشعب" وبرنامج "ممكّنات"

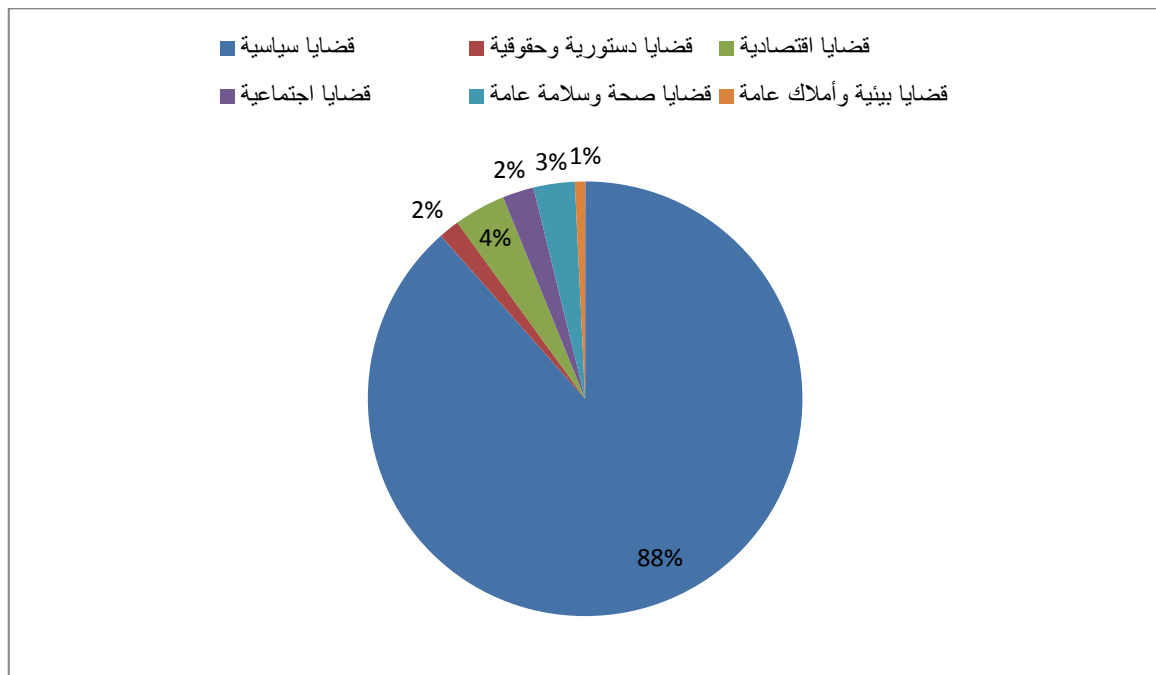
⁷ - برنامج "شؤون" وبرنامج "بانوراما المساء"

جدول رقم 17: توزيع المواضيع المختارة في البرامج الحوارية بقنوات السمعى-البصري بالمغرب (نسب مئوية%)

المواضيع المختارة	عدد	النسبة المئوية
قضايا سياسية	115	88.46
قضايا دستورية وحقوقية	2	1.54
قضايا اقتصادية	5	3.86
قضايا اجتماعية	3	2.31
قضايا صحة وسلامة عامة	4	3.07
قضايا بيئية وأماكن عامة	1	0.76
المجموع	130	100

المصدر: تركيب شخصي بناء على نتائج البحث الميداني

رسم مبياني 8: توزيع المواضيع المختارة في البرامج الحوارية بقنوات السمعى-البصري



المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

وتحضر أهمية قصوى للقضايا السياسية في البرامج الحوارية، حيث بلغت ما نسبته 88.46% وتلتها القضايا الاقتصادية بما نسبته 3.86% والتي تقترب منها قضايا الصحة والسلامة العامة بنسبة تصل إلى 3.07% لتأتي القضايا الاجتماعية والقضايا الدستورية والحقوقية. إن هذا الخلل في عرض المواضيع في البرامج الحوارية يترك فجوة في فهم قضايا

تدبير الشأن العام، نظرا لعدم ايلاء أي أهمية لقضايا تدبير الشأن العام ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية، وما ترتبط به بالنسبة للوضع اليومي للمواطن.

وعليه فإن تحليل هذه الصيرورة في هيمنة القضايا السياسية على المواضيع في البرامج الحوارية بقنوات السمعية البصرية يقرأ في الهدف منه، بتوجيه الرأي العام نحو التعاطي مع السياسة واستثمار جل القنوات الداعمة لها، والعمل على توحيد الرؤى الإعلامية بشكل مناسب. ولكن هناك شرخ يتسع ويكبر بينها وبين القضايا الأخرى ويدفع ذلك بالمشاهد إلى البحث عن هذه القضايا في القنوات الأجنبية، وهذا ما تمت ملاحظته خصوصا مع قناة فرنسا 24 الدولية، والتي لا يكاد يمر أسبوع دون عرض لقضية من قضايا المجتمع بالمغرب. وهذا ما يكشف مظاهر الخلل التي تعترى القنوات التلفزية والإذاعية المغربية سواء الخاصة والعامة، وهي مطالبة قبل أي وقت بضرورة إعادة النظر في منظومتها الإنتاجية البرمجية وجعلها تواكب التحولات في حقل الإعلام، واتجاهه نحو مواضيع مرتبطة بالشأن اليومي للمواطن و الاهتمام بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية على غرار التغطيات الإعلامية في وسائل إعلام الغربية. وتساهم طبيعة المواضيع المختارة في بناء النسق الأساسي للقناة الإعلامية، وتجاوز إعادة إنتاج نفس الأفكار، والذي يجعل الإعلام السمعي-البصري بالمغرب في خدمة المجتمع، وهناك نتيجة أساسية أفرزت حجم الخلل في القضايا التي يتم عرضها في البرامج الحوارية من خلال المادة الإعلامية، هو أنها في الغالب ما تركز على التمرحات السياسية والشعبوية، وهذا يجعل المشاهد المتلقي يتهم على مضامين ما تنتجه من صور وأشكال وتصورات، فعند مقارنتها مع البرامج في القنوات الأجنبية التي تتناول الشأن المغربي تلحظ الفرق وإن هذه الحالة التي وصلت لها قنوات السمعي-البصري بالمغرب، هي نتيجة تراكمات بدءا بسوء فهم لعمليات الاختيار ولا يمكن فهمها بمعزل عن تطور صناعة حقل الإعلام الحديث، وتأثير التطورات والتفاعلات على وظائف وحركة وسائل الإعلام السمعية-البصرية بأي حال من الأحوال وجب التركيز على المواضيع الأخرى لأن علاقتها وطيدة بين مكونات المجتمع، كما أنها علاقة متداخلة ومتفاعلة، فهي عبارة عن إشارات من المجدي تلفقها والاستجابة لها.

وعادة ما يكون من السهل تحديد آلية معينة وتطبيقها، لكن هذا أمر صعب في اختيار المواضيع، والتي من المفروض أن ترتبط بقضايا المجتمع، فمحاولة تغييبها تعطي صورة معكوسة ومختزلة لشكل التعاطي مع المادة الإعلامية. تتطلب مواضيع الإعلام السمعي-البصري بالمغرب مواكبة الأدوار الطلائعية لإعلام القائمة على قيم معينة مثل الحرية والآنية

والفورية والمهنية. بذلك أمكن القول أنه يجسد خيارات جديدة ومتحولة وعلى الرغم من الإكراهات التي توجهه وعلى رأسها ضعف النخب الإعلامية، والتي في حاجة ماسة إلى التأهيل والتكوين والذي أشرت له غالبية المستجوبين في كون عرض المادة الإعلامية يظل محدودا وينتظر أحداث فجائية لتصنع له مادة إعلامية.

ويعطي إنتاج المواضيع الإعلامية أساسا قفزة نوعية للوسيلة الإعلامية، وهذا ما يدعوها الى الانخراط الشامل في مبادئ جديدة ومرتكزات تستمد منها قوتها وطاققتها ولتأثير أكثر على جموع الأفراد بالمجتمع، وإلا فإنها ستتجاوزها المرحلة وتجعلها تتأخر عن التماهي الجمعي مع تحولات حقل الإعلام السمعي البصري.

الفقرة الثانية: تسويق البرامج

شكل تسويق البرامج الحوارية في وسائل الإعلام السمعية-البصرية خاصة السياسية، مصدرا من مصادر نسبة قياس المشاهدة. يدخل ذلك في شكل وطريقة تقديم البرامج إلى المشاهدين والمتلقين، والدور الذي من الممكن أن يحدثه من تأثير على مستوى ذهنيتهن وصناعة مخيالهم حول قضايا يعالجها البرنامج، وغالبا ما تقوم القناة من عرض تاريخ بث البرنامج في فترات بثها أو بعد إذاعته أثناء نشرات الأخبار ومؤخرا أصبحت الشبكات الاجتماعية ملاذا يساعد على هذه العملية، بالإضافة إلى إمكانية متابعة الحلقات على شبكات خاصة بالفيديو على غرار شبكة youtube.

وإذا لم تسمح الظروف بذلك، فتسويق البرنامج خاضع للدورة البرمجية والتي وجب أن تتناسب البرامج مع أهداف المجتمع وساعات البث، والتي قد تطرأ عليها تغييرات على غرار فترات رمضان كما تمت الإشارة سابقا. ومن المفروض أثناء تسويق البرامج تفادي الإثارة والتمشهد والاستعراض، والذي يؤدي إلى وجود علاقة غير كاملة بين مضمون البرنامج وفلسفته الإعلامية في نقل الوقائع التي تهم الحياة المجتمعية بالمغرب والقضايا المرتبطة بها داخليا وخارجيا. وزد على ذلك مسألة إيصال الخبرات ونقل المعرفة وتقديم فقرات من المواد المتنوعة وتعميق الحوار مع جل شرائح المجتمع و توفير إجابات مفيدة للمشاكل والظواهر المجتمعية، وتعزيز مشاركة الجمهور عبر دفع الأفراد إلى الانخراط في المتابعة وذلك بخلق التفاعلية الكاملة بترسيخ مقدار وهامش من الحرية، عبر السماح بتسويق البرامج التي تناقش الأحداث الساخنة والحفاظ على مصداقيتها ومسايرتها للمعايير المهنية والتي تكشف في نفس الوقت

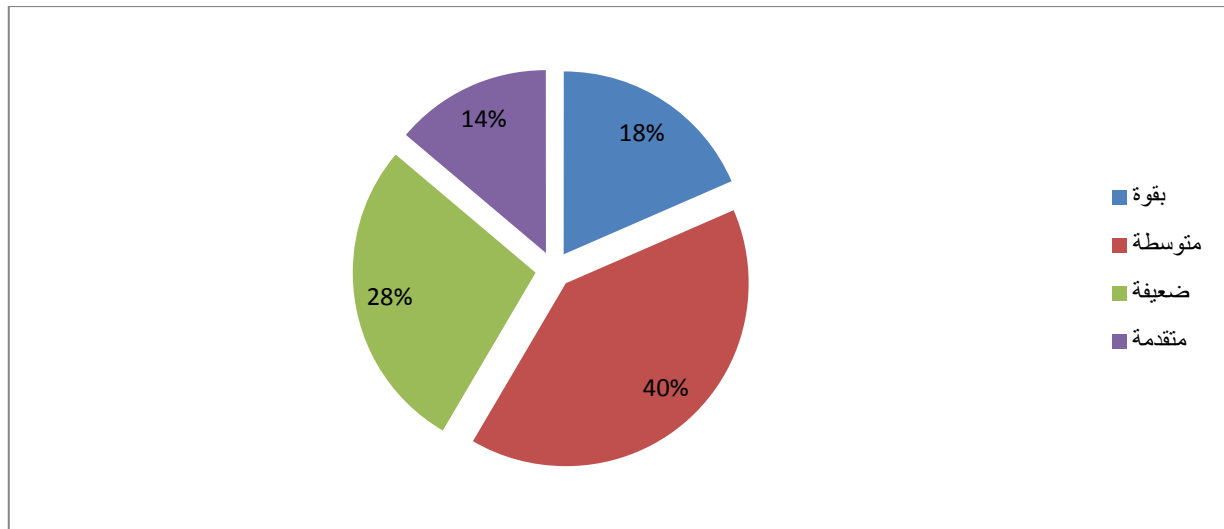
الملاح العامة لخريطة تسويق البرامج.

جدول رقم 18: قدرة قنوات السمعية البصرية بالمغرب على تسويق البرامج الحوارية السياسية (النسبة المئوية %)

تسويق البرامج الحوارية السياسية في قنوات السمعي-البصري	عدد المستجوبين
بقوة	24
متوسطة	52
ضعيفة	36
منعدمة	18
المجموع	130

المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

رسم مبياني 9: قدرة القنوات السمعية البصرية بالمغرب على تسويق البرامج (النسب المئوية %)



المصدر: تركيب شخصي بناء على البحث الميداني

يظهر أن عنصر تسويق البرامج الحوارية يظل متوسطا، بحيث تصل نسبته إلى 40% مع ضعف واضح في مقدرة البرامج على استعمال التقنيات الحديثة في التسويق وخصوصا توظيف وسائل الإعلام الجديد بالطريقة المثلى، بالمقابل تصل نسبة الضعف إلى 27.69%، ولا تظل بنفس الطريقة المحتشمة، فما أفرزته الدراسة الميدانية بخصوص هذه الجزئية، يملّي قضية رهان القرب للبرامج الحوارية في قنوات السمعي-البصري بالمغرب وتحقيق معدلات المشاهدة العالية، وبيع المشاهدين للمعلنين ومخاطبة عواطف وأحاسيس وغرائز المشاهد.

وفرض صراع السبق الإعلامي في البرامج الحوارية تغيير قواعد التسويق، بإدخال الاتصالات الهاتفية المباشرة والرسائل البريدية والالكترونية، ويهدف ذلك لاطلاع المشاهد على المعلومات والتذكير بها والعمل على عرض أفكار لأفراد مختلفين وتحليل الظواهر والحصول على الآراء وتسليط الضوء على المؤثرات السلبية والتي تعوق وصول البرنامج إلى المتلقين. فالتسويق للبرامج مصدر تأسيس فكرة البرنامج كموضوع وكمادة إعلامية، وإن الإبداع الجوهري في هذا الجانب من الممكن أن يوفر إمكانيات متعددة لتفعيل عرض قضايا المجتمع على مستوى إيجاد الحلول وتوفير قواعد التشخيص.

وقد مهدت الكثير من القضايا والأحداث والتقارير الطريق اتجاه تطوير التسويق في القنوات الإعلامية السمعية البصرية، ومن بينها ظهور وكالات إعلامية متخصصة في هذا الجانب وكذلك أطر مهنية تضع خرائط التسويق الإعلامي وتوفير الحلول للعوائق التي من الممكن أن تؤثر به.

المطلب الثاني: عرض وإدارة البرامج السياسية في الإعلام السمعي البصري بالمغرب

فرض التنافس بين جل القنوات الإعلامية على قنوات السمعي-البصري بالمغرب، التفكير مليا في مرتكزات جديدة لتقديم موادها الإخبارية والموضوعاتية، ومحاولة تقادي التكرار والاجترار والعشوائية. والملاحظ أن هذا التنافس لم يقتصر على المواضيع فقط، وإنما ذهب في اتجاه الضيوف، وظهرت أساليب جديدة عن طريق الحفاظ عليهم بإقامة تعاقدات معهم، وذلك بهدف حضورهم في برامجها الحوارية، وإذا كان هذا المطلب إيجابيا في زاوية معينة عبر تقديم تحليلات وقراءات رصينة لمختصين والحصول على أكبر قدر من المشاهدين والمتلقين للمواد الإعلامية بسبب تواجد وجوه إعلامية لامعة، والتي تصنع دوما الحدث في ظهورها في مجالات وميادين معينة، وتتهافت القنوات الأجنبية عليهم لمناقشة جل قضايا المجتمع المغربي.¹ وزد على ذلك طريقة تدبير الحوار والنقاشات التفاعلية بين المشاهدين والمتحاورين والذي يفرض معه أن يكون تعاملًا وتدبيرًا واقعيًا و مسؤولًا ومدركا لحقيقة الأحداث في إطار الديناميات الجديدة، والتي أملت الطفرة الإعلامية وتأثيراتها على المجتمع وأفراده. ويدخل عرض البرامج

¹ - ملخص تقرير ندوة علم السياسة وتحولات السمعي-البصري بالمغرب المنظمة من طرف منتدى أطر الإذاعة والتلفزة المغربية وجمعية خريجي العلوم السياسية والقانون الدستوري 2009/01/15 بالرباط.

بالمغرب في نطاق فضاء عمومي متغير ويستحضر دوما مفهوم جديد ويرغب بأن يغير الأوضاع التواصلية، يسمى بالنموذج التواصلية كما حدد خصائصه "برنار مياج" والذي يقر بأن عرض المواد الإعلامية، يجب أن تتمكن من فهم الحراك المستمر والمتنوع للفاعلين والخطابات والممارسات التواصلية والتي هي دوما في طور التغيير والتجديد¹، كما تحاول الوصول إلى المتلقين عن طريق حسن استغلال عرض المواد الإعلامية، وممارسة العمل الإعلامي بمهنية في مناخ يتميز بدرجة عالية من التنوع الإعلامي، ويفرض تقديم الوقائع بطريقة صحيحة ومتسمة بالجدية والعمق وغير متأثرة بالانحيازات السياسية والاقتصادية والهوياتية والثقافية². وتحضر مجموعة من القيود على طريقة تدبير الحوارات والنقاشات في عرض البرامج ويدخل في سياقها العيش المشترك، ومنع كل إخلال بالنظام العام وحماية الحياة الخاصة، وصيانة أعراض الناس.

الفقرة الأولى: مركات عرض البرامج السياسية في الإعلام السمعي البصري بالمغرب

يعتبر تحديد عناصر عرض المواد السياسية في وسائل الإعلام السمعية-البصرية آلية وقاعدة، تعزز فكرة حضور الوسيلة الإعلامية في الحقل الإعلامي وقنواته ومصادره المتشعبة، والتي تقوم على أساس خطة عمل وتنفيذ منهج إعلامي، والذي يمثل الخط التحريري للقناة الإعلامية وشكل عرضها لموادها الإعلامية، وفي الغالب ما تكون نابعة من اهتمامات المتلقين، فعندما يحدث العكس تكون نتائجه وخيمة على نسبة المتابعة والمشاهدة³، ويمكن توفير ضمانات احترام الوسيلة الإعلامية لمتابعيها وتكون لها الحظوة والمكانة في زمن

¹ - Pernard (Miege), "l'information- communication, Objet de connaissance", collections-recherches, Série études 1378- Bruxelles, De Boeck, Paris, INA ; 2004, P: 143.

² - Najar (Ridha), « la crise du service public dans l'audiovisuel dans le monde arabe et son avenir », la revue des radios arabes, année 2011, n° 2, P: 7-9.

³ - هناك عدة مؤسسات مختصة بقياس نسب المشاهدة والمتابعة بالمغرب وأهمها مؤسسة ماروك ميترى والتي تعتمد مجموعة من الأجهزة، الملاحظ أن هذه التقنية تقدم جزءا من الإحصائيات والتي قد تتضارب درجة التفاوت بينها بشكل شهري، وتكون نسبة متابعة البرامج الحوارية متذبذبة إذا قرنت مع مواد الترفيه والتسلية، اللهم إذا استثنينا بعض الحلقات التي تحصد مواضيع ذات حساسية خاصة. هناك مركز البيمهي لقياس نسب تتبع وسائل الإعلام بالمغرب CIAUMED والذي يتكون من SNRT و Sored 2m و Medi 1 tv وشبكة Régie 3 ومجموعة G.A.M و U.A.C.C ويختص بهذا النقطة الخاصة بالتتبع ولديه عقد مع شركة ماروك ميترى، التي تمتلكها شركة Médiamétrie الفرنسية ومكتب الدراسات والاستشارة LMS-G.S.A.

الصراعات الإعلامية.

وبغض النظر عن الجزئيات السلبية التي تطفو على السطح أحيانا، فالتركيز على عمل البرنامج والضيوف، يعتبر المحرك الأهم لإنتاج الأفكار والمفاهيم والأهداف لجعل المواد الإعلامية المعروضة في حركة دائمة، ويتم تضمينها وتنسيقها بنوع من التراتبية وتظهر أهمية البرامج الحوارية وطريقة عرضها، كما تعكس زاوية أخرى سياسة الوسيلة الإعلامية في تحديد أولوياتها وقدرتها على تغيير الاتجاهات. وظلت هذه الخصائص تتحكم في عملية عرض المواد والمواضيع وطريقة تشغيلها وتوظيفها لضيوفها، وتقانيها في تطوير الأفراد واعتمادهم عليها لإشباع حاجاتهم ورغباتهم. ولعل السياقات الزمانية والمكانية، تؤدي دورا كبيرا في تلك التناقضات والاختلافات وفي السماح بحرية لعرض جميع المواد البرامج الحوارية واستدعاء مختلف الضيوف وحتى إذا تعارضت وجهات نظرهم مع القائمين على الوسيلة الإعلامية وخطها التحريري.

أولا: فريق عمل البرنامج

تحاول معظم البرامج الحوارية في وسائل الإعلام وخصوصا السياسية إعطاء طابعا مميزا لطريقة عرضها وتقادي التكرار، ومراعاة التوازي بين السياسي والطرح الاعلامي. يجد هذا العنصر ضالته في أهميته وشموليته وعلاقته الخاصة بالوسيلة الإعلامية والتي تسعى دوما إلى تحقيق الاختراق والسبق عبر هندسة ذهنية مميزة لضمان سطوتها وهيمنتها، ويلعب في هذا الجانب فريق العمل دورا مميزا، ويشمل ذلك كل محطات الإخراج التلفزيوني وطريقة التصوير وأسلوب تقديم البرنامج، بدءا بطرح الأفكار وما يتطلبه من مستلزمات التقديم، مروراً بإدارة النقاشات وانتهاء بعروض لمواد كلامية مصحوبة بأرقام ومواد مصورة.

ولقد توسع دور فريق عمل البرنامج ليصل أن يكون لغز نجاح أو فشل الوسيلة الإعلامية، ولنا في ذلك نموذج برنامج أوبرا شو OPRAH SHOW والذي استمر عرضه لمدة 25 سنة وبمعدل 5000 حلقة¹.

¹ - هذا البرنامج ذاع صيته وكان حديث مختلف المهتمين بمجال الإعلام، وذلك بفعل ضخامة وحجم القائمين عليه، وقد استقبل مليون شخص كضيوف ومشاهدين، ويعمل فيه ما يناهز 500 شخص في إعداد البرنامج منهم 90 شخصا في الإنتاج و400 شخص في الإعداد وقد عرضته 112 قناة فضائية وقد وصل عدد المشاهدين في حلقة واحدة إلى 100 مليون مشاهد وتوقف هذا البرنامج منذ سنة 2011 للمزيد راجع:

وتواجه وسائل إعلام السمعية-البصرية بالمغرب اليوم حالة من التوجس والحذر، بفعل ما تطرحه أحيانا البرامج المباشرة الحوارية،¹ ولقد أصبح واضحا أن من العسير إنتاج وعرض برامج حوارية تعنى بالقضايا السياسية، لأن ما يتطلبه العرض من معدات وأدوات كفيل بالوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة، وهذا الأمر لا يستقيم دون فهم طبيعة الإخراج التلفزيوني الجيد وجل المحطات المرتبطة به، والذي يعتبر ركنا أساسيا في عمل البرنامج.

جدول رقم 19: حجم الرضائية على الإخراج التلفزيوني للبرامج الحوارية المعالجة للقضايا السياسية

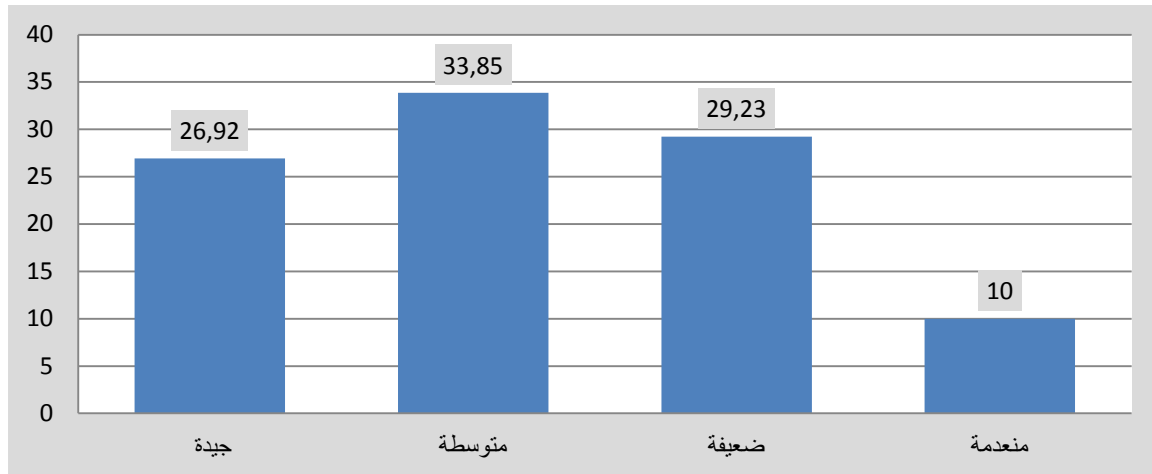
العدد	طبيعة الإخراج التلفزيوني للبرامج الحوارية للقضايا السياسية
35	جيدة
44	متوسطة
38	ضعيفة
13	منعدمة
130	المجموع

المصدر تركيب شخصي انطلاقا من البحث الميداني

__ هدى مالك (شبيب)، "التسويق في البرامج التلفزيونية الحوارية"، دراسة تحليلية لبرنامج OpraShow مجلة الأستاذ، العدد 201، السنة 2012، ص: 777-778.

¹ - تمت ملامسة ذلك أثناء الملاحظة المباشرة في عدة برامج وخاصة برنامج مباشرة معكم لمدة شهر من المتابعة في الاستوديو وقضايا وآراء لمدة شهر كذلك، فهناك هاجس مرتبط بالمباشر وما يطرحه من الإكراهات، خصوصا بالنسبة لإخراج التلفزيوني والبث عبر الأقمار الاصطناعية وأحيانا السماح ببعض الاتصالات الأخرى في البرامج السياسية ولكن غير مباشرة.

رسم مبياني 10: نسب الرضائية على الإخراج التلفزيوني للبرامج الحوارية المعالجة للقضايا السياسية



المصدر تركيب شخصي بناءا على معطيات البحث الميداني

وبلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن 33.85% من المستجوبين أكدوا أن نسبة الرضائية على الإخراج متوسطه، وهذا قد يؤثر في منح الإشعاع للبرامج الحوارية السياسية وعلى نسب المتابعة. هنا يدخل عنصر الديكور في البرامج كعامل حاسم وما تتميز به غالبية الديكورات في البرامج الحوارية السياسية في قنوات السمي-البصري هو التكرار وأما التنوع فتتمليه حالات طارئة كعدد الضيوف وتتميز الألوان بالباهتة وسوء التوزيع مع استثناء قناة MEDI1TV في برامجها الحوارية السياسية، هذا ما يفسر ارتفاع نسبة ضعف إلى 29.23% ومشاكل الإضاءة و التي تؤثر على مستوى التركيز نظرا لثبات غالبية الزوايا فهي لا تتغير، ونفس الأمر على تنسيق الملابس سواء للمقدم أو الضيوف، فمثلا تجد في أحد البرامج الحوارية المهمة 5 أحزمة عنق تتكرر في معظم الحلقات والتركيز على بعض الحركات غير المقصودة من طرف الضيوف والتي تترك انطباعا سيئا عند الضيف لدى المتلقين والمشاهدين.

وينطبق الأمر كذلك على التصوير، وتطبيق التقنيات الجديدة في صناعة الصورة، فالصورة الواحدة تعادل 10 ألف كلمة في علم السيمولوجيا، ونجد أن قناة MEDI1TV وفقت إلى حد ما في إدراج صيحات وتقنيات التصوير الحديث في برامجها الحوارية، وذلك باعتبارها قناة خاصة تلفزيونية ذات رأسمال مشترك، بخلاف باقي القنوات السمعية البصرية الأخرى في الإعلام السمي البصري بالمغرب.

وتعد طريقة التصوير ركيزة أساسية من ركائز عمل فريق البرامج الحوارية، وتساهم في متابعة البرنامج بشكل يعمل على جعل الصورة تكملة لمضمون البرامج الحوارية السياسية في المغرب.

والملاحظ أن واقع التصوير بالقنوات السمعية البصرية (الأولى، تمازيغت، قناة العيون الجهوية..) يعاني من تذبذب في الجودة وهذا راجع لعدة أسباب من بينها محدودية زوايا التصوير، فهناك 3 إلى 4 كاميرات فقط وغالبيتها ثابتة وليست متحركة وقديمة الاستعمال مما يجعل للقطات الكاميرا غير متناسقة، مع التركيز على اللقطة المتوسطة غالباً، في حين اللقطة الشاملة والمركزة لا تتكرر إلا نادراً في مدة زمنية تصل إلى قرابة ساعة من الزمن، وينضاف كذلك عنصر آخر يتمثل في أسلوب تقديم البرامج الحوارية في القنوات السمعية البصرية بالمغرب،¹ والذي يعد الإطار والمدخل الأساسي لأي برنامج حوار، وعليه تتشكل محاور النقاش وكيفية الإشارة لها، انطلاقاً من المواد المعروضة من طرفه ومدى حجيتها، وكيفية تطوير مسار القضايا المعروضة في البرامج الحوارية.

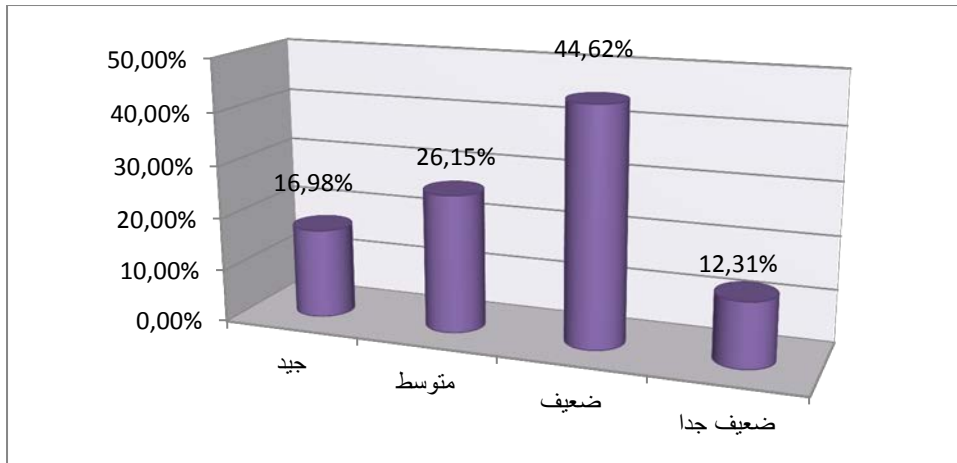
جدول رقم 20: أسلوب التقديم في البرامج الحوارية السياسية في المغرب

النسب المئوية	العدد	أسلوب التقديم في البرامج الحوارية
16.98%	22	جيد
26.15%	34	متوسط
44.62%	58	ضعيف
12.31%	16	ضعيف جداً
100.00	130	المجموع

المصدر تركيب شخصي بناءً على معطيات البحث الميداني

¹ - وهذا الجانب يرتبط بالقدرة على إدارة جوانب النقاش والإقناع والتفكير الجيد المصحوب بعملية تأثير في أفكار وسلوك الآخرين، عن طريقه يتم إيصال والتعبير عن رغبات الناس وتطلعاتهم. فهو الوسيط بين المتلقي والمتحاورين حول المواضيع الحوارية السياسية المناقشة وأحد أهم العوامل المؤثرة في عمل البرامج الحوارية في القنوات السمعية-البصرية، عبر فهم القرارات والوضعيّات وتوجيه الرأي العام لإدراكها.

رسم مبياني 11: يوضح أسلوب التقديم في البرامج الحوارية



المصدر تركيب شخصي انطلاقا من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن ثمانية وخمسون من المستجوبين أقرت بضعف التقديم في البرامج الحوارية السياسية بالمغرب، وصلت النسبة إلى 44.62% من الفئة المدروسة وهذا راجع إلى طريقة إدارة الحوار وتقديمه وطرح الأفكار، والتي تفترض الدراسة والمقارنة والبحث في المادة الإعلامية، ويكون فيها المقدم إعلامي ذا حمولة معرفية وإدراكية لمجريات الأحداث وليس منشط برنامج يتعامل بسؤال وجواب دون إعطاء زخم للنقاش في إطار محورية الحجج ومسلمة الإقناع.

ثانيا: الضيوف والمتحاورين

يعتبر الضيوف جزءا لا يتجزأ من مرتكزات نجاح أي برامج حوارية تعالج القضايا السياسية، فمشاركتهم ضمانة فعلية لقدرة البرنامج على حصد نسب المشاهدة العالية، وهذا يتجلى فيما يتمتع به هؤلاء من قدرات كافية لمعالجة وطرح القضايا العامة في البرامج الحوارية. يتم استخدامهم من طرف الوسيلة الإعلامية لإضفاء الشرعية والمصداقية على برامجها، ولكن في الغالب ما تُثار نقطة ارتباط الضيوف بالمواد الإعلامية المعروضة في وسائل الإعلام السمعية-البصرية بالمغرب ومن بين هذه المواد نجد القضايا السياسية والتي تهم تدبير الشأن العام.

وقد أثبتت المتغيرات الجديدة في مجال حقل الإعلام سداد هذه النقطة، مما جعل العديد من المتلقين والمشاهدين، يعيدون النظر في مستويات تعاطيهم مع عدة وسائل إعلامية سمعية

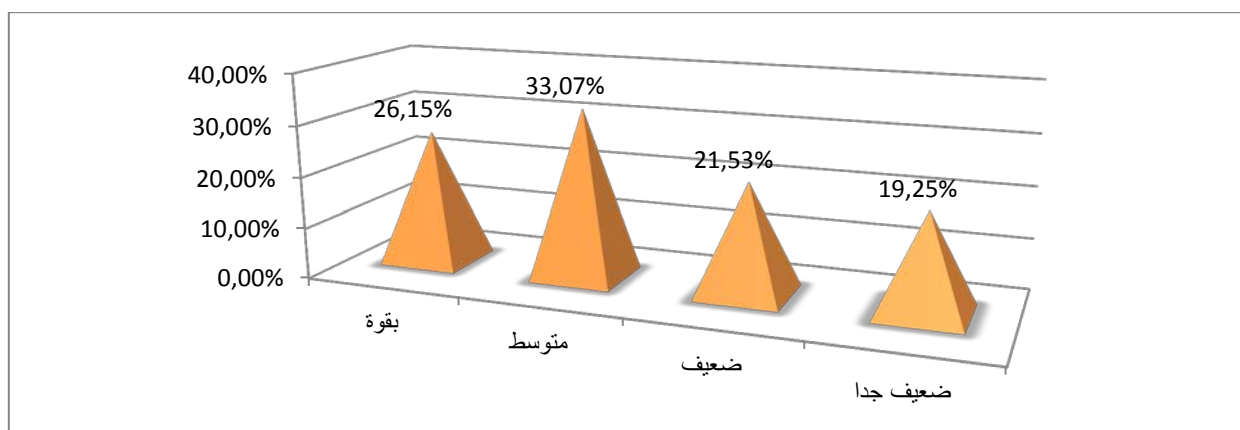
بصرية بالمغرب.¹ ويذهب مربط القضية إلى الصيغ وتجليات الخطاب المطروح، والذي أحيانا يوحي بوجود تباعد كبير بين موضوع البرنامج الحواري وما يتم التطرق له في تجاوز واضح لقواعد ومنهجيات العمل الإعلامي المتكامل.

جدول رقم 21: دراسة الضيوف بالمواد الإعلامية ذات الطبيعة السياسية المعروضة في البرامج الحوارية (نسب مئوية).

مدى دراية الضيوف بالمواد الإعلامية	العدد	النسب المئوية
جيدة	34	26.15%
متوسطة	43	33.07%
ضعيفة	28	21.53%
منعدمة	25	19.25%
المجموع	130	100.00%

المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

رسم مبياني 12: دراسة الضيوف بالمواد الإعلامية في البرامج الحوارية التي تعرض القضايا السياسية



المصدر تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

والملاحظ من خلال الجدول وجود تقارب في نسب الفئة المدروسة، تجد فئة تقر أن درجة

¹ - بالتالي عملية خلق التفاعل الإيجابي بين المواضيع المعروضة في وسائل الإعلام السمعية-البصرية بالمغرب تتعرض لنوع من النكوص والسلبية، وهذا مرهون بشكل كبير بتسلسل أفكار المتحدثين عن الضيوف والتي في الغالب ما تستخدم لغة مختلفة وبمعايير كبرى، مع العلم بوجود ارتفاع كبير في معدلات الأمية بين أفراد المجتمع، للمزيد راجع:

- عزيزة (عبد)، "الإعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات"، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص: 23-24.

دراية الضيوف بالمواضيع تكون جيدة ما نسبته 26.15% بالمائة وتصل 33.07% الى مستوى المتوسط، في حين تجد أن فئة تراه منعدم وبلغت نسبتها 19.25%، وهنا من الضروري توضيح عنصر هام وهو أن هناك ابتعاد من قبل العديد من الخبراء والمختصين عن المواضيع التي تبثها القنوات السمعية البصرية بالمغرب وخصوصا القضايا السياسية، وإذا ما استثنت قلة من الأساتذة والمختصين ويطرح معها أسئلة حول عدم تفاعلهم كخبراء وباحثين في قضايا تدبير الشأن العام، وبالمقابل نشهد دوما حضورا لزملاء الأحزاب السياسية وبعض منخرطيها من فئات الشباب والنساء.

ولكن في مجمل القول، تعرف مرتكزات عرض البرامج الحوارية المعنية بالقضايا السياسية في المغرب تقاطعات متعددة وإرهاصات أولية للتحويل على مستوى التقني وخاصة في الإعلام الخصوصي و بطئ وسكون في الاعلام العمومي والذي يحاول جاهدا المواكبة في ظل ضعف الإمكانيات المادية وتسارع وثيرة الأحداث.

الفقرة الثانية: طريقة تدبير الحوار والنقاش السياسي

شكلت طريقة النقاش وتدبير الحوار في القنوات السمعية-البصرية بالمغرب العمود الفقري لأي برامج حوارية أثناء عرضها لموادها وبالأخص المادة السياسية، يمنح الحوار في هذه البرامج الأفراد المعلومات العامة المتعلقة بالأحداث الجارية، ويطرح الآراء ووجهات النظر المتفقة والمتباينة، ويعمل على تقديم أهم الضيوف و تقسيم هذه البرامج الحوارية السياسية الى عدة فقرات، وتنتقل بنوع من الترتيب حسب المواضيع المحددة للنقاش، والتي تسعى إلى شد انتباه المستقبلين لرسائل الوسيلة الإعلامية ومن المهم جدا استحضار بعض العناصر المهمة بهدف خلق نقاشات تفاعلية.

ويتوخى ذلك البحث والتدقيق في المواد المعالجة للبرامج الحوارية السياسية، وفي نفس الوقت القدرة على ضبط الأعصاب وإدارة النقاشات بالإنصات الجيد والمتبادل ومساعدة بعض الضيوف من التخلص من الإحساس بالتوتر، ولعل أهم عنصر ضمن كل هذه العناصر هو طريقة التوفيق في إدارة النقاش بنوع من القوة الناعمة Soft Power. وتقوم مخرجات عملية عرض المادة السياسية بالبرامج الحوارية في القنوات السمعية-البصرية برسم وإعادة رسم توجهات وانتظارات المشاهدين، ويتوقف نجاح تقديم فقراتها على تنويع وحسن التوفيق في عرض المحاور ويدفع ذلك إلى الحصول على نسب أكبر للمشاهدة وبالتالي عائدات كبرى

تمويلية من موارد سوق الإشهار، والذي يشهد صراعا بين مختلف القنوات السمعية-البصرية. ويعتبر التركيز على الضيوف ودورهم في فريق عمل البرنامج وأثر ذلك على متابعة البرامج الحوارية السياسية بالمغرب، محركا أساسيا لإنتاج الأفكار والمفاهيم، مما يجعل المواد الإعلامية المعروضة في حركية دائمة ويتم تنظيمها وتنسيقها بنوع من الذاتية والتي توحى بدرجة أهمية البرامج الحوارية التي تعرض القضايا السياسية في المجتمع، ومن زاوية أخرى تعكس سياسة الوسيلة الإعلامية في تحديد أولوياتها وقدرتها على تغيير الاتجاهات في عالم متحول ومتجدد الصراعات والأحداث الإعلامية.

أولاً: فقرات تقديم البرامج الحوارية السياسية بالمغرب

لقد استطاعت وسائل الإعلام السمعية- البصرية بالمغرب في السنوات الأخيرة، أن تحدث نقلة نوعية على مستوى عدد البرامج الحوارية وحجم مساحة التوقيت المسموح لها به والتي تطرح مواد إعلامية ذات طبيعة سياسية، وسمح هذا الأمر بنوع من التعبئة من خلال الاهتمامات الجديدة لهذه القنوات وترجمة الرغبات المتجددة لأفراد المجتمع، والتي تدفعهم إلى البحث عن مزيد من المعلومات والأحداث وقراءتها وتحليلها. وإن هذا الشغف نابع من توجيه الإمكانات الموجودة في حقل الإعلام السمعي البصري، فاعتماد محددات واضحة في فقرات تقديم البرامج الحوارية السياسية بالمغرب له انعكاسات وتداعيات جمة ومعتبرة على وسائل الإعلام السمعية-البصرية، نظرا للخدمات والوسائل التي توفرها لمكونات المجتمع، وحيث تساهم في تطوير وتشكيل الرأي العام بالمغرب وتنمية المدارك حول المسائل الحساسة التي تدخل في نطاق تدبير الشأن العام، وتتمثل أهم فقرات تدبير الحوار والنقاش في البرامج الحوارية على مستوى المقدمة والعرض والخاتمة.

ففي الغالب ما يتم التطرق إلى الإشارة للضيوف وتخصصاتهم وخبراتهم وارتباطاتهم بالموضوع، مع التطرق إلى عرض لجل المحاور من قبل المقدم وهناك اختلاف دوما في طريق التقديم ومعالجة ذلك بتفصيل للنقط أو ترك ذلك في إطار النقاش مع إشارة فقط لبعض الجزئيات، والدخول مباشرة في الحوار عبر توجيه المتدخلين إلى التطرق إلى زوايا مؤطرة للموضوع. تجدر الإشارة من الضروري الانتباه لهم أثناء النقاش ويستحسن البدء بالأسئلة السهلة والتمهيدية والتدخل بإعادة النقاش إلى مساره عند انحرافه، ووجب أن تكون فقرة الخاتمة عبارة عن خلاصات للنتائج الموجودة في موضوع النقاش، والتأكيد على حقائق معبئة في قالب

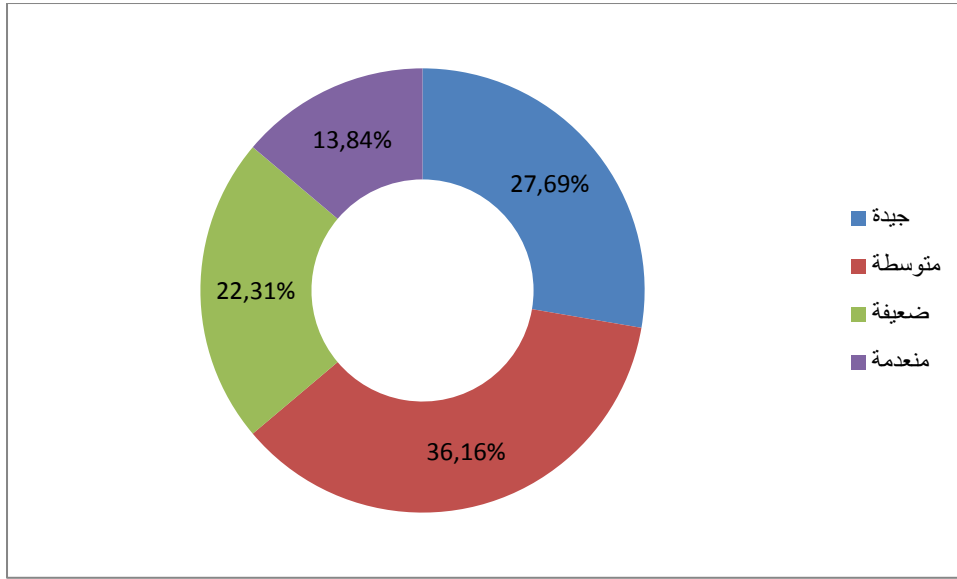
مقنع ومؤثر، ويشد انتباه المتابعين ويحقق الهدف والغاية من الحوار والنقاش. دوما ما طرحت المواد السياسية المعروضة في وسائل الإعلام ثقافة خاصة بالمشهد العام في أي بلد سواء في الدول الغربية أو غيرها وفي المغرب لم تخرج عن هذا النطاق وبالأخص بعد أحداث الارتجاج الثوري والتي غيرت العلاقة بين المواطن والسلطة، وجعلت الإعلام حاضرا في كل ما يحدث عبر توفير الصور والبيانات والتحليلات، في ظل قدرة غير مسبقة على انتقاء ما يتم متابعته ومشاهدته من قبل المتابعين والمشاهدين. وتضاربت العينة المدروسة حول فقرات تقديم البرامج الحوارية في المغرب سواء على مستوى قدرتها في إحداث طفرة بمتابعة البرامج الحوارية أو من ناحية التزاماتها بقواعد الضبط، التي تستند عليها سواء على مستوى الحوار والنقاش أو التقديم و الخلاصات.

جدول رقم 22: درجة جودة فقرات البرامج الحوارية التي تعرض المواد السياسية (نسب مئوية)

النسب المئوية	العدد	درجة جودة فقرات البرامج الحوارية التي تعرض المواد السياسية
27.69%	36	جيدة
36.16%	47	متوسطة
22.31%	29	ضعيفة
13.84%	18	منعدمة
100	130	المجموع

المصدر تركيب شخصي

رسم مبياني 13: درجة جودة فقرات البرامج الحوارية التي تعرض المواد السياسية



المصدر تركيب شخصي

ونلاحظ من خلال الجدول وجود تفاوت في درجة جودة الفقرات المقدمة من قبل القنوات السمعية-البصرية بالمغرب ببرامجها الحوارية والتي تعالج القضايا السياسية، لكن الغالبية أقرت أنها متوسطة بحيث تصل النسبة إلى 36.16% وتليها درجة جودة تكونها عالية ب 27.69%. عموما هذا الأمر خاضع لمقاربات طرح الموضوع ونوع الضيوف وكيفية إبرازهم، سواء على مستوى القدرة والجرأة في طرح الموضوعات ومسألة الإعداد والنوعية والفعالية، والتي تسعى الوسيلة الإعلامية لتحقيقها، وهذا العامل لا يخرج عن نطاق الخط التحريري العام للقنوات ونوع المواضيع التي تود الخوض فيها.

ثانيا: تدبير النقاشات التفاعلية بين المتحاورين

تتعدد أشكال النقاشات التي تقدمها القنوات السمعية-البصرية وشهدت تناميا في طرحها للتطورات ومن الأهمية إيجاد عينة قادرة على إبرازها لقضايا المجتمع، فاليوم هناك تشابك في المواضيع وتعدد جوانبها، والتي تتضمن عدة أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية هوياتية¹.

¹ - قد يرتبط التحليل في هذه الحالة بسجل الممارسات، والتي تذهب في مسار البحث المباشر عن سياق الأحداث، وهذه المستويات المختلفة تقود إلى مناقشة انتقائية والتي تميز بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالبرامج الحوارية التي تعرض المادة السياسية تتخذ من تدبير النقاشات وسيلة لسد الثغرة على منتقدي القناة وعكس الصورة النمطية عنها إلى صورة مختلفة، ولكن هذا الأمر رهين بالموضوعية في التحليل وليس فقط من أجل الاستهلاك الإعلامي دون إحداث أي تغييرات في المجتمع، بل أكثر من ذلك يزكي التناقضات الموجودة.

و التوجه العام القائم اليوم في التعبير عن الآراء وطرحها للنقاش مدعوم بالمعلومات والوقائع، يستند على الروزنامة الجديدة للنقاشات والتي توضح القضايا للجمهور المتلقي، وتجعله يميز بين التيارات السياسية الرئيسية وإذا تم النظر إلى مضامين النقاشات بين المتحاورين نظرة أوسع على مستوى إنتاج المعلومات والأفكار والحقائق والبيانات، تجدها تحاول إظهار الحدث وعرضه وفهمه واستيعابه. وبالعودة إلى القنوات السمعية-البصرية بالمغرب، كشفت أساليب الممارسة الإعلامية عن استخدام زوايا بسيطة في معظمها، والتي يمكن الاهتداء بها لفهم ما يجري وإحداث الإقناع، ولكن نجد أحيانا العديد من النقاشات تحمل معلومات غير ذات الصلة بالموضوع والدخول في العموميات مما يفقد البرنامج التماسك المنطقي والترتيبات الفكرية، وتكون الرسائل أقل درجة في إثارة وجذب المتلقي والمشاهد¹.

وينطلق التفاعل الذي يحدث من عملية إستراتيجية، تتمثل في فك الرموز وتفسير الظاهرة الموجودة في المجتمع وهنا هذا العنصر المرتبط بعرض المواد السياسية ينعكس أحيانا على المحيط وما يدور في فلكه من علاقات سواء عمودية أو أفقية،² وتسعى الأنماط الخطابية المستخدمة من قبل هؤلاء المتحاورين إلى بناء نوع من المعرفة، يتم التعبير عنها انطلاقا من عدة ممارسات وهي تجسيد لأطروحات أصحابها وقدرتهم على عرضها وتقديمها وفق البراهين والحجج. وأحيانا قد يصل المستوى إلى الشنآن والتشنج والصراع في المواقف وصولا إلى مرحلة الفرجة والشعبوية في إطار التمسرحات السياسية، لبناء قاعدة صلبة من المؤيدين على أساس الاندماج التام مع ذهنيتهم بوعي منهم أو بدون وعي. فنمط الخطاب المعزز هو مزيج بين المنظور الرسمي والعامي، وهي آلية جديدة يتم استحضارها من قبل السياسيين أو بعض الضيوف ولكي يكون النقاش مقنعا لابد من الالتزام بمعايير الإقناع الذي يرتبط أصلا بالكفاءة وقدرة الضيف على الاستجابة والتجاوب مع ما يتم التطرق له³.

¹ - محمد (شومان)، "تحليل الخطاب الإعلامي"، أطر نظرية ونماذج تطبيقية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، سنة 2012، ص: 73.

² - Meike (Ridinger), « la mission de service public et les nouveaux médias, IRIS plus est un supplément à IRIS », Observations juridiques de l'observatoire européen de l'audiovisuel, 2009, P :32-33, 2013/04/06 16h30. <https://rm.coe.int/168078341a>

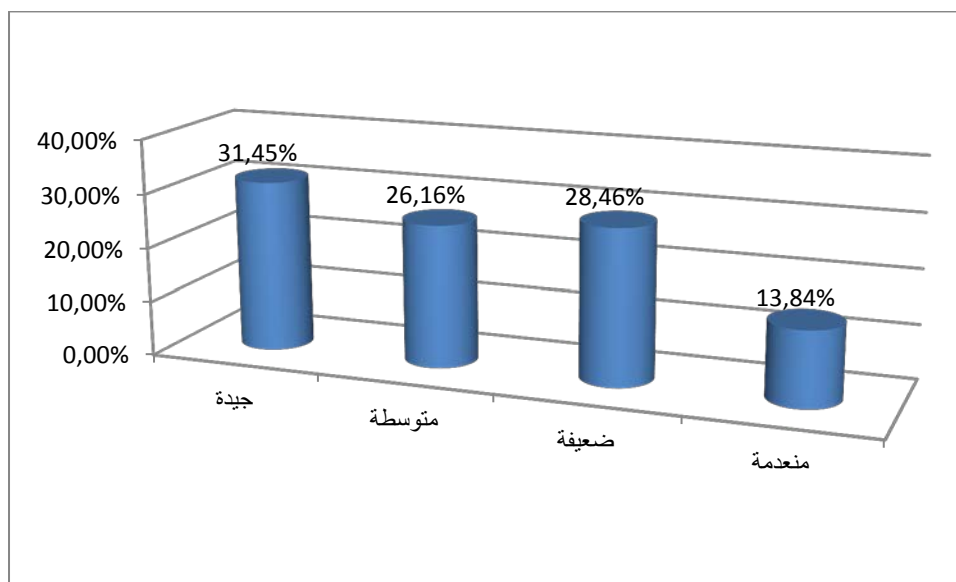
³ - وفي هذه الجزئية من الأهم النظر إلى نقاط الضعف التي تفرز هذه الحالة وأساسا في عدم قدرة على التعامل مع القضايا التي تجعل تحقيق مستويات عالية من نسب المشاهدة صعبة المنال وتظهر المواقف المطروحة عبارة عن مساحيق لا تتيح

وتعد هذه المرحلة الجديدة في النقاشات المطروحة على مستوى قنوات السمعية البصرية نقطة هامة في حقل الإعلام بالمغرب وتبني علاقات قوية بين الوسيلة الإعلامية وجمهورها بمنظور إيجابي منفتح، وهذا الجزء تضاربت حوله العينة المدروسة سواء في المقابلة والاستبيان بخصوص مستويات تدبير النقاشات داخل البرامج الحوارية في القنوات السمعية البصرية المغربية، والتي تعرض المادة السياسية في أبهى تجلياتها، وعلى الرغم من تعدد العناصر المساهمة في إقناع المشاهدين بالأحداث في ظل وجود مفهوم جديد هو الديمقراطية الرقمية.

جدول رقم 23: تدبير النقاشات التفاعلية في البرامج الحوارية السياسية (النسب المئوية)

تدبير النقاشات التفاعلية	العدد	النسبة المئوية
جيد	41	31.45%
متوسط	34	26.16%
ضعيف	37	28.46%
منعدم	18	13.84%
المجموع	100	100.00%

رسم مبياني 14: تدبير النقاشات التفاعلية في البرامج الحوارية السياسية (النسب المئوية)



الفعالية لمسايرة المواقف ما بين ما يتم عرضه على الوسيلة الإعلامية وما هو موجود في الواقع ونكون هنا في صياغة مدروسة ذات مؤثرات وتأثيرات الحجب والتغيب محددة وتدفع الى التفكير في استحضارها لدى غالبية من المتلقين.

ويتبين من خلال الجدول أن تدبير النقاشات التفاعلية في البرامج الحوارية السياسية خاضع لمؤشرات متغيرة، فتجد أن 31.54% من أفراد العينة المدروسة يؤكدون على جودة وفعالية تدبير النقاشات، أما 26.16% من العينة المدروسة يرون أنها متوسطة، بالمقابل تجد 28.46% يقرون أنها ضعيفة وهذا ما يفسر طبيعة الحوارات والنقاشات الموجودة بالبرامج الحوارية في المغرب ومدى القدرة التي تملكها في تكوين اتجاهات حول القضايا المعروضة إما إيجاباً أو سلباً.

عموماً تتسم البيئة الإعلامية الحالية بالتطور المتسارع وهذا فرض تطوير شبكة البرامج الحوارية وجعلها محترفة ومهنية، وتطوير مجالات الحوار والنقاش وتفعيل التعددية والتنوع،¹ وجعل ذلك غالبية الفئة المدروسة في البحث الميداني تذهب إلى تركيز اهتمام بهذه البرامج، بسبب طرحها ومعالجتها لقضاياهم المتعلقة بتدبير الشأن العام، وإيصال مشاكلهم ومطالبهم والبحث لها عن حلول جذرية وذلك عبر أسلوب يطرح جل وجهات النظر وعدم اقتصرها على زاوية واحدة وتتيح رؤية واضحة وذات مقدرات معرفية هائلة للمواطنين، ويجعل الوسيلة الإعلامية تحقق رأسمالاً رمزياً بما يتماشى مع خطها وبرامجها الإعلامية.

¹ - فلم يعد كافياً أن إشكالية التنوع هي أساس التعايش في تبادل التواصل السليم ولو أخذنا التجارب المقارنة في هذا المضمار لوجدنا أن عنصر التنوع في وسائل الإعلام يعطي إيضاحات واضحة حول العلاقة القائمة داخل بنية المجتمع، فهيمنة الرأي الواحد تطرح انعكاسات على مقومات ودعامات حرية التعبير والرأي، بمعزل عن الأمر فإن الموضوعات وتنوعها في وسائل الإعلام السمعي-البصري مرآة متجددة للمجتمع وأفراده والعلاقات الاجتماعية المطبوعة به.

المبحث الثاني: نماذج تفسيرية لحضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعي-البصري

لاشك أن حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية-البصرية بالمغرب، يعد قاعدة أساسية في حقل الإعلام به وعلى الرغم من اختلاف درجة نسبة هذا الحضور من مرحلة إلى أخرى، والمرتبط بعوامل كثيرة كما تمت الإشارة سلفا سواء التمويل والبرمجة والإعداد والتقديم. وأمكن القول، أن المادة السياسية وطريقة عرضها مسؤولة عن وضع الخطوة للقناة والوسيلة الإعلامية، وتعددت نماذج الخطابات الموجودة في البرامج الحوارية والتي تعنى بالقضايا السياسية بين الإعلام العمومي والخاص وفرض لزاما التمهيد والتدقيق لتفسيرها. ويبرز هذا الحقل ويفسر المعارف والعلاقات السائدة في المجتمع صورة وحدثا، إن هذه الازدواجية اتجاه حضور المادة السياسية في وسائل السمعي-البصري، نابعة من تصورات حقيقة عرض الأحداث والإجراءات المتبعة في إنتاجها وتنظيمها والتوجيهات التي توجه نحو قراءة معينة. فالافتراض الرئيسي الذي نجده في هذه الحالة، هو فهم واستيعاب الاتجاهات التي تقدمها وجعلها مفهومة سواء للضيوف أو المشاهد المتلقي، وتظهر في هذا السياق نسبة حضور الأسس والقواعد في العرض ومنهجية التوجيه والإدراك المحدثة في إنتاج وتوصيل رسالة واضحة ومحددة بهذه البرامج الحوارية التي تعرض المادة السياسية.

وشكلت مجموعة من البرامج حلقة وصل بين المشاهد والمتلقي ووسائل الإعلام بالمغرب، و التي تهم مواضيع مهمة وخاصة المواد السياسية ذات الحساسية لتدبير الشأن العام، ويأتي على رأسها الإصلاح الدستوري والحقوق والحريات والقضايا السيادية والتدبير اليومي المحلي، والذي يشمل كل من التدبير الحكومي والحركات الاحتجاجية. تعتبر هذه البرامج صورة أساسية لمعالجة الأحداث وتركيبها وتصميم آراء ذات توجهات ذهنية مرتبطة بسياقات إنتاجها في المجتمع، وثمة علاقة طردية بين الدقة التحليلية في البرامج الحوارية المعالجة للقضايا السياسية وطبيعة القناة والوسيلة الإعلامية سواء السمعية البصرية، وتمت ملاسته أثناء رصد وتتبع حلقات البرامج الحوارية في عدة وسائل إعلامية بالمغرب¹، ودونما أدنى ريبة، فدقة وحدة

¹ - إن هذا الشيء يحضر بوضوح في قناة ميدي 1 تيفي في جل برامجها الحوارية، ومنبع ذلك إدخال آخر صيحات تقنيات التلفزيون الجديد، والذي يستخدم مقومات الإعلام البديل سواء الإلكتروني والتصويري. فالصور المعروضة والإضاءات وطريقة إبراز الأحداث، ساهمت في إعطاء دفعة قوية للقناة وعلى الرغم من انخفاض معدلات متابعتها كما أشارت إلى ذلك ماروك ميترى في تقاريرها الشهرية والسنوية.

وتكامل العرض في جل جزئياته، تتيح مادة إعلامية مميزة وبالأخص إذا كانت تحمل إشارات ورموز حاضرة بقوة في تدبير الشأن العام، وذات معاني سياسية قادرة على إحداث ارتدادات عكسية أو موازية لهذا الشأن العام.

المطلب الأول: البرامج ذات الصلة بالإصلاح الدستوري والحقوق والحريات

لقد قدمت وسائل الإعلام السمعية-البصرية بالمغرب عددا من البرامج الحوارية وتناولت العديد من المواضيع ذات المادة السياسية، وأثار عرضها جملة من النقاشات والسجلات، وكذلك طريقة عرض الأحداث بصورة مباشرة في درجة تماسكها وحصولها على نسب متابعة مهمة ونجد من أهم البرامج كل من "برنامج مباشرة معكم" بالقناة الثانية 2M، و"ضيف للنقاش" في قناة البحر الأبيض المتوسط MEDI1 TV وبرنامج "حوار" على مستوى القناة الأولى، وهذا الأمر فرض إجراء تغييرات تحليلية للحلقات المرتبطة بموضوع الإصلاح الدستوري في كل من القنوات، على أساس الوصول إلى درجة تقابلية في تحديد الإيجابي والسلب في أطروحاتها أو في ما مدى التزامها بشروط دفاتر التحملات وعناصر الموضوعية والمهنية التي تفرضها الممارسة الإعلامية، ومدى قدرة كل من القنوات السمعية البصرية على تسليط الأضواء حول موضوع من مواضيع السجال السياسي بالمغرب.

الفقرة الأولى : البرامج المتعلقة بالإصلاحات الدستورية:

حضي موضع الإصلاحات الدستورية بأهمية بالغة في برامج الإعلام السمعي البصري، وشكل التعاقد السياسي بين المؤسسات ونوعية وطبيعة المشاركة المجتمعية أهم موضوع السجلات في البرامج الحوارية السياسية، وكانت النقاشات المطروحة في هذا الجانب تطرح تساؤلات كبيرة بين مختلف المتدخلين والفاعلين في المشهد السياسي المغربي وكيفية بلورة علاقة الدولة بالمجتمع.

أولا: برنامج مباشرة معكم على مستوى القناة الثانية 2M

تعتبر القناة الثانية إحدى قنوات القطب العمومي إلى جانب SNRT، تقوم بالبحث من استوديوهات "عين السبع" بالدار البيضاء ولها باقة من البرامج الحوارية والإخبارية، وشكل اختيار مواضيع مرتبطة بالشأن العام حلقة مهمة من حلقات التواصل المباشر بين الوسيلة الإعلامية وجمهورها، وبما يتماشى مع رغبات الناس واحتياجاتهم ورغم ارتفاع معدل الأمية،

وتشير العديد من المؤشرات إلى الاهتمام المتزايد بطرح المواضيع القادرة على إثارة النقاشات وطرحها للقضايا السياسية بالمغرب على سبيل المثال لا الحصر برنامج "مباشرة معكم".

1- تعريف البرنامج

يعد برنامج "مباشرة معكم" برنامج إخباري حوارى ويبث كل أربعاء من الأسبوع منذ 2005، يقترح مواضيع متنوعة وتهتم مجالات متعددة كالقضايا السياسية وتدبير الشأن العام. يعرف حضور مجموعة من الضيوف، ويقترح البرنامج محاور للنقاش متنوعة ومحددة سلفاً ومصحوبة بروبورتاجات وتتضمن معلومات إضافية حول الموضوع، من خلال آراء المختصين والمواطنين من مختلف المدن المغربية والفئات الاجتماعية، مع إمكانيات استقبال الرسائل عبر البريد الإلكتروني والمواقع الاجتماعية و SMS وذلك لإغناء النقاش وتعميم الفائدة. يتم إعداد البرنامج من طرف قسم الأخبار ويعمل على تنشيطه الصحفي "جامع كلحسن" ويكون التقديم داخل بلاطو دائري الشكل وفسيح ويتسع لعدد كبير من الحضور وتوجد مائدة دائرية شبه مستديرة في مركز البلاطو،¹ كما يدل على عنوان البرنامج المكون من كلمتين أساسيتين: "مباشرة ومعكم" وهو عنوان يعكس تماماً طبيعة البرنامج والهدف منه، والذي يتمثل في متابعة البث المباشر للحلقة من أجل السماح للتعبير عن آرائهم على الهواء عبر نصوص رسائلهم القصيرة والإلكترونية.

2_ البطاقة التقنية للحلقات البرنامج

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
اللون الأزرق، حضور الجمهور سلبى، تصوير بأحجام مختلفة	ساعة ونصف	مساء الأربعاء	برنامج حوارى إخبارى يتناول قضايا تدبير الشأن العام	استوديوهات عين السبع 2M

¹ - أثناء تصفح وتتبّع طريقة الإعداد في الزيارات الميدانية للقناة، تمت ملامسة بساطة الأدوات و تجهيزات البلاطو وقلة أفراد الفريق المكلف بالبرنامج على الرغم من أهميته ضمن البرامج الحوارية الإخبارية للقناة.

3- إخراج حلقات البرنامج المتعلقة بالإصلاح الدستوري¹

يبدأ التصوير بانتقال الكاميرا من اليسار إلى اليمين (بتقنية Travelling)، في محاولة الإحياء للجمهور المتفرج والذهاب الى عنوان الحلقات وبعد ذلك تتوجه الكاميرا إلى منشط البرنامج والذي يقوم باستعراض محاور الحلقات ودواعي تسليط الضوء على الموضوع المطروح للنقاش. وتقوم بعد ذلك "لحلو المخرجة" بإرسال الجينيريك الخاص بالبرنامج، وبيان عنوان الحلقات وأسماء أهم المتدخلين في إنتاجها، ويتم تسليط صور إطارات في هذه اللحظة (CADRAGES) على المتدخلين، بزوايا مختلفة ومتنوعة ومن حين لآخر تلقى نظرة على الجمهور الحاضر، مع إدخال ربورطاجات وبلاغات ومقتطفات من الجرائد والصحف الوطنية ومواقع الانترنت.

4_ تسيير الحلقات

يعطي المسير في غالب الأحيان الكلمة ويقوم بنقلها من متدخل لآخر خلال ساعة ونصف مدة البرنامج، بتتبع الحلقات تجده أحيانا يحابي أطراف معينة بناء على حجم الوقت وما يميز الحلقات احتكار أحد الضيوف دوما للنقاش إما تساهلا من المسير أو الرغبة في توجيه النقاش لهذا المسار الذي يمثله، مما يدفع بهم دوما إلى الاحتجاج، وأفرز لنا جدالا واسعا حول أسلوب البرنامج بمعالجة القضايا وقاعدة مناقشتها، فجل الحلقات التي تم رصدها تقدم نفس الاتجاه وإعادة تكرار نفس المواقف بقوالب مختلفة، والغالب على هذا العنصر هو إعادة نفس الأسلوب مع جل الفقرات في برنامج مباشرة معكم.

ثانيا: برنامج ملف للنقاش على مستوى قناة MEDI1TV²

يرصد كذلك برنامج ملف للنقاش التطورات الخاصة بالأحداث والوقائع، ويعرض العديد من المواد ذات الطبيعة السياسية التي تهم الشأن العام المغربي داخليا وخارجيا.

¹ - هناك عدة حلقات تناولت الإصلاح الدستوري على غرار حلقة "آية رهانات للإصلاح الدستوري" في يوم الأربعاء 1 يونيو 2011 وحلقة 20 أبريل 2011 "أي موقع للأمازيغية في الدستور المقبل" وحلقة 7 يناير 2015، "الانتخابات والتتزيل السليم للقوانين التنظيمية" وغيرها من الحلقات للمزيد راجع: موقع حلقات البرنامج.

<http://www.2m.ma/replay/programs/list/moubacharatan-maakoum/>

² - قناة تلفزيونية خاصة يمتلك رأسمالها كل من CDG وشركات اتصالات المغرب والبنك الشعبي، بالإضافة الى شركات أخرى، وتتكون من فريق مهني يضم جنسيات مختلفة (المغرب، فرنسا، الجزائر، تونس، موريتانيا، الأردن وفلسطين) 185 متعاون و77 تقنيا.

1- تعريف البرنامج

يعتبر "ملف للنقاش" برنامج حوار أسبوعي، يتطرق البرنامج إلى مواضيع وملفات ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وغيرها من المواضيع الآنية، ويعمل على تقديم مجموعة من الروبورتاجات و التقارير المصورة على شكل تحقيقات. تهدف إلى إمالة اللثام حول جوانب تهم الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي المغربي ويعمل على استضافة نخبة من الخبراء والمهتمين في الموضوع المثار للنقاش، ويكون تقديم البرنامج من طرف الإعلامية "جوهرة لكحل" داخل بلاطو بأضواء مفتوحة وطاولة نصف مستديرة ويتميز بعدم استدعاء عدد كبير من الضيوف، يقتصر على أربعة في الغالب وتعمل المقدمة على إبراز المحاور التي تنطرق إلى ثلاثة محاور دوما في مختلف الحلقات، وتتفرع عنها 6 إشكاليات كبرى، بحيث يتم تجزئة كل محور إلى فرعين ويحمل عنوان البرنامج ملف للنقاش دلالة على وجود نقاش وسجل حول ملف معين والذي يتوخى منه الحصول على نتائج مهمة، تهم مختلف الفاعلين وفي نفس الوقت وجود رسائل تبعث بها القناة الإعلامية.

2- البطاقة التقنية لحلقات البرنامج

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البت
اللون الأزرق، مع إضاءات موازية في الأسفل والأعلى، غياب الجمهور، تصوير بأحجام مختلفة، استخدام التقنية العالية في التصوير وعرض الروبورتاجات	52 دقيقة	مساء الأربعاء	حواري، إخباري يتناول قضايا تدبير الشأن العام وملفات وطنية ودولية	استوديوهات طنجة

3- إخراج حلقات البرنامج المتعلقة بالإصلاح الدستوري

تبدأ الحلقات بعملية التصوير بتقديم صورة عامة لأستوديو وعرض الضيوف على شكل لقطة عابرة، بعد ذلك تبدأ المقدمة باستحضار محاور الحلقة وربطها بالواقع الموجود وتقديم الضيوف وتعريف بشخصياتهم واهتماماتهم، ويميز هذا البرنامج النقاش الثنائي القصير بين المقدم والضيوف دون حدوث سجلات أو نقط خلافية، وهذا راجع لأسلوب المعتمد في النقاش

4- تسيير الحلقات

إن ميزة برنامج ملف للنقاش هو أنه يعمل على منح المدد الكافية للمتداولين وعند تتبع حلقات البرنامج، تجد أنها فيها نوع من مصداقية الطرح وارتفاع منسوبية النقاش المبني على حجج واضحة مع إدخال الإعلام الاندماجي، عبر التواصل مع آراء ورسائل المشاهدين على الرقم 5850 والتفاعل مع الشبكات الاجتماعية.

وفي غالب النقاشات التي كانت داخل أروقة البرنامج، كان دوما مسرحا هادئا في الحوار وأحيانا بعض الحلقات كانت عبارة عن حلقة مفرغة، وعندما تجد تيارات تستحوذ على أكثر من مدة للنقاش، ويتم منح الضيوف حسب اتجاهات ما بين 23 دقيقة بمقابل 20 دقيقة أحيانا لتوجه آخر، وفي حين المقدمة دائما تتراوح مدة حديثها بين 7 إلى 10 دقائق فيها التقديم والخاتمة، وعملية طرح الأسئلة وسير النقاشات. والملاحظ في هذه الحلقات غياب الترابط بين الريبورتاجات وما تحمله مع آراء ووجهات نظر الضيوف، ونكون أمام حالة فريدة والتي تنعكس على نسبة المشاهدة هذا البرنامج وباقي برامج قناة MEDI1 TV والمتابعات التي طرأت بعد نسبة الاستحواذ من طرف ممولين جدد².

ثالثا: برنامج "حوار" على مستوى قناة الأولى

يرصد برنامج "حوار" كذلك التطورات الخاصة بالمستجدات والقضايا، ويعرض العديد من المواد ذات الطبيعة السياسية التي تهم الشأن العام المغربي.

¹ - هناك عدة حلقات تهم الإصلاحات الدستورية وأثرها على مختلف القطاعات المجتمعية على غرار حلقة 6 أبريل 2011 حول تصورات الأحزاب السياسية لإصلاح وحلقة 16 يونيو 2011 وحلقة 11 دجنبر 2013 وغيرها. للمزيد راجع: موقع حلقات

البرنامج <https://www.medi1tv.ma/ar/emissions.aspx?id=5>

² - نجد أن ماروك ميترى قد أقرت سنة 2012 أن 8.5% من المشاهدين المغاربة يقومون بمتابعة قناة ميدي 1 تيفي وهي نسبة محتشمة أصلا من نسبة 36.8% من المغاربة الذين يشاهدون القنوات الأجنبية، ولكن مع بداية 2014 سيتم إدراجها ضمن نسب المشاهدة القنوات الوطنية ولكن المفاجأة أن أرقامها جاءت متدنية حيث بلغت 2.2% بالمائة في مجموع اليوم كله و3.2% وقت الذروة مقابل 21.2% بالنسبة للقناة الأولى و21.4% بالنسبة للقناة الثانية و3.6% بالنسبة للمغربية و3.6% لباقي قنوات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة مما يجعل "ماروك ميترى" تستنتي قناة ميدي 1 من نسب المشاهدة نظرا لتأثير ذلك على حصتها من الإشهار، للمزيد راجع:

- MEDI1 TV, la chaine préférée des Marocains, www.MEDITV.com/support/pzaquette-int1t-medi1tv3.ptf p 39-40 2012/11/16 at 13h05.

1- تعريف البرنامج

يعتبر برنامج حوار مباشر أسبوعي وانتقل الى شهري، يتطرق برنامج "حوار" إلى مواضيع وملفات ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وغيرها من المواضيع الآتية، ويعمل على استضافة مجموعة الشخصيات والرموز البارزة في المشهد السياسي المغربي، ويعالج قضايا آتية في سياق الأحداث السياسية و التدبيرية التي تحاول تقديم رؤى وتصورات حول جوانب تهم الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالمغرب. يعمل مقدم البرنامج "مصطفى العلوي" على طرح تساؤلات وخطوط مسار النقاش بحضور عدد من الضيوف والمحاورين، ويكون التقديم داخل بلاطو بأضواء مفتوحة وطاولة نصف مستديرة، بحيث يقوم مصطفى العلوي بتجزئة كل محور إلى نقط جدالية، ويحمل عنوان برنامج "حوار" دلالة على وجود نقاش حوارى وسجال حول ملف معين ويتوخى منه الحصول إلى نتائج مهمة في كيفية تدبير الشأن السياسي .

2- البطاقة التقنية لحلقات البرنامج

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
اللون الرمادي مع إضاءات موازية في الأسفل والأعلى، حضور الجمهور بشكل متقابل وعلى ضفتين، تصوير بأحجام مختلفة، استخدام التقنية العالية في التصوير	ساعة ونصف	مساء الأربعاء	حواري، إخباري يتناول قضايا تدبير الشأن العام وملفات وطنية ودولية	استوديوهات التلفزة المغربية (فندق حسان)

3- إخراج حلقات البرنامج المتعلقة بالإصلاح الدستوري

تبدأ الحلقات بعرض عنوان البرنامج وبعملية التصوير عبر تقديم صورة عامة لأستوديو وعرض الضيوف على شكل لقطة عابرة، يبدأ بعد ذلك المقدم باستحضار المحاور الحلقة وربطها بالواقع الموجود وتقديم الضيوف وتعريف بشخصياتهم واهتماماتهم، ويميز هذا البرنامج النقاش والسجال والذي يصل الحدة أحيانا والفرجية في محطات عدة.

4- تسيير الحلقات

إن ميزة البرنامج تعمل على منح المدد الكافية للمتحاورين، وعند تتبع حلقات البرنامج تجد

أنها فيها نوع من الأهمية لمعرفة توجه المتدخلين في الشأن السياسي والاجتماعي وبرامجهم وخططهم، وارتفاع منسوبية النقاش المبني على حجج واضحة ومراكمة في المعطيات من قبل المقدم، مع غياب أي اثر لإعلام الاندماجي ورسائل sms، وكانت دوما النقاشات والسجلات تحضى بنقاش واسع¹.

وقد صدرت مجموعة من المواقف خلال هاته الحلقات سواء في القناة الثانية وميدي 1 تيفي MEDI1 TV والقناة الأولى SNRT سواء منها الإيجابية (الرسمية والإصلاحية) والمواقف (المعارضة والمشككة).

جدول رقم 24: المواقف الإيجابية والمعارضة في حلقات الإصلاح الدستوري

المواقف الإيجابية (الرسمية والإصلاحية)	المواقف السلبية (المشككة والمعارضة)
- الدعوة للمشاركة في ورش الدستور. - دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. - الدستور الجديد برهان التوافق المجتمعي بين مختلف أفراد. - دستور الحقوق والحريات وتدعيم الديمقراطية المجتمعية. - المبادئ الدستورية الجديدة تمنح النخب السياسية أهمية بالغة في النسق السياسي. - القوانين التنظيمية الجديدة آلية من آليات إعادة علاقة المركز بالمحيط. - مبدأ المناصفة وغيرها من المبادئ كمبدأ أساسي في ترسيخ الإصلاحات الدستورية. - ربط المسؤولية بالمحاسبة . - ضمان استقلالية المؤسسات ومنحها الصلاحيات الكاملة في ممارسة وظائفها. - الأحزاب السياسية تثمن خطوة ترسيخ تقاسم السلط.	- الدستور الجديد فيه خلط بين الدين وآليات التدبير الحديثة لشكل ونمط الدولة (قواعد الحكم). - دستور (مخزني) يعيد إنتاج نفس التوجهات بآليات للهيمنة مضبوطة الفقرات والخيارات ومجرد شعارات لا غير. - بعد إقرار الدستور هناك إجماع بالالتفاف على جميع الإصلاحات الدستورية. - تعويض نص الدستور الأصلي بالعديد من القوانين التنظيمية. - غياب الثقة بين أجراء فقرات النص الدستوري ومضامين تطبيقية. - الوثيقة الدستورية التي صادق عليها المغاربة، تختلف تماما عما تم التشاور به في الأعمال التحضيرية من طرف اللجنة، والتي كلفت بصياغة الدستور وإعداده. - الشعب هو من عليه القيام بالصياغة.

المصدر: تركيب شخصي بناء على المتابعة الشخصية لهذه الحلقات

1 - تاريخ التصفح 2015/03/15 <http://www.alaoula.ma/index.php?lang=ar>

ولكن جل المواقف المشككة كانت الغالبية منها في "برنامج مباشرة معكم"، والذي عرف حضور أطراف متعددة خلال الفترات المختلفة من مناقشة المواضيع، التي تهم الوثيقة الدستورية ووصولاً إلى اعتمادها وإجراء انتخابات ووصول الحزب أكثر حصولاً على الأصوات إلى عملية تشكيل الحكومة وتبدأ حركية التراجعات في نوعية مضامين الخطابات ووصلت أمور حدة الصراع والتشكيك إلى مستويات غير مسبقة بين الحكومة والقناة الثانية، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول من يقرر في طبيعة اتخاذ الإجراءات والتفاصيل.

وعكس ذلك بقناة ميدي 1 تيفي تحول برنامج "ملف للنقاش" إلى أكثر انفتاحاً على القضايا الخارجية والدولية، وترك مواضيع أخرى للبرامج الجديدة في إطار الخط التحريري الجديد للقناة مع التركيز على قضية الوحدة الترابية وعلاقة المغرب بإفريقيا، وأما برنامج "حوار" فقد توقفت القناة الأولى عن عرضه و تظل أسباب ذلك مجهولة، هل هي مرتبطة بمقدم البرنامج أم بسبب الباقية الجديدة من البرامج ونوعية الصحفيين.

ولو تمت مقارنة هذه البرامج الثلاث مع حقبة "مليكه مالك" في برامجها الخاصة بالحوارات السياسية سواء "وجه وحدث" و "في الواجهة"، ستتم ملامسة الفرق الواضح في مضامين النقاش على الرغم من حضور زعماء الأحزاب السياسية والهيئات المدنية والاجتماعية في جل البرامج، ولكن الحمولة الرمزية وطريقة عرض النقاشات تختلف ووقعها كان أكثر مقارنة بباقي البرامج الأخرى، فخلال حلقة "محمد جسوس" ببرنامج "وجه وحدث" في 27 أكتوبر 1993 والتي كان موضوعها حول التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومسار التحول في ظل النقاش الدائر ودور البحث في تفكيك البنيات والإجابة عن انشغالات الفكرية للتحولات الأساسية التي يعرفها المجتمع المغربي وحلقة 6 يوليوز 1994 مع "المعطي بوعبيد" حول التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع المغربي، خلالها تم عرض تصورات جديدة حول العلاقة بين المؤسسات وإمكانات وشروط تحقيق عملية الانتقال والتناوب السياسي، وضوابط وقواعد وضع حد فاصل بين مختلف التوجهات سواء اليمين يمين أو اليسار يسار والوسط وسط. بخلاف برنامج "حوار" الذي ظل يتحرك في نفس المنحى وتبخيس النقاش بشكل غير جدي والذهاب به إلى شكل مسرحية كما هو الحال في حلقات بنكيران وحמיד شباط كتأسيس لمرحلة جديدة وعدم التزام الحاضرين بالانضباط، مما يفسر أهمية حقبة برامج "مليكه مالك" في الكشف والمكاشفة عن طبيعة الأوضاع ودور المؤسسات في ترسيخ المسار الديمقراطي والانخراط في التأسيس لمرحلة التناوب السياسي ويعطي أهمية تحليل الخطاب

السياسي، الذي قدم توصيفات وتحليلات تتماشى مع الجدالات المجتمعية وردود الأفعال السياسية خلال تلك الفترة.

الفقرة الثانية: البرامج المتعلقة بالحقوق والحريات

تعتبر مسألة الحقوق والحريات بالمغرب، من الأشياء المثارة حولها نقاش واسع سواء إعلاميا وحقوقيا، وهذا بفعل عوامل أفرزت لنا هذا الخضم مؤسساتيا وتنظيميا وقانونيا و هوياتيا. وبالعودة الى المراحل السابقة في فهم المسافات بين الممارسة الحقوقية والتمتع بالحريات، تجدها قد لامست نقط كانت من الطابوهات سواء الحرية الدينية والفردية، وحاولت وسائل الإعلام جاهدة التطرق لهذه المواضيع في إطار النقاشات بنوع من الانفعالية والعشوائية دون أن تقدم إجابات واضحة تفصل بين حدود الخيار والاختيار، ولكن عرضها أيضا جرأة وخطوة مهمة نحو الأمام بسبب تضارب الأحداث والمواقف بالمغرب، كنتاج لتداخل العنصر الهوياتي المتنوع مع باقي العناصر الأخرى المطروحة بالمجتمع المغربي.

أولاً: برنامج "مواطن اليوم" قناة البحر الأبيض المتوسط MEDI1 TV

1- تعريف البرنامج

يُعد هذا البرنامج من البرامج الحوارية التي تعرض دوما مواد سياسية في إطار مقارنة القناة ونظراتها لأحداث والوقائع، ويقوم هذا البرنامج بعرض وجهات نظر مختلفة التوجهات و تهم تدبير الشأن العام وما يميز هذا النقاش هو إعطاء الكلمة للمواطن والمسؤول، ووفق مقارنة التشارك والمسؤولية وخلق نقاش جاد وبناء حول قضايا الخدمات، وتدبير الشأن العام والحقوق والحريات.

ـ البطاقة التقنية

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
اللون البني الفاتح مع إضاءات متعددة وعلامات البرنامج باللون الأحمر الواضح وشاشات مختلفة درجات القياس	ساعة ونصف	كل خميس	إخباري، حوار، تحليلي	استوديوهات طنجة

2- إخراج حلقات البرنامج المتعلقة بالحقوق والحريات

يبدأ تقديم الحلقات دوما بصورة عامة، وبعد ذلك يستعرض "يوسف بلهاسي" محاور الحلقات، وربطها بالموضوع المراد مناقشته وفي الغالب يقع نقاش جانبي بين الضيوف على غرار ما حدث في حلقة يوم الخميس 15 دجنبر 2011¹.

3- تسيير الحلقات

يسعى المقدم إلى إبراز الأفكار المتعارضة فيما بينها وتحديد المواقف، وهذا يظهر جليا من أسلوب إدارته للنقاش والدفع نحو تكريس التناظر والتقاطع في المواقف بناء على قاعدة أساسية هي المعاكسة في الرأي والاختلاف وهذا الطرح معبر عنه بين جل الأطراف الموجودة في المجتمع وتقتصر على نقط وتقل زوايا أخرى، ولكن المقدم في الحلقات المتعلقة بالحقوق والحريات في برنامج "مواطن اليوم"، حاول دائما المس بمكامن الخلل الناتجة عن سوء فهم الواقع الجديد، والذي أفرزته التحولات الاجتماعية بالمغرب،² ومن الواضح أن الاستفادة من الطرق التقنية الجديدة في البرنامج، أعطته قوة عمل كبيرة وساعدت على عمليات تدفق

¹ - وهذه الحلقة عرفت سجلا قويا بين "بلال التليدي" عضو المجلس الوطني للعدالة والتنمية و"أحمد عصيد" عن المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات و"سمير بودنيار" رئيس الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، و"العاجي صحافية وكاتبة. للمزيد راجع موقع البرنامج: <https://www.medi1tv.ma/ar/emissions.aspx?id=14>

² - إن برنامج "مواطن اليوم" يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة تدبير المرافق العمومية بالمغرب وانشغالات المواطن اليومية، وهذا ما تجده دوما يناقش أمور مرتبطة بحقوق الإنسان والحريات الفردية ومعدلات البطالة والحركات الاحتجاجية والمناصفة والشباب وحرية التعبير وكل هذه المواضيع تحمل على أقل صورة مصغرة عن وضعية القضية المثارة في النقاش، وما يميز المقدم يوسف بلهاسي القدرة على خلق آلية تواصلية قوية بينه وبين الضيوف وأخذ مسافة قد تقتصر وتطول حسب درجة التفاعل في البرنامج.

المعلومات، ومنح هذا الأمر المشاهد المتلقي التتوير بين المواقف خاصة حساسية مواضيع الحريات الفردية والحقوق المتداخلة معها، وعلى أي تبدو المفارقة هنا في أكبر صورها مع الأشكال الجديدة لأنواع الحقوق والحريات والتي تبدو غريبة عن المجتمع بالمغرب ولكن آثار العولمة واضحة فيها¹.

ثانيا: برنامج قضايا وآراء القناة الأولى

1- تعريف البرنامج

اعتبر برنامج قضايا وآراء من البرامج التي تركت بصمتها في البرامج الحوارية بالقنوات القطب العمومي، فقضايا وآراء برنامج حوار نصف شهري، يلقي الضوء على قضايا الساعة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي، ويعرف حضور سياسيين من مشارب وتوجهات مختلفة، مما جعله يحظى بنسب متابعة كبيرة على مستوى باقة برامج القناة الأولى ضمن باقي شبكة قنوات الإذاعة والتلفزة المغربية.

2- البطاقة التقنية للبرنامج

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
اللون الأحمر الغامق مع إضاءات منخفضة ووجود شاشة خلف البلاطو وخطوط زرقاء وحمراء في الجوانب.	ساعة ونصف	كل ثلاثاء نصف شهري	إخباري، حواري، تحليلي	الرباط استوديوهات الخارجية للقناة الأولى (فندق حسان)

3- إخراج حلقات البرنامج (موضوعات الحقوق والحريات)

يبدأ البرنامج بصورة عامة حول شكل البلاطو، تضم الضيوف والمقدم والشكل العام لأستوديو ونوعية المتدخلين، بعد ذلك يعرج صاحب الكاميرا الرئيسية على المقدم وتبدأ عملية طرح الأفكار والتصورات وبشكل مقتضب جدا عكس ما هو عليه في قناة ميدي 1 تيفي وهذا

¹ - ربما تستطيع هذه البرامج الحوارية أن تقرب وجهات النظر حول مسائل أضحت عنصرا أساسيا في السجلات المجتمعية، وتعمل في نفس الوقت على تقادي انحراف الأفراد إلى مواقف متطرفة من شأنها الإضرار بالانسجام الموجود بداخله ورغم ظهور بعض التصنيفات غير السليمة على غرار العلمانيين والداثيين في مقابل مفاهيم الإسلام السياسي المقدم من طرف حركات الإسلام السياسي.

ما تمت ملامسته في عدة حلقات¹، وطرح ذلك جدلا حول قدرة المقدم على لعب أدوارا مهمة في النقاش.

4- تسيير الحلقات

هناك عدم انسجام واضح تمت معاينته سواء بالملاحظة المباشرة عند حضور بعض الحلقات في الاستوديو ومشاهدتها في التلفاز وإعادة المشاهدة على موقع الإذاعة والتلفزة المغربية. وهذا راجع أصلا إلى عدة عوامل أهمها مسألة القدرة على تجديد الأطروحات الموجودة، وطريقة إدارة البرنامج مع أسلوب تقليدي بسيط لا يستحضر التطورات الجديدة في مجال إعلام السمعي البصري، وحتى شكل البلاطو والكراسي والفضاء الأحمر يغلب الصورة على الكلام والملاحظ من هنا أن هناك عدة مواقف تمت صياغتها انطلاقا من البرنامجين في تعاطيهم مع مسألة الحقوق والحريات في المغرب.

جدول رقم 25: المواقف الإيجابية والسلبية (الحقوق والحريات)

المواقف الإيجابية (الرسمية والإصلاحية)	المواقف السلبية (المشككة والمعارضة)
- الاتفاق على حدوث تغيير في المغرب حول مسألة حقوق الإنسان والحريات. - حقوق الإنسان والحريات بالمغرب وصلت إلى مرحلة المصالحة والتصحيح. - المأسسة لقوانين الحقوق والحريات رافد أساسي من روافد الديمقراطية بالمغرب. - دسترة حقوق الإنسان في دستور 2011 جعلته دستور الحقوق والحريات وضمن حرية التعبير. - التقارير المعدة من قبل الهيآت المختصة بمراقبة حقوق الإنسان وطنيا أصبحت مصدرا مهما لتقارير الدولية.	- هناك تجزئة لحقوق الإنسان والحريات العامة وهو ما يعد مسا لهذه الحقوق والحريات. - غياب حضور حقوق الإنسان والحريات على الأرض الواقع كل ما هناك شعارات. - الجمعيات الوطنية التي تشتغل في مجال حقوق الإنسان غير قادرة على حسم مسار ومجال حقوق الإنسان بالمغرب. - غياب الانسجام بين فهم حقوق الإنسان دوليا وكونيا وما يتم التعرض له وطنيا. - مبدأ المناصفة والمساواة فقط شعار يحضر لاستهلاك الداخلي والخارجي.

¹ - هناك عدة حلقات كما هو الحال بالنسبة لحقوق المرأة في المغرب وحقوق الإنسان وجمعيات المجتمع المدني، وحلقة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش وغيرها من الحلقات للمزيد راجع: موقع البرنامج

مراجعة الإطار التشريعية الخاصة بحقوق الإنسان والحريات خطوة مهمة لدعم هذه الحقوق.	تضارب مدخلات ومخرجات وجود سياسة عمومية في مجال الحقوق والحريات مما يجعلها عبارة عن دائرة مفرغة من محتواها.

المصدر: تركيب شخصي بناء على المتابعة الشخصية لهذه الحلقات

وتظل زاوية عرض مسألة الحقوق والحريات غير متوازنة في جل البرامج الحوارية بما فيها برنامج قضايا وأراء ومواطن اليوم، وكانت المواقف الصادرة عن مضامين الحلقات في بعض الأحيان بعيدة عن الواقع وتعالج إشكالات من زوايا عامة أو بفعل مشاعر ذاتية خاصة. إن تشخيص مرتكزات الحقوق والحريات في البرامج الحوارية بالمغرب، لم تصل بعد إلى تفكيك معضلة المزوجة بين التقليدي والحداثي على الرغم من وجود مبادرات مدنية وسياسية، تدفع بضرورة وضع مسافات بين كل ما هو مرتبط بحقل الحقوق والحريات وباقي الحقول الأخرى.

المطلب الثاني: البرامج التي تعالج قضايا تدبير الشأن العام والقضايا السياسية

تتبنى المناقشات المرتبطة بمقتضيات تدبير الشأن العام والقضايا السياسية في المغرب، العديد من التوجهات والملاحم الرئيسية لوسائل الإعلام السمعية البصرية، والواقع أن النظر لهما يكون بوصفهما مجالين كل منهما يكمل الآخر سواء داخليا أو خارجيا. وتطرح أسئلة حولهما والتي تكون معقدة بسبب الحسابات التي تثار على مستوى منظومة التفاعلات مع المجتمع أو في الدفاع عن المصالح الحيوية والجيوإستراتيجية ضد التدخلات الخاصة من قبل الأطراف الخارجية، وتعمل على المساس باستقرار البلاد¹. بناء على ذلك فإن وسائل الإعلام السمعية البصرية، أصبحت مطالبة بتقليص وتقليل من حدة الصورة النمطية التي يتم بثها غالبا على مستوى بعض القنوات للدول الأجنبية في إطار الحروب الإعلامية المفتوحة ضد المغرب، ويجعل ذلك القنوات السمعية البصرية تمتلك الخيار والقدرة على مقاومة التناغم ما بين وسائل الإعلام الأجنبية، وعرضها للقضايا المغربية. وبطريقة أحيانا، تفتقد للمصداقية والمهنية وفيها تحامل على المغرب، وتشمل هذه القضايا قضية الوحدة الترابية في إطار نزاع الصحراء

¹ - إن هذه النقطة نجدها في العديد من القنوات الأجنبية والتي تحاول إبراز المشاكل الاجتماعية أو بعض التجاوزات الأمنية على أنها صور لانتهاكات والتجاوزات من قبل أجهزة القرار في البلاد، ودون محاولة العناء البحث عن مصادر تلك المعلومات، والتي في الغالب تكون ملتقطة لأحداث أخرى ونفس الأمر تجده مع بعض الأنشطة المتعلقة بالتدبير الحكومي والقضية الأمازيغية.

لأهميته والذي يظل حاضرا في جل البرامج الحوارية نظرا للأهمية القصوى والقيمة. وكذلك القضايا المرتبطة بالهوية المجتمعية لأفراد بالمغرب ومسألة الأمازيغية، بالإضافة إلى الأحداث المرتبطة بالمعيش اليومي للمغاربة وآليات تصريف الحكومة لأعمالها، وشكل السياسات المتبعة في إيجاد حلول للمشاكل والعمل على تأطير الحقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالمغرب، وذلك بأن تكون البرامج الحوارية التي تعرض هذه القضايا واسطة بين المجتمع وقضاياها وفي نفس الوقت تعبر عن رغباته.

الفقرة الأولى: مناقشة القضايا السيادية

هناك مجموعة من القضايا السيادية والتي تتركز على عناصر متعددة تهم الثوابت الأساسية للمغرب ولجميع أفراده ومكوناته، تحضر في عنصر الهوية الخاصة للمجتمع، سواء الدينية والثقافية وفي نفس الوقت السيادة على مجاله الجغرافي ووحدته الترابية، وتنوع هوياته و إطار التلاحم بين كل مكونات المجتمع وهيئاته ومؤسساته.

أولا: قضية الوحدة الترابية

شكلت قضية الوحدة الترابية¹ مجالا واسعا للأخذ والرد على مستوى وسائل الإعلام السمعية البصرية سواء الوطنية والأجنبية، فمنذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، ظهرت علامات حول إعادة إنكاء النزاعات الجانبية بين الدول المهيمنة ومن تبعاته مشكلة الوحدة الترابية وملف الصحراء. كانت الصحراء مستعمرة من طرف إسبانيا وظهرت بعد ذلك حرب الصحراء بين المغرب والبوليساريو و دارت رحاها في تخوم الصحراء وبعد وقف إطلاق النار تم الدخول في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة، أشرفت عليها الأمم المتحدة. وعلى إثر ذلك تقدم المغرب بمشروع الحكم الذاتي ولكن الطرف الآخر رفضه بإيعاز من الجزائر وتظل أمور على حالها بين حالات المد والجزر مع تمسك كل طرف بمواقفه، وتحضر القضية في مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية المغربية كقضية أمة ومجتمع.²

¹ - هناك ما يناهز 13750 وثيقة تعنى بالملف وتهم مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، منها القرارات الأممية والخطب الملكية وتقارير الهيئات المدنية والاتفاقيات الثنائية وخلاصة الجولات والمفاوضات، بالإضافة إلى العديد من المراجع والمؤلفات وتحاول تبيان زاوية نظرها بما يتناسب مع ميولاتها ولكن الغالبية العظمى من هذه المراجع تنصب نفسها وصية على المغرب دون حسيب أو رقيب بإيعاز من الجزائر.

² - هذا الأمر يدخل في نطاق التجاوب الدائري لحلقات الإعلام، بحيث من الضروري مواكبة الحدث وهنا تقوم وسائل الإعلام السمعية البصرية باستضافة مختلف الوجوه الإعلامية المعروفة للنقاش في قضية الصحراء والغالبية منهم أساتذة ومختصين في

1- برنامج مع الناس (قناة العيون الجهوية)

1- تعريف البرنامج

هو برنامج حوار سياسي، يستعرض مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويهتم خصوصا بتطورات قضية الصحراء ومختلف المستجدات التي تعرفها، ويعمل البرنامج على استضافة فاعلين ومحللين وسياسيين وأساتذة ويقوم بتسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بمبادرة الحكم الذاتي لجهة الصحراء، وآليات تطبيقها على اعتبار ذلك الحل الأساسي والواقعي. و يتطرق البرنامج كذلك الى التحولات التي عرفتة الأقاليم الجنوبية فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعاونة سكان مخيمات تندوف، ودوما ما تكون هناك حلقات خاصة مع شيوخ وأعيان القبائل الصحراء وخبراء من الأمم المتحدة فيما يخص قضية الصحراء.

2- البطاقة التقنية لبرنامج

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
اللون الأزرق الفاتح مع إضاءات خفيفة وتكرار عنوان البرنامج أسفل البلاطو وأعله مع تواجد خطوط عبارة عن أنصاف دوائر	52 دقيقة	يوم الثلاثاء	إخباري، حواري، تحليلي	استوديوهات قناة العيون الجهوية بالعيون

3- إخراج حلقات البرنامج

يبدأ البرنامج بصورة عامة حول شكل البلاطو، بعد ذلك يسترسل المقدم في طرح الموضوعات والأسئلة في عدة محاور وتتفرع عنها بعض الجزئيات، ويحقق نسبة مشاهدة كبيرة سواء داخل المغرب أو خارجه. وتكون له متابعة قوية في مخيمات تندوف، وجميع الأفراد الناطقين بالחסانية البالغ تعدادهم 5 ملايين، ويمتد هذا المجال الجغرافي من تخوم واد نون إلى نهر السنغال.

القانون. ودوما ما يكون هناك التأكيد على الوحدة الترابية للمملكة وعلى رفض أطروحة الانفصال وتقديم أهمية مبادرة الحكم الذاتي كإطار مرجعي لحل النزاع المفتعل الذي هو نتاج صراعات الحقبة الاستعمارية وتحولات العلاقات الدولية.

4- تسيير الحلقات

يقوم المقدم "محمود عياش" بطرح الموضوع، بعد ذلك تتم مناقشته وغالبا ما يكون النقاش حول جديد ملف نزاع الصحراء سواء سياسيا أو حقوقيا وأمنيا وإنسانيا، وما يلاحظ هو مشاركة العديد من الأفراد المنتمين للأقاليم الجنوبية وحضور نوعي للعنصر النسوي، ودون إغفال حلقات خاصة للبرنامج على غرار حلقات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي¹ أو حلقات تنمية الأقاليم الجنوبية وأخرى مرتبطة بالمحتجزين في المخيمات والاستقازات اليومية من طرف الجزائر وقواعد تعاطي الدبلوماسية المغربية مع قضية الصحراء.

2- برنامج من العاصمة (قناة العيون الجهوية)

1- تعريف البرنامج

يعتبر برنامج "من العاصمة" من البرامج الحوارية المهمة على مستوى التعاطي مع قضية الصحراء وتطورات ملف دوليا وإقليميا ووطنيا، يقوم بعرض آخر الأحداث والقضايا ومناقشتها مع شخصيات سياسية وإعلامية وأكاديمية واقتصادية وازنة، مع انفتاحه على النخب المحلية من هيئات منتخبة ومدنية والتي ترتبط بالملف. وعرفت حلقات البرنامج جدلا واسعا بفعل تجاوز بعض الخطوط، فيما يتعلق بوجهات النظر حول أمور تهم ملف قضية الصحراء، وخاصة على مستوى المجال التتموي، والذي أضحى رافدا أساسيا في معرفة مقومات الدفاع عن الملف.

¹ - لقد تمت المشاركة في العديد من حلقات هذا البرنامج، وآخرها الحلقة المتعلقة بعودة المغرب للاتحاد الإفريقي وما حملته من تطورات جديدة همت ملف نزاع الصحراء والتي تمت مقارنته وفق القراءات الجديدة في العلاقات الدولية بنهج رابح-رابح، بمعزل عن الخلافات الإيديولوجية أو العقائدية عبر المصالح الاقتصادية والاستثمارية.

<https://www.youtube.com/watch?v=c7zINvSng8o&t=469s>

2- البطاقة التقنية للبرنامج¹

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
البلاطو دوما متغير ولا يقتصر على شكل معين، ولكن الاستديو عبارة عن طاولة مستديرة مع ألوان بيضاء وإضاءات مزدوجة وكاميرات محددة في 3 زوايا	52 دقيقة	يوم الثلاثاء نصف شهري	إخباري حوار	استوديوهات إذاعة والتلفزة المغربية الرباط

3- إخراج حلقات البرنامج

دوما ما يأتي البرنامج بضيف من الضيوف Super Star سواء من أمناء الأحزاب السياسية أو رؤساء الجهات الجنوبية وأعيان وشيوخ القبائل أو كتاب مهتمين بقضية الصحراء، ويقوم المقدم "كريم الحضري" بطرح أسئلة عامة تتفرع عنها أسئلة جزئية، ولكن أحيانا ينصرف الحديث في اتجاهات متضاربة وتصل إلى الاستخفاف ببعض السياسات المتخذة في ملف الصحراء دون أدنى قراءة ممنهجة أو علمية مبنية على الحجج والبراهين وهذه المسألة دفعت دوما إلى إثارة نقاشات صاخبة من قبل عموم المتابعين والمشاهدين لحلقات البرنامج².

4- تسيير الحلقات

نجد هناك غياب تام لتعدد الآراء في البرنامج، ويقتصر على ضيف واحد ويتم عرض معه مختلف المحاور الخاصة بالحلقة، واقتصرت معظم ملفات قضية الصحراء المعروضة في البرنامج على منتخبين وبعض الأطراف الباحثة في ملف الصحراء، ولكن هناك سؤال يطرح حول عدم تجديد المقدم لأسلوبه والطابع الاستقرازي في عدة حلقات وهذا ما يجب التنبيه له في

¹ - يتم إعداد البرنامج من طرف "الرعبوب ابهي" ويقوم بتقديمه كريم الحضري وهو منتج لفائدة قناة العيون الجهوية بالرباط في إطار شركات الإنتاج الجديدة مع التعاقد. للمزيد راجع: حلقات البرنامج

http://www.alaoula.ma/laayoune_tv.php?lang=fr

² - هذه المسألة ظهرت بوضوح بخصوص المشاكل التي عرفتتها جهة كلميم واد نون، وما أثارته من سجلات ونقاشات على المستوى المحلي والوطني نتيجة الصراع المحتدم بين الأغلبية والمعارضة والتساؤل حول فائدة التركيز على أطراف دون أخرى من قبل المشاهدين. للمزيد راجع: حلقة عبد الوهاب بلفقيه رئيس المجلس البلدي لمدينة كلميم

<https://www.youtube.com/watch?v=CdBRCYSRxDY>

عدم التمييز بين الإعلامي والصحفي المنشط.

3- برنامج حديث المدينة(قناة العيون الجهوية)

1- تعريف البرنامج

يعتبر برنامج "حديث المدينة" من البرامج الحوارية المهمة على مستوى التعاطي مع قضية الصحراء وتطبيق البرامج التنموية ومقاربة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يقوم بعرض آخر الأحداث والقضايا ومناقشتها مع شخصيات سياسية وإعلامية، ويتميز بانفتاحه على النخب المحلية من هيئات منتخبة ومدنية، دوما يحاول البرنامج مقاربة المواضيع وفق قراءات جهوية ومحلية و ابرازها على مستوى المجال التنموي.

2- البطاقة التقنية للبرنامج¹

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
البلاطو دوما متغير ولا يقتصر على شكل معين، ولكن الاستديو عبارة عن فضاء مفتوح وإضاءات مزدوجة وكاميرات محددة في 3 زوايا	52 دقيقة	يوم الخميس	إخباري حوارى	استوديوهات تلفزة العيون الجهوية

3- إخراج حلقات البرنامج

يبتدأ البرنامج بعرض الخطوط العريضة للحلقة وما يميزه طابعه المتنوع مع التركيز على أجراة السياسات العمومية وتطبيقها في الصحراء ويقوم المقدم "السالك بوجدور" بطرح أسئلة عامة، تتفرع عنها أسئلة جزئية، ويعرف حضور نوعي للنساء والشباب في العديد من الحلقات وترك الباب مفتوح لجميع المتدخلين ومناقشة جميع الأمور التنموية والاقتصادية والسياسية

¹ - يتم إعداد البرنامج من طرف "الرعبوب أبهي" ويقوم بتقديمه "السالك بوجدور" إنتاج قناة العيون الجهوية للمزيد راجع: حلقات البرنامج

خاصة بجهات الصحراء الثلاث¹.

4- تسيير الحلقات

هناك تعدد لأراء في البرنامج ولا يقتصر على ضيف واحد ويتم عرض معه مختلف المحاور الخاصة بالحلقة، وهناك تنوع في المواضيع المرتبطة بتدبير الشأن العام محليا بجهات الصحراء و حضور التنمية في السياسات القطاعية، ويتميز بانفتاحه على جل المواضيع المهمة والأساسية .

ولكن بتتبع البرامج المعروضة في قناة العيون الجهوية، والتي كانت أول قناة جهوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعنى بالطابع الجهوي المحلي، تجد أن هناك مجموعة من المواقف والتي صدرت عن ضيوف البرامج، بالإضافة إلى عدة مخرجات تتقاسم أحيانا نفس المسار و خلال فترات أخرى يحدث عكس ذلك.

جدول رقم 26: المواقف الرسمية والإصلاحية والمواقف المشككة والمعارضة (قضية الوحدة الترابية)

المواقف الإيجابية (الرسمية والإصلاحية)	المواقف السلبية (المعارضة والمشككة)
- نزاع الصحراء المغربية مفتعل والمغرب قادرة على إدارة الملف بما يتماشى مع قناعاته وخياراته.	- غياب التنسيق التام مع الساكنة المحلية وباقي المتدخلين في إدارة ملف نزاع الصحراء.
- ضرورة تقديم مختلف الأطروحات الداعمة للملف (مدنيا، حقوقيا، سياسيا، تنمويا).	- المقاربة التقليدية لم تعد ذات فائدة بالنسبة للترافع حول قضية الصحراء وبالتالي من المفروض التعبئة الشاملة.
- جلالة الملك في جل خطابه شدد على الاهتمام الخاص الذي يولييه للمنطقة وسكانها.	- عرض المواقف بخصوص قضية الصحراء على المرء أن يكون ملما بتفاصيل وجزئيات الملف وليس فقط صورة دون أدنى إضافة.
- المبادرات المقدمة سواء الحكم الذاتي ومخطط تنمية الأقاليم الجنوبية، كلها	- عدم الإفصاح عن سبل التنسيق وقواعد الاشتغال في الملف تعطي صورة سلبية عن النتائج المحققة.

¹ - تحضر دوما جميع قضايا التنمية بجهات الصحراء والقضايا المرتبطة بها في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مختلف التوجهات والمشارب وأحيانا يخوض في قضايا تهم تدبير الشأن السياسي ببلدنا كما حال في حلقات إجراء انتخابات والقوانين المؤطرة لها.

- اقتصار على نفس الوجوه في التدخل في ملف الصحراء يعطي قناعة جديدة للمتلقي في عدم جدوى الترافع عن ملف الصحراء. - ضعف التعبئة الشاملة فيما يتعلق بملف الصحراء واقتصارها فقط على مناسبات يجعل التواتر في الطرح دون المستوى. - التذبذب في عرض الأفكار المتعلقة بنزع الصحراء وفق نفس المنهجية دليل على غياب الوعي بالقضية. - الإبقاء على نفس السياسات في ملف الصحراء نتائجها، ستكون وخيمة فعامل الزمن غير محمود العواقب. - ضعف مستوى معدلات استثمار الخاص بالصحراء مقارنة بالجهات الأخرى. - قلة مساطر تتبع وتقييم المشاريع المنجزة بجهات صحراء الثلاث.	تعكس خيار المغرب الواضح في الدفاع عن وحدته الترابية. - المغرب على استعداد تام للانخراط في إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية سواء أمميا وإقليميا وجهويا. - كل مكونات جهات الصحراء سواء منتخبين وأعيان وشيوخ وفاعلين مدنيين تثمن السياسات المتبعة في ملف نزاع الصحراء المغربية. - عودة المغرب الى الاتحاد الإفريقي مكسب جديد لدعم الوحدة الترابية لبلدنا. - المقاربات الجديدة في ملف الصحراء المغربية سواء دبلوماسيا وسياسيا، أعطت نتائجها في محاصرة خصوم المغرب في المحافل الدولية والإقليمية وخاصة الجزائر. - ضرورة إطلاق سراح المحتجزين في مخيمات تندوف. - البرامج التنموية عنصر مهم في تدعيم السياسات العمومية بالصحراء. - تحسن الخدمات الاجتماعية على مستوى البنيات والهيكل والمؤسسات بالصحراء.

المصدر: تركيب شخصي بناء على المتابعة الشخصية لهذه الحلقات

ويتتبع المواقف الصادرة عن جميع ضيوف البرامج، تجدها حبيسة مظاهر و أساليب اتصالية واحدة مع وجود علاقة غير منسجمة بين المشاركين وتفرز خطابات غالبيتها على شكل شعارات ولا تحمل جديدا فيما يخص الملف سياسيا وتنمويا، ولكن هناك الحلقات يكون النقاش بها عميق ويتجاوز أطروحات التعبوية إلى تشخيص مكامن الخلل وسبل إصلاحها،

ويتطلب الخوض في ملف الصحراء الإطلاع على جميع الأطروحات القانونية والسياسية والإقتصادية وقواعد النهج الدبلوماسي في زمن الصراعات الخفية والغير مرئية ولكن بأساليب ذات فعالية ونوعية وتستحضر جميع تفاصيل المنطقة وعوارضها.

ثانيا: الأمازيغية

تحضى القضية الأمازيغية بمكانة خاصة ومتميزة في النسق الاجتماعي والسياسي المغربي، وجزء من أجزاء القضايا السيادية، والتي تهم تشكيل الهوية الوطنية لأفراد المجتمع المغربي. بدون موارد أو خجل، تعتبر مفتاح أساسي في الاستفادة من التنوع الهوياتي للمجتمع المغربي بكل أطرافه و تلاوينه ولم يعد خافيا اليوم التطورات التي همت الأمازيغية بعد أن تمت دسترتها في دستور 2011 كلغة وطنية، وباقي الهياكل التي ساهمت في تدعيمها سواء مؤسساتيا من خلال المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أو تعليميا وفكريا بتدريس مناهجها في المؤسسات التعليمية وإعلاميا بإطلاق سرح إعلامي مغربي يعنى بالثقافة الأمازيغية متمثل في القناة الثامنة "تمازيغت"، كاستكمال لمسلسل دخولها حقل السمعى-البصري في المغرب منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي في النشرات الإخبارية خاصة باللغة الأمازيغية والنقلة النوعية التي طرأت بعد الخطاب الملكي بأجدير.¹

1- برنامج شؤون أمازيغية (القناة الثامنة تمازيغت).[□]

1- تعريف للبرنامج

يعد برنامج "شؤون أمازيغية" من البرامج الحوارية المهمة في حقل إعلام سمعى-بصري المغربي، والذي يعنى بقضايا تدبير الشأن العام في بعده الأمازيغي سواء السياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ويتم بثه بالدارجة المغربية بهدف تبسيط التواصل مع غير الناطقين بها مع الترجمة بواسطة حروف التيفناغ، يستضيف زعماء سياسيين ومختصين وباحثين في الشأن الأمازيغي، وفي الغالب، ما يكون موضوع الحلقة مهتما بوضع أمازيغية في مجال من

¹ - انظر نص الخطاب الملكي بأجدير بموقع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

² - هناك عدة برامج تقوم القناة الأمازيغية ببثها وتهتم جل الحقول الإعلامية ومع طغيان الجانب الفني والتراثي على برامج القناة وهناك ضعف في عدد البرامج الحوارية واقتصرها على برامج تعد على رؤوس الأصابع. أنظر:

<http://www.tamazight-tv.ma> 07/05/2014 18h00 G.M.T

المجالات وإما اللغة أو التاريخ والحضارة والثقافة والسياسة و مسألة الهوية الأمازيغية.

2- البطاقة التقنية للبرنامج

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
البلاطو عبارة عن فضاء مفتوح ويعرف تواجد كرسيين وبينهما مائدة مستديرة بهدف تقريب التواصل وشاشة ضخمة خلف المقدم والضيف فيها مجموعة من الأشكال والرسومات تعبر عن النقاش والحوار مع إضاءة بيضاء وزرقاء خفيفة	52 دقيقة	الخميس	حواري إخباري تحليلي	استديوهات قناة الثامنة المغربية (تمازيغت)

3- إخراج حلقات البرنامج (موضوعات الأمازيغية)

يبدأ البرنامج بتذكير بالمواضيع السابقة والتي تهم مجالات مختلفة وبعد ذلك يطرح المقدم موضوع الحلقة ويقدم الضيف المنتظر، و يحيل مباشرة على الربورطاج المعدل سلفا للحلقة، على ضوءه يبدأ افتتاح النقاش مع الضيف، يشمل ثلاثة محاور كبرى وتتفرع عنها محاور فرعية والملاحظ هو أن الحلقات، تعرف بساطة التقنية في الإخراج والتصوير وغياب الحدود الإعلامية بين الخاص والعام في إخراجها.¹ كما يقوم المقدم باستعراض مهارته في التواصل وبما يضمن حتى الإخراج الجيد وهذا ما نلاحظه في تنوع مداركه المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية.

4- تسيير حلقات البرنامج شؤون أمازيغية

يقوم "عصيد" غالبا بإدارة النقاش بأسلوب هرمي وذلك لأنه يضع الإطار العام في البداية ويعرض التمهيلات، ويبدأ بشكل متدرج بإعادة الخيوط وتجميعها، وبما يناسب موضوع الحلقة ويقدم مجموعة من الأفكار الموازية لأطروحات الضيف، والتي تفسر على وجود دراية بالمادة الإعلامية. ويحاول ربطها بالمجالات التي تهم الحقل الأمازيغي المغربي، عموما يعد فبرنامج شؤون أمازيغية قاطرة برامج القناة الثامنة الأمازيغية (تمازيغت)، نظراً لشكل المواضيع

¹ - نصر الدين (لعياضي)، وآخرون، "ثورة الصورة المشهد الإعلامي وقضاء الواقع"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 2008، ص: 168، للمزيد راجع:

- عبد الجبار (ناصر)، "ثقافة الصورة في وسائل الإعلام"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، يونيو 2011، ص:

والضيوف المتواجدين معه وطريقة عرض البرنامج وحمولة المقدم الفكرية.

2- برنامج الشأن المحلي (القناة الثامنة تمازيغت).

1- التعريف بالبرنامج

يعتبر برنامج "الشأن المحلي" من البرامج الحوارية الإخبارية في القناة الثامنة الأمازيغية، تعرض "سليمة اليعقوبي" مجموعة من المعطيات، والتي تهم مختلف المواضيع الخاصة بالأحداث والقضايا السياسية والتدبير العمومي والمستجدات الوطنية حول الأمازيغية. ويتميز البرنامج باستخدام اللغة الأمازيغية في بعض حلقاته مع حضور اللغة العربية ويهدف إلى إعطاء صورة عن وضعية المناطق أغلب سكانها أمازيغ و تكريس اللغة الأمازيغية كمكون رئيسي في المجتمع المغربي.

2- البطاقة التقنية لبرنامج الشأن المحلي

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
عبارة عن مائدة مستديرة ذات لون رمادي داكن مع خلفية غامقة وتوجد صورة كعنوان البرنامج	52 دقيقة	يوم الأربعاء	حواري إخباري تحليلي	استديوهات قناة تمازيغت

3- إخراج حلقات البرنامج

شكل برنامج "الشأن المحلي" عاملاً مهماً في ربط المجتمع مع مؤسساته بالأمازيغية خلال عرض العديد من المواضيع المهمة التي تهم تدبير الشأن العام، سواء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وتطرح المادة الإعلامية المعروضة تصورات فاعلين أمازيغ في مجال تخصصاتهم وتبدأ الحلقات بتقديم من طرف المقدمة، بعد ذلك تستعرض المحاور ولكن على ما يبدو هناك ضعف واضح في طريقة إخراج الحلقات نظراً أن غالبيتها تكون خارج استوديوهات، وذلك يطرح مشاكل تقنية في عدة زوايا.

4- تسيير الحلقات

تختلف المقدمة "سليمة اليعقوبي" عن باقي المسيرين في القنوات الأمازيغية سواء في برنامج "مبعوث خاص" و"أش واقع" من شبكة البرامج في قناة تمازيغت¹ وخاصة أسلوبها البسيط في وضوح الأسئلة المؤطرة للنقاش، ولكن لا يكون هناك دوماً سجال إنما تبادل الأفكار بعيداً عن الصراعات والمناكفات في عدة قضايا تهم تدبير الشأن العام سواء المحلي والوطني في إطار بعده الأمازيغي، مع غلبة عدم الاهتمام بجل المؤشرات التي تجعل هناك مقدرة في عنصري الإثارة والتشويق المعمول بها في جل القنوات الإعلامية السمعية -البصرية.

ولكن بتتبع مسار حضور الأمازيغية في وسائل الإعلام السمعية -البصرية بالمغرب، نجد أن ذلك يظل محتشماً، عكس ما هو موجود في دفاتر التحملات سواء في القناة الأولى التي أوصت دفاتر التحملات بـ20% على الأقل من المواد الإعلامية باللغة الأمازيغية، نفس الأمر بالنسبة للقنوات الأخرى سواء 2M وميدي TV1.

جدول رقم 27: المواقف الإيجابية والسلبية حول (قضية الأمازيغية)

المواقف الإيجابية (الرسمية والإصلاحية)	المواقف السلبية (المعارضة والمشككة)
-حضور القضية الأمازيغية دليل على التطور المجتمعي في المغرب واعتراف واضح بالتنوع. -ساهمت وسائل الإعلام الناطقة بالأمازيغية في التعريف بالموروث الأمازيغي وأحيائه. -عرض المواد بالأمازيغية وترسيخها كلغة أعطى لها مكانة مجتمعية. -إعطاء الأصوات الأمازيغية حق إيصال	-هناك عدم التزام بدفاتر التحملات سواء بالنسبة للإعلام العمومي أو الخاص حول الأمازيغية. -ضعف منسوبية الموارد حول الأمازيغية في وسائل الإعلام. - ظهور اختلالات في إنتاج البرامج الأمازيغية.

¹ - حاولت القناة الأمازيغية تمازيغت أن تمنح مشاهديها باقة جديدة من البرامج سواء الحوارية والتحقيقية والإخبارية ولم تقتصر على داخل الوطن، بل تناولت مواضيع من الخارج سواء بالنسبة للجالية المغربية في المهجر أو باقي أمازيغ العالم على غرار كل من ليبيا والطوارق وتونس.
للمزيد راجع:

-تقرير حول وضعية الأمازيغية في الإعلام العمومي المعد من طرف المركز المغربي للإعلام المغربي سنة 2014.

<https://www.nadorcity.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A>

2015/06/07 at 15:30

محمد (الوالي)، "في الخطاب الأمازيغي" (وجهة نظر نقدية)، مجلة علامات عدد 23، السنة 2005، ص:77.

رسائلهم سواء إذا كانت غير متفقة مع الأساسيات المتبعة فيها حرية غير مسبقة. -حضور جميع الهيآت والتنظيمات الأمازيغية في وسائل الإعلام الأمازيغية والوطنية. -تثمين المبادرات والبرامج المنتجة حول الهوية والتاريخ والثقافة الأمازيغية.	اقتصار عرض الأمازيغية في نطاق الفن والتراث وتغيب السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا. - يتضاعف حجم المادة العربية في القناة الأمازيغية 20% عكس توجهات دفاتر التحملات. أ- لاعتماد على نفس الضيوف في غالبية الحلقات وقيام بتكرار إخراج البرامج وفق الطريقة التقليدية مع تغيير العنوان فقط دون المقدم.

المصدر: تركيب شخصي

وهكذا نلاحظ أن الأمازيغية كقضية عرفت فترات جذب وتناظر في وسائل الإعلام السمعية -البصرية بالمغرب، لكن عموما هناك محاولات حثيثة للارتقاء بها على مستوى المنظومة الإنتاجية الخاصة بالمواد الإعلامية، وهذا ما تمت ملامسته في مختلف دفاتر التحملات الخاصة بالسمعي -البصري في المغرب، وهذا يبرز نقطة أساسية مفادها أن هناك رغبة جامحة لإبرازها كمكون من مكونات المجتمع المغربي بمختلف تلاوينه وأطيافه وتجاوز الاستغلال السلبي لها في بعض المحطات بإيعاز من أطراف لها حساباتها وأجنداتها وفي مناطق تعرف حساسيات على غرار منطقة الجنوب الشرقي و شمال المغرب.

الفقرة الثانية: برامج تعالج الشأن العام

تحضر قضايا تدبير الشأن العام بشكل نوعي في وسائل الإعلام السمعية -البصرية وهذه الحالة حاضرة في المغرب، فالمواضيع الخاصة بهذه المسألة تؤمن جميعها خطابا خاصا ولا يقتصر على النقد، بل يذهب إلى تأويل المخرجات مما يحدث أحيانا أزمات سياسية غير مسبقة العواقب، وهذا أسلوب شائع في وسائل الإعلام ويخفي داخله معاني أعمق ومدلولات متعددة، تستوجب التفكير جليا عما وراء الخطاب المحدث في شكله وجوهره، وربما كان من الممكن التغاضي عن جزئيات في فهم وإدراك هذه المسألة، ولكن تدبير الشأن العام عبارة عن محاكاة حقيقية لعلاقة القائمة بين جل الفاعلين في المجتمع بما فيها وسائل الإعلام السمعية -البصرية، والتي تبني العديد من المواقف وتعبر عن نظرة قد تكون ثاقبة أو سطحية حسب درجة

التفاعل الحاصل في مستوى التعاطي مع الأحداث أو التظاهر بعدم فائدتها في فحوى الصراع الموجود.

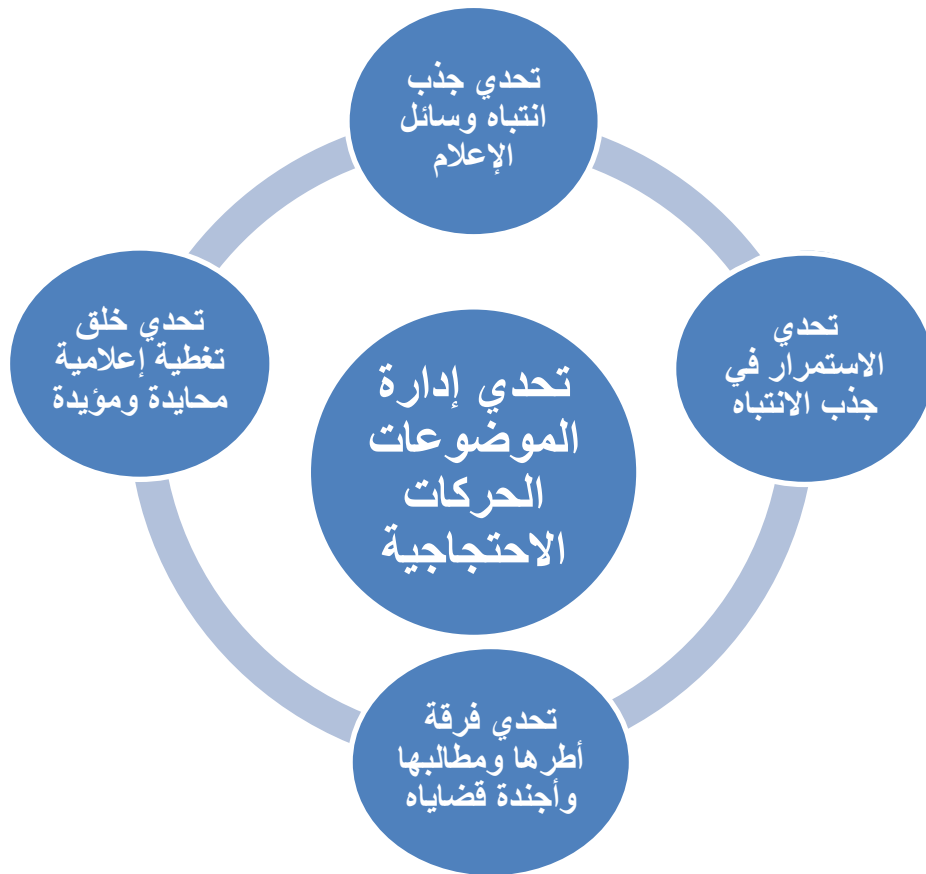
ولو تم افتراض أن الجمهور المعني بهذه القضايا لديه جهل في فهم إحياءاتها ولكن تواتر الأحداث في الوسائل البديلة قد تكون له نتائج عكسية، فالتعاطي مع تدبير الشأن العام في تغطية الأشكال الاحتجاجية لا يجب أن يقتصر على تقارير إخبارية ونفس الأمر ينطبق على التدابير الحكومية وآليات تطبيقها للسياسات ومدى ملامستها للأوضاع الموجودة في المجتمع. فالبرامج الحوارية التي تعرض المادة السياسية الخاصة بتدبير الشأن العام في جل مخرجاتها تستحضر مبدأ التوازن في تفكيك القضايا، و تعمل على تقديم تصورات عبارة عن حلول وسطى تعبر عن نفسها وفق الإمكانيات المتاحة وتحد من آثار الصراع المجتمعي.

أولاً: الحركات الاحتجاجية

تحدث في كثير من الأحيان العديد من المواقف التي تعبر عن رفض الواقع الموجود ، كشكل من أشكال العمل السياسي القائم على الرغبة في التغيير، وهذا يدخل في إطار الخطوات التي يتخذها المجتمع في فرض ذاته، لكن بطبيعة الحال فإن الرد هنا يعكس حجم المطالب وآليات التجاوب معها وفي نفس الوقت تلبية الحاجيات الأساسية لكل المواطنين، ووضع السياسات القائمة على أساس مركزية المواطن وعدم إهمال أي فرد وتجاوز حالة الإحباط الموجودة لدى الكثير من أفراد المجتمع.

وهناك صعوبة في تغطية الأحداث المرتبطة بالحركات الاحتجاجية وهذا يفرض عدة تحديات وفق ما يلي:

خطاطة رقم 15: تحديات إدارة موضوعات الحركات الاجتماعية والسياسية في وسائل الإعلام



المصدر: إيمان محمد حسني عبد الله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية دراسة في الإعلام

والرأي العام

وهناك اختلاف جذري بين حركات الاحتجاج العقلانية واللاعقلانية وبين هذين العنصرين تقف وسائل الإعلام السمعية-البصرية على حفى حفرة، بسبب ضرورة توفير بيئة سليمة للتعاطي مع الموضوعات الخاصة بالحركات الاحتجاجية. ويقود ذلك الى تقديم أي معلومات تهم الرأي العام ولا يجعلها ذلك خاضعة لاستثناءات، وبالتالي فالنجاح في إبرازها يتوقف على شكل الإفصاح عن المطالب وأجندة أطرها والقضايا التي تخدمها و الأهداف التي يتعين عليها تحقيقها.

1- برنامج "برلمان الشعب" راديو شدي إف إم[□]

1- تعريف البرنامج

يعتبر "برلمان الشعب" برنامج حوارى إخباري، يستعرض قضايا تدبير الشأن العام ويهتم بالأخص بمختلف المواضيع التي ترتبط به ومن بينها الأشكال الاحتجاجية اليومية في العديد من مناطق المغرب.

و يقدم الكيفية التي يتم تعاطي معها سواء سياسيا وأمنيا وحقوقيا، يحمل برلمان الشعب كبرنامج صفة القناة الغير الرسمية، ومن خلالها السماح لإبراز أفكار المواطنين دون حسيب أو رقيب في التغطية الحية لجميع المشاكل.

2- البطاقة التقنية لبرنامج²

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
أستوديو بسيط مع وجود ميكرفون فقط وبقاء المقدم واقفا وتواصل مع المستمعين	ساعة من الزمن	من الاثنين إلى الخميس	حواري إخباري	استوديوهات الراديو بالدار البيضاء

3- إخراج الحلقات

يبدأ البرنامج بعرض موضوع الحلقة والتي تتميز بنوع من الإثارة، ويعطي الصوت أهمية خاصة ومؤثراته للوصول إلى التأثير على مخيال المتلقي المستمع ويقوم "الحسين الأشهب" بعرض الإطار العام للحلقات انطلاقا من الداريجة المحلية وبطريقة دراماتيكية وعندما يتعلق الأمر بالاحتجاجات. فمثلا حلقات التعاطي مع المعطلين المحتجين في الرباط أو مسيرات العطش في العديد من المناطق المغربية أو تغطية أحداث "إكديم إزيك" وخصوصا معاناة أفراد عائلات الضحايا وما شهدته منطقة شمال المغرب من أحداث.

¹ - للمزيد راجع: موقع البرنامج

<http://laradio.ma/barlaman-achaab-sur-radio-chada-fm-%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8>

GMT 17H 00 04/07/2015

² - هناك ملاحظة أساسية أن البث الإذاعي يختلف جذريا على البث التلفزيوني ولا يتطلب تجهيزات كبيرة أو ما شابه، فقط ميكروفون وبعض الجزئيات البسيطة، ونجد أن الإذاعة تحضر بقوة في الغرب كمصدر مهم للمعلومات والأخبار وهناك أحياء وشوارع لديها إذاعات خاصة بها.

4- تسيير الحلقات

يعرض المقدم "الحسين الأشهب" إدارة الحوار موضوع الحلقات باستخدام أسلوب الإثارة ويقدم مؤشرات حول دوافع وأسباب ذلك مع تقديم لبعض الحلول المتخذة ونقد السياسات الغير فعالة ولكن هناك بعض المواضيع تعرف طريقها للحل، على غرار احتجاجات حول قلة الماء الصالح للشرب وغياب الأمن وبعض الخدمات اليومية.

2- برنامج شؤون (راديو إم إف إم MFMM).

1- تعريف البرنامج

هو برنامج حوارى يعالج مختلف القضايا المتعلقة بتدبير الشأن العام سواء السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية، ويعمل على استحضار كل الأطراف والإنصات إلى مختلف الآراء، وما يميزه أنه يستهدف جميع الأفراد المستمعين دون فئة على حدة، فالبرامج الإذاعية دوما تخصص فئات معينة ويتم إعداده في نطاق مواضيع محددة من قبل "خالد الكيراوي".

2- البطاقة التقنية للبرنامج

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
البلاطو عبارة عن قاعة يوجد بها ميكروفون ويقابله معد الصوت	1h30	الاثنين وأربعاء	حواري إخباري	الإذاعة إم إف إم (إذاعة mfm)

3- إخراج الحلقات

يبدأ عرض البرنامج بعرض موضوع الحلقات والتي تتميز بنوع من الهدوء بداية مع أصوات ذات طبقات صوتية متوسطة وترتفع بعد ذلك حدة النقاشات والسجلات، ويقدم للعموم المستمعين، ويعالج في حلقاته العديد من المواقف التي ترتبط بالأحداث وقضايا تدبير الشأن العام. يكون إعداد البرنامج في إذاعة إم إف إم ويبث على أمواجها، ويحاول ضيوف البرنامج التركيز على محطات مختلفة ويقدمون حججهم مع تدخلات المواطنين على المباشر عبر أرقام هواتف خاصة بالبرنامج .

4- تسيير الحلقات

يعمل "خالد الكيراوي"¹ على ضبط الحلقات في إطار من الانسيابية رغم تعدد مشارب البرنامج في جل مجالات تدبير الشأن العام، ولكن الحلقات المتعلقة بالمشاكل الاحتجاجية عرفت تراكما مهما في التصورات والآراء في جل الردود والمواقف، وخاصة في المجال القروي الذي تختلف عن المجال الحضري في ضرورة توفير الخدمات الأساسية من الماء الصالح للشرب والكهرباء وغيرها من القضايا.

3- برنامج بانوراما المساء (شدى إف إم CHADA FM).

1- تعريف البرنامج

هو برنامج حوارى يعالج مختلف القضايا المتعلقة بتدبير الشأن العام سواء السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية، ويقدم المواضيع في قالب متعدد المشارب ومبني على الإثارة أثناء طرح أسئلة على الضيوف.

2- البطاقة التقنية للبرنامج

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
البلاطو عبارة عن قاعة يوجد بها ميكروفون ويقابله معد الصوت.	1h30	من الاثنين الى الجمعة	حواري إخباري	الإذاعة إف إم (إذاعة شدى chada (mfm

3- إخراج الحلقات

يبدأ عرض البرنامج بعرض موضوع الحلقات ويعالج في حلقاته العديد من المواقف التي ترتبط بالأحداث وقضايا تدبير الشأن العام، وإعداد البرنامج يكون في إذاعة شدى إف إم ويبث على أمواجها، وأما ضيوف في البرنامج يحاولون التركيز على محطات مختلفة بهدف إحداث نوع من الاتصال بين شخصيات الضيوف وجمهور المستقبلين وتحقيق إثارة الانتباه بشكل أو

¹ - خالد الكيراوي صحفي ومقدم براديو إم إف إم MFMM، أشرف على العديد من البرامج الحوارية والتي تتطرق الى مشاكل التدبير اليومي بشكل مباشر في إطار مقارنة "وصل صوتك" الجديدة المنتهجة من قبل إذاعة إم إف إم ووفق ما هو موجود من التزامات بدفاتر التحملات.

بأخر للوقائع وشكل عرضها .

4- تسيير الحلقات

يعمل "كريم الحضري"¹ على توجيه الحوار مع ملاحظة تذبذب في مواضيع حلقات تدبير الشأن العام والموضوعات التي يتناولها في برنامج "بانوراما المساء" على المباشر تتوخى أولاً قبل كل شيء خلق الجاذبية المستندة على التلقائية الحاضرة في ذهنية المقدم والهادفة لإيصال بيانات ومعلومات معينة حول الأحداث الجارية للمستمعين.

4- برنامج ممكنات (إم إف إم MFMM).

1- تعريف البرنامج

هو برنامج حوارى يعالج مختلف القضايا المتعلقة بالشأن العام سواء السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية، ويقدم المواضيع في قالب متعدد المشارب ومبني على الإثارة أثناء طرح الأسئلة المقدمة للضيوف، ويسعى الى إبراز المناقشات انطلاقاً من مصادر أساسية تشرح وتفسر الأوضاع بما يساعد في تكوين الرأي العام ووجهات النظر محددة حيالها.

2- البطاقة التقنية للبرنامج

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
البلاطو عبارة عن قاعة يوجد بها ميكروفون ويقابله معد الصوت	ساعة ونصف	كل سبت	حواري إخباري	الإذاعة إم إف إم (إذاعة mfm)

3- إخراج الحلقات

يبدأ عرض البرنامج بتقديم موضوع الحلقات، ويعالج في حلقاته العديد من المواقف التي ترتبط بالأحداث وقضايا تدبير الشأن العام، و يكون إعداد البرنامج في إذاعة إم إف إم ويبث على أمواجها، ويتميز بتواجد الدائم لضيف " محمد الخمسي " و قلة الضيوف .

1- للمزيد راجع قناة كريم الحضري: https://www.youtube.com/channel/UCaHbR-pAjbK1yAIH_njHpD

4- تسيير الحلقات

يعمل "سعيد الخمسي" على توجيه الحوار ويتدخل "محمد الخمسي" لتأطيره بخطوط عريضة، تتم على دراية بقراءة الوقائع والدفع دوماً إلى استشراف المستقبل، والموضوعات التي يتناولها في برنامج "ممكنات" على المباشر تهدف إلى الرغبة في زيادة الثقة بالمتلقي وقناعاته عن طريق تقديم نماذج مقارنة بطريقة مبسطة وقريبة إليهم وتغلب عليها التفاتية والعفوية. والملاحظ أن جل البرامج الإذاعية، ركزت على موضوع الحركات الاحتجاجية وتدبير الشأن العام عبر استحضار ثلاثة أنواع من المقابلات الإذاعية ودمجها فيما بينها سواء مقابلة المعلومة والرأي والشخصية و يتمثل هدفها في النهاية الحصول على المعلومات والبيانات وقراءتها قراءة تتناسب مع الموضوعات المستجدة والأحداث الجارية.

وإن التتبع لموضوع الحركات الاحتجاجية في وسائل الإعلام السمعية البصرية دوماً ما فرض البحث في زوايا مهمة لكيفية تغطية موضوع الحركات الاحتجاجية، وذلك بمعرفة طريقة بداية الحدث وأسباب المساهمة في تطوره، وهنا وجب التمييز في أنماط الأحداث سواء الأحداث الأساسية والتلقائية والثانوية، بالتالي فإن ثمة مواضيع خاصة بالحركات الاحتجاجية ولا تتبع من داخل الحدث في ذاته والمواقف الناتجة عنه، ولكن أهم عنصر هو المرتبط أساسه بنمط التغطية الموضوعاتية ومتغير القيم الإخبارية والمعلوماتية، عبر التنسيق بين المدخلات المتباينة تحت طائلة المهنية والاستقلالية.

جدول رقم 28: المواقف الإيجابية والسلبية حول تعاطي مع (الحركات الاحتجاجية)

المواقف الإيجابية (الرسمية والإصلاحية)	المواقف السلبية (المعارضة والمشككة)
- معالجة الاحتجاجات اليومية أصبح أمر أساسي لإيجاد الحلول.	- الاقتصار على زوايا هامشية في تغطية موضوع الاحتجاج.
- حضور نقاشات الاحتجاجات اليومية على الخدمات الأساسية ساهم في فك مشاكل لهؤلاء المواطنين.	- رفع المطالب في اللقاءات الحوارية دون حضور مسؤولين هو مجرد تنفيس عن الإحساس بالتهميش.
- تعرية العديد من الوقائع وكشف حقائقها.	- قلة وضوح المواضيع المعالجة وتظل فقط درء للرماد في العيون.
- إيصال المطالب إلى الجهات المختصة.	- الحديث عن أزمات المغرب العميق والهامشي
- التعريف بخطورة أزمة الوضع الاجتماعي.	

- عرض نماذج احتجاجية كالمعتلين ومناقشة قضاياهم ساهم في اتضاح الصورة. - عرض المقاربات المتخذة في التعاطي مع الحركات الاحتجاجية اليومية أمر مهم في تحمل مسؤولية وسائل الإعلام السمعية البصرية.	تأتي في فقرات مختصرة. - التفكير في إيجاد حلول للمواطنين، غير جدي في ظل تخطيط السياسات الموجودة. - أزمة الفعل الاجتماعي بالمغرب تأسست على غياب العدالة الاجتماعية والمجالية. - صورة الاحتجاج تظهر غياب تأطير المؤسسات الوسيطة (الأحزاب والنقابات).

المصدر: تركيب شخصي بناء على المتابعة الشخصية لهذه الحلقات

شكل عرض القضايا الاحتجاجية¹ بين المصادر الإعلامية المختلفة من القنوات الإذاعية الخاصة، نقطة جوهرية في توضيح الفوارق ومستويات مد الجمهور بالمعلومات الهامة والمتعلقة بالأحداث الجارية وبطرح الآراء ووجهات النظر، وهناك فرق على مستوى المادة المعروضة وكيفية عرضها لا عن نوعية التدخلات والضيوف، ففي برنامج "برلمان الشعب" هناك اتصال مباشر مع المستمعين في تقديم وجهات نظرهم وتصوراتهم وكذلك برنامج "شؤون" مع خالد الكيراوي الذي يستضيف فاعلين يجيبون على أسئلة المستمعين، بخلاف برنامج "بانوراما المساء" وبرنامج "ممكّنات"، وهذا يظهر من خلال تداخل المعطيات وانصرافها أحيانا بشكل عفوي وتلقائي عن الحدث الأساسي والموضوع الرئيسي. ولكن طرح هذه البرامج لا يصل إلى المقاربة الشاملة الإعلامية على غرار المؤسسات الإعلامية الإذاعية في الغرب، والتي تستدعي كل الخبراء والأكاديميين لتشخيص الظاهرة ومسبباتها، وبعد ذلك تطرح تصورات ورؤى، يمكن اعتمادها من قبل الجهات الرسمية وتوفير التمويل اللازم، ومع ذلك تظل مساهمتها في طرح النقاش حول قضايا تهتم تدبير الشأن العام وارتباطات ذلك بتطبيق وتنفيذ السياسات العامة، عاملا مهما نحو نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين وإخضاعها للمساءلة عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب.

¹ - وهذا الأمر يناقش أساليب العرض والإقناع والتي تتجلى في شخصنة الصراع وآلية التجاهل والتهميش و الشيطنة في إطار الأطر الإخبارية المعروضة في المواد الإعلامية بقنوات السمي -البصري بالمغرب، وطبيعة البناءات الإعلامية والمفردات الكلامية وحضورها على مستوى تعاطيها مع الحركات الاحتجاجية للمزيد راجع:

- إيمان (محمد حسني عبد الله)، "الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، دراسة في الإعلام والرأي العام"، دار العالم العربي، القاهرة، السنة 2011، ص: 142-143.

ثانياً: التدبير الحكومي

كان التدبير الحكومي الشغل الشاغل لجميع المغاربة، وظهرت أهميته بعد إقرار دستور 2011 كدستور للحقوق والحريات، وهذا العامل سمح بتعيين رئيس الحكومة من أغلبية الحزب الفائز في الانتخابات تماشياً مع تطبيق مضامين الوثيقة الدستورية وما حملته من رهانات مجتمعية.

وفي هذا المنوال تم رصد العديد من القضايا المرتبطة بالتدبير الحكومي وكيفية التعامل معه عبر المجالس الحكومية والأزمات اليومية لتدبير الشأن العام، والتي أفردت لها وسائل الإعلام السمعية البصرية حيزاً مهماً من مساحات الاستقصاء والنقد والإثارة، وذلك يخلق مصادر رسمية متمثلة في الحكومة ووزرائها ومصادر بديلة في المعارضة والاحتجاج، والتي دوماً ما تتميز بإطلاق تصريحات وخطابات نارية ومناهضة للحكومة وسلطاتها، في إطار مقارنة تتوخى خلق الاختلاف والتنوع والتعدد وإعادة تشكيل المجال العام بمستويات متناسقة، تكون مستندة على مبدأ التوازي بين توفير المعلومات والخدمة الإعلامية¹ وفي نفس الوقت ترسيخ مبدأ الحيادية والاستقلالية في وسائل الإعلام السمعية -البصرية بالمغرب. ومن المؤكد أن الطبيعة الدورية لعرض قضايا التدبير الحكومي وإمكانية تأثيرها على الحقل السياسي المغربي، يمنحها القدرة على إعطاء صور حول حقيقة التدبير الحكومي من خلال ردود الأفعال والاستجابات الفورية لمطالب المجتمع، ويهدف إلى ضمان قدرة وسائل الإعلام السمعية البصرية على إعطائها جهاز خدمة الصالح العام مع ما يمثله الأمر في مناخ توجد به مجموعات مصالح متضاربة.²

1- برنامج "ضيف الأولى" القناة الأولى

1- تعريف البرنامج

يتميز برنامج "ضيف الأولى" بكونه من البرامج التي ذاع صيتها على مستوى القناة الأولى،

¹- Mark (Forhardt), Jonathan (Temin), special rapport: "use and Abuse of Media in vulnerable societies", united states institute of peace, 2003, p: 8.

<https://www.usip.org/sites/default/files/sr110.pdf> 2013/04/07 AT 20h30.

²- تنطبق هذه القضية على جل الضمانات الممنوحة لممارسة حرية التعبير والتي تشمل أنواع التعبير وطرق الاتصال المتعددة وتتوخى تحقيق مجموعة من الأهداف على رأسها الإشباكات وتلبية رغبات الأفراد في الوصول إلى المعلومات ومناقشتها، والقائمة على مبدأ المشاركة والمساءلة واستحضار الضمانات المكفولة دستورياً في ظل تراجع أساليب السيطرة للنفوذ إلى المعلومات.

وذلك بالنظر إلى حجم الضيوف والشخصيات الحاضرة في البرنامج سواء الضيوف المشاركين أو من عموم الجمهور، وهو نسخة مطورة لبرنامج "حوار" والذي كان يعده ويقدمه الصحفي "مصطفى العلوي"، ويتابع برنامج ضيف الأولى مختلف قضايا الساعة والأحداث الجارية وتحضى عمليات تدبير الحكومة لأوضاع المجتمع بأهمية خاصة وهذا ما يفسر حجم حضور المسؤولين الحزبيين والسياسيين في برنامج "ضيف الأولى"¹.

2- البطاقة التقنية للبرنامج

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
البلاطو يتكون من ثلاثة أنصاف دوائر وتقاطعاتهم تشكل الاستديو وكل نصف دائرة يوجد بها أفراد من الجمهور الألوان زرقاء عبارة عن خطوط.	1h30	كل ثلاثاء	حواري إخباري سياسي	استديوهات القناة الأولى

3- طريقة إخراج البرنامج

يبدأ البرنامج بعنوانه حيث تطل علينا كلمة "ضيف الأولى"، وبعد ذلك تحضر لقطة شاملة الاستديو وتبرز الضيوف ومقدم الحلقة "محمد التيجيني" كما يعرض المقدم والضيف مع كل زاوية من زوايا الجمهور والتي تنقسم إلى ثلاثة زوايا عبارة عن أنصاف دوائر و في الغالب يتم التركيز على الضيف والمقدم ولا يتم التنويع في مسار الكاميرات والتي تظل ممرزة في زاوية واحدة، ما يطرح استفهام حول الهدف من ذلك وأحيانا نجد أن غالبية اللقطات يستأثر بها المقدم وحده أو مع الضيف المدعو للحلقة.

4- تسيير الحلقات

بالعودة إلى العديد من الحلقات التي عالجت التدبير الحكومي والقضايا المرتبطة بها، تجد أن الضيوف جلهم من زعماء أغلبية الحكومية و المعارضة أو من هيآت ترتبط بتدبير الشأن العام، ويحاول المقدم دوما أن يلعب دور المستفز على طريقة البرامج الحوارية الغربية، ولكن نمط التدخلات في بعض الحلقات يختلف عن الأخرى، وهذا ما جعل مصداقية المقدم في

¹ - للمزيد راجع: موقع البرنامج <http://www.alaoula.ma/video.php?lang=ar&video=8946&emss=3917>

طرحه لقضايا التدبير الحكومي، تعيد الطرح إلى دائرة الضوء وهنا الفرق بين برنامج تلفزيوني في قناة عمومية وآخر على الشبكات الاجتماعية، وتمت ملامسة ذلك في حلقات وزراء الحكومة بخلاف أفراد المعارضة وكل هذه المؤشرات أفضت إلى السخرية من البرنامج أحيانا في فضاءات الشبكات الاجتماعية.

2- 90 دقيقة للإقناع (قناة ميدي 1 تي في).

1- تعريف البرنامج:

هو عبارة عن برنامج سياسي يسلط الضوء على آخر المستجدات والنقاشات التي تهم حقل التدبير الحكومي والقضايا المجتمعية المرتبطة به وخاصة القضايا السياسية، حاول برنامج "90 دقيقة لإقناع"¹ إيصال وبعث نوع من المواضيع السياسية بأسلوب مختلف على الطريقة الحديثة، وجل الحلقات التي تم عرضها في البرنامج عرجت على العديد من قضايا التدبير الحكومي.

2- البطاقة التقنية

أجواء البلاطو	المدة الزمنية	تاريخ الحلقات	نوع البرنامج	مكان البث
استديو عبارة عن دائرة كبيرة في ركن منها يوجد الجمهور مع تقابل مكتبين للترافع على شكل المحكمة الإعلامية ووقوف الضيوف والمقدم	90 دقيقة	كل سبت	حواري إخباري سياسي	استديوهات Medi 1 TV طنجة

3- طريقة إخراج الحلقات

يبدأ البرنامج بعرض شعاره وبعد ذلك التركيز على المقدم "يوسف بلهاسي" والضيوف الذين هم واقفون، مع مكاتب طويلة على شكل البرامج الغربية الحوارية ويتم إعطاء تقارير إخبارية مؤطرة للحلقات وتتحول الكاميرات في نطاق زوايا متقاطعة أسفل/ أعلى/ وسط وعمودي وأفقي.

¹- للمزيد راجع: موقع برنامج 90 دقيقة لإقناع

4- طريقة تسيير الحلقات

يقوم المقدم "يوسف بلهاسي" بإعطاء المحاور الخاصة للحلقات و يشير بعد ذلك إلى الكيفية التي يراد بها النقاش مع التذكير بالتواصل مع البرنامج سواء بالرسائل القصيرة أو الشبكات الاجتماعية، ولكن الملاحظ اقتصاره في جل الحلقات على نفس المنهج سؤال وجواب دون الغوص في القضايا الأساسية التي تهم أصلاً موضوع الحلقات.

وقد صدرت عن هذين البرنامجين وضيوفهما مجموعة من المواقف سواء الإيجابية والسلبية وهناك من الضيوف من مر على البرنامجين معا وخصوصا زعماء الأحزاب السياسية وأعضاء الهيآت النقابية والمدنية، وذلك في إطار التنافس بين البرامج الحوارية السياسية على الموضوعات والضيوف، وهناك نقطة كذلك مهمة هو ضعف مستوى التقديم للمقدمين معا في بعض الحلقات إما بإيعاز من القائمين على البرنامج ومحاولة توجيه اتجاه عكسي أو بفعل عوامل خارجية مرتبطة بموضوع الحلقات ودور حراس البوابة في ذلك.

جدول رقم 29: المواقف الإيجابية والسلبية حول التدبير الحكومي

المواقف الإيجابية (الرسمية والإصلاحية)	المواقف السلبية (المعارضة والمشككة)
- الحكومة ساهمت في التنزيل السليم لجل القوانين التنظيمية.	- التقارير الدولية تكذب الوضع المعروض والمقدم في حصيلة الحكومة.
- حصيلة الحكومة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية جد مشرفة.	- هناك شبه إجماع على ضعف النتائج المحققة في التدبير الحكومي نظراً للحساسيات الموجودة.
- السياسات المتخذة في المجالات الترابية أفضت إلى حصيلة جيدة في معدلات التنمية البشرية.	- ضعف مصادر التمويل وتعثر المشاريع المنجزة في إطار الحكومة وبرامجها صورة للعجز التدبيري.
- برامج الاقتصاد الاجتماعي أحدثت نقلة نوعية في التكافؤ المجتمعي.	- انحصار التدبير الحكومي في نطاق الصراعات السياسية والتي لها آثار وخيمة على المشهد السياسي.
- حصيلة مشاريع القوانين المقدمة دليل على نجاح السنة التشريعية.	- غياب الإنسجام بين مكونات الحكومة دليل على عدم فعالية البرامج المعدة سلفاً.
- الحوار الاجتماعي تنخرط فيه الحكومة بكل مكوناتها بهدف تحسين الوضع الاجتماعي.	

- التدابير المتخذة في مجال الصحة والتعليم من قبل الحكومة دليل على إيلاء الفئات المهمشة أهمية كبرى. - إصلاح القضاء والمنظومة الحقوقية رهان الحكومة وتم تحقيقه. - برامج السكن الاجتماعي والاقتصادي، قدمت النتائج المرجوة لكن ننتظر المزيد.	- تراجع معدلات ومؤشرات النمو الاقتصادي والتموي بفعل سياسة التقشف المالي والاستثماري للحكومة. - تعارض بيانات الحكومة مع تقارير مؤسسات عمومية سواء بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط والمجلس الأعلى للحسابات

المصدر: تركيب شخصي بناء على المتابعة الشخصية لهذه الحلقات

وعلى ضوء ذلك، تجد أن مقارنة الشأن الحكومي تحمل في طياتها صورة عامة عن الوضع العام للبلاد، ومدى تناغم السياسات المطبقة مع حاجيات وانتظارات المواطنين. ويغلب على طريقة عرض الحجج والبراهين في هذه البرامج عنصر المزايدات بين المعارضة والحكومة وهذا ما تمت ملاحظته في عدة حلقات، ولكن تظل عملية محاولة الخوض فيها وإبرازها خطوة مهمة نحو إعلام مواطن وهادف ويسمو بالممارسة السياسية والتدبيرية مع عدم إغفال الجزئيات المرتبطة بعرضه وبرمجة مواضيعه.

المطلب الثالث: قراءة في البرامج الحوارية السياسية في قنوات السمعية – البصرية المغربية

يطرح تتبع البرامج الحوارية السياسية المغربية في القنوات السمعية البصرية نوع من الصعوبة، وهذا راجع أساسا إلى عدة إكراهات مرتبطة أولا بموضوعات المواد المعروضة وثانيا تدخلها مع باقي المحاور الأخرى، وبإحصاء جل البرامج الحوارية التي تعنى بالقضايا السياسية وتدير الشأن العام نجدها لا تتعدى إلا النذر القليل،¹ ومعه يجد الباحث صعوبة في حصر المواضيع وإخراجها وتفسيرها، فالمقاربة النوعية والكمية التي تم البحث في جزئيتها هي نتاج الوضع الموجود من المواد الإعلامية. وكما تمت إشارة سلفا، فالإعلام بدأ يتحول في نطاق الأمور الموازية، وأضحت المواد والموضوعات السياسة قليلة وتراجع لصالح مواد التسلية

¹ - مما لا شك فيه أن هناك دور لإعلام في إخضاع الحكومات لمساءلة وتوفير أداة لإصلاح المجتمع، عبر تبني سياسات معينة وإخضاع ذلك للقوانين و توفير المعلومات، ويتعرض مناخ وسائل الإعلام للتغيير السريع في مختلف الدول مع وجود فارق في مستويات التغيير بين البلدان والمجموعات والأدوات المستخدمة ومقاييس تأثيراته على المجتمع.

والترفيه والأوضاع الاجتماعية والصحية وهذا ليس مرتبط بالإعلام السمعي البصري المغربي، بل في كبريات المؤسسات الإعلامية، وأملته الموجة الجديدة للثورة الإعلامية، ومما فرض ضرورة مراجعة تقديم صور عرض المواضيع السياسية، وإن الإحصاءات والمؤشرات يمكنها أن تصف حالة معينة ومعاينتها في نطاق عوامل حضورها في المشهد الإعلامي سواء كصورة أو كموقف كلامي، وعلى أي فالإقبال على تتبع هذه المواضيع والبحث في مخرجاتها بإمكانه أن يعطي معرفة حول حجم تأثيرها، واثّر ذلك على صناعة المخيال الواضح المعالم والنتائج.

الفقرة الأولى: تفكيك معالم حضور البرامج الحوارية السياسية في قنوات السمعي البصري بالمغرب

يعتبر حصر البرامج الإعلامية في وسائل الإعلام السمعية والبصرية الخاصة والعمومية بالمغرب، قناة مهمة في تفكيك بنيات حقل الإعلام السمعي البصري والإطلاع على مقارباته حول شكل وطريقة عرض المواضيع والمواد ذات الطبيعة السياسية، واختلفت الوسائل الإعلامية وضيوفها ومقدمي البرامج في نمط تعاطيها و أجرتها للمادة الإعلامية السياسية، مما انعكس على نوعية المواد وجودتها وتأثيرها على صناعة المخيال الإعلامي وقنواته الرمزية وتشيوواته المتضاربة.

جدول رقم 30: تركيبة العينة المدروسة من البرامج الحوارية السياسية في القنوات السمعية -البصرية العمومية والخاصة المغربية

القنوات البرامج	القناة الأولى	القناة الثانية	MED1TV	القناة الثامنة تمازيغت	قناة العيون	إذاعة إم إف إم	شذى إف إم
ضيف الأولى (1h30)	6 حلقات 9 ساعات	-	-	-	-	-	-
حوار (2h30)	6 حلقات 12 ساعة						
ملف للنقاش (52 دقيقة)	-	-	6 حلقات 5.2 ساعة	-	-	-	-
مواطن اليوم (1h30)	-	-	6 حلقات 9 ساعات	-	-	-	-
قضايا وآراء (1h30)	6 حلقات 9 ساعات	-	-	-	-	-	-

-	-	6 حلقات 5.2 ساعة	-	-	-	-	مع الناس (52 دقيقة)
		6 حلقات 5.2 ساعة					حديث المدينة 52 دقيقة
-	-	-	6 حلقات 5.2 ساعة	-	-	-	شؤون أمازيغية (52 دقيقة)
-	-	6 حلقات 5.2 ساعة		-	-	-	من العاصمة (52 دقيقة)
-	-	-	6 حلقات 5.2 ساعة	-	-	-	الشأن المحلي 52 دقيقة
6 حلقات 6 ساعات	-	-	-	-		-	برلمان الشعب (60 دقيقة)
6 ساعات 9 حلقات 9 ساعات							بانوراما المساء (1h30)
-	6 حلقات 9 ساعات	-	-	-	-	-	شؤون 1h30
	6 حلقات 9 ساعات						ممكّنات 1h30
-	-	-	-	6 حلقات 9 ساعات	-	-	90 دقيقة للإقناع 1h30

المصدر: تركيب شخصي بناء على المتابعة الشخصية لهذه الحلقات

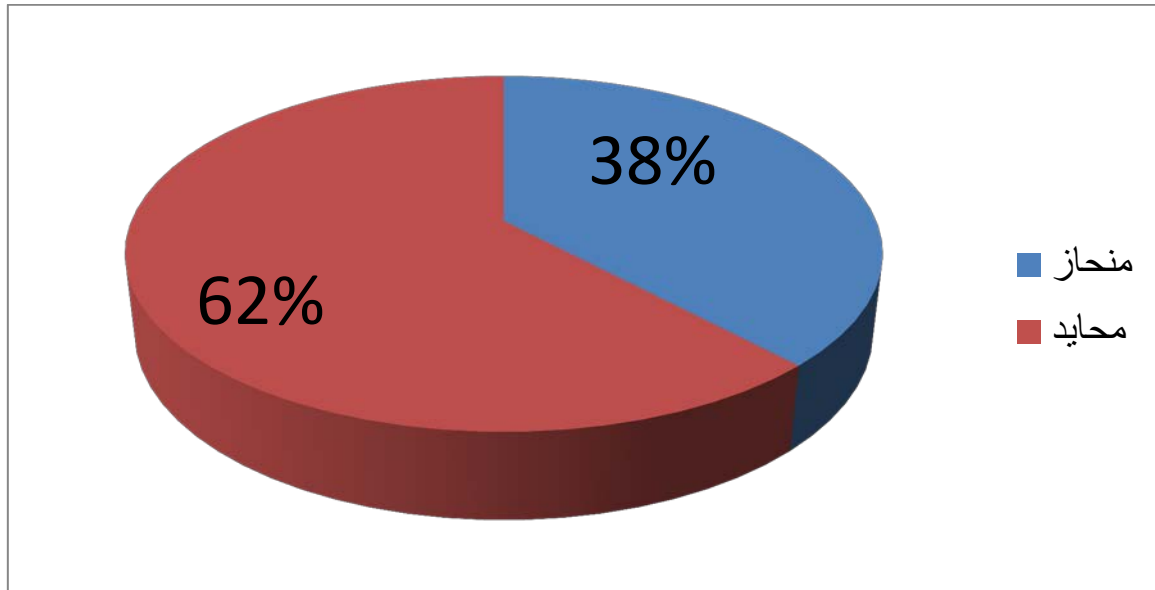
وشمل التحليل الكمي للموضوعات السياسية وتدبير الشأن العام في وسائل الإعلام السمعية والبصرية بالمغرب والمملوكة للقطاع العام والخاص 15 برنامجاً من مختلف البرامج، وتوزعت بين القناة الأولى وميدي 1 تيفي وقناة العيون الجهوية ثلاثة برامج والقناة الثامنة تمازيغت برنامجان، وبرنامج على القناة الثانية واثنان في راديو شدى إف إم CHADA FM وإم اف إم MFMM وصلت إلى 90 حلقة، وكل برنامج 6 حلقات موزعة على فترات مختلفة وما يقارب 112 ساعة من البث، وعرضت وجوه وضيوف من مختلف الهيئات والتشكيلات الموجودة بالمجتمع.¹ حاولت الإعراب علناً عن شواغل المجتمع والبحث عن حل للمشكلات وخاصة في برامج الإذاعات الخاصة والتي تشرك المستمعين في مناقشة القضايا المهمة بالنسبة لهم وبغفوية وتلقائية ومحاولة الضغط على أصحاب تدبير الشأن العام بهدف اتخاذ التدابير اللازمة وتحقيق الصالح العام، عكس البرامج التلفزية التي افتقرت إلى إبداع عرض محتوى القضايا بالنسبة لعدة حلقات وعلى الرغم من تجديد باقة البرامج وانفتاحها على مجالات أوسع، والتي تبتعد على ما يبدو عن حقبة برنامج "في الواجهة لمليكة مالك لا على مستوى عرض الأفكار والآراء المقدمة من قبل المقدمة و كذلك مستوى و نوعية الضيوف وحمولتهم وذلك عبر الإعداد الجيد للحلقات والاختيار الجيد للمحاورين دون التكرار والابتذال وربط بين ضفتي التحليل والنقد بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة، وجعل حقل الإعلام لاعب أساسي في ترسيخ المسار الديمقراطي ويعبر عن انتظارات المواطنين ويسعى إلى خدمتهم، كما هو الحال في حلقة "العربي المساري" 16 دجنبر 1998 وحلقة "بنسعيد أيت أيدر" في 12 أبريل 2000 حول الأحزاب اليسارية وإشكالية المشاركة في الحكم وتوليفة ترسيخ الديمقراطية الداخلية وحلقة "عبد الهادي بوطالب" في 21 فبراير 2002 حول مفهوم التعاقد السياسي ودوره في البناء الديمقراطي وتطوير مؤسسة الدولة بالمغرب نحو الحداثة و دولة الحق والقانون.

الفقرة الثانية: الانحياز الإعلامي لمقدمي البرامج الحوارية السياسية

أظهرت العينة الموجودة من المحاورين في البرامج الحوارية السياسية، أن هناك من يحتاج إلى تكوين في مجاله وهذا ما تمت ملاحظته في العديد من الحلقات وأحياناً خروج عن المؤلف بشكل غير سليم، وهذا العنصر كان حاضراً في حالات كثيرة في البرامج الحوارية السياسية في القنوات السمعية -البصرية المغربية وخاصة في البث المباشر لإذاعات الخاصة وفق نوع من

¹ أنظر الملحق الخاص بالبرامج والمواضيع المثارة للنقاش ونوعية الضيوف وصفاتهم الأساسية.

رسم مبياني 15: الانحياز الإعلامي في البرامج الحوارية السياسية المغربية



المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

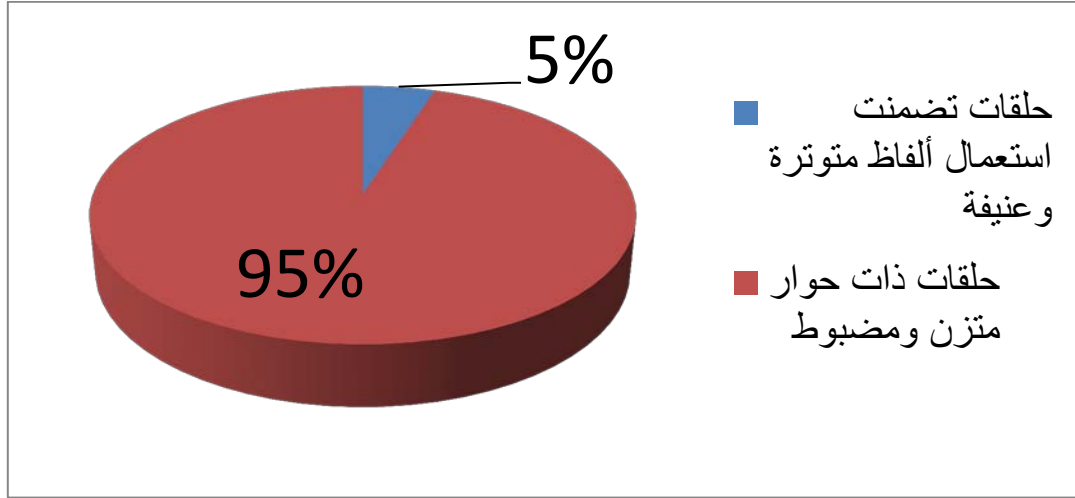
يعد عنصر الحياد مهما في التعامل مع القضايا الإعلامية، ويمنح الوسيلة الإعلامية نوعاً من المصداقية، وقد بلغت نسبة الحياد من طرف مقدمي المواد الإعلامية السياسية في القنوات السمعية البصرية المغربية ما نسبته 62% وهذا رقم بإمكانه تعزيز نوع المهنية في تعاطيها مع جل الأحداث والمواضيع السياسية، ويفسر أيضاً الطفرة الإعلامية الموجودة في الإعلام الخاص المغربي وخاصة قناة ميدي 1 تي في MDEI 1 TV، بخلاف بعض القنوات الأخرى، تشهد هناك استفزاز واضح للضيوف ومحاولة إثارتهم، بل الدخول معهم في مواضيع شخصية من باب المزايدة أمام المتلقين والمشاهدين، كما هو الحال "لمحمد التيجني" في القناة الأولى، أو "كريم الحضري" في "بانوراما المساء" و"حسين الأشهب" في راديو شدى إف إم وخالد الكيراوي في برنامج شؤون راديو mfm وتشعر أنهم يمتلكون سلطة أكثر من مجرد إعلاميين.

الفقرة الثالثة: حضور العنف الكلامي والسجالي في برامج الحوارية السياسية

تشهد مواضيع المواد الإعلامية السياسية المعروضة في وسائل الإعلام السمعية - البصرية نقاشات وسجلات و التي قد تخرج عن السياق عبر استخدام بعض الألفاظ غير المسؤولة من طرف المقدم والضيوف أو من الجمهور عبر الشبكات الاجتماعية والرسائل

المكتوبة في العناوين التي تقدمها وتعرضها البرامج الحوارية¹.

رسم مبياني 16: حجم حضور العنف الكلامي والسجالي في برامج الحوارية السياسية



المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

وعموماً فإن غالبية الحلقات تشهد حواراً متزناً ومضبوطاً ويتمشى مع أهداف إيصال الرسائل الإعلامية، وبلغت نسبة النقاش المتزن والهادئ 95%، في حين لا تتعدى نسبة الحلقات التي تضمنت استعمال ألفاظ متوترة وعنيفة ما نسبته 5% وكانت غالبيتها في برامج الإذاعات الخاصة، مما يعكس شكل الحوارات وعينتها. وإذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن المشاهد يتابع ويستمتع إلى الضيوف فهو في هذه الحالة يميز بين العينة الإيجابية والسلبية، ولكن صيغة التقديم هي من توجه النقاش والمقدم مسؤول عن قراءة وضبط الضيوف والتحكم في مجريات الحوار و مسار البرنامج.

الفقرة الرابعة: آليات الإقناع في البرامج الحوارية السياسية في القنوات السمعية – البصرية المغربية

تعددت أساليب إقناع في البرامج الحوارية التي تعرض المواد السياسية بين أساليب دفاعية وأخرى دحضية لبعض الأطروحات المقدمة والمعروضة، وانعكس هذا حول جدوى حضورها لدى المشاهد المتلقي، وليس هناك أدنى شك بأن تعمل هذه القاعدة على ترسيخ ضمانات رفع مستوى عرض الحجج والبراهين، فالتركيز المفرط في مجال تقديم الأدلة الحجاجية في وسائل

¹ - انظر دراسة ي، (براندت)، (لويستجارتن) وآخرون، "التشهير ووسائل الإعلام، التأثير المثبط"، مطابع أكسفورد، جامعة أكسفورد، السنة 1997، ص: 199-200.

الإعلام السمعية البصرية، يفضي إلى تحقيق نفوذ معين من قبل الضيوف سواء كان سياسيا أو توجيهيا، فصياغة الخطاب تتم داخل مجموعة من الأطر التفسيرية الملزمة والمتعددة الجوانب، والتي تعمل على خلق نوع من المصالح والآراء، وتستند في ذلك لمقاربات تأطيرية وسردية لتوظيف الأحداث وبلورتها ولمعالجة الاختلافات واقتراح مسائل وحلول للمعوقات التي تقف في وجه تحقيق الصالح العام. وهناك عدة آليات واستراتيجيات لتوظيف هذا الخطاب سواء خطاب الأغلبية الحكومية السياسي المتمثل في مدح سياسة تدبير الشأن العام والدفاع عن البرامج والسياسات الموجودة وإشاعة ثقافة روح المستقبل الإيجابية، وخطاب المعارضة في نقد سياسة تدبير الشأن العام والاحتجاج عليها وتقديم تصورات وبرامج سياسية بديلة لما هو قيد الممارسة. و يعتمد كلاهما على مفاهيم تحيل على الحقل السياسي سواء الديمقراطية وحرية التعبير والعدالة الاجتماعية، وهنا الخطاب تواصل إقناعي، لكنه يتطلب التأمل والتأويل نظرا لما يحمله من دلالات وغموض وتمثيلات متضاربة بين اتجاهين أساسيين إيجابي وسلبي في سعيهما للحصول على السلطة وحسم الصراع، وحضور الضيوف في البرامج الحوارية وخطاباتهم تعكس ملامح المشهد السياسي وطبيعته وكيفية تدبير الشأن العام والذي تميز مؤخرا بظهور حالات متسمة بالضعف والتراجع مما جعله محل انتقاد واستخفاف، ويتم النظر له على أنه يكرس استغناء مدارك الأفراد وتسطيحها، وتقديم قراءات بعيدة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ولا تتطابق مع الحقائق.

وتعتمد قواعد الإقناع على ثلاثة رهانات أساسية أولها رهان الشرعية المسند من الهوية الاجتماعية للذات المتكلمة، ورهان المصداقية القائم على نوعية الحقائق التي تملكها الذات المخاطبة اتجاه المخاطبين بين توظيف حجاج اقناعية داخل مجالين، مجال قول الحقيقة ومجال قول الصواب، ورهان الاستمالة والذي يعمل على تحوير الخطاب وإقناعه بتبني خطاب المتكلم عن طريق أبعاد سجالية تطرح عنصر المصداقية وأخرى اقناعية من خلال احتواء الآخر داخل براهين وحجج مؤثرة، وتهويل وتضخيم الأحداث لإثارة المشاعر والعواطف.¹

وتميزت خلفيات الضيوف بانحصارها على زعماء الأحزاب السياسية والهيئات المنتخبة والتي غالبيتها لم تعد محط ثقة لدى الرأي العام، مما يفسر معه عدم قدرتها على توجيه و

¹ - محمد (الخطابي)، ولحسن (بوتكلاي)، "قراءات في الخطاب السياسي"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، السنة 2016، ص: 289، 399.

تأطير المشهد السياسي بسبب انخراطها في الخطاب الشعبي الاستهلاكي الفرجوي، بخلاف فترة "مليكة مالك" في الحوارات السياسية، تجد الى جانب زعماء الأحزاب السياسية مثقفين ومفكرين من مشارب مختلفة ويكون البرنامج محط أنظار الرأي العام، ويناقش أمور مرتبطة بالتعاقد السياسي والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويدفع الى اخذ الحوار العمومي على أساس عقلاني لشخصيات سياسية وفكرية ومدنية، راكمت تجارب ومحطات في السعي لتحقيق الصالح العام وفق توجهاتها وأفكارها.

وبتتبع مختلف أساليب الإقناع في البرامج الحوارية السياسية، نلاحظ أنها تستند عموماً الى الخطب والزيارات الملكية والبرامج والسياسات الحكومية والقرارات والقوانين المؤطرة لتدبير الشأن العام بالمغرب، وتظل هناك نقطة غير واضحة ومتعلقة أصلاً بفحوى ما يتم تقديمه من برامج حكومية في ظل تعثر العديد منها وتوقف العمل نهائياً بأخرى وبالأخص في مجال القطاعات الاجتماعية، ويقود ذلك إلى الحاجة الملحة التي بدأت تفرض على ضيوف البرامج الحوارية البحث عن مصوغات إقناع قوية وتكون ذات فاعلية، ولو اقتضى هذا الأمر مزيداً من التفكير والبحث عن مصادر المعلومات والبراهين لإعطاء مادة إعلامية سليمة وذات مصداقية ومهنية.

الفقرة الخامسة: قراءة نماذج عرض المواد السياسية الإعلامية المغربية في القنوات الأجنبية

تتطرق العديد من القنوات الأجنبية للمواد السياسية المغربية سواء كانت ناطقة باللغة العربية أو الأجنبية وتناقش دوماً المواضيع الخاصة بتدبير الشأن العام والقضايا السيادية ونجد من بينها المؤسسة الملكية و الوحدة الترابية، وما يميز هذه البرامج أنها في الغالب تلعب على عنصر الإثارة، وتقوم بتقديم قراءات تكون منافية للواقع أحياناً. و يأتي على رأس هذه القنوات قناة فرنسا 24 الدولية وقناة الجزيرة و BBC وغيرها من القنوات،¹ فقناة فرنسا 24 أصبحت أكثر قناة أجنبية مشاهدة في منطقة شمال إفريقيا، والموضوعات المقدمة من المغرب تحصل

¹ - لا يمكن أبداً أن نجزم وجود الموضوعية في وسائل الإعلام كيفما كان شكلها أو توجهها، ولكن يمكن أن تختلف درجة حرية التعبير المسموح بها، فالغالبية من القنوات الإعلامية عند معالجتها لمواضيع تهم المغرب، فإن ذلك يعكس أجندات خاصة بتلك القنوات، فهي تشيد وتتوه به عندما يتقاطع مع مصالح بلادها وتشتبه وتتبره وتثير النواقص والمثالب عندما يتعارض مع مصالح تلك الدول والبلدان، ولنا حالات عديدة في ذلك كجزيرة ليلي والملفات المعروضة أمام القضاء الفرنسي، وأحداث تفجيرات "شارل أيدو" وأطفال "أنفو".

تعاملاً واضحاً مرده الحضور في غالبية البرامج مع غياب الطرف المغربي، لينبري ضيوف آخرين بالدفاع عن الأطروحة المغربية وحتى إن وجد الضيف المغربي غالباً ما يتم مقاطعته نظراً لعدم تواجده في استوديوهات القناة.

وينطبق أمر على قناة الجزيرة في العديد من الفترات حسب العلاقات وطبيعة السياسة الموجودة، فهي محدداً أساسياً لشكل مقاربة التعاطي مع المغرب وقضاياها، وتسير قناة وشبكة BBC و TV5 في نفس الإتجاه عبر التغطية الدائمة للأحداث المغربية، والتي أصبح المشاهد المغربي يتجه نحوها بشكل مثير لانتباه، بسبب أنه يرى طريقة عرضها تلامس رغباته لرؤية بعض الأحداث المرتبطة به والتي تجد الإعلام السمعي -البصري غير مبالي بها، ويترك الفراغ والتسويق السلبي في التعاطي معها، ولكن هذه المسألة وجب أن تدفع وسائل إعلام السمعية والبصرية بالمغرب إلى محاولة مواكبة الأوضاع بنوع من المهنية وعرض الوقائع لتفادي تأثير القنوات الأجنبية التي تقوم في النهاية بخدمة مصالح وأجندات ممولياها.

وترتكز معالجة القضايا السياسية المغربية في القنوات الإعلامية الأجنبية على زاويتين: الأولى حصول على نسب مشاهدة مهمة في منطقة شمال إفريقيا بما فيها المغرب واللعاب على وتر الأزمات الموجودة بين بلدانه وخاصة الجزائر والمغرب،¹ وثانياً محاولة التنغيص على المغرب ودفعه إلى تقديم تنازلات إما سياسية واقتصادية وحقوقية في ملفات على رأسها قضية الهجرة والحريات الفردية والسياسية . ففي هذا الجانب نجد كل من الإعلام الإسباني والهولندي، يقدم بشكل دوري برامج تهتم بهذه القضايا نظراً لارتباطها بمصالحهم سواء كهيئات سياسية (أحزاب، نقابات) لأغراض انتخابية أو كتنظيمات ومؤسسات لشركات اقتصادية خاصة (الفلاحيّة والصيد البحري)، ومحاربة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات (القنب الهولندي) التي تقدم دوماً صوراً على أن المغرب هو السبب الرئيسي في جل الأزمات والأحداث الواقعة في الضفة الجنوبية من المتوسط.

وبلغت نسبة قياس مشاهدة القنوات الأجنبية حسب المؤسسات المختصة في المغرب

¹ - هذه الحالة في قناة فرنسا 24، فلا يخلو يوم دون أن تشهد حدث متعلق بالعلاقات المغربية الجزائرية في المجالات السياسية والاقتصادية والرياضية والثقافية، وهذا راجع لطبيعة رؤساء التحرير الموجودون في القناة وهم ثلاثة، أحدهم جزائري وآخر لبناني ومغربي وهو جمال بدومة والذي يقدم برنامجاً من العواصم وكان يتم بثه من الرباط ولكن حدثت بعض الأمور أدت إلى توقف البث من المغرب، يبين مواقف القناة الفرنسية من بعض القضايا المغربية وخصوصاً قضية الوحدة الترابية واستقبال أطراف من جبهة البوليساريو أو معارضين لنظام الحكم في المغرب من شمال وجنوب المملكة.

50% وذلك وقت الذروة في تراجع واضح لمشاهدة ومتابعة القنوات الوطنية، فتقديم هذه الأرقام جعلها صادمة للقائمين على حقل إعلام السمعي البصري في المغرب وطرح تساؤلات محايثة الوضع القائم. وكانت تتصدر المشهد قناة الجزيرة بنسبة ناهزت 19% وهي مجموع مشاهدة قناة العربية وفرنسا الدولية 24 وبي بي سي، وقد نجحت قناة فرنسا 24 في أن ترفع نسبتها تدريجياً إلى 6% وتجاوزت ذلك مؤخراً إلا ما نسبته 18% من نسب مشاهدة المغاربة للقنوات الأجنبية.¹ وهذا الحضور الوزن لنسب المشاهدة يُساءل الإعلام السمعي البصري بالمغرب حول السبيل القادر على التعامل مع هذه القضية الحرجة، وكيفية توجيه الإمكانيات التمويلية الممنوحة لقنوات القطب العمومي سواء شركة الإذاعة والتلفزة المغربية وشركة صورياد، فالأمر مدعو إلى الاهتمام وهذا ما أشار له تقرير المجلس الأعلى للحسابات في تقريره لسنة 2015 كما تمت الإشارة سلفاً.

¹ - حسب التقرير السنوي الإخباري المقدم من طرف كل من ماروك ميترى والمركز البيمهي لقياس نسب المتابعة CIAUMED سنوات 2015-2016، وقد أفرز لنا أرقام مخيفة حول انصراف المغاربة إلى مشاهدة القنوات الأجنبية، للمزيد راجع:

- سلسلة وثائق وإحصائيات موقع اليونسكو: تاريخ التصفح 17H00. 06/08/2013

www.en.unes.co.org/creativity/sites/periocicreports/files/laudiance.delatelevisionmarocaine

الفصل الثاني: تقييم حضور المادة السياسية على عملية التحول السوسيوسياسي بالمغرب

دفع حضور المادة السياسية في وسائل إعلام السمعية البصرية بالمغرب إلى حدوث نقاشات من قبل الفاعلين والمشاهدين و المتلقين، انصبت حول إعطاء مجموعة من الاتجاهات الإيجابية والسلبية فيما يتم عرضه من مواضيع وأطروحات، ودعمت هذه مسألة حضور المادة السياسية في العديد من القضايا، والتي ارتكزت مضامينها على جل العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية التي دافعت عن أطروحة التغيير والإصلاح، وأبرزت المسكوت عنه في خطاب وسائل الإعلام السمعية -البصرية بالمغرب.

واثبتت المادة السياسية المعروضة وجود ثمة خصوصية مهمة في طرحها نظرا لعوامل التأثيرات الموازية لها، ويدخل في نطاقها المحددات المادية والتنظيمية وخبرات الممارسة الإعلامية. من هنا يمكن التأكيد على أن تغطية مادة السياسية، تتباين باختلاف نوع وشكل القنوات الإعلامية السمعية -البصرية، مما يجعل المتلقي المشاهد يقدم جملة من المواقف المؤثرة على صيرورة القيم والسلوك الفردي والجماعي لأفراد المجتمع، وإمكانية التجاوب مع جل الأحداث والقضايا التي تعني المجتمع المغربي، بدءاً بدعم خيارات المشاركة السياسية وتدعيم قيم الاختلاف والتجانس والتعايش والاحترام، ثم الإشادة بقيم النزاهة والمسؤولية والتخفيف من هيمنة النزعة السلطوية، وتجاوز أنماط الضبط السابقة على المواد الإعلامية ذات الطبيعة السياسية، وقد تباينت الأحداث على اختلاف أنواعها في أن تذهب بمسار توافقي على مستوى وسائل الإعلام السمعية -البصرية بالمغرب.

وأفرزت حاجة ملحة للتغيير في عرض المواد السياسية في وسائل إعلام السمعية -البصرية، نوعاً من الاتفاق حول عدد من الخصائص المميزة لعرض هذه المواد، وتمثل ذلك أولاً بتجاوب من قبل المشاهدين والمستمعين وتصنيف درجة مهنية ومصداقية كل هذه المواد، وبعد ذلك تبني مقترحات إعادة النظر في مفهوم الممارسة الإعلامية، وغالباً ما يحدد موضوع المواد الإعلامية السياسية درجة تأثيره على جل المتابعين، وينسجم هذا مع جل الأشكال التنظيمية والتقنية لعرض هذه المواد. فتحقيق الانتظارات السوسيوسياسية والسوسيوثقافية في عرض المواد الإعلامية، يقود إلى ترسيخ سياسة إعلامية مواطنة وهادفة وتعمل على تأطير المجتمع المغربي والدفاع عن قضاياه، وثمة كثير من الحجج المؤيدة والمعارضة وتوجد بعض

المواد كان من المفروض التطرق لها، لكن ثمة قواعد مهنية و ضوابط موضوعاتية تمويلية محددة لذلك، فوجهات النظر المتعلقة بهذه الحالة قائمة على أسس تتبنى الفكرة وتدافع عنها بكل ما أوتيت من قوة، وتشمل حركية وإنسيابية عرض المواد الإعلامية ذات الطبيعة الموضوعاتية السياسية في حقل الإعلام بالمغرب السمعي -البصري، وما يدعم ذلك هو حالة التجاذب في جوهر من الأفكار الملموسة والمميزة في ارتقاء بحقل الإعلام بالمغرب.

ويفرض الوضع القائم التأقلم والتفكير بالواقع الجديد للإعلام السمعي -البصري بالمغرب، حتى لا نضطر إلى التخلف عن الركب وما يترتب عنه، وهناك نقطة غائبة أو يتم تغييبها أما عن أو بدون قصد، وهي مسألة تتبع المشاهدين والمتلقين ومدى انخراطهم الفعلي مع ما تقدمه وسائل إعلام السمعية البصرية، فالمنتوج الإعلامي يتأثر بزيادة طلب المستهلكين والقنوات التي لا تكون لها سياسة واضحة، هي من تتوقف على عنصر المواكبة والتتبع.

وجب من أجل ذلك حماية هذه الفئات اتخاذ التدابير اللازمة، والتي تذهب إلى عدم وضع حدود في مناقشة وإثارة المواضيع الخاصة بالمادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية -البصرية، وزد على ذلك ملازمة نقط الإثارة أكثر رغبة في المناقشات، ولا بأس من إضافة جوانب أخرى تهم الجانب التقني والرقمي عند معالجتها. يمكن القول إن التواصل المباشر الذي تطرحه هذه البرامج لا يخص وصف الأحداث وضوابط سيرها، إنما أيضا البحث عن سبل وطرق مفهومة لمجريات الفعل والغاية الأساسية في نهاية المطاف صياغة مخيال ذهني سليم للمتلقي المشاهد على مستوى الفعل ومصدر الحقيقة، ويتعين على وسائل الإعلام السمعية -البصرية بالمغرب امتناع عن عدم إدراج أشياء لا تتطلع لرغبات المواطن، لأن نتائج ذلك ستكون عكس طموحات الفاعلين في هذا الحقل، وانبرت مؤخرا قنوات جديدة في ظل هذه التحولات، تحاول تذليل الصعاب وخلق تغييرات جوهرية في مجال حقل إعلام السمعي -البصري بالمغرب بين الوسيلة الإعلامية ومواضيعها والمواطن المتلقي ورغباته.

المبحث الأول: موقع المتلقي / المشاهد ضمن البرامج السياسية المعرضة في وسائل الإعلام

وجد المشاهد نفسه أمام مواضيع كانت إلى وقت قريب من الطابوهات، تهم طريقة ونمط الحكم والأمور المتعلقة بحرية التعبير والنفوذ إلى المعلومات، ونقاش الضمانات الدستورية عبر التفسير السليم لها من خلال المواد السياسية المعرضة. لذلك تم ربط هذا المسار في إيجاد رغبة قوية لإعطاء مواد إعلامية قائمة في جل أطروحاتها على التوازن، كدليل على وجود نهج واضح لمواجهة التغييرات الناجمة عن البحبوحة الاتصالية وآثارها المتعددة، والتي تتطلب استخدام مفاهيم عدة، يحضر فيها المواطن المتلقي المشاهد بشكل فعال ونوعي وبالتالي يمنحه ذلك القدرة على التجاوب، كما يعطي نتائج إيجابية على الوسيلة الإعلامية.

فالقاسم المشترك بين جل هذه العناصر المتشابكة، هو أن حضور المادة السياسية في وسائل إعلام السمعى -البصري بالمغرب، يهدف إلى إيصال أفكار وتصورات واضحة ونابعة من أجهزة القرار والمواطنين، وتتوخى محاصرة الآراء المتطرفة التي تجد لها ملاذا في القنوات الأجنبية، لذلك يجب توخي الحذر من المواقف التي تناقش في سياقات الحجج وتستند عموماً على أحكام مسبقة دون إثبات البراهين والحجج. فالمواقف التي تم طرحها تعطي صورة عامة حول توجهات المشاهد المتلقي المغربي سواء تعلق الأمر بقضايا الحقوق والحريات أو تدبير الشأن العام، فهناك إحساس جمعي مفاده أن ترسيخ المواطنة نابع من تأطير المجتمع ووسائل الإعلام تمنح الدراية بهذا النوع من الأمور كصورة عن حقيقة الأحداث.

ففي ظل التسابق الإعلامي غير المسبوق والمنفلت أحياناً خارج إطار السيطرة، فإن المشهد الراهن بالمغرب يختلف كلياً عما عايناه سلفاً والمشاهد أمام ميزة تسمح له في أن يختار ما يرغب في متابعته. فالوظائف الأساسية لأية وسيلة إعلامية والتي هي متعارف عليها في الإعلام، تتمثل في التثقيف والتوعية والترفيه وهذا يقود إلى البحث عن معايير المهنية والضوابط الأخلاقية والتي تؤثر على المتلقي في سلوكياته وأفكاره، وتنعكس أيضاً على توجهاته. فمجال الإعلام لا يعرف قيوداً ولكن مع غياب خطة واضحة، سيجد المتلقي والمشاهد ملاذاً آمناً في وسائل الإعلام الجديد Social media¹، فالمشاهد المتلقي هو المحدد لجودة القناة وفعاليتها من خلال مبدأ التفاعلية لديه في متابعة البرامج الحوارية ذات الطبيعة السياسية،

¹ - خالد صلاح الدين (حسن علي)، "الديمقراطية الرقمية، تطبيقاتها العالمية وآفاق مستقبلها في الوطن العربي في إطار تحليل النظم العامة"، مجلة إذاعات الدول العربية ASBU عدد 3، السنة 2011، ص: 57-58.

والذي يحضر بقوة عبر ظاهرة الزايغ ZAPPING¹، مما يمنحهم القدرة على الإبحار في عالم متشعب المواضيع ورسم مسارات خاصة بهم.

المطلب الأول: موقف المتلقي / المشاهد من المادة السياسية المعروضة إعلاميا

شكل حضور المواد الإعلامية السياسية في القنوات السمعية -البصرية (الخاصة والعمومية) بالمغرب أهمية لدى المشاهد، وجعله ذلك يوليها عناية بفعل رغبته الجامعة في الاطلاع على مستويات تدبير الشأن العام وجل القضايا المتداخلة معه. تركز هذه الحالة على شكل عرض وتقديم هذه المواد والقواعد المعمول بها في إبرازها والآثار المترتبة والناجمة عنها بالنسبة للمواطن والمتلقي والوسيلة الإعلامية، والتي تفرض نوعا من التعامل مع المواضيع وكيفية استهدافها لعناصر المجتمع، بهدف تكوين اتجاهات إيجابية (الرسمية، الإصلاحية) أو سلبية (المعارضة والمشككة)، وشهدت مختلف القنوات السمعية البصرية بالمغرب تطورات عميقة، شمل ذلك كل مكونات الحقل الإعلامي من مصادر المعلومات وجمعها ومعالجتها وإنتاجها ونشرها وبعد ذلك توزيعها واستهلاكها وتوثيقها وتخزينها.²

فقد أصبح المواطن المتلقي يعرف طبيعة المواد، بسبب سهولة تتبعها وإمكانية الحكم على العمل الإعلامي في مستوى الدقة والصوت والصورة المقدمة، ويسوق هذا الخطاب إلى معرفة الأحداث والتعليق عليها، وهذا ما تم ملامسته في المقابلات وأسئلة الاستبيان وارتباط ذلك بوظائف وسائل الإعلام السمعية -البصرية، وانعكاساته على حجم المتابعة والمشاهدة. يمنح ذلك الوسيلة الإعلامية موقعا في الساحة الإعلامية، فنحن أمام مجابهة التحديات التكنولوجية المتسارعة وإعادة هيكلة الحقل الإعلامي برمته في المغرب، على مستوى البرمجة والتكوين والتأهيل والتأطير بهدف خدمة المشاهد المتلقي، والذي يعد الحلقة المهمة في زمن الإعلام المفتوح والصراع على الصورة والحدث الإعلامي.

¹ - إن هذه ظاهرة تسمح للمشاهد بضغط على الزر والانتقال من قناة إلى أخرى عبر جهاز التحكم عن بعد، ودون أن يكون مجبرا على البقاء مرتهنا للقناة واحدة، وهذا في إطار انتقال من التلفزيون التقليدي إلى منظومة التلفزيون الجديد، للمزيد راجع: -عبد الوهاب (الرامي)، "الوظائف الإعلامية للتلفزيون أي تمثل لوظيفة التنقيف؟" مجلة إذاعات الدول العربية، تصدر ASBU العدد 1، السنة 2015، ص: 34-35.

² - Cohen (Tanugi), L, "le nouvel ordre numérique", édition Odile Jacob, 1999, P: 37-38.

الفقرة الأولى: الموقف من قضايا الإصلاحات السياسية والحريات

دفع تفاعل المشاهد/ المتلقي مع وسائل إعلام السمعى البصري بالمغرب إلى اكتساب ثقافة تقييمية، نظراً لأهمية ذلك على مستوى متابعة البرامج الحوارية السياسية، فمقارنة مواقف الأفراد من الإصلاحات السياسية والحريات وطريقة عرضها، تجعل هناك عناية خاصة لمضامينها وفحوى ومرتكز عرضها، وفرضت التحديات الموجودة نوعاً من التغيير المتشعب، والتعليق العميق لجل مضامين المواد السياسية المعروضة في وسائل الإعلام بما يضمن حضورها وقدرتها على التأثير¹.

و سمحت هذه التحديات للمواطن المتلقي المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد مدى نوعية وجودة هذه المواد المعروضة، فلم يعد مقبولا استنساخ ونقل نفس المواد وعرضها، بل فرض عليهم الإنتاج والمواكبة. فقد تضاربت آراء المشاهدين ومواقفهم حول عرض وسائل الإعلام السمعية -البصرية بالمغرب، أيضاً على طريقة تناول القضايا التي تهم حقل إصلاحات السياسية والحريات الأساسية سواء بالنسبة للمتخصصين أو الباحثين أو المشاهدين المستمعين مما خلق ثقافة إعلامية خاصة، تتوخى تحقيق التوعية وملامسة أهم الظواهر الموجودة في المجتمع والمرتبطة بهذا النوع من القضايا.

أولاً: قضايا الإصلاحات السياسية والدستورية

حضرت النقاشات الخاصة بالإصلاحات السياسية والدستورية في وسائل الإعلام السمعية -البصرية بالمغرب في عدة برامج، وتركزت لحظات قوية في ذهنية المواطن المتلقي مع التحولات المرتبطة بالارتجاج الثوري في المغرب، وتمت ملاحظة نقاش بنيوي ووظيفي حول شكل ونمط تدبير العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ومستويات تمثل ذلك بين السلط الموجودة في المجتمع. وزاد من أهمية هذا الأمر، حضور أفراد محسوبين على المعارضة سواء المتشددة أو المعتدلة وأعطى بعداً جديداً لتغطية الموضوعات، وذلك على استبدال المقاربة المنشغلة بعرض الدولة وجهتها وإبراز سلطاتها وقوتها، إلى مرحلة تحتضن المواجهات الفكرية والسياسية وتتحول إلى نافذة للمتلقي

¹ - يحضر هذا في العديد من المحطات الإعلامية والتي تتطور مع تواتر التفاعلات بين المتلقي والمشاهد ووسائل الإعلام السمعية -البصرية، وهو ما يستدعي على الأرجح فك طلاسمه وتقديم تحليلات عملية ومسندة على مسارات تعكس تحول البنية الإعلامية والتنظيم المجتمعي في نطاق التوازنات المجتمعية المضبوطة، للمزيد راجع:

- رضا (النجاري)، جمال (الدين ناجي)، "تقنيات المعلومات والاتصال ووسائل الإعلام في المغرب العربي"، ترجمة الإيسيكو ISISCO من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، اليونسكو، بتونس/ 2005 الرباط، السنة 2006، ص: 36-37.

والمشاهد، فتعمل على تكوين الذهنيات وآليات التواصلية المهمة بالنسبة له.

وأفضت المقاربة التفاعلية إلى ممارسات جديدة للتمثيل الإعلامي Médiationistatation والاستعراض Spectacularisations العاكس لجل الآراء والمواقف، عبر إدماج أفراد وجماعات في النقاشات والتعبير عن القضايا السياسية، ووصف المجال العمومي وما يدور في فلكه من أحداث والتعليق عليها في البرامج الحوارية السياسية والتي أصبحت تعاني من تأثيرات الإعلام الجديد مع المناداة مؤخراً بنهاية دور وتأثير التلفزيون.¹

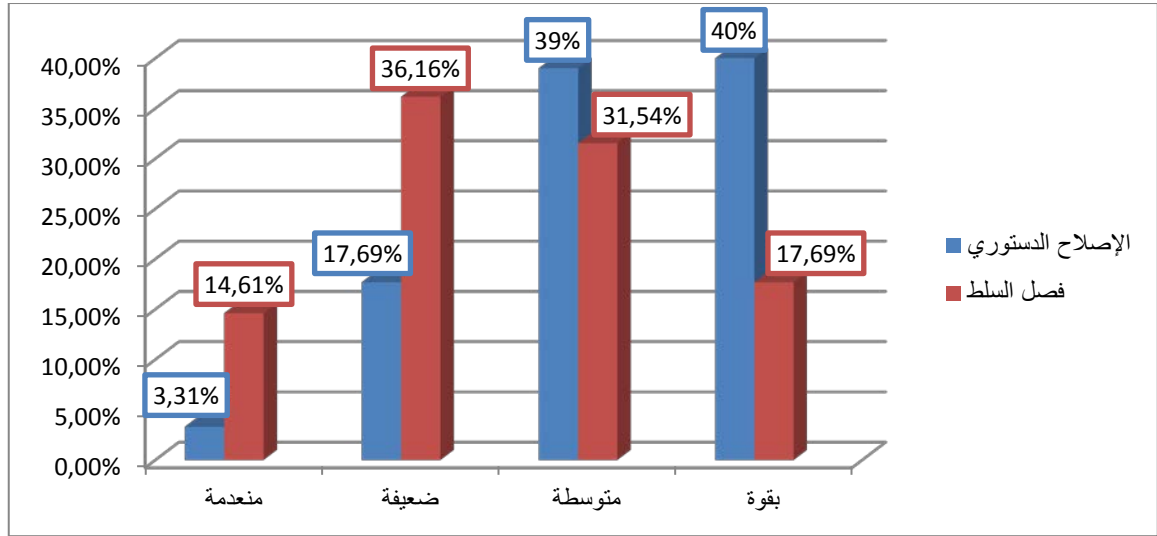
جدول رقم 31: نسب متابعة قضايا الإصلاحات السياسية والدستورية

القضايا	مستوى المتابعة				النسبة المئوية
	بقوة	متوسط	ضعيفة	منعدمة	
الإصلاحات السياسية والدستورية	52	50	23	5	المجموع
	40%	39%	17,69%	3,31%	100%
	23	41	47	19	130
	17,69	31,54	36,16	14,61	100

المصدر: تركيب شخصي انطلاقاً من مستنتجات الإستمارات

¹ – Jean Louis (Missikia), "la fin de la télévision", seuil 2006, P: 86.

رسم مبياني 17: نسب متابعة قضايا الإصلاحات السياسية والدستورية



المصدر: تركيب شخصي من مستنتجات الإستمارات

وقد حظيت قضايا الإصلاحات السياسية والدستورية من خلال الجدول أعلاه بأهمية متابعة المشاهدين ويمكن قياس ذلك من ردودهم، فتبين أن 40% من المتلقين تابعوا موضوع الإصلاح الدستوري بقوة، في حين لم تتجاوز هذه نسبة في مناقشة موضوع فصل السلط سوى 17,69%، بالموازاة مع ذلك بلغت درجة ضعف متابعة قضايا الإصلاح الدستوري 17,69% ووصلت إلى أكبر من ذلك في طرح مواضيع فصل السلط 36,16%.

وأفرزت عينة التحليل من معطيات الاستبيان مجموعة من الإحصائيات، والتي تتضارب حولها القراءات في قدرة عرض المواضيع ذات الاهتمام المشترك بالإصلاحات السياسية والدستورية على إثارة رغبة الأفراد في متابعة وسائل الإعلام السمعية-البصرية بالمغرب، وبدأت هذه النقطة تحضر على مستويين، الأول مرتبط بالسياقات والجدل المطروح حول الفصل 41 و 42 عوض الفصل 19 في الدستور السابق، و الثاني حول الصلاحيات الممنوحة للحكومة ومختلف مؤسسات الحكامة والهيئات الدستورية والقضائية، وتتضافر لها الفعاليات المجتمعية المشاركة في جل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.¹

¹ - حسن (طارق)، عبد العلي (حامي الدين)، "دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية"، الرباط، طوب بريس، الطبعة الأولى، أبريل 2011، ص: 24-25 للمزيد راجع:

- مدني(محمد)، "الإصلاح الدستوري"، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 25/26 صيف 2005، ص: 18-19
- Omar (BENDOUROU), "la nouvelle constitution marocaine du 29 juillet 2011", revue française de droit constitutionnel, 2012/ 3 LN° 91 PP: 512-513.

ودوما ما كان موضوع الإصلاحات السياسية والدستورية حلقة وصل بين مختلف الزوايا المجتمعية والعلاقات القائمة بينها، فالمواضيع الخاصة بالديمقراطية والمشاركة السياسية وغيرها، كانت ذات أبعاد تفكير وبعد النظر من أجل مساءلة الحصيلة الدستورية في مجال تطبيق مضامين وفقرات النص الدستوري بما يتماشى مع المرحلة الجديدة. والملاحظ أنه تم تكريس عدة نقط مرتبطة بالإصلاح الدستوري في جل المواضيع، التي تمت مناقشته فيها، وهذا ابتداءً مع خطاب 9 مارس الذي اعتبر إطاراً مرجعياً أساسياً لإصلاحات الدستورية بالمغرب وتوطيد مبدأ فصل السلط، وتعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الفائز في الانتخابات.

وركزت المقاربة المعتمدة على مستوى تبلور القضايا السياسية والدستورية في وسائل الإعلام على عنصر المشاركة، والبحث عن مصادر الشرعية ومحاولة دوماً إظهارها في قوانين متعددة وبالأخص حول الدستور ومنهجية وضعه،¹ وتمثل ذلك في مواقف الفاعلون السياسيين حول المضامين الأساسية للوثيقة الدستورية، والتي انصبت حول تقوية صلاحيات الحكومة بدسترة المجلس الحكومي، وتوسيع صلاحيات المؤسسة التشريعية المجالية والهيكلية في ظل الدستور الجديد وتنع استقلالية القضاء وإحداث المحكمة الدستورية، ودسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية مع اللغة العربية ومؤسسات الحكامة، وإقرار عدة حقوق وواجبات كبوتقة لإصلاحات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي².

يجعل التطرق لهذه الأمور بشكل متناغم مع الأهداف المرجوة من وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، تستحضر ميكنزمات تنظيمية وضبطية في إعداد وطرح المواضيع

¹ - Sean (Yom), "Jordan and morocco, the place GAMPIT", Journal of democracy, National Endowment for Democracy and Johns Hopkins University press, volume 28, number 2, April 2017, P-P: 135-136. <https://www.journalofdemocracy.org/article/jordan-and-morocco-palace-gambit> 2017/05/01 14H00 GMT

للمزيد راجع:

-Mohamed (ELHACHIMI), "Democratization as a learning process: the case of morocco", the journal of North African Studies, Edition Routledge, volume 20.22 Sep, 2015, P-P: 760-761. <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13629387.2015.1081463> 2016/03/03 17H00 GMT

-نجيب (الحجيوي)، "سمو المؤسسة الملكية -دراسة قانونية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في جامعة محمد الخامس، أكاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، السنة الجامعية 2000-2001، : 169-170.

² - الخطاب الملكي 17 يونيو 2011 بمناسبة عرض مشروع الدستور على الاستفتاء، للمزيد راجع:

- حكيم (التوزاني) "الخطاب الملكي لتاسع مارس 2011 المؤسس للإصلاح الدستوري بين جدية المكتسبات ورهانات التحديات: المخاض الدستوري على ضوء الحراك الاجتماعي المغربي"، مجلة عدالة، عدد 10 أبريل 2011، ص: 18

واستغلال القدرات التحليلية لها، ويدفع ذلك إلى الحفاظ على النتائج التي تم تحقيقها والعمل على تطويرها، وأضحى المجال أداة فعالة وواضحة ولا تتسم بالسرية والتعتيم مع إمكانية ممارسة المعارضة في الآراء الموجودة لحشد الرأي العام عن طريق تشويه وتحريف المواد الإعلامية أو العكس بتزكيته في إطار النسق السياسي وما يدور في فلكه وسط سياق نمطي ومظهري، يكرس التقاطعات والسجلات الموجودة في المجتمع¹.

ثانياً: قضايا الحقوق والحريات

شكلت مسألة إثارة قضايا الحقوق و الحريات في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، حالة مميزة بتوجيهات جديدة وذات رؤية مغايرة وتجلى ذلك من خلال الطريقة والنقاش المطروح، ولقد أظهرت الحلقات الخاصة بهذه الحالة وجود وضعيات مختلفة، تتضارب حولها الأفكار مع وجود عدم التناسق في عدة مظاهر. ولهذا يمكن ملاحظة الكثير من الأمور وآثار التواصل المباشر سواء مع العينة المدروسة أو أثناء إجراء المقابلات، كما أن هناك تباعداً في فهم محتويات المواد المعروضة، والذي قاد إلى تحليلات عمودية وأفقية، تستند في الغالب على نزوات ذاتية وبعيدة كل البعد عن المنهج والطرق الاستقصائية من قبل المتدخلين والمستمعين في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب. فالظروف التي أدت إلى مناقشة قضايا الحقوق والحريات، كانت غير ممكنة إلى وقت قريب، وطرح عنصر الحريات الدينية والفردية في وسائل إعلام السمعية البصرية الخاصة والعمومية، يعد تحول ذا مغزى مهم وفي ذات الوقت صورة إلى المضي قدماً في إدراك فلسفة حقوق الإنسان وأهدافها.

فالسعي مثلاً في عرض مواضيع المثلية و الجنسية وحرية الصوم وممارسة الشعائر الدينية، لم تعد ذات حساسيات كبيرة بفعل الاعتياد على مناقشتها على الرغم من أن بعض التيارات المناقضة لهذا التوجه تراه مسا بالثوابت الأساسية لأمة وهي الدين الإسلامي، ولا ينظر لها كثقافة جديدة أمكن البحث فيها والغوص في ثناياها بكل تجرد وحيادية.²

¹- Allison. L (Mc Manus), "Deliberative street politics and sacralized dissent: morocco's 20 February movement and the jamaa al Adl wall Ihasne, social movement studies, volume 15.2016, PP: 645-646. <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14742837.2016.1214069> 2016/09/06 AT 14h:20.GMT

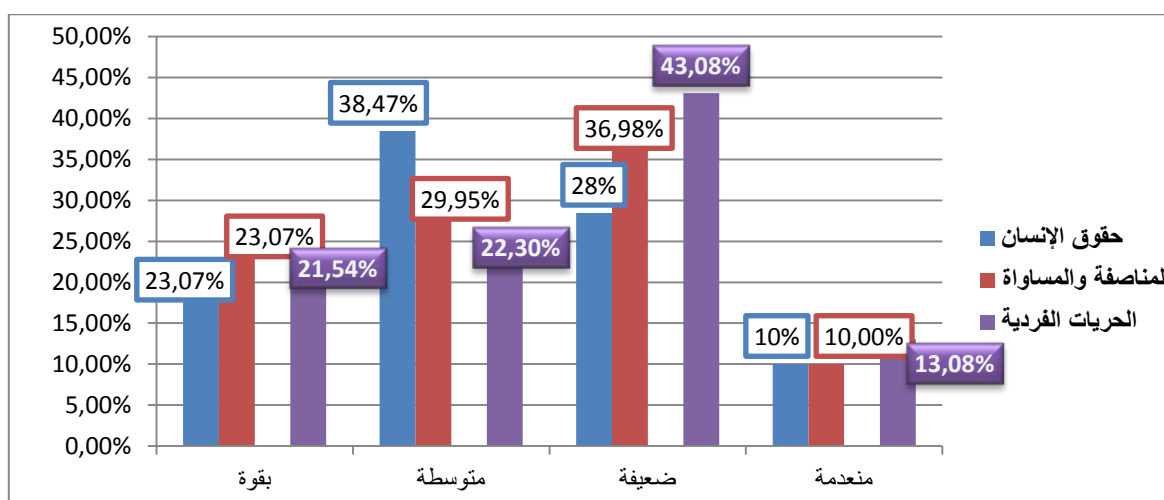
²- نجد كل التيارات الإسلامية سواء المعتدلة أو المتشددة ترفض مسألة مناقشة الحريات الدينية أو غيرها من الحريات الفردية، فلديها حساسيات مجتمعية اتجاهها وتمارس دوماً ردات فعل على هذه الأحداث.

جدول رقم 32: نسب مشاهدة قضايا الحقوق والحريات في وسائل الإعلام السمعية -البصرية بالمغرب

القضايا	مستوى المتابعة				نسبة مئوية
	بقوة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة	المجموع
حقوق الإنسان	30	50	37	13	130
	23,07%	38,47%	28,46%	10%	100
المنافسة والمساواة	30	38	48	13	130
	27,07%	29,95%	36,98%	10%	100
الحريات الفردية	28	29	56	17	130
	21,54%	22,30%	43,08%	13,08%	100

المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

رسم مبياني 18: نسب متابعة قضايا الحقوق والحريات



المصدر: تركيب شخصي بناء على مستنتجات البحث الميداني

ونجد هناك تفاوت في نسب متابعة قضايا الحقوق والحريات وقد أقرت الغالبية أن حضور هذه المواضيع قليل إذا لم يكن منعدما، فمسألة الحريات الفردية تصل درجة ضعفها إلى 43,08%، نفس الأمر بالنسبة للمنافسة والمساواة 36,98% وحقوق الإنسان هناك إجماع على حضور إيجابي يصل درجة المتوسط وما نسبته 38,47%. تظل مسألة معالجة الحقوق والحريات في المواد المعروضة بوسائل إعلام السمعية البصرية بعيدة عن الانتظارات المجتمعية منها، هذا بسبب غياب رؤية واضحة لهذا النوع من المواضيع، بل تذهب إلى التركيز على عناصر مدرسة "كولومبيا" في الإعلام القائمة على الإثارة . وإن هذا العنصر غير

سديد، فمسألة الحقوق والحريات وجب أخذها في بعدها الشمولي كرهان مجتمعي، وليس نزوات عابرة لأحداث ثانوية تقع في المجتمع،¹ ويفرض هذا الجزء المهم في التزام وسائل الإعلام السمعية -البصرية بالتعاطي مع هذا النوع من القضايا ومعالجتها حتى في حالة عدم ورودها في أحداث المتواترة بشكل يومي وهذا ما يسمى بالإفصاح الاستباقي².

فهذا جانب ضروري في مسألة مناقشة قضايا الحقوق والحريات للحيلولة دون عملية الفراغ، وإذا ما أخذ في الحسبان ثقافة الشائعات والتآمر الموجودة في المجتمع، وسمح بالتطرق لموضوع الحريات الدينية والفردية مع النقاش والتحاور حول مسائل مهمة، وبدأ الجميع يتكلم عن الانفتاح بمقابل التقليد أمكن فهم هذه ازدواجية. وقد حاولت وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب تسيير نقاشات حولها وذلك بإدخال جل المتدخلين من المؤسسات والهيئات الرسمية والأفراد، وكان من حسنات ذلك تقريب وجهات النظر في مجموعة من الأمور والمعطيات، حتى إن لم تصل إلى المبتغى ولكنها أعطت تصور ومقاربة متجددة. ويعرف هذا الموضوع في المغرب مواقف عدة، تتميز بلاتوازن والتشبث بالآراء، و يطرح سجلات مباشرة بعد كل حلقة من حلقات البرامج الحوارية السياسية أثناء مناقشتها لهذه المسألة، ويظهر ذلك في الشبكات الاجتماعية أو في الصحافة المكتوبة، وتغيرت اتجاهات ومسارات الرأي العام في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، عندما تم التركيز على مبادئ المناصفة والمساواة بين الجنسين، وصلت إلى درجة غير مسبوقة، كما هو الحال في قسمة الإرث ومنح جنسية لأبناء من أم مغربية³.

وتتجاوز مسألة تعاطي مع قضايا الحقوق والحريات في وسائل الإعلام السمعية البصرية عنصر التوعية إلى الدفاع عنها وحمايتها، وتعزيزها عبر الدعوة إلى احترامها والتنبيه

¹ - Omar (BENDAUROU), "les droits de l'homme dans la constitution marocaine de 2011, débat autour de certains droits et libertés", revue des droits de l'homme, en ligne, 6, 2014, PP: 12-13. <https://journals.openedition.org/revdh/907> 05/05/2015 : 18H00. GMT

² - عبد الجبار (ناصر)، نفس المرجع السابق، ص: 135.

³ - انظر توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، المتعلقة بالمطالبة بالمساواة في الإرث بين الجنسين: www.cndh.org.ma للمزيد راجع:

- Hayat (Zizari), " droits des femmes au Maroc: bilan et perspectives", société et culture, 2010, P: 6 http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Zirari_femmes_fr.pdf 2013/04/06: 17h00 GMT

- **Rapport** "de Mission du réseau Euro-méditerranéen des droits de l'homme de la mission REMDH", Mars 2015, P 8. www.euromedrights.org/nb-cantent/uplods/2015/04/rapport.

إلى ضرورة عدم التعسف في تطبيقها وفرضها بالقوة بما يتنافى مع مبادئها. ويحضر عنصر الانتقائية عند تناول هذه المواضيع التي يتم اقتصرها في الحقوق المدنية والسياسية ودون إعطاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أي جانب، مع إغفال بعض الأحداث المرتبطة بالحقوق الموازية للفئات الضعيفة في المجتمع والتي تشمل كل من الطفل والمرأة وغيرها من القضايا.

وتفرض الضرورة الاشتغال بمنطق التحقيقات التحليلية في البرامج الحوارية، بهدف تقصي الإشكاليات وأسبابها مع لفت الاهتمام بالقضايا الأساسية، والتي تقف حجر تقدم أمام إثارة هذه الأمور في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب.¹

وعموما فقد عرجت متابعة قضايا الحقوق والحريات من قبل المشاهد المتلقي على نسب غير كافية، مما يفرض تدارس كيفية حل هذه المعضلة عبر البحث في التجارب الإعلامية المقارنة وكيفية تناول هذا النوع من الموضوعات، بعيدا عن الحساسيات السياسية والدينية والحقوقية واعتماد شكل عنصري الشفافية و المصادقية في التطرق لهذه القضايا المختلفة والخاصة بالزوايا الإعلامية عبر توسيع مخرجات طرحها.²

الفقرة الثانية: وجهة النظر من قضايا تدبير الشأن العام والهوية

ارتبط المشاهد المتلقي بمتابعة وسائل إعلام السمعية البصرية، التي تعرض المواد السياسية في المغرب، والتي تعالج قضايا تدبير الشأن العام والهوية، وهم ذلك مجالات متضاربة الأوجه سواء في عيانتها أو وظائفها، لكن صيرورة الأحداث هي من تعمل على إعطاء الوقائع صور عن الأوضاع في أكثر تجلياتها وبالعودة إلى تدبير الشأن العام تجد القاعدة العامة التي تستند عليها وسائل الإعلام وبالأخص السمعية البصرية، هي بناء مواضيع تخلق الإثارة والتشويق وتعمل على إيصال المعلومات والمواقف إلى عموم المشاهدين والمتلقين. ولا يخلو برنامج من البرامج الحوارية من عرض لهذه الأحداث بين الحكومة والمعارضة والسياسات المطبقة، بموازاة ذلك تحضر القضايا السياسية والهوياتية لدى مشاهد بنوع من

¹ – Bouziane (Ziad), "morocco media System in a Democratic transition", In book: Media and Democratization: The African Experience, Publisher: IGI Global, Editors: A. A. Olorunnisola and A. Daoua, January 2013, P.P: 24-25

² – على هذا المنوال فإن دور وسائل الإعلام ووظيفتها توجيهية وتعمل على ترسيخ قيما اجتماعية وثقافية، ولا تتعلق بالكم والنوع في تحديد علاقتها، بل بمستوى الأداء الذي عليه على أن يكون أكثر ملائمة وقبول من طرف المتلقي.

الإحساس بالوطنية والانتماء والرغبة في حل هذه المشاكل المتعلقة بها والتي يراها أنها عائق أمام تطور ونهضة المجتمع.

و تبرز صورة عنصري الوحدة والتضامن في وسائل الإعلام السمعية البصرية بما تمليه الخيارات المجتمعية، و يتجلى ذلك في قضية الوحدة الترابية و الأمازيغية. فالأولى لازال رعى الصراع قائما على المستوى الدولي والإقليمي رغم المجهودات المبذولة من قبل المغرب لحل النزاع، والثانية تم وضع إطار دستوري مؤسسي يرتقي بها، كمكون أساسي ورفد من روافد الهوية المغربية إلى جانب التراث الإسلامي والعبري والأندلسي والإفريقي للأمة المغربية.

أولاً: قضايا تدبير الشأن العام:

يعتبر تدبير الشأن العام من المواضيع التي تدفع وسائل الإعلام السمعية البصرية الى طرح الأفكار والتصورات، ويشمل ذلك مجموعة من المقترحات والصيغ التي يتم تداولها، فالبيانات المقدمة عبر العينة المبحوثة بخصوص مدى متابعة المشاهد والمتلقي لقضايا تدبير الشأن العام، تعطي لمحة موصوفة ومظهرا لمناقشة الدوافع الباعثة على حضور هذه المواد ومعايير التفاعل الموجودة، والتي تتجسد في عدة مقتطفات مع بعض العبارات الموصولة في ذهنية المتلقي المشاهد، والتي قد ينظر لها البعض شعبوية في الخطاب، وتتجنب إعطاء أجوبة قاطعة لحلول تدبير الشأن العام. وتحمل الموضوعات الموجودة ملامح حول حقيقة أساسية والمتمثلة في القدرة على الاعتداد بضوابط تدبير الشأن العام والانخراط الفعلي في المسؤولية، مهما يكن فإن هذا النمط من وسائل الإعلام غير قادر على إيجاد صيغ الإخراج والتغطية والمعالجة.¹

ولعل ذلك هو الفخ الذي تقع فيه وسائل الإعلام السمعية البصرية بين الخضوع لضوابط المهنية وعدم انجرافها نحو تغطيات محسوبة على العواقب السلبية أو الذهاب بعيدا في معالجة المعطيات وتحليلها، حتى إن كانت مصادر بياناتها وحججها بعيدة الفهم، ويتمثل ذلك في حجج تكرار الموضوعات والتي تقدم عدة تقييمات إما تمدح وإما تنثي والأخرى تقدر وتنقد.

¹ - ولعل أهم ما شجع وسائل الإعلام السمعية البصرية في المغرب على إثارة مواضيع تهم تدبير الشأن العام، هو الرغبة في خلق التنشئة السياسية ونشر الوعي وتعريف المجتمع بحقوقه واجباته والتدريب على التعايش المشترك في تحمل المسؤوليات وإنتاج منظومة من القيم، وإذا كانت الموضوعات المطروحة هادفة، فإنها ستخلق زوايا ذات رؤى تنويرية غير مرتبطة بالصراعات المجتمعية المختلفة.

ويجد المرء نفسه يطرح أمر مستويات الدافعة لمتابعة قضايا تدبير الشأن العام من قبل المشاهد والمتلقي في المغرب وبالأخص عنصر الحيادية والاستقلالية، إذا ما كانت هناك توجهات كبرى وآليات تنفيذها فنيا ومضمونيا على مستوى عرض حق التباين السياسي، وخلق تقاليد صراع الأفكار والآراء في البرامج الحوارية السياسية بقنوات السمعي البصري في المغرب.¹

جدول رقم 33: نسب مشاهدة/ تلقي قضايا تدبير الشأن العام

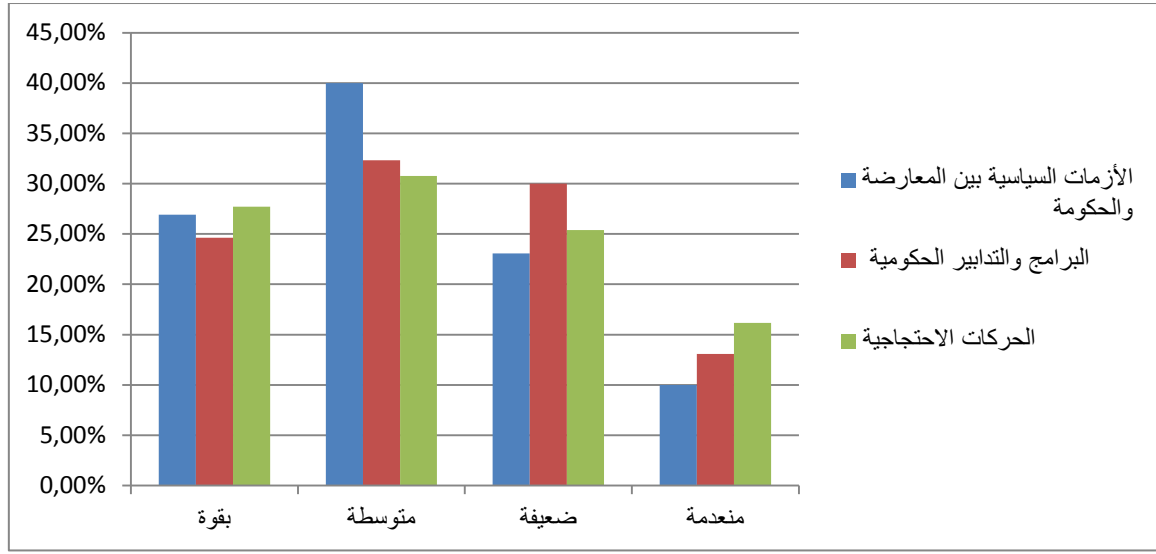
القضايا	مستوى المتابعة نسب مئوية				المجموع
	بقوة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة	
الأزمات السياسية بين المعارضة والحكومة	35	52	30	13	130
	26.93%	40%	23.07%	10%	100%
البرامج والتدابير الحكومية	32	42	39	17	130
	24.62%	32.31%	30%	13.07%	100%
الحركات الاحتجاجية	36	40	33	21	130
	27.70%	30.77%	25.38%	16.15%	100%

المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

¹ - نزهة (باغيزي) "إصلاح القطاع السمعي البصري في المغرب، الوسائل المستقلة"، رسالة لنيل شهادة التخرج من المعهد العالي للإعلام والاتصال ISIC سنة 2005، 2006 ص: 29 للمزيد راجع

-FATHALLAH (Daghmi) "médias et publics au Maroc", revue les enjeux de L'information et de la communication 2012 (N°13/I), P:91 <https://www.cairn.info/revue-les-enjeux-de-l-information-et-de-la-communication-2012-1-page-86.htm>: 2014/04/04 17H 00 GMT

رسم مبياني 19: نسب مشاهدة /تلقي قضايا الشأن العام



المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

ويلاحظ أن نسبة متابعة المشاهد والمتلقي لمواضيع تدبير الشأن العام المعروضة في وسائل الإعلام السمعية والبصرية بالمغرب، تحضر كمعطى أساسي في مشاهدتهم لهذه القنوات، فنسبة متابعة الأزمات السياسية بين الحكومة والمعارضة قد بلغت 26.93%، ونفس الأمر عند البرامج والتدابير الحكومية 24.62% والحركات الاحتجاجية 27.70% وترتفع نسبة التوسط عن ذلك بكثير بينما نجد نسبة الضعف قليلة، ويعزى هذا العامل إلى شغل المواطن المغربي بجل الأحداث والوقائع، وما تركه حراك 20 فبراير على مستوى المخيال اليومي لهم، ووصول حكومة تمثل تيار الإسلام السياسي في المغرب ولم يجعله يخرج عن الموجة في المنطقة.¹ فنحن أمام مرحلة أخرى من سياقات التحول المغربي بين من ينظر أنها مرحلة إدراكية بعدة مؤشرات تهم شكل ونمط السياسة وكيفية توظيف وسائل الإعلام لها، ومن يراها أنها عرفت انتكاسات وتراجعات قوية على مستوى ممارسة قواعد تدبير الشأن العام، والذي هم مجالات مختلفة سواء اقتصادية واجتماعية وحقوقية، وهذا ما يفسر ارتفاع الأشكال

¹ – Immaculada (Smolka), "inter-and intra-party relations in the formation of the benkirane, coalition governments in morocco", the journal of North African studies, Vol 20 , 2015, PP655-656.

للمزيد راجع:

الاجتماعية الرئيسية للاحتجاج في الفضاء العمومي،¹ وعدم الرضى عن التدبير الحكومي لعدة مجالات مع احتدام الصراع بين المعارضة والحكومة في تدبير الشأن العام.²

وكل هذا سمح لوسائل الإعلام بوجود مادة غنية وبالأخص عنصري الأزمات السياسية بين المعارضة والحكومة والسياسات المتبعة في تدبير الشأن العام، أما عنصر الحركات الاحتجاجية فقط خفت مستوى عرضه والذي ارتبط بالحراك المجتمعي 20 فبراير في المغرب، وبعد ذلك اقتصر على جزئيات مرتبطة بالأحداث في منطقة الصحراء وشمال المغرب بالريف. وعلى أي فإن إبراز العديد من المحطات في الصراع بين الحكومة والمعارضة وكشف حقيقة البرامج والسياسات الحكومية سواء إيجاباً وسلباً، وتقديم صور للحركات الاحتجاجية والصراعات الانتخابية، يدفع إلى أن الحالة الموجودة هي انتقال في غياهب وسرايب غير متناظرة الأهداف والصور،³ وكان من مظاهر ذلك حالة من الصراع المحموم في الانتخابات الأولى والثانية، والتي تلت إقرار الدستور سواء النيابية والجهوية، مما جعل وسائل الإعلام السمعية والبصرية تتخبط في هذا الحقل اللامتناهي من الصراعات، بل وصل الأمر إلى اتهام بعض القنوات السمعية البصرية بعدم امتثال لسلطة الحكومة وخضوعها لأطراف غير مرئية حسب تعبير رئيس الحكومة في عدة لقاءات، ويجعل معه صعوبة فهم إدراك الصورة الإعلامية في منطق الاستقطاب والاستحواد عبر زاوية الضبط والأجرة.

¹ - عبد الرحمان (رشيق)، "الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر"، ترجمة الحسين (حسبان) منتدى بدائل المغرب، ماي 2014 ص: 64-65

² - ظهرت أزمات قوية بين الحكومة والمعارضة في عدة قطاعات حيوية ومن بينها قطاع الإعلام حول مضامين دقاتر التحملات وعدم التزام قنوات القطب العمومي بها و أزمة مآذونيات النقل والرخص الممنوحة في الحافلات وعمدت الوزارة إلى نشر اللوائح، نفس الأمر كذلك شمل مقالع الرمال ورخص الملك البحري وهذا آثار أزمات حادة بين الأغلبية والمعارضة كان من نتائجه خروج حزب الاستقلال من الحكومة وما تبعه من أحداث بعد ذلك.

³ - Francesco (Cavatorta), "No Democratic Change... and Yet No Authoritarian Continuity: The Inter-paradigm Debate and North Africa After the Uprisings, British journal of Middle East studies, volume, 42, 2015 P 137-138

للمزيد راجع:

- Matt (buehler), "continuity through co-optation: rural politics regime resilience in morocco and Mauritania", journal Mediterranean politics, Edition Routledge, volume 20,N°3,2015 P-P: 372-374

ثانيا: قضايا السيادة والهوية

تعد قضية الوحدة الترابية و الأمازيغية مكونان أساسيان في جل المواد الإعلامية المعروضة في الإعلام السمعي البصري بالمغرب، وأعطت اتجاهات ومواقف حول نسب المتابعة من قبل المشاهدين والمستمعين، والذي يدخل في نطاق أبحاث الاتجاهات Attitude¹ research، وما يجعل هذين المكونين مهمين هو ارتباطهما بالقضايا الداخلية والخارجية في نفس الوقت.

فقضية الوحدة الترابية كما تمت الإشارة، يوجد ملف يتم الخوض فيه على المستوى الأممي، وينتظر حلا يرضي جميع الأطراف حسب العبارة الدائمة المقدمة من قبل الأمم المتحدة، بينما تدخل الأمازيغية في السجل المجتمعي الغير متناسق بين تيار يقوم على رفض الآخر ونعته بأقبح النعوت وجعلها خصما للغات أخرى، وتيار يرى ضرورة التروي في فهم الهوية الأمازيغية في نطاق هوياتي متنوع وغير إقصائي، ويقوم بإبراز القيم الاجتماعية المتعددة للمجتمع المغربي وتوسيع آفاق الأفراد ومستوى الطموحات، وتجاوز العبء الغير السليم بين غياب الحوار وأساليبه الجيدة.

وتجد وسائل الإعلام السمعية البصرية نفسها من خلال عرضها للمواد والقضايا السيادية والهوية، أنها تشد انتباه المتلقي والمشاهد، خصوصا في سعيه الدائم إلى البحث عن التماسك والتلاحم والانسجام المجتمعي، ففي ظل وجود العديد من الأحداث غير المطمئنة، تجعل المستقبل غير واضح المعالم بسبب ضعف منظومة اتخاذ القرارات والتي تهم هذه المجالات.²

¹ - ويقصد بها التنبؤ بالاتجاهات والمواقف السياسية الناتجة عن الحرية الفردية والجماعية، أي التنبؤ بالمواقف المقبلة والمحتملة ومحاولة التحكم في المواقف المستقبلية وهذا النوع من الأبحاث يقتصر على جزئيات خاصة، تكون فقط في السياسة الداخلية والقرارات والسياسات المعمول بها في ذلك النطاق المحدد داخل مجتمع معين.

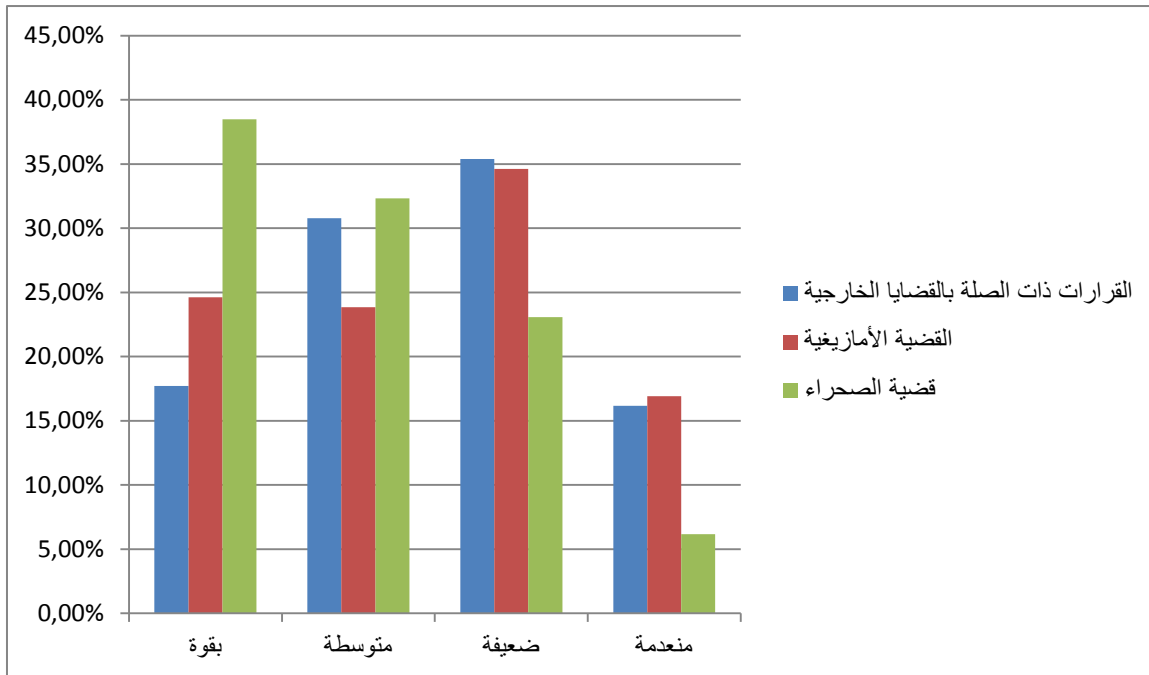
² - هذا ما حدث في ملف قضية الصحراء عندما قامت المندوبة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية "سوزان رايس" بتقديم مقترح توسيع صلاحية المينورسو MINRSO لتشمل حقوق الإنسان مما خلق أزمة دبلوماسية بين الأمم المتحدة و المغرب، وبذل جهد دبلوماسي كبير لتقويض ذلك في الأمم المتحدة UN وماتلاه من تدابير استباقية لتحويط الملف.

جدول رقم 34: نسب مشاهدة القضايا السيادية والهوية

مستوى المشاهدة					القضايا	القضايا السيادية والهوية
بِقوة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة	المجموع		
23	40	46	21	130	القرارات ذات الصلة بالقضايا الخارجية	
17.70%	30.77%	35.38%	16.15%	100.00		
32	31	45	22	130	القضية الأمازيغية	
24.62%	23.85%	34.61%	16.92%	100.00		
50	42	30	8	130	قضية الصحراء	
38.47%	32.31%	23.07%	6.15	100.00		

المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

رسم مبياني 20: نسبة مشاهدة القضايا السيادية والهوية



المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة مشاهدة القضايا السيادية والهوية وخصوصا قضية الصحراء، حيث تصل إلى ما نسبته 38.47% بينما لا تشهد الأمازيغية سوى 24.62% والقرارات ذات الصلة بالقضايا الخارجية 17.70% ومرد ذلك أنه لا يخلو أي يوم أو أسبوع دون عرض الملفات والمواد السياسية الخاصة بقضية الصحراء ومختلف الأطراف المتدخلة في

الملف بما فيها الأمم المتحدة وعلاقة المغرب والجزائر. وحاولت جل البرامج رد على استفزازات الطرف الجزائري في العديد من المحطات سواء في الاتحاد الإفريقي واللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار ومجلس حقوق الإنسان و مجلس الأمن كذلك، وبدأ أن هناك نجوم إعلاميين أصبحوا متخصصين في ملف الصحراء،¹ فلا تكاد تخلو قناة إعلامية سواء وطنية أو دولية وإلا وتجدهم يقدمون الحجج والبراهين عن الصحراء ولا سيما ما يدحض الأطروحات المعادية للمغرب، وإن هذه الأمور تجعل المشاهد المتلقي ينتقط كل تلك المواضيع ويحاول البحث عن المعلومات التي تصقل مواهبه في إطار الإحساس بالخطر الجمعي.²

وطلأت مجموعة من التحولات الكبرى على عرض هذا الموضوع، جعلت ضرورة حضور عنصر التعبئة الفورية مهما، تقاديا لإطلاق العنان لانتقادات الغير وإثبات الذات عبر التأثير في صناعة الرأي العام حول هذه القضية، فالمشاهد المتلقي يسعى إلى إيجاد قنوات تعمل على تشكيل الخامة المعرفية والمعارية له، وبناء إستراتيجيات للتأثير المتبادل والوصول إلى درجة من الإقناع. إن هذه الأمور تنطبق على الهوية الأمازيغية وما تم طرحه من أفكار في البرامج الحوارية، دفعت المشاهد إلى التركيز على المتابعة في أن هذه البرامج، تعبر عن البناء الاجتماعي والذي يدخل في السياقات الاجتماعية والتنظيمية والتصورات السياسية والهوياتية، وقد يكون نتاج التفاعلات المتنوعة قليل الترابط وضعيف الانسجام في لحظات معينة، مما يترك بعض الهزات الارتدادية على المجتمع، تدفع أحيانا الأفراد إلى التشكيك في مدى ارتباطهم بهذا الوطن، لكن نجد أن كل هذه البواعث تعمل على مراقبة وإدارة وإنتاج التأثيرات المهمة المتعلقة بالأمازيغية وخاصة بعد خطاب أجدير، والذي وضع المسار وكيفية المضي به في إطار التوافقات المجتمعية. وكما نجد مواطن يتفاعل دوما مع القرارات الخارجية المقدمة في وسائل الإعلام السمعية البصرية من خلال بيانات البحث الميداني، والتي ترتبط ارتباطا جوهريا

¹ - عبد الفضيل (أكنديل) "الأوجه القانونية الدولية للصحراء المغربية"، مطبعة الرسالة، الرباط، السنة 2006 ص: 36-37 للمزيد راجع:

- تقرير حول مغربية الصحراء حقائق وأوهام حول النزاع من إعداد وزارة الاتصال سنة 2016 ص: 13

13H00GM <http://mincom.gov.ma/wp-content/uploads/sahara-realite.pdf> 10/08/2016

- تقارير ورسائل تتعلق بقضية الصحراء منشورة في موقع وزارة الخارجية المغربية: 14/07/ 2014 GMT17H00

<https://www.diplomatie.ma/arab/Documentsdereferences/tabid/1786/language/en-US/Default.aspx>

² - سماح (خرج عبد الفتاح) "الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي، أزمت المجتمع المصري نموذجا"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2011، ص: 139-140.

بمصالح المغرب والمتمثلة في التدابير المتخذة في هذا الصدد، وفي الغالب ما تحمل صفة ردات فعل قوية، عبر قطع العلاقات الدبلوماسية وتقديم مساعدات للدول الصديقة والحليفة سواء كانت هذه المساعدات اقتصادية أو سياسية أو أمنية.¹

المطلب الثاني: قياس تأثير المادة السياسية المعروضة على سيورة القيم والسلوك الفردي والجماعي

عمد الإعلام السمعى البصري المغربى بكل أطرافه على طرح المواد الإعلامية ذات الطبيعة السياسية، وقد اختلفت درجة تأثيرها من الإيجابى إلى السلبى وذلك أثناء عرضها الأمور والمعطيات، وحجم النقد اتجاه مختلف السياسات الموجودة فى المجتمع، وطريقة إيلائها لعنصر التوازن فى المجتمع، و يطرح ذلك علامات حول الأهداف المتوخاة من هذه الطريقة فى التعاطى. و تتوخى هنا وسائل الإعلام السمعية البصرية حدوث عملية تفاعلية بشأن تأثير ذلك فى قيم وسلوك الأفراد بالمجتمع وإدراك تام للمخاطر والتهديدات والتي من الممكن أن تحدث، فالسلوكيات الموجودة هي نتاج لاختلافات الفردية الموجودة فى المجتمع، والتي هي ناجمة عن اختلاف فى المواقف والسياقات المجتمعية ومستوى الثقة فى القائمين على شؤون المجتمع، وينطبق هذا الأمر على إشاعة قيم المواطنة والمشاركة السياسية فى المجتمع والذي يجسد روح التضامن المجتمعي، ويعمل على ترسيخ قيم الاختلاف والتعايش واحترام الآخر، والمسؤولية والنزاهة فى تدبير الشأن العام.

فالعلاقة بين المواطن ووسائل الإعلام السمعية البصرية عند عرضها للمواد السياسية، وهي علاقة مباشرة وتقوم بعرض أجندات المواضيع والمشكلات المرتبطة بها، وتسعى إلى إحداث نوع من التداخل السياقي فى بلورتها، فإثارة المادة السياسية ينطلق عبر محاولة إعادة النظر فى بعض السياسات الموجودة أو الإبقاء عليها وتدعيمها فى سبيل تغليب نوع من الإجراءات الموجودة.

والملاحظ خلال رصد الحلقات المعروضة فى وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب والخاصة بالمواد السياسية، تجد الغالبية منها تلتقي فى عدة عناصر تهم الكيف والطريقة التي وجب التعامل معها، وتحاول إبراز القيم الأساسية المعززة الاندماج الجمعي والبعيدة عن صيغ

¹ - هناك عدة حالات أثرت فيها وسائل الإعلام فى موضوعاتها على غرار الأزمة مع جنوب إفريقيا والعودة إلى الاتحاد الإفريقي والعلاقات مع كوبا وبعض الدول فى أمريكا اللاتينية، وإقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع نيجريا واتفاق تجديد الصيد البحرى مع الاتحاد الأوربي.

المبالغة والكلمات الاستثنائية، وترغب في تجاوز التمثيلات الخاطئة والتي تجعل من المواد الإعلامية عبارة عن تمسرحات سياسية، ودون أن يكون هناك التقاء لمضامين الرسائل الإعلامية وأهدافها وتقترن بتغيير السلوكيات، والتي يلتزم بناءها على المعرفة بعرض المعطيات والأفكار والبيانات وليس على العاطفة، وتعود هذه الأشياء بنسب مهمة في التركيز على مجموعة من القيم بهدف إغناء النسيج الاجتماعي، عبر استقلالية الآراء والمواقف وتدعيم العلاقات العمودية والأفقية بين مكونات المجتمع واحترام أخلاقيات الانتماء.

وتدفع هذه العناصر إلى الذهاب بعيدا في الانخراط العقلي والبناء مع القضايا المهمة للمجتمع وهذا ما تمت ملاحظته في عدة برامج، وذلك بتعزيز عنصر الانتماء وبالأخص في القضايا المصيرية، كقضية الوحدة الترابية أو أثناء الأحداث الاحتجاجية والمواضيع المرتبطة بالحفاظ على الأمن، وعناصر تطبيق النزاهة والشفافية عندما يتم محاسبة بعض المسؤولين على الهفوات والأزمات التي ارتكبوها أثناء تدبيرهم وليكون المجتمع شريكا ومتحملا لمسؤولياته وأن ينخرط بمشاركة تفاعلية حقيقية.

الفقرة الأولى: ترسيخ المواطنة والمشاركة المجتمعية

يُمكن النظر إلى قيم المواطنة والمشاركة السياسية في المجتمع على وجود روابط قوية بين الفرد والمجتمع، يترتب عليها حقوق وواجبات وتنبثق عن ذلك مبادئ، أهمها المساواة والعدل والحرية وحكم القانون وسيادة حقوق الإنسان، وزادت أهمية عرض وسائل إعلام السمعية البصرية للمواد السياسية عبر ترسيخها لعنصري المواطنة والمشاركة السياسية¹.

ويعمل هذا الكم الهائل من المعلومات بتأثير على عملية صناعة القرار السياسي والخوض في ثنایا المشاركة السياسية والبرامج الحكومية وأدوار المجتمع المدني، وبمنح الاطلاع كذلك على الاتجاهات السياسية في كل زوايا اشتغالها سواء سياسيا أو اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا و حقوقيا، في نفس الوقت يقود إلى الانخراط الفعلي في قضايا المجتمع والبحث عن كيفية التفاعل معها وفك رموز الرسائل الإعلامية التي يتم إنتاجها من طرف وسائل إعلام السمعية البصرية، والتي عمل المنتجون على إخراجها بطريقة تتماثل مع رغبات الأفراد وتحقق أهداف القنوات السمعية البصرية بالمغرب.

¹ - عدنان (السيد حسين)، "المواطنة ومركزية فكرة الدولة"، مداخلة في ندوة المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي،

كما يلاحظ أن مشاهدة كل الأحداث والقضايا من قبل الأفراد، تكون مشاهدة متقطعة، وليست مستمرة وهذا ما تمت ملامسته من معطيات الاستبيان والبحث الميداني، وبالتالي هذا فرض استغلال كل اللحظات الإعلامية عبر التركيز على السلوكيات وإثراء نوع معين من المواقف. وتلتقي الغالبية من المستجوبين في زاوية الدور الإيجابي للمواد السياسية في ترسيخ عدة قيم، فهنا مختلف الأفراد يجدون أنفسهم ليس فقط أمام ظهور مظاهر تعبر عن آرائهم، إنما أيضا أن تستمتع بها وأن يؤخذ بها وأن تشعر بالمشاركة التي تتجسد في اللغة الإعلامية التي توظفها وسائل الإعلام السمعية البصرية عبر سيادة التقنية وما نجم عن ذلك في صعوبة التمييز بين المشاركين والمشاهدين، والذين لهم معتقدات ومواقف مختلفة وتستطيع الرسائل الإعلامية أن تنفذ لهم، لتحدث تغييرات على مستوى إحساسهم بالانتماء والمشاركة الفعالة في المجتمع. فالانتماء المطروح في هذه البرامج لا يعد مجرد نمط معين وحده كمحدد جوهري في سياقات التعاطي، بل يذهب إلى مستوى تمتع الأفراد بالحقوق، والتي من أهمها المشاركة في المؤسسات السياسية بالانخراط بها عن طريق المشاركة الانتخابية واختيار نواب يمثلون خيارات المجتمع، مما ينعكس بشكل مباشر على آثار التدبير الحكومي والمؤسساتي للمجتمع،¹ وواقع الحال أن إفراز عدة قيم تلامس المواطنة والمشاركة المجتمعية، يعرض الحاجة الماسة لها في هذا الوقت بالذات، والذي أضحت العولمة عاملا حاسما في خياراتها دون أن يكون هناك حاجز أمامها.

ومن شأن ذلك أن يخلق ضعف في مفهوم المواطنة التقليدية بالانتماء وتعزيز الهوية إلى المواطنة المعولمة، والتي يكون فيها المرء ذا حضور عرضي نابع من سوء فهم للخصوصيات الثقافية والسياسية والاقتصادية لأي مجتمع، وينتهج هذا أسلوب قواعد التأثير المتباينة بين الاستياء ورفض الواقع أو الانخراط فيه بشكل منقطع النظير ومما يتحمل معه تكاليف وأعباء ذلك. وفرضت الحاجة إلى الإلمام بحجج هذا التأطير والتوجيه والتأثير شكلا معينا ونظاما واضحا، على مستوى تمثلات الأفراد لوسائل الإعلام السمعية البصرية والقيم التي تقوم بترسيخها في جانبي المواطنة والوحدة والمشاركة المجتمعية.

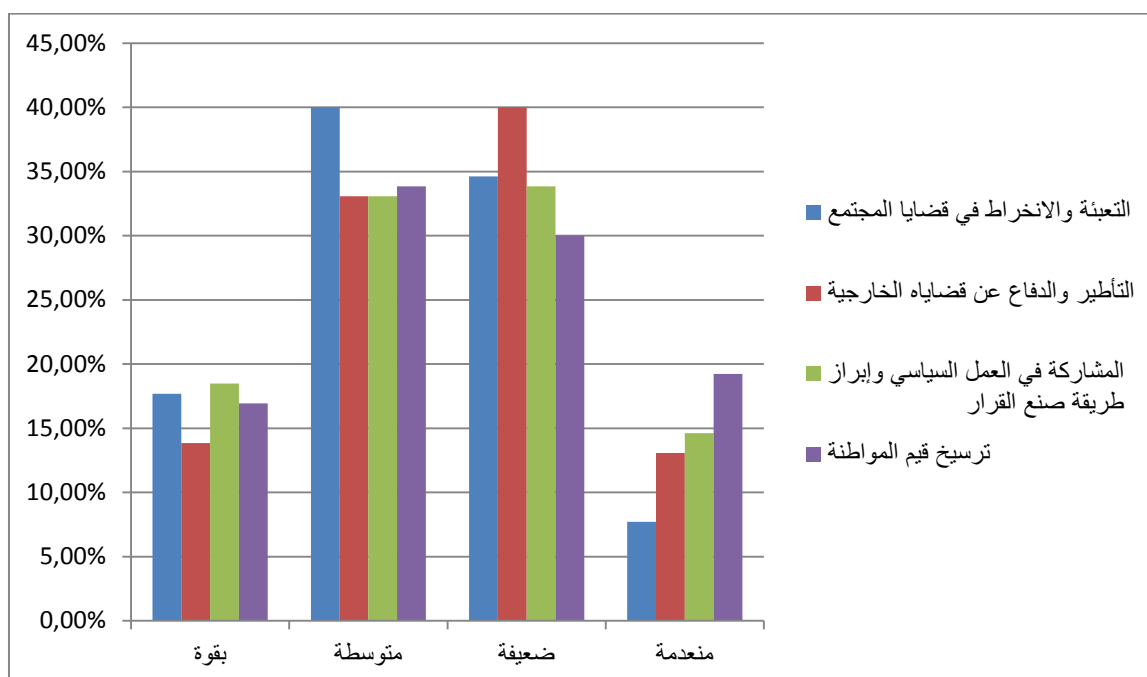
¹ - مصطفى (عبد الكريم عدوان)، "بين حقوق المواطن وحقوق الإنسان" مداخلة في ندوة المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، مراكش 13-15 مارس 2009، ص: 86 للمزيد راجع

جدول رقم 35: نسب مساهمة البرامج السياسية في ترسيخ قيم المواطنة المجتمعية

القضايا	مستوى المساهمة			
	بقوة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة
التعبئة والانخراط في قضايا المجتمع	23	52	45	10
	17.68%	40%	34.62%	7.70%
التأطير والدفاع عن قضايا المجتمع الخارجية	18	43	52	17
	13.85%	33.08%	40%	13.07%
المشاركة في العمل السياسي وإبراز طريقة صنع القرار	24	43	44	19
	18.47%	33.08%	33.84%	14.61%
ترسيخ قيم المواطنة	22	44	39	25
	16.93%	33.84%	30%	19.23%

المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

رسم مبياني 21: يوضح نسب مساهمة البرامج السياسية في ترسيخ قيم المواطنة المجتمعية



المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

نلاحظ أنه من خلال الجدول بأن نسبة التعبئة والانخراط في قضايا المجتمع وغيرها من القيم سواء بالنسبة للمواطنة والمشاركة المجتمعية غالبيتها متوسطة وتراوح بين 40% بالنسبة الأولى 38.08% لدفاع عن القضايا الخارجية، نفس الأمر بالنسبة للمشاركة السياسية وصناعة القرار فبلغت 33.84%، ونجد كذلك ارتفاع معدلات الضعف في كل منها والتي لا تتعدى نسبة القوة 20% في كل القضايا الخاصة بمستوى المتابعة وترسيخ قيم المواطنة والمشاركة المجتمعية، وي طرح ذلك علامات تساؤل كبيرة حول هذه النقطة.

وتقدم كل هذه العناصر نوع من النقائص حول قدرة وسائل الإعلام السمعية البصرية عبر عرضها للمادة السياسية في تحسين مستوى المشاركة السياسية، وكيفية عرض البرامج والمشاركة في صناعة القرار السياسي. فقراءة ذلك لا يجب أن تخرج عن السياق العام الذي وجدت فيه والتي تحيط بعملية عرض هذه المواد، ومدى أخذها في الاعتبار حاجات المواطن و تنوعاته ورغباته وانتظاراته والمسافة بين الأحداث والوقائع الذي أوجدها،¹ وكذلك غياب التوليفة القادرة على صناعة القيم والتي تهم مواطنة المشاهد في دفعه إلى المشاركة الفعالة، وذلك نابع من الطابع التجاري الذي يغلب على مختلف وسائل الاعلام السمعية - البصرية، والمتجلى في صور الإعلامية والوصلات الاشهارية بهدف التسويق لا غير.²

وبشكل عام هذه الأمور لا تعطي قناعة راسخة في دواعي هذه الاتجاهات الإعلامية، وقد بينت التجربة سواء المباشرة أو غير المباشرة، في سبيل إعادة تشكيل الحدود بين الخاص والعام حول الدور الأساسي لوسائل الإعلام وقدرتها على إثبات ذاتها لدى عموم الأفراد المتابعين لها، عبر محاكاة هواجس وطموحات هذه الفئات. وبالعودة إلى التعبئة والانخراط في قضايا المجتمع يتم لمس وجود فراغ حول هذه الحالة نظرا لارتفاع منسوبية المطالب المجتمعية، وعدم القدرة على مواكبتها في الحد من البطالة وتوفير فرص الشغل و تحقيق العدالة الاجتماعية، وينطبق ذلك على المشاركة في العمل السياسي، فجل الانتخابات التي حدثت في السنوات الأخيرة تعرف عزوفا واضحا عن التفاعل والمشاركة ويكون التصويت

¹ - نهوند (القادري عيسى)، "تلفزيون الواقع بين المتلقي وواقع المشاهدين" اتحاد إذاعات العربية، تونس، السنة 2008 ص: 36-37 للمزيد راجع

- حسن مظفر (الروز) وآخرون "ثورة الصورة المشهد الإعلامي وفضاء الواقع"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2008، ص: 128-129

² - حسن مظفر (الروز)، نفس المرجع السابق، ص: 128-129

بواسطة قلة قليلة من الأفراد لأسباب يعرفها الجميع، وتتمثل أولاً في شكل الديمقراطية الداخلية لأحزاب السياسية، والذي يتميز بخلود الزعيم وعدم تجدد النخب و ضبابية وضوح البرامج الحكومية سواء بالنسبة لأغلبية والمعارضة، ويجعل العمل السياسي مناسباتي، وإذا كانت تيارات الإسلام السياسي قد أدخلت آليات وقواعد التأطير الديني وصقلها بما هو سياسي، وهذا ما يفسر دوما ارتفاع منسوبية التصويت عليهم في الانتخابات منذ 2007¹

كما أن ترسيخ قيم المواطنة يفرض منح هذا المواطن الاعتبار في توفير جل الحقوق من المعيش اليومي والخدمات الصحية والاجتماعية وفي نفس الوقت عليه واجبات، تبتدئ بعدم التهرب الضريبي، مروراً للمشاركة في الأعباء اليومية للحياة في المجتمع المغربي، وكل هذا ذلك يروم إلى تفكيك تخوم هذه الحالات والحد من جوانبها السلبية. فالمرحلة الحالية هي مرحلة تحديد المسار والتخفيف من حدة السيناريوهات المستبعدة وغير الواردة، والتي أبرزها الحراك الشعبي في 20 فبراير أثناء الارتجاج الثوري والذي أبان مؤخراً عن غياب مؤسسات الوساطة في المجتمع، مما يفرض على وسائل الإعلام السمعية البصرية التعبئة والتأطير في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ البلاد.

ويتجاوز إسهام وسائل الإعلام السمعية البصرية في التربية الإعلامية على قضية المواطنة إلى أبعد من ذلك، بالانفتاح على قضايا المجتمع و خلق فضاء عمومي مواطن، والذي تلتقي فيه مختلف الإسهامات بشكل عفوي، وهذا ما يدفع إلى المشاركة في الحياة العامة، وأعادت البرامج الحوارية التي تعرض المادة السياسية فتح النقاش، حول قدرتها على تأطير الحقل السياسي والدفاع عن قضايا المغرب والإحساس بالمواطنة والانخراط بشكل بناء في ما يقع بالمجتمع.

و لكن تكون هذه الشذارات أحيانا في حالات غير متوازنة، حتى تطرح مسألة الاستقلالية والمهنية في التعاطي مع الموضوعات والرسائل، ولكن ذلك لن ينظر إليه فقط بمظهر سلبي سوى في جزء جانبي وهامشي، وقد تحولت وسائل الإعلام والسمعية البصرية مؤخراً إلى وسيلة وآلية لامتناس والتفتيس على أفراد المجتمع، ويختلف ذلك من وسيلة إلى أخرى حسب أطراف الموضوعات المحددة لها، وهذا التعاون في معظمه لا يعد حاسماً في عنصري جودة

¹ -Juan A,(Macias Amoretti), "seeking an "other" desperately: The dialectical opposition of political Islam in Morocco", The journal of north African, volume 20,serie 3, Routledge, 2014, P:339-340

وقيمة وما يتم عرضه، ولكن من الممكن أن يتحقق التأثير في أبهى صورهِ بالاطلاع على سلطة حقيقة اتخاذ القرار والمتنفذين به. هنا نقف على حالة مميزة وفريدة قائمة على وجهة نظر، والتي تتضمن تقديم المواد السياسية لإثبات الانخراط الفعلي في تقديم قضايا المجتمع، بالمقابل الحصول على السند والصفوة ضمن القنوات الإعلامية السمعية البصرية، وتعتبر هذه الصيغ وسيلة تأثير وسائل الإعلام السمعية البصرية ومستوى القيم وحجم المشاركة السياسية، والذي بدأ أنها غير قادرة على مواكبة تحديد اتجاهات المجتمع في ظل الإعلام الجديد، والتحول من البث التلفزيوني والإذاعي الأرضي مؤخرًا إلى الرقمي، وسلطة الصورة وأثرها على صياغة وصناعة الرأي العام وتحول المتلقي إلى مراسل عوض أن يكون مشاهدًا أو متلقيًا.

الفقرة الثانية: المساهمة في ترسيخ قيم الاختلاف والتعايش واحترام الآخر

يعتبر احد أهم أسباب الحفاظ على تنافس المجتمع وترابط مكوناته العمل الدؤوب على التعايش السليم، كركيزة من ركائز نهضة الأمم في سعيها الدائم نحو الازدهار والرفق والتتنوع الهوياتي والمجتمعي. لقد تعاضمت أهمية هذا الدور في المغرب من قبل وسائل الإعلام السمعية البصرية منذ إصدار قرارات التحرير وإنشاء الهيئة المستقلة لإشراف عليه HACA، وقد عكفت كل المواد الإعلامية السياسية على التطرق إلى العلاقة بين أعراض غياب استحضار هذه المسألة وآثارها الإيجابية في حالة الاستجابة لتفاعل المواطن عند عرض زوايا ذات رؤيا واضحة و تؤكد باللموس خصوصياتهم الهوياتية والثقافية¹.

ويعتبر الوعي بالخصائص المختلفة للمجتمع من طرف وسائل الإعلام السمعية البصرية، ذا أهمية في التطرق لترسيخ قيم التنوع والاختلاف والتعايش، كما أن احترام الآخر نابع من ضرورة الحد من وقوع أحداث المسببة للتوتر،² وتوجد في المغرب هويات وثقافات متعددة وروافدها متشابكة، مما فرض الأخذ هذه الأمور بالحسبان على هذا المنوال حضرت مقاربات التنوع في التعدد اللغوي بين الأمازيغية والحسانية والدارجة المغربية، وبدأت فصول النقاشات القوية حول جعلها لغة رسمية في مناحي الحياة المهنية والتعليمية مؤخرًا بين العديد من الرواد والمفكرين والسياسيين في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب.

¹ - Jürgen (Habermas) "De la Tolérance religieuse aux Droits culturels" in: cités, 2003/ 1N°13 PUF De l'éthique de la discussion Flammarion, 1999, PP:132-133

² - هريبرت (شيلر)، "الاتصال والهيمنة الثقافية"، ترجمة مختار (محمد) ووجيه (التهامي)، الهيئة العصرية العامة للكتاب القاهرة، 2007 ص: 96-97

و ظهر جليا عنصر الاختلاف في عدة منطلقات تحليلية بوسائل الإعلام السمعية البصرية بين التيار الحداثي والتقليدي وهمت مقاربات عدة، حول اللغة والدين والحريات الفردية ومبادئ العيش المشترك بما يدعم التعددية الثقافية،¹ فمسألة الاستمرار في هذا الإطار تسعى إلى الرغبة في الحفاظ على ثقافة المجموعة وهويتها، مع المشاركة بتبادل وجهات النظر المختلفة حول كيفية إدارة الثقافة الموجودة لعينات الأفراد بالمجتمع والوصول إلى الاندماج والتعايش، بترسيخ قيم ومواقف العيش بمجتمعات متعددة والقبول بقيمة التنوع، واحترام خصوصيات أفرادهم عبر تعزيز المشاركة العادلة لجميع فئات المجتمع.²

وبدون مواربة فإن ترسيخ هذا النوع من القيم عبر وسائل الإعلام السمعي البصري بالمغرب، كان لزاما في ظل الإرهابات والتحولات المجتمعية بعد الارتجاج الثوري، وقبله بدأت معالم رسم خطوات ذلك في منح عدة صلاحيات للهيئات والمجالس الاستشارية وغيرها من المنظمات، بما يزكي التوجه العام سواء السياسي أو المجتمعي الذهاب نحو اعتبار التعايش والتنوع واحترام الآخر خطأ فاصلا لترسيخ الديمقراطية وعناصرها المتعددة. ويجد ضالته هذا الجوهر من الأفكار والتصورات في العينة المدروسة بالبحث الميداني، والتي أفرزت بيانات متداخلة على مستوى التنوع الهوياتي والديني والفكري، وروح الاحترام الآخرين في المجتمع وإعطاء حق الاختلاف مكانة أساسية في التعايش، والتركيز في عدة زوايا على قيم الاستهلاك المواكبة للتحولات، والتي يكون للتأثيرات الخارجية دور حاسم في تطبيقها، وهذا المجال لا يقتصر على الحقل الإعلامي السمعي البصري بالمغرب، إنما يقود إلى المجالات الأخرى المرتبطة به، كالمجال الاقتصادي الذي يعد محدد مهم في اختيار توقيت عناصر عرض تلك المواد من أجل إبراز هذا النوع من القيم.³

¹ - محمد (يونس)، "موجز تاريخ الحرية، قصة ميلاد حقوق الإنسان والمواطن"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة ن السنة 2011 ص: 35-36

² - آلان (تورين) "براديغمات جديدة لفهم عالم اليوم"، ترجمة جورج (سليمان) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2011 ص: 250-251 للمزيد راجع:

- Rabia (Redouane), "linguistic diversity on linguistic Rivalry in Morocco? realities and perspectives", international journal of Education and Human Development, vol 2 N°1 January 2016 P:18 <http://ijehd.cgrd.org/images/Vol2No1/3.pdf> 07/08/ 2016 17H00 GMT

³ - فالقيم المراد إيصالها من قبل ما يتم عرضه في وسائل الإعلام والسمعية البصرية، وجب أن تكون بشكل دائم وليس وليدة لحظات فقط، وهذا ما تم ملامسته في العديد من مقابلات ومجريات البحث الميداني، بحيث هناك أفراد يقرون أن الإعلام السمعي البصري بالمغرب دون التطلعات وذلك راجع لغياب التوظيف السليم للموضوعات وتوجيهها و يتعين معه العمل على

فانطلاقاً من المؤثرات التي تم استحضارها في هذا الجزء، تجدها ترتبط باندماج المكونات الهوياتية والثقافية للمجتمع المغربي وكيفية جعلها عامل قوة واستقرار في ظل مناحي الحياة الجديدة المعلومة. وقدمت وسائل الإعلام السمعية البصرية في عرضها للمواد السياسية عدة قيم تهم هذا الشأن الخاص بالتنوع، بموازاة مع إغفال استحضار قواعد أخرى غير لغوية لكنها بنيوية ومجتمعية، وتتطلق من مكونات المجتمع المغربي إلى فضاءات أوسع على مستوى عنصري التنوع والاستقرار، وتستند إلى مدخلات ومخرجات علاقة الدولة والمجتمع بالمغرب.

جدول رقم 36: مساهمة وسائل الإعلام في ترسيخ قيم التنوع واحترام الآخر

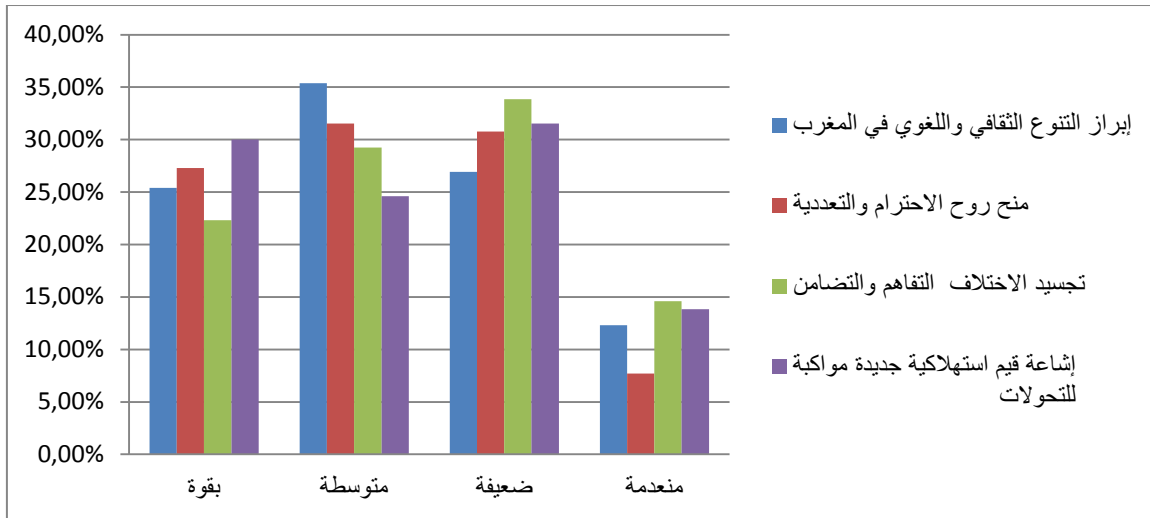
القيم	مستوى القيم				المجموع
	بقوة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة	
إبراز التنوع الثقافي واللغوي في المغرب	33	46	35	16	130
	25.39%	35.39%	26.92%	12.30%	100%
منح روح الاحترام والتعددية	36	41	40	10	130
	27.70%	31.54%	30.76%	7.69%	100%
إعطاء تجسيد الاختلاف منبغ التفاهم والتضامن	29	38	44	19	130
	22.31%	29.24%	33.84%	14.61%	100%
إشاعة قيم استهلاكية جديدة مواكبة للتحويلات	39	32	41	18	130
	30%	24.62%	31.54%	13.84%	100%

المساهمة في ترسيخ قيم الاختلاف والتعايش واحترام الآخر

المصدر: تركيب شخصي انطلاقاً من معطيات الإستمارات

مواجهته والتغلب عليه وإخراجه من النمطية والسلبية إلى التأثير والتوجيه وإشاعة قيم الاختلاف وآخرون يطرحون أفكار تدعم الحقل الإعلامي بالنظر إلى حجم الإمكانيات غير القادر على الرقي به والسياقات الجديدة في زمن البحبوحة الإتصالية.

رسم مبياني 22: مساهمة وسائل الإعلام في ترسيخ قيم التنوع واحترام الآخر



المصدر: تركيب شخصي انطلاقاً من معطيات الإستمارات

ونلاحظ أن مستوى إشاعة قيم الاختلاف والتنوع في وسائل الإعلام السمعية البصرية حسب العينة المبحوثة، يظل محدوداً ولا يتعدى 25% بشكل إيجابي، في حين يصل مستوى الضعف إلى 27% ونفس الأمر يتطابق مع التضامن والتفاهم ولكن هناك قيم جديدة أفرزتها التحويلات، وتتمثل في القيم الاستهلاكية للمواد والموضوعات الإعلامية وأن نسبتها مرتفعة إذا ما قورنت بباقي النسب الأخرى وتصل على مستوى الحضور القوي إلى 30%، هذا يقدم صورة مصغرة في الوظائف الأساسية لحقل السمع البصري بالمغرب، وكذلك نجد أن نسبة تجسيد ثقافة الاختلاف والتضامن تصل في الضعف إلى ما يقارب 34%، بينما تظل إشاعة قيم الاستهلاك عند نفس النسبة. وتطرح كل هذه المؤشرات نوعاً من السجال على مستوى مضامين المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية على نحو يعطي تصورات مهمة بالنسبة لضرورة إعادة النظر و مراجعة مضامين هذه المواد، ويتطلب معه إحداث تحولات عميقة في القواعد الخاصة بأثر هذه المواد الإعلامية وذلك بإبداع أفكار جديدة وتحقيق الاندماج مع رغبات و ميولات جميع أفراد المجتمع. ولقد أثبتت التجربة دوماً أنه في حالة عدم قدرة وسائل الإعلام السمعية البصرية على تدبير المرحلة الانتقالية بمعزل عن الحساسيات وتجاوز الثغرات، فإن هذا يجعل من قدرتها على إشاعة قيم الاختلاف والاحترام والآراء صعبة التحقق والمثال في ظل الحرص على إخراج برامج وفق ضوابط محددة.

وهذه الحالات الموجودة هي في نهاية المطاف إفرار للعينة المبحوثة من أفراد المجتمع، والغالبية تذهب في هذا الاتجاه، اللهم إذا استثنينا بعض الأصوات هنا وهناك والتي تقرر أن

المادة السياسية تحتاج إلى ابتعاث جودتها، وإشاعة نوع من القيم الجديدة بالمجتمع في أمس الحاجة لها،¹ والعمل أن يحضى المواطن بأولوية في إطار القيم الاستهلاكية على مستوى سياسات التخطيط الإعلامي والبرمجة الإعلامية.

ويظهر أن مساهمة وسائل إعلام السمعية البصرية في ترسيخ قيم الاختلاف والتعايش والتعددية عبر المواد السياسية التي تعرضها خاضعة لاعتبارات متعددة سواء السياسية والثقافية والدينية، ولا تعكس بشكل عام التحولات و الإرادات المجتمعية الهادفة إلى إعطاء النسق السياسي والمجتمعي دفعة مهمة لمعالجة المشاكل وحالة الركود والتردد الموجودة بين مختلف أفراد ومكوناته.

الفقرة الثالثة: تعزيز قيم المسؤولية والنزاهة في تدبير قضايا الشأن العام

حاولت المواضيع المعروضة في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب خاصة السياسية، من أن تقوم بتعزيز نوع من القيم الأساسية و التي ترتبط بالمسؤولية والنزاهة في تدبير قضايا الشأن العام. فوسائل الإعلام تمتلك القدرة على التأثير مع اختلاف الطرق التي تمارس بها ذلك، عبر مناقشة بعض الطابوهات التي تهم تدبير الشأن العام وذلك من أجل الإسهام في تجاوز بعض القيم السلبية، والسماح لعموم الأفراد بإمكانية الاطلاع على المعلومات ونشر الآراء والأفكار، عبر إطلاق العنان لمساحات حرية التعبير والاختلاف من خلال وسائل الإعلام.²

كما أن التطور المطرد في الأحداث أعاد النظر في القيم التي تتيحها وسائل الإعلام السمعية البصرية حول تدبير الشأن العام، ويتطلب الصراع الحفاظ على الحصافة والكياسة في التعرض للآراء، وتجاوز الردود السلبية بما يتلاءم مع جودة ومهنية المواد المعروضة³. فأنشاء تناول بعض مظاهر سوء تدبير الشأن العام، يفترض هذا الأمر الانطلاق من التراكمات المحدثه من قبل السياسات المطبقة عليه ويجعل الشكل الجوهري لمصادقية وسائل إعلام

¹ - ينطبق ذلك على العديد من الجمعيات المهنية والحقوقية، والتي تعنى بحقل الإعلام في المغرب وإدخال عنصر مهم في الجامعات الغربية هو التربية على الإعلام ووسائله وكيفية توظيفها خدمة لأجندة مجتمعية تسعى الى الرقي بوظائف المجتمع.

² - هند (عروب)، "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي"، دار الأمان، الرباط 2000 ص:240

³ - دراسة حول النظام الوطني للنزاهة بالمغرب، من طرف المنظمة الشفافية الدولية 17H00 GMT 2015/05/06:TI

السمعية البصرية مهما .

وشهد المغرب مع دستور 2011 بزوغ معطيات جديدة من قبيل ربط المسؤولية بالمحاسبة والنزاهة أثناء ممارسة المهام في شتى المجالات في نطاق نوع من الحكامة الجيدة،¹ ولم تكن درجة تأثير هذه التغييرات مفاجئة على وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، لكن المشكلة أكثر شيوعا فيها هو زاوية نظرها لأحداث والتطرق لها، بعيدا عن التشويه والاستباحة المقصودة في مقارنة هذه القضايا، لأن هذا النوع سيفرز لنا عدة قيم حول عنصري التخليق والشفافية الدالين على المصادقية والنزاهة والمسؤولية،² فالفهم الأساسي لهذه المعالجة والتفكير السليم المتقارب لها، هو القادر على تقديم أجوبة صائبة ورصينة حول طريقة عرض قضايا تدبير الشأن العام.³

ويعتبر موضوع قيم النزاهة والمسؤولية في تدبير قضايا الشأن العام بوسائل الإعلام المغربية غير واضح المعالم في العديد من القضايا التي تم عرضها، مما جعل القيم الناتجة عنه في مجملها قيم سلبية حسب العينة المستجوبة، وتمثلت معالم هذه السلبية أحيانا في التلاعب بطبيعة المعلومات وتجاهل الحقائق، والاعتماد على الإثارة وتأجيج العواطف والاهتمام المتزايد بالسرعة على حساب الدقة.

وهذا ما حد من قيمة المادة السياسية المعالجة لقضايا تدبير الشأن العام، والتي تتوخى تعميق النزاهة والمسؤولية في المجتمع المغربي، واجتثاث كافة مظاهر سوء التدبير داخله، والمستفحل بدرجات متفاوتة حسب أهمية المؤسسات والوسائل المستخدمة من قبلها.⁴ ويهدف

¹ - دراسة حول النظام الوطني للنزاهة بالمغرب، نفس المرجع: تاريخ التصفح 17H00. GMT 06/05/2015

ص: 118

http://www.transparencymaroc.ma/TM/sites/default/files/Etude%20SNI%20finale%20ar_0.pdf

² - دراسة النظام الوطني للنزاهة بالمغرب، 2014 نفس المرجع السابق ص: 119.

³ - ويستند نظام النزاهة الوطني في المغرب على عدة مقومات أساسية وخاصة ثالوث الدور والحكام، والقدرة، كمؤشرات قياسية بين المتدخلين الرسميين والغير الرسميين والتي تضم الأحزاب السياسية وهيآت تطبيق القانون والقضاء والبرلمان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والإعلام ولجنة الانتخابات والإدارة ومؤسسة الوسيط والمجتمع المدني والجهاز التنفيذي والمقاولات وللمحاكم المالية.

⁴ - تقرير الحق في الولوج إلى المعلومات: بوابة أساسية لتدعيم الشفافية ومحاربة الشفافية"، صادر عن الهيئة المركزية للوقاية

من الرشوة ICPC أشتتير 2012 ص 9-10

<http://www.icpc.ma/wps/wcm/connect/b8ffa500495c78fa965f9be2d68c281aa/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%8>

17h00 GMT :2014/07/06

تتاول وسائل الإعلام لقضايا تدبير الشأن العام والسعي إلى استحضار النزاهة والمسؤولية الى التأسيس لمناخ جديد من الحريات، مرده أن وسائل الإعلام تعتبر سلطة رابعة، وتختص بعرض القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص من الخدمات والحقوق. وهناك جدل دائر حول توظيف وسائل الإعلام السمعية البصرية من قبل مالكيها، لتشويه سمعة منتقدي تدبير الشأن العام بطريقة المعاكسة، والتي تتعارض مع عملية البحث المرتكزة على تفعيل دور وسائل الإعلام في إشاعة قيم النزاهة والمصداقية، انطلاقا من الإحاطة الكاملة بوضع تدبير الشأن العام والآثار الإيجابية والسلبية المترتبة له بالنسبة لمختلف شرائح المجتمع¹.

فاستحضار الحلول الأساسية للحد من ظاهرة سوء تدبير الشأن العام في المجتمع، سيكون مؤسسا على الشكل العام لهذه القضايا و مربوطا بالتعرض لدوافع سوء التدبير مع تفعيل أساسيات دور وسائل الإعلام في محو جل الآثار الغير مبنية على الحجب والبراهين، وذلك عبر نشر التجارب المقارنة في كيفية تجاوز الاختلالات أثناء تدبير الشأن العام، وتسهيل الضوء على العلاقة بين مختلف مكونات الجهاز التنفيذي، وإطلاق مبدأ الشفافية في جميع مراحل التحقيق والتقصي حول مواضيع المواد الإعلامية الخاصة بتدبير الشأن العام. فالهدف هو الارتقاء بهذا الحقل وهذا لن يكون ذا فائدة إذا لم تكن الوسيلة الإعلامية تتوفر على المصداقية وإيمانها برسالتها الإعلامية عبر إجراء التحقيقات والتحريات، وتلعب وسائل الإعلام السمعية البصرية دورا أساسيا في نشر ومحاربة سوء تدبير الشأن العام، والكشف عن الاختلالات الكامنة فيه عن طريق مجموعة من الآليات، باعتبارها أداة وصل بين المجتمع والدولة.

وأثناء التطرق مع عموم المستجوبين في الاستبيان الميداني حول ترسيخ مقومات المصداقية والشفافية وغرس الوعي المجتمعي المسؤول، وربط المسؤولية بالمحاسبة وإشاعة ثقافة النزاهة، تم الحصول على أجوبة متقاطعة وبأدلة وشواهد مختلفة، ولكن في نطاق حدود

¹ - وهنا نجد أن الطعون المقدمة في وسائل السمعي البصري نتيجة حدوث بعض التجاوزات من قبل وسائل الإعلام أثناء عرضها لبعض القضايا تدبير الشأن العام منذ 2003 إلى 2011 لم يتعدى عدد الطعون 160 شكوى تمت معالجتها من قبل الهاكا و5 من طرف القضاء للمزيد أنظر :

- تقرير l'économiste حول عنصر المرتبط بتتبع النزاهة والمسؤولية عدد، 3723 بتاريخ 2012/02/20:

www.leconomiste.com تاريخ التصفح: 2013/03/27 على الساعة GMT 10h00

معينة والتي أثبت أن هذه القيم الخاصة بالنزاهة والمسؤولية هي نتاج ثقافة مجتمعية،¹ ووسائل الإعلام السمعية البصرية تمدّها بأدوات التواصل والنش، وتعمل على تسليط الضوء حول جوانب هامشية بعيدة عن أعين غالبية أفراد المجتمع. فالدافع الأساس هنا هو إعطاء نوع من المصادقية للوسيلة الإعلامية، وهذا يعني نجاح المواضيع المعروضة في وسائل الإعلام السمعية البصرية بإثارة قضايا الفساد الموجودة في تدبير الشأن العام وما تتركه على مستوى المخيال اليومي للمواطن، ومما يمكن وسائل الاعلام السمعية البصرية أن تمتلك مقومات السلطة الرابعة عند التطرق إلى قضايا تدبير الشأن العام بالمغرب.²

جدول رقم 37: مستوى تجليات تعزيز قيم المسؤولية والنزاهة في تدبير الشأن العام

تجليات القيم	مستوى التأثير				المجموع
	بقوة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة	
ترسيخ مقومات المصادقية والشفافية	23	37	42	28	130
	17.70%	28.47%	32.30%	21.53%	100
غرس الوعي المجتمعي المسؤول	31	43	38	18	130
	23.85%	33.08%	29.23%	13.84%	100
إشاعة ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة	38	33	40	19	130
	29.24%	25.39%	30.76%	14.61%	100
تعزيز عناصر التقصي والتحقيق لنشر المعطيات	28	42	36	24	130
	21.54%	32.31%	27.69%	18.46%	100

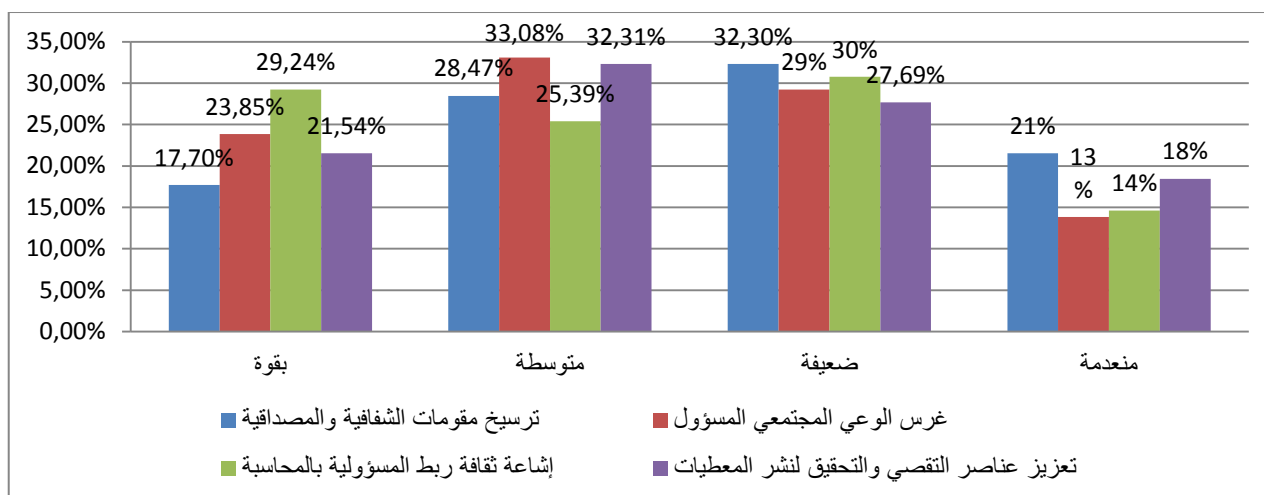
المصدر: تركيب شخصي انطلاقا من معطيات الإستمارات

¹ - تقرير خلاصات المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطوير آلياتها في البلدان العربية، المؤتمر الثالث للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، فاس 19-21 ديسمبر 2011 ص 3 منشور بموقع ICPC المغرب تاريخ النصف: 22H00 GMT 22/08/2014

<http://www.icpc.ma/wps/wcm/connect/83ff6100499c06f1965ad672e05e0009/conclusions+ACI.NET.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=83ff6100499c06f1965ad672e05e0009>

² -rapport national sur la promotion de la transparence et la lute contre la corruption, gouvernement du royaume Du Maroc 2015: P-P :26-27 ::10/09/2015 11h00 GMT
<https://www.mmsp.gov.ma/uploads/fckFiles/file/Rapport%20national%20de%20lutte%20contre%20la%20corruption-VersionFrancaise.pdf>

رسم مبياني 23: مستوى تجليات تعزيز قيم المسؤولية في تدبير الشأن العام



المصدر: تركيب شخصي بناء على معطيات البحث الميداني

ونلاحظ أن الجدول يعرض نسب متفاوتة على مستوى تعزيز قيم المسؤولية والنزاهة في تدبير الشأن العام، فبالنسبة لترسيخ مقومات المصادقية والشفافية نجدها لا تتعدى 17.70%، أما غرس الوعي الثقافي المسؤول فتصل إلى 23.85% وإشاعة ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة 29.24% وتعزيز عناصر التقصي والتحقيق لنشر المعلومات تصل 21.54% في نسبة الحضور القوي، ويبرز ارتفاع واضح لها في نسب الضعف، والتي تتجاوز نسبة 32.30% حول ترسيخ مقومات المصادقية والشفافية وهذا إلى جانب نسبة 30.76% المتعلقة بإشاعة ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة على نحو يحمل دلالات كبرى وإلى جانب ذلك هناك ارتفاع نسبة ضعف الوعي المجتمعي المغروس وعناصر التقصي والتحقيق في نشر المعلومات في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب.

على ضوء ذلك أمكن استخلاص بعض جزئيات تعزيز قيم المسؤولية والنزاهة في تدبير الشأن العام على مستوى غرس الوعي المجتمعي من قبل وسائل الإعلام السمعية البصرية في عرضها للمواد السياسية، والتي تتحاشى المواضيع الخاصة والحساسة، وتجد لها حضورا قويا في وسائل الإعلام البديل بالصوت والصورة مع تأخير التوقيت، ولكن أدى مؤخرا عرض بعض الأحداث في الاعلام البديل إلى اتخاذ قرارات قوية، وصلت حد فتح تحقيقات قضائية، وهنا نجد أن قوة الإعلام البديل أكثر قوة وحضور من وسائل الإعلام السمعية البصرية وخاصة العامة، إذا ما استثنينا بعض البرامج الإذاعية وتركيزها على المستوى المحلي الاجتماعي في إطار المقاربات الجديدة في التعاطي مع المعلومات.

وهذه الزوايا الغير الواضحة في غرس قيم النزاهة والمسؤولية بوسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، متقاطعة من حيث الجوهر والشكل مع طموحات القائمين على حقل الإعلام في إطار إستراتيجية 2021، والتي تتوخى الوصول إلى إعلام مهني ومجتمعي ويصل بنا إلى مستويات متنوعة، تعكس الانتظارات والتوجهات العامة بالبلاد¹.

المبحث الثاني: نحو سياسة إعلامية جديدة وتعددية

تدفع الاختلالات البنيوية التي يعرفها المشهد الإعلامي المغربي، باتجاه التساؤل حول آفاق ومداخل إصلاح هذا المشهد في أفق جعله تعبيرا جليا لواقع وتطلعات المواطنين، وليس سلطة النافذين فيه. هذا الطموح الإصلاحي يرتبط بمداخل المنظومة الإصلاحية المعقدة والمتقاطعة، والتساؤل الملح الذي يفرض ذاته في هذه المسألة هو هل يمكن فصل مسار الإصلاحات في المشهد الإعلامي السمي البصري المغربي، عن مسار الإصلاح السياسي والدمقرطة المؤسساتية بالمغرب².

وكما تمت الإشارة سابقا فالمساءلة الإعلامية شهدت منذ الاستقلال عدة محاولات للإصلاح، وتركز أغلبها على الجانب التقني والمالي والقانوني، على اعتبار أن تقييم السلطة لتلك الاختلالات، هي أنها ذات أبعاد تقنية وليست ذات امتدادات سياسية، ومرتبطة بالصراع حول احتكار الإعلام والمعلومة. وباعتبارها سلطة ووسيلة للاحتواء والتوجيه نحو خدمة أجندة السلطة وشرعية وجودها³.

وكما أن التركيز على اندماج الإصلاحات في المجال السياسي بالحقل الإعلامي لا يجب أن يخفي حقيقة أخرى، تتعلق بوجود ذاتية مرتبطة ببنية الحقل الإعلامي المغربي. وتظهر أساسا في ضرورة تأهيل وتحديث المرجعيات وعصرنة البنيات والعنصر البشري، ودعم الاستقلال المالي للمقاولة الإعلامية وعلاقة المركز بالمحيط، بما يضمن نوعا من التوازن في

¹ - فتعزيز قواعد الشفافية والمساءلة والنزاهة من خلال استقلالية وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، يهدف إلى إرساء جملة من الأمور في إعلام أكثر مهنية وموضوعية، وله القدرة على المساهمة في تغيير الأوضاع وفي فهم أكبر للعلاقة بين القرار وصيغ اتخاذها، والذي يرتكز بالحصول على المعلومات مع الالتزام بالضوابط والقواعد المعمول بها في هذا النطاق وإتاحة الفرصة لجميع الأطراف ومكونات المجتمع بالحق في ذلك. للمزيد راجع:

- نبيه (نسرین عبد الحمید)، "مبدأ المواطنة بين الجدول والتطبيق"، الإسكندرية للكتاب، مصر السنة 2005 ص: 55-56

² - سعيد (جمیر)، "تحرير قطاع السمي البصري بالمغرب، الهيئة العليا للاتصال السمي البصري نموذجا"، رسالة لنيل

دبلوم الدراسات العليا المتعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، الرباط 2007-2008 ص: 9-10

³ - صباح (ياسین)، "الإعلام، حرية في الانهيار"، الشبكة العربية لأبحاث والنشر، بيروت السنة 2010 ص: 20

كيفية إدارة الأوضاع، وثمة جدلية تتضح معالمها بين خطوط التقاطع في إنتاج العملية الإعلامية مع التشكيلات الاجتماعية المتواصلة بعضها ببعض في النسق السياسي المغربي. وهذه التفاعلية ما كان لها أن تأخذ مادياتها من دون ذلك التطور المجالي في وسائل الإعلام المغربية بمختلف أصنافها، وبأخذ صنع كل المعاني التشاركية في طرح المواد الإعلامية لصناعة الرأي العام في هذه القنوات آليات معينة، وتفرض مقاربة الهيمنة والسيطرة في نطاق قطاع الضبط وحرية العمل على رسم الأهداف الكبرى للرسائل الإعلامية الأساسية.

وحتى إذا ما عالجتها فذلك يتم بنوع من العينية، فالقضية خاضعة لأهداف سامية للوسيلة الإعلامية،¹ وهذا ما يجعل حقل الإعلام بالمغرب، لا يصل إلى حالة التمييز بين عنصري الاستقلالية والضبط في بناء المواقف والآراء. فالمشكلات التي يتخبط بها الإعلام المغربي ليس في مجملها سياسية، ولكن هناك علل أخرى أكثر فداحة، على مستويات قطاعية مثل التكوين والتأطير في حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب.²

و لا غرابة أن تأخذ هذه الحالات دورا أساسيا في حقل الإعلام، فازدواجية المعايير بين وجود تعددية قانونية ومهنية وضبطية جنائية، يجعله يدور في حلقات دائرية، ولكن يصعب معه تصنيف النظام الإعلامي المغربي في سياقات السيطرة الحكومية أو نظام الخدمة العامة التجاري الخاص الذي يتوخى الربح أو المجتمعي.

ويبدو من حيث الشكل والقوانين الموجودة الإعلام السمعي البصري المغربي منفتحا ومتعددا وشاملا لكل الآراء والتناقضات المجتمعية، ولكن ذلك يجعله مؤطرا بترسنة قانونية وتمويلية تنعكس على اتجاهاته وخياراته، ودون إغفال الوضع الاقتصادي لقطاع الإعلام السمعي البصري وخاصة في فرض قيود على الاستثمار فيه، وعلى الرغم من تقديم العديد من المشاريع الخاصة بذلك، تظل فقط قناة تلفزيونية خاصة واحدة هي قناة MEDI1TV، وزد على ذلك عدم وضوح بعض الفقرات الخاصة بتنظيم السمعي البصري، والتي في فحواها هناك عوائق وعراقيل أمام استعراض مختلف القوائم الداعمة لمبدأ حرية التعبير والرأي ومسألة إرساء مشهد إعلامي سمعي بصري بالمغرب شفاف ومتعدد ومتوازن ومتنوع، يكسر قيود الحرية

¹ -الزبيدي (منذر)، "دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2013، ص: 36

² -BEZZA (El Mostafa), "la régulation des secteurs de la communication audiovisuelle et des télécommunications au Maroc", Thèse de doctorat en droit, université Mohamed premier Faculté des sciences juridiques, Economiques et sociales, Oujda, 2013 p-p: 18-19

والعدالة ونبذ التمييز وضمان حرية الرأي والتعبير عن الآراء السياسية، والتي أصبحت ضرورة أساسية وملحة بمعزل عن السياقات السياسية والاجتماعية، وهذا بفعل المتغيرات الجديدة التي فرضها الإعلام البديل على حقل الإعلام السمعي البصري المغربي ومواده الأساسية في نقل الخبر والتعليق عليه.¹

وثمة سؤال أساسي مطروح اليوم على جل المتدخلين في حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب، وهو الشكل المطلوب في المزاجية بين الخيارات التي يمنحها حقل الإعلام في ترسيخ الديمقراطية والمشاركة السياسية وإشاعة القيم الاجتماعية التضامنية في جل الظروف والأحداث، وبين الضوابط المهنية والتقنية والبشرية والمؤسسية، وجعلها نواكب التحولات التي يشهدها هذا الحقل وتتجاوز العوائق الفعلية والواقعة أمام حرية التعبير. وإذا كانت العديد من القراءات، أجمعت على التحول الإيجابي في وسائل الإعلام السمعية البصرية، لكن ذلك يبقى في صوره ومواضيعه ضبابيا في ظل تضارب النصوص والقواعد المؤطرة مع شكل الوقائع والأحداث المتواترة في المجتمع المغربي. فالعنصر الأساسي أنه تم منح بعض المساحات في إطار تحفيز الرأي العام بأداء أدوار مهمة بالمجتمع، ويجد تبريره ذلك في استخدام النصوص القانونية والتأطيرية في التعبير عن واقع نوعي وملمس، وتحاول الهيئات المشرفة عليه احتساب كل إمكانية للوصول إلى المعرفة وتحويلها إلى مادة إعلامية ذات بعد سياسي، ومما يخلق جدلا ونقاشا مهما، يستحضر التفاصيل الخاصة والعامة، والتي تفرض معها إخفاءها للتوصيف والتحليل وفك عناصرها الشديدة التعقيد.²

المطلب الأول: ارتباط مسار الإصلاحات في الحقل الإعلامي بالديمقراطية السياسية والمؤسسية

شكل اعتبار الإعلام كسلطة وجود مصالح حوله، لأنه من طبيعة أي سلطة وجود صراع حولها وذلك بفعل وجود مصالح ترغب جميع الأطراف المتصارعة الاستفادة من خدمات الوضع العام، وفق ما تسمح به قواعد إدارة التحكم من طرف تلك السلطات. فالسمة الاحتكارية للمعلومة في مجال الإعلام، يجعلها مرتبطة دوما بتضارب مصالح القوى الموجودة في المجتمع

¹ - إن الآراء الواردة في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، ترتبط أساسا بالمرتكزات الأساسية في مدى جودته، وهذا الأمر ليس بإمكان التغاضي عنه بسبب وجود قنوات إعلامية عديدة، تعمل على طرح كل شيء سواء إقليميا ودوليا وأثبت الأحداث سهولة الحصول على المعلومة بأسهل الطرق والكيفيات.

² - BEZZA (EL Mustafaa), op.cit.p:45

ومسألة السيطرة عليها، والتي هي محل صراع بين مصالح السلطة وبين إدارة الفاعلين الإعلاميين، والذين يحاولون رسم مسافة بين مقتضيات العمل الإعلامي المتعارف عليه وبين إكراهات المحيط السوسيوسياسي الذين يشتغلون داخله، ويربط المتتبع لشأن السياسي بالمغرب مسار التحول بالأوعية المتداخلة، والتي تتمثل في تحديد التدابير الضرورية لتحويل النظام السياسي إلى نظام أكثر ديمقراطية والموازاة في تصور المسار السياسي، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تنفيذ هذه التدابير،¹ ووسائل الإعلام تحتل قيمة مميزة في سلم المعايير السياسية للديمقراطية، ويندرج في هذه المنظومة بوصفه فاعل محوري، ويضمن الفضاء الذي تتجلى فيه التعددية الفكرية والسياسية².

وتتعرض الإصلاحات في المجال السياسي على باقي المجالات بما فيها الإعلامي في إطار التحولات الديمقراطية، والتي دوما ما تتميز بالصعوبة والتعقيد، وذلك بالتغيير البطيء والتدريجى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتستدعي العديد من المتكآت تدعم الوضع القائم وتقوم بترسيخ صور مغايرة للحقيقة الواقع. فالحالة المغربية تتميز بالتركيب وتعدد مفاتيح أبوابها، والذي يشمل كل ما هو ثقافي واقتصادي واجتماعي وسياسي وما يترتب عنها من علاقات مختلفة، تعيد إنتاج القرارات والسلطات في نطاق تمثلات الهيمنة والسيطرة والانفتاح السائدة بين جل الفاعلين في النسق السياسي المغربي.

والإ أن المؤكد أن دور الإعلام جوهري في الرقابة على أعمال السلطة السياسية وإثارة الجدل وتكوين الرأي العام، وأيضا المساهمة في صناعة القرار السياسي والذي يكون مرهونا بما هو موجود في الإطار القانوني والدستوري، فالمدخل الأساسي لإدخال إصلاحات على حقل الإعلام السمعي البصري، وهو عدم فصله عن مجال ديمقراطية السلطات والمؤسسات من حيث الماهية والبنيان والتي تتسم بالتفاعل مع الشروط المجتمعية السياسية والاقتصادية والثقافية، وترجيح الصالح العام في جل المقتضيات والإجراءات، لأن في ذلك عامل قوي لاستثمار رصيد

¹ - مارينا (أوتاوي)، ميريديت (رايلي)، "أوراق كارنيغي المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي" سلسلة الشرق

الأوسط، رقم 71، سبتمبر 2006، ص: 15 تاريخ التصفح 12/01/2012 18 H 00 GMT

https://carnegieendowment.org/files/top_down.pdf

² - ويختلف دوره في هذا الشأن في تحديد نمط هذا الإعلام وملكيته ومدى خدمته لانتظارات المواطن بحسب أصنافه سواء العامة والخاصة والتي بدورها تنقسم إلى عدة أصناف إعلام رسمي أو حكومي، وإعلام مستقل وإعلام الخدمة العمومية.

التجارب السابقة في التشبع بقيم الديمقراطية والانخراط في مؤسساتها واحترام قواعد ممارستها.¹ وبل إن تجارب الدول الرائدة في الديمقراطية تفيد بأن مسار الإصلاح ينخرط فيه كافة الفاعلين مثلا (أحزاب + نقابات + نخب مثقفة + إعلام...)، وتعمل الأنظمة السياسية ذات النزعة الديمقراطية في ممارسة السلطة على إفراز حكومات تمثل الشعب، وتسعى إلى تحقيق تطلعاته وتكريس حقوقه، وحرياته بما فيها حرية التعبير. وتعتبر هذه الأنظمة فضاء ملائما لاستنفار الإعلام الحر، والذي يعكس حقيقة علاقة المجتمع والدولة بها.²

الفقرة الأولى: ارتهان جودة السياسة الإعلامية بدمقرطة الدولة والمجتمع

يقوم الفاعل الإعلامي في الدول النامية كالمغرب بدور فعال في الانتقال الديمقراطي، وتعزيز حكم القانون والحريات، ولكن هذا المسعى يصدم بإشكالية تتمثل في كونه مطالب بالإسهام في ديمقراطية القرار السياسي، وفي نفس الوقت تقوية مكانته، كسلطة حقيقية في مجابهة السلطات بكل مؤسساتها وآلياتها. وتمارس وسائل الإعلام دورا مزدوجا، فهي تتقل مواقف الحاكم إلى المحكوم والمحكوم إلى الحاكم، وكما أنها تدعم حكم الشعب وتعزز قوى الضغط في المجتمع نحو تكريس الديمقراطية ودفع عجلة الإصلاحات السياسية والمؤسسية نحو مسارها الصحيح، ولكن هذا الدور الريادي والقيادي المنوط بالإعلام، يظل محدودا في التجربة المغربية وبالعالم الثالث عموما،³ فلا يتصور تحميل الإعلام كامل المسؤولية في الدفع

¹ - محمد (الانحصاري) "الإصلاحات في المغرب: الحويلة والمستقبل"، مجلة المستقبل مرد مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 444، فبراير 2016 ص: 33-34

² - Badie (Bertrand), "culture et politique", Economica, 03^{ème} éditions, Paris, 1993:P:18

للمزيد راجع:

- Hinnebusch (Raymond) "Historical Sociology and The Arab uprising", Mediterranean politics, volume 19, N° 01, 2014 P:138-139

- الرامي (عبد الوهاب)، "العرض والطلب في مجال الصحافة المكتوبة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة باريس تمت ترجمتها من طرف وزارة الاتصال، ضمن مواد دفاتر التوثيق المغربي سنة 1995 ص: 55-56

- بدر (أحمد) "الاتصال بالجمهور بين الإعلام والتطويع والتنمية"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، السنة 1998، ص: 34.

³ - سيدي (عمر الإدريسي)، "دور الإعلام في الانتقال الديمقراطي حالة البلدان العربية" جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الدار البيضاء، السنة 2000 ص: 56 للمزيد راجع:

- مأمون (فندي) "حروب كلامية: الإعلام والسياسة في الوطن العربي"، دار الساقى، بيروت، السنة 2008 ص: 36-37

بعجلة الإصلاحات السياسية نحو الأمام بصفة أحادية.

أما بالنسبة لأنظمة السياسية ذات النزعة السلطوية في ممارسة السلطة والتي تعمل على تقييد مجال الحريات، فإن مسألة التحرير وتقوية القطاع الإعلامي بالنسبة لها تعد في غاية الحساسية، وترتبط بجوهر الديمقراطية والصراع مع القوى المحافظة داخل الدولة. والتي تدفع في اتجاه بقاء الوضع وفق ما هو عليه أو قبول بتغيير شكلي في الهياكل والتشريعات، ولكن سرعان ما يتم احتواءها وبصمها بسمات النظام القائم وبشكل يتعارض أحيانا مع النصوص والقوانين الموجودة والتي تظل حبرا على ورق في مجموعة من الوقائع. فيصبح الإعلام السمعى البصري أداة لقيادة الجمهور وتوجيهه في إطار علاقة عمودية يستأثر فيها بوضع البرامج وغيرها ومن الأمور المرتبطة به عبر تأمين الولاء للسلطة والهيمنة السياسية في كل ما يتم عرضه في وسائل الإعلام، ولكن هذا يتعارض مع مفهوم الديمقراطية، والعناصر الإجرائية القائمة عليها والتي غدت مطلب عاما.¹

وبالأخص حرية التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار، وتقويم الأداءات عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية أثناء عرضها للمواد السياسية، وزد على ذلك، عدم التحكم في الجدولة وضبط الأجندة واقتصارها على ورشات التهيئة والتنشيط السياسي والحزبي و التي تعكس وسائل الإعلام سلطة المتحكمين في تمويلها، وتعمل على التعبير عن السياسات الموجودة والترويج لها وإعطاء أهمية للقادة السياسيين والدفاع عن تواجدهم في السلطة وعن شرعية حكوماتهم سواء كانت تستند على الديمقراطية أو غير الديمقراطية. ومثلا في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها المغرب،² والتي تقوم على شرعيات مختلفة و يترتب عنها تغليب القيم المحافظة على القيم النقدية الإصلاحية، فالمسؤولية هنا اتجاه القيم والبناء

- أعبوشي (الحسين)، "المسألة الاستثنائية في النظام الدستوري والسياسي المغربي (1962-1996)"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، بمراكش 2000-2001 ص: 66-67

¹- جورج (طرابشي)، "الإيديولوجيا، واستحالة الديمقراطية، في الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية والمواقف والمخاوف المتبادلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، السنة، مارس 1999 ص: 87

²-Gregory (Kent) et Jerry (Polmer), "Arabic-Speaking Worlds and media", questions de communication, Edition presses universitaires de Nancy, N°8, 2005, P:3

<https://journals.openedition.org/questionsdecommunication/8862: 2012/08/07,17H00 GMT>

للمزيد راجع:

- أرندت (حنة) "أسس التوتاليتارية"، ترجمة أنطوان (أبو زيد)، دار الساقى، بيروت، السنة: 1993 ص: 70

- الجابري (محمد عابد)، مستقبل التجربة الديمقراطية بالمغرب، مجلة فكر ونقد، عدد 16 فبراير السنة 1999 ص: 6

المجتمعي للمجتمع المغربي وحدوده الواضحة من قبل وسائل الإعلام وأن تعمل على ترسيخ الديمقراطية التي من الممكن قيادتها للتغيير¹.

وفي هذا الإطار نفسه، يتم منح المجتمع مستوى معقول من الحرية في عرض انتظاراته عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية ويقوم بتوجيه ديمقراطي ناجح، فالوصول إلى إثارة قضايا تدبير الشأن العام وشكل ونمط الحكم وآلياته المختلفة يعني وجود آراء ومواقف مغايرة لما كان سائد بالمغرب، والتمتع بمستويات عالية من النقد وتشريح الأوضاع، هو ما يجعلها من الداعمين الأساسيين للديمقراطية بقيمها التقليدية والمساءلة والشفافية والمحاسبة والرقابة².

ويطرح كذلك الإعلام السمعي البصري بالمغرب إشكالية مجتمعية متواترة حول الحداثة والتحول للديمقراطية، وهذا ما تجده حاضرا في جل البرامج السياسية التي تعالج قضايا الحريات والحقوق والهويات ولكنه نتاج الشرعيات والمشروعات البنيوية والتركيبية للمجتمع المغربي³.

وتعتبر الخيارات المجتمعية عن نجاح فعالية السياسة الإعلامية في السمعي البصري بدمقرطة المجتمع، والتي تنطلق من ضرورة التمثيل السياسي مع وجود الحياة الحزبية المتعددة والتداول السلمي على السلطة، وتكون صناعة القرار من خلال المشاركة الواسعة لأفراد المجتمع في كل ما يتم اعتماده من سياسات وإجراءات. ولكن نجد هذه الحالة، في العديد من بلدان شمال إفريقيا بما فيها المغرب، تعرف بزوغ دور متعاضم للسلطة التنفيذية على باقي السلطات، وسيطرتها على كافة مناحي الأوضاع في المجتمعات وتغييب النخب بنوع من التعسف والتحكم⁴.

وإذا كانت المكاسب التي تحققت في مجال حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب، تدفع إلى التفكير مليا في كيفية العمل على تطويرها وتدعيمها، بما يقف حاجزا أمام مختلف مظاهر

¹ - عبد اللطيف (الهالي)، "دور الإعلام في تقديم السياسات العامة، العمل البرلماني والحكومي نموذجا"، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، سلسلة المؤتمرات والندوات العدد 37، سنة 2011: ص 350

2 -Blumberg (D), " Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy", journal of democracy, volume 13, N°4 October 2002 P:60

https://www.journalofdemocracy.org/sites/default/files/Dan_Brumberg.pdf 2014/05/08 18H00 GMT

³ -Abdellatif (Agnouche) "Contribution à l'étude des stratégies de la légitimation du pouvoir autour de l'institution califienne" Thèse de doctorat d'Etat. Casablanca 1986, p 366. للمزيد راجع

- هند (عروب)، مرجع سابق: ص243

⁴ - Abdelmalek (Elouazzani), "pour une analyse comparative des élites politiques maghrébines", Doctorat d'Etat en science politiques, 1994:p 356-357.

الهيمنة والتحكم والتي تتجلى في صور مختلفة على مستوى خرق الحقوق والحريات، والاستئثار بالرأي الواحد وتعدد أشكال الرقابة الإعلامية من حالة إلى حالة و حصر النخب الإعلامية،¹ وهذا النموذج أفرز مجموعة من العلاقات الاجتماعية الهشة في ظل وجود الإعلام البديل والجديد.

وهذا ما جعل وجود مجتمع قائم على دولة مركزية لها سطوتها محمل رد وإعادة تقدير موقف، فالإعلام السمعي البصري بالمغرب ومحاولة ربطه بسياسة إعلامية في إطار ديمقراطية المجتمع ليس هدفا في حد ذاته، بقدر ما هو نشاط وأداة يستمد منها المواطن المغربي سمته الاجتماعية، فهو قائم على تبادل الآراء والأفكار بما فيها السياسية.

فديمقراطية المجتمع تقوم بتكملة مختلف الجزئيات المتداخلة في النسق بما فيها الحقل الإعلامي والمؤسساتي والقانوني وتحقق التكامل الكفيل بالانصهار لخلق آليات عملية، تنشر ثقافة المشاركة وترفع الحس المدني والدفاع عن قيم الحرية والمساواة،² وإن هذه القاعدة ستمنح الكشف عن تمثيلات علاقة السياسي بالإعلامي بالمغرب وعن النواة المركزية لهذه التمثيلات وموقع الديمقراطية من موقع القيم المرتبطة بها، بين فعل السلطة السياسية وقواعد عرضه في وسائل الإعلام السمعية - البصرية وبين حضورها في مواده وفق الشكل المناسب المطلوب، والقائم على العلاقات الموجودة بين مختلف السلط في النظام السياسي المغربي، والتي تنتقل بين الصورة الإعلامية الموجودة في برامجه وبين الواقع الفعلي المجسد على مستوى تدبير الحقل السياسي والاجتماعي المغربي وفق محطات التوافق التعددي التحرري.³

وكثيرا ما ألحت الاتجاهات السياسية والمجتمعية في المغرب على ضرورة إصلاح حقل الإعلام السمعي-البصري، بحيث كل ما تحسنت شروط ديمقراطية المجتمع وبنياتها المختلفة، كان له انعكاس ذلك بطريقة آلية على مدى فاعلية طرحها للقضايا السياسية ودرجة مصداقيتها، وتأثيرها على أفراد المجتمع وهيئاته في إطار البنيات السوسيولوجية والاقتصادية التي تستمد

¹ - Mohamed (Madani), "Constitutionalisme sans démocratie: la fabrication et mise en œuvre de la constitution marocaine le 2011, la nouvelle constitution marocaine à l'épreuve de la pratique", la croisée des chemins Casablanca , 2014, P:37-38

² - بورك (فون كروف)، "الصحفيون والديمقراطية في التسعينات طاقة ديمقراطية مصدرة"، ترجمة (مجدي النعيم) وآخرون، مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، سنة 2005 ص: 27

³ - عبد القادر (الخضيري)، "تمثيلات السياسي والممثلات الدلالية لديمقراطية عند الملكية والأحزاب السياسية بالمغرب حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجان"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، مراكش سنة 2009: ص: 18-19

منها مشروعيتها.¹

ولكن ما يحدث اليوم في المغرب مختلف تماما عن السياقات السابقة، فبعد الحراك المجتمعي والذي اختلفت مقارباته بين المقاربة الثورية والمقاربة الإصلاحية،² تغيرت أشياء نحو فهم أكبر لطبيعة المجتمع وقواعد إدارة الممارسة الديمقراطية، وفي ظل تنامي آثار التحولات المجتمعية على منظومة وضعية الصراع القائم حول الشرعية الديمقراطية ومنابعها الدستورية والمجتمعية وخطاباتها المتجذرة في المخيال المجتمعي.

فهذا التطور الذي نشهده في الأطروحات والنقاشات داخل الفضاء العمومي الإعلامي، دفع إلى البحث عن أشكال جديدة إما في الاستثمار الجيد لتعزيز دور الإعلام السمعي البصري في تأطير المجتمع، ومواكبة عناصر تغييره المختلفة وتقديم صورة مغايرة في إطار سياسة إعلامية هادفة أو المضاربة به وتوسيع الدوائر بإعادة إنتاج نفس الأنماط على أساس الضبط والتحكم والهيمنة والسيطرة، بل إضافة أشياء جديدة على غرار شعبية الخطاب ونمطية المواضيع وقواعد عرضها.

وتحضر ضرورة ديمقراطية المجتمع، كآلية جوهرية لوجود سياسة إعلامية، ويمكن أن نلاحظ ذلك كثيرا في محاولة ضبط المجتمع في منظومته التواصلية الجديدة، ولأن الهيئات والبنى الموجودة في حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب، لم تستطع إخفاء مجموعة من الأحداث السياسية والظواهر عن أعين المشاهد المتلقي، وأفرزت لنا خطوط التشابك بين هذا الإعلام السمعي - البصري والبديل على مستوى الانفصال والتناحر الموضوعاتي التعبوي، وهنا تحضر ثلاثة أمور أساسية، بين مصداقية عرض الأحداث وأثرها المجتمعي، وثانيا مدى تجاوب الأفراد وتقبلهم لتلك المعطيات، وثالثا دلالة و رمزية الأحداث في مواكبة المجتمع والتعبير عن تطلعاته وانتظاراته.³

¹ - Abdelhay (El mouddeh), "la réalité du pluralisme au Maroc", Les cahiers bleus, Fondation Abderahim bouabid, N°2, Décembre 2004, P19-20

² -Hajji (Nadia) "mobilisation et désamorçage du mouvement du 20 février au Maroc: la théorie des cadres à l'épreuve d'un contexte Autoritaire", mémoire, université du Québec a Montréal, Canada, 2015P:37 <https://archipel.uqam.ca/7331/1/M13801.pdf>:2015/09/09 17H00 GMT

³ - Zerhouni (saloua), "Smartness", The Moroccan Regime in the Face of Acquiescent Elites and Weak Social Mobilization" SWP comments German institute For international and Security Affairs , 2014p:4

وبين هذا وذلك فإن ديمقراطية المجتمع قادرة على تجاوز مثالب وجود سياسة إعلامية محدودة في فعاليتها ومنحها القدرة على قراءة التحولات المجتمعية لتقليل من إعادة إنتاج واستعارة نماذج إعلامية تأطيرية وتنظيمية ولم تعد تصلح في الوقت الراهن، والذي على الرغم من تجدد قنوات السلطوية الإعلامية في العديد من البلدان ولكنها غير قادرة على كبح جماح مطالب التغيير والتحول وما يرتبط به.¹

الفقرة الثانية: تخفيف هيمنة النزاعة السلطوية في الإعلام السمعي البصري المغربي:

من بين المرتكزات البارزة لممارسة السلطة في الدول الأقل ديمقراطية هي طغيان العقيدة الأمنية والتحكم في ممارسة السلطة، فتغول الجهاز التنظيمي في الدولة يعمل على الحد من أي حركة تغييرية أو ثورية وبالتالي الخيارات تظل محدودة وغير قادرة على تجاوز الوضع القائم، هذه الحالة كانت سائدة في المغرب إبان فترة عهد الراحل الحسن الثاني وتمثل ذلك في الجمع بين وزارة الداخلية والإعلام.

ومع بدايات العهد الجديد وانتقال السلطة، ظهرت بوادر انفراج سياسي والرغبة في الانتقال إلى عهد جديد يكرس دولة الحق والقانون، ولكن الرهان على هذا التغيير اصطدام بأحداث وممارسات ارتدادية في بعض الأحيان من قبيل التضييق على العمل الإعلامي، وإغلاق الصحف وفرض غرامات عليها وسجن العديد من الإعلاميين ومما أثار نقاشات قوية حول التداعيات الممكن أن يتركها ذلك على حقل الممارسة الديمقراطية ببلدنا.²

وما جعل استمرار بعض مظاهر النزعة السلطوية في الإعلام بشكل عام والسمعي البصري بشكل خاص، مثار هموم المجتمع وقواه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.³

https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2014C11_zhn.pdf
2015/08/09 15H00 GMT

¹ - الرباع (جواد)، "المسألة الدستورية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، حالة المغرب"، مجلة تبين عدد 7/6، 2014:ص 13

² - الحسن (تمازي) "المغرب الكبير بين مستلزمات الوحدة ورهانات التحول الديمقراطي"، سلسلة ندوات ومنتديات منشورات حوارات، الرباط، السنة: 2012 ص: 16

³ - ويتمثل ذلك في النقاشات المطروحة على مستوى جميع اللقاءات الدورية الخاصة بتداول في موضوع الإعلام، ونجد التقارير الدولية والوطنية تؤكد باللمس على هذه المسألة في جل بياناتها وتصريحاتها الإعلامية، وهذا فرض نوعا من الأخذ والرد على مستوى الردود من قبل الهيئات المكلفة بالإشراف على حقل الإعلام بالمغرب وباقي الفرقاء السياسيين أو هيئات المجتمع المدني. للمزيد راجع:

- مودن (عبد الحي)، حوار مع مدارك، العدد 6 أكتوبر 2006 ص 15

وأصبح الإعلام على هذا المنوال يمثل السلطة ويتجه حيث تقوده الإرادة السياسية، فالأنظمة السياسية في جميع الدول بحاجة ماسة إلى إعلام لتأكيد شرعيتها وتعزيز نفوذها، وأن يتم ذلك على حساب الحقوق والحريات والقيم الديمقراطية.

وينطلق هذا الأمر من مقارنة فوقية وعمودية وسلطوية قائمة على الإكراه، بل حتى على سلب الحرية أحيانا والعمل على تحسين صورة المؤسسات الحكومية والعمومية لدى الرأي العام، والتأثير فيه وتساهم في تشكيل عقلانية إستراتيجية، تقوم على إنتاج الولاءات والسلوكيات الاجتماعية وفق ما يتناسب مع القوى المهيمنة في المجتمع¹.

ومعظم القيم الإخبارية التي ظلت سائدة لمدة طويلة في حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب، كانت شاهدة على العديد من الأحداث واقتصرت على جوانب معينة، ومما يجسد التفاوت في مجال العرض وكذلك تغيب القضايا الخاصة بحرية التعبير، وإهمال خلفية بعض الأحداث، هو ما يجعل عرضها بطريقة غير مفهومة وغير مفسرة، وهذا يتنافى مع وظائف وسائل الإعلام في تقديم المعلومات سواء بالشكل المطلوب على مستوى الموضوعات أو طريقة العرض².

وتحضر مسألة تخفيف الهيمنة والسيطرة الحاضرة بوسائل الإعلام السمعية البصرية، بشكل أملت القيم الجديدة للمجتمع، والتي فرضت إعادة النظر في عدة سياقات أساسية، وأشارت التقارير الدولية وخاصة منظمة "فريدم هوس **freedom house**" إلى عدة مؤشرات تهم مسألة حرية الإعلام ببلدنا، فقد أقرت أنه حر جزئيا ولا يصل إلى درجة الحرية المعمول بها في الأنظمة الإعلامية الديمقراطية³.

وليس من الصعب فصل الإعلام السمعي البصري وحرية عرض مواد وموضوعاته عن القوانين والضوابط التي تحدده، فرغم تغيير ملامح الشكل الهندسي لإدارة حقل الإعلام السمعي

-مودن (عبد الحي)، حوار مع نيشان، العدد 87، 11-17 نونبر، 2006 ص 16

¹- الصابري (فاطمة)، "علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب، دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"، أطروحة دكتوراه في القانون العام جامعة ن الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الدار البيضاء، 2004-2005 ص: 25-26

²- منى (حديدي)، شريف دروريش (اللبان)، "قنوات الاتصال وفنون الإعلام المتخصص"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، فبراير 2009 ص: 213 للمزيد راجع

- صباح (ياسين)، "الإعلام النسق القيمي وهيمنة القوة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2006 ص: 40

³ - Report freedom House, 2016, 2016/07/08 At 13h00

https://freedomhouse.org/sites/default/files/FH_FITW_Report_2016.pdf

البصري بإنشاء هيئة مستقلة بالموازاة مع وزارة وصية على القطاع، لكنها لم توجي بتقديم محرز لصالح قطاع الإعلام السمي البصري وقدرته على إبراز التعددية السياسية، والتي تتضارب حولها القراءات، وإذا ما أخذت في الحسبان الدور المزدوج للإعلام سواء على مستوى حل أزمة الديمقراطية أو معرفة الحدود التي تقدمها تجارب التعددية في البلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في المقابل الاطلاع على دور الإعلام في الضغط على الأنظمة الحاكمة، بضرورة السماح بالتعددية السياسية والتي تكون مقدمة مهمة لتعددية إعلامية¹.

وكانت لحظة الحراك المجتمعي بالمغرب منطلقا وقاعدة أساسية في فهم جل مسلمات صيرورة علاقة الدولة بالمجتمع منذ الاستقلال إلى الآن، وذلك على مستوى الأجهزة المتداخلة والبنيات العميقة المتجذرة، التي تتكيف مع مختلف الأحداث والوقائع.² وهذا الأمر فرض كون الديمقراطية في وسائل الإعلام السمعية البصرية ظاهرة ديناميكية وتتطور بشكل مضطرب، والقدرة على ضبطها في غاية التعقيد، بل في غاية الخطورة في زمن الديمقراطية الرقمية والتي فتحت مساحات أوسع لحرية الفرد في الاختيار بين المضامين الإعلامية وعدم القدرة على فرض تصور واحد والذي يسود في عدة أنظمة والتي تجمع بين مظاهر الديمقراطية ومظاهر الاستبداد والتي يوكل إليها عن طريق وسائل تزويد المجتمع بما يحتاجه من معلومات وآراء وأخبار للحصول على السند السياسي في العديد من المحطات³.

وإن من شأن إعادة بناء النظام الإعلامي السمي البصري بالمغرب، وتدعيم نظام الخدمة العمومية، كفيل بجعله غير مرتهن لأي سلطة وغير خاضع لأوجه الرقابة المختلفة، وذلك عن طريق تأمين الاشتراكات بتوفير الأموال اللازمة بما يضمن استقلاليته، وعدم تدخل

¹ - يحيى (اليحيوي)، "في معوقات التواصل العمومي بالمغرب"، مداخلة في أشغال ملتقى الاتصال العمومي المقاربات والتحوليات والرهانات بتونس 12-13 أبريل 2007 ص: 58 للمزيد راجع:

- هالة اسماعيل (بغداد)، مرجع سابق: ص 89

² - مودن (عبد الحي)، "إصلاح الدستور على ضوء النظريات السائدة في تحليل النظام السياسي"، مقدمات، المجلة المغربية للكتاب، عدد 36، السنة 2000 ص: 87

³ - Ilsoo, (cho), "digital democracy and citizenship As the Democratic Political systems for information age ", <http://journals.issn.org/index.php/proceedings52nd/article/viewFile/949/346> 13/04/2014 14H00 GMT www. journals.issn.org

للمزيد راجع:

- خالد صلاح الدين (حسين علي)، "الديمقراطية الرقمية مصطلح يجسد التفاعل السياسة والإعلام الرقمي"، دراسات الجامعة العدد 112، جامعة أم القرى، السنة 2011: ص 11

الهيآت المشرفة في كل حيثيات، فمن المفروض تخليها عن مجموعة من الممارسات بهدف دعم حرية التعبير والحفاظ على النظام العام، كآلية لتجاوز الضبط والتخفيف التجاوزات في حقل الإعلام السمعي - البصري بالمغرب.

فمنح هذا الحقل نوع من الاستقلالية والأدوات القادرة على تحقيقها من شأنه التأثير على مسار الديمقراطية بالمغرب وإعادة تشكيل مفهوم المواطنة، وظهور خطاب يستلهم مبادئه من قيم سامية تحترم الآراء وحرية التعبير و تدفع في اتجاه التأثير الإيجابي على الآراء العامة، مما يؤدي إلى استبدال آليات الهيمنة التقليدية القائمة على الإكراه والخضوع، بآليات جديدة تعتمد الإقناع والتأثير والإغراء¹.

ويقود ذلك الى إعادة تشكيل نظرات حول إشكالية السلطوية وآثارها على الإعلام السمعي البصري، ومحاولة معرفة الدور السياسي لوسائل الإعلام ووظيفتها في إعادة إنتاج النظام ومسألة تقاطع حضور الإعلام في السياسات العامة مع مصالح المجتمع، ويكون عبارة عن عملية تسوية أو صفقة بين القائمين عليه ودوافع لإنتاج جل الموضوعات سواء بتكريس الوضع القائم أو استدراج قواعد جديدة فرضتها المرحلة على القائمين في الإعلام وأملتها رغبات الوضع السياسي والاقتصادي².

وعملت المبادرات المدنية والحقوقية والقوى المجتمعية في المغرب على طرح عدة أفكار إصلاحية لحقل الإعلام السمعي-البصري، في إطار فك متلازمة السلطة والحرية بين التحرير والتحرر، بما يتماشى مع دور الإعلام في التنمية السياسية، وكاستجابة للتطلعات أفراد المجتمع إلى الديمقراطية، ولا يكفي توفير المفاهيم وفي نفس الوقت تطويعها لتوجهات السلطة السياسية، والذي يترك صدمات بينها وبين وسائل الإعلام السمعية البصرية بسبب عدم وضوح الحدود الفاصلة بين النظر إلى الإعلام كوسيلة تقوم بوظيفة التأطير والتعبئة وتوجيه التنشئة السياسية، وبين استقلاليته باعتباره منبر مفتوح لطرح المطالب على السلطة السياسية وفي نفس الوقت،

¹ - لينا (الجبوسي)، "سلطة التكنولوجيا وتكنولوجيا السلطة"، المركز العربي للأبحاث، دراسة السياسات، قطر، السنة 2012 ص: 114 للمزيد راجع:

- محمد إبراهيم (شليبه)، "السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم الإسلامي" منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية إيسيكو ISISCO، السنة 2000 ص: 38

- إيان (هارجيفز)، "مقدمة قصيرة في الصحافة"، دار الشر وق، الطبعة الأولى، القاهرة السنة 2013 ص: 2-27

² - موتون هـ (هالبرين) وآخرون، "ميزان الديمقراطية كيف تعزز الديمقراطية الرخاء والسلام دار نهضة مصر القاهرة، يوليو 2009، ص: 22

ممارسة الدور الرقابي على أجهزتها وقنواتها وقواعد اتخاذ القرار السياسي وبالتالي الحديث عن سلطة إعلام وليس إعلام السلطة¹.

فالمغرب دوما ما حاول ركوب موجة التغيير وفق ضوابط محددة، لا تخرج عن نطاق المؤلف في مختلف مراحل تطور العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع،² فلا يعدو كون ذلك مطبا من مطبات تكريس السلطوية، ولا يعدو كذلك من قبيل الحرية المفتوحة وهذا يدخل في نطاق الأنظمة الهجينة والتي تتركب الموجة الديمقراطية، ولكن بقالب خاصة مهندسة في إطار ثوابت نابعة من خصوصيات موروثية عن إرهابات وتراكمات النسق السياسي³. وهذا لا يترك مجالا للشك على ضرورة إعادة النظر في الفوارق الموجودة في حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب، وجعله يعرض جل التناقضات المجتمعية والخلافات التدبيرية، وبذلك يتم الحسم مع مسار النهج الديمقراطي المختار في فواصل حرية التعبير وإبداء الآراء، والاهتمام بجذلية الثقافة السياسية السائدة بين الفاعلين في النظام السياسي والقوى المحيطة بهم وللحيلولة دون تعقيد عملية التحول السياسي وعرقلته في المجال الإعلامي بصفة خاصة وباقي المجالات الأخرى بصفة عامة.

المطلب الثاني: تحديث وتأهيل المرجعيات والبنى والآليات الإعلامية

إن التركيز في المطلب الأول من هذا المبحث على اندماج مسار الديمقراطية السياسية، بمسار الإصلاحات في الحقل الإعلامي والتي لا يجب أن تخفي حقيقة أخرى متمثلة في كون المنظومة الإعلامية بالمغرب، تعاني بدورها من عدة اختلالات مست بناءها وهياكلها، وأثرت على قراراتها في ممارسة أدوارها المجتمعية الطلائعية لدعم الانتقال الديمقراطي وتعزيز دولة

¹ - الصابري (فاطمة)، نفس المرجع السابق، ص: 112 للمزيد راجع:

- إدوارد (سعيد)، "تغطية الإسلام، كيف تتحكم وسائل الإعلام الغربي في تشكيل إدراك الآخرين وفهمهم"، ترجمة سميرة (نعيم خوري)، دار الآداب، بيروت، السنة 2013 ص: 138.

² - مودن (عبد الحي)، الحداثة السياسية في المغرب، الثقافة المغربية، العدد 17 أكتوبر 2000 ص: 30 للمزيد راجع:

- دراسة نقدية للدستور المغربي لعام 2011، المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات IDEA لسنة 2012 ص: 12
http://www.constitutionnet.org/sites/default/files/the_2011_moroccan_constitution-arabic_-15H00 GMT_2013/01/10 : low.pdf

³ - وتعتبر هذه المسألة نتيجة انسجام وتناغم مجموعة من الأشكال السلطوية والديمقراطية والتي تعمل على تناسق مدخلاتها ومخرجاتها، وهذا ما يمنحها القدرة على مسايرة الأوضاع بنوع من الثبات والاستقرار، وأي عوامل أخرى ذات تأثير محدود في سياقاتها والتي لا تقف عند الإجراءات المتخذة والمتعلقة بالأحداث والوقائع، بل إنها تدخل دوما تحسينات جديدة تماشيا مع ما تملبه المرحلة من التدخلات النوعية.

الحق والقانون واحترام الحقوق والحريات. وهذه الاختلالات منها ما له صلة بالمرجعيات القانونية والتنظيمية، ومنها ما هو له علاقة بالعنصر البشري والآليات الإعلامية على مستوى التكوين والتأطير، بالإضافة إلى إعادة النظر في التوازن الموضوعاتي والإخباري بين المركز والمحيط، في درجة انسيابية المعلومات والأحداث عند عرضها في وسائل الإعلام السمعي البصري خاصة. بالتالي الحقل الإعلامي في حاجة ملحة لتحديث ترسانته القانونية والتنظيمية وتقوية وتأهيل الموارد البشرية، وبالأخص مقارنة النوع التي أضحت خيارا واقعا في ظل انخراط المغرب في عدة اتفاقيات دولية متعلقة بهذا الأمر، والتخصيص عليه كمبدأ دستوري (مبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين)، وتعزيز مواكبة أنشطة الثورة الرقمية، والتي تجتاح العالم اليوم في جل المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فحقل الإعلام ليس بمعزل عن ذلك، بل أنه في قلب هذه التحولات التكنولوجية، وإصلاح الأطارات القانونية والتنظيمية لإعلام السمعي البصري في المغرب ظل محكوما بالهاجس الأمني.

ومما يجعلها دوما في إطار التجاذبات المرتبطة بالمجتمع، والرغبة في التغيير وتطوير علاقة الممارسة الإعلامية مع السلطة السياسية، التي تستمر لديها هواجس الهيمنة والسيطرة.¹ وعلى الرغم من التدابير الإيجابية المتخذة منذ نهاية التسعينات ومرحلة الانفراج السياسي بوصول حكومة التناوب، إلا أن الممارسة العملية أثبتت عكس جدوى ذلك على نطاق المواد الإعلامية المعروضة والمقتضيات التي تحد من محتوياتها لا على مستوى ملكية وسائل الاعلام السمعية البصرية والذي يتميز باستئثار شركات معينة على كافة عناصر التسويق والإنتاج وإشهار المادة الإعلامية، وكل هذه مؤشرات تجعل من حقل الإعلام السمعي البصري يدافع عن سلطة مالكية وحصره بعدة نصوص فيها احترام النظام العام، مما يدحض رغبات الهيئات المهنية ومكونات المجتمع المدني في تقديم الإعلام المهني والمؤسساتي، يوافق بين رغبات المجتمع ويضمن في الآن نفسه تناغم وتفاهم بين السلطة السياسية والإعلام وبالتالي يصبح قناة موصلة لطلبات المجتمع ووسيلة مراقبة للقرارات المرتبطة بتدبير الشأن العام عوض تكريس سلطة الإدارة.²

¹ - يحيى (اليحيوي)، "محنة التلفزة المغربية"، منشورات عكاظ، الرباط، السنة 2000 ص: 17.

² - وهذا ما يتجلى في محطات حاسمة من الصراع بين السلطة والإعلام والتي أثبتت الحالة الغير واضحة لمجال الحرية المسموح وبأي طريقة وجب الأخذ به مع استحضار في الحسبان ضمان مستوى التدفق الحر للمعلومات الى وسائل الإعلام وحماية المصادر.

الفقرة الأولى: تحديث مرجعيات المواكبة للتحويلات السوسيوسياسية للمجتمع:

شكل مدخل الترسنة القانونية الناظمة لحقل الإعلام شرط أساسي للإصلاح، وتساهم لا محالة في تعزيز استقلاليته وحريته، فالنصوص القانونية المؤطرة للحقل الإعلامي، وإن شهدت عدة محاولات إصلاحية في العهد القريب، إلا أنها لازالت محل انتقادات واسعة من قبل الفاعلين في الشأن الإعلامي، وذلك بالتركيز على المستجدات الدستورية الجديدة في مجال حرية التعبير والإعلام، وتنصيبه على الحق في الوصول إلى المعلومة، والذي يتطلب اتخاذ عدة إجراءات تهم العملية الإعلامية والقرارات التحريرية ونوع التغطية والتوازن والدقة والالتزام بمواثيق الشرف الإعلامية وما تتطلبه من مصداقية ومهنية¹.

فإقرار عدة نصوص تهم تحديث وتطوير البنية المرجعية لإعلام السمي البصري بالمغرب، والتي هي تنطلق من المقاربة الليبرالية كنصوص، ولكن التطبيق العملي شكل آخر، فما نجده هو تغيير مجموعة من المرجعيات الأساسية في مجال دعم الإعلام السمي البصري بالمغرب من الناحية الشكلية أو الجوهرية، بالإضافة إلى اشتراط مجموعة من الإجراءات، والتي تهم تأسيس القنوات الإذاعية والتلفزية الخاصة سواء على مستوى منظومة البث أو الهياكل، مع ضرورة الالتزام بالعديد من المتطلبات في دفا تر التحملات. ورغم وجود مقومات الاستثمار في القطاع الإعلامي الخاص، فإن هناك استمرار أساليب خاصة في إعطاء التراخيص مع تعدد المتدخلين في منحها، على غرار منح الرخص باستعمال الموجات الراديو-كهربية التي تختص بها الوكالة الوطنية المواصلات وعدم استحضار القواعد الأساسية في التفرة الرقمية وطبيعة منح التراخيص والأذن لها. وينطبق نفس الأمر على مصوغات النصوص القانونية المؤطرة للإشهار وكيفية برمجة الفقرات الإشهارية، فتعدد النصوص القانونية الخاصة بالسمي البصري والهياكل المعنية به، يجعل المتتبع غير قادر على فك طلاس كثرة التعديلات والتغييرات التي تطل هذا الحقل². ويعد ثقل مسطرة التأسيس حاجزا أمام التوجه نحو التحرير، زد على ذلك

¹ - رغم المكانة والدور المهم الذي تضطلع به وسائل الإعلام السمي البصرية في المجتمع، فإنها بالمغرب لا زالت تتعامل مع هذا الحقل بنوع من الحذر الشديد نظرا لتأثيراته القوية على مختلف القواعد التواصلية والإخبارية، فتعدد الترسنة القانونية والهيكلية صورة واضحة لما هو سائد ونجد مجالا خاصا بالإعلام تتدخل فيه العديد من الهيئات والمؤسسات سواء على مستوى الترخيص أو الدعم والتمويل والرقابة والتفحص والتقييم، فالمرجعيات القانونية والهيكلية صورة ملائمة لمدى تناغم النص والقرار مع جودة المنتج وفعاليته على مستوى التأثير الإيجابي أو السلبي بين الضبط والتحرر.

² - هناك عدة نصوص وقوانين وظهائر ويتم تعديلها باستمرار وتهم حقل السمي البصري وكل المتدخلين به والتي تشكل حلقة وصل لفهم كيفية ضبط المشهد السمي البصري بالمغرب، للمزيد راجع:

العديد من العقوبات السالبة للحرية، والتي يجد معها الإعلامي نفسه محصورا في زاوية محددة وهذا ما يدفع العديد من الإعلاميين الذين يشتغلون في حقل الإعلام السمعي البصري للهجرة إلى منابر إعلامية أجنبية، أصبحوا نجوما إعلاميين بعدما كانوا وجوها غير معروفين في حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب و تمت ملامسة ذلك بعد مقابلة العديد منهم سواء في الإعلام الأجنبي العربي أو الناطق باللغات الأجنبية،¹ وهذه القضية تسترعي الانتباه في دوافع ذلك بعدم الاستفادة من الطاقات والموارد البشرية الوطنية في نهضة حقل الإعلام السمعي البصري، بل أكثر من ذلك نجد من تحول إلى معادي لبلاده ومصالحها، ومما يستدعي لحظة تفكير عميق في أسباب انحراف العديد من الأطر الإعلامية المغربية عن مسارها الصحيح، وكذلك ضرورة إعادة النظر في النصوص المرتبطة بحرية الإعلام على مستوى العقوبات السالبة للحرية،² والتي أصبحت الآن ذات أهمية بالغة في ظل إعلام السمعي البصري مع التلفزيونات الرقمية على الشبكات الاجتماعية والقنوات التلفزيونية والتي تثبت بشكل دوري برامج وفقرات حوارية، تستعرض قضايا تدبير الشأن العام وفصوله المختلفة.

كما أن الحالة الخاصة والجديدة لتطورات حقل إعلام السمعي البصري في زمن الفضاء المفتوح، ألزمت وجود ضوابط أخلاقية وقانونية، تواكب الإصلاح والتغيير وتعمل على تجذير معاني الحرية والفكر الإيجابي وقيم الديمقراطية وحقوق المواطنة. ففي المغرب شعرت عدة هيئات متدخلة في حقل الإعلام بتآمر شديد من التغيير المستمر للقوانين وتداخل مصادرها، حتى قانون حرية الوصول إلى المعلومات تلف معظم نصوصه الغموض والالتباس، وينطبق ذلك على القانون الجنائي الذي يستخدم أحيانا في حقل الإعلام بمختلف مجالاته السمعية البصرية والمكتوبة والمطبوعة، دون إغفال معطى آخر هو التدخل في العمل الصحفي الإعلامي عبر حجب بعض المواضيع في قنوات السمعية البصرية، يرافقه عدم الالتزام الواضح بدفاتر

- مرسوم قانون رقم 663-202 الصادر 2002 المتعلق بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي.

- الظهير الشريف رقم 123-25-1 بتنفيذ القانون رقم 96.14 بتغيير وتنظيم القانون رقم 77.03.

- رسم النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني، المادة 18 من الظهير الشريف رقم 308-03-1، 31 ديسمبر 2003، بتنفيذ قانون المالية رقم 48.03 للسنة المالية 2004.

¹ - هناك العديد من النماذج الإعلامية المغربية الموجودة بالخارج، قاموا بتأسيس تجمع يضم غالبية الإعلاميين المغاربة وسنويا يقومون بإجراء تداريب ميدانية للعمل الصحفي والإعلامي داخل المغرب على غرار مبادرة "سفراء الجزيرة" والتي قامت بعدة تكوينات بأكادير والرباط والعيون و بوجدور.

² - الظهير الشريف رقم 1.16.122 الصادر 10 غشت 2016 بتنفيذ القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

التحولات¹ ودون تدخل من قبل الجهات المختصة، بسبب التباس الحاصل في التفرقة بين استقلالية المؤسسات العمومية الإعلامية ووصاية الجهاز الحكومي، كما هو الحال في العديد من الأحداث التي وقعت بينها وبين الجهاز الحكومي، ومما يفتح المجال مجدداً حول الدور الرقابي والتقييمي لمؤسسات الإعلام العمومي بالمغرب، بالإضافة إلى قلة الموارد البشرية المتخصصة في هذا المجال.

كما أن الغالبية من وسائل الإعلام السمعية البصرية وبالأخص العمومية لم تصل إلى إدخال الأنظمة الحديثة مثل نظام "أي نيوز" الشهير، فهو نظام متطور وحديث في إنتاج المواد والموضوعات الإخبارية سواء على مستوى استباقية المعلومات وربطها بسياقات الأحداث، وتحريرها أو إيصالها بشكل مباشر إلى المتلقي الشاهد. ويحضر هذا النظام بقوة في قناة ميدي 1 تيفي الخاصة ويمنح تنظيمًا محكمًا للبرمجة الإعلامية وإدارة التخطيط الزمني لمختلف العمليات، والتي يقوم بها الإعلاميين سواء على مستوى تنظيم تدفق الأخبار والصور أو المعلومات، مع ضرورة توفير الزاد الصحافي والإعلامي على أساس الإعلامي الشامل، وصولاً إلى الصحفي المتحرر.² وهذه الخاصية تكون في حقل الإعلام التعددي، الذي يسمح بتظافر الجهود لإيصال المعلومات بنوع من الكفاءة والمهنية، وتشكيل وحدة مهنية مستقلة متجانسة، وبما يتناسب مع التطورات الجديدة في حقل الإعلام السمعي البصري في مختلف بقاع المعمور، ويستهدف هذا النظام أساساً التقليل من المصاريف وتحقيق الأرباح الكثيرة، حيث يكون هناك إعلامي يتقن 6 مهن إعلامية (مذيع- مصور- منتج- محرر- معد برامج- مخرج)، ومما يحقق الجودة والفعالية، ولن يكون هذا إلا بالزيادة في التكوينات الخاصة بحقل إعلام السمعي البصري بالمغرب على نحو يسهم في إثراء مواضيعه، ويجعله في نفس الوقت يقدم الجودة الخاصة التي تنتظرها غالبية المشاهدين والمتلقين المغاربة والذين مؤخراً أصبحوا

¹ - مثلاً حضور اللغة الأمازيغية في جل وسائل الإعلام السمعية البصرية، تفرض دفاتر التحملات نسب معينة تتراوح بين 5 إلى 20 بالمائة وذلك بإنتاج برامج حوارية ونشرات، لكن لا تجد أي شيء من ذلك مطبق على بعض القنوات العمومية والخاصة المغربية، وبالتالي وجب توضيح الحد الفاصل للالتزام بين دفاتر التحملات كوثائق مرجعية للعمل، وبين الواقع المختلف تماماً في فصوله وحقائقه عن ذلك.

² - إنها حالة مميزة في الإعلام الحديث والذي يشتغل وفق السرعة والدقة والفعالية ويهدف تحقيق الريادة الإعلامية وهذا النوع من التقنيات سمح بالوصول إلى نتائج مهمة في مجال الإعلام للمزيد راجع:

- فراس (محمد العزة)، "غرف الأخبار والاستفادة من التقنيات الجديدة في مجال الأخبار"، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية العدد 75 اتحاد الإذاعات العربية، السنة 2013، ص 26.

يشاهدون أكثر القنوات الأجنبية،¹ وفرض هذا معه العمل على حصر المرجعيات القانونية والتنظيمية والموارد المالية والتقنية في إطار واحد يجمع كل هذه التفرعات وتبسيط الإجراءات والحد من التجاوزات المستخدمة في فرض المواضيع والضيوف على جل البرامج الإعلامية في الحقل السمعي البصري، مع الدفع بوجود إرادة مجتمعية إصلاحية ومؤسسية لنهضة حقل إعلام السمعي البصري ببلدنا.²

الفقرة الثانية: تأهيل المقاولات الإعلامية وتجاوز النمط الريعي لتدبير الشأن الإعلامي

تعتبر المقاولات الإعلامية شكل راقى في تنظيم الحقل الإعلامي، يحتاج تأهيل مواردها البشرية الى توفير التكوين العالي في مجال الإعلام و مجال استعمال التكنولوجيا الحديثة. كما أنها في حاجة ماسة إلى تقوية الإمكانيات المالية والتقنية، لكي تكون قادرة على المنافسة وطنيا ودوليا وتكتسب حرفية عالية في زمن العولمة وانفتاح الفضاء الداخلي على الإعلام الدولي. فالمقاولات الإعلامية في الوقت الحاضر تعتبر من ركائز الإعلام الحر التعددي، فقد طرح هذا العنصر أهمية قصوى في السياسة الإعلامية ومدى نجاحها مرتبط في توفير التصورات البنوية الدقيقة حول المقاولات الإعلامية المغربية سواء على مستوى مصالحها أو خلاياها المهنية المتعلقة بالإدارة والتسيير والتحرير والبت. كما أن التدبير المالي يفرض مساطر خاصة لتقديم الشروحات حول مصادر الأموال والعائدات وضبط الأرقام والإحصائيات، التي تهم الجانب الإبداعي والمالي والتقني والمهني.³ فالعمل على الارتقاء بمستويات المقاولات الإعلامية

¹ - قدمت كافة تقارير قياس المشاهدة الخاصة بالمغرب إحصائيات حول أن أكثر من نصف المغاربة يشاهدون القنوات الأجنبية في أوقات الذروة، وعلى أي إدخال التقنيات الحديثة في مجال الإعلام، ممكن إعطاء إضافة نوعية للمشاهدة والمتابعة من قبل المشاهدين والمتلقين.

² - يحي (اليحيوي)، "محنة التلفزة المغربية"، ص: 32، للمزيد راجع:

- بوجلال (عبد الله)، "وسائل الإعلام وإشكالية السيطرة الإعلامية والثقافية، فضاء الإعلام"، سلسلة الدراسات الإعلامية، ديوان المطبوعات، القاهرة، 1994 ص: 63.

³ - الحسن (رقيب)، "المقاولات الصحفية بالمغرب حالة الصحافة المكتوبة" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء 1999-2000 ص: 79-80، للمزيد راجع:

- Rapport annuel sur la presse écrite Et Les médias audiovisuels publics (2005)

http://mincom.gov.ma/landing/demo/template/wordpress/media/k2/attachments/Le_Rapport_sur_la_Presse_Ecrite_et_les_Mdias_Audiovisuels_Publics_2005_1.pdf 2011/05/06 11H00 GMT

وفق ما يقع في الاقتصاديات الكبرى وبحث مقاربتها في إطار الخصوصية التي تمتع بها المقالة الإعلامية على خلاف المقاولات الأخرى جعلها متمركزة على أقطاب، مما يمكنها من تشكيل شبكات إعلامية ضخمة، تضم مختلف أنواع العمل الإعلامي (المسموع والمرئي، المكتوب والإلكتروني).¹ كما أن مؤخرا تم إبرام عقد اتفاق بين وزارة الاتصال والهيئات المهنية في مجال الإعلام على الآليات والوسائل الكفيلة بتحديث القطاع الإعلامي بالمغرب، مع بروز التحديات المهنية والتكنولوجية الجديدة وتنامي الحاجة لرفع فعالية منظومة الدعم وذلك بهدف الوصول إلى صناعة إعلامية تنموية وتنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بذلك في حقل الإعلام السمي البصري سواء في حق المواطن بالحصول على المعلومة أو دعم حرية الرأي والتعبير وصياغة قيم التنوع والإبداع، مع تدعيم صلابة النموذج الاقتصادي للمقاولات الإعلامية وتوفير الدعم من أجل الاستثمار والاعتماد على المنطق التعاقدى القائم على الوصول إلى نتائج بمؤشرات محددة وذلك باعتماد نظام متنوع الأهداف والوسائل والتدخلات. مع السعي الى حماية استقلالية المقاولات الإعلامية فيما يتعلق بالجوانب المالية والتحريرية، الحاضر مؤخرا في التركيز على إنتاج بعض البرامج الوثائقية والاجتماعية على غرار الاهتمام بالنوع الثقافي والهوياتي للمجتمع المغربي.² فإنشاء المقاولات الإعلامية وهيكلتها مرتبط بمبادئ الحريات العامة، مما يلزم توفر شروط موضوعية لتحقيق هذه الغاية وبالتالي فإنها خاضعة لمبادئ القانون التجاري باعتبارها شركة والتي تعد نظام رضائي توجد بمجرد تراضي أطرافها على إنشائها وعلى شروط العقد الأخرى،³ فالغاية الأساسية من التوجه إلى إحداث مقاولات إعلامية، هو تطوير الإطار المؤسسي لحكمة حقل إعلام السمي البصري وخلق نظام إعلامي متنوع وفعال وشفاف وتعاقدى، ويكمل كل مراحل المنظومة الإعلامية ويعمل على

¹ - أصبح الإعلام العالمي يتجه إلى هذا الإطار في إطار المزوجة بين الإعلام العمومي والخاص. وهناك هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطانية BBC " وهيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية شينزوا، والتي تضم العديد من فروع القنوات الإذاعية والتلفزيونية، ومؤخرا اتجهت روسيا عبر قناة "روسيا اليوم" إلى نفس القضية نظرا لأهمية الحصول على الحصة والريادة العالمية في الإعلام وقدرته على التأثير داخليا وخارجيا.

² - عقد برنامج تأهيل المقالة الصحفية بين وزارة الاتصال والفيديرالية المغربية لناشري الصحف 2013-2017، منشورات وزارة الاتصال، السنة 2013 ص: 5 للمزيد راجع:

- الرامي (عبد الوهاب)، وثيقة مرجعية حول وضعية الإشهار بالمغرب، منشورات وزارة الاتصال، السنة 2013 ص: 8

³ - شكري (السباعي)، "الوسيط في قانون التجارة المغربي والمقارن"، الجزء الأول، النظرية العامة للتجارة وحصة الأعمال التجارية، الطبعة الثالثة، مطبعة المعارف الرباط، 1986، ص: 18.

الرفع من الأداء الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية بجعلها قادرة على المنافسة الإعلامية في ظل الانفتاح الإعلامي، وبما يعزز تحديث بنيات وهياكل المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية ويضمن حماية الحرية التحريرية بوجود استقلالية مالية وتقنية.¹

فأي سياسة إعلامية جديدة في الوقت الراهن مطالبة بضرورة وجود سوق إعلامية، تحضر فيها المقاولات الإعلامية بدنياميكية وحيوية، بعيدا عن عناصر التضييق وغيرها، هنا وسائل الإعلام من خلال هذه الزاوية تنتهي إلى إحداث التغيير الاجتماعي في بلورة سياسات وحلول، وتراعي طبيعة المجتمع وتساعد على تجاوز أزماته. فالهدف الأساسي من المأسسة الإعلامية في شكل مقاولاتي، يجب ألا يقتصر على وجود تسليم الخدمات واستيراد الأدوات التكنولوجية، بل على العكس من ذلك يجب أن يكون الهدف نشر وتعميق القيم الثقافية والأفكار مع تطوير صياغة فكر المجتمع وسلوكات أفراده لكي تعم الفائدة على جميع أطيافه.² على الرغم من استمرار التجاذب بين فرض السيطرة على ملكية وتوجيه مواضيع القنوات السمعية البصرية في المغرب والرقابة المباشرة وغير المباشرة، فإن إدخال هذه الآليات الجديدة قادر على تحويل الإعلام السمعي البصري إلى سوق إعلامي تنافسي،³ والذي من شأنه تجاوز اختلالات وإدخال الأساليب الحديثة في الإدارة والتخطيط والإشراف والتقييم، وأخذ اهتمامات واحتياجات أفراد محمل الجد والعمل على استضافة ممثلي التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع. فتأهيل المقاربة الإعلامية رهان مجتمعي إذا ما تم وفق الضوابط والنصوص المعمول بها، وستكون له نتائج عكسية على حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب وذلك في مستويات الجانب الإداري المرتبط بتجاوز جميع أشكال البيروقراطية المتمثلة في التحكم عن طريق شبكة

¹ - Rapport d'une enquête, secrets d'Etat ; administration et journaliste a Maroc, le défi du droit a l'information, CMFMENA, mai 2007p :12.

<https://www.right2info.org/resources/publications/publications/secret%20detat.pdf> 2013/05/06 18H00 GMT

² - Etude vers un droit d'accès à l'information publique au Maroc, UNISCO, Rabat, 2011, P: 43.

<http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002146/214658f.pdf> 2014/02/04 15H00 GMT

³ - فرضت الموجة الإعلامية الجديدة ضرورة المواكبة ولو حتى على مستوى نوعية إنتاج البرامج الإعلامية، ونلاحظ مؤخرا استيراد نماذج عالمية للبرامج الحوارية والتي تسعى إلى جذب أكبر نسبة من المشاهدين مع ارتفاع معدلات الإشهار وسمح بتوفير موارد مالية ضخمة فحسب تقرير "أمبريوم ميديا" بالمغرب، فقد عرف سوق الإشهار والمقولة انتعاشا قويا منذ سنة 2014 بنسبة زادت عن 1.5% خلال ثلاثة الأشهر الأولى من السنة.

معقدة من القوانين واللوائح القديمة ومركزية شديدة في اتخاذ القرارات.¹ ويفرض الجانب التحريري إعادة النظر في ضبط المواضيع وعدم اقتصارها على تقديم منجزات الحكومة في الأداء، وتبرير ما قد يتعارض مع هذا التوجه، أما الجانب الفني فيرتفع بتوفير الإمكانيات التكنولوجية في مجال الإعلام السمعي البصري، وقاعدة البيانات الشاملة لإطلاع العاملين على آخر ما توصل له العلم الحديث في مجال تكنولوجيا الاتصال للحد من تأثيرات الأساليب التقليدية في نفور المواطن المتلقي،² بما يحقق المنفعة العامة في تطوير الحقل ويجعله قاطرة التنمية، ويتجاوز جميع أنماط الرعب التي تكون حاجزا أمام إعادة بلورة فلسفة التحرير و صياغة علاقة السلطة السياسية بالإعلام السمعي البصري في المغرب.

كما أن جل المقاولات الإعلامية الكبرى كانت حkra على شخصيات نافذة في الوسط السياسي والاقتصادي المغربي و تابعة لمجموعات اقتصادية ضخمة، تضم مجموعة متنوعة من الوسائل الإعلامية والاتصالية الخاصة والمواقع الإلكترونية والمجلات والجرائد الإعلامية، بينما يقتصر الجانب التلفزيوني على شبكة (MEDI1TV) ميدي1تي في من قبل مستثمرين إماراتيين إلى جانب شركات خاصة إذاعية على غرار "ميد راديو" ومجموعة "المساء ميديا" و"الصباح ميديا".³ فالمسألة المطروحة هي أن المقالة الإعلامية بالمغرب بإمكانها تقديم صورة مغايرة للحقل الإعلامي المغربي، إذا ما تمت صياغة وتطبيق قواعد أجزأتها بعيدا عن المنظومة الريعية، والتي تحضر في دعم الصحافة المكتوبة بما فيها الصحافة الحزبية في تنافي تام مع مبدأ الاستقلالية والمهنية وربطه بالتمويل.⁴

¹ - بهيجة (هسك) "الجماعة المقالة بالمغرب" سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية، الطبعة الأولى، عدد 5 السنة 2010، ص 33.

² - في إطار السعي الدائم نحو توسيع الاهتمامات الإعلامية للمواطن المغربي بما يمنحه نوعا من إشباع الرغبات وتلبية الحاجيات، ودون المساس بالضوابط الأصلية الموجودة في نطاق الجدال القائم حول نوعية المواد والمواضيع وأثرها على السياسات السياسية والاجتماعية والثقافية والحقوقية بالمغرب.

³ - وكذلك توجد الفيدرالية المغربية لاعلام FMM والتي تأسست سنة 2008 وهي عضو في اتحاد مقاولات المغرب وتضم 12 مقالة إعلامية وتشغل ما بين 600 شخص ورئيسها هو كمال لحلو، للمزيد راجع: موقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب www.ggem.ma:GGEM

⁴ - التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة بالمغرب 2012، منشورات وزارة الاتصال: ص: 2-20. http://mincom.gov.ma/landing/demo/template/wordpress/media/k2/attachments/liberte_de_la_pr

الفقرة الثالثة: مواكبة تحول المجال من النمط المركزي إلى النمط الجهوي

على غرار باقي القطاعات وتدخلات الفاعلين فيها، فإنه من المفروض في السياسة الإعلامية مواكبة التحولات الأساسية للنمط التدبيري لأي بلد. وهذا ما جعلها في المغرب تتحو في هذا الاتجاه وذلك بالانتقال من النمط المركزي إلى الجهوي، تجسد بداية في الهياكل التنظيمية والنصوص القانونية المؤطرة لحقل الإعلام في المغرب، وقد تمت إقامة مجموعة من المديریات الجهوية للاتصال، والتي اضطلعت بدور أساسي في عدة محطات إعلامية كبرى إلى جانب مجموعة من الفروع الجهوية للعديد من الهيئات والمنظمات الإعلامية سواء الخاصة أو العمومية.¹ ويهدف إلى تحقيق أقصى مردودية وتقريب للخدمات الإعلامية من المواطن المتلقي، عبر الإنصات لطموحاته وحاجياته واختيار الطرق والأساليب تحقيق تلك الأهداف في الرسائل التي تحملها الوسائل الإعلامية المتعددة وبما يحمل صورة عامة عن الخيارات المتاحة. فقد تمت ملاحظة حضور البعد الجهوي في العديد من البرامج الحوارية والمواضيع، بل إن هناك قناة جهوية بالعيون وأخرى بالأمازيغية،² بالإضافة إلى عدة مكاتب لإذاعات العمومية والخاصة، عبارة عن خلايا تعمل على تقديم كل ما يتعلق بالحقل الإعلامي الجهوي. وإذا كان لا يزال هناك غلبة في العديد من السياسات الإعلامية على الطابع المركزي، لكن هذا لا يجعل هناك نفي واضح لهذا النوع من السياسة الإعلامية الجهوية بالمغرب.

وتعمل وسائل الإعلام على عرض والتفاعل مع جميع المواضيع والشؤون المحلية والخصوصيات الثقافية والهوياتية وغيرها من الوقائع والأحداث، يسعى ذلك إلى تحفيز وتشجيع مواكبة التوجهات العامة للبلاد، انطلاقاً من الوثيقة الدستورية التي قدمت شكل التنظيم الجديد في إطار جهوي، يراعي مجموعة من المبادئ كالوحدة والتضامن بين الجهات والتدبير الحر عبر منحها عدة صلاحيات ومبدأ التفرع. وهنا الإعلام أحد القنوات الأساسية لكشف جميع المعطيات المرتبطة بهذا النموذج، والذي يتوخى نقل الصلاحيات من المركز إلى المحيط الجهوي في إطار مقارنة تنموية اقتصادية وسياسية، فالمواضيع والمواد الإعلامية تعمل على

¹ - هناك العديد من النوادي والتي تقوم بإقامة عدة تظاهرات على المستوى المحلي والتي تهتم حقل الإعلام، وأضحت المواضيع متنفساً للعديد من الفئات المحلية وتقوم بعرض أفكار وتصورات تقود في النهاية إلى استخلاص عدة توصيات تهدف إلى إعادة النظر في التدبير المحلي سياسياً، حقوقياً، تنموياً وثقافياً.

² - كما تمت الإشارة سابقاً قناة العيون أحدثت رجة على مستوى الإعلام البصري والمقاربات التي اشتغلت عليها في الدفاع عن الوحدة الترابية وربط الهوية الحسانية كمكون أساسي من مكونات الهوية المغربية، ونفس الأمر بالنسبة للأمازيغية وموادها المتنوعة والتي لا مست تاريخاً منسيا من التراث الإنساني المغربي.

توفير كل ما يحتاجه المواطن في إطار مبدأ التوازن في الوصول إلى المعلومات، والحصول عليها في إطار الأسلوب الديمقراطي التشاركي،¹ وتدبير الشأن المحلي أضحي قاعدة أساسية لنوع الديمقراطية التشاركية وشكل الحصول على المعلومات وذلك عبر تخطيط مسبق وتنظيم محكم، ويتجاوز كل أشكال التحفظ والريبة وعدم الوضوح، والسماح ببنوية وانسيابية المعلومات.²

وتظهر أهمية مواكبة حقل الإعلام السمعي البصري للنمط الجهوي عبر تكريس عدة قيم، كالتضامن التعاضدي والتنشئة على التشبث بالهوية المغربية والثابت الوطنية الراسخة. فهذه الخطوة تقود إلى التغيير المنشود، لكن الملاحظ أنه بطيء بسبب سيادة نوع من العقلية التقليدية التي تقف حجر عثرة أمام أي تحولات جديدة، منها ما هو مرتبط بالصراعات السياسية والاجتماعية، والتي هي نتاج لأنماط السلوك والتفكير الموجود منذ فترة الاستقلال.³

وإن من أهم التحديات المطروحة اليوم في هذا العنصر هو كيفية عكس التجارب المحلية وجعلها مصدر إلهام على المستوى المركزي، هذا ما نجده في العديد من البلدان الغربية والتي أصبحت لديهم قنوات إعلامية سمعية بصرية جهوية، يغلب عليها التطرق لمواضيع الشأن المحلي التدبيري اليومي في نطاق تأثير المحيط الجهوي على التدبير المركزي.⁴ وهذا في إطار التصورات بعيدة المدى، مما يحفز جعلها قاطرة التنمية المحلية، والتي تتخذ عدة صور، أولها التعريف بشتى منابع وطاقات المجتمع المحلي، وثانيهما استحضار جل الموروثات الثقافية والدينية والاجتماعية بنوع من العقلانية، وثالثها الانكباب على تأهيل النخب المحلية للمشاركة

¹ - مداخلة الصديق امعنيو على هامش ندوة الاعلام تحديات ورهانات الجهوية المتقدمة 28-29 يونيو 2013 بمدينة سيدي إفني حول تجربته الإعلامية الجهوية والوطنية. للمزيد راجع:

-Amal (mecharfi) "autonomie et développement local dans la nouvelle charte communale" publication REMALD série thème actuels N° 44, 2003, P :18.

للمزيد راجع:

علي (سدجاري)، "الدولة والإدارة بين التقييد والتحديث"، دار المناهل للطباعة والنشر الرباط، السنة 1994 ص: 15-16.

² - طارق (السيد أحمد)، "الاعلام المحلي وقضايا المجتمع"، دار المعرفة الجامعية، مصر، السنة 2004 ص: 12.

³ - محمد (ظريف)، "النسق السياسي المغربي المعاصر، مقارنة سوسيو سياسية"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، السنة 1990، ص: 153-154.

4- Rugh, (W.c), " Arab mass media newspapers, and television in Arab politics", praeger publisher, 2004, p: 24.

في جل مقتضيات الخاصة والعامة في إطار بلورة علاقة المركز بالمحيط.¹

وهذا الأمر حاضر في عدة مواضيع وقصاصات إخبارية وحوارية، على سبيل ذلك نجد قناة العيون الجهوية، التي غالبية موادها موجهة لجميع الفئات الناطقة بالسانية والتي تتخذ طابعا جهويا محليا في كافة رسائلها الإعلامية. نفس الأمر ينطبق على القناة الثامنة (قناة تمازيغت)² دون أن ننسى تواجد العديد من المواضيع الأخرى في الإعلام العمومي والخاص، كبرامج حوارية أو نشرات إخبارية والتي تنطرق إلى جل تفاصيل الحياة اليومية مع الإشارة إلى عدة مبادرات محلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تقوم بتوفير قاعدة البيانات والمعطيات والإحصاءات والمعلومات لفائدة المواطنين والمؤسسات الجهوية ليس فقط من أجل ترشيد للموارد وضمان توزيعها بطرق عقلانية، بل أكثر من ذلك بهدف إعطاء إضافات جديدة تديرية .

وتتمثل مختلف الإضافات في العمل على فك العزلة عن المناطق والجهات، التي تحد الظروف الجغرافية والترابية دون قدرة حصولها على نصيبها من مختلف المعلومات المرتبطة بعنصر تنمية الإنسان والمجال.³ إن لهذا البعد ذا فائدة تنموية بالدرجة الأولى والتي تتجسد في مختلف مقارباته للتعاطي مع الشأن الجهوي وتجاوز سيطرة النمط المركزي على كل مفاصل وقواعد تدبير الشأن العام الوطني والمحلي أخذا في الأفق، وبالفعل هناك الآن مبادرات محلية لخلق قنوات إذاعية رقمية وتلفزية، وما يحمل ذلك من أدوار طلائعية لتجاوز إكراهات خلق حكمة تديرية، ليعكسها الإعلام في مواد ومواضيعه كوسائل الإرشاد والتوجيه والتأطير، بهدف التأثير على صناعة المواقف والقناعات المحلية.⁴

¹ - Rapport Indicateurs de développement des médias: cadre pour l'évaluation du développement des médias Unesco, 2008, p :55-56. <http://unesdoc.unesco.org/images/0016/001631/163102a.pdf>
2014/05/06: 17 H00 GMT

² - Tourya (Guaaybess), "Tamazight Tv, nouvelle chaine berbère au Maroc", INA global institutionnalisations de l'audiovisuel, décembre 2012,
<https://www.inaglobal.fr/television/article/tamazight-tv-nouvelle-chaine-berbere-au-maroc>
2014/01/28. 17H00

³ - يحيى (اليحيوي)، "في الإعلام والسياسة والأخلاق"، منشورات عكاظ، الرباط، السنة 2016، ص: 24. للمزيد راجع:
- مصطفى (دليل)، "الميثاق الجماعي والحق في الإعلام"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مواضيع الساعة، عدد 44، السنة 2003، ص: 149

⁴ - محمد (اليقوي)، "تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب"، مطبعة فنون للطباعة والإشهار، فاس، السنة 2005، ص:

وإن هذا من النقط التي وجب الأخذ بها، لما لها من أهمية على مستوى صناعة المخيال اليومي للمواطنين والمتلقين، والعمل على ترسيخها في المقاربات المجالية الترابية والتنمية. فالإعلام في بعده الجهوي قاطرة التنمية المحلية، التي تتمثل في عدة حالات ومواضيع والتي تنطلق من القيام بتسويق المنتجات المحلية وعرض الأماكن والحالات الإنسانية، وقواعد تدبير الشأن المحلي، وكل هذا عبر تشخيص الأوضاع من الهامش نحو المركز مما يتم معه اتخاذ عدة تدابير إجرائية ووقائية أو زجرية وعقابية، ليصير معها الإعلام الجهوي المحلي قاعدة رقابية وسلطة رئيسية في هذا المجتمع الجهوي المحلي.¹

وتختلف درجة تأثير هذه الدعامة بين الدول سواء الدول الديمقراطية أو الهجينة والسلطوية،² ولكن محاولة أجرتها والخوض فيها عن طريق عدة مؤتمرات وبنادي جمعية، نقود نحو حقل إعلامي جهوي يعرض مواضيع متخصصة محليا، ومما يمنح القدرة على عكس كل ما يحتاجه المواطن في نطاق التدابير اليومية وشؤونه الخاصة بما يعطي حالة مميزة في الانتقال إلى منطق الاندماج والتكامل، عوض منطق الاستحواذ والاستقطاب الحاضر دوما في مختلف البرامج الإعلامية على المستوى المركزي.

وكما أن القيام بخلق تناسق مع الظروف والشروط المناسبة للوصول إلى أهدافه، من شأن ذلك أن يولد تواسلا بين الإعلام الجهوي والمواطنين من خلال خلق روابط تفاعلية، هذا ما تمت ملامسته في العديد من البرامج الإعلامية السمعية البصرية وبالأخص الإذاعية بشكل متواتر لحظة بلحظة في جميع مناطق المغرب.³ فالطاقات الموجودة في الإعلام الجهوي طاقات مهمة وجب الأخذ بها ودفعها إلى الانخراط في الأنماط الجديدة لتدبير الشأن العام، وانتقاله من النمط المركزي إلى الجهوي.

ويعد الإعلام أحد أضلعه الأساسية بالنظر لدرجة تأثيره على جل السياسات الحاضرة في المجتمع المحلي، بما يجسد التنوع الحاضر في المجتمع المغربي الذي أحيانا ما تثار حوله نقاشات تتعلق بمواضيع الهوية الوطنية والثوابت الأساسية للأمة. وتعرف السياقات المجتمعة

¹-عزيز (مفتاح)، "اللامركزية من التسيير الإداري إلى تدبير التنمية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط 2001، 2002: ص 19-20.

²- فعلاقة الإعلام بالتنمية تكون واضحة المعالم في الدول الديمقراطية وذلك بنشر جل الموارد والخدمات والصفقات العمومية عكس الدول الهجينة الديمقراطية منزلة بين المنزلتين دون أن تحدث تغييرا ملموسا في الجوانب المتعددة لبرنامج القرارات التنموية.

³- علي (باهي)، نفس المرجع السابق: ص 78.

تجاذبات بين الدولة والمجتمع، ويجعل ذلك السياسات الجهوية المطبقة على المستوى المحلي بما فيها حقل الإعلام مجرد أدوات تأثيث المشهد السياسي وإفراغه من محتواه وبما يخدم أجنداث الفاعلين الرسميين فيه وتبقى كل الأشكال الموازية عبارة عن تمسرحات سياسية في أشكالها ومواضيعها والإعلام الجهوي يقوم بتقديمها وفق ما هو مسطر له.¹

وإن الأخذ بهذه الأطروحات التي يعالجها الإعلام على المستوى الجهوي، من شأنه أن يفرز لنا نوع من التكامل في جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، في نفس الوقت يحدث تناغم مع السياسات المتبعة وبالتالي تكريس حكمة التدبير المحلي الرشيد وذلك بإعطاء المصادقية للمواطن في كافة جوانب ومناحي الحياة الجهوية. يقوم هذا الجانب على تبادل الآراء والمناقشات والاقتراحات² ويعمل الإعلام على مقاربة حضور ذلك بعرض وجهات النظر والتنسيق المحلي، بعيدا عن رسوخ التسلطية والاستبداد والعوامل والممارسات السياسية والاجتماعية السلبية، والتي تحد من تعزيز الروابط والقنوات على المستوى المحلي وتحقيق التنمية المجتمعية كأساس التدبير.³ هكذا نجد أن هناك ضرورة ملحة في تحول الإعلام مع التغيرات الهيكلية والبنوية لنمط التدبير الجديد، وهذا يجعل الوصول إلى الأهداف أمرا سهلا في ظل منظومة تواصلية وعملية جهوية أساسها بلورة المقاربات، وتعزز لنا النمط الأساسي لعلاقة الدولة بالمجتمع في المغرب وتواكب كذلك مفاتيحه المتعددة.

¹-AbouBakr (Jamai), "seuls les médias en ligne sont libres" le courrier international, 05/11/2012, <https://www.courrierinternational.com/article/2012/10/31/aboubakr-jamai-seuls-les-medias-en-ligne-sont-libres> le 2013/06/06 AT 14:00 GMT.

²- السعدي (محمد)، "المنتخب الجماعي من خلال تطبيق اللامركزية بالمغرب"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق، الدار البيضاء، 2004-2005، ص: 320.

³- محمد (سيد محمد)، "الإعلام والتنمية"، دار الفكر العربي، القاهرة السنة 1998، ص: 56.

خاتمة القسم الثاني

هكذا نجد أن عرض المادة السياسية في الإعلام السمعي-البصري بالمغرب، هم زوايا ورؤى وأنواع مختلفة من القضايا والمواد، وبناءا عليه اختلفت درجة التأثير الحاصلة على باقي المحددات الأساسية للبناءات الموجودة في المجتمع المغربي، والعلاقات الاجتماعية بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، والتي ظلت ذا صلة متماسكة ومحكمة بحقل الإعلام السمعي- البصري بالمغرب، ويتميز بتفاوت حجم حضور المادة السياسية فيه و المرتهن بقواعد تختلف درجة حدتها مع كل لحظة انفراج سياسي ومجتمعي، وشملت حيثيات الإعداد والتسويق، وطريقة عرض البرامج الإعلامية المعنية بالمادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، بما يحقق نوعا من الانسجام والتناغم مع متطلبات المشاهد والمتلقي المغربي.

و انعكست هذه القواعد على عينات البرامج الحوارية الخاصة بالمواد السياسية، وكيفية عرضها للمواد حسب طبيعة اشتغال القناة ونوع الخدمة المقدمة سواء كانت خاصة أو عامة، فهناك تفاوت واضح بين كيفية معالجة المواضيع وحجم تأثيرها على المواطنين وطريقة طرحها للقضايا وتدبير النقاشات والسجلات، وهذا الأمر فرض البحث في تقييم حضور المادة السياسية على عملية التحول الديمقراطي بالمغرب. بدءا أولا بمعرفة موقع وموقف المشاهد المتلقي من المواد السياسية المعروضة في وسائل الإعلام السمعية البصرية، التي شملت محاور رئيسية ذات أهمية على مستوى حضور علاقة الدولة والمجتمع في المغرب، وكذلك عبر مصوغات طرح الإصلاحات الدستورية ومسألة الحريات والحقوق وقضايا تدبير الشأن العام و القضايا الوطنية والهوياتية.

وهذا سمح لوسائل الإعلام بإنتاج مجموعة من القيم، والتي تتوخى غرسها في المخيال الذهني للمواطنين، وتنطلق بداية من دعم المشاركة السياسية والمساهمة في ترسيخ قيم الاختلاف والتعايش واحترام الآخر، وتعزيز قيم المسؤولية والنزاهة في تدبير قضايا الشأن الإعلامي بالمغرب. مع الإشارة إلى إعادة النظر في عدة آليات وضوابط، تتجاوز الطريقة التقليدية في عرض المواد السياسية وإنتاجها للعديد من القيم السلبية سواء على مستوى التكرار وغياب الجودة في الأطروحات والتدخل في السياسة التحريرية، ومما فرض البحث عن معالم جديدة للسياسة الإعلامية الموجودة والتي تتطلب إدخال الإصلاحات في المجال الإعلامي، هي

إصلاحات ملتصقة بالإصلاحات السياسية والمؤسسية، كعامل أساسي لدمقرطة المجتمع عبر السماح بحرية التعبير وإبداء الآراء وتخفيف هيمنة النزعة السلطوية بتناول المواضيع والمواد، وإعادة النظر في المرجعيات القانونية التي تشكل عاملا سلبيا في عدم وضوح مداخل السياسة الإعلامية بفعل تشتت وسائل اتخاذ القرار على مستوى التراخيص والأذن، وتأهيل المقالة الإعلامية لعلها تواكب التحولات الجديدة في حقل الإعلام السمعي البصري. ويدخل ذلك في إطار المقاربة الجديدة لجعل الإعلام قاطرة التنمية، لكن ذلك يظل محددا وغير ذي فائدة إذا لم يتم تجاوز أنماط الريعية لتدبير الشأن الإعلامي، مع ضرورة تحوله من النمط المتمركز إلى الجهوي، مما سيساهم في سهولة تقديم المعلومات ووصولها وفي نفس الوقت إحداث نقلة نوعية على المستوى المعالجة الإعلامية بجعل الجانب الهامشي الجهوي يحدد سياسات وخيارات المركز، كدليل أساسي على ديمقراطية المجتمع.

كما أن حجم حضور المادة السياسية وتقييمه، أعطى لمحة مهمة حول شكل تدبير حقل الإعلام بالمغرب وكيفية تفسير وعرض المواد الإعلامية الخاصة بالمواد السياسية. فجل المؤشرات والتحليلات والمقارنات المقدمة تحيل على نمط معين في تدبير هذا الحقل الإعلامي، هو في الأصل نتاج لجل القوى الفاعلة في المجتمع المغربي سواء كانوا مسؤولين أو مواطنين. بالتالي العنصر الجوهرى في هذا الطرح هو ضرورة إعادة النظر في مسألة حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعي البصري على أساس واضح، بهدف الإسهاب في تخليق حقل الإعلام السمعي البصري وجعله يواكب التحولات الجديدة في هذا المجال، حتى لا يكون خارج الركب على مستوى التطور الإعلامي والتكنولوجي والاتصالي في زمن التغيرات غير محسومة العواقب والتجليات.

خلاصة عامة

إن علاقة الإعلام بالسياسة في المغرب علاقة متشعبة ومتكاملة، وهي علاقة تحمل في طياتها خبايا وأسرار، ترتبط ارتباطا وثيقا بنوعية المواد والمواضيع المعروضة في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، والتي تتجسد من خلالها درجة الانسجام والتناسق، أو النفور والتضاد بين كافة مكونات المجتمع المغربي، وفي نفس الوقت تطرح أشكال وعينات ممارسة السلطة السياسية لنفوذها وسيطرتها على هذا الحقل الإعلامي في زمن الإعلام المفتوح.

فدراسة علاقة الإعلام السمعي البصري بالمغرب، حملت العديد من الإشكاليات الكبرى والتي تنطلق من مسلمة أساسية تخوض في جدلية الدولة بالمجتمع في المغرب، وانبرت إلى تفكيك جميع درجات الهيمنة السلطوية ومرجعياتها المتجددة في كل لحظة من لحظات الصراع السياسي على السلطة، وحجم حضور وسائل الإعلام السمعية البصرية فيه.

وأثبتت الدراسة وجود عدة عوامل متحركة في عرض المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية، تتحول معه التعددية في هذا الحقل إلى مجرد أدوات بحث عن إعادة إنتاج نفس الأنماط بما يتنافى ويتعارض مع مضامين الوثائق والقوانين المؤطرة لهذا الحقل الإعلامي، سواء دستوريا أو قضائيا أو حقوقيا أو مجتمعيًا.

بالإضافة إلى ذلك فبالرغم من تعدد المنابر الإعلامية السمعية البصرية، فيلاحظ مع هيمنة القطاع العمومي في المجال التلفزي واقتصار الخاص على الجانب الإذاعي، و يحمل معه تفسيرات كبرى في عدم ثقة القائمين على حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب بجدوى التحرير التلفزي بالنظر إلى المخاطر التي يشكلها و ظهرت بعض فصولها مع التجربة الإذاعية.

كما أن المنطلقات الأساسية لفهم علاقة الإعلام والسياسة في المغرب من خلال المواد الإعلامية ذات الطبيعة السياسية، تركز على جوانب مهمة أهمها التحولات المجتمعية، وكان من ذلك الحراك المجتمعي وما تخلله من شعارات مطالبة بإعادة النظر فيها، مما فرض على حقل الإعلام المواكبة والتطور، وهناك عامل أساسي متمثل في عدم وضوح أنماط ملكية وسائل الإعلام السمعية البصرية بين التمويل العمومي والخاص وقاعدة حضوره، سواء بين الأجهزة المملوكة للدولة أو الخواص. ويكشف البحث عن آليات تمويلية تتجه نحو مسارات محددة، تتوخى بدرجة أولى استمرار أنماط التوجيه والتحكم، بشكل يتعارض مع مطالب المجتمع في

إقامة حقل إعلامي يساهم في عمليات بناء التحول الديمقراطي.

مما يعزز ذلك فكرة السيطرة، التي تتجسد في رسم حدود واضحة للنقاش وفي تقديم وعرض المواد السياسية في الإعلام على نحو يشمل شكايات المضمون وتصريف الخطابات الإعلامية. بالإضافة إلى أن مطلب تكريس مقومات الحريات السياسية في الإعلام السمعي البصري المغربي، لازال يعرف مزاجية بين الانفتاح المضبوط وإكراهات التقيد، وتتجلى في تحديد طبيعة المواضيع والضيوف وشكل وإدارة وتسيير البرامج ومدى تمثيل هذه المواد لمختلف القوى الحية بالمجتمع، سواء مجاليا أو سياسيا أو مضمونيا أونوعيا، وهذا ما تم استخلاصه من جل المؤشرات الإحصائية والبيانية والمقابلات التي تم إجراؤها.

و مع استمرار تذبذب وجود إعلام سمعي بصري في خدمة المواطن، يستحضر تجليات مجال عمومي ممارس للفعل السياسي وقائم على تأثيرات وتفاعلات متبادلة بين الإعلام السمعي البصري وترسيخ الممارسة الديمقراطية، وذلك منذ فترة التناوب السياسي الى حين بلورة برامج التحرير وطغيان منطق التوافقات بين ازدواجية التغيير الطفيف والمتدرج ورفض التغيير والمحافظة على الوضع القائم، وهذا ما يجعل بقاء حقل الإعلام السمعي البصري وفق المقاربة السابقة المتحكمة عليه محدودا في أداء دوره الرقابي، ودون إصلاح هيكلي يشمل العملية السياسية التحريرية المهنية والتي يجب أن تتأسس على معايير عالية من الاحترافية.

وعلى الرغم من تعدد القوانين والحوارات الوطنية والمشاريع الإصلاحية والأوراق التوجيهية والتقارير الميدانية، والتي تم إعدادها من الأطراف الفاعلة في حقل الإعلام السمعي البصري، فإن ذلك لم يساهم نحو التوجه بوضع سياسة إعلامية عمومية قادرة على ترسيخ وغرس أسس الديمقراطية والحرية الإعلامية وفق الشكل المطلوب، بل دوما ما يتم تجزئتها وتفريعها إلى عدة مداخل وأبواب على نحو يطرح علامات الاستفهام حول مغزى ذلك. ومما فرض الغوص في ثنائية السلطة والحرية في المجال الإعلامي المغربي، والتي حضرت في مختلف مراحل الدراسة على المستوى الهيكلي التنظيمي والوظيفي البنيوي لحقل السمعي البصري بالمغرب، هو مكانة المادة السياسية في الإعلام السمعي البصري بالإضافة الى آلية وطرائق عرض تلك المادة السياسية في تلك الوسائل الإعلامية.

وعليه فإن هذا العنصر (ثنائية السلطة والحرية) يدحض بما لا يدع مجالا للشك مسألة إصلاح المجال الإعلامي، التي أضحت ضرورة مجتمعية ومطلبا أساسيا من مطالب دعم حرية التعبير وإبداء الآراء والمواقف، ولم يعد مقبولا الإبقاء على توجه الرأي الوحيد حتى إن تعددت

مخرجاته وأنماطه، وخير دليل على ذلك حجم حضور المادة السياسية الإعلامية بالمغرب، والتي تتميز بنسب ضعيفة إذا ما قورنت بباقي النماذج في الدول الديمقراطية.

ومن هنا وجب التأكيد على ضرورة إعادة النظر في مسألة حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية والتي تعبر عن حجم ومستوى الديمقراطية السائد، وفي نفس الوقت الاهتمام بجل مقومات تثبيت الحرية السياسية والمجتمعية، والتي تؤدي دورا بارزا على مستوى التنشئة السياسية وتوفير سياسات إعلامية هادفة، تستند إلى التخطيط والتوجيه والبرامج وتوحيد المساطر وإجراءات اتخاذ القرار الخاص بحقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب وإعادة النظر في شكل وطبيعة قيم التوعية والتعبئة الحاضرة به، بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة.

وعموما فإن العلاقة بين الإعلام والسياسة في المغرب لا يمكن حصرها فقط في السمعي البصري، بل هناك مجالات أصبحت أكثر قوة تأثيرية من ذي قبل، وخاصة شبكة الانترنت عبر صفحات الشبكات الاجتماعية والقنوات التلفزية المفتوحة بشكل مباشر عبر الصحافة الاندماجية. ومما يلزم بشكل أساسي مواكبة هذه التحولات من قبل الإعلام السمعي البصري سواء العمومي أو الخاص، وفق إطارات مرجعية ومواد حديثة التقنية بعيدة كل البعد عن أشكال الفرض والضبط والهيمنة.

فالإعلام السمعي البصري بالمغرب مطالب بالتخلي عن بعض الأنساق السياسية و النماذج والأساليب وتعديلها، وجعل لغة الخطاب المقدم منبرا للحوارات والنقاشات الديمقراطية، عبر إتاحة الفرصة الكاملة لقضايا تدبير الشأن العام و النظر الى وسائل الإعلام السمعية البصرية كسلطة حقيقية، تكشف ملابسات وخفايا الواقع، وتعمل على تقديم الحقائق عوض طغيان منطق الإعلام الموجه، فالنظام الإعلامي هو مرآة عاكسة للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وإن الممارسة الإعلامية بالمغرب كانت تتميز بفواصل مختلفة من الشد والجذب والتضييق وتداعياتها وترسباتها لازالت قائمة، خاصة في السيطرة على مخرجات المادة الإعلامية السياسية، كما أن أداء المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية يتميز بعدم التوازن، وهذا ما يتجلى عند معالجة عدة قضايا تهم تدبير الشأن العام، مما دفع بالمواطن الى الهجرة الى قنوات ومواقع أخرى نظرا لرؤيته أنها تغطي همومه ومشاكله، بالإضافة الى سريان النمط البيروقراطي في التسيير بدوافع واتجاهات سياسية وقناعات شخصية والتي تتعارض في العديد

من الفترات مع حاجيات الأفراد .

كما أن خصوصية عرض المادة السياسية في وسائل الاعلام السمعية البصرية في المغرب، مرتبطة بمنطلقات متضاربة المسارات و خاضعة لمحددات النسق الموجود و القائم على عدة مشروعيات، تجسد أن العلاقة بين وسائل الإعلام و السياسة علاقة جدلية سواء في إبراز دورها عبر تقديم البرامج والأنشطة السياسية وتحليلها أو اعتبارها قاعدة من قواعد العملية السياسية، و توظيفها من قبل الفاعلين في المشهد السياسي وصانعي الرأي العام و درجة تفاعل المواطنين والأفراد اتجاه هذه الإجراءات والسياسات، مع ما يقدمه ذلك في فهم طريقة اتخاذ القرار السياسي وتابعته.

وما ميز أيضا المادة الإعلامية السياسية في البرامج الحوارية بالمغرب هو قلة مواكبتها لأحداث و مطالب الأفراد بشكل يتعارض مع دور الإعلام السمعي البصري في ترسيخ المسار الديمقراطي وما يتطلبه ذلك بسب غياب المقومات الموضوعية والذاتية، وانصراف العديد من المحطات التلفزية والإذاعية الى عدم المبالاة بالقيم الحوارية الهادفة في تخليق الممارسة داخل مستويات ومنظومة التفاعلات بالمجال السياسي وارتethانه بالمنطق التجاري، باستثناء حلقات انفراجية أملت لها ظرفيات خاصة، كما يختلط عرض المادة السياسية برمزيات جديدة لتكوين ثقافة سياسية اجتماعية عن طريق الترفيه والإثارة و الحياة الخاصة وإعادة إنتاج الأفكار . وينضاف إليها عدم مواكبة العولمة الإعلامية، خاصة في مجال التربية الإعلامية والتكوين الإعلامي عبر إعادة النظر في جدوى الدراسات والبحوث الإعلامية الخاصة بالسمعي البصري بالمغرب، و درجة استفادة من الخبرات الموجودة في هذا المجال للمساعدة لإصلاح حقل الإعلام السمعي البصري ونشر ثقافة الوعي المجتمعي.

فالملاحظات المستنتجة من عرض البرامج الحوارية السياسية كمادة إعلامية، تتمثل في مستويات درجة التعاطي في معالجتها و مساهمات المواطنين والمتلقين، حيث اتسمت بنوع من الحدة و النقد الحاد عند التطرق لمواضيع الحريات الفردية والإصلاح الدستوري وتدبير الشأن العام، وتمثلات ذلك ترصد حقيقة النسق السياسي وصراع الحملات داخله و أما القضايا السيادية فهي حاضرة بدرجة أقل رغم تشابك المواقف، والتي عكست مستويات تعبير الضيوف عن آرائهم، كما يمكن لإعلام السمعي البصري بالمغرب أن يلعب دورا أساسيا في ترسيخ الانسجام والترابط المجتمعي، بالتالي تجاوز التجاذبات والتوترات وترسيخ مصداقية القنوات السمعية البصرية كفاعل إعلامي مؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية و الإعلامية .

وكما أن إحداث تغيير في الإعلام السمعي البصري بالمغرب، ينطلق من مواده وخاصة السياسية ومن الممكن أن تكون له تداعيات على كافة المؤسسات والهيئات الفاعلة بالمجتمع، وبما يضمن تأثيرات على صناعة المخيال الإعلامي الذي طرأ عليه تغيير ولكن نحو اهتمامات وموضوعات وقضايا أخرى، وذلك في ظل توجيه التمويل الحكومي بما يتوافق مع اختياراته وتوجهاته، وهذا ما يفسر التوجه الجديد نحو الصحافة الاندماجية، التي تمنح مساحة من الحرية في تناول قضايا الشأن العام.

و كما أن درجة الاختلاف الحاصل يتمثل في أن المادة السياسية المعروضة لا تحظى بقبالية لدى الغالبية من الأفراد بسبب عدم التناغم بين ما يتم التعاطي معه والوقائع، ويكشف هذا عن عيب في تكرار نفس المواضيع، مع عدم تحقيق حالة تراكمية في المشهد الإعلامي السمعي البصري. ويبرهن على تجديد أنماط السيطرة و التسلسل المتدرج في تفويض التعبير وحرية تعددية الآراء وعدم التوافق مع المتطلبات المجتمعية مما يدل على غياب وعي وإدارك من عدم تمكين وسائل الإعلام السمعية البصرية من القدرة على إحداث تغييرات، وجعلها غير مؤهلة لتولي هذه المسؤولية . بالإضافة الى جعل صيرورة الاختزال في وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب عبر حركة الفعل السياسي تنبثق من التصور المنهجي لضعف الفاعلين السياسيين، و هذا ما يلاحظ تكراره في عدة نماذج تتوزع في البرامج الحوارية ، كـ مجال مغلق بعيد كل البعد عن الأسباب المؤثرة في السلوك السياسي ويجعل من الخطاب السياسي المقدم غير منسجم في أحيان كثيرة مع الواقع المعاش.

فهذه الإشكالية تعكس تشابك التصورات والوجه الآخر لأزمة الإعلام السمعي البصري بالمغرب، الغير قادر على إيجاد سبل حقيقية وسريعة لمواكبة التحولات المجتمعية، بل يعمل على تكريس هذه الوقائع، التي ترتبط أيضا بتأثير المنظومة الإنتاجية وصناعة المواد الإعلامية. ذلك عبر احتكارها من فئات معينة واستئثارها بها، والتي تستفيد من الفواعل الموجودة في المجتمع عبر تفعيلها آليات تواصلية بين النخب الإعلامية المتحكمة في المنظومة الإنتاجية والاقتصادية لإعلام السمعي البصري بالمغرب والتي لا يمكن أن تغفل الدور الأساسي الذي يضطلع به هذا المجال.

وعدم استبيان ذلك سيؤثر على شكل و نوع العملية الشاملة لرقى بالإعلام السمعي البصري في المغرب وشمولها لكافة الأطراف المتدخلة، بقدر ما يعزز الآليات التي بموجبها يحضى بالمصادقية و الشفافية ويساهم ذلك في توفير المناخ المناسب على استثمار فيه وجني

الأرباح والرفع من نوعية المادة الإعلامية السياسية في البرامج الحوارية، ومما يجعله مكونا أساسيا واستراتيجيا سواء في جوانبه المادية أو الغير المادية، باعتباره اقتصادا مبني على المعرفة ومضامين المواد الإعلامية السمعية والبصرية.

ويعد استخدام وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب عدة استراتيجيات اقناعية دليل آخر على دورها أساسي في عملية الضبط الاجتماعي وإدارة العقول وصناعة الذهنيات، وذلك عبر طرح تصورات معينة و محددة، تهدف لخدمة أهداف الضبط الاجتماعي ومصالح السياسات المطبقة بالمجتمع عن طريق معالجة المعطيات وتقديم الحقائق وغيرها، عبر نفي المعلومات الصادرة أو رفض تأكيدها أو إغفالها، مما يترك حالة من الارتباك لدى الأفراد والمواطنين مع حرمانهم من حقهم في الوصول الى المعلومات.

و إن تحديد أدوار وسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب ،يمكنه أن يكون عاملا أساسيا في توجيه الرأي العام وانخراطه في مختلف العمليات و القنوات الأساسية بالمجتمع، وإبراز الوقائع المجتمعية من خلاله و تقديمها في البرامج الحوارية السياسية من أهم دعائم ترسيخ الديمقراطية، وبذلك يتجه الأفراد إلى المشاركة الفعلية في كل الجوانب الخاصة بالمجتمع عبر آليات مختلفة، وفي النهاية تتوخى تدبير الشأن العام وتضطلع أيضا بدرجة انسجام تلك الخيارات مع الإرادات المجتمعية داخل الأنساق المتضاربة الأهداف والمصالح.

وتعكس علاقة القوة بين تكتلات الفاعلين والمتدخلين في تحديد السياسات والقرارات العامة لحقل الإعلام السمعي البصري، على أساس طبيعة القيم والمصالح المتضاربة التي تتبناها وتدافع عنها، من خلال تعميق الصراعات وتعديل الاستراتيجيات السياسية وفق قواعد المحددة سلفا، والخاصة بكل نسق سياسي على حدة. ولا يقتصر ذلك على التأثير في المشاركة الفعلية بتدبير الشأن العام و المتغيرات المرتبطة بها، بل يذهب إلى جل تمفصلات علاقة الدولة بالمجتمع والتحولت الجديدة في مسارات التأثير والتأثر.

ويتجلى ذلك أيضا في إحداث المؤسسات الضابطة لمشهد السمعي البصري، و تبويبها مكانة دستورية ولكن بصلاحيات محدودة لا تصل الى درجة الاستقلالية، ويقتصر دورها على الإشراف على جوانب معينة وخاصة في مدى الالتزام متعهدي السمعي البصري بدفاتر التحملات، وعند إخلال بها يتم توقيع الجزاءات، كنوع من الضبط والسيطرة وتقويض منطق الحرية وتكريس الأنماط السابقة على مجال الإعلام السمعي البصري.

وآن الأوان لوسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب، أن تسرع من خطوات النهوض

بقضايا المجتمع وتدبير الشأن العام وتعمل على تخليصها من البرائن التي سادتها خلال فترات مختلفة، وتدفع نحو جعلها تضطلع بأدوارها المجتمعية في إطار التناغم بين الحرية والمسؤولية، وتتجاوز المصالح والرؤى المتباينة ويتم خلالها المأسسة لمنافذ واليات التعبير، وتستحضر جميع التباينات والاختلافات المجتمعية سواء بين المركز والهامش والإلغائية النوعية والهوياتية والأيدولوجية.

فالتفكير في إصلاح الإعلام السمعي البصري عليه أن يقوم على كافة المقاربات الأساسية، سواء المقاربة السياسية أو الاجتماعية و القانونية والحقوقية، وفي نفس الوقت وجب أن يركز على قضايا ومسائل تدعيم حرية التعبير دون عوائق، وتكون بعيدة عن كل أشكال الهيمنة والسيطرة وترسخ ثقافة الاختلاف والتنوع والتعدد.

وفي مجمل القول وما تم التطرق له في الدراسة، فإن عرض المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية ويعطي لمحة أساسية حول شكل ومضمون تواجد وتفاعل علاقة السياسة بالإعلام السمعي البصري في المغرب، والذي يقر مستويات متعددة كمدخل أساسية للإصلاح.

1_ المستوى الهيكلي التنظيمي: والذي يرتبط بضرورة إعادة النظر في البناءات والقوانين والهيئات المنظمة لهذا الحقل، وتحديد الحدود الفاصلة في المسؤوليات وعزل الأنماط التقليدية في الإدماج والترقيع، وبما يتماشى مع الرؤى الجديدة لإعلام المواطن ويواكب الطفرة التكنولوجية والتقنية في زمن العولمة.

2_ المستوى البنوي الوظيفي: ويشمل جميع الأطراف الفاعلة في تحديد اتجاهات حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب، وإذا ما كان عاملا مهما في ترسيخ مبادئ التحول نحو الديمقراطية وتدعم حرية التعبير والآراء، وأما عامل مهم في إعادة إنتاج مختلف أنماط السلطوية والتحكم عبر وسائل الرقابة والضبط، وضدا في جميع الاتجاهات المنادية بدور فعال وأساسي للإعلام بالمغرب وكرافد من روافد التنمية المجتمعية والاقتصادية للمجتمع المغربي، وبالتالي يتجاوز النمطية السلطوية إلى الاستقلالية والتعددية.

3_ المستوى السياسي الحقوقي: ويتمثل في تكريس مبدأ فصل السلط و استقلالية القضاء و النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وتدعيم مبدأ المناصفة و المساواة و نشر ثقافة قيم حقوق الإنسان والسماح بالنفوذ الى المعلومة والرفع من منسوب الحوار والنقاش وإبداء الرأي.

فهذه المستويات إذا ما تمت إعادة النظر في جل عناصرها، أمكنها تقديم الإجابة الأساسية حول تحول الإعلام المغربي من إعلام سلطة إلى سلطة الإعلام، وما تمثله في المتخيل الأساسي لجل أفراد المجتمع، بما يتناسب مع انتظاراتهم ويتناغم مع رغباتهم في السعي لتعزيز حرية التعبير والديمقراطية.

الملاحق

الملحق رقم (1): معطيات وخصائص عينة البحث الميداني

الملحق رقم (2): بيانات المقابلة

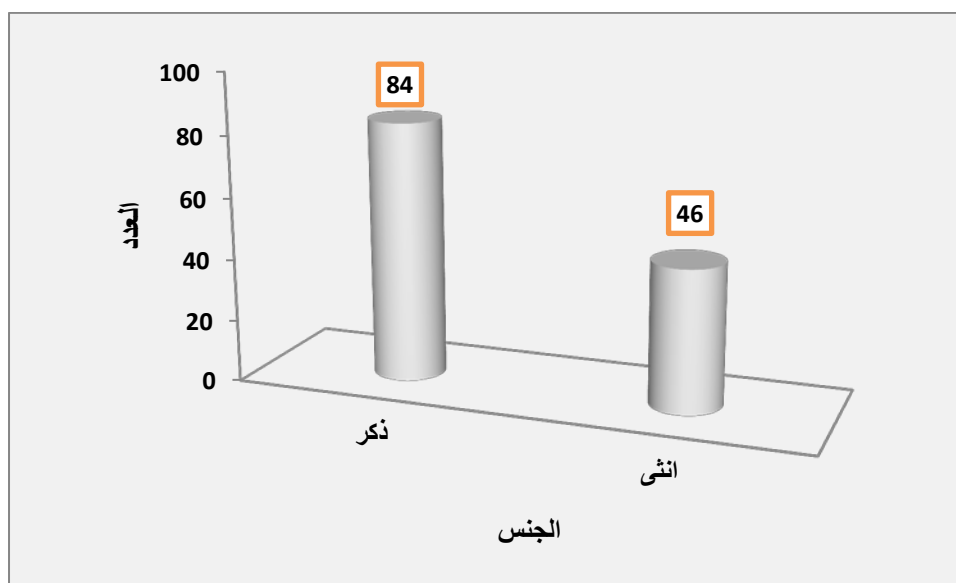
الملحق رقم (3): بيانات الاستمارة

الملحق رقم (4): الملحق الخاص بالبرامج والمواضيع المثارة
للمناقش ونوعية الضيوف وصفاتهم الأساسية.

الملحق رقم (1): معطيات وخصائص عينة البحث الميداني

- توزيع العينة حسب الجنس:

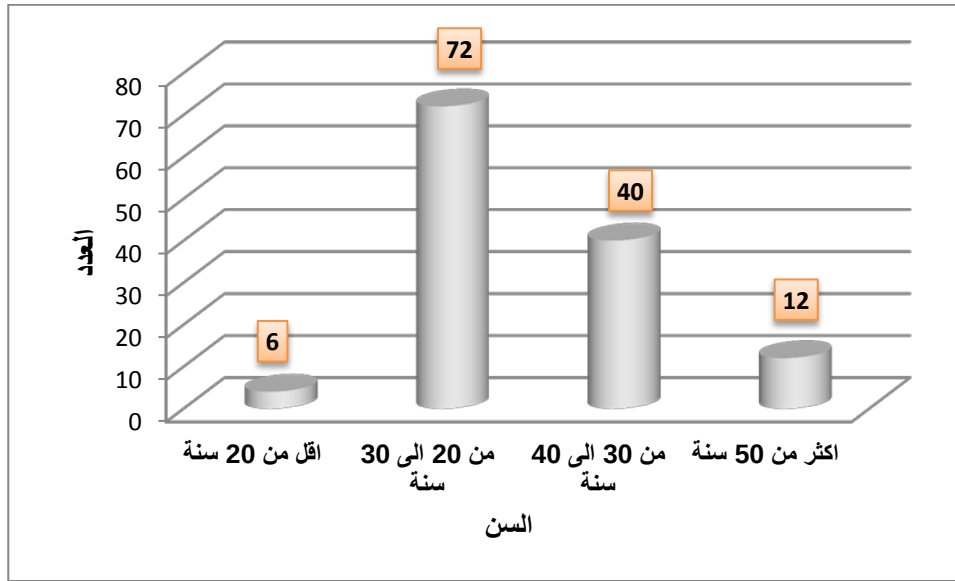
مبيان رقم 1 يوضح بيانات الجنس في عينة الدراسة:



يلاحظ من خلال رسم أعلاه، ارتفاع نسبة فئة الذكور بـ 84 فرد من العدد الإجمالي 130 أي ما نسبته 64.61% مقارنة بالإناث والتي لم تتجاوز 35.38% من 46 فرد من العدد الإجمالي، وإن هذا التفاوت الحاصل بين العينة الذكورية والعينة المؤنثة غير مرتبط بأي إجراء منهجي، ولكنه مرتبط بمستويات تجاوب أفراد العينتين مع أسئلة الاستبيان، ولوحظ أثناء إجراء استبيان ارتفاع نسبة الباحثات المهتمات بحقل الإعلام وتزايد أعدادهم في التكوينات الإعلامية سواء في الجامعات والمعاهد الخاصة.

- توزيع العينة حسب السن:

مبيان رقم 2 يوضح بيانات السن في عينة الدراسة

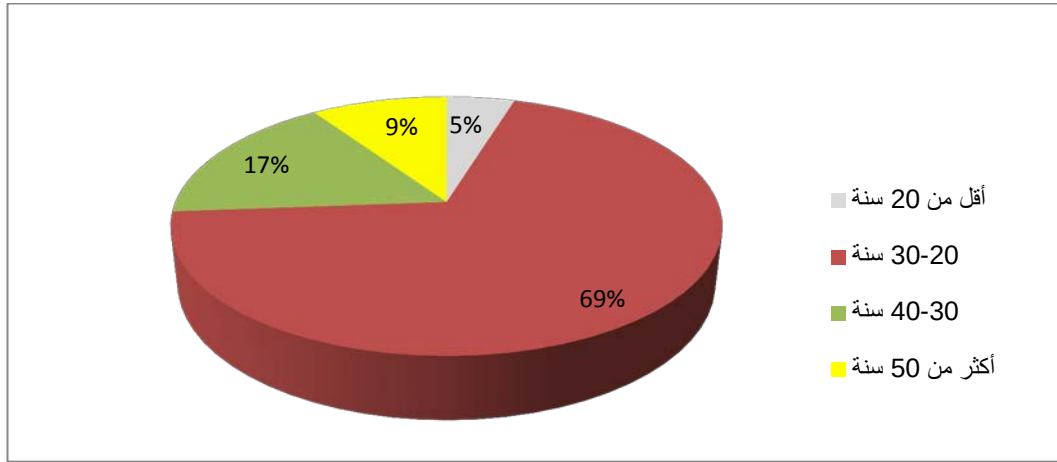


يلاحظ من الرسم أعلاه أن بيانات السن جاءت متفاوتة، فنجد الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة بلغ عددها 72، وشكلت ما نسبته 55.38% من مجموع المستجوبين وتلاتها الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة ب 40 فرد مشكلة نسبة 30.76%، ثم تأتي الفئة العمرية أكثر من 50 سنة ب 12 فرد ما نسبته 9.23%، وأقل من 20 سنة بنسبة 4.61% ب 6 أفراد، والملاحظ أن تواجد الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة والفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة، مؤشر دال على حجم التعرض لوسائل الإعلام السمعية البصرية من قبل هذه الفئات العمرية، وكذلك درجة الاهتمام البحثي والدراسة بالبرامج الحوارية التي تعرض المادة السياسية سواء من حيث الضيوف والمواضيع وطريقة عرض الأحداث ومناقشتها وتوزعت بيانات العينة المدروسة بين الذكور والإناث في الاستبيان تبعا لمعدل السن وفق مايلي:

جدول رقم 1 يوضح توزيع عينة الدراسة تبعا لمعدل سن الذكور

السن	أقل من 20 سنة	30-20 سنة	40-30 سنة	أكثر من 50 سنة
العدد الإجمالي	4	58	14	8

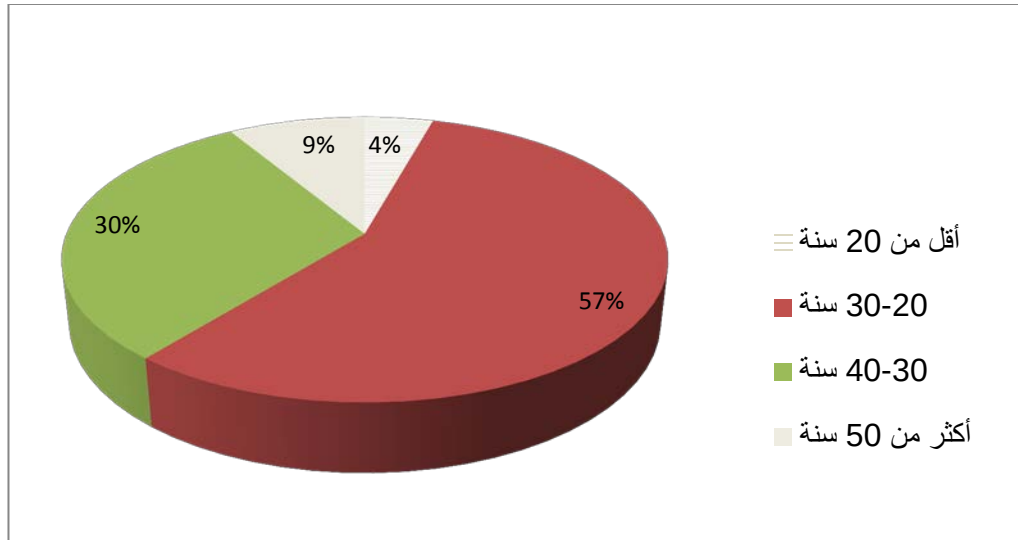
مبيان 3 توزيع نسب عينات الذكور تبعا للفئات العمرية



جدول 2 يوضح عينة الدراسة تبعا لمعدل السن لفئة الإناث

السن	أقل من 20 سنة	20-30 سنة	30-40 سنة	أكثر من 40 سنة
العدد الإجمالي	2	14	26	4

مبيان رقم 4 يوضح توزيع نسب عينات الإناث تبعا للفئات العمرية

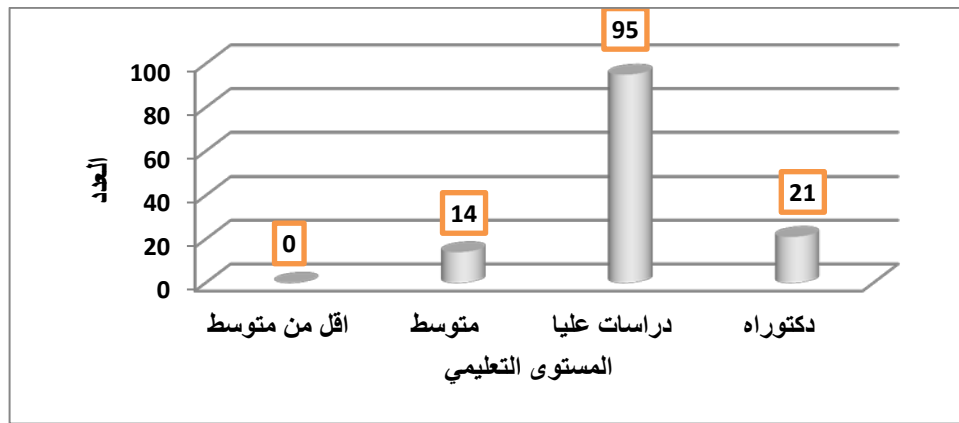


وهناك فارق بين بيانات من عينة الإناث وعينة الذكور فيما يتعلق بالفئة العمرية 30-40، حيث تشكل هذه العينة بالنسبة للإناث ما نسبته 56.52% من أصل 46 مفردة، بينما تشكل لدى الذكور ما نسبته 16.66% من أصل 84 مفردة، ونفس الأمر بالنسبة للفئة العمرية

30-20 حيث تشكل هذه بالنسبة لعينة الإناث ما نسبته 33.43% من أصل 46 مفردة، بينما تشكل لدى الذكور ما نسبته 69.04% من أصل 84 مفردة، وهناك تقارب فيما يخص الفئة العمرية "أقل من 20 سنة" حيث تشكل نسبة 4.37% لعينة الإناث من أصل 46 مفردة، و4.76% بالنسبة لعينة الذكور من 84 مفردة.

- توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

تميزت العينة المدروسة بوجود مستويات تعليمية ذات مستويات عالية، وهذا راجع بالأساس الى طبيعة اختيار المسبقة حول ضرورة وجود مستوى وإلمام بمجال الإعلام. مبيان رقم 5 يوضح بيانات المستوى التعليمي في عينة الدراسة

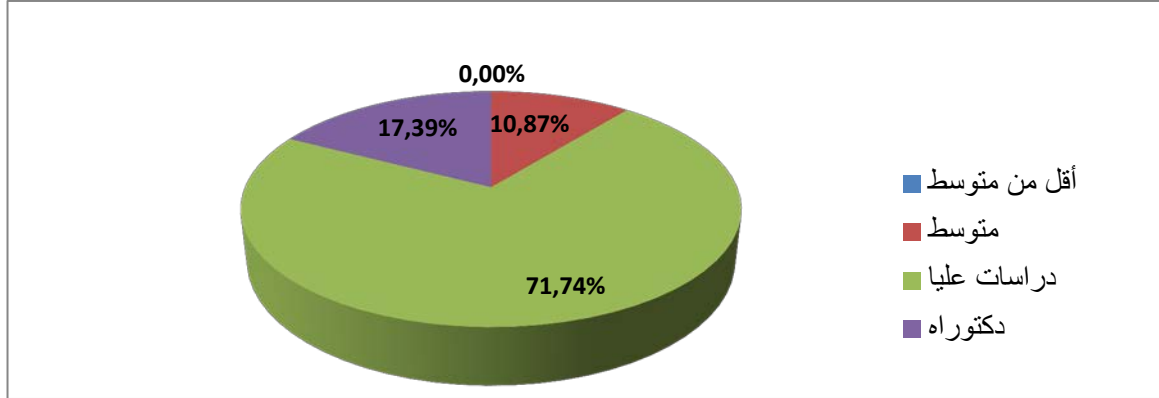


ويلاحظ ارتفاع عدد الأفراد الذين لديهم دراسات عليا بـ 95 مفردة ما نسبته 73.07%، وليأتي بعد ذلك مستوى الدكتوراه بـ 21 مفردة من الاستبيان ما نسبته 16.15%، فمستوى متوسط بـ 14 مفردة ما نسبته 10.76%، بينما كانت نسبة أقل من متوسط صفر في العينة المدروسة. والملاحظ أهمية هذا مؤشر على مستوى النتائج خصوصا في تحديد طبيعة السياسة الإعلامية الموجودة، والقدرة كذلك على استبيان دور البرامج الحوارية التي تعرض المادة السياسية في خلق نقاش عمومي حول تدبير الشأن العام والعلاقة بين مختلف المتدخلين في حقل الإعلام السمعي البصري بالمغرب، وتوزعت الفئة المدروسة سواء بالنسبة للإناث والذكور تبعا للمستوى الدراسي وفق مايلي:

جدول 3 يوضح توزيع فئة الإناث تبعا للمستوى الدراسي

المستوى التعليمي	أقل من متوسط	متوسط	دراسات عليا	دكتوراه
العدد الإجمالي	0	5	33	8

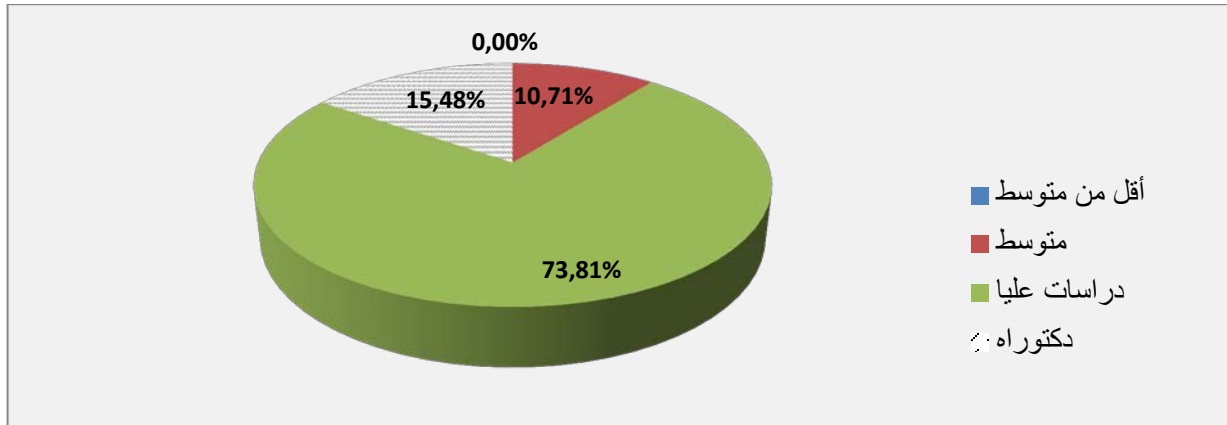
مبيان 6 يوضح توزيع فئة الإناث تبعا للمستوى الدراسي



جدول 4 توزيع الفئة الذكورية تبعا للمستوى الدراسي

المستوى التعليمي	أقل من متوسط	متوسط	دراسات عليا	دكتوراه
العدد الإجمالي	0	9	62	13

توزيع 7 يبين الفئة الذكورية تبعا للمستوى الدراسي



الملاحظ أن هناك تقاربا بين العينتين المدروستين فيما يخص الدراسات العليا، حيث بلغت 71.74% بالنسبة لعينة الإناث من 46 مفردة و 73.80% بالنسبة لعينة الذكور من 84 مفردة. ونفس الأمر بالنسبة للدكتوراه حيث بلغت 15.48% بالنسبة لعينة الذكور من 13 مفردة و 17.39% من 8 مفردات بالنسبة لعينة الإناث. وكما تم إجراء عدة مقابلات مع مسؤولين ومختصين وباحثين في مجال الإعلام وسؤالهم حول تصوراتهم ووجهات نظرهم حول حقل

الإعلام السمعي البصري بالمغرب، بالإضافة الى الملاحظة الميدانية المباشرة عبر الحضور والمشاركة في العديد من البرامج الحوارية، والإطلاع على طريقة الإعداد والإشراف والإخراج.

الملحق رقم (2) : المقابلة

Université Mohammed V- Agdal
Faculté des Sciences Juridiques,
Economiques et Sociales
Rabat
Centre d'Etudes Doctorales



جامعة محمد الخامس – أكادال
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية
الرباط
مركز دراسات الدكتوراه
وحدة السوسيولوجيا السياسية

بحث في موضوع: « علاقة السياسة بالإعلام السلمي – البصري بالمغرب محاولة الرصد والتحليل »

للتوضيح:

1- أقوم بإجراء هذا الحوار في إطار بحث دكتوراه بكلية الحقوق أكادال.

هذا العمل ينجز في إطار بحث دكتوراه بكلية الحقوق أكادال ، يهدف إلى تتبع ورصد مؤشرات حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام بالمغرب، وقدرة البرامج المعروضة على التعبئة والتأطير Framing، وإسهابها في تدعيم الديمقراطية وحرية التعبير. ومدى مواكبة وسائل الإعلام بالمغرب للتغيرات الجديدة، ودورها في الحراك الذي شهدته البلاد. وأثر ذلك على مسلسل الإصلاحات الدستورية، ومستوى الثقة والموضوعية التي تحظى به وسائل الإعلام لدى المواطن. ودور السياسات العامة الموجودة في حقل الإعلام ، لتقديم رؤية جديدة بخصوص علاقة الإعلام والسلطة في المغرب.

اسم الطالب الباحث: شرقي خيطار

طالب باحث في العلوم السياسية – وحدة علم الاجتماع السياسي.

0601855260

Khatriharki@gmail.com

معلومات حول المستجوبين:

الاسم الشخصي فقط:

كم عمرك؟

ما هو مستواك التعليمي؟ في أي تخصص؟

المحور الأول: التعاطي مع وسائل الإعلام ودرجة التعرض لها:

1_ ما هي مصادر الإعلام التي يمكنك من الحصول على المعلومات التي ترغب في معرفتها؟

2_ كيف تجد هذه المصادر؟ وما الذي يجعلها مميزة بالنسبة لك؟

3_ هل تحصل على المعلومات من قنوات تلفزيونية أو صحف أو إذاعات أو مواقع إخبارية أو من الشبكات الاجتماعية؟.....

4_ هل هذه المصادر وطنية أو أجنبية ؟ هل تحس أن هناك فرق في تناولها لموضوعات بخصوص المغرب وقضاياها ؟

5_ هل يمكنك تقديم فكرة عن هذه المصادر؟

6_ ما الذي يحدث عندما تتعرض لهذه المصدر الإعلامي؟

7_ هل يبقى مستوى تعاطيك معه ثابت أم متغير ؟ ما الذي يتحكم في ذلك ؟

8_ هل لطبيعة الموضوعات دور في ذلك؟

المحور الثاني: حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام

9_ هل تشاهد البرامج السياسية الحوارية في المغرب؟ هل على مستوى القنوات التلفزيونية أو الإذاعات أو المواقع الإخبارية؟

10_ كيف تجد هذه البرامج وطرحها للقضايا التي تهم تدبير الشأن العام؟

11_ هل يمكن أن تذكر نماذج من القنوات والإذاعات والمواقع التي تقتص منها أخبارك والموضوعات السياسية لتدبير الشأن العام في المغرب؟

12_ هل لديك فكرة عن هذه البرامج التي تعنى بتدبير الشأن العام في المغرب وقضاياها السياسية؟

13_ هل سبق لك متابعة برنامج يعالج تدبير الشأن العام وقضاياها السياسية بالمغرب من خلال مصدر إعلامي أجنبي؟

14_ هل يمكن أن تعطي مثال على ذلك؟

15_ كيف وجدت تناول ذلك البرنامج؟

16_ خلال متابعتك للبرنامج ما الذي أثر فيك؟

17_ ما هو الفرق الذي لمست في تناول بين المصدر الوطني والأجنبي؟

18_ هل تحس بقيمة مضافة تؤثر في توجهاتك وقناعاتك؟

19_ ما الذي يدفعك إلى تتبع البرامج الحوارية التي تعرض القضايا السياسية في المغرب؟

20_ هل تتوفر هذه البرامج على القدرة في نقل صور مفصلة عن قضايا المجتمع؟

21_ ما سبب عدم تجدد موضوعاتها وانحصارها في قضايا بعينها؟

22_ هل لغياب المتخصصين والملمين دور في ذلك؟ أم ضعف البرمجة وطريقة الإعداد؟

المحور الثالث : وجود سياسة عمومية في الإعلام

23_ هل هناك سياسة إعلامية في المغرب؟ ما هي تجلياتها؟

24_ هل هذه السياسة تقدم النموذج الذي يواكب التحولات في مجال الإعلام؟

25_ ما هي الآليات الفعالة القادرة على بلورة سياسة إعلامية؟

26_ كيف تنتظر إلى مستوى تدبير القائمين على قطاع الإعلام بالمغرب؟

27_ هل المؤسسات الإعلامية الموجودة بالمغرب تمتلك نوعا من الاستقلالية؟ ما هي درجته؟

28_ كيف تحضر مسألة التمويل على مستوى دقاتر التحملات ؟

29_ هل طريقة إعداد دقاتر التحملات و عرضها تأثير في عرض البرامج؟

30_ ما هو دور مؤسسات الرقابة الإعلامية؟ هل لديك فكرة عنها؟

- 31_ كيف تجد وظائفها في حقل الإعلام بالمغرب؟
- 32_ هل التصييص عليها في الدستور يعد خطوة نحو ترسيخ حرية التعبير ودمقرطة المجتمع؟
- 33_ هل المعاهد و المؤسسات والبرامج الإعلامية الموجودة تقدم إضافات نوعية؟
- 34_ كيف ترى النخب الإعلامية الموجودة في المغرب؟
- 35_ ما الذي يجعل الإعلاميين يحضون بالقيمة، ومكانة داخل حقل الإعلام؟
- 36_ هل للكفاءة والتجربة الميدانية دور في ذلك؟
- 37_ كيف تنظر إلى مسألة المناضرات حول حقل الإعلام؟
- 38_ هل كثرة المؤسسات والمراسد التي تضم الإعلاميين و هيئاتهم المختلفة دور في تقديم منتوج إعلامي هادف؟
- 39_ كيف تجد وسائل الإعلام الحزبية والورقية مع التحولات؟ هل ما زال لها دور؟
- 40_ كيف ترى وسائل الإعلام الجديدة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية؟
- 41_ هل لديك وجهة نظر بخصوص تدبير الدولة لحقل الإعلام بعد الإصلاح الدستوري والحراك الذي عرفته البلاد؟
- 42_ هل لمست حدوث تغيير في تعاطي وسائل الإعلام بعد حراك 20 فبراير؟
- 43_ هل هناك انفتاح وحرية التعبير في القضايا والمواضيع المعروفة والمقدمة؟
- 44_ برأيك هل ساهمت وسائل الإعلام في الحراك الذي شهدته البلاد؟
- 45_ ما هو حجم ذلك؟
- 46_ هل زاد اهتمامك بوسائل الإعلام خلال هذه الفترة؟
- 47_ كيف وجدت تناول موضوعات الإصلاح الدستوري وحقوق الإنسان والمساواة والمناصفة والأزمة السياسية بين الحكومة والمعارضة من طرف وسائل الإعلام؟
- 48_ كيف تنظر إلى تغطية وسائل الإعلام للحركات الاحتجاجية في مناطق عديدة بالمغرب؟ ما الذي أثار انتباهك؟
- 49_ بماذا تميزت هذه التغطية؟
- 50_ هل حققت وسائل الإعلام رغبتها في نقل الخبر بمصداقية وتحقيق الموضوعية؟
- 51_ ألا تجد أن وسائل الإعلام تعاملت بشكل متوازن خلال هذه الفترة؟
- 52_ هل هناك مواضيع ظلت مغيبة وتطرح علامات استفهام حول تدبير الشأن العام؟
- 53_ هل يمكن أن تعطيني أمثلة على ذلك؟
- 54_ هل هذا خاضع لنمط التسيير السائد ومنطق حراس البوابة الموجودة؟
- 55_ ما هو أثر ذلك على استقلالية حقل الإعلام ووسائله المختلفة؟
- المحور الرابع: مستوى الثقة في وسائل الإعلام ونوع القيم السائدة**
- 56_ ما هي درجة ثقتك في وسائل الإعلام عند عرضها للبرامج الحوارية السياسية وقضايا تدبير الشأن العام بالمغرب؟
- 57_ ما هو سبب هذه الثقة؟ هل هناك عوامل محددة لذلك؟
- 58_ هل يمكن أن تمدني بأمثلة؟
- 59_ إلى أي حد ساهمت وسائل الإعلام في تأطير المجتمع وتحقيق التفاعل والتناغم الاجتماعي داخل المجتمع المغربي؟
- 60_ هل هناك قيما تحاول وسائل الإعلام بالمغرب إبرازها؟
- 61_ هل هذه القيم جديدة تواكب التحولات السائدة؟

- 62_ كيف تفسر بقاء بعض القيم السائدة في حقل الإعلام بالمغرب دون مواكبة التحولات الجديدة؟
- 63_ كيف تجد إبراز التنوع الثقافي واللغوي في وسائل الإعلام بالمغرب؟
- 64_ ما هو في نظرك حجم حضور ترسيخ قيم المواطنة في وسائل الإعلام؟
- 65_ ألا تجد أن وسائل الإعلام في المغرب تهتم فقط بالسرعة عوض الدقة؟
- 66_ كيف ينعكس التلاعب بالمعلومات وتجاهل الحقائق على حساب الموضوعية في الثقة بوسائل الإعلام بالمغرب؟
- 67_ هل سبق لك أن تعرضت لمسألة بهذا الخصوص؟
- 68_ هل يمكن أن تعطيني مثال على ذلك؟
- 69_ كيف وجدت مسألة التضليل بالنسبة لك؟
- 70_ ما هي الوسيلة التي كشفت من خلالها التضليل والتلاعب؟
- 71_ هل تغيرت نظرتك للوسيلة التي قامت بتقديم أخبار مضللة؟
- 72_ هل اللجوء إلى إثارة وتأجيج العواطف على حساب التحليل والتأمل يفرغها من مضمونها؟
- 73_ كيف تنظر إلى تحول مراسلين إلى شخصيات إعلامية تمس مصداقية الخبر والمعلومة؟
- 74_ هل قدمت لك البرامج الحوارية والمواضيع الموجودة فكرة حول علاقة السلطة بالمجتمع في المغرب؟
- 75_ ما هي ملامح ذلك؟
- 76_ هل أصبحت تدرك حقائق جديدة حول تدبير الشأن العام قبل صدور القرارات الحكومية؟ هل يمكن تقديم مثال على ذلك؟
- 77_ هل التوضيحات والتفسيرات بخصوص القرارات المتخذة الموجودة في وسائل الإعلام تسهل على استيعابها؟
- 78_ هل يمكن إعطائي مثال على ذلك؟
- 79_ هل في نظرك استقلالية الإعلام يمكن أن تنعكس على مختلف قضايا المجتمع وطرحها؟
- 80_ كيف تفسر دور وسائل الإعلام وبداية تشكل الإحساس بالخطر الجمعي داخل المجتمع؟
- 81_ ما هو الدور الذي يسبب به الإعلام في تجاوز الأزمات؟
- 82_ هل الإعلام قادر على تقديم حلول لها؟
- 83_ كيف تجد إخضاع الحكومات للمسائلة من خلال وسائل الإعلام؟
- 84_ هل لديك معلومة جديدة تود إضافتها لم يتم طرحها في الأسئلة؟
- أخيرا، هل لديك إضافات تود التعبير عنها، ولم تطرح في الأسئلة؟

الملحق رقم (3):الاستمارة

Université Mohammed V-
Agdal
Faculté des Sciences Juridiques,
Economiques et Sociales
Rabat
Centre d'Etudes Doctorales



جامعة محمد الخامس – أكادال
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية
الرباط
مركز دراسات الدكتوراه
وحدة السوسيولوجيا السياسية

بحث في موضوع: « علاقة السياسة بالإعلام السمي – البصري بالمغرب محاولة الرصد والتحليل »

للتوضيح:

1- أقوم بإجراء هذا الحوار في إطار بحث دكتوراه بكلية الحقوق أكادال.

هذا العمل ينجز في إطار بحث دكتوراه بكلية الحقوق أكادال ، يهدف إلى تتبع ورصد مؤشرات حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام بالمغرب، وقدره البرامج المعروضة على التغطية والتأطير Framing، وإسهامها في تدعيم الديمقراطية وحرية التعبير. ومدى مواكبة وسائل الإعلام بالمغرب للتحويلات الجديدة، ودورها في الحراك الذي شهنته البلاد. وأثر ذلك على مسلسل الإصلاحات الدستورية، ومستوى الثقة والموضوعية التي تحظى به وسائل الإعلام لدى المواطن. ودور السياسات العامة الموجودة في حقل الإعلام ، لتقديم رؤية جديدة بخصوص علاقة الإعلام والسلطة في المغرب.

اسم الطالب الباحث: شرقي خيطار

طالب باحث في العلوم السياسية – وحدة علم الاجتماع السياسي.

0601855260

Khatricharki@gmail.com

1_ البيانات الشخصية:

1 الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2_ السن:

أقل من 20 سنة ☐

من 20 إلى 30 سنة ☐

من 30 سنة إلى 40 سنة ☐

أكثر من 50 سنة ☐

3_ المستوى التعليمي ☐

- ☐ أقل من متوسط
- ☐ متوسط
- ☐ دراسات عليا
- ☐ دكتوراه

المحور الأول: التعاطي مع وسائل الإعلام ودرجة التعرض لها

ما هي مصادر الإعلام التي تمكن من الحصول على المعلومات التي تهتمك؟

القنوات العمومية بالمغرب (القناة الأولى، القناة الثانية 2m، قناة البحر المتوسط ميدي 1، القناة الجهوية العيون ،
القناة الأمازيغية ، القناة المغاربية).

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

القنوات التلفزيونية الأجنبية

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

الصحف الوطنية

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

الصحف الأجنبية

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

الإذاعات الوطنية

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

الإذاعات الخاصة (راديو أم اف ام، هيت راديو، راديو بلوس، راديو مارس، راديو اطلنتيك)

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

الإذاعات الأجنبية

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

مصادر أخرى

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

2_ حينما تحدث قضية مرتبطة بتدبير الشأن العام هل يمكن القول؟

يزداد تعرضك لوسائل الإعلام الوطنية:

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

_ يزدد تعرضك لوسائل الإعلام الأجنبية:

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

_ يزدد تعرضك لوسائل الإعلام على حاله دون تغيير

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

3_ القنوات الأجنبية التي تحرص على مشاهدة برامجها التي تعكس القضايا الرئيسية في المغرب

_ الجزيرة ☐ قناة فرنسا 24 ☐ قناة العربية ☐ قناة سكاي نيوز

الميلادين ☐ روسيا اليوم ☐ الحرة ☐ BBC العربية ☐

آخر ☐ ما هو؟....

المحور الثاني: حجم حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام والقدرة على تأطير وتوجيه تدبير الشأن العام بالمغرب

1_ هل تشاهد البرامج السياسية الحوارية في القنوات التلفزية و المواقع الإخبارية بالمغرب؟

_ نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

2_ ما هي أهم القنوات التلفزية التي تعرض البرامج السياسية؟

_ القناة الأولى ☐ القناة الثانية 2M ☐ قناة البحر الأبيض المتوسط ميدي ☐

قناة العيون الجهوية ☐ القناة المغربية ☐ القناة الأمازيغية ☐

القنوات الأجنبية ☐

3_ ما هي أهم هذه البرامج؟.....

4_ ما عدد الأيام التي تتعرض لهذه القنوات أثناء مشاهدة البرامج السياسية الحوارية بخصوص قضايا الشأن العام؟

_ يوم واحد ☐ يومان ☐ 3 أيام ☐

أكثر من ثلاث أيام ☐ حسب الظروف ☐

5_ ما الذي يدفعك إلى تتبع البرامج الحوارية التي تعرض القضايا السياسية في المغرب؟

1_ القدرة والجرأة في طرح الموضوعات السياسية ☐

2_ طبيعة المحادثة ونوعية الضيوف في البرامج ☐

3_ تقدم قراءات جديدة لتدبير الشأن العام بالمغرب ☐

4_ شكل وجوه الآراء المعروضة من قبل الضيوف ☐

5_ تحاكي وتنقل صورة مفصلة عن حقيقة القضايا ☐

6_ الإلمام بطريقة اتخاذ القرار في المغرب ☐

6_ ما هي منافذ ومصادر ك للحصول على معلومات مفصلة حول القضايا السياسية بالمغرب؟

- ☐ الإذاعة الوطنية ☐ الإذاعة الخاصة ☐ البرامج الحوارية السياسية ☐
وكالات أنباء الوطنية ☐ مواقع الانترنت الإخبارية ☐ الندوات الإخبارية ☐
الندوات سياسية ☐ المراجع والكتب السياسية ☐

المؤسسات السياسية (الأحزاب السياسية- البرلمان- الحكومة- مؤسسات وهيآت دستورية- مجالي وطنية- هيآت وطنية). ☐

7_ هل تشهد برامج السجال والنقاش العمومي المقدمة على وسائل الإعلام في المغرب؟

- نعم (8) ☐ لا (9) ☐ آخر ☐

8_ ما سبب حرصك على متابعة هذه البرامج؟.....

9_ لماذا لا تتابع هذه البرامج السياسية على وسائل الإعلام بالمغرب؟

- 1_ غياب النوعية والفعالية والمصداقية ☐
2_ عدم وجود وقت كافي لمشاهدتها ☐
3_ انحصار الموضوعات و عدم تجددتها ☐
4_ التناقض والمسرحية و غياب المتخصصين والملمين ☐
5_ ضعف البرامج وطريقة الإعداد ☐

10_ ما هو حجم وأثر حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام في المغرب وعلاقتها بتأطير الحقل السياسي وتوجيهه؟

1_ وسائل الإعلام بالمغرب تتخبط بشكل نوعي في صناعة القرارات المحلية:

- بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

2_ وسائل الإعلام بالمغرب تتخبط بشكل نوعي في صناعة القرارات الخارجية؟

- بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

3_ وسائل الإعلام بالمغرب توجه الفضاء العام قبل صدور القرارات الحكومية

- بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

4_ وسائل الإعلام بالمغرب تمنح توضيحات وتفسيرات بخصوص القرارات المتخذة مما يمنحها القدرة على استيعابها

بِقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

11_ هناك بعض القضايا السياسية التي تطرقت لها هذه القنوات و تخص تدبير الشأن العام وأرجو تحديد مدى إلمامك ومتابعتك لهذه القضايا؟

مدى المتابعة					القضايا
بِقوة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة		الإصلاح الدستوري
					فصل السلط
					الحركات الاحتجاجية
					حقوق الإنسان
					المناصفة والمساواة
					الحريات الفردية
					الأزمات السياسية بين المعارضة والحكومة
					البرامج والتدابير الحكومية
					القرارات المتعلقة بالقضايا الخارجية

12_ إلى أي حد تحقق وسائل الإعلام بالمغرب التأثير والقدرة على التعبئة الأهداف التالية؟

الأهداف	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة
الإلمام بالوقائع وقضايا تدبير الشأن العام				

				فهم تدبير السياسات العامة
				طرح أفكار لتساور والنقاش العمومي
				القدرة على التعبئة مع الانخراط في قضايا المجتمع
				تأطير المجتمع المغربي والدفاع عن قضاياها
				المشاركة في العمل السياسي وإبراز طريقة صنع القرار

المحور الثالث: وجود سياسة عمومية في الإعلام و القيم ناتجة عنها

13_ هل طرأ تغيير على عرض البرامج السياسية بعد حركة 20 فبراير وتطبيق الإصلاح الدستوري:

نعم ☐ (14) لا ☐ (15) آخر ☐

14_ ما هو حجم هذا التغيير؟(نعم)

15_ ما السبب الذي جعل هذه البرامج لا تواكب التغيير؟ (لا).

16_ كيف تحضر مسألة التمويل وملكية وسائل الإعلام بالمغرب في تحديد المواضيع؟

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

17_ هل السياسة الإعلامية الموجودة تقدم نموذجاً يحاكي التحولات في مجال الإعلام؟

بقوة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

18_ ما هي الآليات الفعالة القادرة على بلورة سياسة إعلامية تسهم في تدعيم الخيار الديمقراطي؟

19_ ما هي درجة ثقتك في القنوات المغربية والمواقع الإخبارية والشبكات الاجتماعية التي تناقش القضايا السياسية وتدير الشأن العام بالمغرب

مستوى الثقة	كثيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة
القنوات				
القناة الأولى				
القناة الثانية 2M				
قناة البحر الأبيض المتوسط ميدي 1				
قناة العيون الجهوية				
القناة الأمازيغية				
هيسبريس hespress				
موقع لكم lakome				
الشبكات الاجتماعية				

20_ هل القيم الإخبارية التي تروج لها وسائل الإعلام بالمغرب تقدم إضافات جديدة بخصوص طرح القضايا السياسية وتدير الشأن العام؟

نعم ☐ (20) لا ☐ (21) آخر ☐

21_ هل يتجلى ذلك في تدعيم عدة قيم إيجابية؟

مستوى الدعم	القيم	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة
	إشاعة قيم الاستهلاك المواكبة لتحولات				
	إبراز التنوع الثقافي واللغوي في المغرب				
	ترسيخ قيم المواطنة والحضور في تدبير العام				
	إعادة الحيوية وروح الممارسة الإعلامية				

22_ هل يتجلى ذلك في ظهور عدة قيم سلبية؟

مستوى الدعم	القيم	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة
	الاهتمام بالسرعة على حساب الدقة				
	التلاعب بالمعلومات وتجاهل الحقائق على حساب قيمتها الموضوعية				
	الاعتماد على الإثارة وتأجيح العواطف على حساب التحليل.....				

مستوى الدعم	كبيره	متوسطة	ضعيفة	منعدمة
القيم				
التعليق على الواقع عبر الكلمة الأخيرة فقط فأي موضوع				
تحول المراسلين إلى شخصيات إعلامية تمس مصدقية الخبر والمعلومة				

23_ كيف تنتظر إلى مستقبل الإعلام في المغرب وقدرته على تدعيم الديمقراطية واحترام حرية التعبير؟

الملحق رقم (4): الملحق الخاص بالبرامج والمواضيع المثارة للنقاش ونوعية الضيوف وصفاتهم الأساسية.

القناة / الإذاعة	البرنامج	موضوع الحلقة	تاريخ بث الحلقة	الضيوف المحاورين	صفاتهم	مدة البث
قناة الأولى	حوار	اليسار المغربي والمشهد السياسي المغربي والإصلاحات الدستورية وتدبير الشأن العام	19/12/2006	✓ محمد الساسي ✓ هدي الفيلالي الأنصاري ✓ عبد العزيز كوكاس ✓ مصطفى الخلفي	✓ نائب الأمين العام لحزب الاشتراكي الموحد، صحافية ب la vie économique ✓ صحفي بجريدة الأسبوعية، ✓ صحفي بالتجديد	ساعة و نصف
		التدبير الجماعي في ظل وحدة المدن والصلاحيات القانونية والدستورية ودور الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	2008/05/20	✓ حميد شباط ✓ عبد المحسن الحسوني ✓ جمال الدين الهراي ✓ محمد اتركين	✓ رئيس مجلس مدينة فاس ✓ صحفي بالعدالة والتنمية، ✓ صحفي بجريدة l'économiste ✓ أستاذ العلوم السياسية بكلية المتعددة الاختصاصات بالناظور	ساعتين و عشرون دقيقة
		المشهد السياسي المغربي والإصلاحات الدستورية ودور الحزب في تدبير الشأن العام و دفاعه القضايا الوطنية وخاصة قضية الصحراء	2010/03/24	✓ التهامي الخباري ✓ جمال بورفيسي ✓ خالد حركات ✓ عبد الرحيم منار أسليمي	✓ الكاتب الوطني لجبهة القوى الديمقراطية، ✓ صحفي بجريدة الصباح، ✓ صحفي برسالة الأمة، ✓ أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس أكدال	ساعتين وعشرون دقيقة
		حزب التقدم والاشتراكية من التوافق التاريخي وخيار التحالفات والممارسة الديمقراطية وصراعات المحافظين ووزارة الاتصال	2010/10/28	✓ نبيل بن عبد الله ✓ الصافي الناصري ✓ ماريا مكريم ✓ عبد الرحيم منار O أسليمي	✓ الأمين العام للتقدم والاشتراكية، ✓ صحفي بالشركة الوطنية لإذاعة و التلفزة، ✓ صحفية بأسبوعية الأيام ✓ أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس أكدال	ساعتين و سبعة عشر دقيقة

				هل هي مزية أم أذية؟	
ساعتين وعشرون دقيقة	✓ مدير مسؤول الإتحاد الاشتراكي و la libération، ✓ صحفي الصباح، ✓ صحفي Med radio، ✓ صحفي المشعل	✓ عبد الهادي خيرات، ✓ رشيد باحا، ✓ رضوان الرمضاني، ✓ عبد العزيز كوكاس	2011/05/15	الإصلاحات الدستورية بين المواقف الحزبية و 20 فبراير	
ساعتين وعشرون دقيقة	✓ -الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، ✓ صحفية بأسبوعية الأيام، ✓ صحفية بجريدة الصباح ✓ صحفي بأسبوعية الأسبوع الصحفي	✓ عبد لاله بن كيران، ✓ ماريا مكريم، ✓ نادية بوكيلي، ✓ يونس مسكين	2011/04/5	مشروع الإصلاحات الدستورية والديمقراطية الداخلية و صراع المرجعيات وأفاق انخراط في المشهد السياسي	
ساعة و نصف	✓ قيادة في حزب التجمع الوطني لأحرار ✓ عضو اللجنة المركزية لحزب الاستقلال ✓ مدير وكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ✓ عضو المكتب الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة ✓ -قيادي في حزب العدالة و التنمية ✓ - رجل أعمال	✓ أمباركة بوعيدة ✓ عبد الجبار الراشدي ✓ حميد كمال ✓ وحيد خوجة ✓ عبد العزيز الرباح ✓ - حميد قسال	2011/03/02	سياسة التشغيل بالمغرب وضمان كرامة وحقوق المواطن في الحصول على فرص عمل	قضايا وآراء
ساعة اثنان وثلاثون دقيقة	✓ -وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ✓ عضو الفريق النيابي لحزب التقدم و الاشتراكية ✓ منسقة الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة ✓ أستاذ العلوم السياسية بجامعة الحسن الثاني المحمدية ✓ فاعل جمعي مدير عام مؤسسة زاكورة للتربية	✓ بسيمة الحقاوي ✓ شرفات أفيلال ✓ خديجة الرباح ✓ محمد زين الدين ✓ يوسف مؤدب	2012/03/06	تفعيل مبدأ المناصفة ولوج المرأة لسلطة القرار وتعزيز حقوق النساء في الحياة السياسية	

		✓ لحبيب الشوباني ✓ مصطفى اسلالو ✓ اسماعيل الحمراوي ✓ فتيحة العيادي ✓ عائشة لخماس ✓ رقية أشمالل	2012/01/17	المجتمع المدني وحق الاقتراح والتتبع وممارسات حقوقه و فهم الديمقراطية التشاركية بعد دسترتها والاعتراف بالحقوق الجمعية لجميع الجمعيات	
ساعة وخمسة وثلاثون دقيقة	✓ وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ✓ عضو المجلس الوطني للحركة الشعبية ✓ رئيس منتدى الشباب المغربي ✓ برلمانية عضو المكتب الوطني لحزب الأصالة و المعاصرة ✓ عضو المكتب السياسي لإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ✓ عضو منتدى المواطنة	✓ عبد العالي حامي الدين، ✓ كمال التاج ✓ عزيز بن عزوز ✓ محمد حنين	2012/09/26	السنة التأسيسية الأولى حول تطبيق دستور 2011 و ضمان الحقوق والحريات في مناخ ديمقراطي	
ساعة و33 دقيقة	✓ عضو الأمانة العامة لحزب العدالة و التنمية ✓ عضو الديوان السياسي لحزب التقدم و الاشتراكية ✓ عضو المكتب السياسي الأصالة و المعاصرة ✓ برلماني عن فريق التجمع الوطني لأحرار	✓ نزهة الوافي، ✓ سعيدة عزيزي، ✓ السعيدة وضاح ✓ سعيدة الإدريسي	2015/11/ 23	العنف ضد المرأة و القوانين والإجراءات المطبقة و والآليات الضامنة للحقوق والحريات	
ساعة و32 دقيقة	✓ عضو الأمانة الوطنية لحزب العدالة و التنمية ✓ نائبة رئيسة منظمة نساء الأصالة و المعاصرة ✓ عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ✓ المنسقة الوطنية لحقوق الإنسان لشبكة أناروز لمراكز الاستماع لنساء ضد العنف	✓ محمد الصبار ✓ أحمد أرحموش ✓ أحمد إدريدي ✓ لطيفة بوحسيني	2014/12/9	مكانة حقوق الإنسان في الدستور المغربي وحصيلة منتدى مراكش العالمي لحقوق الإنسان والتزامات التي حددتها الرسالة الملكية لمنتدى و تجربة حقوق الإنسان بالمغرب ومقارنتها	
ساعة و 34 دقيقة	✓ -الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ✓ عضو المكتب التنفيذي لشبكة الوطنية لأجل المواطنة ✓ ناشط حقوقي ✓ أستاذة جامعية ناشطة حقوقية				

				بباقي التجارب	
ساعة و 32 دقيقة	✓ الكاتب الأول لإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ✓ صحفية بالإذاعة الوطنية ✓ - صحفي بجريدة الصباح	✓ ادريس لشكر ✓ صباح بن داود ✓ إحسان الحافيظي	2015/06/3	تقييم العمل الحكومي وأفاق تطبيق السياسات العامة في تدبير الشأن العام ودور حزب الإتحاد الاشتراكي في المعارضة	ضيف الأولى
ساعة و 33 دقيقة	✓ وزير السكنى والتعمير الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية ✓ صحفي بجريدة أخبار اليوم ✓ صحفي بجريدة الأحداث المغربية	✓ نبيل بن عبد الله ✓ عبد الحق لشكر ✓ جيلالي بنحليمة	2015/06/16	حصيلة الحكومة في تدبير الشأن العام و طبيعة تمويل المشاريع عن طريق المديونية و أثر ذلك على الفئات الاجتماعية المهمشة و الحوار الاجتماعي	
ساعة و 33 دقيقة	✓ الأمين العام لحزب الاستقلال وعمدة مدينة فاس ✓ مدير أسبوعية الوطن و موقع أنفاس الإلكتروني ✓ صحفي بموقع هسبريس الإلكتروني	✓ حميد شباط ✓ عبد الرحيم أريري ✓ محمد بلقاسم	2015/07/01	تدبير الحكومة للشأن العام و مجال تدخل حزب الاستقلال ونقابة الإتحاد العام للشغالين	
ساعة و 30 دقيقة	✓ وزير العدل والحريات	✓ مصطفى الرميد	2015/10/06	تدبير الحكومة لانتخابات الجماعية و الجهوية ودورها في تدعيم الاستقرار الحكومي وتحسين الوضع الاجتماعي	
ساعة و 31 دقيقة	✓ عضو المكتب السياسي لحزب الإتحاد الاشتراكي ورئيس اللجنة الإدارية لحزب الإتحاد الاشتراكي	✓ لحبيب المالكي	2015/11/17	الأحداث المرتبطة بتدبير الشأن العام وموقع الإتحاد الاشتراكي في التدبير واستشراف المستقبل و التماسك والتلاحم المجتمعي	
ساعة و 31 دقيقة	✓ -الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والبيئة و الماء والمكلفة بالماء وعضوه الديوان السياسي لحزب التقدم و الاشتراكية	✓ شرفات أفيلال	2015/12/15	حضور المناصفة والمساواة بين الجنسين في قضايا تدبير الشأن العام و إشكالية عدم فتح الحوار الاجتماعي و مشكل القدرة الشرائية	

				بسبب إصلاح صندوق المقاصة وإصلاح التقاعد و تدبير الماء		
ساعة و 35 دقيقة	✓ عضو للجنة الاستشارية للجهوية ✓ رئيس جهة مكناس تافيلالت ✓ أستاذ العلوم السياسية بكلية المتعددة الاختصاصات أسفي ✓ رئيس مجلس مدينة فاس ✓ أستاذ باحث في العلوم فاجتماعية وفاعل جمعي ✓ مديرة المركز المغربي للبحث والتنمية ✓ نائبة رئيس مؤسسة الكرامة للقروض الصغرى	✓ محمد الصوافي ✓ سعيد اشباعو ✓ سعيد الخمري ✓ حميد شباط ✓ إبراهيم ابريه ✓ إيمان أكمون ✓ الزاهية جلطي	2011/04/06	خصائص الجهوية الموسعة ومميزات تطبيقها وأفاق ذلك على مستوى تدبير المحلي وانعكاسه بالنسبة للجهات و تحسين القطاعات الخدماتية	مباشرة معكم	القناة الثانية
ساعة و 34 دقيقة	✓ رئيس المجلس الوطني لحقوق اافسان ✓ نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق اافسان ✓ الكاتبة العامة لجمعية الوسيط للديمقراطية و حقوق الإنسان ✓ رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ✓ كاتب و فاعل جمعي ✓ ناشط جمعي وعضو حركة 20 فبراير	✓ ادريس اليازمي ✓ عبد الحميد الأمين ✓ خديجة المروزي ✓ مصطفى المانوزي ✓ جمال هاشم ✓ حسن ظفير	2011/03/16	المقتضيات الدستورية الجديدة أي نفس جديد لحقوق الإنسان ومستجدات ذلك على ضوء توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان و حضور الحقوق السياسية و الاقتصادية في دستور 2011		
ساعة و 33 دقيقة	✓ نائب برلماني حزب الإتحاد الاشتراكي ✓ رئيس مجموعة ecomedia ✓ رئيس جمعية بدائل ✓ الكاتب العام لمنظمة الديمقراطية للشغل ✓ الكاتب العام للشبيبة الاستقلالية	✓ خالد الحريري ✓ عبد المنعم الديلامي ✓ عماد الكتاني ✓ عالي لطفي ✓ عبد القادر الكيحل	2011/03/23	المؤسسات المغربية وأزمة الثقة داخل المجتمع المغربي وإشكالية الانتقال الديمقراطي السليم وآليات معالجة دور مؤسسات الوسيطة في التفاعل مع قضايا المجتمع والدفاع عن		

	✓ فاعلة جموعية	✓ سارة سوجار		الحقوق السياسية والدستورية بما يضمن الاستقرار ويحقق الرفاه المجتمعي	
ساعة و35 دقيقة	✓ عضو المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات ✓ رئيس كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالمغرب ✓ مديرة جريدة العلم الأمازيغي ✓ عضو للجنة المركزية لحزب الإستقلال ✓ عضو المكتب السياسي لحزب الحركة الشعبية ✓ رئيس الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية	✓ أحمد عصيد ✓ محمد الشامي ✓ أمينة بن الشيخ ✓ بوشعيب أعبى ✓ عدي اسباعي ✓ منصور الشامي	2011/04/20	أي موقع الأمازيغية في ظل دستور 2011 و إشكالية حضورها في المجتمع المغربية و عناصر الهوية المغربية وكيفية تدعيم التنوع وجعلها عاملا حاسما في تحقيق التناغم المجتمعي الهوياتي	
ساعة و35 دقيقة	✓ الأمين العام لحزب الأصالة و المعاصرة ✓ رئيسة الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة ✓ الأمين العام للحركة الشعبية ✓ عميد كلية الحقوق بالمحمدية ✓ الأمين العام لحزب التقدم الاشتراكية ✓ صحفية في يومية الصباح	✓ محمد الشيخ بيد الله ✓ فوزية العسولي ✓ امحمد العنصر ✓ امحمد الداسر ✓ محمد نبيل بن عبد الله ✓ نادية البوكيلي	2011/06/1	الإصلاحات الدستورية ومنهجية الإعداد وطريقة الإستغلال في إخراج الوثيقة الدستورية واليات تدبير المرحلة المقبلة ومرجعيات الدولة	
ساعة و34 دقيقة	✓ ممثل حزب العدالة و التنمية ✓ ممثل حزب الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية ✓ ممثلة حزب التقدم والإشتراكية ✓ استاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس أكادال وعضو الجمعية المغربية للعلوم السياسية ✓ صحافي بجريدة الأحداث المغربية	✓ عبد الله بوانو ✓ عبد الهادي خيرات ✓ شرفات افيلال ✓ عبد الرحيم المصلوحي ✓ يونس أفقير	2012/05/17	أي رهانات للنقاش الديمقراطي و اثار تطبيق الوثيقة الدستورية على المشهد السياسي و الإقتصادي المغربي والعلاقة القائمة بين جل الفاعلين في النسق السياسي المغربي	

ساعة ونصف	✓ متخصص في مجال احصائيات والرياضيات	✓ محمد الخمسي	14/02/2015	طرق خلق التنمية وتدبير الشأن العام والمواطنة الجيدة و تفعيل المقتضيات القانونية و التنظيمية الخاصة بذلك	ام اف إم MFM برنامج ممكنات
ساعة ونصف	✓ " "	✓ محمد الخمسي	28/02/2015	مفاتيح التدبير المجتمعي الجيد وفاق ترسيخ المواطنة الحية و تسهيل التعاطي مع الملفات الحساسة و الحصول على المعلومة	
ساعة ونصف	✓ " "	✓ محمد الخمسي	2015/03/20	الوعي المجتمعي وقيم التضامن في تحمل المسؤوليات بما يضمن التكامل المجتمعي و يعمل على تفعيل كافة أشكال المحاسبة و لعب ادوار طلائعية في المجتمع والتفاعل مع قضاياها	
ساعة ونصف	✓ متخصص في مجال الرياضيات، صحفيين	✓ محمد الخمسي، ابراهيم الزوين، محمد أبو سهل	2015/05/17	الاقتصاد الاجتماعي دوره في الحد من معدلات الهشاشة و الفقر و كفية إعادة التأهيل بما يتناسب مع الوضعيات الاقتصادية و الاجتماعية للفئات المعوزة و افاق نجاح المقاربات الجديدة في الحد من الصعوبات والإكراهات التنموية	
ساعة ونصف	✓ متخصص في الرياضيات	✓ محمد الخمسي	2015/05/02	الجلسة الدستورية ودور النخب المحلية و الوطنية على تطبيق مقاربات تنموية جديدة	
ساعة ونصف	✓ متخصص في الرياضيات	✓ محمد الخمسي	2015/07/11	السلم الاجتماعي وتدبير	

				الشان العام		
52 دقيقة	✓ رئيس تحرير جريدة التجديد	✓ مصطفى الخلفي	2011/08/05	نزاع الصحراء داخل المنتظم الدولي وفاق تدعيم الموقف المغربي وكيفية تجاوز السجال الدائر داخل اروقة الأمم المتحدة	مع الناس	قناة العيون الجهوية
52 دقيقة	✓ باحث في العلوم السياسية، ✓ باحث في التدبير الإداري، ✓ فاعل مدني، ✓ - خبير في مجال التنمية	✓ إبراهيم لمرايط، ✓ حمدي أهل السيد، ✓ إبراهيم الصلاي، ✓ سعيد هبال	2011/04/ 11	مشروع الجهوية المتقدمة و دوره في تحقيق التنمية الجهوية و افاق تشكيل مقاربات جديدة تهم تفعيل الخطب الملكية و حضور الساكنة المحلية في التدبير شؤونهم اليومية		
52 دقيقة	✓ رئيس للجنة الجهوية لحقوق الإنسان، ✓ عضوة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ✓ عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان	✓ محمد سالم الشرقاوي، ✓ فاطمة الزهراء ماء العينين، ✓ محمد امبارك الضالع	2015/01/15	حماية حقوق الإنسان في الصحراء ودور الهيئات الحقوقية في ابرازها واعداد تقارير دورية حولها و كيفية نشر ثقافة حقوقية بعيدة عن التوظيف السياسي وتتجاوز المقاربات التقليدية		
52 دقيقة	✓ -عضو مركز التفكير الاستراتيجي O برلمانية فريق العدالة و التنمية ✓ - ناشطة في مجال حقوق الإنسان	✓ أمينة لغزال، ✓ خديجة أبلاضي، ✓ عائشة أدويهي	2015/03/8	حقوق المرأة في الصحراء واليات انخراطها في التدبير و دورها في نهضة المجتمع ودفاعها عن قضاياها		
52 دقيقة	✓ -ناشط حقوقي، O رئيس مركز التفكير الاستراتيجي، O باحث في العلوم السياسية، ✓ - ناشط مدني	✓ حمادة لبيهي ✓ مولاي بوبكر الحمداني، ✓ المهدي كيراع، ✓ سعيد أشمير	2015/05/ 6	مناقشة التقرير الأممي حول قضية الصحراء و المستجدات التي حملها و المقاربات التي بطرحها في البحث عن مخرج للنزاع		
52 دقيقة	✓ -عضو الإتحاد الدستوري - - عضو الإتحاد الاشتراكي، O عضو العدالة و التنمية، ✓ عضو الأصالة والمعاصرة	✓ علي بوشنة، ✓ عبد الله بوفوس، ✓ امبارك الزيعم، ✓ سيداحمد الزاوي	4 يونيو 2015	المشاركة السياسية للشباب بالصحراء و حضورهم في الأحزاب السياسية و طبيعة البرامج التي يتطلعون		

				لتطبيقها و نوعية الخطاب الداعم لهم و الصعوبات التي تعترض حضورهم	
الحلقة الأولى ساعة وثمانية دقائق	✓ -وزير الإتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة ✓ -مدير اسبوعية الأيام ورئيس فيدرالية الناشرين المغاربة. ✓ -استاذ القانون العام جامعة محمد الخامس أكدال o مدير مركز الدبلوماسية الموازية حوار الحضارات	✓ مصطفى الخلفي ✓ نور الدين مفتاح ✓ محمد حنين ✓ عبد الفتاح بلعشمي	19 نونبر 2014 31/12/2014	قضية الصحراء وتطبيق الجهوية المتقدمة و افاق تفعيل مقتضيات الدستورية و التنمية تطورات ملف الصحراء وتطبيق التنمية الجهوية و كيفية تطبيق البرامج الجهوية التنموية	من العاصمة
ثمانية وخمسون دقيقة	✓ -رئيس المجلس البلدي لكلميم	✓ عبد الوهاب بلعشمي	2015/01/15	الوضع الاجتماعي والسياسي وتدبير الأزمات في الصحراء و تأثير ذلك على المجال العام و اشكالات التوظيف السياسي لأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية	
خمسة و خمسون دقيقة	✓ -رئيس المجلس البلدي للعيون منسق الجهات الثلاث في حزب الإستقلال	✓ مولاي حمدي ولد الرشيد	2015/06/24	واقع الممارسة السياسية و مواقف الدفاع عن قضية الصحراء وحضور الأعيان و المنتخبين في تدبير الشأن المحلي بالصحراء	
ساعة واثنين وعشرون دقيقة	✓ -رئيس المركز الدولي لشؤون الدولية ✓ -رئيس تحرير راديو مونتني كارلو	✓ مصطفى عزيز ✓ مصطفى طوسة	2015/08/3	خطاب العرش في الذكرى 16 وقضية الصحراء ومقترحات الحل و افاق تجاوز مشاكل و اكراهات الماضي	
ساعة ودقيقة	✓ -نايبة برلمانية عن حزب العدالة و التنمية	✓ خديجة ابلاضي	2015/08/8	تدبير ملف الصحراء والمناقضات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و	

				تضارب الرؤى و السياسات المطبقة و مدى تتبع البرامج وتقييمها	
ستة وخمسون دقيقة	✓ -وزير الخارجية سابقا ورئيس المجلس الوطني والأمانة العامة لحزب العدالة و التنمية	✓ سعد الدين العثماني	2015/08/14	الدبلوماسية المغربية و تدبير ملف قضية الصحراء داخليا وخارجيا وكيفية مواجهة الإكراهات المطروحة في المحافل الدولية	
اثنان وخمسون دقيقة	✓ -رئيس قطب التكوين وتقوية القدرات بالتنسيقية الوطنية لتنمية البشرية ✓ -المنسقة العامة لبرنامج الاقتصاد الاجتماعي لفائدة نساء العيون ✓ -رئيس قسم العمل الاجتماعي لطرفاية ✓ -المنسق الجهوي للتعاون الوطني بكلميم	✓ نجيب الذهبي ✓ ام الفضل ماء العينين ✓ زروك البشرة ✓ الطالب بوياباحزام	2012/06/19	حصيلة سبع سنوات من المبادرة التنموية البشرية و مدى تأثيرها على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالصحراء و دورها في الحد من الفقر والهشاشة	
اثنان وخمسون دقيقة	✓ -رئيس المجلس البلدي ✓ -فاعل جمعي 0 فاعل جمعي ✓ إطار بعمالة السمارة	✓ محمد الجماني ✓ الشيهب الحسين ✓ الحسين الأنصار ✓ المختار النعمة	2012/08/11	برنامج التأهيل الحضري والتتوي لمدينة السمارة و أفاق التنموية لذلك وكيفية بلورة تكامل بين الجهات المتدخلة لتنفيذ التنمية المحلية	حديث المدينة
اثنان وخمسون دقيقة	✓ -كاتب المجلس الجماعي لشاطئ الأبيض ✓ -نائب رئيس المركز الجهوي للاستثمار ✓ -فاعل جهوي ✓ -رئيس المجلس الجهوي للسياحة بكلميم	✓ الطيب الطوف ✓ سيد احمد باح ✓ محمد الشاوي ✓ سلامة الهوين	2012/12/24	مشروع المحطة السياحية للشاطئ الأبيض ودوره في فك العزلة و توفير موارد مالية جديدة لإنعاش التنمية بالمنطقة	
اثنان وخمسون دقيقة	✓ -أحد شيوخ القبائل الصحراوية ✓ -فاعل في الحقل المدني ✓ -المدير الجهوي للصناعة التقليدية ✓ -عضو للجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون	✓ سيد أحمد الرحالي ✓ عبد الوهاب سيبويه ✓ أحمد داوي ✓ سيداحمد بوهدا	2013/01/11	الورقة التأطيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي و دورها في الكشف عن ملايسات و وضعيات التنمية بالمنطقة وكيفية	

				تعديل الخيارات الموجودة		
2014/1/20	✓ عالي كرمون ✓ علي أوس ✓ علي الكوخ	✓ -رئيس المجلس الإقليمي لطنطان ✓ -صحافي ✓ -عضو المجلس الإقليمي لطنطان	اثنان وخمسون دقيقة	مستقبل التنمية بطنطان في ظل تعدد البرامج الجديدة و كيفية تدعيمها		
2014/02/15	✓ بوشعيب العلو ✓ محمد عدي ✓ حمادي أطويف ✓ محمد أبريشة	✓ -المنسق الإقليمي لبرنامج التنمية المجالية التابع لوكالة الجنوب ✓ -أطار بقسم العمل الاجتماعي بعمالة أسا الزاك ✓ -النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بأسا الزاك ✓ -مندوب الصحة بأسا الزاك	اثنان وخمسون دقيقة	الخدمات المقدمة من المؤسسات ذات الطبيعة الإجتماعية ودورها في خدمة المواطن و اساليب وانماط اشتغالها و حضورها في البرامج التنموية المحلية و منظومة الدعم المقدم		
2014/04/27	✓ وحيد الروحلي	✓ مؤسس حركة ثقف نفسك	ساعة ونصف	ظهور حركة ثقف نفسك وتثديد بتأثير نشر صور الآلات الإجرامية و حركة التشرميل الجديدة وارتفاع احتجاجات ومطالب الأفراد بسبب تزايد مخاطر التدبير الأمني اليومي و تراجع سلامة أفراد المجتمع	نقطة حوار "بانورما المساء"	
2014/10/09	✓ مولاي يوسف الودغيري الإدريسي	✓ مدير الرأس المال البشري بشركة نقل المدينة	ساعة و 20 دقيقة	ارتفاع تذاكر النقل الحضري بالدار البيضاء وتدابير قطاع النقل من طرف شركة التدبير المفوض وإستراتيجية التذاكر الجديدة المطبقة وتأثير ذلك على المواطنين		
2014/10/15	✓ نور الدين مفتاح ✓ توفيق ناديري ✓ مياسة سلامة ناجي	✓ -مدير اسبوعية الأيام ورئيس فيدرالية ناشري المغاربة ✓ 0 صحفي بجريدة القدس العربي ✓ - كاتبة و صحفية	ساعة و 25 دقيقة	تشخيص الممارسة التدبيرية اليومية من طرف الأحزاب السياسية لتعاطي مع الأحداث المجتمعية و إشكال المزايدات السياسية		شدى اف ام CHADA FM
2014/11/13	✓ رشيد الرفاعي ✓ سعيد الأزرق	✓ -رئيس الجمعية المغربية لإعادة تأهيل المكفوفين وضعاف البصر	ساعة و 30 دقيقة	اشكالية ولوج الأشخاص المكفوفين و ذوي احتياجات		

	الخاصة لإدارات العمومية والخاصة وتوفير حاجياتهم الضرورية في ظل ارتفاع مطالبهم و احتجاجاتهم اليومية		✓ محمد الزاوي ✓ توفيق ناديري	✓ -الأمين العام للجمعية المغربية للمكفوفين وضعاف البصر 0 رئيس الاتحاد الإفريقي لأشخاص المعاقين ✓ - صحفي بجريدة القدس العربي	
	إشكالية تدبير الشأن العام و تصاعد الاحتجاجات على التدبير الحكومي وتزايد قوة المعارضة عبر تطوير أساليب استخدام المواجهة المباشرة في المشهد السياسي اليومي	2014/11/27	✓ محمد نبيل بن عبد الله ✓ توفيق ناديري	✓ -وزير السكنى و التعمير والأمين العام لحزب التقدم والإشتراكية ✓ صحفي بجريدة القدس العربي	ساعة و 32 دقيقة
	إضراب عام من قبل النقابات وارتفاع حدة احتجاجات ووصول الحوار الى باب المسدود وتقاذف المسؤوليات بين الحكومة و النقابات وتهديد السلم الاجتماعي	2014/10/30	✓ خالد لهوير ✓ مصطفى الخلفي ✓ توفيق ناديري	✓ -عضو المكتب التنفيذي لكنفدرالية الديمقراطية للشغل 0 وزير الإتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة ✓ - صحفي بجريدة القدس العربي	ساعة و 45 دقيقة
قناة ميدى 1 تفي	حضور شخصية بنكيران وتأثيرها على حضور حزب العدالة والتنمية في المشهد السياسي وطبيعة البرنامج الحكومي وتشكيل الحملة الانتخابية ومواقف الأحزاب السياسية الأخرى من حزب العدالة و التنمية وانتظارات المواطنين من برنامج بنكيران ومدى قدرته على تنفيذه وتصوره للتدبير الحكومي و تأثير مرجعية الحزب على التدبير	2011/11/04	✓ عبد الإله بنكيران ✓ ماريا اوكريم ✓ منصف بوعلاق ✓ سعيد العربي ✓ عبد لطيف وهبي	✓ امين عام حزب العدالة و التنمية ✓ صحفية ✓ صحفي ✓ صحفي بميدي 1 تيفي ✓ محامي ورئيس مجلة عدالة	90 دقيقة للإقناع

90 دقيقة	✓ نائب الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي ✓ صحفي بميدي 1 تي في ✓ الأمانة العامة لحزب الاشتراك الموحد	✓ -فتح الله ولعلو ✓ سعيد العربي ✓ نبيلة منيب	2012/01/26	قضايا وملفات حزب الاتحاد الاشتراكي وموقعه في المشهد السياسي الجديد بعد اختيار التمويع في المعارضة غداة تعيين حكومة بنكيران وكيفية مواجهة ذلك وموقف أي استراتيجية في ظل ضبابية مستقبل أحزاب اليسار بالمغرب بعد نتائج الانتخابات و قدرتها على لعب ادوار جديدة مع المرحلة الإنتقالية التي يعرفها المغرب	
90 دقيقة	✓ وزير السكن والتعمير وسياسة المدينة ✓ صحفي بقناة ميدي 1 تي في ✓ مدير تحرير الأن	✓ -نبيل بن عبد الله ✓ سعيد العربي ✓ يوسف حيجلي	2012/04/26	حصول عمل الحكومة بعد 100 يوم من ممارسة مهامها وكيف تدبر الأغلبية الحكومية القضايا الأولوية ومدى قدرة التوافق الحكومي على الاستمرار بفعل الاضطراب بين مكوناتها وماهي أهم القطاعات الأساسية التي تحظى باهتمامها وتحديات المرحلة وقدرة الحكومة على إيجاد	

				الحلول لمشاكل المطروحة		
90 دقيقة	✓ الأمين العام لحزب الإستقلال ✓ صحفي في ميدي 1 تي في ✓ استاذ بجامعة محمد الخامس ومحلل سياسي	✓ -حميد شباط ✓ سعيد العربي ✓ عبد الرحيم منار اسليمي	2013/06/27	أسباب وتداعيات قرار الانسحاب من الحكومة بالنسبة لحزب الاستقلال والاختلاف على تدبير الحكومي، و مسألة تفعيل مذكرة 30 مارس وعدم تطبيق الصلاحيات الممنوحة من قبل دستور 2011 وتقديم تصور بديل في إطار سيناريوهات عدة من بينها التحكيم الملكي وأفاق اللاعودة في التدبير الحكومي وإشكالية اللامبالاة من قبل رئيس الحكومة في ملفات حساسة منها الأزمة الاقتصادية وملف حقوق الإنسان بالصحراء		
90 دقيقة	✓ الأمين العام لحزب الأصالة و المعاصرة ✓ رئيس تحرير جريدة l'economiste	✓ مصطفى الباكوري ✓ محمد بن عبيد	2013/12/26	مسألة إثارة الجدل حول حزب سياسي وتكوينه الأصالة والمعاصرة ومرجعياته الأيديولوجية والقطع مع المرحلة السابقة ودوره في تدبير الشأن العام ومعارضة الحكومة وتعاطيه مع ملفات تدبير		

				الشأن العام والعراقيل التي واجهت الحزب منذ تأسيس الحزب بعد تأسيس حركة كل الديمقراطيين		
90 دقيقة	✓ وزير الصحة وقيادي في حزب التقدم والإشتراكية ✓ عضو اللجنة الإدارية لحزب الإتحاد الإشتراكي وعضو المكتب التنفيذي للدفاع عن الصحة	✓ الحسين الوردي ✓ عدي بوعرفة	2014/01/30	واقع حزب التقدم الإشتراكية في ظل التحولات التي شهدتها البلاد وكيف يقيم 14 عام من خلال تدبير الشأن العام وحصيلة الحزب من خلال هذه الفترة وكيفية حضور استراتيجية الوزير على مستوى تدبير قطاع مهم خاصة الصحة و افاق تجاوز الاختلالات الموجودة في القطاع ووسائل الرفع من الخدمات المقررة و تدعيمها		
52 دقيقة	✓ رئيس المجلس لوطني لحزب العدالة والتنمية ✓ عضو اللجنة التنفيذية لحزب الإستقلال ✓ عضو المكتب السياسي لإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية ✓ أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية	✓ سعد الدين العثماني ✓ امحمد خليفة ✓ حسن طارق ✓ محمد زين الدين	2011/03/30	طبيعة المنهجية المقترحة لتعديل الدستور المغربي ومكانة الأحزاب السياسية في المشاورات الموسعة وشكل اللجنة الإستشارية ونوع الآلية السياسية لتعديل الدستور وتأثير الفضاء العمومي الديمقراطي	ملف للنقاش	قناة ميدي 1 تي في

52 دقيقة	✓ الأمين العام لحزب التقدم والإشتراكية ✓ الكاتب العام لحزب الحركة الشعبية ✓ نائب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة	✓ نبيل بن عبد الله ✓ امحمد العنصر ✓ حكيم بن شماس	2011/04/06	تصورات الأحزاب السياسية لإصلاحات الدستورية بالمغرب ومقترحاتها ووجهات نظرها إزاء اصلاح الوثيقة الدستورية بالمملكة وصلاحيات الوزير الأول واختصاصات البرلمان وفصل السلط و شكل تدبير المؤسسات الجديدة و افاق ترسيخ تصور جديد لتدبير بين مختلف الفاعلين في حقل السياسي	
52 دقيقة	✓ رئيس المجلس الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة ✓ رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية ✓ الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني الإتحادي ✓ عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والإشتراكية	✓ حسن بن عدي ✓ سعد الدين العثماني ✓ عبد السلام العزیز ✓ كريم التاج	2011/10/16	تنزيل الدستور الجديد وتدبير المرحلة الإنتقالية والجدل بين الفاعلين السياسيين على طريقة وحصيلة الفترة التي تسبق موعد الحسم الإنتخابي وتابين مواقف المتعاطين مع الشأن السياسي في المغرب في تقييم حصيلة أكثر من مئة يوم من العمل الحكومي و الإشكالات الكبرى حول مسار تطبيق الإصلاحات	

				وتنزيل المقتضيات القانونية و التنظيمية و الإجرائية	
52 دقيقة	✓ الأمين العام لحزب العدالة و التنمية ✓ الأمين العام لحزب التقدم والإشتراكية ✓ الأمين العام لحزب العمالي	✓ عبد الإله بن كيران ✓ نبيل بن عبد الله ✓ عبد الإله بنعتيق	2011/06/15	مشروع الوثيقة الدستورية ومحاور الجدل فيما يتعلق بالهوية والتعددية اللغوية و دور القيادات الحزبية في المشهد السياسي ورؤاهم حول الوثيقة والإستحقاقات المقبلة في سياق أجندة سياسية ضاغطة ووضع وطني واقليمي دقيق	
52 دقيقة	✓ وزيرة التنمية الإجتماعية والأسرة والتضامن ✓ المنسقة الوطنية للحركة من أجل المنافسة ✓ الأمينة العامة لمنظمة تجديد الوعي النسائي ✓ محامي وعضو في حركة بدائل مواطنة	✓ نزهة الصقلي ✓ خديجة الرباح ✓ عزيزة البقالي القاسمي ✓ محمد بوكمران	2011/06/ 29	المساواة بين الرجال والنساء في مشروع الوثيقة الدستورية المعروضة على المعروضة على الإستفتاء ومبدأ تكريس المساواة في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والإقتصادية و الإجتماعية والبيئية و ربطها بواقع الخصوصية الدينية و الثقافية و الإجتماعية	
52 دقيقة	✓ رئيس المجلس الوطني لحزب الأصالة و المعاصرة ✓ رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة و التنمية ✓ الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني	✓ حسن بنعدي ✓ سعد الدين العثماني ✓ عبد السلام العزيز ✓ كريم التاج	2011/10/16	تنزيل الدستور الجديد وتدبير المرحلة الإنتقالية والجدل بين الفاعلين السياسيين على طريقة	

	✓ الإتحادي عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والإشتراكية			وحصيلة الفترة التي تسبق موعد الحسم الانتخابي وتبيان مواقف الملاحظين و المتعاطين مع الشأن السياسي في المغرب وتقييم حصيلة المرحلة من مائة اليوم من العمل السياسي لتحضير المرحلة المقبلة وأفاق تحقيق الرهانات المجتمعية و السياسية التي أفرزتها الوثيقة الدستورية مع تزايد المطالب الملحة على تطبيقها في البرامج و السياسات الحزبية		
ميدي 1 تيفي	مواطن اليوم	دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على ضوء الخطاب الملكي ودلالات ذلك على مستوى المنظومة الحقوقية وماهي انعكاسات ذلك على المعيش اليومي للمواطن وكيفية تفعيل الحكامة الأمنية لعدم تكرار تجارب الماضي واليات تدعيم الحقوق والحريات الفردية	2011/ 04/ 7	✓ لطيفة الجبابدي ✓ عبد الباقي اليوسفي ✓ الحبيب بلكوش ✓ عبد العزيز كوكاس	✓ عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة ✓ نائب رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ✓ رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ✓ صحفي	ساعة و نصف
		التدين عند المغاربة والتحولات العميقة على مستوى تدينهم و ودلالات وجود صحوة دينية واسعة وتفسخ قيمي وضعف	2011/08/4	✓ اسماعيل الخطيب ✓ الناجي الأمجد ✓ سمير بوردينار ✓ سعيد لكل	✓ رئيس المجلس العلمي للمضيق الفينديق ✓ خبير في التربية و التواصل ✓ رئيس مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ✓ باحث في الشؤون الإسلامية	ساعة ونصف

				مؤسساتي و بالتالي ماهي اتجاهات ممارسة حقوق التدين بالمغرب؟ ماهي تأثيرات ذلك على المستقبلية على العلاقة داخل المجتمع ؟ وكيف تعكس واقع ممارسة الحقوق والحريات الموجود بالمغرب؟	
ساعة ونصف	✓ صحافية و كاتبة ✓ عضو المجلس الوطني للعدالة و التنمية ✓ عضو المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات ✓ رئيس مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية	✓ سناء العاجي ✓ بلال التليدي ✓ أحمد عصيد ✓ سمير بودينار	2011/12/15	معركة الحريات الفردية وحضورها بعد اقتراع 25 نوفمبر فما هو مستقبلها بعد صعود العدالة والتنمية الى الحكومة ذو التوجه الإسلامي ؟ وما هي الليات وقواعد تعاطي الحزب مع هذا النوع من القضايا؟ وهل مخاوف من يوصفون بالحداثيين مبررة والى أي مدى يمكن لإسلاميين والحداثيين التعايش فيما يخص كونية حقوق الإنسان ومادى تأثير التحولات الجديدة المفروزة بعد الانتخابات على مشهد الحريات الفردية بالمغرب؟ وما هي أهم إرهابات تطبيق المقاريات الجديدة في حقوق الإنسان لتدعيم الحريات الفردية والحفاظ	

				على النظام العام؟		
ساعة و نصف	✓ الوزير المنتدب لدى الوزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية ✓ الكاتب العام لمنظمة ترانسبارتي ✓ رئيس الجامعة الوطنية لجمعيات حماية المستهلكين ✓ خبير اقتصادي	✓ ادريس الأزمي الإدريسي ✓ عبد الصمد صادق ✓ محمد بنقدور ✓ محمد الشرقي	2012/02/02	واقع النظام الضريبي بالمغرب في علاقته بالمواطن والعدالة الضريبية في طرح اسئلة من يدفع الضرائب لبلادنا و مقابل ماذا؟ هل يساهم النظام الضريبي فعلا في افقار الفقير واغناء الغني ببلادنا واشكالات المرتبطة بفرض الضريبة واسس ذلك في المساواة بين المواطنين؟ وماهي الحقوق المترتبة عن دفع الضرائب في الحصول على الخدمات و توفير امكانيات خدمة للمواطن؟		
ساعة ونصف	✓ المدير الجهوي بسلا بالمديرية العامة لإدارة العامة السجون سلا ✓ رئيس المكتب الجهوي لنادي القضاة بالرباط ✓ عضو المكتب التنفيذي للمرصد المغربي للسجون ✓ محامية وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان	✓ حسن حمية ✓ نور الدين وهيي ✓ حميد العكباني ✓ السعدية وضاح	2014/04/24	واقع السجون بالمغرب بين خطط الإصلاح والتقارير ،ما الذي تغير في مؤسساتنا السجنية على ضوء التقارير المنجزة ؟ومن يتحمل المسؤولية في الوضعية المزرية التي تعيشها المؤسسات السجنية ؟ وكيف تحولت سجوننا من مراكز الإصلاح والتأهيل الى		

				مشاتل الإنتاج الجريمة ؟ وكيف يمكن تحويل العقوبة السجنية الى فرصة التأهيل السجني على مستويات المهنية والتربوية وقواعد تدعيم احترام حقوق الإنسان عبر تطبيق توصيات مضامين التقارير الدولية والوطنية؟		
	✓ سلالية من منطقة الحدادة بالقنيطرة ✓ نائب برلماني عن حزب العدالة و التنمية ونائب الأول لرئيس الجماعة الحضرية للقنيطرة ✓ نائب برلماني حزب الاتحاد الدستوري ✓ محامي بهيئة الرباط	✓ رقية بلوط ✓ عزيز الكرمات ✓ اخلفي القادرة ✓ احسين الملكي	2014/06/19	اشكالية حقوق الأراضي السلالية الحال والمال وكيفية تدبير ثروة عقارية تقدر بالملايين الهكتارات بقانون الإستعمار؟ ماهي أسباب دواعي عدم فتح هذا الملف من طرف الحكومات المتعاقبة؟ هل تحولت الأراضي السلالية الى طريقة لنهب المال المال العام؟ وماهي المقاربات لحل الإشكاليات القانونية والاجتماعية والإنسانية التي يطرحها؟		
52 دقيقة	✓ وزير اقتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة	✓ مصطفى الخلفي	2012/04/14	حضور الأمازيغية في الإعلام السمعي البصري وتأثيرها على مستوى	شؤون أمازيغية	قناة تمازيغت

				استجابة لتطلعات المواطنين و حجم ابرازها و كيفية التعاطي مع الهوية الأمازيغية في ظل التعدد والأبعاد المترتبة عن ذلك و حدود دقاتر التحملات ونوعية الوصاية المفروضة		
48 دقيقة	✓ ناشط سياسي	✓ المحجوب احرضان	2012/04/27	الأمازيغية والسياسة ماهي العلاقة بينهما وماهي ادوار الأمازيغ في المغرب منذ الاستقلال واشكالات التي ارتبطت بها داخل المشهد السياسي سواء الأحزاب السياسية وغيرها من مؤسسات الدولة والتي تطرح رؤى ووجهات التنظيمات والهيئات الأمازيغية في الشؤون السياسية وربطها بهوية المجتمع		
52 دقيقة	✓ ناشط أمازيغي	✓ احمد الدغرنى	2012/05/23	العمل الأمازيغي بين الثقافي والسياسي ودور الحركة الأمازيغية في المجتمع المدني المغربي وعملها في		

				التوفيق بين الجانب الثقافي والسياسي وشكل الترافع حول الأمازيغية في البرامج الحكومية و الصعاب التي واجهتها وتأثير الخارج على مسار الأمازيغية بالداخل و كيفية ربطها بالتعدد والتنوع المغربي.	
57 دقيقة	✓ فاعل سياسي ومدني	✓ الياس العماري	2012/08/03	الأمازيغية والمصالحة الوطنية وربط الحقوق الثقافية والإجتماعية الأمازيغية بها في سبيل تحقيق المصالحة مع الأمازيغية ودرجة التغيير الموجودة وسياقات ادراج الأمازيغية في مسلسل المصالحة والإعتراف الدستوري بها والعوامل التي ساهمت في حضورها داخل مسار متشعب ومتعدد وظروف تجسيدها على الواقع	
55 دقيقة	✓ ناشط جمعي	✓ حسن اد بلقاسم	2012/09/15	الامازيغية وحضورها على المستوى الدولي وكيفية التعاطي معها على المستوى المغربي والدولي وارهاصات تطور التعدد الثقافي في اطار الوحدة الوطنية ودور المقتضيات الدستورية الجديدة في فتح	

				افاق جديدة لتعدد الثقافي بالمغرب ودور الحركة الثقافية الأمازيغية داخليا بعد اعداد وثائق ومطالب في توجيه الوجهة بعد ميثاق اكادير الى الخارج		
54 دقيقة	✓ فاعل جمعي	✓ الحسيت ايت باحسين	2012/12/13	الامازيغية والعمل الجمعي وادوارها في ابراز الأمازيغية بعد ترسيمها و القوانين الجديدة المؤطرة لها بعد الاعتراف الدستوري وابعاد الهوية المغربية و شكل الحركة الجمعوية الأمازيغية بعد الدسترة و المكتسبات التي حصلت عليها و كيفية تدعيمها و الاليات الضرورية للجمعيات المجتمع المدني الأمازيغي لمواصلة التحدي في اطار التعدد والتنوع		
52 دقيقة	✓ نائب برلماني	✓ رشيد ركبان	2012/02/02	القوانين الجديدة المؤطرة للجماعات المحلية وكيفية تنزيل مقتضيات الدستورية وحجم الصلاحيات الممنوحة ونوع الديمقراطية التشاركية ومستوى دعم الجمعيات وادوار المجتمع المدني بعد	الشأن المحلي	قناة تمازيغت

				دستور 2011 وسياقات نجاح التجربة السياسية والديمقراطية المدنية الجديدة	
52 دقيقة	✓ نائبة رئيسة فيدرالية رابطة حقوق الإنسان ✓ استاذة جامعية	✓ سميرة موحيا ✓ نجمة طايطي	2014/02/06	وضعية المرأة في دستور 2011 وإشكالات انخراطها في المجتمع ودور الدولة في توفير الحماية للمرأة وحقوقها وطرق تجاوز الموروث الثقافي التقليدي المترسخ في البرامج والسياسات المتبعة و حجم المساواة و الإنصاف الموجود وأثره على مسلسل الحقوق و الحريات و حضور المرأة الأمازيغية	
53 دقيقة	✓ رئيسة المنظمة المغربية لإنصاف الأسرة ✓ برلمانية	✓ حياة بوفراشن ✓ سعاد الشخي	2014/06/20	الرعاية الاجتماعية للمسنين والمشاكل والوضعيات المرتبطة بها ومستوى حضور الرعاية الاجتماعية والمرافق الخاصة بذلك والحاجيات الأساسية بها ومدى تفاعل المجتمع مع هذه الفئة في ظل تواجد عوائق اجتماعية وتقليدية	

52 دقيقة	✓ نائب برلماني ورئيس المجلس البلدي لمدينة تيزنيت	✓ عبد اللطيف اعمو	2014/12/11	أثار الكوارث الطبيعية وكيفية التعاطي معها ومناقشة مخلفات الفيضانات في مدينة تزنيت وكيفية تدبير الشأن المحلي عبر استحضار الوسائل والمقومات لمواجهة الحالات الاستثنائية والقوة القاهرة وضرورة تجاوز الإكراهات لحماية المواطنين من الكوارث	
52 دقيقة	✓ نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية ✓ نائب برلماني عن حزب الاستقلال	✓ نور الدين البركاني ✓ نور الدين مضيان	2015/02/04	أهمية التسجيل في اللوائح الانتخابية وقواعد تدبير الشأن المحلي وإسهام الأحزاب السياسية المغربية في توعية وتشجيع المواطنين على المشاركة السياسية و قواعد توفير الضمانات الضرورية لنزاهة الانتخابات ومدى انخراط الساكنة المحلية في عملية الديمقراطية التشاركية و حضور المشاكل المحلية	
52 دقيقة	✓ السفير المغربي بهولندا ✓ ممثلي الجالية المغربية بهولندا	✓ عبد الوهاب البلوقي ✓ مجموعة من المهاجرين	2015/06/12	وضعية الجالية المغربية :نموذج هولندا ودورها في	

				الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في المغرب و الدفاع عن مصالحه و مدى تفاعلها مع لأحداث والقضايا التي تهم تدبير الشأن المحلي بالمغرب وخصوصا منطقة الشمال و كيفية انخراطها في التنمية المحلية عن طريق مبادرات مدنية و عمليات استثمارية ومستويات نقل تجربة الخبرات الموجودة من قبل المهاجرين الى المغرب.		
ساعة	✓ رئيس التعاونية الفتح لإصلاح الزراعي	✓ بن عثمان محمد، ✓ خالد، نور الدين ...	2011/09/25	احتجاجات العمال الفلاحين وخاصة عمال تعاونية الفتح لإصلاح الزراعي بمركز تدارت كرسيف اقليم تازة و أثر ذلك على العمال بسبب تطاول احد الأفراد على مشاريع التعاونية الفلاحية في ظل تبخيس الوثائق و القانونية الموجودة و المنشورة بالجريدة الرسمية و سم الأذان عن غياب مقاربة الإنصاف و حل المشكل	برلمان الشعب	شدى اف ام CHADA FM
ساعة	✓ رئيس للجنة الحقوقية الممثلة لأطر العليا الموقعة على محضر 20 يوليوز وباحث في العلوم السياسية	✓ يونس اوخلو	2013/05/13	قانونية محضر 20 يوليوز و عدم قبول الحكومة الجديدة بمخرجاته و ربطه		

				بالحكومة السابقة رغم التأشير عليه و بضمانات الملس الوطني لحقوق الإنسان و الحكومة السابقة و اشكالات المرتبطة بعدم رجعية القوانين و مصداقية المؤسسات و عدالة المطالب الإجتماعية و التوظيف السياسي بمعزل عن الضوابط والقوانين المؤطرة للحقوق والحريات والتي كرسها دستور 2011		
ساعة	✓ الكاتب العام للمقاومات والمهن الجديدة ✓ مجموعة من المواطنين	✓ محمد شكيري ✓ حسان الهواري، مصطفى ...	2013/11/29	احتجاجات سكان منطقة الرابطة بين الجديدة و الوليدية وجماعة اولاد غانم وثلاثاء غانم الغير صالحة والمهترنة و مطالبة الجهات المختصة بالتدخل و افاق ضعف التواصل بين المنتخب و المواطن و غياب استراتيجية واضحة لتحقيق التنمية و خاصة الأهمية الاقتصادية و الإجتماعية لساحل الوليدية		
	✓ مواطن من سوق السبت	✓ عبد الله ✓ سعيد ...	2014/07/05	ارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق في شهر رمضان و مقاطعة افراد لها نموذج سوق السبت و احتجاج على المضاربات في ظل وجود ثروة سمكية هائلة ووجود واجهتين بحريتين 3500 كلم و ارتفاع اسعار المواد الأولية مع عدم اللامبالاة من		

				طرف الأجهزة و الهيآت المختصة		
ساعة	✓ مواطنين و فاعلين مدنيين	✓ عبد الكريم ، جامع ، براهيم	2015/04/02	احتجاجات الساكنة المحلية بزاكورة على ندرة المياه الصالحة للشرب وانقطاع المستمر لها و ارتفاع زراعة البطيخ (الدلاح) على الفرشة المائية و ضعف اشغال بسد أكدر و قلة القنوات الخاصة بمد شبكة الماء الصالح للشرب		
ساعة	✓ عمدة مدينة أكادير حزب العدالة والتنمية	✓ صالح الملوكي ✓ خالد ، رشيد ..	2015/10/14	احتجاجات سكان دواوير سفوح الجبال بأكادير ومطالبتهم بتوفير شروط الحياة وكيفية تجاوز افكرايات المرتبطة باخراج التصاميم وإزالة بقايا البناء المهدم وطرق معالجة قضايا السكن بهذه السفوح اجتماعيا وبيئيا وعمرانيا		

ساعة ونصف	✓ عمدة الدار البيضاء ✓ مديرة جريدة الوطن	✓ محمد ساجد ✓ عبد الرحيم اريري	2011/04/16	توقف المشاريع بجهة الدار البيضاء وكثرة الإحتجاجات المرتبطة بالسكن وخاصة الأحياء الصفيحية وعرقلة الحساب الإداري و استمرار ظاهرة احتلال الملك العمومي و الباعة المتجولون	شؤون	ام اف ام MFM
ساعة ونصف	✓ نائب رئيس المجلس الجماعي ✓ نائب رئيس المجلس الجماعي ✓ نائب رئيس المجلس الجماعي ✓ عضو في المجلس الجماعي	✓ بدر الدين ناجح فوزي ✓ محمد العلاوي ✓ محمد أيت الحاج ✓ نور الدين حمزوي	2013/06/25	المشاريع المنجزة و مخطط التنمية بإقليم أزيلال اى علاقة ودورها في الحد من استمرار احتجاجات الساكنة المحلية و مقومات المجتمع المدني في رصد وتتبع ذلك		
ساعة و نصف	✓ رئيس جماعة تاونزة ✓ مستشارين جماعين	✓ لحسن تينكر ✓ مصطفى الوافي ✓ عمر اوشعيب ✓ خالد عمال	2014/06/04	احتجاجات جماعة تاونزة من طرف الساكنة و المعارضة على غياب الطرقات والربط بشبكة العمومية للكهرباء والماء الصالح للشرب و الخدمات الصحية و تأخر انجاز مجموعة من المشاريع التنموية		

ساعة ونصف	✓ عضو المجلس البلدي ✓ عضو المجلس البلدي ✓ رئيس المركز المغربي لحقوق المؤلف ✓ فاعل جمعي	✓ معتصم رشيد ✓ شرحيل محمد ✓ عبد الغفور شوارق ✓ عبد السلام حكار	2014/07/23	تدبير الملك الجماعي بالجديدة و احتجاجات اليومية من قبل التجار و مشكل الباعة المتجولون و انحصار الحلول الترقية و تفاقم مشكل تحديد الاختصاصات بسبب تداخل التوظيف السياسي		
ساعة ونصف	✓ رئيس المجلس البلدي لخريبكة	✓ الشرقي العلمي	2015/10/29	اشكالية تلبية مطالب ساكنة خريبكة كمدينة ذات موارد مهمة وكيفية تحقيق التنمية و افاق بلورة انتظارات الساكنة من قبل المجلس الجماعي لخريبكة و مدى خلق التوازن في توجيه الموارد والحد من احتجاجات السكان خصوصا بعد احداث التي شهدتها والرغبة في ولوج سوق الشغل .		
ساعة ونصف	✓ رئيس المجلس البلدي لمدينة طانطان	✓ السالك بولون	2015/05/01	طبيعة التنمية بمدينة طانطان في ظل تصاعد المطالب المجتمعية من قبل الفئات الاجتماعية و كيفية الحد من سلبات التدبير المحلي وبلورة مشاريع إنمائية تتناسب مع متطلبات الساكنة و تهدف الى تحقيق الاستقرار		

لائحة المراجع

❖ العربية:

◀ الكتب

- ✓ أبراش (ابراهيم)، "المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الإجتماعية"، الطبعة الثانية الرباط، شبكة بابل للطباعة والنشر السنة 1999
- ✓ إبراهيم (حسناوي)، "البرامج الأمازيغية في القطب التليفزيوني العمومي"، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية IRCAM، المعارف الجديدة، 2012
- ✓ أبوزيد (فارق)، الإعلام والسلطة : إعلام السلطة وسلطة الإعلام، عالم الكتب القاهرة، السنة 2007
- ✓ أحمد (سفيان)، "قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية"، عربي - انجليزي - فرنسي، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2004:.
- ✓ أحمد مصطفى (الحسين)، "مدخل إلى تحليل السياسات العامة"، المركز العربي للدراسات السياسية. عمان السنة 2002ص
- ✓ أرندت (حنة) "أسس التوتاليتارية"، ترجمة أنطوان (أبو زيد) ، دار الساقي، بيروت، السنة 1993:
- ✓ أرندت (حنة)، ما السياسة؟، ترجمة الخويلدي (زهير)، بالحاج مبروك (سلمى) الطبعة الأولى، دار الأمان ، الرباط، 2014،:
- ✓ الأشهب (محمد)، "أخلاقيات المناقشة في فلاسفة التواصل لهابرماس"، ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013 .
- ✓ الأشهب (محمد)، "الفلسفة والسياسة عند هابرماس"، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى، 2006.
- ✓ آلان (تورين) " براديغمات جديدة لفهم عالم اليوم"، ترجمة جورج (سليمان) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، السنة 2011
- ✓ اندريا (بريس)، ويليامز (يروس)، "البيئة الإعلامية الجديدة"، ترجمة زكي (شويكار)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، السنة 2012،

- ✓ أنور سليمان (نها)، "الإعلام وقضايا الإصلاح في العالم العربي" دار العالم العربي القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 2011.
- ✓ إيان (هارجريفز) ، "مقدمة قصيرة في الصحافة" ، دار الشر وق ، الطبعة الأولى ، القاهرة السنة 2007
- ✓ إيزابيلا (فيركلو)، ونورمان (فيركلو)، "تحليل الخطاب السياسي"، ترجمة عبد الفتاح (العمورة)، دار الفرقد دمشق، الطبعة الأولى، 2016،
- ✓ إيمان (محمد حسني عبد الله)، "الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، دراسة في الإعلام والرأي العام"، دار العالم العربي، القاهرة، السنة 2011،
- ✓ بدر (أحمد) الاتصال بال جماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، السنة 1998 ،
- ✓ بدر (أحمد)، "الإعلام الدولي"، وكالة المطبوعات، الكويت، 1989
- ✓ بدوي (أحمد زكي)، خليفة (أحمد)، "معجم مصطلحات الإعلام"، دار الكتاب المصري، القاهرة، السنة 2002.
- ✓ بلانديه (جورج)، "الأنثروبولوجيا السياسية"، ترجمة المصري (علي)، مؤسسة مجد، بيروت، السنة 2007
- ✓ بلقريز (عبد الإله)، "الفضائيات العربية وقضايا الأمة حلقة نقاشية"، المستقبل العربي. بيروت/2004.
- ✓ بوجلال (عبد الله)، "وسائل الإعلام وإشكالية السيطرة الإعلامية والثقافية، فضاء الإعلام"، سلسلة الدراسات الإعلامية، ديوان المطبوعات، القاهرة، 1994
- ✓ بورك (فون كروف)، "الصحفيون والديمقراطية في التسعينات طاقة ديمقراطية مصدرة"، ترجمة (مجدي النعميم) وآخرون ، مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، سنة 2005
- ✓ بيبغر (آرثراس)، "وسائل الإعلام والمجتمع وجهة نظر نقدية"، ترجمة أبو اصبع (خليل)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت مارس 2012
- ✓ بيبير (ميللر)، "السياسات العامة" ترجمة خالد (فريد)، مراجعة عبد المالك (أحرير)، منشورات سجلماسة، مكناس، السنة 2009
- ✓ دراسة ي، (براندت)، (لويستجارتين) وآخرون، "التشهير ووسائل الإعلام، التأثير المثبط"، مطابع أكسفورد، جامعة أكسفورد، 1997

- ✓ ج. آنجلو (كورليت)، ومارك (نورزاجاري)، وآخرون، "رولز وهابرماس في الطرف الكوزموبوليتاني"، ترجمة نجيب (الحصادي)، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت عدد يناير - فبراير 2013.
- ✓ جريير (درويس إيه)، "سلطة وسائل الإعلام في السياسة"، ترجمة أسعد (أبوليدة)، دار البشير، بيروت، 2002 .
- ✓ جورج (طرابشي)، "الإيديولوجيا، واستحالة الديمقراطية ، في الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية والمواقف والمخاوف المتبادلة" ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، بيروت ، السنة ، مارس 1999
- ✓ جون(ميرل)، رالف (لوينشتاين)، "الإعلام وسيلة ورسالة رؤى جديدة في الاتصال"، ترجمة الساعدي (ساعد الخضر العربي) .دار المريخ،الرياض،السند 1989
- ✓ حسن مظفر (الروز) وآخرون " ثورة الصورة المشهد الإعلامي وفضاء الواقع"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008
- ✓ الحسن (تمازي) "المغرب الكبير بين مستلزمات الوحدة ورهانات التحول الديمقراطي" ، سلسلة ندوات ومنتديات منشورات حوارات، الرباط،السنة :2012
- ✓ حسن (طارق)، عبد العلي (حامي الدين)، "دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية"، الرباط، طوب بريس، الطبعة الأولى، أبريل 2011
- ✓ حسن (عماد المكاوي)، عاطف عدلي (العبد)، "نظريات الإعلام"، منشورات دار العربي، القاهرة، السنة 2007
- ✓ حسن نيازي (الصيفي) "الفضائيات العربية في عصر العولمة "ط1، دار الأترك للنشر والتوزيع، القاهرة، السنة 2010،
- ✓ الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع في المغرب، التشخيص وخارطة الطريق، منشورات البرلمان دار النشر المغربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 2011
- ✓ دافيد (إدواردز)، دفيد (كروميل)، " حراس السلطة أسطورة وسائل الإعلام الليبرالية"، ترجمة أمال (كيلاني)، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة،
- ✓ دال (روبرت)، "عن الديمقراطية"، ترجمة أحمد أمين (الجمال)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، الطبعة الأولى، القاهرة 2000
- ✓ دانكان (جان ماري)، "علم السياسة"، ترجمة صاصيلا (محمد عرب)، مؤسسة مجد ، بيروت ، السنة 1997 .

- ✓ درايزك (جون.س)، باتريك (دنفلي)، " نظريات الدولة الديمقراطية"، ترجمة أحمد محمد (هاشم)، المركز القومي للترجمة القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 2013-
- ✓ الدمادي (سمير)، ربيع الغضب مقارنة أولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة 2012
- ✓ دوريس (جريب)، "سلطة وسائل الإعلام في السياسة"، ترجمة أبو أسعد أبوليدة، دار النشر للطباعة، عمان السنة 1997
- ✓ دومنيك (وولتون)، "الإعلام ليس تواصلاً" دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2012،
- ✓ ديلفير (ملفين)، "نظريات الاتصال"، ترجمة كمال (عبد الرؤوف) الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة سنة 1998.
- ✓ رضا (النجاري)، جمال (الدين ناجي)، "تقنيات المعلومات والاتصال ووسائل الإعلام في المغرب العربي"، ترجمة الإيسيكو ISISCO من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، اليونسكو، بتونس/ 2005، الرباط، 2006، ص: 36-37.
- ✓ رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية من مصر -المغرب -سورية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، السنة 2011
- ✓ الزبيدي (منذر)، "دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، السنة 2013،
- ✓ ستيف (باكلي)، توبي (منديل) وآخرون، "دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة ونهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين"، ترجمة السيد (كمال)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014
- ✓ ستيف (دي سانتلي)، "علم السياسة الأسس"، ترجمة جمال (رشا)، منشورات الشبكة العربية لأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 201.
- ✓ سماح (خرج عبد الفتاح) "الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي ، أزمات المجتمع المصري نموذجاً" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ن السنة 2011،
- ✓ شكري (السباعي)، "الوسيط في قانون التجارة المغربي والمقارن"، الجزء الأول، النظرية العامة للتجارة وحصة الأعمال التجارية، الطبعة الثالثة، مطبعة المعارف الرباط، 1986،
- ✓ صالح (سليمان) "الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة، نظرية جديدة للعلاقة بين الإعلام والمجتمع" مكتبة الفلاح القاهرة السنة 2009

- ✓ صباح (ياسين) ، "الإعلام ، حرية في الانهيار" ، الشبكة العربية لأبحاث والنشر ، بيروت
السنة 2010
- ✓ صباح (ياسين) ، "الإعلام الفضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب
والرأي العام"، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، يونيو 2013
- ✓ صباح (ياسين)، "الإعلام النسق القيمي وهيمنة القوة" ، مركز دراسات الوحدة العربية ،
بيروت ، 2006
- ✓ الصابيري (اسماء)، "الصحافة المغربية بين النص التشريعي وحدود المقدس، دار التكوين،
دمشق، الطبعة الأولى، سنة 2009
- ✓ طارق (الخليفي). "سياسات الإعلام والمجتمع"، دار النهضة العربية، القاهرة السنة 2010
- ✓ طارق (السيد أحمد)، "الاعلام المحلي وقضايا المجتمع"، دار المعرفة الجامعية، مصر، السنة
2004
- ✓ طلال العمري(فضل)، "حرية الاعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية"، منشورات
هلا الجيزة، الطبعة الأولى، السنة 2011
- ✓ عبد الباقي (عيسى)، "الصحافة والإصلاح السياسي: دراسة في تحليل الخطاب"، دار النشر
والتوزيع، القاهرة، السنة 2009.
- ✓ عبد الجبار (ناصر)، "ثقافة الصورة في وسائل الإعلام"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،
الطبعة الأولى، يونيو 2011،
- ✓ عبد الرحمان (رشيق)، "الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر" ، ترجمة
الحسين (حسبان) منتدى بدائل المغرب، ماي 2014
- ✓ عبد العزيز (النويضي)، "اختصاصات ومهام المجلس الأعلى للاتصال الهيئة العليا للاتصال
السمعي البصري"، دراسة في النشأة والمهام"، دار الأمان، الرباط، السنة 2005
- ✓ عبد الفضيل (أكنديل)" الأوجه القانونية الدولية للصحراء المغربية"، مطبعة الرسالة، الرباط ،
السنة 2006
- ✓ عبد القادر (عراضة)، محمد حمدي (الفتاح)، "انتاج النشرات الإخبارية التلفزيونية" دار
أسامة، عمان السنة 2013 - - يورديو (بيير)، "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول". ترجمة
درويش (الطوجي)، الطبعة الأولى، دمشق دار كنعان، السنة 2004
- ✓ عبد اللطيف (الهالي) ، "دور الإعلام في تقديم السياسات العامة ، العمل البرلماني
والحكومي نموذجا"، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، سلسلة
المؤتمرات والندوات العدد 37، سنة 2011:

- ✓ عبد اللطيف (كمال)، الثورات العربية، تحديات جديدة ومعارك مرتقبة سلسلة بحوث ودراسات، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، الطبعة الأولى عدد 61، السنة 2013
- ✓ العبد الله (مي)، "الاتصال والديمقراطية : الفضائيات والحرب الإعلامية"، دار النهضة العربية، بيروت، السنة 2005
- ✓ عبد الله محمد (بن عبد الرحمان)، "سوسيولوجيا الاتصال والإعلام". دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، السنة 2006
- ✓ عبد الوهاب (الكيلاني) وآخرون، "الموسوعة السياسية"، المجلد الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985
- ✓ العجاني (محمد)، "المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية"، منشورات منتدى بدائل العربي، القاهرة، السنة 2015
- ✓ العربي (بنتركة)، "إعلام الإصلاح لا إصلاح إعلام"، منشورات ألوان مغربية، مكناس، السنة 2003
- ✓ عزيزة (عبد)، "الإعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات"، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004،
- ✓ عصام (سليمان موسى)، وآخرون، "العرب والإعلام القضائي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، غشت 2004
- ✓ العلال (محمد عبد الوهاب) "الثقافة والاتصال والمجتمع"، منشورات فصول الرباط، الطبعة الأولى، السنة 2007،
- ✓ علي (سدجاري)، "الدولة والإدارة بين التقييد والتحديث"، دار المناهل للطباعة والنشر الرباط، السنة 1994 -
- ✓ علي (كريمي)، "قوانين الإعلام والمكتوب في دول المغرب العربي الواقع والتحديات"، منشورات منظمة الايسيسكو ISISCO الرباط، 2011
- ✓ عليوة (خالد) وآخرون "جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب" إفريقيا الشرق. الطبعة الأولى. الدار البيضاء. سنة 1992
- ✓ فان (دايك)، "النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي" ترجمة عبد القادر (قنيني)، إفريقيا الشرق، 2000
- ✓ فايزة (يخلف)، "الفعل الاتصالي والمشروع الديمقراطي العربي"، مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية العدد 1 ، السنة 2012

- ✓ فرانسو (السلي)، نقو (ماكريز)، "وسائل الاتصال المتعددة"، ترجمة (فؤاد شاهين)، لبنان دار للنشر والطباعة، السنة 2005
- ✓ فضيل (دليو)، "التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، المفهوم، الاستعمالات، الآفاق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2010
- ✓ كولمان (ستيف)، روس (كارين)، "الإعلام والجمهور"، ترجمة عبد القادر (صباح حسن)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 2012
- ✓ لوبون (غوستاف)، سيكولوجية الجماهير، دار الساقى، بيروت، الطبعة الثالثة السنة 2011.
- ✓ مأمون (فندي) "حروب كلامية : الإعلام والسياسة في الوطن العربي" ، دار الساقى ، بيروت ، السنة 2008 ،
- ✓ محمد (يونس) ، " موجز تاريخ الحرية، قصة ميلاد حقوق الإنسان والمواطن"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، الطبعة الأولى ، القاهرة ن السنة 2011
- ✓ محمد (اليقوبي)، "تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب"، مطبعة فنون للطباعة والإشهار، فاس، السنة 2005،
- ✓ مالك (مليك)، الحوارات السياسية "وجه وحدث" و "في الواجهة" 1993-2003، منشورات ملتقى الطرق، 2015
- ✓ الخطابي (محمد)، بوتكلاي (حسن) وآخرون، قراءات في الخطاب السياسي ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر اكادير 2016
- ✓ محمد (سيد محمد)، "الإعلام والتنمية"، دار الفكر العربي، القاهرة السنة 1998،
- ✓ محمد (شومان)، "تحليل الخطاب الإعلامي"، أطر نظرية ونماذج تطبيقية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، سنة 2012،
- ✓ محمد (ظريف)، "النسق السياسي المغربي المعاصر، مقارنة سوسيو سياسية"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، السنة 1990،
- ✓ محمد إبراهيم (شلبيه) ، "السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم الإسلامي" منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية إيسيكو ISISCO، السنة 2000:
- ✓ محمد جمال (راسم)، "نظام الاتصال والإعلام الدولي الضبط والمسطرة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثالثة، السنة 2010
- ✓ محمد (علي حوات)، "قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر"، دار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 2005

- ✓ مصطفى (عليان) محمد (غني)، "مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى السنة 2000
- ✓ معروز (عبد العالي)، "الإنترنت والاستلاب الثقافي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، السنة 2011
- ✓ منى (حديدي)، شريف دروريش (اللبان)، "قنوات الاتصال وفنون الإعلام المتخصص"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، فبراير 2009:
- ✓ موتون هـ (هالبيرين) وآخرون، "ميزان الديمقراطية كيف تعزز الديمقراطية الرخاء والسلام دار نهضة مصر القاهرة، يوليو 2009
- ✓ ناجي (جمال الدين)، "وسائل الإعلام والصحافيون، موجز آداب المهنة"، منشورات كرسي أريكوم اليونسكو، السنة 2002
- ✓ الناصري (محمد) وآخرون، "التحولات الاجتماعية بالمغرب"، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2000
- ✓ نبيه (نسرين عبد الحميد)، "مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق"، الإسكندرية للكتاب، مصر السنة 2005
- ✓ نصر الدين (العياضي)، وآخرون، "ثورة الصورة المشهد الإعلامي وفضاء الواقع"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 2008،
- ✓ نصرالدين (العياضي)، "في البرمجة وإعداد الخارطة البرمجة في القنوات التلفزيونية العربية جدلية التحرر والممارسة"، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، السنة 2007
- ✓ هابرماس (يورغن)، "العلم والتقنية، ك"إيديولوجيا"، ترجمة صقر (حسن)، منشورات الجمل، لسنة 2003 .
- ✓ هالة اسماعيل (بغدادلي)، "صناعة المعرفة وقيود الحرية رؤية نفسية في واقع الصحافة التلفزيونية العربية"، دار المكتب الجامعي الحديث، السنة 2011.
- ✓ هيربرت (شيلر)، "الاتصال والهيمنة الثقافية"، ترجمة مختار (محمد) ووجيه (التهامي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 2007
- ✓ هند (عروب)، "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي"، دار الأمان، الرباط 2000
- ✓ هشام (مدعشا)، "هيأت الضبط ضبط قطاع الاتصال السمعي البصري نموذجاً (الهيئة العليا وفق القوانين الجديدة)"، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، سنة 2018

✓ ووغنر (ولف)، "كيف تعمل السياسة؟" ترجمة بساط (شفيق)، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن، 2009،

✓ يحيوي (يحيى)، "أوراق في التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، يناير 2004

✓ يحيى (اليحيوي)، "محنة التلفزة المغربية"، منشورات عكاظ، الرباط، السنة 2000:

❖ المقالات

✓ اتزيكي (فتحي)، "ثقافة الحوار في الإذاعات والتلفزيونات العربية"، اتحاد الإذاعات العربية، عدد 3، سنة 2008 ص 10-11. للمزيد راجع:

✓ أحيّداس (أحمد)، "الإعلام السمعي البصري - في المغرب، تشريعات جديدة" اتحاد الإذاعات العربية، مجلة الإذاعات العربية، العدد 1، السنة 2007:

✓ إدوارد (سعيد)، "تغطية الإسلام، كيف تتحكم وسائل الإعلام الغربي في تشكيل إدراك الآخرين وفهمهم"، ترجمة سميرة (نعيم خوري)، دار الآداب، بيروت، السنة 2013

✓ أماني (مسعود)، "السياسات العامة تطور المفهوم واقترابات الدراسة" مجلة السياسات، العدد 3 السنة 2007

✓ بلقزيز (عبد الإله)، "رياح التغيير في الوطن العربي" مساهمة في حلقات نقاشية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011

✓ بهيجة (هسكر) "الجماعة المقاوله بالمغرب" سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية، الطبعة الأولى، عدد 5، السنة 2010

✓ بوجلال (عبد الله)، "وسائل الإعلام وإشكالية السيطرة الإعلامية والثقافية، فضاء الإعلام"، سلسلة الدراسات الإعلامية، ديوان المطبوعات، القاهرة، 1994

✓ بوخنوفة (عبد الوهاب) "مستقبل التلفزيون العمومي"، مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد 1 لسنة 2011

✓ الجابري (محمد عابد)، "مستقبل التجربة الديمقراطية بالمغرب، مجلة فكر ونقد، عدد 16، فبراير 1999.

✓ حكيم (التوزاني) "الخطاب الملكي لتاسع مارس 2011 المؤسس للإصلاح الدستوري بين جدية المكتسبات ورهانات التحديات: المخاض الدستوري على ضوء الحراك الاجتماعي المغربي"، مجلة عدالة، عدد 10 أبريل 2011.

- ✓ حمودي (اسماعيل)، "الانتقال الديمقراطي في المغرب حدود التحول". مجلة رؤية التركية، عدد 13 سنة 2015.
- ✓ جمال (كريمي بشقرون)، "حضور الإعلام في الدستور المغربي" جريدة الصباح منشور في موقع الجريدة WWW.ASSABAH.COM
- ✓ خالد صلاح الدين (حسن علي)، "الديمقراطية الرقمية، تطبيقاتها العالمية وآفاق مستقبلها في الوطن العربي في إطار
- ✓ خالد صلاح الدين (حسين علي)، "الديمقراطية الرقمية مصطلح يجسد التفاعل السياسية والإعلام الرقمي"، دراسات الجامعة العدد 112، جامعة أم القرى، السنة 2011
- ✓ الرباع (جواد)، "المسألة الدستورية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، حالة المغرب"، مجلة تبين عدد 7/6، 2014
- ✓ رضا (الهمادي)، "السياسات العمومية بالمغرب مميزات وطرق صياغتها" <https://www.goud.ma>
- ✓ ساعف (عبد الله)، "حكومة التناوب مناخ وأبعاد التجربة"، دفاتر سياسية عدد 8، ماي 2000
- ✓ ساعف (عبد الله)، "النخب المغربية وإشكالية الإصلاح في التمثيلية الوسطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي" كتاب تكريمي للأستاذ عبد الرحمان القادري، تنسيق ساعف (عبد الله)، شعبة القانون العام. أكدال الرباط 1997
- ✓ ساعف (عبد الله)، "النخب المغربية وإشكالية الإصلاح في التمثيلية الوسطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي"، كتاب تكريمي للأستاذ عبد الرحمان القادري، تنسيق ساعف (عبد الله)، شعبة القانون العام. أكدال الرباط 1997
- ✓ سعد ابراهيم (محمد)، "التشهير على الأنترنت وإشكاليات التنظيم الثانوي لحرية التعبير دراسة مقارنة للتشريعات الأمريكية والبريطانية والكندية"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 19، السنة أبريل 2009
- ✓ السعود الأطلسي (طالع)، الإعلام العمومي العربي يسعى إلى تجديد "سمعه وبصره" مجلة الإذاعات العربية، منشورات اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، العدد الأول لسنة 2012
- ✓ سمير (أمين)، "التحول الديمقراطي في العالم العربي"، دفاتر سياسية، العدد السابع أبريل 2000
- ✓ الصادق (الحمامي)، "المجال الإعلامي العربي إرهابات نموذج تواصل جديد. المستقبل العربي العدد 335، يناير 2007

- ✓ فراس (محمد العزة)، "غرف الأخبار والاستفادة من التقنيات الجديدة في مجال الأخبار"، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية العدد 75 اتحاد الإذاعات العربية، السنة 2013
- ✓ كريم (بلقاسي) "تكنولوجيا وسائل الإعلام والسياسة صناعة صورة الرجل السياسي أم دعم لأفكاره". مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية العدد 4 السنة 2012
- ✓ كريمي (علي). "حقوق الإنسان والحريات العامة بالمغرب بين طموح التغيير وإكراه الظروف السياسية" سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، عدد 46. منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الطبعة الثانية، سنة 2003
- ✓ لؤي (عبد الفتاح)، عثمان (الزياني)، "الهندسة الدستورية ومقومات الإصلاح، قراءة في بعض مقومات جودة الدستور"، أشغال الندوة الوطنية حول آفاق الإصلاح الدستوري على ضوء الخطاب الملكي السامي 9 مارس 2011، منشورات كلية الحقوق وجدة
- ✓ لينا (الجبوسي)، "سلطة التكنولوجيا وتكنولوجيا السلطة"، المركز العربي للأبحاث، دراسة السياسات، قطر، السنة 2012
- ✓ مارينا (أوتاوي)، ميريديت (رايلي)، "أوراق كارنيغي المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي" سلسلة الشرق الأوسط، رقم 71، سبتمبر 2006
https://carnegieendowment.org/files/top_down.pdf
- ✓ مجاهد (يونس)، "القواعد والأخلاق وحرية الصحافة في المغرب"، أشغال المناظرة الدولية حول "الإعلام والحقيقة"، الرباط 1، 2، 3 مارس 2002.
- ✓ محمد (الانصافي) "الإصلاحات في المغرب: الحويلة والمستقبل"، مجلة المستقبل مرد مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 444، فبراير 1993
- ✓ محمد (الوالي)، "في الخطاب الأمازيغي" (وجهة نظر نقدية)، مجلة علامات عدد 23، السنة 2005
- ✓ محمد العربي (المساري)، "المبادرة الخاصة في الإعلام السمعي"، الدورية المغربية لبحوث الاتصال، العدد 3 نونبر 1994.
- ✓ مداخلة وزير الاتصال مصطفى الخلفي حول إستراتيجية وزارة الاتصال بهدف تنزيل دفاتر تحملات القنوات العمومية. وكمدخل أساسي لريج رهان الجيل الثاني من إصلاحات السمعي - البصري 2015. منشورة بموقع الوزارة www.mincom.gov.ma
- ✓ مدعشا (هشام)، "مبادئ ورهانات الضبط والحكامة في قطاع الاتصال السمعي البصري"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد 46، شتاء 2015

- ✓ مصدق (حسن)، "أزمة الدولة الوطنية وآفاق نموذج الشرعية السياسية الجديدة عند يوزغن هايرماس"، مدارات، عدد 10، السنة 2004،
- ✓ مصطفى (دلِيل)، "الميثاق الجماعي والحق في الإعلام"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مواضيع الساعة، عدد 44، السنة 2003
- ✓ مصطفى (عبد الكريم عدوان) ، "بين حقوق المواطن وحقوق الإنسان" مداخل في ندوة المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، مراكش 13-15 مارس 2009،
- ✓ مصطفى (الخلفي)، "ادماج اللغة الأمازيغية في قنوات السمع-البصري تفعيل للفصل 5 من الدستور" مجلة أسيناك، العدد الثامن 2013.
- ✓ منار أسليمي (عبد الرحيم)، "الحركات الاحتجاجية في المغرب المسار والمآل"، مساهمة في كتاب الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والاجتماعي، منشورات منتدى البدائل العربي للدراسات، 2012.
- ✓ المهدي (المنجرة) "حوار التوصل"، سلسلة شراع العدد الأول طنجة الطبعة الخامسة، أبريل 1998
- ✓ مودن (عبد الحي)، "الرجة الثورية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات"، مساهمة في كتاب أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2011
- ✓ مودن (عبد الحي)، الحداثة السياسية في المغرب، الثقافة المغربية، العدد 17، أكتوبر 2000
- ✓ مودن (عبد الحي)، إصلاح الدستور على ضوء النظريات السائدة في تحليل النظام السياسي، مقدمات، المجلة المغربية للكتاب، عدد 36، السنة 2000
- ✓ مودن (عبد الحي)، حوار مع نيشان، العدد 11، 87-17 نونبر 2006
- ✓ مودن (عبد الحي)، حوار مع مدارك، العدد 6 أكتوبر 2006
- ✓ مودن (عبد الحي)، هل هناك حاجة لعلم السياسة، مقال منشور في موقع رباط الكتب.
- ✓ مودن (عبد الحي)، "التناوب وآفاق التغيير السياسي"، مجلة مقدمات المجلة المغربية للكتاب. عدد مزدوج 22/23 صيف وخريف 2001 ص 106 للمزيد راجع :
- ✓ نجيب (مهدي)، "الإعلام في المغرب، رهان سياسي بين السلطة والمجتمع"، ترجمة محمد (حصادي)، وجهة نظر، العدد 5، 1999،
- ✓ أولعربي (سعيد)، "رقابة قضاء المشروعية على هيئات الحكامة الجيدة والتقنين، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري نموذجا" منشور بموقع Maroc droit

<https://www.marocdroit.com/%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9->

✓ - مداخلة (محمد الأعرج)، في أشغال ندوة حول موضوع "الفضاءات الإعلامية الجديدة، فرص وتحديات" يوم الجمعة 19 أبريل 2019، بالمعهد العالي للإعلام والاتصال. للمزيد راجع موقع الوزارة:

http://www.mincom.gov.ma/a/slide_a_la_une/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1- GMT 17 2019 أبريل 19 تاريخ التصفح

✓ نهوند (القادري عيسى)، "تلفزيون الواقع بين المتلقي وواقع المشاهدين" اتحاد إذاعات العربية ، تونس 2008

✓ هدى مالك (شبيب)، "التسويق في البرامج التلفزيونية الحوارية"، دراسة تحليلية لبرنامج OpraShow مجلة الأستاذ، العدد 201، السنة 2012

✓ يحي (اليحياوي)، وآخرون، "الاتصال العمومي، المقاربات والتحويلات والرهان": أشغال ملتقى الدولي لأعلام 12-13 أبريل 2007 بتونس.

✓ يحيوي (يحي)، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب، عندما تتخفى التقليديانية خلف الادعاء بالحدث، مجلة وجهة نظر، العدد 31، شتاء 2007،

➤ الأطروحات والرسائل

✓ أحمد (تفاسكا)، "نظام الاتصال في المغرب: محددات النظام الوطني لاتصال في المغرب" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، الدار البيضاء جامعة الحسن الثاني 1989

✓ أحمد (درداري)، "الأبعاد السياسية والإجتماعية بنظام والجهة بالمغرب" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، أكدال الرباط 2005-2016

✓ اسرى (عمر) وسهيلي (يوسف) "الأمازيغية في القناة الثانية نموذجا" بحث تخرج لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال، السنة الجامعية 2006-2007

✓ أعبوشي (الحسين)، "المسألة الاستثنائية في النظام الدستوري والسياسي المغربي (1962-1996)"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، بمراكش 2000-2001

✓ بومحمدي (حكيم)، "الهيآت الاستشارية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال السنة 2002-2003

- ✓ حمير (سعيد)، " تحرير قطاع السمعي البصري بالمغرب، الهيئة العليا لإتصال السمعي البصري نموذجا"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس أكدال 2008
- ✓ خديجة (بن جي)، "الإعلام السمعي البصري بالمغرب ورهانات التغيير، نموذج الشركة الوطنية لإذاعة والتلفزة المغربية"، رسالة لنيل شهادة التخرج من المعهد العالي للصحافة والإعلام سنة 2009.
- ✓ دريوش (نبيل)، "المشهد الإعلامي في ظل التناوب السياسي (1998-2002). التشريع والممارسة" بحث نيل دبلوم المعهد العالي للصحافة والإعلام 2003 .
- ✓ الرامي (عبد الوهاب)، "العرض والطلب في مجال الصحافة المكتوبة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة باريس تمت ترجمتها من طرف وزارة الاتصال، ضمن مواد دفاتر التوثيق المغربي سنة 1995
- ✓ رقيب (الحسن)، "المقالة الصحفية بالمغرب، حالة الصحافة المكتوبة" : أطروحة لنيل الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2000
- ✓ السعدي (محمد)، "المنتخب الجماعي من خلال تطبيق اللامركزية بالمغرب"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق، الدار البيضاء، 2004-2005
- ✓ طارق (حسن)، "التحولات السياسية للياسر بالمغرب 1992-1998"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس أكدال 2001-2002.
- ✓ عبد القادر (الخضيري)، "تمثلات السياسي والممتلكات الدلالية لديمقراطية عند الملكية والأحزاب السياسية بالمغرب حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجان"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، مراكش سنة 2009
- ✓ عبد المالك (الدريبي)، "واقع البرامج الحوارية في القناتين الأولى والثانية"، رسالة لنيل شهادة التخرج من المعهد العالي للإعلام 2006
- ✓ عزيز (مفتاح)، "اللامركزية من التسيير الإداري إلى تدبير التنمية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط 2001، 2002
- ✓ فاطمة (الصابري)، "علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2004/2005

- ✓ الفرتي (جلال)، "مكونات المشروعية بالمغرب الحداثة السياسية نموذجاً" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام بجامعة القاضي عياض بمراكش 2009-2010
- ✓ محمد (الأزهر)، "مسؤولية الصحفي، المظاهر الجنائية والمدنية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2000
- ✓ المساوي (حاجب نوال)، "الأمازيغية في التلفزة المغربية، النشرة الأمازيغية". بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال، السنة 2005-2006
- ✓ نادر (المومني)، "قضاء التواصل السياسي المعاصر بالمغرب" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. جامعة القاضي عياض كلية الحقوق، مراكش 2003-2002
- ✓ نجيب (الحجوي)، "سمو المؤسسة الملكية -دراسة قانونية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في جامعة محمد ، أكادال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، السنة الجامعية 2000-2001
- ✓ هاني (عبد الرحيم)، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب، محاولة لفهم والتأصيل"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، 1944
- ✓ إبراهيم (الصافي)، "هيأت الضبط المستقلة للقطاعين الإقتصادي والإعلامي بالمغرب، دراسة في المقاربة النيومؤسسية للدولة الضابطة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس السويسي 2017-2018
- ✓ هشام (مدعشا)، "السياسة الإعلامية بالمغرب السلمي البصري نموذجاً" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2009/2010.
- ✓ يونس (مسكين)، "الإعلام السلمي البصري في المغرب بين الضبط والتحرير"، رسالة نيل شهادة التخرج من المعهد العالي للصحافة والإعلام سنة 2005
- الجرائد والمجالات
- ✓ الإدارة المحلية
- ✓ الإذاعات العربية
- ✓ أسيناك
- ✓ إضافات

- ✓ تبين
- ✓ الثقافة المغربية
- ✓ الحوار المتمدن
- ✓ الدراسات الإعلامية
- ✓ الدراسات الجامعة
- ✓ دفاثر سياسية
- ✓ رباط الكتب
- ✓ رؤية التركية
- ✓ السياسات
- ✓ شراع
- ✓ الشرق الأوسط
- ✓ الصباح
- ✓ عدالة
- ✓ علامات
- ✓ مدارات
- ✓ مدارك
- ✓ مسالك
- ✓ المستقبل العربي
- ✓ المغربية لبحوث الاتصال
- ✓ المغربية للإدارة المحلية والتنمية
- ✓ المغربية للسياسات العمومية
- ✓ مقدمات
- ✓ نيشان
- ✓ وجهة نظر
- ◀ النصوص القانونية

- ✓ رسم النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني، المادة 18 من الظهير الشريف رقم 308-03-1، 31 ديسمبر 2003، بتنفيذ قانون المالية رقم 48.03 للسنة المالية 2004.
- ✓ ظهير شريف رقم 162-97-1 صادر في 2 ربيع 1418 بتنفيذ القانون رقم 96-24 المتعلق بالبريد و المواصلات
- ✓ ظهير شريف رقم 378-58-1 بتاريخ 3 جمادى الأولى 1378 بشأن قانون الصحافة بالمغرب بالجريدة الرسمية بتاريخ 16 جمادى الأولى 1378 - 27 نونبر 1958
- ✓ ظهير شريف رقم 1.02.212 صادر في 2 جمادى الآخرة 1423 (31 غشت 2002) الذي يقضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري الصادر بالجريدة الرسمية كما تم تغييره بالظهير رقم 302-03-1 بتاريخ 11 نوفمبر 2003
- ✓ مرسوم 157-98-2 صادر في 27 من شوال 1418 (25 فبراير 1998) بتفويض السلطة في ما يرجع لتحديد الأتأوى عن تعيين الترددات الراديوكهربائية
- ✓ الظهير الشريف رقم 123-01-1 بتاريخ 29 ربيع الأول 1422 (22 يونيو 2001) الصادر بتنفيذ القانون رقم 99-97
- ✓ - ظهير شريف رقم 1.96.124 صادر في 14 من ربيع الآخر 1417 (30 أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.
- ✓ - القانون رقم 81.99 القاضي بتغيير القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.327 بتاريخ 21 من رمضان 1420 (30 ديسمبر 1999)؛ الجريدة الرسمية عدد 4756 بتاريخ 21 رمضان 1420 (30 ديسمبر 1999).
- ✓ - القانون رقم 20.05 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.18 بتاريخ 17 من جمادى الأولى 1429 (23 ماي 2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5639 بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1429 (16 يونيو 2008)
- ✓

✓ ظهير الشريف رقم 1-03-22 (24 مارس 2003) بتنفيذ القانون رقم 62-02 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2-02-663 الصادر في (10 سبتمبر 2002) بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزيوني الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5096 بتاريخ 2003/04/03

✓ ظهير رقم 1-02-257 صادر في 25 ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005) بتنفيذ القانون رقم 03.77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري بالجريدة الرسمية عدد 23، 5288 بتاريخ ذو الحجة 1425 (3 فبراير 2005).

✓ ظهير رقم 1-02-257 صادر في 25 ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005) بتنفيذ القانون رقم 03.77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري بالجريدة الرسمية عدد 23، 5288 بتاريخ ذو الحجة 1425 (3 فبراير 2005).

✓ قرار "م.أ.ت.س.ب" رقم 10-35 الصادر في 17 جمادى الثانية 1431 (فاتح يونيو 2010) المتعلق بحلقة برنامج Mag Mars "الذي بثته الخدمة الإذاعية "راديو مارس" يوم 31 ماي

✓ الظهير الشريف رقم 1.16.122 الصادر 10 غشت 2016 بتنفيذ القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

✓ قرار رقم 04-17 صادر 19 يناير 2017 مسطرة اعتماد مسطرة الترخيص لإحداث واستغلال الخدمات السمعية البصرية.

✓ قرار المجلس الدستوري عدد 927/13 م.د الصادر بتاريخ 22 غشت 2013 والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 6185 بتاريخ 09 شتنبر 2013

✓ قانون 66.16 بتغيير وتنظيم القانون 77.03 المعلق بالاتصال السمعي والبصري

✓ قرار المجلس الأعلى لاتصال السمعي البصري رقم 81.10 صادر 24 نونبر 2010 المتعلق بالمعايير القانونية والتقنية المطبقة لقياس المتابعة.

✓ تقرير تغطية الانتخابات العامة الجماعية والجهوية في وسائل السمعي البصري خلال الفترة الانتخابية (من 22 يوليوز الى 03 شتنبر 2015) الصادر عن الهيئة العليا للسمعي البصري

2015

✓ قرار رقم 04-05 صادر بتاريخ فاتح فبراير 2005 بشأن شكاية حزب العدالة والتنمية ضد
صوريات القناة الثانية

✓ قرار رقم 26.15 الصادر بتاريخ 20 يوليوز 2015 القاضي بإصدار توصية لوسائل
الاتصال السمعي البصري بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والجهوية لسنة 2015
✓ قانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل
الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءية، الصادر 28
أكتوبر 2011

✓ قرار رقم 16-51 أكتوبر 2016 المتعلق باحترام التعددية السياسية من قبل الشركة الوطنية
للإذاعة والتلفزة خلال الانتخابات التشريعية العامة لسنة 2016
✓ قانون 11.15 الصادر 25 غشت 2016 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي
البصري،

✓ رأي المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري لرئيس مجلس النواب رقم 16-01 الصادر 19
ماي 2016 بخصوص تغيير وتنظيم قانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري
والرأي رقم 17-01 الصادر بتاريخ 27 يوليوز 2017 المتعلق بالإطار القانوني الملائم
لتفعيل مشروع القناة البرلمانية.

← تقارير ووثائق

✓ الرؤية الإستراتيجية للقطاع السمعي البصري البرنامج الحكومي 2012-2016 منشورة بموقع
وزارة الاتصال ..

[https://www.men.gov.ma/Documents/ProgrammeGouvernement2012_](https://www.men.gov.ma/Documents/ProgrammeGouvernement2012_arabe.pdf)
[arabe.pdf](https://www.men.gov.ma/Documents/ProgrammeGouvernement2012_arabe.pdf)

✓ تقرير البث الفضائي العربي سنة 2012 المقدم للجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية
العربية

✓ تقرير حول برنامج قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي 2014، الصادر من المركز
العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، السنة 2014:

✓ [https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-](https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_B7742924.pdf)
[PDFDocumentLibrary/document_B7742924.pdf](https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_B7742924.pdf)

✓ تقرير سياسة النوع الاجتماعي في الإذاعة المجتمعية، منشورات الشبكة الدولية للمرأة 2012

<http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2012/10/evaluation-policy-of-the-united-nations-entity-for-gender-equality-and-the-empowerment-of-women>

✓ - تقرير عن وضع الاعلام في المغرب من اعداد أبو بكر (الجامعي) في إطار مشروع "تعزيز حكم القانون والنزاهة في العالم العربي" إشراف المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الصادر سنة 2010

http://www.arabruleoflaw.org/Files/PDF/Media/Arabic/P2/MediaReportMoroccoPDFP2S3_AR.pdf

✓ وثيقة نتائج الاعلانات عن المنافسة لمنح الجيل الثاني من التراخيص، من طرف الهاكا:

<http://www.haca.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5>

✓ _ تقرير مؤشر الحريات الإعلامية في الوطن العربي موقع اتحاد الصحفيين العرب 2009-2010

✓ _ تقارير منظمة مراسلون بلا حدود 2012 / 2013/ 2014/ 2015:

✓ <https://rsf.org/sites/default/files/2014-rsf-rapport-enemies-of-the-internet.pdf>

✓ تقارير منظمة العفو الدولية 2012_2013_2014_2015

<https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1000012015ENGLISH.PDF>

✓ تقارير ورسائل تتعلق بقضية الصحراء منشورة في موقع وزارة الخارجية المغربية.

<https://www.diplomatie.ma/arab/Documentsdereferences/tabid/1786/language/en-US/Default.asp>

✓ تقرير السنوي للجنة العليا للتنسيق بين القنوات القضائية العربية، مجلة إذاعات العربية ،اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، العدد 2، السنة 2012.

✓ <https://rsf.org/sites/default/files/2014-rsf-rapport-enemies-of-the-internet.pdf>

✓ تقرير الإخباري السنوي لكل من ماروك ميترى والمركز البيمهي لقياس نسب المتابعة CIAUMED سنوات 2015-2016.

✓ تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2009. تحديات أمن الانسان في البلدان العربية. منشورات المكتب الاقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الانساني، نيويورك، شركة كركي للنشر، بيروت، السنة 2009.

✓ تقرير تغطية الانتخابات العامة الجماعية والجهوية في وسائل السمعي البصري خلال الفترة الانتخابية (من 22 يوليوز الى 03 شتنبر 2015) الصادر عن الهيئة العليا للسمعي البصري 2015 .

✓ تقرير الحق في الولوج إلى المعلومات: بوابة أساسية لتدعيم الشفافية ومحاربة الشفافية"، صادر عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة CPC اشتهبر 2012.

✓ تقرير الخمسينية المغرب الممكن ، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.

✓ التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة 2014. اصدار وزارة الاتصال فبراير 2015

✓ التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة بالمغرب 2012، منشورات وزارة الاتصال:

http://mincom.gov.ma/landing/demo/template/wordpress/media/k2/attachments/liberte_de_la_presse_VA_07_03_13.pdf

✓ تقرير سنوي حول حرية الصحافة والإعلام بالمغرب 3 ماي 2013، منشور بموقع النقابة الوطنية للصحافة المغربية snpm

✓ تقرير السنوي لوزارة الاتصال حول جهود النهوض بحرية الصحافة 2012.

✓ تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015 حول مجال فحص وتدقيق قنوات السمعي-البصري:

[http://www.courdescomptes.ma/upload/_ftp/documents/Rapport%20C
DC_Fr_Vol%20](http://www.courdescomptes.ma/upload/_ftp/documents/Rapport%20C
DC_Fr_Vol%20)

✓ -تقرير المعرفة العربي لعام 2009 نحو تواصل معرفي منتج دار الغرير للطباعة والنشر،
دبي، السنة 2009.

✓ تقرير المعرفة للعالم العربي 2014 الشباب وتوطيد المعرفة، الصادر عن برنامج الأمم
المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

✓ تقرير المعهد الأوربي للتواصل والثقافة Euricom 2012-2013.

✓ <http://euricom.si>

✓ تقرير الندوة الدولية حول "الإعلام ورهانات الجهوية المتقدمة" يومي 28 و 29 يونيو 2013
بمدينة سيدي إفني، منشورات المرصد الجامعي لمهن الإعلام وتطبيقاته، كلية الآداب والعلوم
الإنسانية، جامعة ابن زهر.

✓ تقرير تنفيذي حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب صوت وأعمال غايات وأهداف
الدستور، إصدارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

✓ تقرير حالة حرية الصحافة والاعلام في البلدان المغاربية عند الثورات الربيع العربي، اصدار
مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية بوجدة، سلسلة التقارير المغاربية رقم 3

✓ تقرير حول السياق التاريخي لانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب من إنجاز فريق
العمل المكلف بالدراسات والأبحاث بهيئة الإنصاف والمصالحة ومجموعة من الباحثين، سلسلة
دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
يونيو 2005

✓ تقرير حول مغربية الصحراء حقائق وأوهام حول النزاع من إعداد وزارة الاتصال سنة 2016
<http://mincom.gov.ma/wp-content/uploads/sahara-realite.pdf>

[10/08/2016](http://mincom.gov.ma/wp-content/uploads/sahara-realite.pdf)

✓ تقرير حول وضعية الأمازيغية في الإعلام العمومي المعد من طرف المركز المغربي للإعلام
المغربي سنة 2014.

[https://www.nadorcity.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8
%B1-%D8%A](https://www.nadorcity.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8
%B1-%D8%A)

✓ تقرير خلاصات المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطوير آلياتها في البلدان العربية، المؤتمر الثالث للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، فاس 19-21 ديسمبر 2011.

✓ تقرير سياسة النوع الاجتماعي في الإذاعة المجتمعية، منشورات الشبكة الدولية للمرأة 2012
<http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2012/10/evaluation-policy-of-the-united-nations-entity-for-gender-equality-and-the-empowerment-of-women>

✓ تقرير مشروع الرصد الإعلامي العالمي، 2015، من يصنع الأحداث، المؤسسة العالمية للتواصل المسيحي WACC.

✓ تقرير منظمة اليونيسكو، النوع الاجتماعي والصراع والصحافة 2012.
✓ <http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002482/248297a.pdf>

✓ تقرير ندوة علم السياسة وتحولات السمع البصري، منظمة من طرف منتدى أطر الإذاعة والتلفزة المغربية وجمعية خريجي العلوم السياسية والقانون الدستوري يوم 15/01/2009، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، الرباط

✓ تقرير ندوة قانون الإعلام في البلدان العربية المنظمة من طرف مركز الأبحاث والعلوم الاجتماعية وشبكة Inter News أيام 27/28/29 يوليوز بالرباط

✓ توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، المتعلقة بالمطالبة بالمساواة في الإرث بين الجنسين: www.cndh.org.ma

✓ دراسة إستراتيجية حول انتظارات المرأة المغربية بخصوص تمثيلها لصورتها في وسائل الإعلام، منشورات وزارة الإتصال، ماي 2010 WWW.MINCOM.GOV.MA

✓ دراسة حول النظام الوطني للنزاهة بالمغرب، من طرف المنظمة الشفافية الدولية
http://www.transparencymaroc.ma/TM/sites/default/files/Etude%20SNI%20finale%20ar_0.pdf

✓ دراسة نقدية للدستور المغربي لعام 2011، المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات IDEA لسنة 2012

http://www.constitutionnet.org/sites/default/files/the_2011_moroccan_2013/01/10 :constitution-arabic _ _ low.pdf

✓ دفاتر التحملات الخاصة بمتعهدي قطاع السمي البصري بالمغرب العمومي والخاص:

-<http://www.haca.ma/sites/default/files/SNRT.pdf>

-<http://www.haca.ma/sites/default/files/SOREAD.pdf>

http://www.haca.ma/sites/default/files/upload/documents/Cahiers%20Charges%20SNRT%20VF_0.pdf

✓ الرامي (عبد الوهاب)، وثيقة مرجعية حول وضعية الإشهار بالمغرب، منشورات وزارة الاتصال، السنة 2013

✓ سلسلة وثائق وإحصائيات حول الإعلام بالمغرب منشورة بموقع اليونسكو.

✓ عقد برنامج تأهيل المقابلة الصحفية بين وزارة الاتصال والفيدرالية المغربية لناشري الصحف 2013-2017، منشورات وزارة الاتصال، السنة 2013

✓ مذكرات الأحزاب السياسية إلى الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، مطبعة كادرا، الرباط، 2011

✓ المناظرة الوطنية حول الإعلام والاتصال، منشورات وزارة الاتصال 1993

✓ ميثاق القضاء على جميع أشكال التمييز بين السيدات (سيداو) عن الأمم المتحدة:

www.un.org/womenwatch/daw/seldaw/cedaw.htm

⬅ **خطب**

نص الخطاب الملكي بأجدير 17 أكتوبر 2001 وأحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

✓ نص خطاب العرش في 30 يوليو 2002 وإحداث الهيئة العليا للسمعي البصري.

✓ نص خطاب الملكي 9 مارس 2011.

✓ خطاب رئيس الهيئة العليا للاتصال السمي البصري بمناسبة التوقيع على دفاتر تحملات المتعهدين الخواص الجدد، 17 ماي 2006.

⬅ **للقاءات و استجوابات**

- ✓ مقابلة أجريت مع الصديق (امعنيو)، على هامش الندوة الدولية حول الإعلام وتحديات ورهانات الجهوية المتقدمة والتي نظمت يومي 28 و 29 نونبر 2013 بسيدي افني.
- ✓ مقابلة أجريت مع **المحجوب بنسعيد** مدير دائرة الإعلام بمنظمة الإيسيسكو Isisco 14/01/2012 بمقر المنظمة بالرباط.
- ✓ مقابلة أجريت مع **حسن الراشدي** صحفي الجزيرة، على هامش تدريب مبادرة سفراء الجزيرة بأكادير.
- ✓ مقابلة أجريت مع **المختار الموحال** بجامعة ابن زهر بأكادير على هامش منتدى المحامين العرب بأكادير.
- ✓ مقابلة أجريت مع **عبد الرحيم الفارسي**، كبير مراسلي شبكة سكاى نيوز SKY NEWS الإخبارية سنة 2015 على هامش منتدى المحامين العرب بأكادير
- ✓ مقابلة أجريت مع **عبد الصمد ناصر** صحفي بقناة الجزيرة الإخبارية بمدينة الرباط.
- ✓ مقابلة أجريت مع **علي (كريمي)** أستاذ الإعلام بمعهد العالي للإعلام والاتصال بمدينة العرفان الرباط.
- ✓ مقابلة أجريت مع **محمد الداه الأغضف** مدير قناة **العيون الجهوية** بمكاتب القناة بالعيون
- ✓ مقابلة أجريت مع وزير الإعلام والاتصال السابق نبيل بن عبد الله على هامش حلقة برنامج قضايا وآراء بالرباط بفندق حسان.
- ✓ مقابلة أجريت مع **مصطفى الخلفي** وزير الإعلام والاتصال والناطق الرسمي بإسم الحكومة بالرباط
- ✓ مقابلة مفتوحة مع طلبة الإعلام في المعهد العالي للإعلام والاتصال SIC بالرباط وMASTER مهن وتطبيقات الإعلام MPM وMASTER التحرير الصحفي والتنوع الإعلامي MRJDM 2014 على هامش تدريب قناة الجزيرة الإعلامية بأكادير.

◀ برامج وحلقات:

- ✓ برنامج "مباشرة معكم"
- ✓ <http://www.2m.ma/replay/programs/list/moubacharatan-maakoum/>
- ✓ برنامج "ملف للنقاش" <https://www.medi1tv.ma/ar/emissions.aspx?id=5>

✓ برنامج "ضيف الأولى"

<http://www.alaoula.ma/video.php?lang=ar&video=8946&emss=3917>

✓ برنامج "مواطن اليوم" <https://www.medi1tv.ma/ar/emissions.aspx?id=14>

✓ برنامج "قضايا"

وأراء"

http://www.alaoula.ma/detail_emission.php?id_emission=2116&lang=f_r

✓ برنامج "90 دقيق لإقناع" <http://www.medi1tv.ma/ar/bande-annonce.aspx?id=55#video>

✓ برنامج "من العاصمة" http://www.alaoula.ma/laayoune_tv.php?lang=fr

✓ برنامج "مع الناس" http://www.alaoula.ma/laayoune_tv.php?lang=fr

✓ برنامج "حديث المدينة" http://www.alaoula.ma/laayoune_tv.php?lang=fr

✓ برنامج "شؤون أمازيغية" <http://www.tamazight-tv.ma>

✓ برنامج "الشأن المحلي" <http://www.tamazight-tv.ma>

✓ برنامج "برلمان الشعب" <http://laradio.ma/barlaman-achaab-sur-radio-chada-fm>

✓ برنامج "بانوراما المساء" <http://laradio.ma/barlaman-achaab-sur-radio-chada-fm>

✓ برنامج "ممكّنات" <https://www.mfmradio.ma/البرامج/>

✓ برنامج "شؤون" <https://www.mfmradio.ma/البرامج/>

✓ شهادات أمام هيئة الإنصاف والمصالحة 2005 وتم نقلها على شاشة التلفزيون العمومي بحضور أعضاء الهيئة وضحايا العنف السياسي في المغرب الرابط:

✓ www.youtube.com/watch?V=wxzahyczsti

✓ حلقة الواقع العربي بقناة الجزيرة بتاريخ 04/07/2015 والتي ناقشت تجربة المغرب في التعاطي مع الاحتجاجات وقدرة الإصلاحات التي طرحتها السلطة على تلبية المطالب.

www.aljazeera.net

✓ www.aljazeera.net/programs/mabpresent-situation

✓ حلقات برامج بقنوات فرنسا 24 وبي بي سي

✓ الجزيرة:

✓ <https://www.youtube.com/watch?v=UiXaa3ZorW>

✓ فرنسا 24:

✓ https://www.youtube.com/watch?v=a-M_5rGhPdG

✓ بي بي سي:

• <https://www.youtube.com/bbcnews>

❖ الأجنبية:

➤ Ouvrages

- ✓ Almond **G.** " the Civic culture: political ATTITUDES and Democracy in five Nation" press Princeton, 1963
- ✓ André (**Vitalis**), « la télévision dans la société contemporaine », paris, Edition, Armand colin, 2010
- ✓ Badie (**Bertrand**), "culture et politique", Economica, 03^{ème} éditions, Paris
- ✓ Becker, (**S,L**), "Discovering Mass communication, survey and studies", Boston, Houghton Mifflin company 1987
- ✓ Brian (**Mc Nair**), "Introduction to Political communication", 3rd Ed, London: Rutledge, 2003
- ✓ Chakroun (**Abdellah**), « le Droit d’auteur face à la Communication Audiovisuelle », imprimerie Najah El-Jadida, première édition, 1999, Casablanca

- ✓ **CHAMBERS.S** " deliberative democratic theory" in Annul review of political science 2003
- ✓ Cohen (**Tanugi**),L, "le nouvel ordre numérique", édition Odile Jacob, 1999
- ✓ Daniel (Kuba) et jacques (De muilhard), Analyser les politiques publiques, presse universitaires de Grenoble septembre 2009
- ✓ Daniel K. (**Schneider**), "Méthode qualitatives en sciences sociales" quali book, 2007
- ✓ David (**Genzel**), «télévision et société», paris, Editions, Gallimard, paris 2006
- ✓ DERVILLE (Grégory), « le pouvoir des médias », presse universitaires de Grenoble, 2013
- ✓ Emmanuel (**cocq**), « Les couts de production des ouvres audiovisuelles dans les pays en développement », Unesco, Paris, 2007
- ✓ Erik P.(**BUIY**), "living in the information age: a new media reader (wards worth: Australia", limited kingdom, united states, 2002
- ✓ Frédéric (**BARDIER**), Catherine (**Bertho lovenir**), « histoire des médias de Diderot à internet », impression Armand colin, 3ème Edition, 2000
- ✓ Gerstlé (**jacques**), « la communication politique », Édition Armand colin, paris 2008
- ✓ Ghanam (**Zain Ouafa**), « le Marketing au Maroc: concepts et réalités », 2^{ème} édition ELmadriss, Casablanca, Maroc, 2005

- ✓ **GINGRASI, A-M**, "la communication politique Sainte-Foy", presse de l'université du Québec, 2003
- ✓ Huntington (Samuel), "the third wave, democratization in the late twentieth century", university of Oklahoma, press Oklahoma, 1999
- ✓ Jean (**William La pierre**), « L'Analyse de système, l'application aux sciences sociales/ éditions Syros, paris, 1992
- ✓ Jean Louis (**Missikia**), "la fin de la télévision", seuil 2006
- ✓ John(**Rawls**), "political liberalism", Columbia University press, new York, 1993 Kautsky, (**john**), H, "political consequences of modernization",Krieger publishing Company; 15 Ed, July, 1989
- ✓ Jürgen (**Habermas**) "De la Tolérance religieuse aux Droits culturels" in: cités, 2003/ 1N°13 PUF De l'éthique de la discussion Flammarion, 1999
- ✓ louw.E « the media and political process », London: Sage publications, 2005
- ✓ M. (**Madani**), « le paysage politique marocain », Dar al Qalm, première Edition, rabat, 2006
- ✓ Madeline.(**Grawitz**), « l'Analyse de contenu in Méthode », des sciences sociales, paris 1972
- ✓ **MAIGRET (Eric)**, "sociologie de la communication et des Medias ", Armand colline- collection V –sociologies– paris, 2004
- ✓ martin- lagrdette (**jean-luc**), « l'information responsable in défi démocratique », paris, Charles Léopold Mayer, 2006
- ✓ MERNISSI (**FATIMA**), « journalistes marocaines génération dialogue », édition Mars année, 2012

- ✓ Michelle (**Martin**), "communication et médias de masse, culture, domination et opposition communication et société" Québec: presses de L'université du Québec et Télé –université, 199
- ✓ Mouhtadi(**Najib**), « pouvoir et communication au Maroc, monarchie, médias et acteurs politiques », ,Paris, L'harmattan ,novembre 2008
- ✓ Oates (**Sarah**), " Introduction to media and politics", sage publications, London, 2008
- ✓ Pamelaj, (**shoemaker**), Stephen D.(**Reese**), "mediating the message: theories of influences on mass media, content", new York: Longman publishers. USA, second Edition, 1996
- ✓ Pernard (**Miege**), "l'information– communication, Objet de connaissance", collections–recherches, Série études 1378– Bruxelles, De Boeck, Paris, INA ; 2004
- ✓ Pierre (**Bourdieu**), "sur la télévision", paris, raison d'Agin, 1996
- ✓ pierre (Bourdieu), « langage et pouvoir symbolique », seuil coll. points essais N° 431, paris, 2001
- ✓ Pierre (Muller), « les politiques publiques », Que sais–je, 2^{ème} édition, 2013
- ✓ Richard (**Gurther**), Anthony (**Muyhan**), " The political Impact of The media: a reassessment", (Cambridge: Cambridge university press,2000
- ✓ Riutort (**PHILIPPE**), « SOCIOLOGIE de la communication politique », Editions la découverte, paris, 2010
- ✓ Rugh,(**W.c**)," Arab mass media newspapers, and television in Arab politics", praeger publisher, 2004

- ✓ Valérie (Sucrite), « communication et médias: sociologue de l'espace médiatique », Editions, Foucher, France, 2007
- ✓ ZAKI (**abdillatif**), « Aspects de la communication politique au Maroc », Edition okad, RABAT, 2004

➤ **Articles**

- ✓ Aarab (**Issiali**), « la régulation de l'audiovisuel au Maroc: un choix irréversible ou un alibi ? », Horizons Maghrébins, le droit à la mémoire, 20 N° 62, 2010
- ✓ Abdelhay (**El moudden**), "la réalité du pluralisme au Maroc", Les cahiers bleus, Fondation Abderahim bouabid, N°2, Décembre 2004
- ✓ Abdelhay (**Elmouden**) « presse écrite et transition », fondation A.Bouabid, cahiers bleus, N°5, Mars, 2006
- ✓ Abdelouahab (**Errami**), « la Communication sociale au Maroc, éléments du diagnostic », Revue marocaine de recherches en communication N°5, 1995
- ✓ AbouBakr (**Jamai**), "seuls les médias en ligne sont libres" le courrier international, 05/11/2012,
<https://www.courrierinternational.com/article/2012/10/31/aboubakr-jamai-seuls-les-medias-en-ligne-sont-libres>
- ✓ Ahmed(**Hidass**), « la régulation des médias audiovisuels au Maroc », l'année du Maghreb 2,
2007<https://journals.openedition.org/anneemaghreb/163>
- ✓ ALAIN (**Rabatel**) et Roselyne (**Koren**), " la responsabilité collective dans la presse ",Questions de communication N13,2008

- ✓ Allison. L (**Mc Manus**), "Deliberative street politics and sacralized dissent: morocco's 20 February movement and the jamaa al Adl wall lhasne, social movement studies, volume 15.2016,
<https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14742837.2016.1214069>
- ✓ Amal (mecharfi) "autonomie et développement local dans la nouvelle charte communale" publication REMALD série thème actuels N° 44, 2003
- ✓ and film institutions" communication culture et critique, 2014
- ✓ Benchamsi (**Ahmed**). « MOROCCO outfoxing the opposition », journal of democracy, January 2012, volume 23 N1
- ✓ Benchamsi (**Ahmed**). « MOROCCO outfoxing the opposition », journal of democracy, , volume 23 N1, January 2012
- ✓ Blumberg (D), " Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy", journal of democracy, volume 13, N°4 October 2002
- ✓ Bouziane (**Ziad**), "morocco media System in a Democratic transition", In book: Media and Democratization: The African Experience, Publisher: IGI Global, Editors: A. A. Olorunnisola and A. Daoua, January2013
- ✓ Burtin(Jérôme), « la programmation télévisuelle: une arme stratégique dans la guerre des chaines »
www.composite.org/index.php/revue/article/view/69/68
- ✓ Campaiola, J, « the Moroccan media filed: An analysis of Elite hybridity in television

- ✓ **Carcassonne (Guy)**, "libertés: une évolution paradoxale" ,revue pouvoirs,2009/03 N 130
- ✓ **Céline (Bryon-Portet)**, «pour une approche Asiatique de la communication de vise, ou comment sortir grandi de l'épreuve », les enjeux de l'information de la communication n° 12/1, 2011
- ✓ **Christopher(Terry)**, **David (Pritche)**, « politiques publiques de communication et diversité de l'information aux Etats – unis », revue culture communication, Edition de Boeck, 2013
- ✓ **David(Easton)**, "An Approach to the analysis of political systems ", world politics, vol N 3, (Apr, 1957)
- ✓ **Denis (mc Quail)**, « la diversité de l'information dans toute su diversité: évaluation d'un concept pour les médias et les politiques publiques », revue culture et communication » édition de Boeck,2013
- ✓ **El Yazami (Driss)** « transition politique, histoire et mémoire "Revue confluences méditerranée, 2007/03 N 62
- ✓ **FATHALLAH (Daghmi)** médias et publics au Maroc, revue les enjeux de L'information et de la communication 2012, N°13/I
<https://www.cairn.info/revue-les-enjeux-de-l-information-et-de-la-communication-2012-1-page-86.htm>
- ✓ **Francesco (Cavatorta)**," No Democratic Change... and Yet No Authoritarian Continuity: The Inter-paradigm Debate and North Africa After the Uprisings, British journal of Middle East studies, volume, 42, 2015
- ✓ **Gilles (Gauthier)** « l'analyse du contenu des débats politiques télévisés », revue hermès, 1995/3 N 17-18

- ✓ –Gregory (Kent) et Jerry (Polmer), "Arabic–Speaking Worlds and media", questions de communication, Edition presses universitaires de Nancy, N°8, 2005,
 - o GUAABESS (Tourya), « la réforme des organismes de télévisions arabes, où en, est-on ? Réflexions à partir du cas marocain », revue horizons Maghrébins, messages imprimerie, Toulouse, 2010
- ✓ GUAAYBESS, (Tourya)," l’audiovisuel public marocain, à la croisée des chemins ? In global", septembre 2015
- ✓ Harold D.(Lasswell), "the theory of political propaganda", the American political science review; vol 21, N 3 (Aug 1927)
- ✓ Hayat (**Zizari**), " droits des femmes au Maroc: bilan et perspectives", société et culture, 2010
http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Zirari_femmes_fr.pdf
- ✓ Hidass (**Ahmed**), « la Radio et Télévision au Maroc: monopole d’Etat et contrôle du gouvernement » Revue communication universitaire, Laval, Québec) vol, 19 N° 1, 1999
- ✓ Hinnebusch (**Raymond**) "Historical Sociology and The Arab uprising", Mediterranean politics, volume 19, N° 01, 2014
- ✓ [https://journals.openedition.org/questionsdecommunication/8862:](https://journals.openedition.org/questionsdecommunication/8862)
- ✓ <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/cccr.12062>
- ✓ <https://www.inaglobal.fr/television/article/l-audiovisuel-public-marocain-la-croisee-des-chemins-8530>
- ✓ <https://www.inaglobal.fr/television/article/tamazight-tv-nouvelle-chaine-berbere-au-maroc>

- ✓ <https://www.journalofdemocracy.org/article/jordan-and-morocco-palace-gambit>
- ✓ https://www.journalofdemocracy.org/sites/default/files/Dan_Brumberg.pdf
- ✓ https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2014C11_zhn.pdf
- ✓ Ilsoo, (cho), "digital democracy and citizenship As the Democratic Political systems for information age ",
<http://journals.issn.org/index.php/proceedings52nd/article/viewFile/949/346>
- ✓ Immaculada (**Smolka**), "inter-and intra-party relations in the formation of the benkirane, coalition governments in morocco", the journal of North African studies, Vol 20 , 2015
- ✓ Ismail (Harakat), " la communication politique, existe-t-elle au Maroc", Maroc Hebdo 2010 <https://www.maghress.com/fr/marochebdo/88217>
- ✓ Jean-Luc (**Bouillon**), "technologies numériques d'information et de communication et rationalisations organisationnelles": les compétences numériques face à la modélisation ", les enjeux de l'information de la communication n°16/1.2015
- ✓ Juan A,(**Macias Amoretti**), seeking an "other" desperately: The dialectical opposition of political Islam in Morocco, The journal of North African, volume 20, serie 3, Routledge, 2014
- ✓ Lochard (**Guy**) et soulages (**jean – Claude**) « la parole politique a la télévision du logos a l'ethos », revue réseaux, 2003/02 N 118

- ✓ Marie (**lhérant**), «les Emission politiques, Réduction on redéfinition de l'espace de communication télévisuelle » le temps des médias, 2006/2,N° 7
- ✓ Mark (Forhardt), Jonathan (Temin), special rapport:" use and Abuse of Media in vulnerable societies", united states institute of peace, 2003
<https://www.usip.org/sites/default/files/sr110.pdf>
- ✓ Matt (**buehler**), "continuity throught co-optation: rual politics regime resilience in morocco and Mauritania", journal Mediterranean politics, Edition Routledge, volume 20,N°3,2015
- ✓ Maxwell M (Combs) and Donald (**Show**), « the Agenda-Setting Function of Mass Media » public opinion Quarterly , Vol 36,N°2 summer, 1972
- ✓ Meike (**Ridinger**), la mission de service public et les nouveaux médias, IRIS plus est un supplement à IRIS, Observations juridiques de l'observatoire européen de l'audiovisuel, 2009
<https://rm.coe.int/168078341a>
- ✓ Mohamed (**ELHACHIMI**), "Democratization as a learning process: the case of morocco", the journal of North African Studies, Edition Routledage, volume20.22 Sep, 2015
<https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13629387.2015.1081463>
- ✓ Mohamed (**lb ahrine**), "North Africa: Média Systems" the international Encyclopedia communication, 21 Jen 2010
- ✓ Mohamed (**Madani**), "Constitutionalisme sans démocratie: la fabrication et mise en œuvre de la constitution marocaine le 2011, la nouvelle

constitution marocaine à l'épreuve de la pratique", la croisée des chemins Casablanca , 2014

- ✓ Najar (**Ridha**), « la crise du service public dans l'audiovisuel dans le monde arabe et son avenir », le temps des médias, année 2011
- ✓ Naji (**Jamal Eddine**), « presse écrite et transition ».fondation A.Bouabid Cahiers bleus N° 5, Mars, 2006
- ✓ Nathalie (Sonnac), « Médias et publicité, ou les conséquences d'une interaction entre deux marchés », le temps des médias 2006/1/N 6
- ✓ Neveu (**Erik**), "les missions politiques à la télévision", revue Hermès, Editions, C.N.R.S N° 17-18, 1995
- ✓ Omar (**BENDAUROU**), "les droits de l'homme dans la constitution marocaine de 2011, débat autour de certains droits et libertés", revue des droits de l'homme, en ligne, 6, 2014,.
<https://journals.openedition.org/revdh/907>
- ✓ Omar (**BENDOUROU**), "la nouvelle constitution marocaine du 29 juillet 2011", revue française de droit constitutionnel, 2012/ 3 N 91
- ✓ PATRIK (**LE FLOCH**), « la régulation de la presse entre les corporations et Etat », le temps des medias, 2006/1 N6
- ✓ Rabia (**Redouane**), " linguistic diversity on linguistic Rivalry in Morocco? realities and perspectives", international journal of Education and Human Development, vol 2 N°1 January 2016
<http://ijehd.cgrd.org/images/Vol2No1/3.pdf>
- ✓ Sean (**Yom**), "Jordan and morocco, the place GAMPIT", Journal of democracy, National Endowment for Democracy and Johns Hopkins University press, volume 28, number 2, April 2017

- ✓ Sicard (**Monique**), "les paradoxes de l'image", revue *Hermès*, Editions. C.N.R.S N° 21, 1997
- ✓ Sylvie (Trasa), « l'évaluation des politiques publiques », Institut de l'Entreprise, 2003,
- ✓ Tourya (**Guaaybess**), "Tamazight Tv, nouvelle chaîne berbère au Maroc", INA global institutionnalisations de l'audiovisuel, décembre 2012,
- ✓ Veryart Masson, (**Isabelle**), « l'histoire télévisée entre culture et science », la revue *Hermès*, Editions, C.N.R.S. N°21, 1997
- ✓ Wafik (**Raouf**), « communication publique et gouvernance: le droit à l'information, la communication publique, approches évolutions et enjeux », colloque communication publique , imprimerie SIM PACT, Tunis.2013
- ✓ Zerhouni (**saloua**), "Smartness", The Moroccan Regime in the Face of Acquiescent Elites and Weak Social Mobilization" SWP comments German institute For international and Security Affairs , 2014

➤ **Thèses et Mémoires**

- ✓ Abdellatif (**Agnouche**) "Contribution à l'étude des stratégies de la légitimation du pouvoir autour de l'institution califienne" Thèse de doctorat d'Etat. Casablanca 1986
- ✓ Abdelmalek (**Elouazzani**), "pour une analyse comparative des élites politiques maghrébines", Doctorat d'Etat en science politiques, 1994
- ✓ ABDERAHIM(**MOHAMED**), "la radio diffusion Télévision marocaine: Essai de monographie ", thèse de Doctorat, institut supérieur d'information et de la communication Rabat 2000.

- ✓ Mariona(**Codinach Fossas**), " La haute autorité de la communication audiovisuelle au Maroc une etude de cas sur la reforme audiovisuelle dans un contexte de rénovation autoritaire" mémoire Université Aix Marseille 3,2007
- ✓ ABDOU (**IMANE**), " la libération d'l' audiovisuel Au Maroc ",mémoire pour l'obtention du diplôme du cycle normale, institut supérieur de l'information et de la communication,2005
- ✓ BEZZA (El Mostafa),"la régulation des secteurs de la communication audiovisuelle et des télécommunications au Maroc", Thèse de doctorat en droit, université Mohamed premier Faculté des sciences juridiques, Economiques et sociales, Oujda, 2013
- ✓ Hajji (**Nadia**) "mobilisation et désamorçage du mouvement du 20 février au Maroc: la théorie des cadres à l'épreuve d'un contexte Autoritaire", mémoire, université du Québec a Montréal, Canada, 2015
<https://archipel.uqam.ca/7331/1/M13801.pdf>
- ✓ HASSAN (**louizi**), " 2M et ses abonnés, le produit et la perception ", diplôme des études supérieur a L'ISIC,1996.
- ✓ JAIDY (**My Idriss**), "Diffusion et Audience des média Audiovisuels ", thèse de Doctorat institut supérieur d'information et de la communication Rabat.2000
- ✓ LATIFA (**Akharbach**), " la presse des parties politiques de gauche Au Maroc",Université paris2, Thèse De Doctorat,1988
- ✓ MOUHTADI ,(**NAJAIB**) " la politique public de communication ",Thèse de Doctorat d'Etat, RABAT AGADOL 2003.

- ✓ Westsu (Hamir), "the Abstract media model", these doctorat, university of waterloo, Antonio, Canada, 1997
- ✓ ZAID (**BOUZIANE**), « public Service Television policy and national development in morocco", these doctorat: university of south Florida, June 9, 2009

<https://scholarcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1099&context=etd>

➤ REVUES ET JOURNAUX

- ✓ Cahiers bleus
- ✓ Communication culture et critique
- ✓ Confluences méditerranée
- ✓ Culture et communication
- ✓ Des droits de l'homme
- ✓ Française de droit constitutionnel
- ✓ Hermès
- ✓ Horizons Maghrébins
- ✓ International journal of Education and Human Development
- ✓ Journal Mediterranean politics
- ✓ journal of democracy
- ✓ Journal of Middle East studies
- ✓ L'année du Maghreb
- ✓ L'économiste
- ✓ Le courrier international
- ✓ Le temps des médias
- ✓ Les enjeux de l'information de la communication

- ✓ Maroc Hebdo
- ✓ Marocaine de recherches en communication
- ✓ Mediterranean politics
- ✓ Pouvoirs
- ✓ Public opinion Quarterly
- ✓ Réseaux
- ✓ Social mouvement Studies
- ✓ The American political science review
- ✓ The international Encyclopedia communication
- ✓ The journal of North African Studies
- ✓ World politics

➤ **Textes juridiques**

- ✓ cahiers des charges de SOREAD-2m et SNRT 2012-2013
<http://www.haca.ma/sites/default/files/upload/documents/Cahier%20de%20Charges%202M%20VF.pdf>
- ✓ <http://www.snrt.ma/documents/Cahier%20des%20charges%20CSP%20SNRT%20d%C3%A9f%20du%2018%2001%202013.pdf>
- ✓ Décision du CSCA n° 01-06 du 03 Dou Al Hijja 1426 (04 Janvier 2006) portant approbation du cahier de charges de la société nationale de radiodiffusion et de télévision SNRT:
<http://www.haca.ma/sites/default/files/upload/documents/01-06.pdf>
- ✓ DECISION DU CSCA N°14-05 DU 20 JOUMADA II 1426 (27 JUILLET 2005) PORTANT APPROBATION DU CAHIER DES CHARGES DE LA SOCIETE NATIONALE DE L'AUDIOVISUEL PUBLIC
SOREAD-2M:
<http://www.haca.ma/sites/default/files/upload/documents/14-05.pdf>

➤ Rapports et Etudes

- ✓ Dialogue avec Jamal Eddine Naji, le journal l'Economiste N 3228
- ✓ Dialogues et Interviews
- ✓ Etude vers un droit d'accès à l'information publique au Maroc, UNESCO, Rabat, 2011,.
<http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002146/214658f.pdf>
- ✓ Fatima A (El-ISSAWI)," Moroccan National Media, Betwenss change and status Quo", middle East centre Report, 2016
<http://eprints.lse.ac.uk/66228/>
- ✓ <https://www.leconomiste.com/article/presse-dialogue-national-pour-un-livre-blancbrientretien-avec-jamal-eddine-naji-professeur-l>.
- ✓ <https://www.mmsp.gov.ma/uploads/fckFiles/file/Rapport%20national%20de%20lutte%20contre%20la%20corruption-VersionFrancaise.pdf>
- ✓ MEDI1 TV, la chaine préférée des Marocains
, www.MEDITV.com/support/pzaquette-int1t-medi1tv3.ptf p 39-40
[2012/11/16](http://www.MEDITV.com/support/pzaquette-int1t-medi1tv3.ptf)
- ✓ MOHAMMED (**SAID**), « la liberté de la presse, la déontologie et les condition d'exercice de journalisme au Maroc étude par sondage », décembre 2004,
- ✓ Rapport "de Mission du réseau Euro-méditerranéen des droits de l'homme", Mars 2015, de la mission REMDH
www.euromedrights.org/nb-cantent/uplods/2015/04/rapport
- ✓ Rapport Agence Zénith optimedia, 2007:www.Zenithoptimedia.com
- ✓ Rapport annuel sur la presse écrite Et Les médias audiovisuels publics (2005)

http://mincom.gov.ma/landing/demo/template/wordpress/media/k2/attachments/Le_Rapport_sur_la_Presse_Ecrite_et_les_Mdias_Audiovisuels_Publics_2005_1.pdf

- ✓ Rapport d'une enquête, secrets d'Etat ; administration et journaliste a Maroc, le défi du droit a l'information, CMFMENA, mai 2007
<https://www.right2info.org/resources/publications/publications/secret%20detat.pdf>
- ✓ Rapport de l'association marocaine de l'évaluation et plan stratégique 2014-2013 <http://2.ame.ma/pdf/rapport-activites-2012-2014.pdf>
- ✓ RAPPORT de l'image de la femme dans les médias marocains réalité et perspective, ministère du développement social de la famille et solidarité mars 2007
http://www.social.gov.ma/sites/default/files/%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%8A%D9%84_22.pdf
- ✓ RAPPORT de médiation diversité institué sur le thème media intercultural au Maroc. WWW.MEDIADIVERSITY.ORG
- ✓ rapport de suivi de la période électorale 2011 dans les médias audiovisuelles marocaines WWW.HACHA.MA/FR/RAPPORTS/2013/04/05/
- ✓ Rapport Indicateurs de développement des médias: cadre pour l'évaluation du développement des médias Unesco, 2008.
<http://unesdoc.unesco.org/images/0016/001631/163102a.pdf>
- ✓ rapport national sur la promotion de la transparence et la lutte contre la corruption, gouvernement du royaume Du Maroc 2015

- ✓ Rapport sur Les efforts pour la liberté de la presse au Maroc édition ministère de la communication
http://mincom.gov.ma/landing/demo/template/wordpress/media/k2/attachments/Liberte_de_la_presse_VF_07_03_13.pdf
- ✓ RAPPRT de la banque mondiale et la liberté de la presse, connexion justice sociale. www.sjc-cjs.org2014
- ✓ Report Dubai Scholl of government “Face book usage” “Factors and Analysis” Arab social: media vol 1N° 2011
<http://www.arabsocialmediareport.com/UserManagement/PDF/ASMR%20Report%201.pdf>
- ✓ Report freedom House, 2016,
https://freedomhouse.org/sites/default/files/FH_FITW_Report_2016.pdf
- ✓ Report on the state of media in Morocco, the Arab center for the development of the rule of law and integrity
http://www.arabruloflaw.org/Files/PDF/Media/English/P2/Morocco_MediaReportP2_En.pdf
- ✓ Report Reuters institute for the study journalism tracking the future of news <https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/2017-06/Reuters%20Institute%20Digital%20News%20Report%202015%20Main%20Press%20Release.pdf>
- ✓ Sophie (Girieu), Gilles (fontaine), «Etudes sur les modèles économiques des services de médias audiovisuels à la demande actifs sur le marché français »18 juillet2011
<https://www.csa.fr/Informer/Collections-du-CSA/Thema-Toutes-les-etudes-realisees-ou-co-realisees-par-le-CSA-sur-des-themes->

[specifiques/Les-autres-etudes/Etude-sur-les-modeles-economiques-des-SMAD-actifs-sur-le-marche-francais](#)

- ✓ The report morocco 2012. OXFORD Business Group
<https://www.oxfordbusinessgroup.com/country/morocco>
- ✓ Their Eyes on me, stories of surveillance in morocco, report of privacy international Tuesday, April 7.2015
www.privacyinternational.org/sites/default/files/their%20Eyes%on%20me%20-20English-0pdf
- ✓ www.media-diversity.org .2014/04/04.18h00

➤ **Sites internet:**

www.snrt.ma

www.2m.ma

www.medi1tv.ma

www.unesco.org

www.chadafm.net

www.radiomars.ma

www.courrierinternational.com

www.mincom.gov.ma

www.haca.ma

www.leconomiste.com

www.cndh.org.ma

www.cgem.ma

www.gam.co.ma

www.regie3.ma

www.ciaumed.ma

www.alidaa-alwatania.ma

www.maghress.com

www.assabah.com

www.ircam.ma

www.courdescomptes.ma

www.snpm.org

www.medradio.ma

www.cspj.ma

www.goud.ma

www.rsf.org

www.isic.ac.ma

www.asbu.net

www.youtube.com

فهرس الجداول

جدول رقم 1: يوضح أعضاء المجلس الأعلى للسمعي البصري منذ 2002 الى الآن	54
جدول رقم 2: يوضح تصنيف عدد القرارات المتضمنة لجزاءات برسم سنتي 2016 و 2017	75
جدول رقم 3: يوضح أسماء وبيانات الشعب والوحدات في المديرية العامة للاتصال السمعي البصري	82
جدول رقم 4: التزامات متعهدي قطاع السمعي البصري بالمغرب (العمومي - الخاص)	111
جدول رقم 5: تدبير ومناقشة القضايا تدبير الشأن العام والإعلام بالوقائع	124
جدول رقم 6: تصورات ومقترحات الأحزاب حول السياسة الإعلامية بالمغرب	128
جدول رقم 7: أصناف البرامج والقضايا المعالجة في القنوات الإعلامية	140
جدول رقم 8: يوضح قنوات البرمجة ومعايير تحديثها	141
جدول رقم 9: نسب وعينة البرامج بفعل تدخل حراس البوابة (نسب مئوية)	160
جدول رقم 10: يقارن نسب حضور موضوع المرأة في وسائل الإعلام	168
جدول رقم 11: مؤشرات تضارب بين المواضيع الخاصة بالمرأة	170
جدول رقم 12: حجم تواجد النساء في قنوات SNRT	171
جدول رقم 13: تخصصات وأصناف القنوات الفضائية العربية	173
جدول رقم 14: تأثير البرمجة والتوقيت على متابعة البرامج الحوارية السياسية في المغرب (نسب مئوية)	188
جدول رقم 15: عدد أيام تتبع البرامج الحوارية السياسية بالمغرب (نسب مئوية%)	189
جدول رقم 16: نسبة متابعة عرض البرامج الحوارية السياسية في القنوات الإعلامية الوطنية والدولية	191
جدول رقم 17: توزيع المواضيع المختارة في البرامج الحوارية بقنوات السمعي-البصري بالمغرب (نسب مئوية%)	193
جدول رقم 18: قدرة قنوات السمعية البصرية بالمغرب على تسويق البرامج الحوارية السياسية (النسبة المئوية%)	196
جدول رقم 19: حجم الرضائية على الإخراج التلفزيوني للبرامج الحوارية المعالجة للقضايا السياسية	200

جدول رقم 20: أسلوب التقديم في البرامج الحوارية السياسية في المغرب	202
جدول رقم 21: دراسة الضيوف بالمواد الإعلامية ذات الطبيعة السياسية المعروضة في البرامج الحوارية (نسب مئوية).	204
جدول رقم 22: درجة جودة فقرات البرامج الحوارية التي تعرض المواد السياسية (نسب مئوية)	207
جدول رقم 23: تدبير النقاشات التفاعلية في البرامج الحوارية السياسية (النسب المئوية)....	210
جدول رقم 24: المواقف الإيجابية والمعارضة في حلقات الإصلاح الدستوري	219
جدول رقم 25: المواقف الإيجابية والسلبية (الحقوق والحريات)	224
جدول رقم 26: المواقف الرسمية والإصلاحية والمواقف المشككة والمعارضة (قضية الوحدة الترابية)	231
جدول رقم 27: المواقف الإيجابية والسلبية حول قضية الأمازيغية.....	236
جدول رقم 29: المواقف الإيجابية والسلبية حول تعاطي مع الحركات الاحتجاجية	244
جدول رقم 30: المواقف الإيجابية والسلبية حول التدبير الحكومي	249
جدول رقم 31: تركيبة العينة المدروسة من البرامج الحوارية السياسية في القنوات السمعية – البصرية العمومية والخاصة المغربية	251
جدول رقم 32: نسب متابعة قضايا الإصلاحات السياسية والدستورية	265
جدول رقم 33: نسب مشاهدة قضايا الحقوق والحريات في وسائل الإعلام السمعية –البصرية بالمغرب	269
جدول رقم 34: نسب مشاهدة/ تلقي قضايا تدبير الشأن العام.....	273
جدول رقم 35: نسب مشاهدة القضايا السيادية والهوية	277
جدول رقم 36: نسب مساهمة البرامج السياسية في ترسيخ قيم المواطنة المجتمعية.....	282
جدول رقم 37: مساهمة وسائل الإعلام في ترسيخ قيم التنوع واحترام الآخر	287
جدول رقم 38: مستوى تجليات تعزيز قيم المسؤولية والنزاهة في تدبير الشأن العام	292

فهرس المبيانات

- رسم مبياني 1: يوضح مصادر تمويل السعي البصري العمومي بالمغرب.....101
- رسم مبياني 2: حجم موارد صندوق النهوض بالفضاء السعي والإعلانات والنشر العمومي (مليون درهم).....102
- رسم مبياني 3: تدبير ومناقشة السياسات العامة والالمام بالوقائع.....124
- رسم مبياني 4: تطور عدد محطات بث متعدد إرسال التلفزة الرقمية الأرضية على التراب الوطني 2007-2015.....166
- رسم مبياني 5: نسبة النساء المغربيات في مواقع سلطة القرار بقناة SNRT نموذجا 172
- رسم مبياني 6: يوضح تأثير البرمجة والتوقيت على متابعة البرامج الحوارية في المغرب...189
- رسم مبياني 7 : عدد أيام متابعة البرامج الحوارية السياسية بالمغرب.....190
- رسم مبياني 8: توزيع المواضيع المختارة في البرامج الحوارية بقنوات السعي-البصري 193
- رسم مبياني 9: قدرة القنوات السعية البصرية بالمغرب على تسويق البرامج(النسب المئوية%) 196
- رسم مبياني 10: نسب الرضائية على الإخراج التلفزيوني للبرامج الحوارية المعالجة للقضايا السياسية.....201
- رسم مبياني 11: يوضح أسلوب التقديم في البرامج الحوارية.....203
- رسم مبياني 12: دراسة الضيوف بالمواد الإعلامية في البرامج الحوارية التي تعرض القضايا السياسية.....204
- رسم مبياني 13: درجة جودة فقرات البرامج الحوارية التي تعرض المواد السياسية.....208
- رسم مبياني 14: تدبير النقاشات التفاعلية في البرامج الحوارية السياسية (النسب المئوية).....210
- رسم مبياني 15: الانحياز الإعلامي في البرامج الحوارية السياسية المغربية.....254
- رسم مبياني 16: حجم حضور العنف الكلامي والسجالي في برامج الحوارية السياسية.....255
- رسم مبياني 17: نسب متابعة قضايا الإصلاحات السياسية والدستورية.....266
- رسم مبياني 18: نسب متابعة قضايا الحقوق والحريات 269

رسم مبياني 19: نسب مشاهدة /تلقى قضايا الشأن العام	274
رسم مبياني 20: نسبة مشاهدة القضايا السيادية والهوية	277
رسم مبياني 21: يوضح نسب مساهمة البرامج السياسية في ترسيخ قيم المواطنة المجتمعية	282
رسم مبياني 22: مساهمة وسائل الإعلام في ترسيخ قيم التنوع واحترام الآخر	288
رسم مبياني 23: مستوى تجليات تعزيز قيم المسؤولية في تدبير الشأن العام	293

فهرس الخطاطات

خطاطة رقم 1: توضح مختلف مراحل الدورة الانتخابية	65
خطاطة رقم 2: توضح تركيبة المديرية العامة للهيئة العليا لاتصال السمعى البصري:.....	81
خطاطة رقم 3: توضح هيكله وزارة الاتصال	87
خطاطة رقم 4: الأجهزة الإعلامية المملوكة للخواص فى قطاع السمعى البصري 2015.....	97
خطاطة رقم 5: تبرز الهيكل التنظيمى لإذاعات الخاصة 2015	98
خطاطة رقم 6: تمثل مراحل الدورة الإشهارية التى تهىء الإرسالية الإشهارية.....	104
خطاطة رقم 7: معالم رسم المجال الإعلامى وحدود الخيارات الممكنة	110
خطاطة رقم 8: طبيعة تحديد شكل ومضمون الخطاب بين البنيات والممارسات والأحداث الاجتماعية.....	114
خطاطة رقم 9: تحديات توظيف التحكم فى شكليات الخطاب والمضمون بوسائل للإعلام. 115	115
خطاطة رقم 10: اتجاهات الآراء والتأثير التحكمى لإنتاج خطابات ومضامين البرامج السياسية فى وسائل الإعلام السمعى البصري	116
خطاطة رقم 11: مراحل تحليل السياسة خطاطة العامة (نموذج عام)	120
خطاطة رقم 12: قدرة الضيوف على إبراز القضايا والأحداث	146
خطاطة رقم 13: قواعد التخطيط لاختيار المواضيع فى القنوات السمعية- البصرية	149
خطاطة رقم 14: تدخل حراس البوابة فى العلاقات التبادلية بين المجتمع ووسائل الإعلام والنظام السياسى	160
خطاطة رقم 15: تحديات إدارة موضوعات الحركات الاجتماعية والسياسية فى وسائل الإعلام	239

الفهرس:

1	مقدمة:
30	القسم الأول: مكانة المادة السياسية في الإعلام السمعي البصري بالمغرب.
33	الفصل الأول: منطلقات تطور مآسة الحرية السياسية والإعلامية بالمغرب.
35	المبحث الأول: تجليات التغيير في الإعلام السمعي البصري بالمغرب.
36	المطلب الأول: محددات ملكية المشهد السمعي البصري بالمغرب.
36	الفقرة الأولى: إسهام العوامل الخارجية في تغيير المشهد السمعي البصري.
41	الفقرة الثانية: دور العوامل الداخلية في تغيير المشهد السمعي البصري.
46	المطلب الثاني: معالم التغيير في وسائل الإعلام المغربي.
46	الفقرة الأولى: المرجعيات القانونية المؤطرة.
49	الفقرة الثانية: البنيات الإعلامية المحدثة.
49	أولا: الهيئة العليا للاتصال للسمعي البصري :
85	ثانيا: وزارة الاتصال
89	الفقرة الثالثة: تنامي الاهتمام بالقضايا السياسية إعلاميا.
91	المبحث الثاني: إشكالية ملكية وتوجيه وسائل الإعلام بين السلطة والمجتمع.
93	المطلب الأول: أنماط ملكية وسائل الإعلام السمعي البصري بالمغرب.
93	الفقرة الأولى: الأجهزة الإعلامية المملوكة للدولة.
95	الفقرة الثانية: الأجهزة الإعلامية المملوكة للخواص.
99	المطلب الثاني: التمويل والتوجيه
99	الفقرة الأولى: آليات تمويل وسائل الإعلام السمعي البصري
100	أولا: الدعم العمومي
103	ثانيا: الإشهار
105	ثالثا: التمويل الذاتي
108	الفقرة الثانية: قواعد التوجيه والتحكم في وسائل الإعلام
108	أولا: رسم مجال وحدود خيارات الممكنة
113	ثانيا: التحكم في شكيليات ومضمون تصريف الخطاب

الفصل الثاني: مقومات تثبيت الحرية السياسية والإعلامية في الإعلام السمعي -البصري	
بالمغرب	118
المبحث الأول: توجهات وملامح وضع سياسية عمومية إعلامية	119
المطلب الأول: الانتظارات المجتمعية من المشهد الإعلامي بالمغرب	120
الفقرة الأولى: درجة تفاعل المنتج الإعلامي مع الانتظارات المجتمعية	122
الفقرة الثانية: تصورات الفاعلين في بلورة السياسة الإعلامية	125
المطلب الثاني: تحسين آليات الأجرة وجود المنتج الإعلامي المعروض	131
الفقرة الأولى: آليات الأجرة	132
أولاً: تحديث البنيات المؤسساتية ذات الصلة بالشأن الإعلامي	133
ثانياً: الحوارات الوطنية واللقاءات الجهوية الإعلامية	134
ثالثاً: الإمكانيات المادية والبشرية	136
الفقرة الثانية: حيثيات المنتج الإعلامي المقدم	138
أولاً: البرمجة:	139
ثانياً الضيوف:	143
ثالثاً: المواضيع:	146
المبحث الثاني: مظاهر المساهمة في تكريس مقومات الحريات السياسية بالإعلام العمومي	
.....	150
المطلب الأول: حرية التعبير بين مطلب الانفتاح وإكراهات التقيد	151
الفقرة الأولى: انفتاح الإعلام على مختلف المنابر والتوجيهات المجتمعية	152
الفقرة الثانية: ضغط الشكليات على مطلب الانفتاح والتعدد	155
المطلب الثاني: إشكالية التمثيل في المادة الإعلامية لمختلف القوى الحية بالمجتمع	161
الفقرة الأولى: التمثيل الترابي والجهوي	162
الفقرة الثانية: التمثيل النوعي للمرأة في وسائل الإعلام السمعية - البصرية	167
الفقرة الثالثة: التخصصات	172
خاتمة القسم الأول:	178

القسم الثاني: أثر عرض المادة السياسية في الإعلام السمعي-البصري بالمغرب.....	181
الفصل الأول: حضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعية-البصرية:مقاربة كمية وكيفية.....	184
المبحث الأول: قراءة في الميكانزمات المتبعة لتحديد حضور القضايا السياسية في الإعلام السمعي البصري بالمغرب	185
المطلب الأول: حيثيات الإعداد والتسويق للبرامج السياسية في الإعلام السمعي-البصري بالمغرب	186
الفقرة الأولى: خطة الإعداد	187
أولاً: البرمجة والتوقيت	187
ثانياً: المواضيع المختارة.....	192
الفقرة الثانية: تسويق البرامج	195
المطلب الثاني: عرض وإدارة البرامج السياسية في الإعلام السمعي البصري بالمغرب ...	197
الفقرة الأولى: مرتكزات عرض البرامج السياسية في الإعلام السمعي البصري بالمغرب ..	198
أولاً: فريق عمل البرنامج	199
ثانياً: الضيوف والمتحاورين	203
الفقرة الثانية: طريقة تدبير الحوار والنقاش السياسي.....	205
أولاً: فقرات تقديم البرامج الحوارية السياسية بالمغرب	206
ثانياً: تدبير النقاشات التفاعلية بين المتحاورين	208
المبحث الثاني: نماذج تفسيرية لحضور المادة السياسية في وسائل الإعلام السمعي-البصري	212
المطلب الأول: البرامج ذات الصلة بالإصلاح الدستوري والحقوق والحريات.....	213
الفقرة الأولى : البرامج المتعلقة بالإصلاحات الدستورية:.....	213
أولاً: برنامج مباشرة معكم على مستوى القناة الثانية 2M.....	213
ثانياً: برنامج ملف للنقاش على مستوى قناة MEDI1TV.....	215
ثالثاً: برنامج "حوار" على مستوى قناة الأولى	217
الفقرة الثانية: البرامج المتعلقة بالحقوق والحريات	221
أولاً: برنامج "مواطن اليوم" قناة البحر الأبيض المتوسط MEDI1 TV	221

223.....	ثانيا: برنامج قضايا وآراء القناة الأولى
225.....	المطلب الثاني: البرامج التي تعالج قضايا تدبير الشأن العام والقضايا السياسية
226.....	الفقرة الأولى: مناقشة القضايا السيادية
226.....	أولا: قضية الوحدة الترابية
227.....	1- برنامج مع الناس قناة العيون الجهوية
228.....	2- برنامج من العاصمة قناة العيون الجهوية
230.....	3- برنامج حديث المدينة قناة العيون الجهوية
233.....	ثانيا: الأمازيغية
233.....	1- برنامج شؤون أمازيغية القناة الثامنة تمازيغت
235.....	2- برنامج الشأن المحلي القناة الثامنة تمازيغت
237.....	الفقرة الثانية: برامج تعالج الشأن العام
238.....	أولا: الحركات الاحتجاجية
240.....	1- برنامج "برلمان الشعب" راديو شدى إف إم
241.....	2- برنامج شؤون راديو إف إم MFM
242.....	3- برنامج بانوراما المساء شدى إف إم CHADA FM
243.....	4- برنامج ممكنات إف إم MFM
246.....	ثانيا: التدبير الحكومي
246.....	1- برنامج "ضيف الأولى" القناة الأولى
248.....	2- 90 دقيقة للإقناع قناة ميدي 1تيفي
250.....	المطلب الثالث: قراءة في البرامج الحوارية السياسية في قنوات السمعية -البصرية المغربية
251.....	الفقرة الأولى: تفكيك معالم حضور البرامج الحوارية السياسية في قنوات السمعي البصري
251.....	بالمغرب
253.....	الفقرة الثانية: الانحياز الإعلامي لمقدمي البرامج الحوارية السياسية
254.....	الفقرة الثالثة: حضور العنف الكلامي والسجالي في برامج الحوارية السياسية
255.....	الفقرة الرابعة: آليات الإقناع في البرامج الحوارية السياسية في القنوات السمعية -البصرية المغربية

الفقرة الخامسة: قراءة لنماذج عرض المواد السياسية الإعلامية المغربية في القنوات الأجنبية	257
الفصل الثاني: تقييم حضور المادة السياسية على عملية التحول السوسيوسياسي بالمغرب	260
المبحث الأول: موقع المتلقي/المشاهد ضمن البرامج السياسية المعروضة في وسائل الإعلام	262
المطلب الأول: موقف المتلقي/المشاهد من المادة السياسية المعروضة إعلاميا	263
الفقرة الأولى: الموقف من قضايا الإصلاحات السياسية والحريات	264
أولا: قضايا الإصلاحات السياسية والدستورية	264
ثانيا: قضايا الحقوق والحريات	268
الفقرة الثانية: وجهة النظر من قضايا تدبير الشأن العام والهوية	271
أولا: قضايا تدبير الشأن العام	272
ثانيا: قضايا السيادة والهوية	276
المطلب الثاني: قياس تأثير المادة السياسية المعروضة على سيرورة القيم والسلوك الفردي والجماعي	279
الفقرة الأولى: ترسيخ المواطنة والمشاركة المجتمعية	280
الفقرة الثانية: المساهمة في ترسيخ قيم الاختلاف والتعايش واحترام الآخر	285
الفقرة الثالثة: تعزيز قيم المسؤولية والنزاهة في تدبير قضايا الشأن العام	289
المبحث الثاني: نحو سياسة إعلامية جديدة وتعددية	294
المطلب الأول: ارتباط مسار الإصلاحات في الحقل الإعلامي بالدمقرطة السياسية والمؤسسية	296
الفقرة الأولى: ارتهان جودة السياسة الإعلامية بدمقرطة الدولة والمجتمع	298
الفقرة الثانية: تخفيف هيمنة النزاعة السلطوية في الإعلام السمعي البصري المغربي	303
المطلب الثاني: تحديث وتأهيل المرجعيات والبنىات والآليات الإعلامية	307
الفقرة الأولى: تحديث مرجعيات المواكبة للتحويلات السوسيوسياسية للمجتمع	309
الفقرة الثانية: تأهيل المقالة الإعلامية وتجاوز النمط الريعي لتدبير الشأن الإعلامي	312
الفقرة الثالثة: مواكبة تحول المجال من النمط المركزي إلى النمط الجهوي	316
خاتمة القسم الثاني	321

323.....	خلاصة عامة
331.....	الملاحق
382.....	لائحة المراجع
429.....	فهرس الجداول
431.....	فهرس المبيانات
433.....	فهرس الخطاطات
434.....	الفهرس:

